

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة الجزائر -3-  
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

عنوان الأطروحة :

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية  
مع دراسة مقارنة بين الصين ، تركيا ، مصر و الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية  
فرع النقود و المالية

تحت إشراف:  
أ.د: عبد الحميد زعباط

إعداد:  
كريمة فرحي

لجنة المناقشة:

أ.د. طواهر محمد التهامي.....رئيسا  
أ.د. زعباط عبد الحميد.....مقررا  
أ.د. بن عبد العزيز فاطمة.....عضوا  
أ.د. فارس فضيل.....عضوا  
د. لعبني عمر.....عضوا  
د. دحماني يونس.....عضوا

السنة الجامعية: 2012 – 2013

اللهم إن أصبت فهو من صوابك وإن أخطئت فهو  
مني ومن الشيطان وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم

# التشكرات

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا ومباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة.

يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير الخاص، إلى الأستاذ المشرف زعباط عبد الحميد الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة.

دون أن ننسى كل من مد لنا يد المساعدة وساهم معنا في تذليل ما واجهتنا من صعوبات واخراج هذا العمل في هذا الشكل.

# الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية. أتقدم بإهداء عملي هذا إلى:

من أوقدت في قلبي الحنان وبعثت من أجل راحتي أُمي الغالية و التي لن أستطيع أن أوفي حقها مهما قدمت لها حفظها الله.

أبي العزيز والغالي الذي لم يبخل علي بأي شيء حفظه الله.

إخوتي الأعزاء الذين أتمنى لهم النجاح في حياتهم.

زوجي الدكتور فراح رشيد الذي أتمنى له النجاح خاصة في حياته المهنية ولكل أفراد أسرته.

أبنائي الأعزاء ليديا و محمد لامين اللذان تحملا معي عناء إنجاز هذا العمل ولا أنسى كل:

الأهل والأقارب.

الأصدقاء دون استثناء.

من مد لي يد المساعدة ولو بكلمة طيبة

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	التشكرات
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول و الأشكال
أ- ز	المقدمة.....
1	الباب الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....
2	مقدمة الباب.....
47 - 3	الفصل الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....
4	تمهيد.....
5	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....
5	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.....
15	المطلب الثاني: تحديد تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر.....
19	المبحث الثاني: الاتجاهات الفكرية في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.....
19	المطلب الأول: النظريات التي تعتمد على متغير أساسي واحد.....
32	المطلب الثاني: النظريات التي تجمع بين عدة متغيرات.....
39	المبحث الثالث: صيغ وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....
39	المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....
41	المطلب الثاني: صيغ الاستثمار الأجنبي المباشر.....
47	خلاصة الفصل.....
111-48	الفصل الثاني: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.....
49	تمهيد.....
50	المبحث الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية وتوزيعه.....
51	المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.....
64	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....
84	المبحث الثاني: العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.....
85	المطلب الأول: عوامل تخص الدول النامية.....
106	المطلب الثاني: عوامل تخص الدول الصناعية.....
110	خلاصة الفصل.....

162-112	الفصل الثالث: جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....
113	تمهيد.....
114	المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....
114	المطلب الأول: الآثار الإيجابية.....
128	المطلب الثاني: الآثار السلبية.....
138	المبحث الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل التمويل الخارجي للدول النامية.....
138	المطلب الأول: التمويل الخارجي للدول النامية.....
140	المطلب الثاني: تطور هيكل التمويل الخارجي للدول النامية.....
158	المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي المصادر التمويلية.....
161	خلاصة الفصل.....
163	خلاصة الباب.....
232-164	الباب الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة.....
165	مقدمة الباب.....
166	الفصل الأول : دراسة المناخ الاستثماري في الدول محل المقارنة.....
167	تمهيد.....
168	المبحث الأول : دراسة المناخ الاستثماري في الصين.....
168	المطلب الأول : خصائص مناخ الاستثمار في الصين.....
180	المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الصين وفق مؤشرات دولية.....
188	المبحث الثاني : دراسة المناخ الاستثماري في تركيا.....
188	المطلب الأول: خصائص مناخ الاستثمار في تركيا.....
198	المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار في تركيا وفق مؤشرات دولية.....
202	المبحث الثالث : دراسة المناخ الاستثماري في مصر.....
202	المطلب الأول: خصائص مناخ الاستثمار في مصر.....
211	المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار في مصر وفق مؤشرات دولية.....
216	المبحث الرابع : دراسة المناخ الاستثماري في الجزائر.....
216	المطلب الأول: خصائص مناخ الاستثمار في الجزائر.....
226	المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشرات دولية.....
232	خلاصة الفصل.....

291-233	الفصل الثاني: تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة.....
234	تمهيد.....
235	المبحث الأول : تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.....
235	المطلب الأول: تعزيز كفاءة الإطار التشريعي في الصين.....
239	المطلب الثاني: تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.....
246	المطلب الثالث: تطوير أداء الإطار المؤسسي للاستثمار في الصين.....
248	المبحث الثاني : تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا.....
248	المطلب الأول: تعزيز كفاءة الإطار التشريعي في تركيا.....
250	المطلب الثاني: تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا.....
259	المطلب الثالث: تطوير أداء الإطار المؤسسي للاستثمار في تركيا.....
260	المبحث الثالث : تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.....
261	المطلب الأول: تعزيز كفاءة الإطار التشريعي في مصر.....
262	المطلب الثاني: تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.....
270	المطلب الثالث: تطوير أداء الإطار المؤسسي للاستثمار في مصر.....
272	المبحث الرابع : تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
271	المطلب الأول: تعزيز كفاءة الإطار التشريعي في الجزائر.....
278	المطلب الثاني: تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
288	المطلب الثالث: تطوير أداء الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر.....
291	خلاصة الفصل.....
341-292	الفصل الثالث : نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول محل المقارنة.....
293	تمهيد.....
294	المبحث الأول : نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين.....
294	المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين خلال الفترة(1993-2001)
299	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين خلال الفترة(2002-2010)
306	المبحث الثاني : نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا.....
306	المطلب الأول : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا خلال الفترة(1993-2001)
311	المطلب الثاني : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا خلال الفترة(2002-2010)
318	المبحث الثالث : نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.....
319	المطلب الأول : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر خلال الفترة(1993-2001)



323	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر خلال الفترة (2002-2010)
328	المبحث الرابع : نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.....
328	المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (1993-2001)
334	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2010)
341	خلاصة الفصل.....
389-342	الفصل الرابع: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة .....
343	تمهيد.....
344	المبحث الأول : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الصيني.....
344	المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة (1993-2001) .....
352	المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة (2002-2010) .....
357	المبحث الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد التركي.....
358	المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا خلال الفترة (1993-2001) .....
363	المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا خلال الفترة (2002-2010) .....
368	المبحث الثالث : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري.....
368	المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (1993-2001) .....
373	المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2002-2010) .....
377	المبحث الرابع : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري.....
377	المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1993-2001) .....
383	المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2010) .....
388	خلاصة الفصل.....
390	خلاصة الباب.....
399-392	الخاتمة.....
424-400	قائمة المراجع.....
	الملاحق

فهرس الجداول

و الأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ملخص إمكانيات المؤسسة	36
02	أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية حسب طبيعة الإمكانيات المتوفرة	37
03	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لعام 1914 و 1938	51
04	توزيع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق	53
05	الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق (1983_65)	54
06	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية 1980 ونهاية 1990	55
07	دخول وخروج الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 83 و 1995	56
08	ترتيب الدول النامية الاثنتا عشر المستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر	57
09	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للفترة (1978_2005)	60
10	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق (2008-2010)	63
11	التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (1989 - 2000)	66
12	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة حسب مناطق مختارة (1995-2006)	69
13	وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا (1997-1998)	80
14	ميزان المدفوعات	119
15	الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي (1990 - 1995)	126
16	خروج رؤوس الاموال الأجنبية الراجعة لإعادة تحويل الأرباح من الدول النامية	129
17	تدفق تحويلات أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية إلى أوطانهم للفترة (1998-2010)	130
18	آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية	136
19	حركة رؤوس الأموال الخاصة الطويلة الأجل الموجهة إلى الدول النامية حسب الفترة	141
20	التدفقات المالية تجاه الدول النامية	142
21	تدفقات رأس المال الخاص الصافي طويل الأجل إلى الدول النامية (1990-1995)	143
22	تدفق رؤوس الأموال الصافية نحو الدول النامية، الدول التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصاديات الحديثة المصنعة لآسيا	145

147	صافي إجمالي التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الدول النامية خلال الفترة (1990-2000)	23
148	تطور صافي التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية خلال (2001-2010)	24
156	تطور مديونية الدول النامية	25
157	صافي التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	26
171	التقسيم الإداري للصين	27
176	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الصين خلال الفترة (1993-2010)	28
185	ترتيب الصين حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (1993-2010)	29
187	وضعية الصين في مؤشرات قياس المخاطر القطرية خلال الفترة (1996-2010)	30
193	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في تركيا خلال الفترة (1993-2010)	31
199	ترتيب تركيا حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (1993-2010)	32
201	وضعية تركيا في مؤشرات قياس المخاطر القطرية خلال الفترة (1996-2010)	33
207	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1993-2010)	34
212	ترتيب مصر حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (1993-2010)	35
215	وضعية مصر في مؤشرات قياس المخاطر القطرية خلال الفترة (1996-2010)	36
221	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1993-2010)	37
227	ترتيب الجزائر حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (1993-2010)	38
230	وضعية الجزائر في مؤشرات قياس المخاطر القطرية خلال الفترة (1996-2010)	39
253	حوافز الاستثمار حسب المناطق	40
294	تطور تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة (1993-2001)	41
296	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق في الصين حسب الشكل للفترة (1993-2001)	42
298	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين حسب المصدر للفترة (1993-2001)	43
300	تطور تدفقات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة	44

	(2002- 2010)	
301	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق في الصين حسب الشكل للفترة (2002- 2010).	45
303	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق في الصين حسب المصدر للفترة (2010-2002)	46
304	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة (2008-2002)	47
305	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق في الصين حسب المناطق خلال الفترة (2008-2003).	48
307	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا خلال الفترة (2001-1993).	49
308	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرخص لها في تركيا حسب الشكل خلال الفترة (2001-1993)	50
309	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرخص لها حسب القطاع في تركيا خلال الفترة (2001-1993)	51
310	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرخص لها في تركيا حسب الدول الأصل للفترة (2001-1993)	52
311	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا خلال الفترة (2010-2002).	53
312	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا حسب القطاع خلال الفترة (2010-2002)	54
313	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا حسب الدول المستثمرة خلال الفترة (2010-2002)	55
315	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية ذات شهادات حوافز الاستثمار حسب الأقاليم للفترة (2006-2002)	56
316	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية ذات شهادات حوافز الاستثمار في أهم المقاطعات التركية خلال الفترة (2010-2007)	57
317	التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية ذات شهادات حوافز الاستثمار خلال (2010-2002)	58
319	مساهمة الدول في رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة (1993- جوان 2001)	59
320	مساهمات الدول العربية و الأجنبية في رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها حتى 2000/12/31	60

321	مساهمات الدول في رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها حسب القطاعات حتى 31/جوان 2001	61
322	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (1993-2001).	62
323	مساهمة الدول في رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة جويلية 2001-جوان 2010)	63
325	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (2002-2010)	64
326	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر حسب الغرض خلال الفترة (2005-2009)	65
327	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مصر حسب المصدر خلال الفترة (2002-2010)	66
330	توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (98-2001) حسب أهم الدول الأصل	67
331	تطور المشاريع المصرحة بالشراكة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2001-93)	68
332	تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2001-93) .	69
332	التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2001-93)	70
333	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب الدول الأصل خلال الفترة (2001-93)	71
337	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها والمنجزة في الجزائر حسب الشكل خلال الفترة (2002-2010)	72
338	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2002-2010)	73
339	جنسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)	74
344	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الصين خلال الفترة (1993-2001)	75
345	التدفقات الرأسمالية إلى الصين خلال الفترة (1993-2001)	76
346	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة (1993-2001)	77

348	أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في الصين مقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (2001-93)	78
349	أهمية الشركات الأجنبية في الاقتصاد الصيني خلال الفترة (2001-1993 )	79
352	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الصين خلال الفترة (2002-2010 )	80
353	التدفقات الرأسمالية إلى الصين خلال الفترة (2002-2010)	81
354	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة (2002-2010 )	82
355	أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في الصين ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (2002 - 2010)	83
356	أهمية الشركات الأجنبية في الاقتصاد الصيني خلال الفترة (2002 - 2010)	84
358	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في تركيا خلال الفترة (2001-1993 )	85
359	التدفقات الرأسمالية إلى تركيا خلال الفترة (2001-1993)	86
359	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة (2001-1993)	87
361	أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في تركيا ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (2001-1993)	88
362	توزيع مساهمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية في تركيا خلال الفترة (2001-1980 )	89
363	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في تركيا خلال الفترة (2002-2010 )	90
364	التدفقات الرأسمالية إلى تركيا خلال الفترة (2002-2010 )	91
365	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة (2002-2010)	92
366	أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في تركيا ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (2002-2010 )	93
367	توزيع العمالة المتوقعة في المشاريع الاستثمارية الأجنبية ذات شهادة الحوافز حسب القطاعات في تركيا خلال الفترة (2002-2004)	94

368	تطور العمالة المتوقعة في المشاريع الاستثمارية الأجنبية ذات شهادة الحوافر في تركيا خلال الفترة (2007-2009)	95
369	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في مصر خلال الفترة (1993-2001)	96
370	التدفقات الرأسمالية إلى مصر خلال الفترة (1993-2001)	97
371	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (93-2001)	98
372	أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في مصر ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (1993-2001)	99
373	العمالة في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبتها إلى إجمالي العمالة في مصر خلال الفترة (93-2000)	100
374	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في مصر خلال الفترة (2002-2010)	101
375	التدفقات الرأسمالية إلى مصر خلال الفترة (2002-2010)	102
375	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2002-2010)	103
376	أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في مصر ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (2002-2010)	104
377	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (1993-2001)	105
378	التدفقات الرأسمالية إلى الجزائر خلال الفترة (1993-2001)	106
379	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1993-2001)	107
380	أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في الجزائر ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (1993-2001)	108
381	تطور العمالة المنشأة في إطار الشراكة و الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين (1993-2001)	109
382	تطور العمالة المنشأة في إطار الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات ما بين (1993-2001)	110
383	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)	111



384	التدفقات الرأسمالية إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2010 )	112
384	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)	113
385	أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في الجزائر ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (2002-2010)	114
386	مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل خلال الفترة (2002-2010 )	115
387	تطور العمالة المنشأة في إطار إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات ما بين (2002-2010)	116

### فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	شكل توضيحي لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	18
02	مراحل دورة حياة المنتج	24
03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على الصعيد العالمي وحسب مجموعات البلدان (1980-2007)	62
04	الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الدول النامية والمتمركز في منطقتين خلال الفترة (1990 - 1994)	65
05	نسب عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بحسب المناطق النامية (1995-2007)	83
06	دفع الضرائب يستغرق أطول فترة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	102
07	صافي التدفقات الرأسمالية نحو الدول النامية خلال الفترة (80-1995)	144
08	تدفقات رأس المال الخاص إلى الدول النامية	146
09	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدول النامية خلال التسعينات	152
10	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الفترة (2000-2008)	153
11	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على مناطق البلاد خلال الفترة (1993-2001)	299
12	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (1993-2001)	322
13	تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (2001/2002 - 2009/2010)	324

329	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (1993-2001)	14
334	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2010).	15

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق و الدول خلال الفترة (2005 - 2010)
02	الخريطة الجغرافية للصين
03	الخريطة الجغرافية لتركيا
04	الخريطة الجغرافية لمصر
05	الخريطة الجغرافية للجزائر

المقدمة

شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي أزمة الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية [ كانت نتيجة الإفراط في اللجوء إلى عملية الاقتراض، و خاصة من المصادر الخاصة ذات الشروط المتشددة لتمويل العجوزات المتزايدة في الحسابات الجارية للدول النامية على إثر الصدمات النفطية الأولى التي حدثت في 1973 و 1974 و تدهور أسعار صادرات المواد الخام ] فارتفع حجم القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية بدرجة كبيرة، و زادت أعباء خدماتها [ مما أدى إلى استنزاف الاحتياطات النقدية الأجنبية و تدهور أسعار الصرف و أفرز كذلك تدهور الإنفاق الاستثماري و انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي فكانت الديون الخارجية تشكل عبئا على عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية ] ولذلك أخذت هذه الأخيرة تبحث عن البديل المناسب.

أصبحت الدول النامية بعد هذه الأزمة تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من بين مصادر التمويل الخارجي مع بداية التسعينات، أين عرفت ظاهرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نموا و انتشارا و اسعا من حيث الحجم و الاتجاه. و لعل أهم العوامل التي ساهمت في سرعة نمو تدفقاتها: تحرير التجارة الخارجية [ تكامل الأسواق المالية العالمية و زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي. فراحت الدول النامية تعتمد على فتح أبوابها للاستثمار الأجنبي المباشر مانحة له كل التيسيرات و التسهيلات التي تضمن له الاستقرار و الطمأنينة. و لشدة المنافسة بين مختلف الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت مضطرة إلى تخفيف القيود التي كانت تفرضها على المستثمر و مراجعتها من جديد و التكتيف من جهودها لجذبه و التعديل من سياساتها لتشجيع و ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

### إشكالية الدراسة:

يعتبر قصور الموارد التمويلية المحلية وضعف مستوى التقدم التقني من أهم المشكلات التي واجهت الدول النامية، مما دفعها للجوء إلى العالم الخارجي لمساعدتها في عملية التنمية و دعم الاستثمار المحلي. فكان على هذه الدول أن تفتح الطريق لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لظروفها الاقتصادية و غيرها حتى تستدرك النقص في التمويل المطلوب لاستكمال برامج التنمية.

إن الصين ، تركيا [ مصر و الجزائر من ضمن الدول النامية التي بدأت منذ بداية التسعينات و حتى قبل ذلك في البعض منها بالسير فعلا في هذا الإطار ] إذ باشرت حكوماتها بتبني مختلف الإصلاحات الاقتصادية في محاولة منها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل تحفيز نمو اقتصاداتها و من ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق فإنّ السؤال الذي يمكن طرحه هو: ما مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حتى تتسارع إلى استقطابه ؟ وما هو واقعه في الجزائر مقارنة مع كل من الصين تركيا و مصر ؟

### الأسئلة الفرعية:

- ما هو التفسير النظري والواقعي لأسباب و دوافع انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ؟
- ما هي المناطق الأكثر استفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ؟
- ما هي العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ؟
- هل تلقت الدول محل المقارنة حجما من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوافق مع قدراتها وإمكاناتها؟
- ما هي طبيعة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة ؟
- في أي القطاعات الاقتصادية تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للدول محل المقارنة ؟
- هل كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل المقارنة تعكس حقا أهمية تأثيرها على هذه الدول ؟

### الفرضيات:

- تفضل الدول النامية الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي التدفقات المالية نظرا لانعكاساته الإيجابية على اقتصاداتها، و بالتالي تعتبره المصدر التمويلي البديل عن بقية الوسائل التمويلية الأخرى.
- تتوقف الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم تدفقات هذه الاستثمارات .
- تعتبر الحوافز أحد عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن قرار الاستثمار يعتمد بالدرجة الأولى على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري السائد .
- أصبح مناخ الاستثمار في الجزائر ملائما لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

### أسباب اختيار الموضوع:

- توجد عدة أسباب تدفعنا إلى اختيار البحث في هذا الموضوع نوجزها فيما يلي :
- الاهتمام المتزايد للدول النامية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .
  - نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية و بتوزيع غير متكافئ و بحصة نقل عن الدول المتقدمة.
  - محاولة البحث عن وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة □ خاصة و أننا قمنا على مستوى الماجستير بدراسة مقارنة بين الجزائر و تونس ،مما دفعنا أكثر للبحث و الدراسة و النظر في هذا الموضوع بشكل أوسع و مع دول أخرى.

### حدود الدراسة:

- تؤخذ الدول النامية على أنها دول مضيقة للاستثمار الأجنبي المباشر فقط□ أي عدم الأخذ بعين الاعتبار الاستثمارات الخارجة إلا في حدود تحليل انخفاض أو ارتفاع أرقام التدفقات الواردة.

• لا يمكن للدراسة تغطية كل الدول النامية للمقارنة ☐ لذا كان علينا اختيار البعض منها بعد تطبيق المعايير التالية:

✓ الدول النامية التي لها متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الفترة (1990-2002) أكبر من ذلك المسجل في الجزائر ☐ فنجد 53 دولة من بين 170 دولة التي يقدم معطياتها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

✓ الدول التي تنتمي إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار و المركز الدولي لحل منازعات الاستثمار، ليقبل عدد الدول إلى 35 دولة.

✓ الدول النامية التي لها مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في سنة 2002 أكبر من ذلك المسجل في الجزائر ☐ لتصبح 31 دولة.

✓ الاقتصاديات التي هي في نفس مجموعة الجزائر ( lower middle income ) سنة 2002 وهي الفئة من 766 دولار حتى 3035 دولار حسب بيانات البنك الدولي ☐ لينخفض العدد إلى 13 دولة.

✓ الدول النامية التي يكون فيها نصيب الفرد من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سنة 2002 أكبر من ذلك المسجل في الجزائر ☐ لتصبح 12 دولة.

✓ الدول النامية التي لديها اتفاقيات الاستثمار الثنائية مع الجزائر ☐ لأن مثل هذه الاتفاقيات تحدد تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر و مجالاته و كيفية معاملته ☐ لتبقى الصين ☐ تركيا ☐ رومانيا ☐ مصر و الجزائر فقط.

✓ تحذف رومانيا من الدول المختارة نظرا لتغير وضعيتها أثناء الدراسة ، وذلك في عام 2007 فيما يخص بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يقدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة بحكم انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

و عليه ستكون إن شاء الله المقارنة مع الجزائر قائمة بين الصين أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ☐ تركيا من الدول الأولى المستقطبة له في غرب آسيا و مصر في إفريقيا و شمالها .

• عند دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ركزنا على الفترة الممتدة ما بين (1990 - 2010)، لأن بداية التسعينات هي الفترة التي بدأت فيها معظم الدول النامية انفتاح سياساتها للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال القوانين الخاصة التي أصدرتها لتشجيعه ☐ بالإضافة إلى التعديلات في التنظيمات الإدارية والإصلاحات الاقتصادية وإبرامها لعدة اتفاقيات بغرض تحرير التدفقات الاستثمارية و تنظيمها وتعظيمها وحمايتها .

• أما عند دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة فقد تم حصر الفترة بين (1993 - 2010) لعدة أسباب أهمها: ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين ابتداء من سنة 1993 و كذا صدور قانون ترقية الاستثمار في الجزائر في هذه السنة و تنتهي فترة الدراسة في عام 2010 باعتبارها آخر سنة توفرت لنا فيها المعلومات بالنسبة لكل الدول التي تم اختيارها للدراسة.

### الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات الجامعية و سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأكدت معظم هذه الدراسات على أهميتها في التأثير على البلدان النامية . وفي حدود سعة اطلاعنا سوف نذكر البعض منها ولا يعني بأي حال من الأحوال أننا قد أحصيناها جميعها بقدر محاولتنا انتقاء القريبة منها من دراستنا . وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

1- دراسة ( كريمة فرحي 2001 ): البحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و جامعة الجزائر و بعنوان (أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس) و حيث ركزت الباحثة خاصة في الدراسة المقارنة على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، و اكتفت بدراسة آثاره على مدى امتصاص البطالة و التكاليف الوجودية للعمل المنشأ و على ميزان المدفوعات و كما بينت من خلال نتائج نفس الدراسة دور المناخ الاستثماري في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولتين.

2- دراسة ( رجب إبراهيم إسماعيل إسماعيل 2003): البحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد كلية التجارة و جامعة عين شمس و مصر و بعنوان ( إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية " دراسة ميدانية " ) و إذ توصل الباحث إلى تقديم إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها عن أهم عوامل الجذب و مشاكل الاستثمار التي تواجه هذه الشركات في مصر حتى عام 2002 بعدما أشار إلى تجربة كل من كوريا الجنوبية و الصين في جذب الشركات متعددة الجنسيات.

3- دراسة ( فارس فوضيل 2004 ): البحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و جامعة الجزائر و بعنوان (أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية ) ، إذ حاولت هذه الدراسة بيان مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لاقتصادات الدول النامية بما فيها الدول العربية وكذلك تطرق خلالها إلى دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية من حيث حصيلته في هذه الدول و سياساتها العامة إزاءه.

4- دراسة ( فريد أحمد سليمان قبلان 2006 ): البحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد قسم الدراسات الاقتصادية [معهد البحوث و الدراسات العربية ] جامعة الدول العربية [ مصر بعنوان (مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها " دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى" ) وقد خلص من خلالها الباحث إلى أهم عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و السياسات المقترحة لعلاجها] كما تعرض لتجارب بعض الدول النامية غير العربية (كوريا الجنوبية [ماليزيا [المكسيك ) و العربية (مصر [ تونس [البحرين ) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ استنتج أن تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لها دور في استقطابه و يمكن توجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية من خلال ربط الحوافز المقدمة بتلك القطاعات.

5- دراسة (عبد الكريم بعداش 2008 ) : البحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير [جامعة الجزائر] بعنوان ( الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 ) ، واستعرض فيها الباحث أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال دراسة و تحليل مناخ و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و اعتمد على تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا كأساس لمقارنة الحجم المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و نسبة مساهمته في التكوين الإجمالي للرأس مال الثابت .

و تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، كونها تشمل دولا ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية متباينة و تركز على الفترة ( 1993-2010 )، وهي الفترة التي نراها أكثر مناسبة لتحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري وتقييمها في ظل قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 وقانون تطوير الاستثمار الصادر في 2001.

### أهمية الدراسة:

مع زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي تأتي أهمية دراسة طبيعة هذه التدفقات في البلدان النامية بشكل عام وفي الدول المختارة بشكل خاص [ لذا تكمن أهمية هذه الدراسة في :

- تحليل العوامل المحددة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.
- الاستفادة من تجارب كل من الصين [تركيا ومصر في قدرتها على تكييف و تطوير سياساتها و برامجها و هياكلها الاقتصادية ،حتى أصبحت من المواقع الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر وفي كيفية جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ليساهم في عملية التنمية الاقتصادية .



## أهداف الدراسة:

- تتمثل الأهداف التي نطمح الوصول إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي :
- بيان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره الاقتصادي على البلدان النامية .
- تحليل مختلف العناصر المحددة لتدفق و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل من الصين تركيا مصر و الجزائر .
- تحديد سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف الدول محل المقارنة.
- محاولة معرفة مدى مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول محل المقارنة ومدى تأثيرها بالحوافز التي تقدمها هذه الدول للمستثمر الأجنبي .

## المنهج المتبع و أدوات الدراسة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي لتشخيص وتحليل وتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى جانب المنهج التحليلي المقارن قصد القيام بمقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة أما بالنسبة لأدوات الدراسة فإنها تتمثل في قوانين الاستثمار [ الإحصائيات ] الندوات و المؤتمرات و الملتقيات المقدمة في شكل تقارير من مختلف المراكز الوطنية والدولية المقروءة سواء عن طريق الانترنت [ الكتب المجلات ] البريد الإلكتروني [ الدوريات و الجرائد.

## تقسيم الدراسة:

من أجل التحكم في الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وبابين، حيث نتناول في الباب الأول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من خلال الفصل الأول الذي يبحث عن مفهوم الاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر و تحديد الإطار النظري لدوافع إنشائه بالإضافة إلى الأشكال و الصيغ التي يتخذها هذا النوع من الاستثمار. أما الفصل الثاني فهو يبرز الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تدفقاته وكيفية توزيعه فيما بين المناطق المستفيدة منه، بالإضافة إلى العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية. و يبين الفصل الثالث الجدوى من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من خلال آثاره الاقتصادية وأهميته في هيكل التمويل الخارجي لهذه الدول. و بعدها تستعرض الدراسة في بابها الثاني واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة (الصين [ تركيا مصر و الجزائر) كنماذج لبعض البلدان النامية في استقبال هذه الاستثمارات من خلال الفصل الأول الذي خصص لتعريف وتقييم المناخ الاستثماري لكل دولة و الفصل الثاني الذي يوضح تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل دولة من هذه الدول [ إلى جانب الفصل الثالث الذي يحلل نموتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ] أما الفصل الرابع فيبين أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات هذه الدول.

وفي الأخير تستعرض الخاتمة أهم النتائج المتوصل إليها إضافة إلى جملة من التوصيات على ضوء التجارب المعروضة في بغية تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

### صعوبات البحث:

واجهت الباحث خلال اعداده لهذه الدراسة مجموعة من الصعوبات تتمثل أساسا في :

- اختلاف البيانات الخاصة بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر للدول محل المقارنة بين الهيئات المحلية التي تصدرها، والأرقام الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية. فبيانات هيئات تشجيع الاستثمار تأخذ بعين الاعتبار تصاريح الاستثمار و التي تختلف عن بيانات البنوك المركزية التي تعتمد على التدفقات ، وهي الأقرب لبيانات بعض التقارير الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي.
- صعوبة الحصول على البيانات التفصيلية عن التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و مصر و عن توزيع هذا الاستثمار ما بين الاستثمارات الجديدة وقيمة الاستثمارات الناتجة عن عمليات الاندماج و التملك.

والله ولي التوفيق

الباب الأول:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر

في الدول النامية

## مقدمة الباب :

عرفت الساحة الاقتصادية الدولية خلال العقود الأخيرة تنامي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي من حيث الحجم والانتشار[] وأصبح يغطي الكثير من الدول خاصة الدول النامية، التي ارتفع نصيبها من تدفقاته إليها، ليشكل بذلك أكبر مكون لتدفقات رؤوس الأموال إلى هذه المجموعة خاصة بعد توقف القروض المصرفية المتحصلة من البنوك التجارية ، بسبب أزمة المديونية في الثمانينات التي وقعت فيها غالبيتها واضطرار هذه الدول إلى البحث عن أشكال بديلة من الموارد الخارجية لتمويل مشاريعها ولمواجهة بعض مشكلاتها الاقتصادية .

فلقد أخذت معظم الدول النامية تولي أهمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتنافس لاستقطابها ويتجلى ذلك من خلال التصحيحات والتعديلات التي تدخلها على سياساتها الاقتصادية والتشريعية والجبائية وغيرها لتصبح أكثر فأكثر مواقع جذابة للمستثمرين الأجانب رغبة منها في المزيد من هذه الاستثمارات. وعلى ضوء هذا نتساءل عن:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.
- جدوى هذه الاستثمارات في الدول النامية.

الفصل الأول:

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

**تمهيد:**

على الرغم من أن الموضوع الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر ليس بجديد إلا أن الاهتمام به قد تزايد نتيجة عولمة النشاط الاقتصادي وزيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في إعادة هيكلة الإنتاج العالمي والتجارة الدولية وعمليات نقل التكنولوجيا في ظل عالم شهد فيه التكامل والتحرير المالي وتقدم تكنولوجيا المعلومات والتكتلات الاقتصادية أسمى المراحل، وقد ترتب عن هذه التغيرات الاقتصادية ضرورة اهتمام الكثير من الباحثين حول ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقصاء عنه حتى الوقت الحاضر محاولين تفسيره وتحديد أشكاله وعوامل انتقاله من خلال دراساتهم المتعددة والمختلفة المناهج، فتعددت الرؤى والأفكار التي تبلورت في إطار نظريات تفسر انتقال وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إذن ما هي الملاحظات والاستنتاجات التي جاءت بها لتبرر وجود هذه الاستثمارات في الدول النامية؟ وما هي أبرز الانتقادات التي تلقتها في هذا الصدد؟  
ولكن قبل ذلك سنبحث عن ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال محاولات تعريفه بالإضافة إلى إظهار مختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.

## المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل  $\square$  وهو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب، إذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين والاقتصاديين والمدارس الاقتصادية المتعلقة بتحديد ماهيته. وحتى نحاول معرفة مفهومه علينا أن نفهم أولاً المعنى المختلفة الخاصة بالإستثمار ومعرفة أنواعه، إلى أن نصل في الأخير إلى العلاقة بين الإستثمار والإستثمار الأجنبي المباشر.

## المطلب الأول: مفهوم الإستثمار

يمثل الإستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطوير المؤسسات وكذا الاقتصاد الوطني ولتحديد مفهومه نستعين في هذا المجال ببعض وجهات النظر المختلفة في تعريفه وأهم الأنواع الخاصة به.

### 1\_1\_ تعريف الإستثمار:

لقد تعددت التعاريف التي صيغت للإستثمار بتعدد الجوانب التي انطلق منها الباحثون لمحاولة فهمه وتحديد أبعاده، ومن هذه التعاريف نجد:

### 1\_1\_1\_ التعريف اللغوي للإستثمار:

الإستثمار لغة هو " طلب الحصول على الثمرة ، وثمره الشيء ما تولد عنه أو المقصود منه نفعه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام عليه ونماه"<sup>1</sup> ، لذلك فإن المفهوم اللغوي للإستثمار يقوم على "استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن"<sup>2</sup>.

### 1\_2\_1\_ التعريف القانوني للإستثمار:

معنى الإستثمار في القانون لا يخرج عن معناه في اللغة، فقد عرفه أحد رجال القانون بأنه " عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية (من بينها الملكية الصناعية، المهارة التقنية، نتائج البحث) أو في شكل قروض"<sup>3</sup> يغلب على هذا التعريف الطابع الاقتصادي أكثر منه القانوني وذلك لتداخل العناصر القانونية والاقتصادية في مكونات عملية الإستثمار.

<sup>1</sup> - صفوت أحمد عبد الحفيظ " دور الإستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص " ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر 2005 ، ص18.

<sup>2</sup> - عبد الله عبد الكريم عبد الله " ضمانات الإستثمار في الدول العربية " ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص18.

<sup>3</sup> - قريوع عليوش كمال " قانون الإستثمارات في الجزائر " ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص2.

### 1\_3\_ التعريف الاقتصادي للاستثمار:

يعرف الاستثمار لدى رجال الاقتصاد بأنه:

" أي استعمال لرأس المال سعياً لتحقيق الربح"<sup>1</sup>

بمعنى " كل اكتساب لأموال من أجل الحصول على منتج أو استهلاكه"<sup>2</sup>.

إذ يمثل " كل إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بقصد زيادة الناتج في الفترات التالية"<sup>3</sup>.

أو " استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"<sup>4</sup>.

كما يسمى الاستثمار عند الاقتصاديين " بالتوظيف" الذي يعني " تجميع أو توظيف الأموال"<sup>5</sup>.

و بعبارة أخرى " توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجيات اقتصادية"<sup>6</sup>.

و جاء بأنه " توظيف النقود لأي أجل في أي أصل أو ملكية أو ممتلكات أو مشاركات، يحتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة، أو بمنافع غير مادية"<sup>7</sup>.

أو أنه " ذلك الجزء المستقطع من الدخل لاستخدامه في العملية الإنتاجية بهدف تكوين رأس المال"<sup>8</sup>.

ويتمثل في كل " إنفاق عام أو خاص يؤدي إلى زيادة حقيقية في سلع أو عناصر أو خدمات الإنتاج"<sup>9</sup>

كما يعتبر " تكويناً لرأس المال و استخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر بما يشمل إنشاء نشاط إنتاجي أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة، أو حيازة ملكية عقارية أو إصدار أسهم أو شرائها من الآخرين"<sup>10</sup>.

وبشكل عام فإن الاستثمار " عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات (عوائد)

أكبر في المستقبل"<sup>11</sup>.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005، ص14.

<sup>2</sup> - قربوع عليوش كمال، مرجع سبق ذكره، ص2.

<sup>3</sup> - صفوت أحمد عبد الحفيظ: مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>4</sup> - حسين عمر " الاستثمار والعولمة"، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2000، ص37.

<sup>5</sup> - صفوت أحمد عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص19.

<sup>6</sup> - محمود محمد حمودة" الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص30.

<sup>7</sup> - عبد الله عبد الكريم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>8</sup> - أحمد زكريا صيام " مبادئ الاستثمار"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2003، ص17.

<sup>9</sup> - عبد الله عبد الكريم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

<sup>10</sup> - نفس المرجع السابق، ص18.

<sup>11</sup> - بريش السعيد "الاقتصاد الكلي"، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2007، ص121



من كل هذه التعاريف نجد أن الاقتصاديين أسهبوا في تعريف الاستثمار، حيث نراها متقاربة المعاني تركز في مجملها على توظيف الأموال المتاحة في اقتناء مختلف الأصول بقصد تحقيق مجموعة من الأغراض ومن ثم فإن:

الأموال المتاحة: هي الأموال التي يمكن توفيرها سواء كان مصدرها الأرباح أو المدخرات.  
الأصول: وهي مختلف الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله سواء على شكل شراء سلع أسهم وضع المدخرات في مؤسسات لتوظيفها... الخ.  
الأغراض: وهي النتائج المتوقعة من الاستثمارات أو الهدف من الاستثمار.

#### 1\_4\_ التعريف المحاسبي للاستثمار:

ينظر إلى الاستثمار من الناحية المحاسبية على أنه " مجموع الأملاك والقيم الدائمة المادية أو غير المادية التي اكتسبتها أو التي أنشأتها المؤسسة من أجل استخدامها كوسائل استغلال دائمة والمحافظة على شكلها لمدة طويلة"<sup>1</sup>.

أو بمعنى آخر تعبر الاستثمارات عن " الأصول الثابتة التي تستعملها المؤسسة بصفة دائمة لإنتاج وبيع السلع والخدمات □ ولا يتم حيازتها بهدف البيع بل للاستخدام الدائم □ لذلك سميت بوسائل الاستغلال الدائمة، فهي مجمل الأملاك والقيم الدائمة المعنوية ( حقوق الملكية الصناعية والتجارية، حقوق الاختراع شهرة المحل، العلامات التجارية..) وغير المعنوية أو الملموسة ( التجهيزات، الأراضي...)، المنقولة (التجهيزات..) وغير المنقولة (الأراضي... ) التي اشترتها المؤسسة أو أنجزتها بوسائلها الخاصة، لا من أجل بيعها أو تحويلها وإنما لاستعمالها كوسائل دائمة للاستغلال سواء المخصصة للإنتاج أو الموجهة للعمليات غير المهنية (تجهيزات اجتماعية).<sup>2</sup>  
أو التي يمكن تصنيفها إلى:<sup>3</sup>

✓ التثبيات المرتبطة بالاستغلال: كل القيم ذات طبيعة منقولة أو غير منقولة، مادية أو غير مادية سواء التي اكتسبتها أو أنشأتها المؤسسة لا من أجل بيعها أو تحويلها □ وإنما لكي تستخدم كوسائل عمل دائمة ( الكمبيوتر، المنقولات المادية...).

✓ التثبيات خارج الاستغلال: سواء التي أنشأتها أو اكتسبتها المؤسسة لتستجيب لبعض الاهتمامات الأخرى مثل:

\_ المنشآت الاجتماعية (مطعم المؤسسة، مراكز الاصطياف، قاعات الرياضة، الروضات..)  
\_ شراء الأراضي لأغراض المضاربة.

<sup>1</sup> -Khafralri medzine «techniques comptables», 4eme éd, tome1, berti édition. Alger,1999, p33.

<sup>2</sup> - عاشور كتوش " المحاسبة العامة، أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص77.

<sup>3</sup> -Jacques Margerin et Gérard Ausset « choix des investissements», 1ere éd, 1979, p34.

\_ تحسين ظروف النظافة و الأمن.

فهي إذن وسائل منتجة بطريقة غير مباشرة ولا تشكل وسائل عمل.

### 1\_5\_ التعريف المالي للاستثمار:

من الناحية المالية ينظر إلى الاستثمار على أنه " تبديل قيمة مالية حالية مقابل أمل تحقيق إيرادات مستقبلية"<sup>1</sup>.

كما يعني " التخلي عن إيرادات مالية سائلة مقابل توقع الحصول على مكاسب مالية بديلة في فترات زمنية لاحقة"<sup>2</sup>

وبمعنى آخر يمكن أن نقول بأنه يمثل "مقدار التضحية التي يتحملها المستثمر بمنفعة حالية يمكن تأجيل تحقيقها إلى المستقبل بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر من تلك التي يمكن إشباعها الآن"<sup>3</sup> وعلى ضوء ذلك فإن الاستثمار هو " التخلي عن أموال يملكها المستثمر في الوقت الحاضر مقابل الانتظار لفترة زمنية مستقبلية بهدف الحصول على تدفقات مالية لاحقة تعوض عن القيمة الحالية لهذه الأموال وكذلك على النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، إضافة إلى الحصول على عائد مجزي مقابل تحمل الخطر الناجم عن تغير الظروف واحتمالات عدم تحقيق التدفقات الداخلة المتوقع الحصول عليها في المستقبل"<sup>4</sup>

فالمفهوم المالي للاستثمار يقوم على:<sup>5</sup>

- التضحية بقيم أو مبالغ نقدية حالية.
- توقع الحصول على قيم أو مبالغ نقدية أكبر.
- عائد مستقبلي غير مؤكد الحدوث.
- وبالتالي فالنظرة المالية تعطي أهمية لـ:<sup>6</sup>
- المدة الزمنية.
- فعالية ومردودية العملية أو النشاط.
- الخطر المتوقع أو المستقبلي.

نستنتج مما سبق أن مفهوم الاستثمار يركز على توظيف الأصول ليدر عوائد ومنافع مستقبلية مهما كانت وجهة النظر التي يرى منها.

<sup>1</sup>- شوام بوشامة " تقييم واختيار الاستثمارات"، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، وهران، الجزائر، 2003، ص22.

<sup>2</sup>- دريد كامل آل الشبيب" مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007 ص264.

<sup>3</sup>- نفس المرجع السابق، ص 265.

<sup>4</sup>- نفس المرجع السابق، ص 266.

<sup>5</sup>- عادل محمد رزق" الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية من منظور إداري محاسبي"، دار طبية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004 ص3.

<sup>6</sup> - Abdellah Boughaba « Analyse et évaluation de projets», éd berti, 2eme ed , Alger, 2005, p1.

## 2\_ أأناف الأستثمار:

توجد أنواع كثيرة من الأستثمارات ، وذلك لاختلاف المعايير وأسس تقسيمها. إذ تصنف من عدة زوايا مختلفة وأن تلك التصنيفات قد تتداخل فيما بينها أو مع بعضها البعض، ومنه سوف نحاول التطرق لأهم التصنيفات المتعارف عليها وهي:

### 2\_1\_ التصنيف حسب الجهة التي تقوم بها:

يمكن تصنيف الأستثمارات من هذه الزاوية إلى <sup>1</sup>:

أ\_ **الأستثمار الخاص:** هو الأستثمار الذي تمأسه جهة خاصة سواء كان فرديا أم عبر شركات خاصة، و يتمثل برأس المال الذي يقوم الأفراد أو هذه الشركات بتحويله سواء من المدخرات أو من الأرباح إلى ما يحقق في النهاية أستثمارا خاصا لتلك الأموال.

ب\_ **الأستثمار الحكومي:** يتكون من رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الدول بتكوينه وتمويله سواء من فائض الإيرادات أم من القروض الداخلية والخارجية أم من المساعدات الأجنبية.

### 2\_2\_ التصنيف حسب الأصل محل الأستثمار:

يقصد بأصل الأستثمار أداة الأستثمار أو في بعض الأحيان واسطة الأستثمار وهي متنوعة وكثيرة تجعل من الصعب عرضها جميعا، من بينها: الأوراق المالية، العقارات، السلع، العملات الأجنبية، المعادن. لذا تصنف الأستثمارات من زاوية نوع الأصل محل الأستثمار إلى:

أ\_ **الأستثمارات الحقيقية أو الإقتصادية:** يعتبر الأستثمار حقيقيا إذا تم توظيف الأموال في حيازة أصول حقيقية. ويعرف الأصل الحقيقي بأنه " كل أصل له قيمة إقتصادية، ويترتب على استخدامه منفعة إقتصادية إضافية تظهر على شكل خدمات أو سلع تزيد من ثروة المستثمر، ومنه ثروة المجتمع وذلك بما تخلفه من قيمة مضافة"<sup>2</sup>، حيث أن الأستثمار في هذا المجال يؤدي إلى زيادة الدخل القومي لأن الأستثمار الحقيقي يكون في السلع الرأسمالية(\*) وباشترك هذه الأخيرة مع العنصر البشري تصبح أدوات لتوليد وخلق الدخل المستقبلي<sup>3</sup>.

إن فهم من الأستثمار الحقيقي أنه يتطلب حيازة واستخدام الأصول الحقيقية.

<sup>1</sup> - عبد الله عبد الكريم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص22.

<sup>2</sup> - محمد مطر " إدارة الأستثمارات"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2004، ص ص 77،78.

(\*) **السلع الرأسمالية:** هي السلع الإنتاجية أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك بل تساهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات أو التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه لأي عملية إنتاجية، انظر في : حسين عمر: الأستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2000، ص37.

<sup>3</sup> - طاهر حيدر حردان " مبادئ الأستثمار "، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص14.

بـ الاستثمارات المالية أو الظاهرية: وهي تشمل الاستثمار في الأوراق المالية من خلال حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال الشركة أو في سنداتها، ويعتبر هذا الأصل حقا ماليا يخول لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد<sup>1</sup>. ويتم الاستثمار المالي أيضا من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج، الأموال المستثمرة من مستثمر لآخر مما يعمل على تحقيق إيرادات ووفرات مالية ولا ينتج عنه أي زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات<sup>2</sup>. كما يعتبر الاستثمار المصرفي استثمارا ماليا<sup>3</sup> وهو الاستثمار في البنوك مقابل معدلات فائدة معينة.

## 2\_3\_ التصنيف حسب مدة الاستثمار:

ينفرع الاستثمار من حيث المدة إلى:<sup>4</sup>

استثمار طويل المدى لأكثر من خمس سنوات أو استثمار متوسط المدى أكثر من سنة و أقل من خمس سنوات، وقد يكون استثمارا قصير المدى لأقل من سنة. وعلى هذا الأساس تقسم إلى:<sup>5</sup>

أـ استثمارات قصيرة الأجل: تكون مدة التوظيف فيها قصيرة لا تزيد عن سنة، كالأستثمار في أدوات الخزانة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، أو التعامل بالأوراق التجارية، وتهدف مثل هذه الاستثمارات إلى توفير السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق العائد وهي تتميز بسهولة وسرعة تحويلها إلى نقدية.

بـ استثمارات متوسطة الأجل: هي أطول من سابقتها وقد تصل إلى خمس سنوات □ ومن أمثلة ذلك: شراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن 5 سنوات أو استئجار أصل ما وتشغيله في حدود لا تتعدى مدته 5 سنوات.

جـ استثمارات طويلة الأجل: تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات وقد تصل إلى 15 سنة أو أكثر □ كإيداع الأموال لدى البنوك ضمن المدة المذكورة.

## 2\_4\_ التصنيف حسب مجالات الاستثمار:

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سوف يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، وبهذا المفهوم فإن المستثمر يمكن له توظيف أمواله في المشروعات الاستثمارية التالية:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 79.

<sup>2</sup> - أحمد زكريا صيام، مرجع سبق ذكره، ص 19.

<sup>3</sup> - بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 124، 122.

<sup>4</sup> - فيصل محمود الشواورة " الاستثمار في بورصة الأوراق المالية: الأسس النظرية والعملية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2008 ، ص 36.

<sup>5</sup> - مروان شموط وكنجو عبود كنجو " أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة ، مصر، 2008، ص 18.

<sup>6</sup> - محمد عبد الفتاح العثماني " دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية ( مع نماذج عملية)" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، 2007، ص ص 12، 13.

أ\_ المشروعات الصناعية: سواء تمثلت في الصناعات الاستخراجية، التي تقوم بتوفير المنتج دون إحداث تغييرات جوهريّة في خواصه الطبيعيّة، مثل: صناعات استخراج البترول، الفحم، الذهب والمعادن الأخرى. أو تمثلت في الصناعات التحويلية التي تقوم بتوفير المنتج مع إحداث تغييرات جوهريّة في شكل المواد الخام أثناء عملية الإنتاج، مثل الصناعات الغذائيّة، الغزل والنسيج.

ب\_ المشروعات الزراعيّة: وهي المشروعات التي تقام في مجال الزراعة، استصلاح الأراضي والإنتاج الحيواني.

ج\_ المشروعات التجاريّة: وهي المشروعات التي تعتمد أساسا على عمليات الشراء بغرض البيع لتحقيق الربح، مثل: الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والتجزئة.

د\_ المشروعات الخدميّة: تعمل هذه المشروعات على تقديم خدمات للأفراد بهدف تحقيق الربح. إلى جانب هذا فإن الاستثمارات العقارية التي تقوم على امتلاك العقارات وبيعها أو تأجيرها تمثل نوعا من أنواع الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

## 2\_5\_ التصنيف حسب الهدف من الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمارات حسب الهدف إلى:

أ\_ استثمارات الإحلال: يقوم هذا الصنف من الاستثمارات على استبدال التجهيزات والمعدات القديمة بسبب إهلاكها أو تقادمها<sup>2</sup>، أو نظرا إلى ارتفاع تكاليف الصيانة □ التعطيلات المستمرة □ بطيء في الإنتاج... بتجهيزات جديدة لها نفس الخصائص التقنيّة ( القدرة الإنتاجية، مستوى تكاليف الإنتاج)<sup>3</sup> لأن الهدف من هذه الاستثمارات هو المحافظة على إمكانيات وقدرات المؤسسة<sup>4</sup>.

ب\_ استثمارات التوسّع: تهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية والتوزيعية للمؤسسة لمواجهة الزيادة في الطلب<sup>5</sup>.

ج\_ استثمارات التحديث أو الترشيح: تسمح مثل هذه الاستثمارات بتحسين إنتاجية المؤسسة وهي موجهة لتخفيض التكاليف مع الحفاظ على نفس حجم الإنتاج<sup>6</sup>.

د\_ استثمارات التجديد: وهي الاستثمارات التي تعتمد على استغلال التكنولوجيا الجديدة لمواكبة التطور التكنولوجي<sup>7</sup>.

<sup>1</sup>- مروان شموط و كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

<sup>2</sup>- دريد كامل آل شبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 272.

<sup>3</sup>-Kamel Hamdi « Analyse des projets et leur financement », imprimerie Essalem , 2000 ,p11.

<sup>4</sup>- إسماعيل عرباجي " اقتصاد المؤسسة، أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل " ، الطبعة الثانية ، ( د ت ) ، ص 175.

<sup>5</sup>-Jacqueline et Florence delahaye « Finance d'entreprise, manuel et applications », éd Dunod , paris ,2007, p306.

<sup>6</sup>-Kamel Hamdi , op. cit, p12.

<sup>7</sup>-Jacqueline et Florence delahaye , op. cit, p306.

هـ \_ الاستثمارات الاستراتيجية : تهدف بها المؤسسة إلى زيادة حصتها السوقية للسيطرة على الأسواق فهي بذلك تتبنى إستراتيجية هجومية، أو تستعمل إستراتيجية دفاعية من خلال المحافظة على وضعيتها التنافسية في حالة المنافسة الشديدة<sup>1</sup>.

د \_ الاستثمارات الاجتماعية : تهدف الاستثمارات الاجتماعية إلى تحسين ظروف العمل و تكون لها أثر إيجابي غير مباشر على مردودية المؤسسة مثل مطاعم المؤسسة، قاعات الرياضة، مراكز الاصطياف وروضة الأطفال. من خلال استقرار وضعية العمال وإنتاجية أحسن<sup>2</sup>. إلا أنه قد نجد أن استثمارا معيناً يجمع بين مختلف الأنواع في نفس الوقت كالاستثمارات التوسعية مثلا التي قد تؤدي أيضا إلى تحقيق أغراض الإحلال و إلى جانب خدمة مجال البحث. كما يمكن أيضا أن يكون سبب الاستثمارات الإحلالية هو تحسين إنتاجية المؤسسة □ إذن نحن في استثمارات التحديث.

## 2\_6\_ التصنيف حسب طبيعة الاستثمار:

تصنف الاستثمارات حسب طبيعتها إلى:<sup>3</sup>

أ\_ الاستثمارات المادية: هو اكتساب الأصول المادية (الأصول الحقيقية) التي تمثل المنتوجات المادية والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين:<sup>4</sup>

- رأس المال الثابت: يجمع كل النفقات التي تمت للحصول على أراضي □ مباني، أدوات عمل ماكنات، تجهيزات...
- رأس المال المتداول: يجمع كل النفقات التي تساهم في تكوين مخزون المواد الأولية وإنشاء المواد المصنعة...

ب\_ الاستثمارات غير المادية: هي الفئة الأوسع من سابقتها و تتضمن:

- اكتساب الأصول غير المادية مثل: محل تجاري، براءات الاختراع، التراخيص و غيرها.
- كل النفقات المتعلقة ببرامج تكوين العمال، الحملات الإعلامية للتعريف بالمؤسسة ومكانتها الدراسات والبحث والتطوير...

ج\_ الاستثمارات المالية: يمكن تعريف الاستثمارات المالية بأنها " مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار، بهدف اقتنائها لفترة زمنية معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها والحصول على أرباح إضافية"<sup>5</sup>. ويمكن تقسيم الاستثمارات المالية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> -K. Chiha « Finance d'entreprise : approche stratégique», édition houma , Alger, 2009,p138.

<sup>2</sup> -Jacqueline et Florence delahaye , op. cit, p306.

<sup>3</sup> -Jacques Margerin et Gérard Ausset ,op.cit , p40 .

<sup>4</sup> -شوام بوشامة، مرجع سبق ذكره ، ص27.

<sup>5</sup> -دريد كامل آل شبيب " الاستثمار والتحليل الاستثماري " ، دار اليازوري، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2009، ص ص50- 51.

<sup>6</sup> - نفس المرجع السابق، ص52.

- الاستثمارات غير القابلة للتداول: كالودائع لأجل، وودائع التوفير و شهادات الإيداع غير القابلة للتداول.
- الاستثمار في أدوات السوق النقدي: كالأوراق التجارية، شهادات الإيداع القابلة للتداول أدونات الخزينة و القبولات المصرفية .
- الاستثمار في أدوات سوق رأس المال: كالأسهم العادية، الأسهم الممتازة والسندات.

## 2\_7\_ التصنيف حسب الجنسية:

تشمل أصناف الاستثمار حسب الجنسية ما يلي:

- أ\_ الاستثمارات المحلية أو الوطنية: وهي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني و المشروع الاستثماري وطني و رأس المال وطني ويتم داخل الوطن<sup>1</sup>.
- ب\_ الاستثمارات الأجنبية ( الخارجية أو الدولية): يمكن تعريفها مثلما جاء عند جيل برتان على أنها " كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد ما من البلدان"<sup>2</sup>.
- ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي " بأنه الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية"<sup>3</sup>.
- كما أنه أيضا " توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية"<sup>4</sup>.
- ويوجد أكثر من أساس لتحديد أنواع الاستثمارات الدولية، فمن بين الأسس التي يمكن على ضوءها تحديد هذه الأنواع نجد:

- وفقا لصفة القائم بعمل الاستثمار: من خلال هذا يتنوع الاستثمار الدولي إلى الاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد أو الشركات (المشروعات)، والاستثمار الحكومي أو العمومي الذي تجريه الدولة من خلال حكومتها أو من قبل الهيئات العليا سواء كانت قومية أو دولية.
- وفقا للشكل: يمكن التفريق هنا بين الاستثمار بدون مقابل كالمساعدات المقدمة للدول المختلفة والاستثمار لقاء مقابل وهذا يشمل القروض مهما كانت مدتها والاستثمار المحفظي(\*) بالإضافة إلى الاستثمار المباشر □ (\*).

1- عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

2- جيل برتان " الاستثمار الدولي "، ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، الطبعة لأولى، لبنان، 1970 ، ص7.

3- عبد الله عبد الكريم عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص20.

4- نفس المرجع السابق، ص20.

(\*) سيأتي شرحهما لاحقا بالتفصيل

## 2\_8\_ التصنيف حسب أسلوب إدارة المشروع:

نرى أصناف الاستثمار من هذه الزاوية في:

أ\_ الإستثمار غير المباشر: هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر عادة على انتقال عنصر رأس المال فقط، دون أن يكون للمستثمر الأجنبي ملكية كل أو جزء من المشروع الاستثماري [أو لا يتمتع المستثمر الأجنبي بحق الرقابة أو السيطرة أو اتخاذ القرار في هذا الشكل<sup>1</sup>.

وتتمثل أهم الاستثمارات غير المباشرة في تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من الأفراد أو مؤسسات أجنبية عامة أو خاصة أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، أو في المشروعات التي تقوم بها، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع<sup>2</sup>.

يتضح إذن أن الاستثمارات غير المباشرة قد تأخذ أحد الشكلين . هما: القروض التي تقدمها مختلف الهيئات الخاصة و العامة أو الأفراد، أو الاكتتاب في السندات و الأسهم التي تصدرها الدولة أو المشروعات التي تقام بها، ويسمى هذا الشكل الأخير بالاستثمار المحفظي أو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

بحيث ينطوي الاستثمار المحفظي على شراء أصول بهدف كسب معدل العائد الذي يعتبر جذابا لمستوى معين من المخاطر، مع عدم وجود حق مكتسب في الرقابة على الهيئة التي تصدر هذه الأصول<sup>3</sup> أما المحفظة فهي تعبير يطلق على مجموع ما يملكه المستثمر من أصول بشرط أن يكون الهدف من هذا الامتلاك هو تنمية القيمة السوقية لها [ ومنه تحقيق أكبر عائد، لذلك فإن أي محفظة استثمارية يجب أن تجمع بين أصليين على الأقل من بين: السندات الحكومية، السندات التي تصدرها الشركات و أسهم الشركات بنسب لا تخول للمستثمرين حق الرقابة على من أصدرها.

ب\_ الإستثمار المباشر: ورد لأول مرة مصطلح الاستثمار المباشر في 1930 حيث كان مفهوم

الاستثمارات الدولية هو الشائع قبل هذا التاريخ، في حين استمر الخلط بين ما يعرف بالاستثمار المباشر و الاستثمار المحفظي وذلك حتى عام 1968 عندما تم التمييز بين المفهومين<sup>4</sup> . وأصبح الاستثمار المباشر على خلاف الاستثمار غير المباشر ينطوي على اكتساب حق في الرقابة على المؤسسات، وتتضمن الحالة النمطية للاستثمار المباشر مؤسسة وطنية تمتلك أسهم عادية في شركة أجنبية تكفي إعطاء المؤسسة الوطنية حق التحكم في هذه المؤسسة. وبهذا تصبح المؤسسة الوطنية الشركة الأم والمؤسسة الأجنبية الشركة التابعة

<sup>1</sup> عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص21.

<sup>2</sup> عمر هاشم محمد صدقة " ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي " ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر، (د.ت)، ص17.

<sup>3</sup> جون هدسون، ومارك هذندر " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص339.

<sup>4</sup> ثريا علي حسين الورفلي " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الدروس المستفادة " ، أوراق عمل مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية العظمى، 29 أبريل 2006 ، ص3.



فإن رغبت المؤسسة الوطنية السيطرة التامة على المؤسسة الأجنبية فيجب عليها أن تصبح مالكة لكل أسهم الشركة التابعة<sup>1</sup>.

هذا الأخير هو محور الموضوع، وسيتم إيضاحه والتفصيل فيه في باقي الدراسة.

### المطلب الثاني: تحديد تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وهو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب تجمع بين عناصر اقتصادية وعناصر أخرى قانونية، وبعبارة أخرى فإن لهذا الاستثمار وجهان اثنان □ أحدهما اقتصادي وآخر قانوني لا يقل أهمية عن جانبه الأول .

#### 1\_ من الناحية القانونية:

يرجع مصطلح الاستثمار الأجنبي عموماً دون تمييز ما إن كان مباشراً أو غير مباشر في أساسه إلى اللغة الاقتصادية أو القاموس الاقتصادي، لذلك فإنه كان محل اهتمام رجال الاقتصاد قبل أن يتصدى له فقهاء القانون بالبحث والتعريف والتحليل. فلم تحظ فكرة الاستثمار الأجنبي بالعناية الكافية من قبل القانونيين على الرغم من أهميتها إلا في الخمسينات من القرن الماضي، أين ظهرت محاولات تعريفه كالذي اقترحه اللجنة التي شكلها اتحاد القانون الدولي<sup>(\*)</sup> مقتضاه " تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر"<sup>2</sup>. وقد انقسمت آراء الفقه القانوني بشأن هذا التعريف بين مؤيد له مع بعض التعديل وبين من يرى سعة هذا التعريف ويقترح تضيقه، لذلك تعددت التعاريف دون أن يتفقوا على تعريف واضح ومحدد له، وقد عرف بأنه<sup>3</sup>:

- كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان.
- أنه الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تهدف إلى إنشاء أو التوسع في مشروع قائم.
- أنه توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية.
- أنه تقديم الأموال المادية والمعنوية من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدولة المستقبلية للمساهمة المباشرة وغير المباشرة في مشروع قائم □ أو سيتم إنشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي ما خلال مدة معقولة من الزمن.
- أنه انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي، وبما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة.

<sup>1</sup> - جون هيدسون، مارك هندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 339.

<sup>(\*)</sup> Internationel law Association.

<sup>2</sup> - دريد محمود السمراي " الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مارس 2006، ص 50.

<sup>3</sup> - صفوت أحمد عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 21.

وهكذا تباينت تعريفات الفقه القانوني للاستثمار الأجنبي دون التفريق فيما هو مباشر أو غير مباشر ودون أن يتوصلوا إلى تعريف جامع.

## 2\_ من الناحية الاقتصادية:

ثمة تعاريف متعددة ومتنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ قام العديد من الاقتصاديين وحتى المنظمات الدولية بتعريفه  $\square$  بحيث:

- يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على " أنه تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، وهناك خاصية للاستثمار الأجنبي المباشر هي أن المستثمرين لا يحتفظون فقط بحق ملكية هذه المؤسسة الأجنبية لكنهم يحتفظون أيضا بحق الإدارة والتحكم بكل عمليات المؤسسة الأجنبية"<sup>1</sup>.
- ويعرف أيضا: " بأنه يمثل تلك المشروعات التي يقدمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو باشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة"<sup>2</sup>.

- كما يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر "عبارة عن مجموعة الموارد النقدية أو العينية ( تكون خاضعة للتقويم) التي تأتي بها المؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة ويكون الغرض من ذلك تحقيق أرباحا مستقرة"<sup>3</sup>.

من خلال كل هذه التعاريف نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالخصائص التالية:

- ✓ ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي في إقليم البلد المضيف من خلال تصدير رؤوس الأموال.
- ✓ الملكية الكاملة أو الجزئية لوسائل الإنتاج الناتج عن عملية الاستثمار التي تحدد مدى رقابة وإدارة المستثمر الأجنبي.

فضلا عن هذه التعاريف فإن هناك تعاريف دولية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المنظمات الاقتصادية التالية:

- ✓ جاء في التعريف الرسمي لصندوق النقد الدولي " FMI " حسب دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات في طبعته الخامسة لسنة 1993 على " أنه يجري قصد الحصول على فائدة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطاتها داخل حدود اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، هدف هذا الأخير هو القيام بسلطة فعلية على تسيير المؤسسة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- جون هيدسون، مارك هيندر، مرجع سبق ذكره ، ص700.

<sup>2</sup>- حامد عبد المجيد دراز " دراسات في السياسات المالية " ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر، دون تاريخ ، ص180.

<sup>3</sup>- قربوع عليوش كمال، مرجع سبق ذكره ، ص2.

<sup>4</sup>-Pierre Jacquemot« La firme multinationale ine introduction economique », éd economica, paris, 1990 ,p11.

✓ واستنادا إلى تعريف المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية " OCDE " فإن " الإستثمار الأجنبي المباشر هو لغرض تأسيس علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مؤسسة، مثل الإستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة تأثير فعال على إدارتها " <sup>1</sup>، وذلك سواء في بلد معين من قبل غير المقيمين أو في الخارج من قبل المقيمين بواسطة: <sup>2</sup>

- \_ خلق أو توسيع مؤسسة أو فرع أو اكتساب الملكية الكاملة لمؤسسة موجودة.
- \_ المشاركة في مؤسسة جديدة أو في مؤسسة قائمة.
- \_ قروض لمدة 5 سنوات أو أكثر.

✓ كما تعرفه المنظمة العالمية للتجارة " OMC " على أنه " استثمار يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته" <sup>3</sup>.

✓ أما الأمم المتحدة فتعرفه من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " CNUCED " على " أنه ذلك الإستثمار الذي يضيف إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها" <sup>4</sup>.

وبالتالي فإن هذه التعاريف تتفق حول مفهومين أساسيين هما: " الملكية والمراقبة" <sup>5</sup>. إذ تمثل:

الملكية: نسبة الأسهم التي يستحوذ عليها غير المقيمين.

أما المراقبة: فهي نسبة الملكية الضرورية لكي يعتبر هذا الإستثمار استثمارا مباشرا □ حيث تمثل حصة ملكية المستثمر الأجنبي في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل □ التي تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية . وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالشركة الزميلة أو التابعة(\*) أو الفرع □ (\*\*). كما هي موضحة بالشكل التالي:

<sup>1</sup> مصطفى صالح القريشي " المالية الدولية " ، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 ، ص154.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>3</sup> محمد مسعود خليفة الثعلب و خالد أحمد كاجيجي " الإستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرده " ، أوراق عمل مقدمة في مؤتمر التمويل الخارجي المباشر FDI ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006 ، ص4.

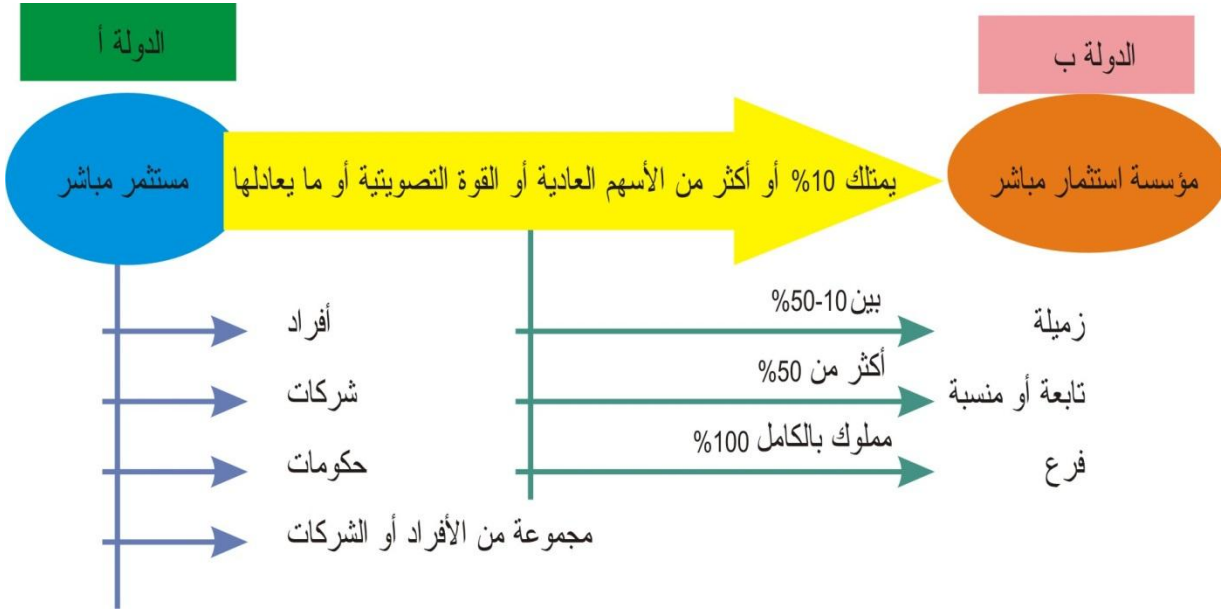
<sup>4</sup> حسين عبد المطلب الأسرج " استراتيجية تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر " ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213 ، أغسطس 2005 ص9.

<sup>5</sup> Bernard Bouine « Le monde des multinationales » , les éditions d'organisation , Paris ,1987 ,p10.

(\*) الشركة التابعة: هي شركة تمتلك أكثر من نصف رأسمالها شركة أخرى تسمى الشركة الأم، ويتمتع بشخصية معنوية مستقلة ولكنها مع ذلك تخضع للشركة الأم، حيث يشغل ممثلوها في مجلس إدارة شركة التابعة أغلبية مقاعد المجلس.

(\*\*) الفرع: هو مؤسسة تجارية أنشأها مشروع أو شركة وتتمتع ببعض الاستقلالية بالنسبة للشركة التي أنشأتها دون أن يفصل عنها من الناحية القانونية.

الشكل رقم (01): شكل توضيحي لمفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر



**المصدر :** المؤسسة العربية لضمان الإستثمار " الإستثمار الأجنبي المباشر من 10% وما فوق"، جريدة القبس الصادرة بتاريخ 16 ماي 2008، العدد 12558، السنة 37، ص70، نقلا عن الموقع الإلكتروني :

[http://www.alaqabas.com.kw/temp/pages/2008/05/16/70-economic\\_page.pdf](http://www.alaqabas.com.kw/temp/pages/2008/05/16/70-economic_page.pdf)

(المطلع عليه بتاريخ 2009/01/21)

ومن ناحية أخرى فقد أصدر صندوق النقد الدولي في مارس 2007 الطبعة السادسة لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات والتي ورد فيها المفهوم الدولي للإستثمار الأجنبي المباشر مطابقا للمفهوم المذكور آنفا حسب الطبعة الخامسة من الدليل لعام 1993<sup>1</sup>.

إذن ليس للإستثمار الأجنبي المباشر مفهوما اقتصاديا أو قانونيا محدد بل إنه يمثل في الواقع مفهوما متغيرا ومتطورا، يتغير ويتطور بتطور الظروف والأوضاع الاقتصادية على المستوى العالمي. كما أنه مفهوم عام قد يضيق أو يتسع حسب ظروف البلد السياسية والاقتصادية، فالدولة التي تسعى إلى جذب الإستثمارات الأجنبية تميل إلى تبني مفهوم واسع للإستثمار حتى يمكنها الاستفادة بأكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية في مختلف الأنشطة في إقليمها. بينما الدول التي تتبنى نظاما مانعا بشأن الإستثمارات الأجنبية فإنها تأخذ بتبني مفهوم ضيق للإستثمار حتى يمكنها الحد من دخول رؤوس الأموال إلى إقليمها.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار " تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية " ، 2007 ، ص49.

## المبحث الثاني: الاتجاهات الفكرية في تفسير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد تقدمت عبر الزمن العديد من النظريات لشرح ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حتى بات من الصعب جمعها وتنظيمها، فهناك من ركز على متغير أساسي لتفسيرها، حيث أن البعض من تلك النظريات بني على مفاهيم مالية و أرجعت هذا النوع من الاستثمار لرغبة الشركات في تعظيم العائد من أموالها المستثمرة أو لتخفيض المخاطر وذلك بتوزيع استثماراتها.

أما البعض الآخر فيحلل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر السوق حيث أن سوق المنافسة الاحتكارية هو الذي يدفع إلى الاستثمار في الخارج بهدف الحصول على مزايا نتيجة الوضع الاحتكاري. وآخرون يعتمدون على تنظيم أو هيكل المؤسسات وسلوكها لاتخاذ قرار الاستثمار في الخارج. إلى جانب تلك النظريات التي تستخدم أكثر من متغير في تحليلها أي وسعت دراساتها وقامت بتفسير انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من عدة زوايا.

### المطلب الأول: النظريات التي تعتمد على متغير أساسي واحد

نجد ضمن هذه المجموعة □ النظريات التي حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر إما من الجانب المالي أو من جانب السوق أو من خلال تنظيم ( هيكل) المؤسسات.

#### 1\_ من الزاوية المالية:

تعتمد نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تفسره من الزاوية المالية على قواعد وأساسيات المبادئ المالية، فمن بين هذه النظريات نجد:

#### 1\_1\_ نظرية التحركات الدولية لرأس المال:

##### أ\_ عرض النظرية:

تعود هذه النظرية إلى الاقتصاديين النيوكلاسيك وهي تعتبر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبارة عن تحركات في رأس المال وأنها تنشأ نتيجة الاختلافات في أسعار الفائدة بين الدول،ف رأس المال سيتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على عائد أعلى.فقد كان أولين في 1933 أول من قدم شرحا حول تحركات رأس المال الدولي الذي يرجعها إلى الاختلاف في سعر الفائدة،مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة<sup>1</sup>. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة<sup>2</sup> ويرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة وفرة وندرة رأس المال مثلما وضحه كل من ماكدوجال 1960 وأيضا كيمب في 1961\_1964 □حيث بينا أن السبب في ارتفاع معدل

<sup>1</sup>- رضا عبد السلام " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص38.

<sup>2</sup>- أميرة حسب الله محمد " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية" ، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2004\_2005، ص26.

العائد في الخارج هو ندرة رأس المال في الخارج ومنه عائد رأس المال سيرتفع<sup>1</sup>. وبالتالي فإن أساس النظرية النيوكلاسيكية هو معدل العائد.

### ب\_ تقييم النظرية:

لا يمكن لهذه النظرية أن تشرح وتوضح الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال افتراضها أسواق المنافسة الكاملة، لأن في مثل هذه الأسواق، تستطيع الشركات المحلية أن تنافس الشركات الأجنبية ولذلك فإن الشركات الأجنبية لا تمتلك أي مميزات على الشركات المحلية ولن يكون لديها حافز للإنتاج في الخارج<sup>2</sup>. هذه النظرية قد تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر لأن عامل الربحية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، فهناك عوامل أخرى مثل: توسع نطاق السوق، الظروف الاقتصادية، السياسية، المناخ الاقتصادي<sup>3</sup>. ومن خلال تحليل النظرية النيوكلاسيكية نجدها لم تميز ولم تفرق بين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر، كما لم يعط النموذج النيوكلاسيكي تفسيراً للاستثمارات الأجنبية المتقاطعة أو المتعكسة. وأخيراً فإن النظرية النيوكلاسيكية فشلت بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع، وهو ما دفع الاقتصاديين للبحث عن أفكار جديدة يمكن أن تصل من خلالها لتفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## 1\_2\_ نظرية عدم كمال سوق رأس المال:

### أ\_ عرض النظرية:

أوضح ألبير في سنة 1970 أن عدم الكمال في الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تنتقل الشركات من الدول ذات العملة القوية إلى الدول ذات العملات الضعيفة، إذ أن شركات الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات العاملة بالدولة المضيفة لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، فكلما ازدادت قوة عملة الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة<sup>4</sup>.

### ب\_ تقييم النظرية:

لقد استطاعت هذه النظرية تفسير الاستثمارات خاصة الأمريكية المباشرة خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي [] حين كان للدولار قيمة كبيرة، ونفس الشيء بالنسبة للاستثمارات من سويسرا وألمانيا الغربية واليابان في منتصف الستينيات والسبعينيات [] ففي تلك الفترة كانت عمالات تلك الدول قوية وهو ما أشار إليه تشين في 1983. ولكن تغيرت الوضعية بالنسبة للدولار في السبعينيات حين انخفضت قيمته، أما

1- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص38.

2- محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

3- أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

4- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص 46

بالنسبة للاستثمارات فقد شهدت استمرارا في نموها وبالتالي نموذج ألبير فشل في تفسير انتقال الاستثمارات الأمريكية خلال هذه المرحلة<sup>1</sup>.

كما أن نظرية ألبير غير قادرة على شرح حدوث الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول التي تقع في المنطقة النقدية الواحدة، مثل الاتحاد الأوروبي التي تستعمل معظم دوله عملة الأورو، فلماذا تستثمر الشركات الفرنسية في ألمانيا والعكس أيضا؟<sup>2</sup>

إلى جانب أن ألبير لم يفسر انتقال الاستثمارات الأجنبية التي مصدرها الدول النامية<sup>3</sup> وخاصة أن هذه الدول أصبح البعض منها من الدول الأولى المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث نجد كل من الاتحاد الروسي والصين في المراكز 12 و 13 على الترتيب، من بين أكبر 20 اقتصاد مستثمر في العالم عام 2008<sup>4</sup> ، بعدما كانت منذ سنتين مضت تحتل المراتب 17 و 18 حسب ترتيب عام 2006<sup>5</sup>.

### 1\_3\_ نظرية توزيع المخاطر:

#### أ\_ عرض النظرية:

يرى كوهين في 1975 أن الشركات تستثمر في الخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها وهذا بتوزيع أنشطتها بين الدول غير المتشابهة وغير المرتبطة ببعضها البعض ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار وفقا للبيئة الاستثمارية. فحسب الدراسة التي قام بها لكيج في 1989<sup>(\*)</sup> أكدت نتائج كوهلين في أن استمرار نمو الشركات الأجنبية يعود أساسا إلى التوزيع الدولي للمخاطر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### ب\_ تقييم النظرية:

لتقييم هذه النظرية نعود إلى ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001<sup>(\*\*)</sup>. إذ لم يؤثر فقط على السوق والاقتصاد الأمريكي فحسب وإنما على كافة الأسواق العالمية □ ومن ثم فإن توزيع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في أمريكا أو في دول أخرى لم يغير من الأمر شيئا<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق، ص 47.

<sup>3</sup>- نفس المرجع السابق.

<sup>4</sup>- CNUCED «Rapport sur l'investissement dans le monde: 2009, sociétés transnationales, production agricole et développement», vue d'ensemble, nations unis, New York et Genève, 2009, P8.

<sup>5</sup>- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2007: الشركات غير الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية " ، استعراض عام ، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2007 ، ص 3.

(\*) عبارة عن استبيان على الرؤساء التنفيذيين لـ 193 شركة في 15 دولة من دول أوروبا الغربية .

(\*\*) تتمثل هذه الأحداث في اصطدام طائرات بثلاث مواقع هامة، استهدفت برج مركز التجارة العالمي بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاجون)

<sup>6</sup>- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 47، 48.

## 2\_ من زاوية السوق:

من بين نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تحلله من وجهة نظر السوق نرى:

### 2\_1\_ نظرية دورة حياة المنتج:

تسعى نظرية دورة المنتج إلى تفسير أسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية والبحث عن دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء استثماراتها في الخارج.

#### أ\_ عرض النظرية:

يرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي فارنون حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج (1966) الذي يعتبر " أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار المباشر"<sup>1</sup> والذي تأسس بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية، حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دوراً هاماً في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>.

كما ترى هذه النظرية أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر عملاً دفاعياً يقصد به حماية أسواق التصدير من المنافسين المحتملين<sup>3</sup>. فحسب فارنون فإن اختيار الشركة بين التصدير والاستثمار في الخارج وعقود الترخيص(\*) تتعلق بمراحل دورة المنتج<sup>4</sup> فتبدأ عندما تستطيع إحدى الدول المتقدمة تقديم منتج جديد من خلال استغلال تفوقها التكنولوجي وتصدير هذا المنتج إلى الأسواق الخارجية استناداً إلى الميزة التكنولوجية التي تحققها إحدى شركات هذه الدول. وهذه الميزة ما هي إلا نتيجة لتوجيه نسبة مرتفعة من النفقات إلى الاستثمار في مجال البحث والتطوير، ثم تقوم الشركات المبتكرة للمنتج بمنح ترخيص الإنتاج أو الدخول في مشروعات مشتركة لإنتاج وتسويق هذا المنتج في أسواق الدول النامية، أي الاستثمار بقرب أسواقها.

وعلى أي حال فإن المنتج يمر بمراحل ضمن فترة زمنية معينة □ أي أن إنتاج المنتج في المرحلة الأولى سيبدأ في الدولة الأم (المبتكرة) وبمرور الزمن ينتقل الاستثمار في إنتاج هذا المنتج إلى الدولة المضيفة بهدف الاستفادة والتمتع من فروقات تكاليف الإنتاج وأجور العمل في الدول النامية والتخلص من إجراءات الحماية الجمركية على استيراد هذا المنتج. ومنه فإن دورة حياة المنتج هي التي تفسر تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> -Denise Tersen, Jean luc Bricout «l'investissement international», éd Armand colin, paris, France 1996, p62.

<sup>2</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>3</sup> - محمد السيد سعيد " الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية " ، إصدار من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1986 ص 27.

(\*) عقود الترخيص : تمنح بموجبها شركة أجنبية حق استعمال التكنولوجيا لمدة معينة ومحددة لشركة محلية مقابل نسبة من المبيعات أو نسبة من الأرباح أو جزء من الإنتاج.

<sup>4</sup> -Josette peyrard« Gestion financière internationale», 3<sup>eme</sup> éd, France, 1995, p183.

<sup>5</sup> - نوزاد عبد الرحمان الهيبي ومنجد عبد الطيف الخشالي " مقدمة في المالية الدولية" ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007 ص ص169،170.



وعليه يقسم فارنون دورة حياة المنتج إلى ثلاثة مراحل رئيسية انطلاقاً من دخول المنتج إلى السوق وهي مرحلة المنتج الجديد، بعدها مرحلة المنتج الناضج ثم تليها مرحلة المنتج النمطي.

حيث تبدأ المرحلة الأولى عندما تتوفر مجموعة من الشروط التي تمكن إحدى الشركات في الدول المتقدمة من إنتاج منتج جديد، وتتلخص هذه الشروط في:

– اتساع نطاق السوق الداخلي.

– ارتفاع متوسط دخل الفرد حتى يمكن توفير طلب داخلي كاف على هذا المنتج.

– ضرورة توافر مجموعة من الخبراء والعلماء والفنيين ومعامل البحث والأموال الكافية لتمويل

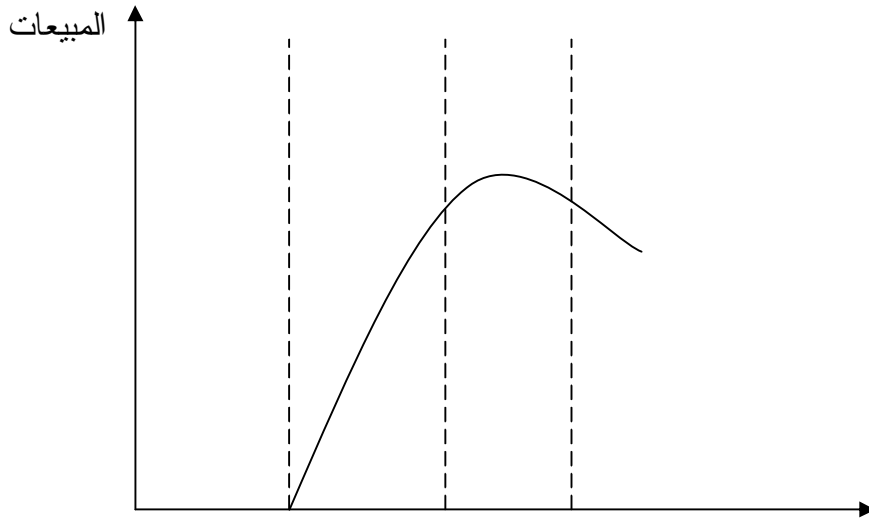
نشاط البحث والتطوير.

ففي هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج من المنتج الجديد يفوق مستوى الطلب المحلي □ الأمر الذي يدفع بالشركات المنتجة إلى محاولة البحث عن أسواق خارجية لتصدير هذا المنتج إلى دول أخرى. إذن المؤسسات في هذه الفترة يمكن لها التصدير دون أي مشاكل خاصة لعدم وجود منافسة (لأن السلعة لم تنتج بعد من قبل شركات أجنبية أخرى) وعندما يتم تسويق المنتج في معظم الأسواق العالمية بعد تجربته و إشباعه لحاجات ورغبات أو تفضيلات المستهلكين في هذه الأسواق، فهنا تبدأ المرحلة الثانية إذ يسمى المنتج في هذه المرحلة بالمنتج الناضج بحيث يمكن إنتاجه في الدول الأخرى، فتقوم الشركات المخترعة بالاستثمار في الدول الأجنبية لإنتاج هذا المنتج وهذا بهدف تخفيض نفقات الإنتاج و النقل والمحافظة على حصتها في الأسواق العالمية بسبب ظهور منافسين جدد، ويتم اختيار الدول التي تستثمر فيها على أساس تكاليف الإنتاج □ أي الدول التي تتميز بتكاليف إنتاج أقل.

أما المرحلة الثالثة فتبدأ عندما يصبح المنتج نمطياً وتسود الأسواق حالة من المنافسة الكاملة نتيجة نجاح الشركات الأجنبية في إنتاجها، و في هذه المرحلة تبدأ صادرات شركات الدولة المخترعة في الانخفاض وتضعف قدرتها على الاستمرار في مواجهة المنافسة نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج بالمقارنة بتكاليف الإنتاج في الدول الأخرى □ وكذلك انتقال الشركات المخترعة إلى الدول المتقدمة الأخرى و الدول النامية للاستثمار بها مما يجعل هذه الدول الأخيرة قادرة على تصدير هذا المنتج إلى أسواق الدولة المخترعة بعدما كانت هي المصدرة لهذا المنتج وإلى دول أخرى.

ويمكن توضيح هذه المراحل في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مراحل دورة حياة المنتج



المصدر: عبد السلام أبو قحف " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية □  
مصر 1989، ص57.

المرحلة (0): تمثل فترة البحوث والابتكارات.

المرحلة (1): دخول المنتج الجديد إلى السوق.

المرحلة (2): إشباع السوق المحلي بهذا المنتج وبداية الدول المتقدمة الأخرى بإنتاجه.

المرحلة (3): إنتاج المنتج من قبل الدول النامية.

ب\_ تقييم النظرية:

في تقييمنا لنظرية دورة حياة المنتج يمكن أن نقول أنها حقا نظرية ديناميكية أو متحركة من حيث تعاملها مع التغيرات عبر الزمن أو من وقت لآخر لأنها لقت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت والعامل الجغرافي في تفسير أسباب قيام الشركة بالاستثمار في دولة غير الدولة الأم □ إلا أنها قد فشلت في تفسير ذلك الاستثمار المباشر الذي ليس لغرض التصدير وإنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة وذلك بإنتاج سلع ذات مواصفات وجودة معينة لتلائم السوق الخارجي وليس سوق الدولة الأم. ومن خلال الممارسات الحالية والواقع العملي لكثير من الشركات متعددة الجنسيات الصناعية المقيمة في الخارج سواء كانت شركات أمريكية متعددة الجنسيات في أمريكا اللاتينية □ في المكسيك وهونكونغ والشركات الأوروبية متعددة الجنسيات في بعض الدول الإفريقية وكوريا الجنوبية والشركات اليابانية متعددة الجنسيات في البلدان الآسيوية خاصة في جنوب شرق آسيا □ نجدها تؤيد الافتراضات التي تقوم عليها نظرية دورة حياة المنتج إذ نجد - على سبيل المثال لا الحصر - أن الصناعات الإلكترونية مثل

الحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار إنتاجها في كل من فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا الغربية واليابان ثم بعدها إنتاج هذا النوع من الصناعات في الدول النامية مثل تاوان، كوريا الجنوبية و هونغ كونغ فبالرغم من إمكانية تطبيقها على مثل هذا النوع من المنتجات إلا أن هناك أنواعا أخرى من المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية عليها من السلع التي تسمى " سلع الفاخر" كسيارات الرولز رويس أو السلع التي لا يمكن أو لا تستطيع الدول غير الدول صاحبة الاختراع تقليدها أو إنتاجها. وكذلك في قطاع البترول أين تكون بداية الشركة بالدولة المضيفة. ولهذا ربما تنطبق نظرية فارنون وفي مراحل معينة ولكن في قطاعات معينة مثل المنتجات الغذائية ولكن الأشكال الأخرى للاستثمار مثل التقيب عن البترول أو السياحة ، لا يمكن أن تفسرها تلك النظرية<sup>1</sup>.

كما أن هذه النظرية تؤكد أهمية الابتكار والتفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لتحركات الشركات متعددة الجنسيات وامتداد نشاطها الاستثماري في الخارج إلا أنها من ناحية أخرى تغفل الدوافع الأخرى المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات وهذه الدوافع قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية<sup>2</sup>.

كذلك تعتبر نظرية دورة حياة المنتج أن كل منتج يجب أن يمر بمراحل محددة ولكن هذا الاعتقاد لم يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات المتبادلة والمركبة للشركات، فهناك بعض الشركات من لها القدرة والإمكانات العالية للقيام باستراتيجيات تجارية حافزة على الصعيد الدولي، وهذه الإمكانيات ليست دائمة وتتغير مع الوقت<sup>3</sup>. فقد بين فارنون نفسه سنوات 1970 أن الافتراضات التي بنيت عليها هذه النظرية المطبقة على الشركات الأمريكية بدأت تتلاشى ولكن بقي يعتبر أن دورة حياة المنتج بإمكانها تفسير سلوك بعض الشركات نحو الاستثمار المباشر.

## 2\_2\_ نظرية الأسواق غير الكاملة:

يعتبر الاقتصادي الكندي " هيمر Himer" من بين أعمدة هذه النظرية، إذ ينطلق تحليله في سنة 1960 من فكرة الأسواق غير الكاملة ( غير التامة) التي تظهر من خلالها نقائص، حيث اتخذ من النموذج النيوكلاسيكي للمنافسة الكاملة، أساسا لتحليله في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي ظل عالم من المنافسة الكاملة لا يكون هناك استثمار مباشر، نظرا لعدم وجود نقائص<sup>4</sup> وكذلك لم تستطع النظرية النيوكلاسيكية تفسير الاستثمارات الأمريكية خلال مرحلة ما بعد الحرب إلا ولم تشرح الاستثمارات المتقاطعة (المتعكسة) سواء أوروبا الولايات المتحدة الأمريكية أو الاستثمارات اليابانية - الولايات المتحدة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 51،52.

<sup>2</sup>- أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص30.

<sup>3</sup> - Denis Tersen, Jean luc Bricout, op.cit, p62 .

<sup>4</sup>- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص43.

<sup>5</sup>-Josette peyrard, op. cit, p184.

## أ\_ عرض النظرية:

تستند هذه النظرية على افتراض قد يكون واقعياً إلى حد كبير، ويتمثل في أن الأسواق في الدول النامية هي أسواق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة أو الكاملة، وبالذات في جانب العرض، حيث تعاني هذه الأسواق من نقص في الإنتاج والعرض نتيجة العدد المحدود من المشروعات وصغر حجمها □ وضعف درجة التنوع فيها<sup>1</sup>، مما يمنح ميزة أو مزايا أو مميزات نسبية للشركات الأجنبية على أساس أن الشركات المحلية في البلد المضيف لا تستطيع منافسة هذه الشركات الأجنبية، وهذا ما يكسب المستثمر الأجنبي القدرة على التحكم في سوق البلد المضيف، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق وهي ناتجة عن عدم كمال السوق تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية □ حيث أن هذه المميزات أو المزايا تمكن الشركات الأجنبية من المنافسة والحصول على عوائد أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية في البلد المضيف<sup>2</sup> □ فهنا يصبح الإستثمار الأجنبي المباشر ممكناً وذا مردودية حسب هيمر.

إذن ترى هذه النظرية أن تصدير رأس المال في صورة استثمارات أجنبية مباشرة في الخارج يكون عندما يتوافر هذان الشرطان:

**الأول:** أن تزيد الأرباح التي تحققها هذه الاستثمارات في الخارج عن تلك التي يمكن أن تحققها في الداخل.

**الثاني:** أن تمتلك الشركة المستثمرة في الخارج مجموعة من المزايا أو المميزات تمكنها من مواجهة الشركات المحلية في البلد المضيف، وهذه المزايا قابلة للانتقال الدولي. في الحقيقة لقد كشف هيمر عن هذه المزايا التي تظهر من خلال النفاص الخاصة بالسوق، فيمكن أن تكون هذه النفاص طبيعية أو تأخذ شكلاً من الأشكال التي حددها c.p.kindleberger في سنة 1969 فمنها:<sup>3</sup>

- \_ نقص على مستوى أسواق المنتجات: خاصة في العلامة، صورة العلامة، تنوع المنتجات...
- \_ نقص على مستوى أسواق العوامل: امتيازات الدخول إلى أسواق رأس المال، امتلاك التكنولوجيا طرق تسيير العمال المتخصصين...
- \_ إمكانية استغلال اقتصاديات الحجم الداخلية أو الخارجية.
- \_ السياسات الحكومية التي تتدخل بها.

فعند وجود أحد هذه النفاص على الأقل، فإن الشركة ستبدأ باكتساب المزايا التنافسية التي يمكن أن

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف " التمويل الدولي " ، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص180.

<sup>2</sup> - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص42.

<sup>3</sup> - Denis Tersen, Jean luc Bricout, op.cit.p60.

تأخذ العديد من الأشكال، فعلى سبيل المثال:<sup>1</sup>

\_ التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة مما يجعلها تقوم بإنتاج منتجات متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق إنتاج مثلتها.

\_ القدرات التي تتيح لها تحقيق حجوم كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل تكلفة وسعرا بالمقارنة بما ينتج محليا في سوق الدول المضيفة.

\_ تتوفر على مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات المحلية مما يؤدي إلى اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها مقارنة مع ما ينتج محليا.

ف نظرا لاكتساب الشركات الأجنبية لهذه المميزات التكنولوجية والتنظيمية و الإدارية ستعمل في أسواق الدول النامية بقوة وقدرة تنافسية أكبر بسبب ضعف المنافسة في هذه الدول نتيجة نقائص السوق □ أي وجود السوق غير الكاملة وهو ما يوضحه هيمر من خلال واقع الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات التي كانت تتميز بالتفوق التكنولوجي □ بحيث تقوم هذه الشركات بتطوير الابتكار وتفضل استغلاله بنفسها دون اللجوء إلى تدويله وذلك لسببين على الأقل:<sup>2</sup>

\_ من الصعب إعطاء سعر لما هو جديد.

\_ براءة الاختراع أو الترخيص لا تمثل ضمانات كافية لحماية الملكية الفردية.

مما يجبر الشركات على التوجه نحو التوطين في الخارج والاستثمار مستغلة بذلك مميزاتا وتبقى محتفظة بهذه المميزات على المستوى العالمي وذلك عن طريق وسيلتين هما:<sup>3</sup>

#### ✓ تدنية تكاليف السوق:

فحسب رأي R.A.Coase فإن ما يميز الشركة الكبرى هو قدرتها على التحكم في نظام الأسعار و هي التي تحدد الإنتاج ( قرار الإنتاج).

#### ✓ فعالية نظام الموارد في الشركة:

يميز هنا هيمر بين اقتصاديات الحجم المحصلة على مستوى القطاع واقتصاديات الحجم المحصلة على مستوى الشركة، فالأولى تنتج عن تقسيم العمل □ و الثانية تظهر من خلال تنظيم الشركة، كما تظهر قدرات الشركة في التنظيم عند عدة مستويات: الإنتاج، التجارة، نشاطات البحث والتطوير ونشاطات الموارد المالية والاجتماعية □ بحيث:

\_ في نظم الإنتاج : تختار الشركة المستثمرة مكان الإنتاج آخذة بعين الاعتبار التكلفة ويمكن أن يكون ذلك في مكان واحد أو في عدة دول، فكل دولة تنتج تركيبا واحدا ثم تجمع

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 181.

<sup>2</sup> - Denis Tersen, Jean luc Bricout, op.cit.p61

<sup>3</sup> -Josette peyrard, op. cit, pp 184,185.

كل هذه التركيبات في البلد التجاري أحيانا مع العلم أن كل بلد يختص في إنتاج منتج (تركيب) واحد وذلك حسب قدراته.

\_ **في النظم التجارية:** إن إنشاء فرع تجاري في بلد أجنبي يقدم للشركة الأم معرفة بالسوق أفضل من أن تتعامل مع متعامل مصدر في البلد المضيف.

\_ **في نظم أنشطة البحث والتطوير:** تخصص الشركة المستثمرة جزءاً معتبراً من أرباحها في نفقات توطيّن مراكز البحث في الدول أين يكون مستوى البحث متقدماً (كشركة IBM في فرنسا).

\_ **في نظم أنشطة الموارد الاجتماعية:** توظف الشركة المستثمرة في البلد المضيف في نفس الوقت المقيمين والأجانب.

\_ **في نظم الأنشطة المالية:** تتعامل هذه الشركات مع الأسواق المالية الأجنبية وحتى الدولية وكذلك البنوك الأجنبية لكي تتحصل على العديد من أشكال التمويل خاصة تلك التي تسمح بالتحكم بشكل يقلل من تكلفة رأس المال.

#### ب - تقييم النظرية:

هذه النظرية نافعة في شرح نموذج الاستثمار الدفاعي، فالشركات الكبرى تتجه لإنشاء فروع بالخارج لغرض واحد ألا وهو القضاء على منافسيها على سبيل المثال قد تقوم شركة بيبسي كولا بفتح مصنع في دولة لأنها إذا لم تفعل ذلك فستفعله شركة كوكا كولا، لأنها إذا لم تتحرك ولم تبحث عن أسواق جديدة بالخارج سيؤدي في النهاية إلى انخفاض القدرة التنافسية للشركة وتفقد مكانتها وميزاتها الاحتكارية، ومنه فإن الشركات حسب هيمر تسعى للبحث عن فرص بالسوق الخارجي، وأن قراراتها للاستثمار بالخارج تتم وفق استراتيجياتها لتعظيم قدراتها الخاصة التي لا يتقاسمها الآخرون في الدول الأجنبية، وبمجرد استحواذ الشركة على تلك القدرات أو المميزات يكون لديها حافز لتوسيع نشاطها في الأسواق الأجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

كما تعتبر نظرية هيمر (نظرية عدم كمال الأسواق) أول من تكلمت حول نقائص السوق لكن رغم هذا فإنها لم تستطع شرح وتفسير عملية التدويل في قطاع الخدمات، كما أنها ركزت على ميزة أو إمكانية واحدة للشركات متعددة الجنسيات وهي التكنولوجيا، مع أن هذه الشركات تتوفر عموماً على مجموعة من المميزات أو الإمكانيات<sup>2</sup> مثل رأس المال البشري و التسيير الفعال.

<sup>1</sup> - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 42، 43.

<sup>2</sup> - Josette peyraud, op. cit, p185.

اعتمدت هذه النظرية أيضا على الاستثمارات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات فقط خاصة الأمريكية وأهملت دوافع لجوء الشركات الصغرى إلى الاستثمار في الخارج، فماذا إذن عن الاستثمارات اليابانية التي تتم عادة على يد الشركات الصغيرة أو متوسطة الحجم؟

## 2\_3\_ نظرية تدويل أسواق المنتجات الوسيطة:

تستند نظرية تدويل الأسواق الوسيطة إلى كل من Casson و Buckley\* وهي امتداد لنظرية عدم كمال الأسواق.

### أ\_ عرض النظرية:

يقصد أولا بالمنتجات الوسيطة المعرفة، الترخيص، العلامات... الخ فالميزة الخاصة التي تقود الاستثمار في الخارج هي ابتكار منتج، وأحسن طريقة للاحتفاظ بهذه الميزة هي المحافظة على رأس المال البشري عند إنشاء الفروع.

فقبل الحرب العالمية الثانية، كان سبب انتقال الشركات هو نقص في المواد الأولية وهو ما يفسر الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية كمناجم النحاس، الحديد، القصدير وحقول البترول. أما بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تغزو الأسواق الخارجية من أجل المحافظة على الميزة التنافسية الخاصة بها نتيجة امتلاكها للمعرفة أو للتكنولوجيا وذلك لكي تبقى تسيطر على المعلومات و رأس المال البشري والتكنولوجيا.

أما A. Rugman شرح بوضوح لماذا يقود امتلاك المعلومات للاستثمار المباشر، وحسب هذا المؤلف فإن المعلومة هي المنتج الوسيط ولا يوجد هناك سوق لبيع هذه المعلومات، إذن ليس لها سعر، ولكن عندما يكون هناك تدويل فإنه يفسر بانتقال المعلومات بين فروع نفس الشركة، ولا تصل الشركات الأخرى<sup>1</sup>.

### ب\_ تقييم النظرية:

هذه النظرية تكمل نظرية دورة حياة المنتج وأيضا نظرية الأسواق لهيمر وهي أيضا تأخذ بعين الاعتبار الشركات متعددة الجنسيات فقط ولم تهتم بشكل دقيق بعملية التدويل في قطاع الخدمات، ويؤخذ على هذه النظرية أنه لم يعد امتلاك المعرفة، أو المعلومات شرطا لازما لقيام الشركة بالاستثمار في الخارج، وذلك لأن قرار الاستثمار في الخارج يتوقف أيضا على عوامل أخرى من أهمها المزايا المكانية، القيود المفروضة على التجارة الخارجية، السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة المضيفة<sup>2</sup>.

(\*) نظرية باكلي وكاسون لها عدة تسميات من بينها نظرية تدويل الإنتاج عند رضا عبد السلام أنظر في: رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ص ص 44،45.

<sup>1</sup> -Josette peyrard, op. cit, p186.

<sup>2</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

كما أن بعض الشركات متعددة الجنسيات تقوم ببيع التراخيص أو براءات الاختراع لتفادي المخاطر المرتبطة بالاستثمار في مناطق معينة، أو تلجأ إلى الدخول في مشروعات مشتركة مع مستثمرين محليين وذلك للاستفادة من بعض المزايا المتوفرة لدى الدول المضيفة .

إذن يمكن القول أن النظريات التي تعتمد على بنية الأسواق تفسر الاستثمار المباشر للشركات في الخارج عندما تملك هذه الشركات إمكانيات ومميزات خاصة تميزها عن باقي المنافسين المحليين في البلد الأجنبي، وتكون هذه المميزات قابلة للتداول دولياً، وبالتالي فإن الاستثمارات المباشرة تستخدم للمحافظة على تلك المزايا الاحتكارية أو التنافسية، ومن أجل نموها وتطويرها في الدول المضيفة.

### 3\_ من زاوية تنظيم المؤسسة:

إن النظريات التي تفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من زاوية تنظيم المؤسسة، تعتمد أو تستخدم المقاربة التسييرية أو التقارب المبني على سلوك المؤسسة فنجد:

### 3\_1\_ المقاربة التسييرية:

العديد من المفكرين بحثوا عن الدور الذي يمكن أن يلعبه مسيرو أكبر التجمعات لرأس المال، فمنذ زمن كان دور المسيرين واضح فيما يخص اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج. فقد أوضح Penrose أن نمو الشركة يظهر بتقديم منتجات جديدة في الأسواق الخارجية الجديدة، ولكن هذا التوسع في الخارج يكون خاصة عن طريق الامتلاك الكلي (100%) للشركة المحلية أو بإنشاء شركات جديدة. أما بالنسبة لـ J.D.RICHARDSON فقد أعد نموذجاً يبين فيه الأهداف من قرار الإنشاء أو الاستثمار في الخارج وهناك مجموعتان من الأهداف:

أ\_ مجموعة من الأهداف ذات طابع اقتصادي وموضوعية غايتها الربح في المدى المتوسط والمدى الطويل.

ب\_ مجموعة أخرى ذات أولوية واسعة وتكون تبعا للآفاق الخاصة للموجهين أو المسيرين<sup>1</sup>.

### 3\_2\_ التقارب المبني على استراتيجية المؤسسة:

حسب A.Aharoni فإن الاستثمار المباشر في الخارج يكون كرد فعل لفرص تتجم سواء عن منبهات داخلية أو منبهات خارجية<sup>2</sup>.

أ\_ المنبه الخارجي: يمكن أن يكون الخوف من فقدان السوق نتيجة المنافسة الخارجية في هذه السوق.

<sup>1</sup> -Josette peyrard, op. cit, p187

<sup>2</sup> - IBID ,PP 187,188.



بـ المنبه الداخلي: هو رغبة إدارة الشركة بالاستثمار المباشر في الخارج، بحيث تصبح بعض الشركات متعددة الجنسيات بسرعة مثل (Nestlé , Michelin ....) وأخرى بالعكس تأخذ وقتاً لتصدير منتجاتها ثم الاستثمار المباشر في الخارج (Toyota, Matsushiba ...) فهذه الشركات يمكن أن تعتمد على استراتيجية للتدويل إما هجومية أو دفاعية.

أـ الاستراتيجية الهجومية: تنمو الشركات الكبرى حالياً عن طريق استراتيجية هجومية دولية، فتتخذ قرار الاستثمار المباشر في الخارج عندما تكون لها معرفة مسبقة بالأسواق الخارجية وتتوفر على ميزة تكنولوجية و أيضاً لها مكانة في بلدها الأصلي.

بـ الاستراتيجية الدفاعية: في هذه الحالة تنتقل الشركات إلى الخارج من أجل الحفاظ على حصتها في السوق والاستفادة من عامل التكاليف التكنولوجية، لكي تصبح محتكرة أيضاً على المنتج أو على عدة منتجات ولترفع إنتاجها وتقلل من نفقات البحث والتطوير.

كذلك يمكن للشركات أن تنتقل للخارج من أجل الاستثمار في الحالات التالية:

- إشباع السوق المحلي.
- التنظيم الوطني الذي يحدد النمو.
- تنظيم الأسعار، هوامش الربح يمكن أن تكون ضعيفة وتحفز الاستثمار المباشر في الخارج (مثل الصناعة الصيدلانية).
- ضرورة الانتقال للخارج من أجل الحفاظ أو المحافظة على سوق المنتجات أو الخدمات في الحالات التالية:

\_ صناعة المنتجات للتصدير يكون مكلفاً جداً، الإسمت، إنتاج الغاز...

\_ صناعة المواد سريعة التلف (الياغورت).

\_ تنظيمات سعرية، إدارية، حصر الواردات مثل Ford في ألمانيا، Toyota في الولايات المتحدة الأمريكية، Peugeot في نيجيريا.

\_ إلزامية وجود فرع في البلد المضيف من أجل الحصول على عقود مع حكومة هذا البلد بحيث يساعد هذا الفرع كذلك على الرد السريع في حالة المناقصات.

\_ عدم وجود أو توفر شبكة للتوزيع.

وعموماً فإن تحليل A. Ahraroni يفسر العديد من الاستثمارات المباشرة، كما أنه يشرح حسب هذه الاستراتيجيات قرارات توسع الشركات عن طريق فروعها □ إذن تنتقل المؤسسة إلى الخارج من أجل الاستثمار حسب النظريات التي تعتمد على تنظيم المؤسسة بهدف تحقيق الأرباح أو حسب الاستراتيجية المسطرة من طرفها سواء من أجل الدفاع على مصالحها (الخوف من فقدانها لحصتها في السوق نتيجة المنافسة الخارجية من أجل رفع إنتاجها والتقليل من التكاليف) أو لغرض اقتحام الأسواق الخارجية وذلك للاحتكار.

### المطلب الثاني: النظريات التي تجمع بين عدة متغيرات

لقد قام بعض الاقتصاديين بتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة كظاهرة تنتج عن الجمع بين عدة عوامل سواء تخص الشركة المستثمرة بحد ذاتها و عوامل تظهر في البلد المضيف □ ومن بين هذه النظريات نجد المدرسة اليابانية ونظرية الإنتاج الدولي.

#### 1\_ نظرية الميزة النسبية أو النموذج الياباني:

يعتبر الارتفاع السريع للاستثمار الياباني المباشر في الخارج خلال سنوات السبعينات السبب في توجه بعض الاقتصاديين إلى تحليل هذه الوضعية وتفسيرها انطلاقا من النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الميزة التنافسية للمؤسسات الأمريكية ودورة حياة المنتج، فشكل هؤلاء المفكرون نموذجا يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية، فالأدوات الجزئية تمثل القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة<sup>1</sup>. ومن بين أهم هؤلاء المحللين : Y.Tsurumi و K. Kojima .

#### 1\_1\_ نظرية Y.Tsurumi

تفسر هذه النظرية فعالية المؤسسات اليابانية بالنسبة للمؤسسات الأمريكية وذلك لأسباب تخص التسيير فحسب هذا المفكر فإن التدويل التي تقوم به المؤسسات اليابانية يعتبر فعلا نظرا للتنظيم الجيد لها والدور الكبير الذي تقوم به غرف التجارة اليابانية.

وحسب تحليل Tsurumi فإنه يبين أن المسيرين في النموذج الأمريكي هم وحدهم من يفكرون في وضع القرارات الاستراتيجية، أما في النموذج الياباني فإن الإطارات المتوسطة والسامية هي أيضا معنية باتخاذ القرارات والمساهمة في النمو الاقتصادي والتفكير في الأهداف الطويلة الأجل، وأكثر من ذلك في النموذج الياباني توجد علاقة وطيدة وصلة ضيقة بين الموردين والغرف التجارية ( غرف التجارة) مما سمح بالتسيير الجيد والفعال □ بحيث تملك هذه الغرف شبكة معلومات متطورة للغاية مما يؤدي إلى الرد السريع على الطلب الأجنبي وبهذا تقدم أو تعلم المؤسسات اليابانية عن إمكانيات الانتقال إلى الخارج ومساعدتها على الإقامة والاستثمار المباشر على المستوى الدولي<sup>2</sup>.

#### 1\_2\_ نظرية K. Kojima

تعتمد نظريته على الميزة النسبية للدول، فالاستثمار الياباني المباشر يبحث عن هذه الميزة: تحويل التكنولوجيا والمعرفة وتحسين وظيفة الإنتاج في البلدان المضيفة، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة التصدير إلى

<sup>1</sup> - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

<sup>2</sup> -Josette peyrard, op. cit, p189

الدول الأصلية أو إلى دول أخرى<sup>1</sup>. إذن الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم التبادل الدولي وبالتالي هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار المباشر في الخارج والتجارة الخارجية.

من خلال هذه النظرية فإن الاستثمار المباشر في شكله الياباني يسمح بالتبادل الدولي ويعارض الاستثمار المباشر في شكله الأمريكي، فيعتبر هذا الأخير من النوع المحدد لأن حسب فارنون تستثمر الشركة في الخارج مباشرة عندما تتوفر على ميزة خاصة فهذه العملية تعوض الصادرات وبذلك تقضي على التبادل الدولي .

فالاستثمار المباشر يطبق على الصناعات ذات تكنولوجيا عالية حيث الشركات الأمريكية الاحتكارية تتمتع بميزة نسبية، ويتعلق الأمر بالصناعات الكيماوية، صناعات الآلات، صناعة الوسائل العلمية، كلها تخص الابتكار أو الإبداع. فيصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من هذا المنظور كقطب يوضع في البلد المضيف ويحول إليه التقنيات المستخدمة سواء الرأسمالية أو التكنولوجية، فالمنتج عوض أن يصدر من البلد الأصلي فإنه يصنع في البلد المضيف ومنه يحد من التبادل الدولي<sup>2</sup>.

وفي المقابل فإن الاستثمار المباشر في شكله الياباني يخلق التبادل الدولي الذي يستند على الميزة النسبية للدول المستقبلية مثل التخصص في الموارد الطبيعية، اليد العاملة التي يقوم في الأخير بتحسين الإنتاج في البلد المضيف وتنمية التبادل بين البلد الأصلي والبلد المضيف. إذ أن نظرية Kojima تركز على النقطتين التاليتين:

\_ الاستثمارات المباشرة اليابانية في الخارج المتواجدة خاصة في الدول الآسيوية.

\_ وهي ممثلة بمؤسسات صغيرة ومتوسطة.

حسب هذا التحليل " لكوجيما" فإنه يبقى صالحا لفترة السبعينات ولكن بعد ذلك أصبح لا يرتبط بالواقع لأننا نلاحظ نمو الاستثمارات اليابانية المباشرة في أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية فتعدت بذلك الآسيوية إذن.

وزيادة على ذلك تقوم بهذه الاستثمارات شركات يابانية كبيرة ومتعددة الجنسيات، ولعل السبب الرئيسي الذي شجع العديد منها خاصة شركة "Toyota" على الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية و الإنتاج بأسعار تنافسية هو ضعف الدولار الأمريكي أمام الين الياباني بحيث انتقل سعر صرف الدولار من 160 ين في 1990 إلى 98 ين في 1995<sup>3</sup>.

إلا أن كوجيما برهن على أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في حين أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، فالاختلاف يكمن أو سببه المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم

<sup>1</sup> -Denis Tersen, Jean luc Bricout, op.cit.p65

<sup>2</sup> -Elias Gannage «les théories de l'investissement direct étranger» ,éd economica , 1984,p179.

<sup>3</sup> -Josette peyrard, op. cit. p190

اعتمادها والمواصفات المتعلقة بالموقع للاستثمارات المباشرة اليابانية، فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدولة المضيفة من قوى عمل ومهارات استثنائية ونظام إنتاجي قوي<sup>1</sup>.

لذا تعتبر الشركات اليابانية الأكثر تنظيماً الشيء الذي ساعدها على الاستثمار المباشر بالإضافة إلى عامل آخر وهو الدور الكبير الذي تلعبه غرف التجارة في تقديم المعلومات حول المناطق الاستثمارية الملائمة وإمكانيات الانتقال إلى الخارج ومساعدتها على الإقامة والاستثمار على المستوى الدولي وذلك من خلال شبكة المعلومات الكبيرة التي توفرها هذه الغرف، ولكن تبقى مساهمة نظرية كوجيما محدودة لفهم ظاهرة الاستثمارات المباشرة حتى مع افتراض أنه نموذج للاقتصاد الكلي إلا أنه غير كاف لتحليل هذه الظاهرة وهذا نظراً لكونه نموذجاً غير قادر على تفسير أو تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر كما أنه يهتم فقط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تخلق التبادل الدولي.

## 2\_ نظرية الإنتاج الدولي أو النظرية الإكتيكية:

ترتكز النظريات سابقة الذكر على بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي لم تستطع تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبعض الدول، لذلك فإن بعض الاقتصاديين قاموا بتوليفة العديد من العوامل من أجل انشاء نظريات جديدة، ومن بينهم الاقتصادي JOHN DUNNING من جامعة Reading الذي قام بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1981 لإعطاء الإطار النظري الذي يسمح بالإجابة على ثلاث أسئلة (لماذا؟ أين؟ كيف؟) عند اتخاذ قرار تدويل الإنتاج، موضحاً بذلك الأسباب التي تجعل المؤسسة تتجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر دون القيام بالتصدير أو التنازل عن الرخص<sup>2</sup>. ويبنى Dunning تحليله على نموذج OLI

(Ownership, Location and Internal advantages) ويسمى بالنظرية الإكتيكية، فحسب هذا المفكر فإن المؤسسة تستثمر في الخارج عندما تحقق الشروط الأساسية الثلاثة.

## 2\_1\_ شروط قيام الاستثمار الأجنبي المباشر حسب Duning :

تميل المؤسسة إلى القيام بالاستثمار المباشر في الخارج وهذا بعد تحقيق عدة شروط وهي:<sup>3</sup>  
أ\_ المؤسسة تملك إمكانيات طبيعية خاصة تميزها عن باقي المؤسسات المنافسة التي ستدخل السوق الأجنبي والتي تنتج عن:

- امتلاك تكنولوجيا عالية، تقنيات الإنتاج، طرق التمويل، التسيير، التسويق، التنظيم...
- امتلاك تسهيلات الحصول على الموارد المالية، عوامل الإنتاج، المعلومات...
- للمؤسسة علامة جيدة ومكانة محكرة في السوق.

<sup>1</sup> - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 58.

<sup>2</sup> - Denis Tersen, Jean luc Bricout, op.cit.p68

<sup>3</sup> -IBiD

ب\_ المؤسسة تستغل الإمكانيات السابقة الذكر والإمكانيات المقدمة من قبل الدول المستقبلية، بنفسها من أجل توسيع نشاطاتها، فتفضل الإنتاج في الخارج دون التنازل للمتعامل بالإنتاج تحت الترخيص أو تبيعه أو تأجير له لمؤسسات أجنبية.

ج\_ المؤسسة تمتلك الإمكانيات المذكورة آنفاً، فعليها استغلالها خارج البلد الأصلي ولكن هذا يتطلب أيضاً عوامل أخرى تشمل الموارد الطبيعية و الأسواق الأجنبية من أجل تصريف إنتاجها ويكون عن طريق التصدير، إذن تكون أمام هذه المؤسسة عدة خيارات لتوظيف هذه الإمكانيات ويكون ذلك حسب الميزة النسبية للدول وتخصص هذه الأخيرة في مجال الإنتاج.

كما تذكر هذه النظرية أنه دون وجود نقائص في السوق لا يكون هناك استثمار أجنبي مباشر، إذن يمكن القول حسب Dunning أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختار من قبل المؤسسة عندما تجمع بين عدة إمكانيات.

## 2\_2\_ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة إمكانيات OLI

تتمثل هذه الإمكانيات في:<sup>1</sup>

أ\_ **إمكانيات خاصة Ownership advantage** : ويرمز لها بـ **O** وهي تلك التي ترتبط بتنوع المنتج، المنافسة غير التامة، وفرات الحجم، الدخول إلى السوق... وتنشأ عن طريق العلامات، مصادر التمويل، القدرة على التنظيم...

ب\_ **إمكانيات التوطين أو الإقامة في الخارج Location advantage**: ويرمز لها بـ **L** وهذه الإمكانيات ترتبط باختلاف الأسعار ونوعية المدخلات وتكاليف النقل...

ج\_ **إمكانيات التدويل Internal advantage** : وتعرف بالرمز **I** بحيث تجمع هذه الإمكانيات ما بين تكاليف التبادل ومراقبة العرض والأسواق...

إذن ترتبط الإمكانيات الخاصة **O** بالمنافسة غير التامة، إمكانيات التدويل **I** بتنظيم المؤسسة أما إمكانيات التوطين **L** بالميزة النسبية للبلد المضيف والأخذ بعين الاعتبار متغيرات التكلفة خاصة تكاليف الإنتاج وكذا تكاليف النقل والتوزيع.

وعليه يمكن تلخيص هذه الإمكانيات في الجدول التالي:

<sup>1</sup> -Josette peyrard, op. cit. p p190, 191.

الجدول رقم (1): ملخص إمكانيات المؤسسة

إمكانيات خاصة O	إمكانيات التوطين L	إمكانيات التدويل I
<ul style="list-style-type: none"> <li>_ سبق تكنولوجي</li> <li>_ وفرات الحجم</li> <li>_ إمكانية مراقبة المنتجات عن طريق مراقبة العلامات</li> <li>_ الدخول بسهولة إلى أسواق العوامل والمنتجات الوسيطة</li> <li>_ تجهيزات خاصة من رؤوس أموال، تنظيمات..</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>_ أسعار ومدخلات مختلفة</li> <li>_ نوعية المدخلات</li> <li>_ تكاليف النقل والاتصالات</li> <li>_ نوعية الهياكل القاعدية</li> <li>_ الحواجز الجمركية</li> <li>_ التحريض للاستثمار</li> <li>_ التقارب الثقافي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>_ تخفيض تكلفة الصرف</li> <li>_ تقليل حجم حقوق الملكية</li> <li>_ مراقبة العرض (نوعا وكما)</li> <li>_ حماية المعلومات</li> <li>_ مراقبة الإنتاج ومنافذ تصريفه</li> </ul>

المصدر: Denis Tersen, Jean luc bricout« investissement international», édition Armand colin, paris, 1996, p69.

- Jean louis mucchielli« Relation économiques internationales, édition hachette, 2<sup>eme</sup> édition, 1994, p88»

فمن خلال الإمكانيات الثلاثة (OLI) درس Dunning الأشكال الرئيسية للدخول إلى الأسواق الأجنبية حيث:

\_ الاستثمار الأجنبي المباشر كأسلوب للدخول إلى السوق الأجنبي يختار لما تجمع المؤسسة بين الإمكانيات الثلاث (OLI).

\_ أما في حالة امتلاكها لإمكانيات (OI) وعدم توفرها على إمكانيات (L) فالمؤسسة هنا تدخل إلى السوق الأجنبي عن طريق التصدير.

\_ وأخيرا إذا كانت المؤسسة تمتلك إمكانيات خاصة (O) فقط فإنها تقوم ببيع الترخيص.

ويمكن توضيح ذلك بالجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية حسب طبيعة الإمكانيات المتوفرة

الإمكانيات			أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية
I	L	O	
+	+	+) (*)	استثمار أجنبي مباشر
+	*) _	+	تصدير
-	-	+	بيع الترخيص

المصدر:

Jean louis mucchielli, op cit, p89

(\*) حيث (+) تمثل توفر الإمكانية أما (-) فهي تعني عدم توفرها.

ولكن يجب أن نذكر أن الإمكانيات (OLI) تتأثر، بحيث أن:

\_ الإمكانيات (O) يمكن أن تشجع من طرف السياسة الحكومية عن طريق سياسة حماية الابتكارات و النفقات العامة للبحث والتطوير.

\_ وإمكانيات التدويل (I) تتأثر بالضرائب، والتدخل في الأسواق برفع تكلفة المعاملات.

\_ أما إمكانيات التوطين (L) فهي الإمكانيات التي تقدمها أو تمنحها الدول المستقبلية، كالمساعدات للاستثمار الأجنبي المباشر □ وهناك عدة عوامل تؤثر على هذه الإمكانيات (L) من بينها تأسيس المناطق الحرة.

ومن خلال التحليل الذي قام به Dunning على مجموعة كبيرة من الدول وفي وضعيات مختلفة بالنسبة للبلد الواحد من حيث النمو الاقتصادي وحالة ميزانها للاستثمارات المباشرة الداخلة والخارجة، وجد أن هناك علاقة بين وضعية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول بدخلها الوطني، حيث أنه كلما كان البلد متطورا كلما استفادت المؤسسات المحلية من الإمكانيات الخاصة (O) وإمكانيات التدويل (I)، وتمثل الدول الأجنبية بالنسبة لها مواضع استثمارية هامة أين تكون تكاليف الإنتاج أقل □ ونتجه هذه المؤسسات أكثر إلى التدويل. أما إذا كان البلد أقل تطورا فإنه لا يكون هناك مؤسسة وطنية قادرة على التدويل □ و في المقابل يلاحظ توطن المؤسسات الأجنبية في هذه الدول نتيجة الإمكانيات المقدمة من طرفها (كدول مستقبلية) المرتبطة خاصة بضعف تكلفة اليد العاملة.

وبالتالي فإن وضعية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بدرجة توفر الإمكانيات (OLI) في الدولة. وعلى العموم هناك أربعة فترات يمكن من خلالها معرفة وضعية كل بلد و ذلك حسب ميزان الاستثمارات المباشرة الداخلة والخارجة بالنسبة له  $(K_x - K_m)$  حيث  $K_x$  الاستثمارات الخارجة و  $K_m$  يمثل الاستثمارات الداخلة وتعتبر هذه الفترات المسار الذي يوضح نشأة الدول الصناعية الحديثة في مجال

الاستثمار الدولي<sup>1</sup> انطلاقاً من عدم وجود أي استثمار مباشر يدخل أو يخرج بالنسبة للدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن أصبحت بصفة تدريجية دولا مستثمرة، بحيث تتمثل هذه الفترات في:<sup>2</sup>

**الفترة الأولى:** هذه الفترة تخص الدول المتخلفة التي لا تعرف الاستثمارات الداخلة ولا الخارجة ولا تعرض إمكانيات للتوطين وهذا من واقع ضعفها الاقتصادي، ولا تملك أي مؤسسة تتميز بالإمكانيات الخاصة (O) والتدويل (I).

هنا يكون ميزان الاستثمارات المباشرة الداخلة والخارجة منعدم :

$$K_x - K_m = 0, (K_x = K_m = 0)$$

**الفترة الثانية:** تعرفها الدول النامية ومجموعة من الدول الصناعية الحديثة التي هي على العموم مستقبلية للاستثمارات المباشرة مع ميزان سلبي ( $K_x - K_m < 0$ ) وتقدم إمكانيات للتوطين (L) للشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول المتطورة ولا تزال شركاتها المحلية لا تستفيد من الامكانيات الخاصة (O) والتدويل (I).

**الفترة الثالثة:** أين الوضعية تتقلب وتخص هذه الفترة دولا كثيرة من الدول المتقدمة ودولا صناعية حديثة بحيث ترتفع الاستثمارات المباشرة الخارجة بشكل متزايد أما الداخلة فهي في انخفاض مستمر فنجد:

$$K_x - K_m = 0, (0 < K_m, K_x)$$

**الفترة الرابعة:** تمثل الدول المتطورة جدا أين يكون ( $K_x - K_m > 0$ ) وتتميز شركاتها المحلية بتملك الإمكانيات الثلاث مما يشجعها على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما شركات الدول الأجنبية فيقل استثمارها نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة مواجهة المنافسة.

## 2\_3\_ تقييم النظرية:

تعتبر نظرية Dunning إكتيكية لأنها:

\_ لا ترتبط بتقارب واحد وإنما بالعديد من ذلك.

\_ تتضمن أيضا أشكال التدويل الموجه نحو العرض والموجه نحو السوق.

\_ تهتم بكل المعاملات في الخارج.

فهذا الإطار الإكتيكي يجعلنا نعتقد أن كل أشكال الإنتاج الدولي لكل الدول يمكن أن يفسر بمجموعة من الشروط، و أن بعض الإمكانيات المعروفة ليست متساوية وحاضرة في كل دولة وليست ثابتة بحيث الإمكانيات المرتبطة بالملكية أو الخاصة والتدويل والتوطين يمكن أن تتغير خلال السنوات، وكما أن إمكانيات الدول المستقبلية تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى بالنسبة لنفس البلد □ وكذلك هذه الإمكانيات تفنقدها المؤسسات عندما تقيم في دولة ذات اقتصاد ينمو لأن تكاليف الإنتاج تتزايد.

<sup>1</sup> - Denis Tersen, Jean luc Bricout, op cit,p69.

<sup>2</sup> -Jean louis mucchielli « Relation économiques internationales», édition hachette, 2ème édition, 1994,pp 92,93.



فبالرغم من أن النظرية الانتقائية تملك قدرة أكبر من النظريات الأخرى في شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لاعتمادها على عوامل متعددة وليس على عوامل فردية، إلا أنها لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات، فقد أشار باكلي (1985) إلى أن هناك العديد من المسائل التي لم تتمكن النظرية الانتقائية من حلها أهمها العلاقة بين العناصر الثلاثة وتطورها عبر الزمن يحتويها الغموض، إذ درس Dunning كل عنصر من تلك العناصر على حده دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثر فيما بينها<sup>1</sup>. ومن بين المفكرين الذين أتموا أعمال Dunning الفرنسي Mucchielli (1985) وهو الذي أعد الإطار العام لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يدعى "Analyse synthétique" بحيث تعتمد نظريته على دمج الميزة التنافسية للمؤسسة والميزة النسبية للدولة الأصلية. إذن يمكن القول أن ميل الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لهذه النظرية يرتبط بالمؤسسات المحلية التي تمتلك إمكانيات خاصة و إمكانيات مقدمة من طرف أجهزتها الخاصة بالمقارنة مع ما يمكن أن تقدمه الدول الأخرى.

من خلال دراستنا للنظريات السابقة وجدنا أن أغلبها أعطى تفسيراً للظاهرة اعتماداً على عنصر أو عدة عناصر مع إهمال بقية العناصر فلا يوجد تحليل يحتوي على العوامل مجتمعة التي من شأنها أن تؤثر على حدوث وتطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، أو ذلك التحليل الذي يستطيع إعطاء شرح كامل لأسباب الاستثمار أو أشكاله أو تطوره التاريخي حتى التحليل الانتقائي لم يوف بذلك. إلا أن كل تلك النظريات لها أهمية كبيرة باعتبارها منطلقاً لتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعد أفكاراً ضرورية لفهم الظاهرة خاصة أن مجال الاستثمار الأجنبي المباشر شديد التعقيد وسريع التغير ويتأثر بكل ما هو جديد.

### المبحث الثالث: صيغ وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين صيغ وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك استناداً إلى دوافع المستثمرين التي تؤدي إلى الاستثمار وتتبعاً لصور تدفق هذا الاستثمار إلى الدول المضيفة. فهنا نتساءل: ما هي أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وفيما تتمثل صيغ هذا الاستثمار في الدول النامية؟

### المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تحدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأهداف التي يأمل المستثمرون تحقيقها من وراء انتقالهم إلى الدول المضيفة، التي تصنف إلى:

<sup>1</sup> - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

### 1\_ الإستثمار الباحث عن الموارد:

كان هذا الشكل من الإستثمار الأجنبي المباشر من بين أوائل التدفقات إلى الدول النامية<sup>1</sup> الذي يسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة المضيفة لاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة<sup>2</sup>.

### 2\_ الإستثمار الباحث عن الأسواق:

إن هذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر يستهدف تلك البلدان التي تحتوي على حجم سوق كبير لمواجهة حاجات أسواقها المحلية<sup>3</sup>، فقد ساد هذا الشكل من الإستثمارات قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات التي تتضمن عادة إجراءات حماية لدعم الصناعات المحلية ضد المنافسة الأجنبية غير العادلة، فتظهر هذه الإستثمارات عوضا عن التصدير بسبب وجود القيود المفروضة على الواردات في البلد المضيف، إلى جانب ارتفاع تكلفة النقل في هذه الدول، مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها □ ومن شأن هذا النوع من الإستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة عن طريق زيادة الإنتاج والاستهلاك وكذلك زيادة صادرات هذه الدول وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج إليها من الدول المصدرة للإستثمار<sup>4</sup>.

على الرغم من أن هذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يعمل في الدول النامية □ إلا أن دوره سوف يتناقص من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي تستوجبها حرية التجارة العالمية.

### 3\_ الإستثمار الباحث عن الكفاءة:

تقوم الإستثمارات الأجنبية في هذا النوع باتباع أسلوب تجزئة الإنتاج بين عدد من الدول المجاورة وكمثال واضح على ذلك فروع شركة نسلية " Nestly " العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يتخصص كل فرع منها في منتج واحد للسوق الإقليمية، بينما يقوم كل فرع منها باستيراد السلع الأخرى من الفروع الزميلة في الدول المجاورة، ومنه أصبح بمقدور المنطقة الحصول على كافة السلع. إلا أن كل فرع مسؤول بمفرده عن إنتاج جزء صغير من مجموع السلع. وتبعاً لما تقدم فإن هذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر ينتشر أكثر في الأسواق الإقليمية المتكاملة وخاصة في أوروبا وآسيا، كون أن هذه الإستثمارات تشترط أن تكون في الأسواق المنفتحة وعلى درجة عالية من التطور<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

<sup>2</sup> - حسان خضر " الإستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، الكويت، 2004، ص 6.

<sup>3</sup> - محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

<sup>4</sup> - حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>5</sup> - الوكالة الدولية لضمان الإستثمار " أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر"، من خلال الموقع الإلكتروني:

#### 4\_ الإستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:

في هذا النوع من الإستثمارات تقوم الشركات بالإستثمار من خلال عمليات التملك والاندماج(\*) بغرض تعزيز أهدافها الاستراتيجية بعيدة المدى وذلك بحثا منها على الوحدة الاقتصادية ( المصالح والمخاطر) وخلق جو من التعاون الفني نتيجة لضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة □ وإلى التكنولوجيا العالية التي تتطلبها مثل هذه المشاريع من جهة أخرى □ وإلى جانب ارتفاع تكاليف البحث والتطوير ووجود المنافسة الدولية.

فعلى سبيل المثال قد تتحالف إحدى الشركات متعددة الجنسيات مع شركة أخرى وفي دولة أخرى للقيام معا بعمليات البحوث والتطوير ذات الفائدة المتبادلة<sup>1</sup>.  
كما يجري تصنيف آخر وفق دوافع المستثمر كالتالي:<sup>2</sup>

#### 1\_ الإستثمار الأجنبي المباشر الأفقي:

يحصل عندما تدخل الشركة المستثمرة إلى الأقطار الأجنبية لإنتاج المنتج أو المنتجات نفسها التي تنتج في البلد الأم، ولذلك فهو يعتبر تنوعا جغرافيا لخط إنتاج الشركة.

#### 2\_ الإستثمار الأجنبي المباشر العمودي:

فهو يحصل عندما تدخل الشركة المستثمرة إلى الأقطار الأجنبية لإنتاج سلع وسيطة □ و التي تشكل مدخلات أو عناصر إنتاج تستعمل في عملية الإنتاج المحلية.

#### 3\_ الإستثمار الأجنبي المباشر المختلط:

وهو الإستثمار الذي يجمع بين النوعين السابقين □ أي مزيج بينهما.

#### المطلب الثاني: صيغ الإستثمار الأجنبي المباشر

تتخذ الإستثمارات الأجنبية المباشرة صيغا مختلفة وذلك وفق صور تدفق هذا الإستثمار إلى الدول المضيفة □ وهو نفس التصنيف الذي تأخذ به المنظمة العالمية للتجارة الذي يظهر في ثلاث مجموعات رئيسية:<sup>3</sup>

(\*) عمليات الاندماج والتملك أو الاستحواذ عبر الحدود "Fusions et acquisitions": الاندماج هو عبارة عن اتفاق إحدى الشركات الوطنية على الاندماج مع شركة أخرى أجنبية لعدة أسباب مالية، بشرية أو تسويقية أو غيرها. أما الاستحواذ أو التملك، فيتم عندما تقوم إحدى الشركات الأجنبية بشراء عدد من الأسهم لشركة أخرى بالاتفاق معها أو شراء جميع الأسهم المطروحة بالبورصة الخاصة بهذه الشركة. أنظر في: عبد السلام أبو قحف "مقدمة في الأعمال" الدار الجامعية، مصر، 2004، ص47.

<sup>1</sup>- الوكالة الدولية لضمان الإستثمار "أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر"، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup>- محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص161.

<sup>3</sup> -OMC « commerce et IDE » un panorama théorique et empirique de la relation, problème économique , N°2512

date de 19/03/1997,p30.

## 1\_ الحصة المملوكة في رأس المال:

تتمثل في قيام المستثمر بشراء أسهم إحدى الشركات التي تقع في دولة أخرى بخلاف دولته، وأن يشارك بأكثر من 10% من رأس مال الشركة ليكسب الشريك الأجنبي حق الملكية والمراقبة حسب ما حددها صندوق النقد الدولي، وتدخل ضمن هذه المشاركة:

### 1\_1\_ الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هي تلك الاستثمارات أو المشروعات التي يمتلكها الأجانب ملكية كاملة □ كما يعبر عنها أيضا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة، لأن المستثمر الأجنبي في هذه الحالة ينفرد في الإدارة والتحكم في المشروع ويتمتع بالحرية الكاملة دون أي نوع من أنواع التدخلات □ لهذا تتخوف الدول النامية كثيرا من هذا النوع بسبب التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار □ وكذلك احتمال احتكار مثل هذه المشروعات □ ولكن في المقابل لها مزايا بالنسبة للدولة المضيفة وتتمثل في:<sup>1</sup>

- حجم تدفق رأس المال الأجنبي إليها الذي يؤدي إلى كبر حجم المشاريع إذا ما قورنت بالشكل الموالى ومن ثم يفترض أنها ستعتمد على تكنولوجيا عالية ولكن بما يتناسب مع متطلبات وخصائص التنمية في هذه الدول.

- يترتب عن هذه المشاريع خلق فرص للعمالة وإمكانية التصدير أو التقليل من الواردات، ومنه تحسين وضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.

### 1\_2\_ المشروعات المشتركة أو الاستثمارات الثنائية:

هي تلك الاستثمارات التي تنشأ نتيجة لمشاركة رأس المال الأجنبي مع رأس المال الوطني، سواء كانت هذه المشاركة بنسب متفاوتة أو متباينة وفقا للظروف وبحسب ما تسمح به التشريعات الوطنية في هذا الصدد أو بنسب متساوية بين رأس المال الأجنبي والوطني.<sup>2</sup>

فيمكن القول أنه إذا أحسن تنظيم وتوجيه وإدارة المشروع المشترك فإنه يحقق مزايا عديدة لأطرافه (الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي).

• وتتمثل هذه المزايا بالنسبة للدولة المضيفة في:<sup>3</sup>

\_ تشغيل العناصر المهنية والفنية المحلية في الوظائف الإدارية والمهنية العليا في المشروع الأجنبي.

\_ تحقيق قدر ممكن من السيطرة والمراقبة على المشروعات الأجنبية واقتسام أرباح المشروع.

\_ يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف" إدارة الأعمال الدولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص ص 267-268.

<sup>2</sup> - عمر هاشم محمد صدقة، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

<sup>3</sup> - محمد السيد سعيد، مرجع سبق ذكره ، ص 204.

كما يؤدي إلى فتح آفاق أمام المستثمر الوطني والاحتكاك بالتكنولوجيا المتقدمة والتعرف على الأساليب الإدارية والفنية الحديثة<sup>1</sup>.

• أما من ناحية المزايا التي يحققها المشروع المشترك بالنسبة للمستثمر الأجنبي فإن أهمها : التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف كالتأميم، المصادرة ومنع تحويل الأرباح، كما أنه سوف يحصل عن طريق المشاركة على مزايا وتسهيلات، بخلاف لو كان يستثمر بمفرده<sup>2</sup> ويمكن ملاحظة أن الاستثمارات الثنائية تقوم بخلق مشروعات الشراكة والتي تطور مفهومها مع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يمكن أن تعرف الشراكة بأنها " العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة"<sup>3</sup>.

### 1\_3\_ الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسيات:

قبل التطرق إلى هذه المسألة يجب تسليط الضوء أولاً على الحدود الفاصلة بين مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وبين مفهوم الشركات متعددة الجنسيات لإزالة الخلط بين الظاهرتين، الذي يقع فيه الكثيرون ويعتبرانها شيئاً واحداً<sup>4</sup> ولكن هذا الربط ليس له محل في كثير من الأحيان. إذ تتميز الشركات متعددة الجنسيات بكبر حجمها وتنوع أنشطتها وقدرتها على الانتشار في العديد من الأسواق والدول، وإنشاء العديد من الفروع في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، واحتكارها على التكنولوجيا الحديثة<sup>5</sup> حيث أن الشركات متعددة الجنسيات وفروعها تتخذ أشكالاً وأحجاماً مختلفة، وتمارس أنشطة ووظائف متباينة وتتصرف بأساليب متغيرة، ولذلك فإن لكل منها تأثيرها الخاص على المناخ العام الذي تمارس فيه نشاطها. إذن طبيعة هذه الشركات لا تسمح بوجود تعريف واحد لها يحددها بشكل دقيق، لذا نجد لها تعاريف عديدة<sup>6</sup> قد تتعدد أيضاً نظراً لتعدد المصطلحات التي قدمت لها، فالبعض يطلق عليها الشركات الدولية، الشركات الأجنبية<sup>7</sup> الشركات متعددة الجنسية أو الشركات عبر الوطنية<sup>8</sup>، كما تسمى أيضاً الشركات متعددة الجنسيات التي تعرف حسب منظمة الأونكتاد "CNUCED" بأنها " تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية، فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج أما الفرع الأجنبي ( المملوك كلياً أو جزئياً) فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحددة أو غير المحددة التي مقرها الدولة المضيفة والتي تملك فيها الشركة الأم (الوطن) حصة تتيح لها حق المشاركة في الإدارة"<sup>9</sup>.

1- عمر هاشم محمد صدقة، مرجع سبق ذكره، ص 140.

2- نفس المرجع السابق.

3- معين أمين السيد " محاضرة قدمت في ملتقى الجزائر والشراكة الأجنبية"، جامعة الجزائر، ملحقه الخروبة، أيام 9\_10 ماي 1999.

4- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص12.

5- نفس المرجع السابق، ص13.

فالاقتصادي Dunning يعرفها بأنها " تلك الشركات التي تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر". أما العالم Behrman فقد أضاف عنصر الجنسية " وهي التي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة وتديرها في إطار استراتيجية موحدة"<sup>1</sup>.

وقد قدم فارنون أيضا تعريفا لهذه الشركات، ولكنه أكثر شمولية، حيث يعتبر الشركة متعددة الجنسيات " المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أو أكثر"<sup>2</sup>.

أما ليفنجستون " Livingestons " فيعتبرها " الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة وتمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر"<sup>3</sup>.

ويقصد بالشخصية المستقلة للشركة الدولية عدم خضوعها لرقابة أي حكومة من الحكومات الأم فيما يخص ممارسة أنشطتها المختلفة.

وبمقارنة تعريف فارنون مع التعريف الذي قدمه ليفنجستون نجد:

\_ أن فارنون يركز على عنصر الحجم ( حجم الشركة مقاسا برقم أعمالها) بينما ليفنجستون يهتم أكثر بدرجة الحرية في ممارسة الأنشطة والعمليات خارج حدود الدولة الأم ( عدم وجود رقابة أو قيود مفروضة على الشركة من حكومة البلد الأم بشأن ممارسة نشاطها خارج الحدود الوطنية).

\_ يشترط فارنون ضرورة أن تمارس الشركة نشاطا إنتاجيا في ست دول أو أكثر، بينما ليفنجستون يرى أن ممارسة الشركة لأي نشاط إنتاجي في دولة واحدة أو أكثر يفي عليها صفة الدولية. من خلال كل هذه التعاريف للشركة متعددة الجنسيات يتضح أنها تلك التي تملك استثمارات منتجة في بلدين على الأقل.

أما تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركة متعددة الجنسيات فقد قام بها الكثير من الاقتصاديين من بينهم، جون دوينق، س. رولفة، ر. فارنون وغيرهم، بحيث يشيرس. رولفة على سبيل المثال:

" أن الشركة متعددة الجنسيات هي أصلا الأداة التي تستخدم لتحقيق الاستثمارات المباشرة والتي جعلت منها القوة الرئيسية في الاقتصاد العالمي، وهي ستستمر أيضا في تحديد مستقبل هذا الاقتصاد..."<sup>4</sup> ولقد أكدت الاستنتاجات التي توصل إليها المؤتمر الذي ضم اقتصاديين وممثلين لكبار رجال الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا الغربية واليابان والتي دعت إلى انعقاده منظمة الاتحاد الأطلسي للولايات المتحدة، في مارس 1961، على أن "...الاستثمارات الدولية المباشرة أصبحت القناة الرئيسية

<sup>1</sup> - حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص 13.

<sup>2</sup> - عبد السام أبو قحف " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989، ص 23.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>4</sup> - أ. ميرونوف " الاطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 91.

للعلاقات الاقتصادية الدولية، أما الشركة متعددة الجنسيات فهي المعبر الأساسي عن هذه الظاهرة التي لم يسبق لها مثيل...<sup>1</sup>.

وكما ترتبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات متعددة الجنسيات بظاهرة التدويل أي تدويل الإنتاج الذي يعتبر نقلاً جزئياً أو كلياً للعملية الإنتاجية إلى بلدان عديدة مع التحكم في نفس رأس المال، بحيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في أول مراحل هذه الظاهرة، أما الشركة متعددة الجنسيات فهي النتيجة النهائية لهذه المراحل، إذن يمكن التماس نقاط اختلاف بين الظاهرتين كما يلي:<sup>2</sup>

\_ ليس كل استثمار وافد من الخارج صادر بالضرورة عن الشركة متعددة الجنسيات [ أي أن هذه الأخيرة ليست القناة الوحيدة لتحقيق الاستثمار المباشر في الخارج، إذ يمكن أن يتم من طرف شركة لا تضيف عليها صفة الدولية ( أي تنتقل من دولتها الأصلية إلى بلد مضيف واحد فقط). ومن أمثلة ذلك: الاستثمار من دولة عربية إلى دولة عربية أخرى أو الشركات المشتركة بين الحكومات العربية ] وهذا فيما يخص مجال التعاون.

\_ وفي المقابل يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تدخل أي دولة بدون استثمار، فكثيراً ما يكفي أن تساهم بالإسم التجاري فقط.

ولكن ما يهمنا هنا أكثر تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تكون مصدرها الشركات متعددة الجنسيات، حيث تتزايد المنافع التي تعود على الدول النامية من جراء استثمارات هذه الشركات العملاقة [ إذ تزداد الإنتاجية والقيمة المضافة وتعمل على تطوير الهياكل الاقتصادية وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية وإدخال التكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات، ويمكن أخذ فكرة عامة عن وزن وأهمية الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ارتفاع عدد الشركات الأم من 33600 لها 174900 فرع سنة 1990<sup>3</sup> إلى 82000 شركة أم لها 810000 فرع خلال سنة 2008<sup>4</sup>، فقد ساهمت هذه الشركات في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً من 207 مليار دولار سنة 1990<sup>5</sup> إلى 1697 مليار دولار سنة 2008 منها 735 مليار دولار للدول النامية بما فيها الدول الانتقالية<sup>6</sup>.

1- أ. ميرونوف، مرجع سبق ذكره، ص 91.

2- محي محمد مسعد " ظاهرة العولمة، الأوهام والحقائق "، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 59.

3- زغدار أحمد " الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة"، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص 161.

4 - CNUCED « Rapport sur l'investissement dans le monde: 2009, sociétés transnationales, production agricole et développement », vue d'ensemble, op.cit.p11.

5 - IBID,P12.

6 -UNCTAD «World Investment Report 2009: transnational corporations, agricultural production and development "united nations, new York and Genève,2009, pp 247,250.

## 2\_ الأرباح المعاد استثمارها:

وهي تمثل حصة من أرباح فروع الشركات متعددة الجنسيات غير الموزعة في شكل حصص، والتي لم تعاد إلى الشركة الأم، إذ أن هذه الأرباح لا يتم توزيعها كعائد على الأسهم ولا يتم تسليمها إلى المستثمرين، وإنما تقوم فروع الشركة الأم باحتجازها وإعادة استثمارها<sup>1</sup>.  
وحسب تقرير CNUCED فإن الأرباح المعاد استثمارها أصبحت عنصراً هاماً من عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل □ فقد مثلت حوالي 30% من إجمالي التدفقات الداخلة على المستوى العالمي سنة 2006 وقرابة 50% من تلك التدفقات في البلدان النامية وحدها<sup>2</sup>.

## 3\_ القروض البيئية:

تتمثل في التدفقات قصيرة أو طويلة الأجل التي يتم اقتراضها أو إقراضها فيما بين المؤسسة الأم والمؤسسات التابعة<sup>3</sup>.  
ويتعين عند تحديد صيغ الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صور التدفق أن نحدد معنى التدفق وما يميزه عن المخزون بحيث<sup>4</sup>:  
تقاس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر "Flow" بحجم الاستثمارات في السنة الواحدة أما مخزون أو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر "Stock" فهو مجموع تراكمات الاستثمار في آخر السنة.

1- أفكار محمد قنديل " الاستثمار والتمويل الدولي " ، 2006 ، ص10.

2- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2007: الشركات غير الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية " ، استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص01.

3- أفكار محمد قنديل، مرجع سبق ذكره ، ص11.

4- صالح محمد المنصوري " الاستثمار الأجنبي المباشر ماذا يجب على الدول المتقدمة أن تفعل وماذا يجب على الدول النامية أن تفعل " ، أوراق عمل مقامة في المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس ، 29 أبريل 2006 ، ص3.



### خلاصة الفصل:

لقد لاحظنا من خلال هذا الفصل أن الاستثمار تعددت تعاريفه، وذلك وفق نظرة الدارس له، وأنه يصنف إلى أنواع كثيرة ، حيث نجد الاستثمار غير المباشر والاستثمار المباشر الذي يستلزم السيطرة والإشراف على المشروع في البلد المضيف. وهذا ضمن أنواع الاستثمار حسب أسلوب إدارة المشروع، إذ أن انتقال هذا النوع الأخير بين الدول يعود من خلال النظريات المفسرة له إلى عدة أسباب، ترجع في حقيقة الأمر إلى المتغير أو العوامل التي انطلقت بها لتحليل ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فالنظريات التي بنيت دراستها على الجوانب المالية، أرجعت هذا النوع من الاستثمار إلى رغبة الشركات في تعظيم العائد أو لتخفيض المخاطر وذلك بتوزيع استثماراتها.

أما النظريات التي اعتمدت على بنية الأسواق فنجدها تفسر الاستثمار المباشر للشركات في الخارج من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بهذه الشركات والتي تميزها عن باقي المنافسين المحليين في البلد المضيف وذلك من أجل النمو وتطوير هذه المميزات.

وبالنسبة للنظريات التي اهتمت بتنظيم المؤسسة فإنها تفسر قيام المؤسسات بالاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق الربح وتحقيق استراتيجياتها المتمثلة في حماية مصالحها وغزو الأسواق الخارجية.

إلى جانب النموذج الياباني والنموذج الانتقائي، حيث يبين الأول أن الميزة النسبية للدول هي أهم سبب لانتقال الشركات للاستثمار في الخارج وهنا في حالة التنظيم الجيد لها. أما النموذج الثاني فيربط قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر بالإمكانيات الخاصة لها والإمكانيات المقدمة من قبل حكوماتها بالمقارنة مع ما يمكن أن تقدمه الدول الأخرى لها.

وعلى العموم فإن مثل هذه الاستثمارات لا تنتقل إلى مختلف الدول بنفس الشكل وإنما تأخذ أشكالاً وصيغاً متنوعة ، تتعدد بتعدد دوافع المستثمرين وحسب صور تدفق هذه الاستثمارات.

الفصل الثاني:

تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى

الدول النامية

**تمهيد:**

عرفنا من خلال الفصل السابق الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر واستخلصنا أهم خصائصه. وفي هذا الفصل سنقوم بدراسة كمية له من خلال إظهار الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ومسار تدفقه إلى الدول النامية، وكيفية توزيعه بين المناطق الفرعية المستفيدة منه ثم تتبعها دراسة تحليلية لأهم العوامل التي تحد أو تعيق تدفقه إلى الدول النامية خاصة لأنها تشهد تبايناً في التوزيع، إذن:

\_ ما هو مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية؟

\_ وما هي العوامل المحددة في ذلك؟

### المبحث الأول: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية وتوزيعه

عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى الدول النامية تغيرات سواء من ناحية الحجم أو من ناحية التوزيع، فبعد أن بلغت مستويات كبيرة من التطور في سنوات 1914 و1938، أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية تتميز بالتذبذب من خلال انخفاضها وتراجعها خاصة مع بداية الستينات إلى السبعينات وشهدت انتعاشا ملحوظا في المنتصف الثاني من الثمانينات، وتزايدت حصتها بصورة لافتة للانتباه في التسعينات إلا أن هذه الوضعية لم تعرفها السنوات الأولى من القرن الحالي ولم يستمر هذا التراجع إلا لسنوات النصف الأول من هذا العقد، ثم عاد مستوى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية إلى مستويات نهاية التسعينات بل وأكثر من ذلك. أما من ناحية التوزيع فنجد أنها تغيرت في كل العقود.

ومن خلال هذا المبحث سنرى كيف كان مسار تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية وكيف كان توزيعه فيما بين المناطق المستفيدة منه؟

وحتى نستطيع إعطاء تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية يجب أن ننوه بأن هناك عددا هائلا من الإحصائيات المرتبطة بالإستثمار الأجنبي المباشر، وهي الصعوبة التي واجهتنا في تحديد تدفقاته، لأنها تختلف باختلاف المصادر والمراجع، وحتى بالنسبة للمصدر نفسه تتغير من سنة إلى أخرى. وبالتالي فإنها لن تكون مضبوطة، وإنما تكون قريبة من الواقع إلى حد ما، وذلك يرجع إلى:

– هناك من ينقلها من خلال دفاتر الوزارات أو المنظمات الوطنية التي تطبق قوانينها الداخلية على الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذه المنظمات تعتمد في ذلك على طلبات الترخيص أو بإجراءات التصريح وهذا وفق ما ينص عليها قانون ذلك البلد، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الأرباح المعاد استثمارها لا تظهر في هذه الدفاتر وكذا القروض فيما بين الشركات الأجنبية ( الدولة الأم وفروع شركاتها)، إلى جانب أن الإستثمارات المصرح بها ليست كلها محققة ووفق الفترة المحددة في التصريح.

– هناك من يعتمد على دراسات تقوم على الموازنات المالية، نتائج الاستغلال للشركات والعوائد حصة القيمة المضافة، الشغل وغيرها ، ولكن مثل هذه الدراسات تختلف من دولة لأخرى.

فيمكن تقدير الإستثمار الأجنبي المباشر للدولة من خلال الإحصائيات الوطنية لميزان المدفوعات رغم الاختلاف في مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر من بلد إلى آخر لأن هناك بعض الدول لا تعتبر الأرباح المعاد استثمارها والقروض فيما بين الفروع الأجنبية والشركات الأصلية، بإستثمار أجنبي مباشر، كما أن عددا من الدول النامية لا تقدم إحصائيات أو أرقاما عن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فيما يخص التجمعات الإقليمية المستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر فإنها تتغير من ناحية التسمية وكذا في تركيبة الدول المكونة لها.

### المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مرحلتين أساسيتين، وذلك وفق المستويات التي وصلت إليها:

**المرحلة الأولى:** يمكن تحديدها من 1913 إلى نهاية الخمسينات، بحيث تميزت هذه المرحلة بتوجه معظم الاستثمار المباشر المحقق في الخارج إلى الدول النامية والتي كانت تحت السيطرة الاستعمارية وبالتالي فإن هذه الاستثمارات كانت توجه من الدول المتقدمة إلى مستعمراتها من أجل نهب ثرواتها واستغلالها، و حسب " Andreff " فإن هذا الاستثمار كان يتركز في القطاع الأولي بـ 55% و 20% في الهياكل القاعدية، 15% في القطاع الصناعي و 10% في قطاع الخدمات وهذا في بداية القرن العشرين<sup>1</sup>.

فمن خلال النسبة الأولى نلاحظ أن تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول النامية كان يغلب عليها الطابع الاستعماري، إذ استفادت الدول النامية بأكثر من 62% من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر عام 1914 ليصل إلى 65,7% عام 1938 حسب ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (03): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لعام 1914 و 1938**

الدول المستثمرة:	1914 (%)	1938 (%)
المملكة المتحدة	5,45	8,39
الولايات المتحدة الأمريكية	5,18	7,27
اليابان	1,0	8,2
ألمانيا	10,5	3,1
فرنسا	2,12	5,9
دول متقدمة أخرى	2,13	9,18
الدول النامية	0	0
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>الدول المضيفة:</b>		
الدول المتقدمة	3,37	3,34
الدول النامية	8,62	7,65
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

**المصدر:** Bertrand bellon et Ridha gouia « IDE et développement industriel méditerranéen » éd economica, paris,1998,p20.

<sup>1</sup> -Bertrand bellon et Ridha gouia « IDE et développement industriel méditerranéen », éd economica paris,1998,p21.

ومنه فإن نصيب الدول النامية في تلقي الإستثمار الأجنبي المباشر هو الغالب على الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي مقابل 37,3% في 1914 و 34,3% في عام 1938 المحقق في الدول المتقدمة ولكن عرفت حصة الدول النامية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بعد هذا انخفاضاً من 55% في 1938 إلى 50% تقريباً في 1960 من حجم الإستثمار المباشر العالمي.

إذن يمكن القول بأن الدول النامية في هذه الفترة على العموم كانت تتلقى أكثر من نصف التدفقات العالمية من الإستثمار المباشر لكونها مستعمرات الدول المتقدمة (الصناعية).

**المرحلة الثانية :** وهي ما بعد 1960 إلى الآن ، حيث تميزت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بتذبذب حاد وانخفاض إلى أقل من نصف ما كانت تتلقاه في الفترة الأولى [و الذي كان في المقابل لصالح الدول المتقدمة ، التي أصبحت تشكل فيما بينها ما يسمى بالإستثمارات المتقاطعة ( وهي تدفقات شمال شمال).

ومع بداية هذه المرحلة إلى غاية منتصف السبعينات عرفت الدول النامية موجة من التأمينات خاصة بالنسبة للجزائر في إفريقيا، الهند في آسيا، الشيلي في أمريكا اللاتينية و التي كان لها آثار على انخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر في هذه المناطق، وبالتالي وضعت سياسات أو قيود على دخوله إليها اعتقاداً منها بالآثار السلبية التي يمكن أن يخلفها على اقتصادياتها، من خلق روابط تبعية اقتصادية، التدخل في السياسات الوطنية، كما يضعف من قدرة المؤسسات الوطنية، ولتفادي ذلك تم تحديد قائمة القطاعات الممنوعة على المستثمر الأجنبي من دخولها<sup>1</sup> فكان مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية في هذه الفترة لا يمثل سوى 32,7% في 1960 ليصل إلى 27,1% في 1973 من المخزون العالمي حسب الجدول رقم (04).

<sup>1</sup> -Denis Tersen ,jean luc bricout ,op.cit,p34.

الجدول رقم (04): توزيع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق

(الوحدة : نسبة مئوية % )

المناطق	1913	1938	1960	1973	1985	1994
الدول المتقدمة	27,3	32,6	67,3	72,9	74,5	74
الولايات المتحدة الأمريكية	10,3	7,4	13,9	10,4	24,8	21,7
أوروبا الغربية	7,8	7,4	22,9	36,5	31,6	41,6
دول متقدمة أخرى	9,2	17,8	30,5	26	18,1	10,7
الدول النامية	72,7	67,4	32,7	27,1	25,5	25,1
أمريكا اللاتينية	32,7	30,8	15,6	12,5	9,7	8
إفريقيا	6,4	7,4	5,5	2,9	3,4	2,3
الشرق الأوسط	2,8	2,6	2,8	-	3,6	1,5
آسيا	20,9	25,0	7,9	4,8	8,8	13,3
أوروبا الشرقية	9,9	1,6	0,9	-	-	0,9
المخزون العالمي (مليار دولار)	14	24,3	54,5	166,7	745,8	2319

Denis Tersen, Jean luc bricout, op.cit,p33.

المصدر:

وتعود أهم أسباب الانخفاض إلى تراجع حصة الولايات المتحدة الأمريكية في استثماراتها المباشرة في المنطقة، نتيجة إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971 وانتقال النظام النقدي الدولي من نظام بريتون وودز (أسعار الصرف الثابتة) إلى نظام تعويم العملات في 1973 الذي أدى إلى انخفاض استثمار الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج (شراء الأصول في الخارج) بحيث سجلت مخزونا من الاستثمار المباشر في الخارج يقدر بـ 48% في 1960<sup>1</sup> ليصل إلى 37% خلال الفترة 1973\_1985<sup>2</sup>. ولقد قدر عائدها من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بدول OCDE حوالي 75% في 1960 و50% في سنوات 1970 لينخفض إلى 40% في 1980<sup>3</sup>. مما أثر على حصة أمريكا اللاتينية التي انخفضت بنسبة 1% خلال الفترة (1970\_1974) مثلما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> - Denis Tersen ,jean luc bricout ,op.cit.p31.

<sup>2</sup> - IBID,P39

<sup>3</sup> -Yves crozet et autre« les grandes questions de l'économie internationale», édition Nathan, France, 1997, p123.

الجدول رقم (05): الإستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق (1983\_65)

(الوحدة : مليار دولار)

السنوات و النسبة		الدول	
69_65	74_70	79_75	83_80
%	%	%	%
5,2	11	18,4	31,3
79	86	72	63
الدول الصناعية			
1,2	2,8	6,6	13,4
18	22	26	27
الدول النامية			
0,8	1,4	3,4	6,7
12	11	13	14
أمريكا اللاتينية والكاربيبي			
0,2	0,6	1	1,4
3	6	4	3
إفريقيا			
0,2	0,8	2,2	5,2
3	6	9	11
آسيا بما فيها الشرق الأوسط			

المصدر: هيل عجمي جميل "الإستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية"، دراسات استراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، رقم 32، 1999، ص 22.

من خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة أن حصة الدول النامية انتعشت نوعاً ما خلال الفترة الممتدة بين (1979 - 75) بنسبة 4% مقارنة بالفترة (1974-70) وبالتالي أصبحت هذه الحصة لا تتعدى 26% في نهاية السبعينات. أما بالنسبة لفترة الثمانينات نجد أن نصيب الدول النامية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وصلت 27% للفترة (1983-80) مقابل 63% للدول الصناعية حسب الجدول أعلاه، ثم تدهورت إلى 23%<sup>1</sup> للفترة (1987-83) [وبعداً تراجع حتى 21%<sup>2</sup> خلال المرحلة (1992-88) رغم الارتفاع المستمر لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي] حيث وصلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي في 1990 إلى حوالي 200 مليار دولار، إذ تضاعفت بأربع مرات أكثر مما تحقق في العشر سنوات الماضية، أما عن مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر فهو حسب الجدول التالي:

<sup>1</sup> - مستخرجة من الجدول رقم (07) ص 56، حيث: 23% = حصة الدول النامية + حصة دول أوروبا الشرقية و الوسطى / المجموع الداخل = 77,1/ 0,02 + 18,3 =

<sup>2</sup> - استخرجت من نفس الجدول ، حيث: 21% = 177,3/1,36+36,8 =



الجدول رقم (06): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية 1980 ونهاية 1990

(الوحدة : مليار دولار)

نهاية 1990			نهاية 1980			
المجموع	الدول النامية	الدول المتقدمة ذات اقتصاد السوق	المجموع	الدول النامية	الدول المتقدمة ذات اقتصاد السوق	
1493	71	1422	410	23	387	الدول الصناعية
431	27	404	65	7	58	الو.م.أ.
838	37	801	239	12	227	أوروبا
35	2	33	9	1	8	اليابان
189	5	184	97	3	94	كانزاس (*)
331	34	297	144	7	137	الدول النامية
170	7	163	77	1	76	أمريكا اللاتينية
124	22	92	38	5	33	آسيا
37	5	42	29	1	28	إفريقيا
1824	105	1719	554	30	524	العالم

المصدر: Yves crozet et autres « les grandes questions de l'économie internationale », édition Nathan France, 1997, p125.

(\*): كانزاس تتمثل في: كندا، ج إفريقيا، أستراليا، زيلاندا الجديدة.

نرى من خلال هذا الجدول أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عرف ارتفاعا من 30 مليار دولار نهاية 1980 إلى 105 مليار دولار نهاية 1990، نظرا لارتفاع المخزون العالمي من 554 مليار دولار نهاية 1980 إلى 1824 مليار دولار نهاية 1990، إلا أن حصة الدول النامية من هذا المخزون لم تعرف تغيرا بحيث تقدر 5%<sup>1</sup> في كلا الفترتين. ثم بقيت فترة التسعينات تشهد ارتفاعا في مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سواء على المستوى العالمي أو إلى الدول النامية، كما هو موضح في الجدول رقم (07).

<sup>1</sup> - من احتساب الباحث استنادا الى معطيات الجدول رقم (06)، حيث 5% = حصة الدول النامية /العالم = 554/30 = 1824/105

الجدول رقم (07): دخول وخروج الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 83 و1995

(الوحدة : مليار دولار)

السنوات	الدول المتقدمة		الدول النامية		دول أوروبا الشرقية والوسطى		مجموع الدول	
	دخول	خروج	دخول	خروج	دخول	خروج	دخول	خروج
1987-83	58,7	72,6	18,3	4,2	0,02	0,01	77,1	76,8
1992-88	139,1	193,3	36,8	15,2	1,36	0,04	177,3	208,5
1990	169,8	222,5	33,7	17,8	0,30	0,04	203,8	204,3
1991	114,0	201,9	41,3	8,9	2,45	0,04	157,8	210,8
1992	114,0	181,4	50,4	21,0	3,77	0,10	168,1	203,1
1993	129,3	192,4	73,1	33,0	5,59	0,20	207,9	225,5
1994	132,8	190,9	87,0	38,6	5,89	0,55	225,7	230,0
1995	203,2	270,5	99,7	47,0	12,08	0,30	314,9	317,8

المصدر: Yves crozet et autres« les grandes questions de l'économie internationale», op.cit,p123

ففرى أن حصة الدول النامية (بما فيها دائما حصة أوروبا الشرقية والوسطى) في 1991 من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ارتفعت إلى ما يقارب 44 مليار دولار و 55 مليار دولار في 1992 ، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي عرف ارتفاعا طفيفا نتيجة لانخفاض استثمارات الدول المتقدمة وهذا لانخفاض أرباح الفروع الأجنبية وبالتالي تراجع إعادة استثمارها<sup>1</sup> أهمها تراجع استثمار الدول الصناعية الخمسة الكبرى<sup>(\*)</sup> (- 23% ما بين 90-1992) ما عدا الو.م.أ. أما اليابان فهي التي عرفت أكبر انخفاض (-65%) خلال العامين<sup>2</sup> كما سجلت الدول النامية تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر حوالي 79 مليار دولار عام 1993 و 93 مليار دولار في 1994، أي ما يقدر بـ 75 مليار دولار كمتوسط سنوي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (92-1994) وبذلك أكثر من الضعف ما بين (88-1992) ، أما في سنة 1995 فقد وصلت هذه التدفقات ولأول مرة إلى 100 مليار دولار.

أما عن ترتيب الدول النامية المستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر نجدها كما يلي:

<sup>1</sup> -Denis Tersen ,jean luc bricout ,op.cit. p48.

<sup>(\*)</sup> الدول الصناعية الخمسة الكبرى G5، الو.م.أ.، اليابان، فرنسا، المملكة المتحدة وألمانيا.

<sup>2</sup> -Denis Tersen, jean luc bricout, op.cit. p47.

الجدول رقم (08) : ترتيب الدول النامية الاثنتا عشر المستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر

الترتيب	الفترة	1970 - 1979	1980 - 1989	1990 - 1996
1		البرازيل	المكسيك	الصين
2		المكسيك	البرازيل	المكسيك
3		نيجيريا	الصين	ماليزيا
4		ماليزيا	ماليزيا	البرازيل
5		إندونيسيا	مصر	إندونيسيا
6		اليونان	الأرجنتين	تايلاند
7		جنوب إفريقيا	اليونان	الأرجنتين
8		إيران	تيلاند	هنغاريا
9		مصر	كولومبيا	بولونيا
10		الإكوادور	نيجيريا	كولومبيا
11		تايلاند	إندونيسيا	الشيلي
12		الجزائر	الشيلي	الجمهورية التشيكية

Société financière internationale «IDE», 1997, p19.

المصدر:

نلاحظ أن الجزائر التي كانت من بين الدول الاثنتا عشر الأولى المستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنوات السبعينات، فإنها لم تعد تظهر أو لم تصبح كدولة جذابة لهذا الاستثمار بعد هذه المرحلة والعكس بالنسبة للصين التي لم يكن لها مكان في هذه القائمة بالنسبة للفترة (70-1979) أصبحت تحتل المراتب الأولى في الثمانينات وبداية التسعينات وإلى غاية اليوم، ودول أخرى حافظت على جاذبيتها على طول الفترات كالمكسيك وماليزيا ضمن الدول الأولى المستفيدة من بين الدول النامية.

أما بالنسبة للنصف الثاني من التسعينات فقد انتقل الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي من 359 مليار دولار عام 1996 إلى حوالي 464 مليار دولار سنة 1997، ثم ما يقارب 644 مليار دولار عام 1998 أي بالضعف تقريبا خلال السنتين، بحيث تملك الشركات التي تمت وفق عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وحدها 544 مليار دولار عام 1998 (أي بالتقريب 84% من هذه التدفقات)، وتستحوذ بذلك على أكبر حصة إذ عرفت هذه الشركات استثماراتها زيادة بـ 19% ما بين 95 و 1996 وبزيادة تقدر بـ 60% ما بين 97 و 1998<sup>1</sup>.

فحسب تقرير CNUCED لسنة 1999 فإن القيمة التي وصلت إليها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي في عام 1998 التي قدرت بـ 644 مليار دولار، هذا بالرغم من التباطؤ في النمو

<sup>1</sup> -Anne Marie Alcabaz et autres « les nouvelles formes de IDE», problème économiques, N°2660, date de 12/04/2000 p19.

الاقتصادي ( الذي عرفه العالم في عام 1998، بـ 2,20% بينما كان في 1997 يقدر بـ 4,2%) وبالتالي تجاوز التوقعات<sup>1</sup> وظروف البيئة الاقتصادية والأزمة المالية في آسيا، والأزمات الاقتصادية و المالية في روسيا وآثار هذه الأزمات على أمريكا اللاتينية □ إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ارتفعت بحوالي 40% في 1998 مقارنة بسنة 1997 ويتعلق الأمر بالقفزة القوية منذ 1987.

أما بالنسبة لحصة الدول النامية (دون حصة أوروبا الشرقية والوسطى) من المجموع العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تراجعت إلى 26% في 1998 مقابل 37% في 1997، حيث سجلت مبلغ 166 مليار دولار عام 1998 أي أقل بـ 6,6 مليار دولار عن مستوى عام 1997<sup>2</sup> □ كما تراجعت أيضا حصة أوروبا الوسطى والشرقية من 18,5 مليار دولار عام 1997 إلى 17,5 مليار دولار سنة 1998<sup>3</sup>. ولقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1999 ارتفاعا بحوالي 25% عن حجمه في 1998 ليصل بذلك إلى 827 مليار دولار، ومازالت عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود تقود هذه الزيادة، وتشير بعض الإحصائيات أن معظم التدفقات الواردة مازالت متمركزة في الدول المتقدمة التي قدرت حصتها بـ 74%(609 مليار دولار)، بينما انخفضت حصة الدول النامية (من غير حصة أوروبا الوسطى والشرقية) إلى 24% (198 مليار دولار) وحصة الدول الانتقالية أو التي تمر بمرحلة انتقالية (دول أوروبا الوسطى والشرقية) إلى 2% (20 مليار دولار)<sup>4</sup>.

ومع بداية القرن الجديد فإن الاستثمار الأجنبي المباشر عرف في سنة 2000 أعلى معدلات لتدفقاته على الإطلاق، حيث بلغت هذه التدفقات حوالي 1,4 ترليون دولار على المستوى العالمي أي زيادة تقدر بـ 18% عن عام 1999<sup>5</sup>، فقبل هذا بعشر سنوات كانت تقدر هذه التدفقات بمستوى لا يتعدى 200 مليار دولار، ولكن أكثر من ثلاثة أرباع التدفقات الداخلة توجهت نحو الدول المتقدمة بسبب الزيادة في عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود دائما □ والتي ساهمت بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة بنسبة 21% □ أما الدول النامية فقد سجلت حوالي 240 مليار دولار في هذه السنة<sup>6</sup> أي بالضعف تقريبا عن مستوى 1999، ورغم هذا فإن حصتها لا تزال ضعيفة وانخفضت إلى 19% في هذه السنة مقارنة بالذروة التي بلغت في عام 1994 وهي حوالي 41% □ (\*).

<sup>1</sup> - سليمان الرياش " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1998"، المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد رقم 258، أوت 2000 ص192.

<sup>2</sup> -UNCTAD« la production internationales, moteur de la mondialisation», TAD/INF/9920 date de 07/09/1999 pp2,3 sur le site: <http://www.unctad.org/templates/webflyer.asp?docid=3072&intItemID=2021&lang=2> (Consulter le 04/09/2009).

<sup>3</sup> -Abdessalem Mansour« IDE en Tunisie», finance et développement au Maghreb ,N°24, tunisie, décembre 1999,p64.

<sup>4</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " التقرير السنوي الخامس والعشرين"، 1999، ص8.

<sup>5</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2001: تشجيع الروابط"، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف 2001، ص1.

<sup>6</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2001 : تشجيع الروابط"، استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص1.

(\* ) من احتساب الباحث استنادا الى معطيات الجدول رقم (07) ص56، حيث 41% = حصة الدول النامية + حصة أوروبا الشرقية والوسطى/مجموع الدول = 225,7/5,89+87,0.

إلا أنه قد شهدت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي تراجعاً مستمراً دام ثلاث سنوات على التوالي، ففي 2001 انخفضت بشكل حاد ولم تتجاوز 818 مليار دولار، وواصلت انخفاضها وإن كان بشكل أقل حدة عام 2002 لتصل إلى 679 مليار دولار، ثم تراجعت مرة أخرى عام 2003 إلى 560 مليار دولار وهو ما يعادل 40% من المستوى المحقق عام 2000<sup>1</sup>.

وترجع بعض أسباب الانخفاض الملحوظ إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك من 370 مليار دولار عام 2002 إلى 297 مليار دولار عام 2003 التي تعود بدورها إلى انخفاض عمليات الخصخصة أو انتهائها في بعض الدول، حيث تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية المرتبطة بالخصخصة من 33 مليار دولار عام 1998 إلى 3,5 مليار دولار عام 2003<sup>2</sup>، هذا ما يمكن أن يفسر جانباً من أسباب التراجع.

أما بالنسبة للسنوات التالية فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً مع كل سنة جديدة، إذ ارتفع في سنة 2004 بنسبة 27% ثم بـ 29% ليصل بذلك إلى 916 مليار دولار عام 2005، وازداد الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع المناطق أين بلغ في معظمها مستويات غير مسبوقه، فمن أصل 200 اقتصاد التي يغطيها CNUCED زاد في 126 دولة<sup>3</sup>. ولمعرفة نصيب الدول النامية من هذه التدفقات نتوجه إلى الجدول التالي:

<sup>1</sup>- حاتم عبد الجليل القرشاي " الاستثمار في ظل العولمة التوجيهات... والمتطلبات"، أوراق عمل مقدمة لمؤتمر التمويل والاستثمار: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص2.

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق، ص3.

<sup>3</sup>- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2006: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية"، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2006، ص 1.

الجدول رقم (09): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للفترة (2005\_78)

(الوحدة : نسبة مئوية % )

السنوات				المناطق
2005 - 2003	2000 - 1998	1990 - 1988	1980 - 1978	
59,4	77,3	82,5	79,7	<u>الاقتصاديات المتقدمة:</u>
40,7	46,0	40,3	39,1	الاتحاد الأوروبي
0,8	0,8	0,04	0,4	اليابان
12,6	24,0	31,5	23,8	الو.م.أ.
35,9	21,7	17,5	20,3	<u>الاقتصاديات النامية:</u>
3,0	1,0	1,9	2,0	إفريقيا
11,5	9,7	5,0	13,0	أمريكا اللاتينية والكاريبي
21,4	11,0	10,5	5,3	آسيا و أوقيانیا
3,0	0,3	0,3	-1,6	غرب آسيا
18,4	10,7	10,0	6,7	جنوب شرق وجنوب شرق آسيا
4,7	0,9	0,02	0,02	جنوب شرق آسيا و كومونولث <sup>(*)</sup>
				الدول المستقلة
100,0	100,0	100,0	100,0	العالم

المصدر:

\_UNCTAD« World Investment Report 2006: FDI from developing and transition economies implications for development» ,New York and Geneva, 2006,p7

(\*) لمعرفة دول هذه المنطقة، أنظر الملحق رقم 01 ص4.

فالملاحظ من خلال هذا الجدول أن حصة الدول النامية بما فيها حصة الدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية، عرفت أكبر حصة وذلك في الفترة (2003 و 2005) التي قدرت بحوالي 40% □ ويعود السبب إلى الأداء الاقتصادي القوي في العديد من الاقتصاديات النامية والانتقالية<sup>1</sup>.

أما في سنة 2006 بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية 1306 مليار دولار أي بزيادة تقارب 38% عما سجل في سنة 2005 واقترب من الرقم القياسي المسجل في عام 2000 ، وفقا لما جاء في استعراض الأونكتاد السنوي لاتجاهات الاستثمار، حيث تعكس هذه الزيادة الأداء الاقتصادي القوي في

<sup>1</sup> - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2006 : الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية وأثره على التنمية" ، استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص 1.

العديد من أنحاء العالم، وساهم في جزء منها تزايد أرباح الشركات، وما أسفر عن ذلك من ارتفاع في أسعار الأسهم مما أدى إلى رفع قيمة عمليات دمج الشركات وشرائها عبر الحدود<sup>1</sup>. وللسنة الرابعة على التوالي مازالت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تتزايد إذ وصلت في هذه السنة (2007) ما يقارب 1833 مليار دولار، وهو أعلى مستوى على الإطلاق أي بزيادة تقدر بـ 30% وارتفعت بحوالي 400 مليار دولار عن مستوى 2000، ويعود السبب دائماً لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود التي سجلت مستويات غير مسبوقة، ففي عام 2007 بلغت قيمة هذه الصفقات 1637 مليار دولار بما يشكل زيادة نسبتها 21% عن المستوى المسجل في عام 2000، فقد أسهم ذلك إسهاماً كبيراً في تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. وكان اتجاه الصعود واضحاً في عام 2007 في كل المناطق والمناطق الفرعية في العالم تقريباً، خاصة بالنسبة للدول النامية التي بلغت التدفقات فيها أعلى مستوى لها على الإطلاق (أكثر من 500 مليار دولار) و هو يمثل زيادة بنسبة 21% عن مستوى 2006<sup>2</sup>.

ويمكن تلخيص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على الصعيد العالمي وكيفية توزيعه على المناطق خلال الفترة (1980-2007) في الشكل التالي:

<sup>1</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " سجل عام 2006 ... يظهر نمواً واسع النطاق في الاستثمار الأجنبي المباشر"، نشرة صحفية، الصادرة بتاريخ 2007/10/16، ص 1، نقلاً عن الموقع الإلكتروني:

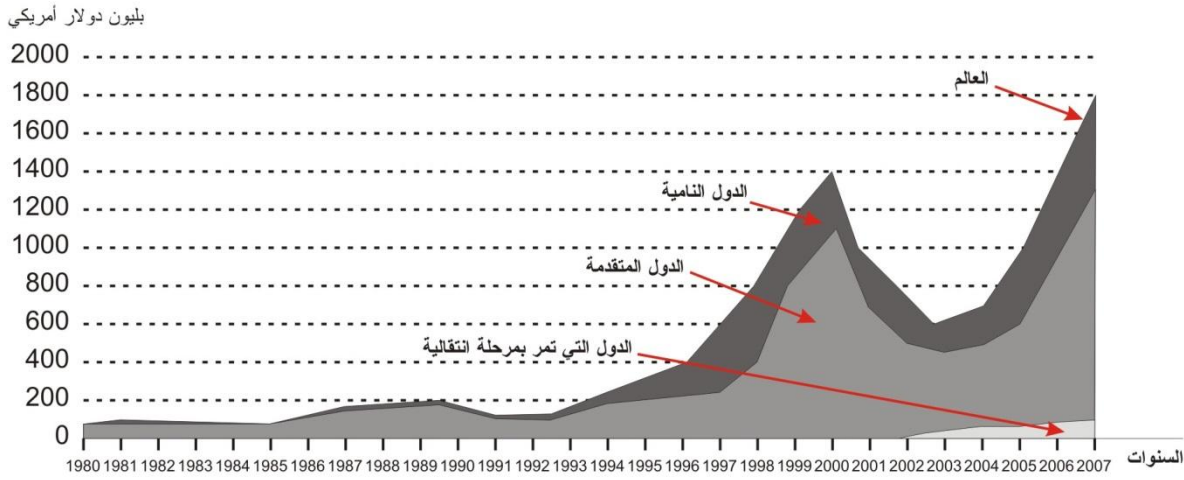
[http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr07029\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr07029_ar.pdf)

(المطلع عليه بتاريخ: 2009/01/05).

<sup>2</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير سنوي للأمم المتحدة يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر ربما بلغ ذروته في عام 2007"، نشرة صحفية الصادرة بتاريخ 2008/09/24، ص2، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: [http://unctad.org/Sections/press/docs/pr08028Rev1\\_ar.pdf](http://unctad.org/Sections/press/docs/pr08028Rev1_ar.pdf)

(المطلع عليه بتاريخ: 2009/02/08).

الشكل رقم (03): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل على الصعيد العالمي وحسب مجموعات البلدان (1980-2007)



**المصدر:** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير سنوي للأونكتاد يظهر الإستثمار الأجنبي المباشر ربما بلغ ذروته في عام 2007" ، نشرة صحفية ، الصادرة بتاريخ 2008/09/24، ص3، نقلا عن الموقع الإلكتروني: [http://unctad.org/Sections/press/docs/pr08028Rev1\\_ar.pdf](http://unctad.org/Sections/press/docs/pr08028Rev1_ar.pdf) (المطلع عليه بتاريخ: 2009/02/08).

وقد أثرت أزمة القروض العقارية في الـ و.م. أ في سنة 2007 على الأسواق المالية وأسفرت على ظهور مشاكل في السيولة في كثير من البلدان [ ] ونتيجة لذلك بدأت أنشطة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود تتباطؤ بشكل ملحوظ بسبب التباطؤ والاضطراب المالي في الاقتصاد العالمي، ففي النصف الأول من عام 2008 كانت قيمة هذه الصفقات أقل بنسبة 29% عما كانت عليه في النصف الثاني من عام 2007 وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ستصل عموماً إلى حوالي 1600 مليار دولار في عام 2008، وهو يمثل انخفاضاً بنسبة 10% عن مستوى 2007، ويستند هذا التقرير إلى البيانات المتوفرة من 75 بلد عن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأول من عام 2008، وفي نفس الوقت يرجح أن تظل هذه التدفقات إلى البلدان النامية مستقرة إلى حد كبير<sup>1</sup>. هذا بالنسبة للتوقعات، أما عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عام 2008 فعلا فقد استقرت عند قيمة 1744 مليار دولار حسب تقرير الأونكتاد لعام 2011 بانخفاض يقدر بـ 11,5%<sup>(\*)</sup> عن المستوى التاريخي العالمي 1971 مليار دولار المحقق في عام 2007<sup>2</sup>، إلا أن مجموعة الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية لم تنخفض بها الإستثمارات على العكس فقد وصلت إلى حوالي 658 مليار دولار

<sup>1</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير سنوي للأونكتاد يظهر الإستثمار الأجنبي المباشر ربما بلغ ذروته في عام 2007" ، مرجع سبق ذكره، ص3.

<sup>(\*)</sup> من احتساب الباحث ، حيث 11.5% = الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عام 2008 - الوافدة عام 2007 / الوافدة عام 2007.  
<sup>2</sup> - UNCTAD« World Investment Report 2011:Non-Equity Modes of international production and development » New York and Geneva, 2011,p187.



و 121 مليار دولار على الترتيب في هذه السنة<sup>1</sup>، ولأول مرة تصل حصتها مجتمعة إلى 44,7% (\*) من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر. وليس عند هذا المستوى بل تعدت النسبة ذلك، لتتجاوز نصف التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010. رغم الانخفاض في حجمها مقارنة بسنة 2008، كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق (2008-2010)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمليارات الدولارات الأمريكية			المناطق / الاقتصاديات
2010	2009	2008	
1244	1185	1744	العالم
602	603	965	الاقتصاديات المتقدمة
574	511	658	الاقتصاديات النامية
55	60	73	إفريقيا
159	141	207	أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي
58	66	92	غرب آسيا
300	242	284	جنوب و شرق و جنوب شرقي آسيا
68	72	121	جنوب شرق أوروبا و كومنولث الدول المستقلة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2011: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال"، عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011، ص4

أما عن التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه المرحلة فقد اتجه معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مجال الخدمات، وتزايد من حوالي 25% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي في السبعينيات ليصل 40% في منتصف الثمانينيات<sup>2</sup>، ثم 49% في التسعينيات وإلى 60% عام 2002 وإلى 67% عام 2003، وكان ذلك بطبيعة الحال على حساب الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعة، حيث انخفض نصيبها في سنة 2003 مقارنة بسنة 1990 بمقدار 19% والقطاع الأولي الذي انخفض نصيبه بمقدار 33%. فكانت الخدمات أكبر مستفيد من الزيادة القوية للاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما في مجالات المالية و الاتصالات □ نظرا للدور الذي تلعبه تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في هذا الصدد<sup>3</sup>.

أما ما تستفيده الدول النامية من الاستثمارات حسب القطاعات سنراه من خلال التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، لأنه يختلف باختلاف المناطق الإقليمية ضمن الدول النامية.

<sup>1</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2011: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية ، غير القائمة على المساهمة في رأس المال" عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011، ص4.

(\*) من احتساب الباحث استنادا الى معطيات الجدول رقم (10) ،حيث 44.7% = حصة الدول النامية + حصة جنوب شرق أوروبا و كومنولث الدول المستقلة/ العالم ، لعام 2008.

<sup>2</sup> - ز غدار احمد" الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة " ، مرجع سبق ذكره، ص 162.

<sup>3</sup> - حاتم عبد الجليل القرنشاوي، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

### المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

لقد تميز التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير المستمر بين المناطق الجاذبة له في الدول النامية، منذ الستينات وحتى الآن، بحيث كانت حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها تمثل 23% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة (65 - 1983)<sup>1</sup> واستحوذت أمريكا اللاتينية على حصة الأسد 75% من الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه نحو الدول النامية خلال نفس الفترة، أما حصة إفريقيا و آسيا بما فيها الشرق الأوسط فكانت تمثل 25% الباقية. أما خلال الفترة (83 - 1995) فنجد أن أمريكا اللاتينية أصبحت تستقطب حوالي 31% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية، وفيما يوجه حوالي 48% إلى كل من شرق آسيا وجنوبها والمحيط الهادئ، إذ يتوزع الباقي (21%) على كل من إفريقيا شبه الصحراوية، أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>2</sup>. وفي الفترة (95 - 2000) نجد أن حصة الدول النامية لا تتعدى 27% (\*) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، تستقطب منه ما يقارب 53% (\*\*\*) آسيا وحدها، تليها أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي بـ 36% (\*\*). أما الباقي 11% (\*\*\*) فيتوزع على كل من إفريقيا، أوقيانيا وجنوب شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة.

أما بالنسبة للعقد الأول من القرن الحالي فإن الوضعية لم تتغير بالنسبة لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الدول النامية، حيث تبقى منطقة آسيا أكبر المستفيدين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية وبفرق شاسع على بقية المناطق الأخرى، خاصة إفريقيا.

ولمعرفة كيفية توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المناطق المستفيدة منه في الدول النامية يتطلب منا الاهتمام أكثر بالعقدين الأخيرين، باعتبار أن العقد الأخير من القرن الماضي قد شهد ظاهرة "العولمة" والتي كان لها جذور قبل هذه الفترة، والتي من بين مظاهرها حرية حركة رؤوس الأموال، واتساع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي ظهرت مع هذه الظاهرة الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية وحتى في توزيعه بين المناطق المستفيدة، وأيضا زيادة عدد الدول المصدرة والمستقبلة لتدفقاته إلى جانب تغير مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية ويتواصل تنامي هذه المظاهر حتى الآن.

وعلى العموم يمكن ملاحظة توزيع نصيب الدول النامية من هذه التدفقات على المناطق المستفيدة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين (1990 - 2010) وذلك حسب أهمية التدفقات إليها.

<sup>1</sup> - هيل عجمي جميل " الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية " ، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى، رقم 32، 1999، ص 27.

<sup>2</sup> - فرحي كريمة " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001، ص 67.

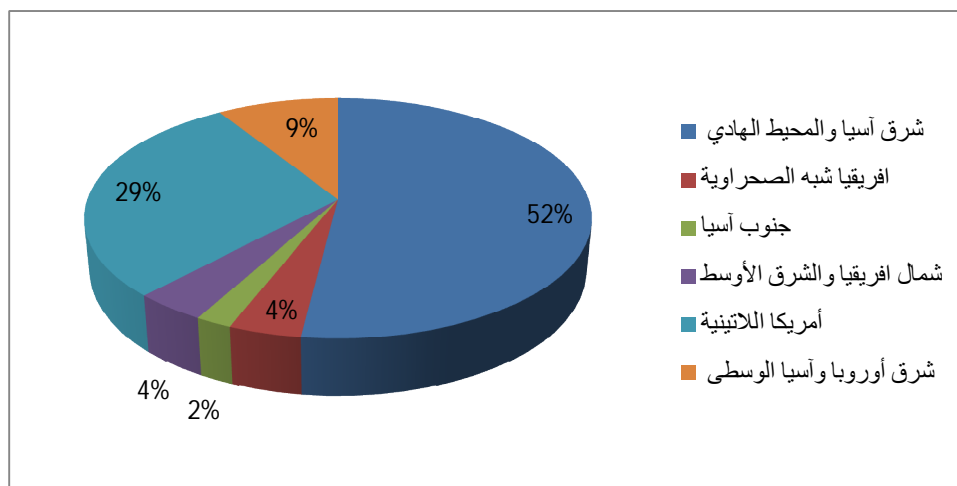
(\*) من احتساب الباحث استنادا الى معطيات الجدول رقم (12) ، حيث : 27% = حصة الدول النامية + حصة جنوب شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة.

(\*\*) من احتساب الباحث استنادا الى معطيات الجدول رقم (12) الناتجة عن: حصة المنطقة / حصة الدول النامية + حصة جنوب شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة.

### 1\_ منطقة آسيا والمحيط الهادئ: (التي أصبحت فيما بعد تدعى آسيا و أوقيانيا)

تعتبر دول شرق آسيا والمحيط الهادئ أكبر المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية للفترة ما بين 1990 و 1994 بنصيب ما مقداره حوالي 52% حسب هذا الشكل.

الشكل رقم (04): الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الدول النامية والمتمركز في منطقتين خلال الفترة (1990 - 1994)



**المصدر:** Marc Montoussé et autres «Analyse économique et histoire des sociétés contemporaines» Tome 2, éd Breal, 1996, p115.

كما قدر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ بحوالي 76 مليار دولار عام 1995 وهو ما يقارب 60% من التدفق الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الدول النامية لنفس السنة<sup>1</sup> وتركز بصورة أساسية في دول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا بـ 73,6 مليار دولار. أما بالنسبة لسنة 1996 فقد سجلت مناطق آسيا والمحيط الهادئ تدفقا يقارب 95 مليار دولار وهو ما يقدر بالتقريب 57% من تدفقات هذا الاستثمار إلى الدول النامية، بحيث تلقت منه دول شرق وجنوب آسيا الثلثين، فكانت حصة الصين منها حوالي 44% مقابل 40% لسنة 1994، ويرجع خصوصا لارتفاع معدل النمو الاقتصادي فيها وإلى طريقة معاملة المستثمر الأجنبي في الصين. وعن تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة ككل خلال الفترة (97 - 2000) فيمكن معرفتها من خلال الجدول رقم (11).

<sup>1</sup> - من احتساب الباحث استنادا الى معطيات الجدول رقم (11) ص 66. الناتجة عن حصة آسيا والمحيط الهادئ لسنة 1995 / حصة الدول النامية + حصة أوروبا الوسطى والشرقية لنفس السنة.

الجدول رقم (11): التوزيع الإقليمي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد (1989-2000)  
(الوحدة: مليار دولار)

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد						1994-1989	الإقليم
2000	1999	1998	1997	1996	1995	المتوسط السنوي	
1005,2	829,8	483,2	271,4	219,7	203,5	137,1	الاقتصاديات المتقدمة
240,2	222,0	188,4	187,4	152,5	133,3	59,6	الاقتصاديات النامية
8,2	9,0	7,7	7,2	5,6	4,7	4,0	افريقيا
86,2	110,3	83,2	71,2	51,3	32,3	17,5	أمريكا اللاتينية والكاريبي
143,8	100,0	95,9	107,3	94,5	75,9	37,9	آسيا والمحيط الهادئ
143,5	99,7	95,6	107,2	94,4	75,3	37,7	آسيا
3,4	0,9	6,6	5,5	2,9	-	2,2	غرب آسيا
2,7	2,6	3,0	3,2	2,1	1,7	0,4	آسيا الوسطى
137,3	96,2	86,0	98,5	89,4	73,6	35,1	جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا
3,0	3,1	3,5	4,9	3,7	2,9	0,8	جنوب آسيا
0,3	0,3	0,3	0,1	0,6	0,6	0,2	المحيط الهادئ
25,4	23,2	21,0	19,2	12,7	14,3	3,4	أوروبا الوسطى والشرقية
1270,8	1075,0	692,5	477,9	384,9	331,1	200,1	العالم

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الإستثمار العالمي 2001: تشجيع الروابط"، استعراض عام، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2001، ص4

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ عرفت التدفقات الواردة إليها انخفاضا في سنة 1998 مسجلة حوالي 96 مليار دولار بعدما كان حوالي 107 مليار دولار في 1997، ويعود السبب حسب منظمة CNUCED إلى الأزمة المالية التي مست خاصة كل من إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين كوريا وتايلاندا والتي عرفت انخفاضا بـ 7% في عام 1998<sup>1</sup>، منها إندونيسيا فقط من 4,7 مليار دولار

<sup>1</sup> - UNCTAD « L'IDE dans les pays en développement d'Asie a résisté a le tempête», french press release TAD/INE/PR/9903 date 27/04/1999, p1 sur le site : <http://www.unctad.org/templates/webflye.asp?docid=3099&intItemID=2021&lang=2> , ( consulte le 04/09/2009).

في عام 1997 إلى 1,3 مليار دولار عام 1998 بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد. ولو بحثنا عن أهم الدول المستثمرة في آسيا نجد مصدرها الشركات الصينية والكورية الجنوبية التي تعتبر المحركة للاستثمارات المباشرة في هذه المنطقة فكان لانخفاضها وقع على مجموع التدفقات الواردة إلى آسيا بحيث انخفضت الاستثمارات الكورية الجنوبية المعتمدة في هذه المنطقة بنسبة الربع حسب CNUCED لسنة 1998 نتيجة قلة السيولة، إذ قامت شركات جنوب كوريا بإلغاء بعض الاستثمارات، فحسب معلومات عن وزارة المالية والاقتصاد للجمهورية الكورية فإن 68 مشروع استثمار في الخارج ألغى في سنة 1998 وفي الثلاثي الأول من عام 1999، كما أن أصول 500 شركة أولى صينية مغتربة عموماً انخفضت قيمتها إلى النصف بالنسبة لنفس السنة (1998)<sup>1</sup>.

ثم نرى أن الأوضاع قد بدأت تتحسن نوعاً ما في سنة 1999 نظراً لانخفاض وارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، فمثلاً شهدت الصين انخفاضاً بحوالي 8% عام 1999، أما الدول الخمسة مجتمعة (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، كوريا وتايلاندا) استفادت بزيادة 4% لتصل 17 مليار دولار. ووصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا والمحيط الهادئ في عام 2000 حوالي 144 مليار دولار مسجلة بذلك متوسطاً سنوياً قدره 106 مليار دولار للفترة (95-2000) وحدثت أكبر زيادة في شرق آسيا، شهدتها هونغ كونغ الصينية على وجه التحديد وهو ازدهار غير مسبوق في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت التدفقات الواردة بـ 64 مليار دولار<sup>2</sup>. لتصبح بذلك أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا وكذلك في البلدان النامية.

أما بالنسبة لسنوات 2001 و2002 فقد تراجعت هذه الاستثمارات لتصل إلى 113,6 مليار دولار ثم 98,4 مليار دولار<sup>3</sup> على الترتيب، بسبب انخفاضه على المستوى العالمي مع أن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في آسيا والمحيط الهادئ يعتبر أقل معدل في العالم النامي، ويعود السبب في ذلك إلى الصين التي سجلت تدفقات قياسية بقيمة 53 مليار دولار<sup>4</sup>، أما عن تركز الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات فقد استقطبت منه الخدمات الجزء الأكبر، إذ ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات من 43% من مجموع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المنطقة في عام 1995 إلى 50% في 2002، في حين أن الرصيد المتعلق بالتصنيع قد انخفض إلى 44% واجتذب معظمه إلى الصين. وفي القطاع الأولي، كان للنفط والغاز الوجه الغالب<sup>5</sup> وتشهد منطقة آسيا والمحيط

<sup>1</sup> -UNCTAD « la crise en Asie réduit d'un quart l'investissement des entreprises asiatiques à l'étranger », French press release ,TAD/INF/9914 date 30/07/1999,p01 sur le site: <http://www.unctad.org/templates/webflyer.asp?docid=3084&intiteemID=2021&lang=2>, (consulte le 04/09/2009).

<sup>2</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2001 : تشجيع الروابط " ، استعراض عام ، مرجع سبق ذكره ، ص6.

<sup>3</sup> - مستخرجة من الجدول رقم ( 12 ) ، ص69

<sup>4</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2003 : سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية، من المنظورين الوطني والدولي " ، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2003، ص8.

<sup>5</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2004 : التحول نحو الخدمات" ، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2004 ، ص12.

الهادئ في سنة 2003 انتعاشا في هذه التدفقات رغم انخفاضها على المستوى العالمي للسنة الثالثة على التوالي، حيث زادت بـ 14% فكان مدفوعا بالنمو الاقتصادي الداخلي القوي في الاقتصاديات الرئيسية، وبعدها تحسينات في البيئة الاستثمارية، فقد عرف 34 اقتصادا فيها زيادة في تدفقات الاستثمار الداخلة، بينما شهد 21 اقتصادا انخفاضا فيها، ولم يكن لمرض صعوبة التنفس الحاد الشديد (سارس) إلا أثر هامشي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة<sup>1</sup>.

و مع الاتجاه التصاعدي في الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي منذ 2004، فإن منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي أصبحت آسيا و أوقيانيا اعتبارا من هذه السنة. هي الأخرى تعرف زيادات وكانت مرة أخرى هي المقصد الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى المناطق النامية، وهو الملاحظ حسب الجدول التالي:

<sup>1</sup> - مؤتمر الأمم لمتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2004 : التحول نحو الخدمات"، استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الجدول رقم (12): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلة حسب مناطق مختارة (1995-2006)

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد بمليارات الدولارات الأمريكية						2000 - 1995	الإقليم
2006	2005	2004	2003	2002	2001	المتوسط السنوي	
857,5	590,3	418,9	361,2	442,3	609,0	543,9	الاقتصاديات المتقدمة
379,1	314,3	283,0	178,7	166,3	212,0	188,0	الاقتصاديات النامية
35,5	29,6	18,0	18,7	13,6	20,0	9,0	افريقيا
83,8	75,5	94,3	44,7	54,3	78,5	72,6	أمريكا اللاتينية والكاريبي
259,8	209,1	170,7	115,3	98,4	113,6	106,3	آسيا ووقيانیا
259,4	208,7	170,0	115,0	98,3	113,5	105,8	اسيا
59,9	41,6	20,8	12,4	5,6	7,2	3,3	غرب اسيا
125,8	116,3	106,3	72,7	67,7	79,1	70,7	شرفي اسيا
22,3	9,9	7,6	5,5	7,0	6,4	3,9	جنوب آسيا
51,5	41,1	35,2	24,5	18,0	30,7	27,9	جنوب شرفي آسيا
0,3	0,4	0,7	0,3	0,1	0,1	0,5	اوقيانیا
69,3	41,2	40,3	24,2	13,4	11,5	8,8	جنوب شرق أوروبا و كومونولث الدول المستقلة
65,7	62,4	56,4	64,0	71,1	73,2	73,4	الاقتصاديات المتقدمة (%)
29,0	33,2	38,1	31,7	26,7	25,5	25,4	الاقتصاديات النامية (%)
5,3	4,4	5,4	4,3	2,2	1,4	1,2	جنوب شرق أوروبا و كومونولث الدول المستقلة (%)
1270,8	1305,9	742,1	564,1	622,0	832,2	74,7	العالم

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الإستثمار العالمي 2007 : الشركات عبر الوطنية و الصناعات الاستخراجية و التنمية"، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2007، ص 2 .

إذ ما يميز الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول هذه المنطقة في هذه السنة (2004) تلك الإستثمارات التأسيسية خاصة في آسيا، إذ بلغ نصيب الصين والهند معا نحو نصف جميع المشاريع التأسيسية الجديدة (مشاريع التوسع) في البلدان النامية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الإستثمار العالمي 2005 :الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير"، استعراض عام، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2005، ص 13.

وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 259 مليار دولار في سنة 2006 بعدما قارب 209 مليار دولار عام 2005، أي بزيادة 50 مليار دولار<sup>1</sup>.

وعلى المستوى دون الإقليمي فإن دول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا عرفت 165 مليار دولار في عام 2005 أي ما يمثل 18% من مجموع الاستثمارات العالمية الواردة. وتوجه نحو ثلثي هذه التدفقات إلى اقتصاديين اثنين هما: الصين (72 مليار دولار) وهونغ كونغ الصينية (32 مليار دولار)، كما تلقت منطقة جنوب شرق آسيا 37 مليار دولار، تقودها سانغفورة بـ 20 مليار دولار، تليها إندونيسيا بـ 5 مليارات دولار ثم ماليزيا وتيلاندا بـ 4 مليار دولار لكل منها<sup>2</sup> أما جنوب آسيا فقد تلقت أقل بكثير (10 مليار دولار)، حيث سجل أعلى مستوى على الإطلاق في الهند بـ 7 مليار دولار<sup>2</sup>.

وحسب تقرير CNUCED لسنة 2011 فإن منطقة آسيا وأوقيانيا قد عرفت تدفقات تقدر بـ 339 مليار دولار لسنة 2007 ثم حوالي 375 مليار دولار عام 2008، لتشهد انخفاضا في عام 2009 (307 مليار دولار) وآخر في عام 2010 (358 مليار دولار) مقارنة بعام 2008<sup>3</sup>. تتوزع حسب المناطق الفرعية التالية:

#### 1\_1 غرب آسيا:

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب آسيا عرف في سنة 2007 زيادة بنسبة 12% ليصل إلى 78 مليار دولار مسجلا مستوى قياسيا جديدا ونموا في الاستثمار للسنة الخامسة على التوالي في هذه المنطقة وما يزيد عن 4/5 من تدفقات الاستثمار إلى غرب آسيا قد تركز في ثلاث دول هي المملكة العربية السعودية، تركيا والإمارات العربية المتحدة، نظرا للتحسن الملحوظ في بيئة الأعمال<sup>4</sup> حيث يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الغنية بالنفط في شكل مشاريع جديدة خاصة في مشاريع البنية التحتية بالتعاون مع حكومات هذه الدول نظرا لارتفاع إيراداتها الناشئة إلى حد كبير عن ارتفاع أسعار النفط<sup>4</sup>، أما عن 2008 فقد ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى غرب آسيا أيضا وذلك للسنة السادسة على التوالي، وكانت هذه الزيادة بنسبة 16% لتبلغ 91 مليار دولار، ويعود بدرجة رئيسية إلى ارتفاع الاستثمارات المتدفقة إلى السعودية التي زادت بنسبة 57% لتصل بذلك حجم 38 مليار دولار، وفي المقابل كان هناك تراجع للاستثمارات الأجنبية في بعض دول هذه المنطقة خاصة في تركيا والإمارات العربية المتحدة، نظرا لتأثرها بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية<sup>5</sup>. واستمر هذا التراجع حتى

<sup>1</sup> - مستخرجة من الجدول رقم (12) ، ص 69.

<sup>2</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2006: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات الانتقالية وآثاره على التنمية" استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>3</sup> - UNCTAD« World Investment Report 2011:Non-Equity Modes of international production and development» op.cit.p189.

<sup>4</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الاستثمار في غرب آسيا يسجل مستوى قياسيا آخر في عام 2007" ،نشرة صحفية،الصادرة بتاريخ 2008/09/24، ص 2، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

[http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08035\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08035_ar.pdf)

(المطلع عليه بتاريخ : 2009/02/08).

<sup>5</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2009 : الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية" ،استعراض عام، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2009، ص 23.



عام 2010، مما أثر على المنطقة ككل مسجلة تدفقات تقدر بـ 66 مليار دولار عام 2009 و 58 مليار دولار عام 2010<sup>1</sup>، بانخفاض يمثل 36% عن مستوى 2008 .

## 1\_2\_ جنوب - شرق وجنوب شرق آسيا:

أ- **جنوب آسيا:** عرفت هي الأخرى ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 25,8 مليار دولار عام 2006 إلى 30,6 مليار دولار في عام 2007 باعتبار أن الهند كانت أكبر متلقي للاستثمارات في هذا الإقليم بـ 19,6 مليار دولار عام 2006 ( وهو ما يعادل مجموع التدفقات التي دخلت إليها في الثلاث السنوات السابقة<sup>2</sup> ثم بلغت حوالي 23 مليار دولار في 2007، لتسجل رقما قياسيا في 2008 بحوالي 41,5 مليار دولار وهو ما يمثل حوالي 82%<sup>3</sup> ما اتجه إلى منطقة جنوب آسيا المقدر بالتقريب 50,7 مليار دولار<sup>2</sup> لتحل بذلك المركز الثالث عشر كمتلقي للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي<sup>3</sup> ولكن شهدت انخفاضا عام 2009 إلى 35 مليار دولار و آخر في عام 2010 يقدر بـ 24 مليار دولار، مما أثر على المنطقة ككل لتسجل 42 مليار دولار عام 2009 و 32 مليار دولار عام 2010<sup>4</sup>.

ب- **شرق آسيا:** وصلت التدفقات إلى شرق آسيا حوالي 156,7 مليار دولار عام 2007 بعد ما كانت 131,9 مليار دولار في 2006، وتظل كل من الصين وهونغ كونغ الصينية تتصدران قائمة وجهات الاستثمار ضمن المنطقة وكذلك ضمن جميع الاقتصاديات النامية، إذ اجتذبت الصين وحدها ما يقارب 83,5 مليار دولار عام 2007 مقارنة بـ 72,7 مليار دولار في عام 2006<sup>5</sup> أما هونغ كونغ الصينية بـ 59,9 مليار دولار مقابل 45 مليار دولار في عام 2006 و بالنسبة لسنة 2008 فقد ارتفعت التدفقات إلى شرق آسيا لتصل إلى حوالي 187 مليار دولار أي بزيادة تقدر بـ 24%، ولا تزال الصين الوجهة الرئيسية ضمن هذه المجموعة التي بلغت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستوى تاريخيا في هذا العام بـ 108 مليار دولار، لتصبح ثالث أكبر متلقي لهذه الاستثمارات في العالم عام 2008<sup>5</sup>. إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الصين تراجعت في عامي 2009 و 2010 إلى 95 و 105

<sup>1</sup> -UNCTAD« World Investment Report 2011:Non-Equity Modes of international production and development» op.cit,p189 .

(\*) من احتساب الباحث، حيث: 82% = نصيب الهند من الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2008 / نصيب جنوب آسيا من الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2008 = 50,7/41,5.

<sup>2</sup> -UNCTAD World Investment Report 2009, transnational corporation, agricultural production and development» op.cit, p249.

<sup>3</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2009 : الشركات غير الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية" ،استعراض عام مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>4</sup> - UNCTAD« World Investment Report 2011:Non-Equity Modes of international production and development» op.cit,p189.

<sup>5</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2009 : الشركات غير الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية" ،استعراض عام مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

مليار دولار على الترتيب تأثرا بالأزمة المالية العالمية<sup>1</sup> لتتخفص بذلك حصة شرق آسيا إلى 161 و 188 مليار دولار على الترتيب<sup>1</sup> من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

**ج. جنوب شرق آسيا:** سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة حوالي 60,5 مليار دولار في عام 2007 مقارنة بـ 51 مليار دولار في 2006، وتعتبر سنغافورة المستفيد الأول من هذا الاستثمار بـ 24,7 مليار دولار سنة 2006، و 24,1 مليار دولار عام 2007 لتتخفص إلى 22,7 مليار دولار عام 2008<sup>2</sup> وليس هذا البلد الوحيد الذي انخفضت التدفقات إليه بل انخفض مستواها بـ 14% بالنسبة لكل منطقة جنوب شرق آسيا مقارنة بعام 2007 محققة مستوى 60 مليار دولار فقط عام 2008<sup>3</sup>. لتتخفص مرة أخرى إلى 38 مليار دولار في عام 2009 ثم تنتعش في عام 2010 لتصل 79 مليار دولار<sup>4</sup>.

أما بالنسبة للمنطقة ككل ( جنوب، شرق وجنوب شرق آسيا ) فقد تحصلت على حوالي 248 مليار دولار عام 2007 مقارنة بـ 208 مليار دولار في 2006 أي بزيادة تقدر بـ 40 مليار دولار وتتعدى قيمة 297 مليار دولار في عام 2008<sup>5</sup> و قيمة 299 مليار دولار في عام 2010 بعد الانخفاض الذي شهدته في عام 2009 المقدر بـ 241 مليار دولار<sup>6</sup>. إذ نجد أن الصين و هونغ كونغ الصينية تصدران قائمة الدول العشرة الأولى المستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمجموعة ككل وليس فقط في المنطقة الفرعية شرق آسيا .

### 1\_3\_ آسيا الوسطى:

تصنف الآن ضمن تجمع جديد يضم جنوب شرقي أوروبا و كومونولث الدول المستقلة.

### 1\_4\_ أوقيانيا:

والتي كانت تدعى بمنطقة المحيط الهادئ، حيث تبقى تستقطب أقل مستوى لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والذي وصل إلى ما يقارب 1,1 مليار دولار في 2007، بعد ما كان حوالي 1,3 مليار دولار في عام 2006، ثم حوالي 2,1 مليار دولار في عام 2008. لينخفض فيما بعد إلى 1,8 مليار دولار في عام 2009 و 1,5 مليار دولار في عام 2010<sup>7</sup> والدولة الأكثر استفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في

<sup>1</sup> -UNCTAD« World Investment Report 2011:Non-Equity Modes of international production and development» op.cit,p189.

<sup>2</sup> -UNCTAD World Investment Report 2009, transnational corporation, agricultural production and development op.cit, p249.

<sup>3</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2009، الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية" ، استعراض عام مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>4</sup> -UNCTAD« World Investment Report 2011:Non-Equity Modes of international production and development» op.cit,p189.

<sup>5</sup> -UNCTAD World Investment Report 2009, transnational corporation, agricultural production and development op.cit p249

<sup>6</sup> - UNCTAD« World Investment Report 2011:Non-Equity Modes of international production and development» op.cit,p189.

هذه المنطقة الفرعية هي كاليدونيا الجديدة بحوالي 1,6 مليار دولار عام 2008، 1,1 مليار دولار في عام 2009، و مليار دولار في عام 2010<sup>1</sup>.

ومما لا شك فيه فإن للنمو الاقتصادي السريع في جنوب و شرق و جنوب شرق آسيا دورا في مواصلة تغذية ودفع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى هذه المنطقة طلبا للأسواق ، وسوف تصبح المنطقة أيضا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الكفاءة، لأن بلدانا مثل الصين ، الهند ، إندونيسيا و الفيتنام تخطط لإحداث تحسن كبير في هياكلها الأساسية، كما أن ما تشهده دول غرب آسيا من إصلاحات اقتصادية مستمرة ، من المرجح أن تعزز أيضا من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إلى جانب سعي الدول الآسيوية في اتجاه المزيد من التكامل الإقليمي الاقتصادي، الذي سيفتح آفاق أكثر للتجارة والاستثمار.

## 2- منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي:

أصبحت هذه المنطقة في عقد التسعينات تحتل ثاني متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر، بنسبة 29% خلال الفترة (1994-90) حسب الشكل رقم (05)، حيث كان نصيب هذه المنطقة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما مقداره 7,8 مليار دولار عام 1990، ثم تضاعف في عام 1993 ليصل إلى 15,7 مليار دولار ثم واصل ارتفاعه ليسجل نحو 20,8 مليار دولار في سنة 1994، إلا أنه تراجع إلى نحو 17,8 مليار دولار في 1995، ومع ذلك احتل هذا الإقليم المرتبة الثانية بنصيب نسبي بلغ نحو 20,5 % في المتوسط خلال الفترة (1995 - 90) <sup>2</sup> ولعل أهم أسباب تراجعها في 1995 يعود إلى تدهور عملة المكسيك (البيزو المكسيكي) في نهاية 1994 وبداية 1995 الذي أثر بشكل ملحوظ على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، فانخفض هذا التدفق خلال السداسي الأول من عام 1995، حسب تقديرات CNUCED إلى 2,6 مليار دولار مقابل 3,5 مليار دولار في السداسي الأول لعام 1994<sup>3</sup> مسجلة بذلك انخفاضا من 10,9 مليار دولار في 1994 إلى 9,5 مليار دولار في 1995<sup>4</sup>. الذي يمكن أن يفسر بالأزمة التي مست البيزو مما جعل المكسيك تفقد مركزها الأول لصالح البرازيل في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة.

ويلاحظ على الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية خلال هذه المرحلة أنه في شكل شراء حصص لمشروعات حكومية تم تحويلها إلى القطاع الخاص. وليس ناجما عن استثمارات جديدة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - UNCTAD« World Investment Report 2011:Non-Equity Modes of international production and development» op.cit,p189.

<sup>2</sup>- حسين مهران " الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن، العدد 1، يونيو 2000، ص 13.

<sup>3</sup> -Nations unies,« IDE 1995», P17.

<sup>4</sup> -Moci« l'investissement étranger sur sa lancée», le moci , N° 1327, date de 05/03/1998, p53.

<sup>5</sup> - هيل عجمي جميل، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

ثم تلقت منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي في سنة 1996 ما مقداره 51,3 مليار دولار ليصل إلى 71,2 مليار دولار عام 1997 أي حوالي 14% <sup>(\*)</sup> من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وهو ما يمثل بالتقريب 34% <sup>(\*)</sup> من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الدول النامية وأوروبا الوسطى والشرقية.

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المنطقة نمواً آخر من 83,2 مليار دولار عام 1998 (بحيث احتلت البرازيل المرتبة الأولى بـ 29 مليار دولار في نفس المجموعة وتليها المكسيك بـ 10 مليار دولار)<sup>1</sup> إلى 110,3 مليار دولار وهو أعلى مستوى على الإطلاق أي بزيادة أكثر من 25% عن مستوى 1998.

واستمرت البرازيل تستقطب أكثر من الدول الأخرى محتلة المرتبة الأولى تليها الأرجنتين فالمكسيك ثم الشيلي وفنزويلا بعدها البيرو... ، بالرغم من ارتفاع التدفقات إلى المستوى القياسي في المنطقة، إلا أن هناك دولاً عرفت الانخفاض ضمن هذا الإقليم نتيجة لعدم الاستقرار وهي كولومبيا بحيث تراجع هذا الاستثمار إلى النصف ليصل إلى 1,4 مليار دولار وانخفض أيضاً في فنزويلا من 4,4 مليار دولار إلى 2,6 مليار دولار وفي الإكوادور بحوالي 25%<sup>2</sup>.

وبالنسبة لسنة 2000 فرغم ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، إلا أن منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي عرفت انخفاضاً إلى 86,2 مليار دولار<sup>3</sup> يقارب مستوى سنة 1998، ولكن يبقى أكبر من متوسط الفترة (95 - 2000) المقدر بـ 72,6 مليار دولار<sup>4</sup>.

ولا يزال إقليم أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي يمثل المرتبة الثانية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليه بنسبة 35% من مجموع ما تدفق إلى الدول النامية سنة 2001<sup>5</sup> وأصبح يستفيد بمستويات تقارب المتوسط المسجل للفترة (95 - 2000) وفي بعض السنوات أقل من ذلك، إذ سجل في 2001 حوالي 78,5 مليار دولار ليتراجع إلى 54,3 مليار دولار عام 2002 ليصل إلى 44,7 مليار دولار في عام 2003<sup>6</sup> وهذا أدنى مستوى سنوي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل منذ 1995. فمن بين اقتصاديات اقتصاديات المجموعة البالغة 40 اقتصاداً، شهد 19 منها هبوطاً في التدفقات إليها، وسجلت انخفاضاً بوجه خاص في البرازيل والمكسيك<sup>7</sup> وهما أكبر بلدين متلقيين في المنطقة، فمن بين أسباب الهبوط المستمر الذي شهدته منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي نجد انخفاض وتيرة الخصخصة التي كانت على وشك الانتهاء، وضعف الانتعاش الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي (وهو المصدر الرئيسي

<sup>(\*)</sup> من احتساب الباحث استناداً لمعطيات الجدول رقم (11)، ص 69.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " التقرير السنوي الخامس والعشرون 1999 "، مرجع سبق ذكره، ص 9.

<sup>2</sup> - FMI « l'IDE va dépasser ..... Fusions et acquisitions », FMI Bulletin, volume 29, N° 21, date du 13/11/2000, p368.

<sup>3</sup> - مستخرجة من الجدول رقم (11)، ص 66.

<sup>4</sup> - مستخرجة من الجدول رقم (12)، ص 69.

<sup>5</sup> - مستخرجة من الجدول رقم (12)، ص 69.

<sup>6</sup> - مستخرجة من الجدول رقم (12)، ص 69.

<sup>7</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2004 : التحول نحو الخدمات"، استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص 13.

للاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى المنطقة)، إلى جانب الكساد أو النمو البطيء في عدة بلدان من المنطقة خاصة الأرجنتين، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد شهدت منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي هذا التراجع مثلما شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

وبعد أربع سنوات من الهبوط المستمر، عرفت أخيراً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة ارتفاعاً في عام 2004 ليصل إلى 94,3 مليار دولار أي أكثر من ضعف مستوى 2003. وكانت العوامل التي ساهمت في ذلك هي الانتعاش الاقتصادي في المنطقة، وحدث نمو أقوى في الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وكان أكبر بلدين متلقين لهذه التدفقات هما البرازيل والمكسيك، إذ بلغت التدفقات الداخلة إليهما 18 مليار دولار و 17 مليار دولار على الترتيب، وبلغا نصيبهما مع نصيب الشيلي والأرجنتين ثلثي ما دخل من استثمار أجنبي مباشر إلى المنطقة عام 2004<sup>1</sup>.

وكان التكوين القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في هذه المرحلة إلى أنحاء أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي يتجه إلى الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية والصناعات التحويلية، أكثر من قطاع الخدمات في كل من الأرجنتين، البرازيل والمكسيك، وفي أمريكا الوسطى والكاريبي، تتركز في قطاع الخدمات بشكل أكبر، أما الدول التي تتميز بوفرة في النفط والغاز والمعادن فإن لارتفاع أسعارها كان دعماً لتعزيز القطاع الأولي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2007 إلى أن تدفقت الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي قد زادت بحوالي 10% لتصل 84 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بـ 75 مليار دولار المسجل في 2005، وتظل كل من البرازيل والمكسيك تمثلان البلدين الرئيسيين ضمن بلدان المنطقة المتلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت حصة كل منهما 19 مليار دولار، تليها الشيلي وجزيرة فيرجين البريطانية وكولومبيا<sup>2</sup>.

وما يميز هذه الاستثمارات كونها استثمارات تأسيسية (جديدة) وهي أكثر أهمية من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود<sup>3</sup> عكس ما كانت عليه في بداية التسعينات، ويعود ذلك لإتمام معظم برامج الخصخصة كما أن الإيرادات المعاد استثمارها أصبحت هي الأخرى تشكل مكوناً متزايداً في الأهمية بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تعتبر المكون الأكبر في أمريكا الجنوبية وحدها.

وقد حصل القطاع الصناعي، مرة أخرى على الحصة الأكبر من التدفقات الداخلة، بينما زادت حصة الخدمات بزيادة طفيفة، أما القطاع الأولي فيبقى القطاع الجذاب للاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى الارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية بالنسبة للدول التي تعتمد عليها.

1- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2005 : الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير " ، استعراض عام مرجع سبق ذكره، ص 19.

2- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2007: الشركات عبر الوطنية و الصناعات الاستخراجية و التنمية " ، استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص 19.

3- نفس المرجع السابق ، ص 20.

أما بالنسبة لسنة 2007 فقد تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بحوالي 36% لتصل 126 مليار دولار، حيث سجل أعلى مستوى للنمو في جنوب أمريكا بحوالي 66% لتقارب 72 مليار دولار، التي اجتذبت المستثمرين بسبب ارتفاع العوائد وتحسن أداء الاقتصاد الكلي نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية والنفط. فقد حصلت البرازيل على الحصة الكبيرة من هذه الزيادة، حيث بلغت حوالي 35 مليار دولار محتلة المرتبة الأولى، تليها المكسيك التي عرفت زيادة بـ 28%<sup>1</sup> مسجلة تدفقات تقدر بـ 24,7 مليار دولار<sup>2</sup>.

ولا يزال القطاع الصناعي يسجل أقوى الزيادات القطاعية في الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في صناعة السيارات حيث زادت شركات صناعة السيارات الأجنبية استثماراتها في وحدات الإنتاج التابعة لها في أمريكا اللاتينية التي تتمتع بميزة تنافسية في صناعة السيارات الصغيرة منخفضة التكلفة، وتلك التي تستخدم أنواع وقود بديلة يتزايد الطلب عليها بقوة في شتى أنحاء العالم، وفي قطاع الخدمات أصبح المستثمرون الأجانب يواجهون في جنوب أمريكا المنافسة المتزايدة من قبل الشركات المحلية خاصة في مجال الكهرباء والاتصالات<sup>3</sup>.

أما القطاع الأولي فإنه عرف عدة اتجاهات خاصة بالنسبة لقطاع النفط والغاز الذي شهد تغيرات في السياسة العامة بزيادة الضرائب وفرض المزيد من القيود على الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع أو حظره تماما مما يحد من الفرص المتاحة للمستثمرين الأجانب، وقد زادت هذه الحالة في بوليفيا، فنزويلا والإكوادور. بينما في قطاع استخراج المعادن توجد إمكانيات أكبر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية، لذا يزداد فيها الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المنطقة أن يسجل المزيد من الارتفاعات، وسوف تكون التدفقات الداخلة ناشئة بصورة رئيسية عن استثمارات جنوب أمريكا التي تستفيد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية والنمو الاقتصادي الذي سيؤدي إلى زيادة أرباح الشركات الأجنبية، غير أنه بالنسبة لمستقبل أمريكا الوسطى وبحر الكاريبي غير مؤكد في زيادة الاستثمارات إليها نظرا لتباطؤ اقتصاد الو.م.أ. وضعف الدولار فمن الممكن أن يكون لهما تأثير سلبي على أنشطة صناعاتها التحويلية الموجهة نحو التصدير<sup>4</sup>. وبالفعل فإن منطقة أمريكا الوسطى وبحر الكاريبي قد انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها بنسبة 6%، ويعزى ذلك إلى تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بالدرجة الأولى، وفي المقابل ارتفاع هذه الاستثمارات بنسبة 89% في

<sup>1</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الطلب على الموارد الطبيعية أدى إلى طفرة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي في عام 2007"، نشرة صحفية، الصادرة بتاريخ 2008/09/24، ص 1، 2. نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08032-ar.pdf>

(المطلع عليه بتاريخ : 2009/02/08).

<sup>2</sup> - UNCTAD « World Investment Report 2008: Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge », UNITED NATIONS, New York and Geneva, 2008 , p254.

<sup>3</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الطلب على الموارد.... في عام 2007"، مرجع سبق ذكره، ص 2.

<sup>4</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2008: الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية"، استعراض عام، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2008، ص 17.



أمريكا الجنوبية لتصل إلى 92 مليار دولار منها 49% كان موجها للبرازيل وحدها أما المجموعة ككل (أمريكا اللاتينية و بحر الكاريبي) فقد ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها بنسبة 13% محققة 144 مليار دولار عام 2008<sup>1</sup> كما سجلت زيادة أخرى بنفس النسبة في عام 2010 وهذا بعد التراجع المحقق في سنة 2009 ( 141 مليار دولار)<sup>2</sup> .

### 3\_ منطقة جنوب-شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة :

كانت في السابق تسمى هذه المنطقة بمنطقة وسط وشرق أوروبا إلا أنها تغيرت من ناحية التسمية ومن ناحية التركيبة. إذ كانت تضم استونيا، بولاندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا و هنغاريا ،حيث أن هذه الدول أصبحت تدرج ضمن الاتحاد الأوروبي بحكم انضمامها إلى هذا الاتحاد ضمن الدول المتقدمة. وما تبقى في مجموعة أوروبا الوسطى والشرقية، إلى جانب دول مجموعة آسيا الوسطى فهي تصنف حاليا مع دول جنوب شرق أوروبا في تجمع جديد يتمثل في " جنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة"<sup>(\*)</sup> حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2005.

إن هذه المنطقة كانت تستقطب أقل من المنطقة الإفريقية إلا أنها كانت تحتل المركز الرابع إلى غاية 2003 أين تغيرت الوضعية. فحسب الجدول رقم (09) نجد ما تستقطبه منطقة جنوب- شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة كان يمثل 0,02% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية للفترات (78 - 1980) و(88 - 1990) وارتفعت إلى 1,2% للفترة (95 - 2000)<sup>3</sup> أي ما يقارب 8,8 مليار دولار، ثم أصبحت التدفقات الداخلة إلى المنطقة حوالي 11,5 مليار دولار في عام 2001، ثم 13,4 مليار دولار في سنة 2002 لتصل إلى 24,2 مليار دولار في سنة 2003 وتواصل ارتفاعها إلى 40,3 مليار دولار سنة 2004 وهو رقم لم يتحقق في أي وقت مضى، وبذلك تشهد المنطقة ككل نموا للعام الرابع على التوالي، وهي المنطقة الوحيدة التي أفلتت من الانخفاض الذي دام ثلاث سنوات(2001-2003) في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ونرى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة اتجهت أكثر إلى دول الكومنولث المستقلة بحوالي الثلثين نظرا لعوامل مختلفة: ففي جنوب شرق أوروبا لم تبدأ التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو إلا في عام 2003، فهذه التدفقات تنصدرها صنفات الخصخصة الكبيرة، فقد زادت قرابة ثلاث مرات لتصل 11 مليار دولار عام 2004<sup>4</sup>. وفي دول الكومنولث المستقلة

<sup>1</sup>- مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2009: الشركات عبر الوطنية والانتاج الزراعي والتنمية" ، استعراض عام، مرجع سبق ذكره ص 24.

<sup>2</sup>UNCTAD« World Investment Report 2011:Non-Equity Modes of international production and development» op.cit p 188.

<sup>(\*)</sup> لمعرفة دول هذا التجمع أنظر الملحق رقم (01) ، ص 04.

<sup>3</sup>- مستخرجة من الجدول رقم (12) ، ص 69.

<sup>4</sup>- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2005: الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير" ، استعراض عام، مرجع سبق ذكره ص 22.

زادت التدفقات الداخلة إليها مستفيدة في ذلك إلى حد كبير من ارتفاع النفط والغاز الطبيعي. ويبقى الاتحاد الروسي أكبر بلد متلقي للاستثمارات الداخلة في هذه المنطقة.

وبالنسبة لسنة 2005 لم تتغير الأوضاع كثيرا، إذ ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة قليلة جدا مقارنة بسنة 2004، مسجلة بذلك حوالي 41 مليار دولار، تتجه ثلاثة أرباع منه إلى ثلاث بلدان هي الاتحاد الروسي، أوكرانيا، ورومانيا على الترتيب<sup>1</sup>.

ولقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب- شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة بنسبة 68% لتصل إلى حوالي 69 مليار دولار عام 2006 مسجلة بذلك ارتفاعا كبيرا عن مستواها في السنتين السابقتين، وقد استأثرت أكبر خمسة بلدان متلقية للاستثمارات ( الاتحاد الروسي، رومانيا، كازاخستان، أوكرانيا وبلغاريا) ما نسبته 82% من مجموع التدفقات الداخلة إلى المنطقة، بحيث زادت تدفقات الاتحاد الروسي بمقدار الضعف تقريبا لتصل إلى 28,7 مليار دولار، بينما سجلت التدفقات الداخلة إلى رومانيا وبلغاريا زيادة كبيرة توقعا لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في 1 جانفي 2007، ونتيجة لسلسلة من صفقات الخصخصة<sup>2</sup>.

كما حدث في معظم المناطق المستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى هذه المنطقة هي الأخرى عرفت مستويات عالية لم يسبق لها مثيل، فقد ارتفعت إلى حوالي 86 مليار دولار عام 2007، حيث كانت هذه التدفقات موجهة بصورة رئيسية (أكثر من النصف) إلى الاتحاد الروسي لتصل ما يقارب 52 مليار دولار<sup>3</sup> نظرا لتوفر فرص الاستثمار في قطاع الطاقة لانخفاض القيود المفروضة في هذا القطاع] أما إلى جنوب- شرق أوروبا فكانت مرتبطة دائما بعمليات الخصخصة.

أما التدفقات الداخلة إلى أكبر ثلاثة بلدان متلقية ( الاتحاد الروسي، كازاخستان و أوكرانيا) فإنها تشكل ما نسبته 85% من المجموع الداخل إلى المنطقة، حيث استقطبت منها كازاخستان وأوكرانيا 10 مليارات دولار لكل منهما<sup>4</sup>. وفي هذين البلدين، كانت أغلب الاستثمارات موجهة نحو تطوير حقول الغاز والنفط ونحو قطاع الأعمال المصرفية التي أصبحت أكثر انفتاحا في الآونة الأخيرة.

وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات كان راجعا عام 2007 خاصة في مجال الخدمات المالية وتوليد الطاقة الكهربائية، فقد ظل القطاع الأولي يتلقى أكبر التدفقات الداخلة]

<sup>1</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2006: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات الانتقالية وآثاره على التنمية" استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص20.

<sup>2</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2007: الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستراتيجية والتنمية"، استعراض عام مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>3</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2008: الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية"، استعراض عام، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

<sup>4</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " جنوب - شرق أوروبا ... كما سجلت التدفقات الخارجة منها زيادة قوية " ،نشرة صحفية ، الصادرة في 2008/09/24 ، ص2 ، نقلا عن الموقع : [http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08034\\*-ar.pdf](http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08034*-ar.pdf)

(المطلع عليه بتاريخ: 2009/02/08).



وعلى العكس بالنسبة لقطاع الصناعة الذي انخفض عموماً عام 2007، إلا أن هناك زيادة في صناعة السيارات من خلال ارتفاع عدد المشاريع التأسيسية للبحث عن يد عاملة منخفضة التكلفة وعالية المهارة والدخول إلى الأسواق المحلية المتنامية<sup>1</sup>.

فبعد سبع سنوات من التزايد المستمر في الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنه من المتوقع أن تبقى هذه التدفقات رائجة في المستقبل القريب خاصة بالنسبة لاقتصاديات الاتحاد الروسي، كازاخستان و أوكرانيا و هو ما أكدته سنة 2008 بحيث لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى هذه المجموعة في ارتفاع لتصل إلى 114 مليار دولار<sup>2</sup> وهو رقم قياسي بالنسبة لها في ظروف الاضطراب المالي العالمي<sup>3</sup> ولا تزال البلدان الثلاثة (الاتحاد الروسي وكازاخستان وأوكرانيا) تتأثر بالنصيب الأكبر المقدر بـ 84% من المجموع الإقليمي وكانت موجهة إلى الموارد الطبيعية في الاتحاد الروسي، الغاز الطبيعي والنفط في كازاخستان المصارف وفي صناعة الصلب بالنسبة لأوكرانيا، محققة زيادات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسنة الثامنة على التوالي<sup>2</sup>.

و شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب- شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة هي الأخرى بالنسبة لسنتي 2009 و 2010 طفرة<sup>4</sup> مسجلة حوالي 71 مليار دولار و 68 مليار دولار<sup>3</sup> على التوالي، يرجع جزئياً إلى ركود الاستثمار القادم من بلدان الاتحاد الأوروبي .

#### 4\_ منطقة إفريقيا:

تبقى حصة إفريقيا ضئيلة إذا ما قورنت بحصص المناطق الأخرى، وتظل مهمشة من ناحية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، نظراً لمحدودية مواردها خاصة الموارد البشرية المدربة، كما أنها تأخرت نسبياً في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مقارنة بدول آسيا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى ذلك، تضم القارة الإفريقية أكبر تجمع للدول الأقل نمواً في العالم، إلى جانب الحروب والصراعات العرقية التي عانت منها كثيراً هذه المنطقة خلال عقد التسعينات، مما جعلها غير آمنة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من تلك الدول الغنية نسبياً<sup>4</sup>. ولم تستطع هذه المجموعة أن تجتذب سوى 4 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (89-1994)<sup>5</sup> وذهب معظمه إلى الدول المصدرة للنفط. وشهدت التدفقات الداخلة إلى هذه المنطقة انتعاشاً عام 1996 لتصل إلى 5,6 مليار دولار بعدما كانت تقدر بـ 4,7 مليار دولار عام 1995،

<sup>1</sup>- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "جنوب - شرق أوروبا ... كما سجلت التدفقات الخارجة منها زيادة قوية"، مرجع سبق ذكره، ص2.  
<sup>2</sup>- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2009: الشركات عبر الوطنية والانتاج الزراعي والتنمية"، استعرض عام مرجع سبق ذكره، ص26.

<sup>3</sup>- UNCTAD « World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of international production and development » op.cit p 190.

<sup>4</sup>- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي في منطقة الإسكوا"، الأمم المتحدة، نيويورك 2003، ص9.

<sup>5</sup>- مستخرجة من الجدول رقم(11)، ص 66.

ورغم هذا فإن هذه القيمة كانت أقل من 5%<sup>1</sup> من الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الدول النامية وارتكزت في قطاع الطاقة وفي عدد محدود من الدول.

كما تلقت في سنة 1997 ما يقارب 1%<sup>2</sup> من الاستثمار العالمي أي حوالي 2% مما وجه إلى الدول النامية. فحسب منظمة CNUCED فإن هذا التدفق ارتفع إلى 9,3 مليار دولار، بحيث استفادت إفريقيا شبه الصحراء بـ 3,6 مليار دولار، نيجيريا بـ 1,7 مليار دولار، جنوب إفريقيا بـ 330 مليون دولار أنجولا بـ 290 مليون دولار، غانا بـ 255 مليون دولار أما شمال إفريقيا فنجد أولى الدول المستفيدة: مصر بـ 740 مليون دولار المغرب بـ 400 مليون دولار وتونس بـ 370 مليون دولار<sup>3</sup>. ولقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا انخفاضا في 1998 من 9,3 مليار دولار (1997) إلى 8,3 مليار دولار عام 1998. تتوزع كما يلي:

الجدول رقم (13): وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا (1997-1998)

(الوحدة: مليون دولار)

المناطق	السنوات	1997	1998
شمال إفريقيا		3048	2643
جنوب إفريقيا		1705	371
الباقي		4609	5288
المجموع		9362	8302

المصدر: CNUCED «Rapport 2000», le Moci, 11<sup>eme</sup> éd, p19

المصدر:

حيث استفادت كل من مصر (1076 مليون دولار)، الجزائر (607 مليون دولار)، تونس (560 مليون دولار) والمغرب (258 مليون دولار) بالجزء الأكبر من حصة شمال إفريقيا<sup>(\*)</sup> لسنة 1998، وأن مجموع نصيب هذه الدول إلى جانب نصيب كل من نيجيريا (1500 مليون دولار)، زيمبابوي (440 مليون دولار)، أنجولا (396 مليون دولار) والغابون (300 مليون دولار) يشكل أكثر من 60% من المجموع الإفريقي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - هيل عجمي جميل، مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>2</sup> - باداما مالا مبالي و كارل سبوفانت " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية"، التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد الأول، مارس 1999 ص35.

<sup>3</sup> - Moin Siddiqui « pourquoi ne pas investir en Afrique? », problèmes économiques, N 2621, date de 16 Juin 1999, p14.

<sup>(\*)</sup> دول شمال إفريقيا: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، السودان، الجماهيرية الليبية العربية.

<sup>4</sup> - CNUCED «Rapport 2000», le Moci, 11eme éd, p19.

ثم عرفت حصة إفريقيا ارتفاعا لتصل حوالي 10 مليار دولار عام 1999 ولكنها لا تمثل سوى 1,2 % من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الدول النامية<sup>1</sup> ثم شهدت المنطقة في عام 2000 انخفاضا في التدفقات الداخلة إلى 9,1 مليار دولار لتتراجع بذلك حصة إفريقيا من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل من 1%<sup>2</sup>. ويتعلق هذا الانخفاض أساسا ببلدين هما: جنوب إفريقيا بسبب انخفاض عمليات الخصخصة وأيضا في عمليات الاندماج وشراء الشركات، و أنغولا التي انخفضت التدفقات الواردة في قطاع البترول.

ومع بداية القرن الجديد زادت التدفقات إلى القارة الإفريقية بشكل ملفت للانتباه من حوالي 9 مليار دولار عام 2000 إلى أكثر من 17 مليار دولار في عام 2001، إلا أنه في حقيقة الأمر بقيت التدفقات إلى معظم الدول الإفريقية تقريبا بنفس مستوى عام 2000، أما الزيادة التي حصلت فإنها تتعلق بشكل كبير بالعدد القليل من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من الحجم الكبير خاصة في جنوب إفريقيا والمغرب رغم هذا فإن المنطقة استقطبت ما نسبته 2%<sup>3</sup> فقط من التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. ولو عدنا إلى خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوينه القطاعي في هذه المنطقة نجده يتميز بالتغير حيث تميزت الفترة (90-1995) بتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 14% في المشاريع التي تم خصصتها والتي مست قطاع الاتصالات والمناجم. ويشير تقرير CNUCED في عام 2002 إلى أنه ما يزيد عن نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجهت إلى القطاع الأولي، وأن الاستثمار في قطاع الخدمات مثل الأعمال المصرفية والنقل زادت أهميته خلال السنتين الماضيتين فقط.

إلا أن إفريقيا سجلت مرة أخرى انخفاضا في عام 2002 لتصل إلى 13 مليار دولار ويرجع ذلك إلى عدم تكرار عمليات الاندماج والشراء في جنوب إفريقيا والمغرب، إذ كان هذا حدثا استثنائيا كما شهد 23 بلد من أصل 53 بلد من هذه القارة انخفاضا. و الوجه الغالب لهذه الاستثمارات في قطاع النفط دائما وتستحوذ كل من أنغولا، الجزائر، التشاد، نيجيريا وتونس أكثر من نصف قيمة الاستثمارات لسنة 2002<sup>4</sup>.

ثم عاودت هذه التدفقات إلى الارتفاع من جديد إلى حوالي 18 مليار دولار عام 2003 بحيث ارتفعت هذه التدفقات في 36 بلد من أصل 53 بلد<sup>5</sup>، وكان الانتعاش يقوده الاستثمار في الموارد الطبيعية الذي أصبح المقصد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر و يظهر خاصة في الاتصالات، الكهرباء وتجارة التجزئة وأصبح ينافس بقية القطاعات مثلما هو شأن جنوب إفريقيا، فإن الاستثمار في الاتصالات وتكنولوجيا

<sup>1</sup> « world Investment Report 2000 :Cross-border Mergers and Acquisitions and Development» United UNCTAD- Nations, New York and Geneva, 2000, p40.

<sup>2</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2001: تشجيع الروابط" استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص5.

<sup>3</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2002 :الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية"، استعراض عام مرجع سبق ذكره ص 15.

<sup>4</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2003، أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية ، من منظورين الوطني والدولي" ، استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص 9.

<sup>5</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2004: التحول نحو الخدمات" ، استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص 8.

المعلومات قد لحق بمثيله في التعدين والاستخراج. أما البلدان التي سجلت أكبر التدفقات على المستوى القاري كان أنغولا بـ 3,5 مليار دولار والمغرب بحوالي 2,4 مليار دولار<sup>1</sup>.

وتظل منطقة إفريقيا تشهد ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت 31 مليار دولار عام 2005 ثم وصلت في عام 2006 حوالي 36 مليار دولار أي ضعف ما سجل في عام 2004<sup>2</sup> ويرجع هذا إلى الاهتمام المتزايد بالموارد الطبيعية، وتحسن أرباح الشركات، وتزايد عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود التي سجلت رقما قياسيا في هذه السنة 18 مليار دولار (نصف التدفقات) حيث أن نصفها (ربع التدفقات الداخلة إلى المنطقة) قامت بها (عملية الشراء) شركات آسيا النامية عبر الوطنية<sup>3</sup>. تلقت البلدان المضيفة العشرة الأولى حوالي 90% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة، و في ثمانية من هذه البلدان تجاوزت قيمة تدفقاتها المليار دولار لكل بلد، منها مصر التي تجاوزت التدفقات إليها 10 مليار دولار، استثمر 80% منها في المشاريع التأسيسية في أنشطة غير نفطية<sup>4</sup>، كما أن البحث عن احتياطات جديدة من الموارد الطبيعية والزيادة في استكشاف النفط خاصة في البلدان الأقل نموا، أدت إلى زيادة المشاريع التأسيسية في إفريقيا وهو ما غلب على التدفقات الداخلة. زادت التدفقات الداخلة إلى القارة الأفريقية لتصل 53 مليار دولار عام 2007 وهو رقم قياسي جديد وقد تزايدت هذه التدفقات بقوة نتيجة لارتفاع مستوى ربحية الاستثمارات، بحيث يعتبر هذا المستوى الأعلى نسبة لعائدات(\*) الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2006-2007)<sup>5</sup> على المناطق الأخرى النامية، النامية، نظرا لارتفاع أسعار السلع الأساسية في العالم خاصة. وهو ما يشير الشكل الموالي:

<sup>1</sup> UNCTAD« World Investment Report 2006: FDI from developing and transition economies implications for development» New York and Geneva, 2006,p 299.

<sup>2</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2007:الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية" ، استعراض عام مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق.

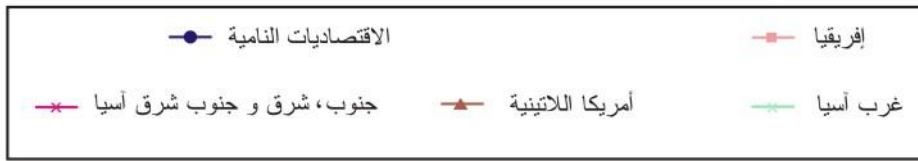
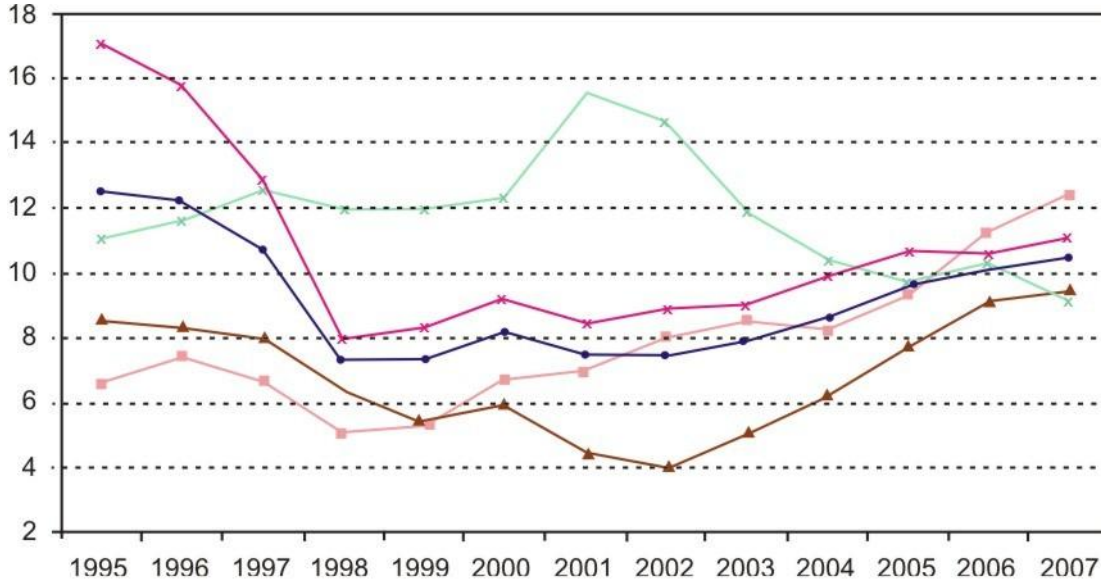
<sup>4</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2007:الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية" ، استعراض عام مرجع سبق ذكره، ص 16.

(\*) تحسب نسبة العائد بإيرادات السنة الجارية، مقاسة استنادا إلى بيانات ميزان المدفوعات المتعلقة بالتدفقات الخارجة لإيرادات الاستثمار المباشر مقسومة على معدل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة والسنة الحالية

<sup>5</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2008:الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية"، استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص 13

الشكل رقم (05): نسب عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بحسب المناطق النامية  
(1995-2007)

النسبة المئوية



المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تسجيل مستوى قياسي... مقارنة بجميع المناطق النامية" ، نشرة صحفية الصادرة في 2008/09/24. نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.unctad.org/sections/docs/pr08031-ar.pdf>

(المطلع عليه بتاريخ : 2009/02/08)

وتواصلت في عام 2007 سمة التركز الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى إفريقيا في عشر دول استأثرت بأكثر من 82%<sup>1</sup> من مجموع التدفقات الداخلة □ تشمل دول شمال إفريقيا التي تشكل وحدها ما يقارب 42% مما دخل إلى إفريقيا من هذه الاستثمارات، والتي تلقت تدفقات داخلة قيمتها أكثر من مليار دولار لكل دولة.

ونتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية، نمت إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 31% عام 2007<sup>2</sup>، لذا سجلت إفريقيا أعلى عائد وتركز الاستثمار فيها على المشاريع ذات الصلة باستغلال الموارد

<sup>1</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "تسجيل مستوى قياسي... مقارنة بجميع المناطق النامية" ، نشرة صحفية ، الصادرة في 2008/09/24 ص1. نقلا عن الموقع الإلكتروني :

(المطلع عليه بتاريخ : 2009/02/08) .

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق ، ص 2.

الطبيعية اعتمادا على إعادة استثمار الأرباح، وبالتالي ارتفعت حصة الأرباح المعاد استثمارها ضمن إجمالي الاستثمارات الداخلة إلى نسبة 28%<sup>1</sup>.

ورغم ارتفاع التدفقات الداخلة إلى إفريقيا، فإن نصيبها على المستوى العالمي يظل في حدود نسبة 3% وثمة آفاق تشير إلى استمرار تزايد هذه التدفقات إلى القارة الإفريقية وذلك في ضوء استمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية والمشاريع الكبرى التي انطلق فيها والمدفوعات المقبلة لقاء صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود التي أبرمت سابقا، والسياسة الانفتاحية التي تشهدها معظم البلدان الإفريقية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لذا شهدت سنة 2008 تضاعف عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود بأكثر من الضعفين في قيمتها مما أسهمت في زيادة الاستثمارات الوافدة إلى إفريقيا إلى حوالي 88 مليار دولار<sup>2</sup> وهو مستوى قياسي آخر لها على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. إلا أن من تأثر بهذه الأزمة في هذه المنطقة هي دول شمال إفريقيا خاصة مصر، ليبيا والمغرب. وكذلك كل من أنغولا، جنوب إفريقيا و نيجيريا في عام 2010. مما أثر على المنطقة ككل مسجلة انخفاضا بنسبة 8% في هذه السنة بتدفقات تقدر بـ 55 مليار دولار مقارنة بـ 60 مليار دولار في عام 2009، وهو ما يمثل 4,4% من مجموع التدفقات الداخلة العالمية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مقابل حصة نسبتها 5,1% عام 2009. اتجهت في أغلبها إلى القطاع الأولي، خاصة صناعة النفط □ أي من أجل الحصول على الموارد الطبيعية<sup>3</sup>.

ويمكن القول بصفة عامة أنه بالرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية فقد ظل هذا التدفق محصورا بدرجة كبيرة في عدد من الدول ، في حين أنه لا تزال عدد من الدول النامية تعاني ضعفا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

### المبحث الثاني : العوامل المحددة لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية

لاحظنا في المبحث السابق أنه رغم ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية إلا أنها تبقى ضئيلة مقارنة بالحصة التي تستفيد بها الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم وجود بيئة استثمارية مناسبة في الدول النامية تغري المستثمرين الأجانب. و من ثم فإن هناك محددات يمكن اعتبارها بمثابة عوامل طرد في هذه الدول ، التي من شأنها تقليص حجم هذه التدفقات إليها ، في حين هناك عوامل أخرى تخص الدول المتقدمة تعمل على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

<sup>1</sup>- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "تسجيل مستوى قياسي... مقارنة بجميع المناطق النامية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 2.  
<sup>2</sup>- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2009 :الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية" ، استعراض عام مرجع سبق ذكره ص 18.  
<sup>3</sup>- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2011: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية ، غير القائمة على المساهمة في رأس المال" عرض عام، مرجع سبق ذكره ، ص ص4-5، 13.

## المطلب الأول: عوامل تخص الدول النامية

يتعلق الأمر بالعديد من العوامل التي تتراوح بين اقتصادية ، سياسية ، قانونية وإدارية ، والتي يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

### 1\_ الاستقرار السياسي والأمني:

تواجه الدول النامية عامة والدول العربية خاصة(\*) مشكلة عدم الاستقرار السياسي والأمني ، ومن مظاهر عدم الاستقرار الأمني: <sup>1</sup> التغيير المستمر في الحكومات حتى وإن كان بشكل ديمقراطي والاضطرابات الداخلية المسلحة والتي يعتبرها المستثمرون مقدمة للتغيير السياسي.

فهذه المظاهر تؤثر بشكل سلبي على حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدم الاستقرار في مصادر التزويد بمستلزمات الإنتاج وما يترتب على ذلك من ارتفاع في التكاليف ، وضعف الثقة في استقرار نظم الحوافز<sup>2</sup>. فضلا عن ذلك الخسائر والأضرار التي تلحق بالأصول المادية (خاصة في حالة الاضطرابات الداخلية والاجتماعية) ، كما أنها تؤدي من جهة أخرى إلى اتخاذ بعض الإجراءات القانونية من قبل الدولة في مواجهة الأموال المستثمرة ، كالاستيلاء المؤقت عليها لمواجهة الظروف الاستثنائية<sup>3</sup>.

ولمعرفة مدى انعكاس حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، نأخذ كأحسن مثال الدول الإفريقية التي عرفت نهاية الصراعات الأهلية كأغولا أوغندا ، جنوب إفريقيا ، الموزمبيق و ناميبيا ، فقد تمكنت من تحقيق زيادات ملحوظة في نصيبها من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ، وأصبحت تشكل أهم مواقع جذب بين الدول الإفريقية خاصة جنوب إفريقيا التي احتلت المرتبة الثالثة بـ 5,7 مليار دولار عام 2007 والمرتبة الثانية بـ 9,0 مليار دولار عام 2008 على المستوى الإفريقي.

### 2\_ الاستقرار الاقتصادي والمالي:

يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الاستقرار السياسي ، حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما ، ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق استقرار السياسات الاقتصادية الكلية التي تمس عناصر الاقتصاد على المستوى الكلي ، و تتمثل أهمها في:

(\*) منها : الصومال(-3,31) ، السودان(-2,65) ، العراق(-2,33) ، اليمن(-2,31) و فلسطين(-1,98)، وهي الدول العربية الأدنى استقرارا لعام 2009 حسب مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب الذي يقيس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار نزاع مسلح، قلائل اجتماعية، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة السياسية، تغيرات دستورية، انقلابات عسكرية، تتراوح تقديراته ما بين -2,5 و +2,5 والقيم العليا هي الأفضل. أما عن مصدر بياناته فهو البنك الدولي. لمزيد عن بيانات الدول العربية ، أنظر في الإحصاءات العربية نقلا عن الموقع:

<http://www.arabstats.org/indicator.asp?ind=12&yr=2009>.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 70.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص ص 69، 70.

<sup>3</sup> - دريد محمود السمراي، مرجع سبق ذكره ، ص 140.



## 2\_1\_ سعر الصرف:

إن التغير في سعر الصرف ، يؤثر تأثيرا مباشرا على أسعار المواد الأولية ، تكاليف النقل... وبالتالي تختلف هذه التكاليف من دولة إلى أخرى ، مما يؤدي إلى تحول المستثمرين عن الاستثمار في دولة معينة إلى دولة أخرى ، كما أن للتغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة في أسعار الصرف سواء بالزيادة أو بالنقصان تأثيرا على المستثمرين الأجانب من حيث قدرتهم على تقدير حجم ثرواتهم مما ينعكس على قراراتهم الاستثمارية<sup>1</sup>.

ومنه فإن سعر الصرف يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الحالات التالية:

**الحالة الأولى:** ويتعلق بتخفيض قيمة العملة المحلية في الدول المضيفة ، وهو عبارة عن تخفيض قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية ، من هنا فإن هذا الإجراء يؤدي بالضرورة إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في مواجهة العملات الأخرى وانخفاض قوتها الشرائية في الخارج<sup>2</sup> والذي يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع ، وبالشكل الذي يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في تلك الدول وعلى إعادة استثمار أرباحه بدلا من تحويلها إلى الخارج<sup>3</sup>. كما ستجذب الشركات الأجنبية للاستثمار أكثر في هذه الدول بعد عملية التخفيض في قيمة العملة للاستفادة من انخفاض التكاليف<sup>4</sup>.

ومن جهة أخرى فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية ينعكس أثرها على أثمان السلع والخدمات المستوردة والمصدرة ، ومثل هذا الانخفاض يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وبالتالي انخفاض القدرة الاستيرادية بالنسبة للمستثمر الأجنبي والدولة المضيفة عموما ، ولاسيما عندما يتطلب استمرار وديمومة العمل في مشروعه الاقتصادي ضرورة استيراد بعض المواد الضرورية أو الأجزاء الرئيسية أو الأدوات اللازمة لإنتاج سلعة أو لتقديم خدماته<sup>5</sup>، كما أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي وهذا الأمر يؤدي بدوره إلى تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر - خاصة تلك الموجهة نحو التصدير- بتغير معدل الصرف<sup>6</sup>.

**الحالة الثانية:** على عكس ما سبق فإن رفع قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من تلك الدولة إلى الدول الأخرى ومنه خروج وهجرة الشركات الأجنبية ، إن في هذه الحالة تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر.

1- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 68.

2- دريد محمود السمراني، مرجع سبق ذكره، ص 134.

3- جمال محمود عطية عبيد " تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري " ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص ص 60،61.

4- عمر صقر " العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة " الدار الجامعية للطبع، نشر والتوزيع، 2000-2001 ، ص 52.

5- دريد محمود السمراني، مرجع سبق ذكره، ص 135.

6- عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 53.



**الحالة الثالثة:** تتمثل في مدى استقرار سعر الصرف في الدول المضيفة ، إذ أن استقرار سعر الصرف يؤدي إلى شعور المستثمر الأجنبي بنوع من الاستقرار والطمأنينة فيما يخص حصيلة أرباح المشروعات عند تحويلها إلى الخارج<sup>1</sup>.

## 2\_2\_ معدل التضخم:

ينتج التضخم عن زيادة العرض النقدي ، بحيث يكون المتوفر في أيدي الأفراد من النقود أكثر من السلع والخدمات المعروضة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار<sup>2</sup>، وغالبا ما تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية ، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10% سنويا ، فإذا ما بلغ 30% أو 40% أو تجاوز 100% سنويا يدخل منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية<sup>3</sup> ، وبذلك يمثل عائقا للاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

أ\_ إعادة توجيه المستثمرين من الأنشطة والاستثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل<sup>4</sup>

ب\_ كما تتأثر تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كان مصدر تمويلها القروض من الدول المضيفة.

ج \_ ومن جهة أخرى تتأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للتصدير لأن التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة في البلد المضيف ، والتي سوف تجد منافسة على مستوى أسواق التصدير العالمية ، فيقل الطلب عليها.

د\_ يؤدي التضخم عموما إلى تناقص رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدولة وهجرتها إلى الخارج<sup>5</sup>.

وإذا ما نظرنا إلى الدول التي كانت تعاني من معدلات التضخم العالية وفي بعض الحالات العالية جدا مثل : بلاروسيا 168,6%، تركيا 53%، روسيا 20,8%، عام 2000<sup>6</sup>، حيث نجدها لم تستفد من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إليها إلا بأرقام ضعيفة مقارنة بوضعها الحالي، إذ سجلت 90 مليون دولار 982 مليون دولار ، 2714 مليون دولار في سنة 2000<sup>7</sup> على الترتيب ، والملاحظ أن روسيا أصبحت من

<sup>1</sup> - جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عيد، مرجع سبق ذكره، ص 71.

<sup>3</sup> - عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>4</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>5</sup> - دريد محمود السمراي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

<sup>6</sup> - FMI « perspectives de l'économie mondiale », étude économiques et financières, octobre 2008, p296. Sur le site:

<http://www.inf.org/external/french/pubs/ft/weo/2008/02/pdf/tesctf.pdf> (consulter le: 17/04/2009) .

<sup>7</sup> UNCTAD « World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness », UNITED NATIONS ,New York and Geneva, 2002, p 305.

من بين الدول الأكثر استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر بـ 41194 مليون دولار عام 2010<sup>1</sup>. وبالنسبة لتركيا فقد تلقت 9071 مليون دولار في نفس السنة<sup>2</sup>، نظراً لانخفاض معدل التضخم في هذه الدول بشكل كبير ليصل إلى 6,9% بالنسبة لروسيا و 8,6% لتركيا عام 2010<sup>3</sup>. أما بلاروسيا ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها إلى 1350 مليون دولار<sup>4</sup> مع معدل تضخم يقدر بحوالي 7,7% عام 2010<sup>5</sup>.

ولكن تبقى معدلات التضخم العالية خاصة بالنسبة للدول العربية، كالسودان 13%، اليمن 21,1% في سنة 2010 من أهم المحددات لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. وفي الدول غير العربية كفرنزويلا التي سجلت 28,2% وهو أعلى معدل على المستوى العالمي في عام 2010<sup>6</sup>.

### 2\_3\_ درجة الانفتاح الاقتصادي:

يقصد بدرجة الانفتاح الاقتصادي بمدى انفتاح الاقتصاد المضيف على العالم الخارجي وحجم تعامله معه، وهناك عدة مقاييس لهذا الانفتاح مثل:<sup>7</sup>

- ✓ نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ حاصل جمع الواردات مع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ حاصل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ التخفيضات في القيود التعريفية وغير التعريفية<sup>8</sup>.
- و هناك من يرجع انفتاح الاقتصاد، إذا توافرت الشروط التالية:<sup>9</sup>
- ✓ أن يكون متوسط التعريفات الجمركية أقل من 40%.
- ✓ أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20% من معدل الصرف الاسمي.
- ✓ عدم وجود تدخل حكومي.
- ✓ عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.

<sup>1</sup> - UNCTAD« World Investment Report 2011:Non-Equity Modes of international production and development» op.cit , p 190.

<sup>2</sup> UNCTAD« World Investment Report 2011:Non-Equity Modes of international production and development» op.cit , p 189.

<sup>3</sup> -FMI« perspectives de l'économie mondiale», étude économiques et financières, avril 2011, p 205. Sur le site: <http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/weo/2011/01/pdf/textf.pdf> (consulter le: 20/02/2012).

<sup>4</sup> - UNCTAD« World Investment Report 2011:Non-Equity Modes of international production and development» op.cit , p 190.

<sup>5</sup> -FMI« perspectives de l'économie mondiale», étude économiques et financières, avril 2011, op cit, p 205.

<sup>6</sup> -IBID, p 207.

<sup>7</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

<sup>8</sup> - جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

<sup>9</sup> - نفس المرجع السابق.

وبالتالي فإن وجود درجة عالية من الرسوم الجمركية يؤدي إلى الحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في ظل ضيق السوق المحلي في الدولة المضيفة أين يواجه عدة صعوبات عند التصدير لتصريف فائض الإنتاج إلى الخارج، كذلك في ظل عدم توافر عناصر الإنتاج والمنتجات الوسيطة في تلك الدولة. ولتخطي تلك الحواجز المفروضة على حركة التجارة تتجه الاستثمارات الأجنبية إلى الإنتاج والتوزيع داخل ذلك البلد من أجل سد فجوة الطلب فيها فقط، هذا إن توافرت عناصر الإنتاج في هذه الدول المضيفة.

وبالنظر إلى متوسط التعريفات الجمركية في الدول النامية، يتضح أنها تحتل درجات متواضعة في انفتاحها الاقتصادي على العالم الخارجي، بالرغم من اتجاه متوسط التعريفات الجمركية بالانخفاض في العديد من الدول النامية إلا أنه يعد مرتفعاً مقارنة بالدول المتقدمة، حيث بلغ متوسط التعريفات الجمركية عام 2010 في كل من: البرازيل والسنغال 13,4 %، البينين وغينيا بيساو 13,3 %، فنزويلا و كوت ديفوار 13,1 % مقارنة بـ 1,8 % في الاتحاد الأوروبي و 0,0 % في سويسرا<sup>1</sup>، مما يعني ارتفاع حجم القيود المفروضة على التجارة الخارجية في هذه الدول.

## 2\_4\_ النمو الاقتصادي:

إن نمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية طلباته المتزايدة، مما يشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذا البلد خاصة إذا ما كان حجم السوق كبيراً<sup>2</sup>، وبذلك فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه يعتبر من بين العوامل المهمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا العامل لا يزال يحقق معدلات متواضعة في العديد من الدول النامية مثلما هو عليه في غينيا بـ 1,9 %<sup>3</sup>، التي استقطبت 303 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2010. عكس دول أخرى التي جذبت كميات كبيرة من هذه الاستثمارات، حيث بلغت 105,7 مليار دولار في الصين و 24,6 مليار دولار في الهند عام 2010<sup>4</sup>، ويعود ذلك إلى معدلات النمو العالية التي التي حققتها 10,4 % و 9,6 % على الترتيب<sup>5</sup> بالإضافة لاتساع سوقهما الداخلية المؤلفة من أكثر من مليار نسمة بالنسبة لكلا البلدين.

<sup>1</sup> - The World Bank «World Development Indicators 2011»، pp 348-350, sur le site :

[http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/wdi\\_ebook.pdf](http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/wdi_ebook.pdf) (consulter le: 17/06/2012)

<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 65، 66.

<sup>3</sup> - البنك الدولي "بيانات نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوي)"، نقلاً عن الموقع الإلكتروني:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

(المطلع عليه بتاريخ: 2011/08/22).

<sup>4</sup> - UNCTAD «World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of international production and development»

op.cit, pp187,189

<sup>5</sup> - البنك الدولي "بيانات نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوي)"، مرجع سبق ذكره.

## 2\_5\_ كفاءة القطاع المصرفي وأسواق رأس المال:

إن من بين ما يهيم المستثمر الأجنبي في الدول المضيفة ، مدى توافر بنوك كافية وذات كفاءة لتقديم التمويلات اللازمة لاستثماراته ، إلى جانب سهولة تعامله في أسواق رأس المال في هذه الدول ، إلا أنه على مستوى الدول النامية يبقى القطاع المصرفي وأسواق رأس المال دون المستوى المرغوب فيه بالنسبة للمستثمرين الأجانب ، نظرا لعدم كفاءتها.

### أ\_ القطاع المصرفي:

يعاني القطاع المصرفي في الدول النامية بمحدودية المقدرة الائتمانية التي ترتبط بعدة عوامل من شأنها تقليص تنافسيتها. لعل أهمها يتمثل في:

✓ في الوقت الذي يعتبر فيه وجود الديون السيئة ( المتعثرة) (\*) ضمن المحافظ الائتمانية للبنوك أمرا طبيعيا إلا أنه يتعين أن يكون ذلك بنسب مقبولة ، إذ أن المتعارف عليه دوليا تتراوح نسبة الديون المتعثرة بين 3% و 5% من حجم القروض والتسهيلات الممنوحة<sup>1</sup>. أما إذا تجاوز ذلك يصبح الأمر غير طبيعي وخطير. فحسب صندوق النقد الدولي فإن نسبة الديون المتعثرة وصلت في: كازخستان (28,3%) السنغال (20,2%) ، غانا (17,6%) وأوكرانيا (15,3) عام 2010<sup>2</sup> من مجموع أو إجمالي القروض المقدمة ، مما يقلل من فرص تمويل الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية في هذه الدول. وهي تمثل بعض الحالات.

✓ سيطرة الملكية العامة والتمركز المصرفي ، بحيث لو نأخذ حالة مصر في عام 2002 نجد أن أربعة مصارف (بنك الاسكندرية ، بنك القاهرة ، بنك مصر وبنك الأهلي) تملك 60% من مجموع أصول المصارف المصرية التي عددها 64 مصرفا ، وحوالي 75% من إجمالي عملياتها ، مع العلم أن ملكيتها تعود كاملة للدولة<sup>3</sup>.

(\*) الديون المتعثرة أو القروض المتعثرة أو القروض غير العاملة فتعرف حسب دليل المصطلحات المالية على شبكة رويترز على " أنها تلك التي لم يتم فيها تسديد القسط المستحق في موعده سواء كان هذا القسط يمثل دفعة من القيمة الإسمية للقروض أو كان يمثل دفعة فائدة ". انظر في : د.جمال أبو عبيد " إدارة القروض المصرفية غير العاملة "، ص 8. نقلا عن الموقع الإلكتروني:

[http://www.kantakji.com/fiqh/files/bomes/jamal\\_ahoubeid.ppt](http://www.kantakji.com/fiqh/files/bomes/jamal_ahoubeid.ppt)

(المطلع عليه بتاريخ: 2009/05/08)

<sup>1</sup> - ضلحي عثمان " دراسة: 14% نسبة الديون المتعثرة في بنوك مصر "، جريدة الشرق الأوسط، الصادرة في 23 أغسطس 2003، العدد 9034 نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=188744&issueno=9034>

(المطلع عليه بتاريخ 2009/04/19).

<sup>2</sup> - البنك الدولي "بيانات قروض البنك غير العاملة إلى إجمالي مجموع القروض (%)"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/FB.AST.NPER.ZS>

(المطلع عليه بتاريخ: 2011/08/22).

<sup>3</sup> - ياسر سليم " بعد وصول القروض المتعثرة إلى 11 مليار ... "، اليوم الإلكتروني، اليوم السياسي، العدد 10703، السنة الثامنة والثلاثون، الصادر بتاريخ 2002/10/04 نقلا عن الموقع :  
(المطلع عليه بتاريخ: 2009/04/22).

✓ قلة الكثافة المصرفية ، بمعنى أنها تغطي عددا قليلا من الزبائن مثلما كان الوضع في لبنان بنسبة 4,6 ألف نسمة لكل فرع مصرفي عام 2006، رغم أن لها أكبر عدد من المصارف في الدول العربية لنفس السنة<sup>1</sup>.

✓ قلة الموجودات بها خاصة في الدول العربية بحيث نجد مثلا أول مرتبة لمصرف عربي ( البنك الأهلي التجاري السعودي) عام 2006 بموجودات تقدر 41.577 مليون دولار، إلا أنه يحتل المرتبة 110 مقارنة بأول بنك عالمي " بنك أمريكا" بموجودات تقدر بـ 1.459.737 مليون دولار لنفس السنة<sup>2</sup>.

✓ كما تفرض في بعض الأحيان على البنوك التجارية الرقابة العامة في شكل احتياطي إلزامي كبير مما يضعف من مقدرتها الائتمانية ، بحيث مثل هذا الاحتياطي في لبنان ما نسبته 25% من الودائع تحت الطلب و 15% من الودائع لأجل ، و في ليبيا بمقدار 20% من إجمالي الودائع عام 2006<sup>3</sup>.

✓ بالإضافة إلى أن هناك حوالي 44 بلد<sup>(\*)</sup> لا توجد فيه سجلات ائتمانية ، ومن ثم غياب المعلومات الائتمانية المتعلقة بجميع القروض المصرفية من حيث حجم القروض ، مدى الانتظام في السداد ، التأخر في السداد ، التعثر،.. وبالتالي لا وجود لأية تغطية للمقترضين ، وفي المقابل نجد في دول أخرى نسبة التغطية لا تزال ضعيفة مثلما هو الحال في: المالي 0,10% ، موريتانيا 0,10% ، النيجر 0,13%<sup>4</sup> والجزائر بـ 0,20%<sup>5</sup>، وهي نسبة المقترضين التي تغطيها السجلات من عدد السكان الراشدين ، مقارنة بالتغطية الكاملة في كل من كندا ، السويد و الو.م.أ. أين تقدر النسبة بـ 100%<sup>6</sup>.

بشكل عام فإن صعوبة الحصول على التمويل يعتبر من أهم العوائق أمام المستثمر الأجنبي في العديد من الدول النامية خاصة بالنسبة لسوريا ، جيبوتي و فنزويلا التي تحتل المراتب الأخيرة (181،177،174 على الترتيب) من بين 183 دولة غطاها مؤشر سهولة الحصول على الائتمان<sup>(\*)</sup> ، ولكن على عكس ذلك بالنسبة لماليزيا التي تصدر المركز الأول عالميا وجنوب إفريقيا في المركز الرابع حسب نفس المؤشر لعام 2010/2009<sup>7</sup>.

<sup>1</sup>- صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 " ، ص 387. نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.amf.org.ae/amf/website/Weblisher/Storage/Uploads/Docs/ECONOMIC%20DEPT/JOINT%20REPORT%202008/CHPTR-10.PDF>

(المطلع عليه بتاريخ:2009/04/21)

<sup>2</sup>- صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 " ، مرجع سبق ذكره، ص 388.

<sup>3</sup>- نفس المرجع السابق ، ص 392.

<sup>(\*)</sup> المصدر لم يذكر هذه الدول ولا نوعها.

<sup>4</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation «DOING BUSINESS 2011 » , p 44, sur le site :

<http://www.doingbusiness.org/~media/fpdkm/doing%20business/documents/annual-reports/english/db11-fullreport.pdf> (consulter le: 17/06/2012)

<sup>5</sup> -IBID, p 145.

<sup>6</sup> -IBID, p 44.

<sup>(\*)</sup> مؤشر سهولة الحصول على الائتمان هو مؤشر فرعي للمؤشر المركب " سهولة أداء الأعمال" ويستند إلى مؤشرين: مؤشر قوة الحقوق القانونية بـ 62,5% ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية بـ 37,5%، حيث يقيس المؤشر الأول مدى فعالية قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس في تسهيل الاقتراض. أما المؤشر الثاني فيقيس مدى تغطية المعلومات الائتمانية ونطاقها ونوعيتها وسهولة الحصول عليها في السجلات العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية. أنظر في : البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية " تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 " ، ص 29.

<sup>7</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation «DOING BUSINESS 2011 » op.cit , p 39

## ب\_ أسواق رأس المال:

تعتبر امكانية بيع الأسهم في الأسواق المحلية لرأس المال أهم انشغالات المستثمرين الأجانب لأنها توفر فرصة سانحة للخروج من السوق متى كان ذلك ضروريا ، كما يوفر قدرا من السيولة للمستثمرين<sup>1</sup>، إلا أن أسواق المال في الدول النامية تعرف قيودا بالنسبة للمستثمرين الأجانب إذ:

✓ في آسيا، فإن القيود على الملكية الأجنبية والرقابة هي السمة التي تشترك بها غالبية أسواق الأسهم الآسيوية ، على الرغم من سماح كل من كوريا ، سنغافورة وماليزيا بتداول المحافظ الاستثمارية الأجنبية في بورصاتها المحلية ، إلا أن ماليزيا مثلا تشترط أن لا يتجاوز الاستثمار الأجنبي 15% من أسهم أي شركة ماليزية ، إلى جانب تايلاندا التي تضع حدا بـ 25% على البنوك وشركات الأموال و 49% بالنسبة لجميع الشركات الأخرى ، بالإضافة إلى الفلبين التي حددتها بـ 40% بالنسبة لجميع الشركات كما تصنف الفلبين الأسهم إلى فئتين أسهم A و B وتسمح للمستثمرين الأجانب فقط بالاستثمار بمحافظ أسهم فئة B<sup>2</sup>.

✓ وتشير دراسة دولية حول دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنها لا تتلقى سوى الثلث من الاستثمار الأجنبي المباشر في مثل حجمها في آسيا وأمريكا اللاتينية ، كما تتركز في عدد قليل من البلدان ، نظرا لتخلف أسواق رأس المال بها<sup>3</sup>.

إلى جانب هذه القيود فإن هناك عوائقا أخرى على مستوى أسواق رأس المال لعل أهمها:

✓ ضيق هذه الأسواق مثلما هو حال الجزائر بحجم تداول يقدر بـ 161.500 دولار وبعدهد الشركات المدرجة 2 عام 2010<sup>4</sup>. مقارنة بحجم تداول 16,1 مليار دولار وبعدهد الشركات المدرجة 65 في سوق دبي المالي لنفس السنة<sup>5</sup>.

✓ ولا تزال بعض أسواق رأس المال تعرف قلة وغياب مؤسسات الوساطة الضخمة نظرا لكونها حديثة النشأة إلى جانب عدم وجود مثل هذه الأسواق في بعض البلدان كاليمن.

## 2\_6\_ انخفاض ونقص كفاءة العمالة:

يعتبر النقص في العمالة الفنية اللازمة لعدد من الأنشطة الاستثمارية ، وانخفاض كفاءة القوى العاملة حتى ولو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم المعوقات التي تحد من نمو تدفق الاستثمارات

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " ترويج الاستثمار: التقنيات والتجارب "، 1998، ص 75.

<sup>2</sup> علي عباس " إدارة الأعمال الدولية" ، ص ص 152،153.

<sup>3</sup> صحيفة الاقتصادية الإلكترونية "تباطؤ الإصلاحات وهيمنة القطاع العام... اندماج اقتصادات المنطقة عالميا " ، الصادرة في 1 مارس 2008، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

[http://www.aleqt.com/2008/03/1/article\\_130894.html](http://www.aleqt.com/2008/03/1/article_130894.html)

(المطلع عليه بتاريخ: 2009/04/22).

<sup>4</sup> صندوق النقد العربي " أداء أسواق الأوراق المالية العربية " ، النشرة الفصلية ، العدد الثالث و الستون ، الربع الرابع 2010 ، ص ص 101 ، 103 نقلا عن الموقع:

<http://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/Bulletin/ar/4th%20Qtrr%20Bulletin%202010.PDF>

(المطلع عليه بتاريخ: 2012/09/17).

<sup>5</sup> نفس المرجع السابق ، ص ص 83 ، 84.

الأجنبية المباشرة وهو ما يفسر أسباب عدم قدرة الدول الأكثر فقرا - وهي تلك الدول التي تفتقر إلى مستويات التعليم والتدريب الملائمة - على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بتلك الدول<sup>1</sup>، ويمكن قياس مستوى مهارة العمالة في بعض الدول النامية باستخدام مجموعة من المؤشرات وفقا للبيانات المتاحة أهمها:

أ- **التعليم**: لقد خصصت بعض الدول النامية نسبة من ناتجها المحلي الاجمالي للإنفاق على التعليم خلال الفترة (2002\_2005) تختلف من دولة لأخرى ، حيث سجل في الإكوادور 1% ، الإمارات العربية 1,3%، قطر 1,6% ، ليبيا 2,7% ، الهند 3,8% و جنوب إفريقيا 5,4 %<sup>2</sup>، ثم ارتفعت خلال الفترة (2006\_2009) إلى 6,1 % في الإكوادور ، 2,8% في الإمارات العربية ، 2,5 % في قطر 3,9% في ليبيا ، 4,2 % في الهند و 8,5 % في جنوب إفريقيا ، ولكن رغم هذا الارتفاع تبقى منخفضة عن بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 16,2% ، وعن المتوسط العالمي 10,2 % وعن متوسط الدول العربية 5 % بالنسبة لكل من الإمارات العربية ، قطر وليبيا . في حين بلغ الإنفاق على التعليم في الجزائر 5,8 % من ناتجها المحلي الاجمالي خلال الفترة (2006\_2009)<sup>3</sup>.

أما فيما يتعلق بنسب الالتحاق بالدراسة فلقد سجلت معظم الدول النامية نسبة مرتفعة في إجمالي الالتحاق بالمدارس الابتدائية ، ليتراجع بذلك عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من 106 مليون طفل عام 2001 إلى 69 مليون طفل عام 2010<sup>4</sup>. ولكن تشهد الدول العربية أقل نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية حيث وصلت 95,0 % سنة 2010 وهي أقل مقارنة بالمستوى العالمي لنفس السنة 106,9%<sup>5</sup> كما تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الأمية لا تزال تشكل تهديدا خاصة في بعض الدول العربية مثل ما هو الحال في المغرب بـ 42,4%<sup>6</sup> ، موريتانيا 42 % ، مصر 28%،العراق بـ 22%<sup>7</sup> و الجزائر بـ 23,4% في سنة 2010<sup>8</sup>.

<sup>1</sup>- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار " تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار "، مجلس الوزراء ، جمهورية مصر العربية ، أكتوبر 2004، ص5.  
<sup>2</sup>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2008/2007 ، محاربة تغير المناخ : التضامن الإنساني في عالم منقسم " ص ص 253\_255. نقلا عن الموقع الالكتروني :

[http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr0708/HDR\\_20072008\\_Complete.pdf](http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr0708/HDR_20072008_Complete.pdf)

(المطلع عليه بتاريخ : 2009/04/21).

<sup>3</sup>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2011 : الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع " ، ص ص 166- 169 نقلا عن الموقع الالكتروني:

<http://hdr.undp.org/en/media/HDR-2011-AR-complete.pdf>

(المطلع عليه بتاريخ: 2012/11/20).

<sup>4</sup>- البنك الدولي " التقرير السنوي للبنك الدولي 2011 " ، ص 8. نقلا عن الموقع الالكتروني:

[http://siteresources.worldbank.org/EXTANNREP2011/Resources/80706161315497409137/WBAR11\\_YearInReview\\_Arabic\\_1of2.pdf](http://siteresources.worldbank.org/EXTANNREP2011/Resources/80706161315497409137/WBAR11_YearInReview_Arabic_1of2.pdf)

(المطلع عليه بتاريخ: 2012/05/08).

<sup>5</sup>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2011 : الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع " ، مرجع سبق ذكره ص 165

<sup>6</sup>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " الإحصاءات العربية : معدل الأمية الإجمالي 2010 " ، نقلا عن الموقع الالكتروني: <http://www.arabstats.org/indicators.asp?ind=280&yr=2010>. (المطلع عليه بتاريخ 2011/09/25).

<sup>7</sup> - The World Bank « Data Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above) », sur le site :

<http://data.Worldbank.org/topic/education>. (Consulté le 28/10/2012).

<sup>8</sup>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " الإحصاءات العربية : معدل الأمية الإجمالي 2010 " ، مرجع سبق ذكره.



بـ **العمالة الماهرة**: يمكن قياس العمالة الماهرة من خلال مدى توفر الإطارات الفنية المدربة في

مختلف المجالات ، مستعنيين في هذا الصدد بالبيانات المتاحة الخاصة بعدد التقنيين العاملين في مجال البحث والتطوير، فكان العدد في عام 2009 بالنسبة للباكستان 64 تقنيا لكل مليون شخص ،تركيا بـ122 تقنيا وروسيا بـ 475 تقنيا، وهذه المؤشرات متدنية جدا مقارنة بتلك الخاصة بالدول المتقدمة كالدنمارك بـ 2628 تقنيا ، لكسمبورغ بـ 2819 تقنيا وهولاندا بـ 1131 تقنيا لكل مليون شخص ، كما أن هناك العديد من الدول لا تتوفر لديها حتى الأرقام منها : الجزائر، المملكة العربية السعودية ، عمان ، لبنان ، مصر السودان ، نيجيريا وغانا<sup>1</sup>.

## 2-7- الاستقرار المالي:

إن للاستقرار المالي أثر كبير على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وخير دليل على ذلك الأزمات المالية بين سنتي 1997 و 1998 التي ضربت عددا من الدول النامية ، بحيث يوضح تقرير CNUCED أن سبب تراجع حصة الدول النامية من المجموع العالمي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من 37% في عام 1997 إلى 26% عام 1998 يرجع إلى الوضعية الاقتصادية والمالية في آسيا من جهة ، ومن جهة أخرى إلى النمو المعترف لهذه الإستثمارات في الدول الصناعية<sup>2</sup>.

الى جانب هذه الأزمات ، الأزمة المالية التي بدأت في 2008<sup>(\*)</sup> والتي أثرت على استثمار الشركات عبر الوطنية نتيجة لانخفاض فرص الحصول على التمويل على الصعيد الداخلي والخارجي بسبب تشديد شروط الائتمان الذي أصبح أقل توفرا أو أكثر تكلفة وعلى الجانب الآخر فإن لانخفاض أرباح الشركات الكبرى في مجموعة واسعة من الصناعات في الو.م.أ. و أوروبا واليابان ، عدم استقرار أسواق الأوراق المالية والركود الاقتصادي الذي شهده معظم دول العالم خاصة في الدول المتقدمة ، دور في انخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية. وأهم الدول التي شهدت هذا الانخفاض نجد كل من تركيا بمعدل انخفاض 61,8%<sup>(\*)</sup> عن مستوى 2007 لتصل إلى 8,4 بليون دولار عام 2009<sup>3</sup> بعدما كان 22 بليون دولار في 2007 ، المكسيك - 48,4%<sup>(\*)</sup> وتايلاندا بـ 56,6%<sup>(\*)</sup>، إلى جانب الدول الأقل نموا البالغ عددها 48 بلد قد انخفض الإستثمار الأجنبي المباشر إليها أيضا على وجه الإجمال بنسبة

<sup>1</sup> - البنك الدولي " بيانات الفتيون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص) " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TECH.RD.P6>

(المطلع عليه بتاريخ : 2012/05/08).

<sup>2</sup> - UNCTAD « la production internationale, moteur de la mondialisation », op.cit , p2.

<sup>(\*)</sup> يعود مصدرها إلى زيادة في حجم القروض العقارية الممنوحة برهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بنسبة فائدة متدنية ودون وجود ضمانات كافية ، مما شجع على زيادة وتطور هذه القروض.

<sup>3</sup> - UNCTAD « World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of international production and development » op.cit , pp188,189.

<sup>(\*)</sup> من احتساب الباحث استنادا الى معطيات المرجع السابق

<sup>(\*\*)</sup> من احتساب الباحث استنادا الى معطيات :

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الإستثمار العالمي 2011: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية ، غير القائمة على المساهمة في رأس المال" عرض عام، مرجع سبق ذكره ، ص4



- 20% (\*\*) في 2010 مقارنة بمستوى 2008. وفي الوقت نفسه ، فإن المناطق الناشئة الرئيسية مثل شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى رابطة الدول المستقلة ، قد شهدت نموا قويا في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى نحو متزايد الاستثمار في المشاريع الباعثة عن الموارد الطبيعية أو عن السوق الاستهلاكية السريعة النمو.

### 3 - البيئة القانونية والتشريعية:

ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بمدى استقرار ووضوح القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار بها ، فرغم تبنيها لقوانين جديدة لتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وتنظيمه وبالإضافة إلى إدخال تعديلات على القوانين والتشريعات السائدة لتحسين مناخها الاستثماري (\*) والانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنها لا تزال تحتوي على القيود التي من شأنها تقليص حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة ، وتتمثل هذه القيود في:

### 3 - 1 - القيود المفروضة على الملكية الأجنبية:

لكي تراقب الدول النامية الشركة الأجنبية القائمة بالاستثمار المباشر ، تفرض عدة ممارسات أهمها تأسيس مشروعات مشتركة بحيث تعود ملكيتها بين الشركة الأجنبية والشركة المحلية (أو مجموعة من المستثمرين المحليين أو الحكومة المضيفة نفسها) كما يمكن أن يتم توزيع الملكية من خلال بيع الأسهم للجمهور داخل الدولة المضيفة ، وبالتالي ضرورة اشراك المستثمر العام أو الخاص في رأس المال المشروع وقد تشترط الدولة أن يتم ذلك بنسبة معينة كحد أدنى<sup>1</sup>.

حيث يلاحظ أن مثل هذه القيود قد شاعت أكثر في الصناعات الاستخراجية وفي الصناعات ذات أهمية استراتيجية ، وعلى سبيل المثال : تشترط الجزائر نسبة 51% من الملكية كحد أدنى لحصة الحكومة في مشاريع الغاز والنفط التي تملكها الدولة<sup>2</sup> ، و ليس هذا فقط بل في كل المشاريع الاستثمارية.

### 3\_2\_ القيود المفروضة على عمليات الشركات الأجنبية المستثمرة:

لا يكفي أن تراقب الدول المضيفة الشركات الأجنبية عند التأسيس ، وإنما تتدخل أيضا في عملياتها عن طريق الموارد الإنتاجية المحلية التي تستخدمها في عملياتها الإنتاجية كفرض نسبة توظيف معينة.

و تفرض هذه الدول أيضا قيودا على النشاطات الدولية لتلك الشركات الأجنبية وهي:<sup>3</sup>

(\*) **المناخ الاستثماري:** يقصد به "مجملة الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتشمل هذه الأوضاع الظروف السياسية الاقتصادية الاجتماعية والأمنية كما تشمل أيضا الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية". أنظر في أميرة حسب الله محمد "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية" ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>1</sup>- جون هدسون ومارك هذندر، مرجع سبق ذكره، ص 737.

<sup>2</sup>- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2007: الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية"، استعراض عام مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>3</sup>- جون هدسون ومارك هذندر، مرجع سبق ذكره، ص 737.

- تحديد حجم الأرباح ورأس المال الذي يسمح للشركة التابعة بتحويله إلى الخارج.
- تحديد حجم مدفوعات الملكية المسموح لشركتها الأم.
- تحديد نسبة صادرات الشركات التابعة من إنتاجها.
- تحديد حجم السلع المستوردة من قبل الشركة التابعة.

كما تستخدم أساليب أخرى مثل:

- عدم السماح للأجانب بتملك الأراضي والعقارات مثلما هو الحال في إندونيسيا<sup>1</sup> ، ودول أخرى لا يتم ذلك إلا في إطار تبادل الامتيازات ، أي تمنح هذا الحق للمستثمرين الأجانب ولكن في المقابل على دولتهم أن تمنح هذا الحق للمستثمر الوطني ، كما هو جار في تركيا<sup>2</sup>.
- نزع الملكية (التأميم) ومصادرة الشركة التابعة ، حيث تبرر الحكومة المضيفة مصادرتها بالتأكيد على أنها سوف تكون في وضع أفضل إذا ما كانت الصناعة مملوكة محليا (إما ملكية خاصة أو عامة). ومن بين الدول التي شهدت ذلك، فنزويلا التي قامت بتأميم موارد النفط والغاز على إثر قرار حكومتها بتأميم تلك الصناعة في ماي 2006<sup>3</sup> ، وقد سيطرت حكومتها على 32 حقل نفط<sup>4</sup> ، كان القطاع الخاص يتحكم فيها سابقا وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2006 ، وقد امتد هذا التدخل ليشمل دول أخرى كبوليفيا وصناعات أخرى مثل الاتصالات والكهرباء.
- تفرض على المستثمر الأجنبي قيام معظم عملياته الإنتاجية داخل قطرها حتى تتحصل على أكبر نصيب من القيمة المضافة الناتجة خلال عمليات التصنيع<sup>5</sup>.

كما تقوم الدول النامية بتحديد قيود على القطاعات التي تكون فيها محتكرة ، وأيضا تحرم الشركات الأجنبية من الدخول في بعض الأنواع من النشاطات الإنتاجية ، كالإنتاج في الأسلحة ، المرافق العامة أو في القطاعات التي تمس الأمن الوطني كالنقل الجوي ، الملاحة ، وتعمل بعض الدول أيضا على الاحتفاظ بصناعات رئيسية ، حيث تكون في الغالب مملوكة لها ، فهي بذلك تحدد قائمة القطاعات المحظورة على المستثمرين الأجانب مثلما هو في تايلاندا بالنسبة لزراعة الأراضي في بعض المناطق و الاستثمار في الثروة الحيوانية والاستثمار في الغابات المنتشرة بها<sup>6</sup>. وحددت هذه القائمة أيضا وفق القرار الإندونيسي رقم 1995/31<sup>7</sup>.

<sup>1</sup>- مركز المعلومات ودم اتخاذ القرار " تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار " ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق، ص 57.

<sup>3</sup>- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2006: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية وأثاره على التنمية" ، استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>4</sup>- نفس المرجع السابق، ص 19.

<sup>5</sup>- حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سبق ذكره ، ص 200.

<sup>6</sup>- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار " تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار " ، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

<sup>7</sup>- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " تقرير مقارنة عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم" ، 2002

ص 8.

وبجانب القيود التي تفرض على القطاعات فإن هناك قيودا تفرض على أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر فتكون على شكل:

✓ شراء المؤسسات المحلية.  
✓ الاندماج فيما بين المؤسسات المحلية والمؤسسات الأجنبية.  
وخارج هذه الموانع القطاعية وعلى أشكال الاستثمار ، كذلك يمكن أن تكون مراقبته عن طريق سلسلة من التراخيص.

كما أن هناك أنواعا أخرى من القيود على المستثمر الأجنبي:

✓ فرض مدة حياة أدنى للاستثمار.  
✓ تحديد أدنى تمويل خارجي.  
✓ تحديد حجم القروض المحلية التي يسمح للمستثمر الأجنبي بالحصول عليها من السوق المحلية.  
✓ توظيف إجباري في منطقة معينة.  
✓ فرض إنتاج أشكال معينة من السلع.  
✓ إنشاء مناصب عمل.  
✓ استعمال حجم معين من السلع والخدمات من المؤسسات المحلية.  
✓ تصدير حجم معين أدنى من إنتاجها أو تسويق نسبة مئوية من منتجات المستثمر الأجنبي محليا مثل ما جاء به القانون رقم 12\_998 المؤرخ في 1992/04/1 بشأن الاستثمارات الأجنبية في مولدوفا<sup>1</sup>.

✓ تدريب وتكوين العمال وتحويل المعرفة التقنية وإنشاء مراكز محلية للبحث والتطوير.  
ولكن مع النظام العالمي الجديد فإنه يمنع استخدام بعض القيود التي كانت متاحة للحكومات ، وعلى سبيل المثال فإن اتفاقية " TRIMS " (Trade Related Investment Measure) اتفاق تحديد اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الذي دخل حيز التنفيذ مع بدء سريان ونفاذ اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995، مع العلم أن هذا الاتفاق يسري فقط على الاستثمار الصناعي<sup>2</sup>.  
وقد حذرت هذه الاتفاقية الدول الأعضاء من فرض أي قيد من القيود التالية:<sup>3</sup>

- استخدام المستثمر الأجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي.
- بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلية.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم"، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

<sup>2</sup> - فريد أحمد سليمان قبيلان " مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ووسائل التغلب عليها " ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، قسم الدراسات الاقتصادية ، جامعة الدول العربية، مصر، 2006 ، ص 92.

<sup>3</sup> - إيمان محمد مجد زكي " تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية... مع الإشارة إلى مصر "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الأول المجلد التاسع والثلاثون ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، مارس 2002 ، ص 32.

• شرط إحداث توازن بين صادرات و واردات المستثمر الأجنبي.

غير أن التطبيق الدقيق لاتفاقية TRIMS يختلف حسب مجموعات الدول ، إذ نص الاتفاق على أن تلغى كافة الإجراءات والقيود الخاصة بالاستثمار ذات الصلة بالتجارة خلال عامين بالنسبة للدول المتقدمة وخلال خمس سنوات بالنسبة للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل تقدماً ، كما يجوز للجنة الاستثمار التي تم انتخاب أعضائها من الدول الأعضاء في المنظمة ، أن تمد تطبيق الاتفاق إلى فترات أطول بالنسبة للدول النامية والدول الأقل تقدماً<sup>1</sup>.

ويمكن القول أن هذه الإجراءات هي معوقات مهمة تأخذها الشركات الأجنبية في الاعتبار عند تحديد أماكن استثمارها ويبقى من الصعب مراقبة الشركات متعددة الجنسيات وذلك لتزايد نشاطها ، فبالنتالي تبني أي سياسة مانعة أو محددة لنشاط هذه الشركات لا تتجح إلا في تحويلها إلى دول أخرى أكثر ملائمة لها ، وما يؤثر على نشاطها أيضاً تعاقب القوانين والتشريعات المعقدة والمتغيرة من فترة لأخرى<sup>2</sup> ، أي عدم توفر استقرار الإطار القانوني للمستثمر الأجنبي الذي يجعل المستثمرين الأجانب المتوطنون في هذه الدولة سابقاً سيسحبون استثماراتهم ويوجهونها إلى الخارج ، و أما الذين كانوا يعتزمون الاستثمار فيها فإنهم يحولون نظرهم إلى دول أخرى ذات الاستقرار القانوني.

#### 4 - البيئة المؤسسية والتنظيمية:

تبين مما سبق أن المستثمر الأجنبي يتجه أكثر إلى الدول التي تتميز باستقرار الإطار القانوني ولكن في ظل تعقد وتعدد الإجراءات وصعوبة التعامل مع الهيئات والمؤسسات المنظمة للاستثمار ، فإنه يحجم عن ذلك. إذن يتوقف الأمر أيضاً على كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار ، حيث نجد هذا الإطار أو البيئة المؤسسية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية تتميز عموماً بما يلي:

#### 4 - 1 - تعقد إجراءات تأسيس الشركات:

هناك العديد من الدول النامية التي تجعل من عملية بدء النشاط التجاري عملية شاقة وبالغة التعقيد سواء من حيث التكلفة ، أو الوقت أو عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركات ، فحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2011 فإننا نجد مثلاً، غينيا الاستوائية بها أكبر عدد من الإجراءات بـ 20 إجراء أوغندا بـ 18 إجراء ، فنزويلا بـ 17 والفلبين بـ 15 مقارنة بكندا ونيوزيلندا بإجراء واحد، أما من ناحية الوقت فإن هذه الإجراءات تستغرق وقتاً يقدر بـ 141 يوم في فنزويلا و 216 يوم في غينيا بيساو و 694 يوم في سورينام وهي الأطول على المستوى العالمي مقارنة بكندا أين تستغرق هذه الإجراءات

<sup>1</sup> - فريد أحمد سليمان قبيلان، مرجع سبق ذكره، ص 94.

<sup>2</sup> - Société financière internationale, op.cit, p102.

يوما واحدا. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار العدد والوقت فنجده يتباين بين الدول النامية ، حيث لو أخذنا 10 إجراءات (المتوسط العالمي)، فهو العدد الذي يحتاجه المستثمر لبدء نشاطه في كل من تونس ، الباكستان ، السودان كوت ديفوار، بوتسوانا والكونغو ولكن الوقت الذي يحتاجه للقيام بهذه الإجراءات فهو 11 يوم، 21 يوم 36 يوم 40 يوم ، 61 يوم و 160 يوم على ترتيب الدول. وبالنسبة للتكلفة كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد ، فالدولة التي بها أكبر تكلفة هي جمهورية الكونغو بـ 735,1% مقارنة بكندا ، 0,4% و الدانمارك بـ 0,0%<sup>1</sup>.

ويشير مؤشر بدء النشاط التجاري □\* لعام 2010 على أن غينيا بيساو هي آخذولة على المستوى العالمي من حيث سهولة بدء النشاط التجاري اذ احتلت المرتبة 183، واحتلت جيبوتي آخر مرتبة من الدول العربية في المركز 175 ، وعن الدول التي تصدرت هذا المؤشر نجد نيوزيلاندا في المرتبة الأولى<sup>2</sup>. والجدير بالذكر أن تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري يشجع إنشاء شركات جديدة ، فعلى سبيل المثال بعدما قامت السنغال بإصلاح إجراءات تسجيل الشركات في جويلية 2007 فقد سجلت 3060 شركة جديدة إلى غاية ماي 2008 أي بزيادة تقدر بـ 80% خلال السنة ، وكانت النتيجة مماثلة بالنسبة للمكسيك أين كان زيادة الشركات الجديدة بنسبة 4% ، وشملت الدراسات أيضا كلا من الهند ، البرازيل ، الاتحاد الروسي واستنتجت وجود علاقة ارتباط بين تبسيط أنظمة إجراءات بدء النشاط التجاري وبين زيادة عدد الشركات التي يجري تسجيلها ، وليس هذا فحسب بل تخلص دراسات أخرى شملت 97 بلد أن تخفيض تكاليف دخول الشركات بنسبة 80% من متوسط الدخل القومي للفرد يؤدي إلى زيادة الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بما يقدر بنحو 22%<sup>3</sup>. إذن يرتبط تسهيل تأسيس الشركات أيضا بزيادة معدل الإنتاجية بين الشركات القائمة ، وهذا صعب بالنسبة للكثير من الدول النامية أين تشهد صعوبات لبدء النشاط التجاري.

#### 4\_2\_ ارتفاع تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار :

من الأمور التي تؤدي إلى تشجيع الاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص سهولة تسجيل الملكية للممتلكات العقارية إلى جانب مدى التسهيلات المقدمة للتجارة عبر الحدود. أ\_ تسجيل الملكية: تساعد عملية نقل الملكية على تعزيز الاستثمار، وذلك بإتاحة فرصة الحصول على الائتمان لأصحابها من خلال استخدام سندات نقل الملكية كضمان على هذه القروض، فتعقد إجراءات

<sup>1</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation «DOING BUSINESS 2011» op.cit , p 23

<sup>(\*)</sup> مؤشر بدء النشاط التجاري يترتب الدول استنادا إلى أربعة مؤشرات فرعية :

- 25% للوقت : فيه الإجراءات السابقة للتسجيل ، التسجيل والإجراءات اللاحقة للتسجيل.
- 25% للإجراءات : إذ يعتبر الإجراء مستوفيا بمجرد تسليم المستند النهائي.
- 25% للتكلفة : وهي كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد ولا يتم إدراج فيها الرشاوي .
- 25% للحد الأدنى لرأس المال المدفوع : ويتم إيداع المبلغ لدى أحد البنوك أو مكتب الشهر والتوثيق قبل بدء عملية التسجيل ، مع العلم أن 69 بلد لا يقوم بتطبيق شروط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع. أنظر في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية " تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009" ، ص 9 ، 11.

<sup>2</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation «DOING BUSINESS 2011» op.cit , p 18

<sup>3</sup> - البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية " تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 " ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

التسجيل يحد من فرص التمويل المتاحة أمام المستثمرين<sup>1</sup>، لذا فقد تداركت حكومات عديدة هذا الأمر وشرعت في تطبيق إجراءات بسيطة وفرض ضرائب ورسوم منخفضة على نقل الملكية ، ورسوم محددة لتسجيل الملكية ، بالإضافة إلى توفير سجلات معتمدة على أنظمة إلكترونية مباشرة ومواعيد زمنية محددة لتنفيذ الإجراءات الإدارية ذات العلاقة، ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية التي أتاحت إمكانية تسجيل الملكية في خلال يومين وعبر إجرائين اثنين ، ما جعلها تحتل المركز الأول في مؤشر سهولة تسجيل الملكية لعام 2009 □\* و 2010 على التوالي . إلا أن دولاً نامية عديدة لا تزال الأكثر تقيداً في عملية تسجيل الملكية مثلما هو جار في البرازيل بأكبر عدد من الإجراءات على المستوى العالمي ( 14 إجراء) ، نيجيريا و أوغندا بـ 13 إجراء والجزائر بـ 11 إجراء .

أما فيما يخص التكلفة فنجد أن سوريا الأكثر تكلفة بحوالي 28% مقارنة بأقل تكلفة على المستوى العالمي 0,00% بالنسبة للسعودية ، في حين تستغرق مثل هذه الإجراءات في السعودية يومين إلا أنها تصل في دول نامية أخرى 295 يوم في الطوغو و 250 يوم في أفغانستان<sup>2</sup> .

**بـ التجارة عبر الحدود:** تتأثر تكلفة المنتجات التي يتم استيرادها بالإجراءات المعقدة لاستصدار التراخيص أو الموافقات وغيرها من العوائق الخاصة بالاستيراد التي لا تتعلق بالتعريفات ، وذلك بزيادة تكلفة المنتج إلى جانب الإبطاء من دورة الإنتاج ، مما يترتب عليه ضعف القدرة التنافسية وتراجع الاستثمار ، كما قد تتأثر قدرة المستثمر على تصدير السلع خارج البلد المضيف عندما تلزم الدول المضيئة المصدرين بخطوات عديدة قبل شحن منتجاتهم ، فعلى سبيل المثال قد يتعين عليهم الحصول على إذن تصدير من البنك المركزي أو القيام بإجراءات المخالصة الجمركية لبضائعهم أو الحصول على موافقات أخرى ، وربما كان عليهم أيضا تسديد رسوم مقابل الحصول على تلك التراخيص والتصاريح التي قد ترفع من تكاليف المنتج في البلدان المضيئة<sup>3</sup>.

فكلما ازداد الوقت الذي تستغرقه عملية التصدير أو الاستيراد ، كلما قلت احتمالات قدرة أي مستثمر على الوصول إلى الأسواق في الوقت المحدد ، ويؤثر ذلك بطبيعة الحال على ظهور المنتج في شكله النهائي في السوق ومن القدرة التنافسية لتلك الدول ، ويجعل المستثمر أقل انجذاباً لها وسط المنافسة الدولية بين المنتجين في العديد من الصناعات.

ويستخدم في هذا المجال مؤشر تسهيل التجارة عبر الحدود (\*) الذي يستند على عدد من المستندات اللازمة لاستيفاء معاملات الاستيراد والتصدير وما يتعلق بذلك من وقت وتكلفة ، باستثناء التعريفات

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق ، ص 24.

(\*) مؤشر تسجيل الملكية : يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية:

- التكلفة : كنسبة مئوية من قيمة العقار ولا يتم إدراج الرشاوي.
- الوقت : عدد الأيام اللازمة لنقل الملكية بين شركتين في مدينة رئيسية.
- الإجراءات : خطوات التحقق من عدم وجود أية التزامات أو رهونات على العقار ونقل سند الملكية حتى يمكن بيع العقار ثانية أو استخدامه كضمانة عينية. أنظر في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية " تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 " ، ص 24.

<sup>2</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation «DOING BUSINESS 2011» op.cit , p 37

<sup>3</sup> - مركز المشروعات الدولية الخاصة "الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، 2004، ص 28.

(\*) مؤشر تسهيل التجارة عبر الحدود يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية:

الجمركية على التجارة ، حيث نجد البلدان التي تتميز بصعوبة عملية الاستيراد حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2011 كل من جمهورية إفريقيا الوسطى ، التي تستلزم 17 مستندا لإتمام عملية الاستيراد مقابل مستنديين في فرنسا ، أما من حيث الوقت في النشاد أين تطول العملية إلى 101 يوم مقابل 4 أيام في سنغافورة ، وفيما يخص التكلفة فنجدها مرتفعة جدا في النشاد بـ 8150 دولار أمريكي لكل حاوية ، مقارنة بـ 439 دولار في سنغافورة الأقل تكلفة في العالم ثم تليها ماليزيا في المركز الثاني بـ 450 دولار أمريكي لكل حاوية<sup>1</sup>.

وفيما يتعلق بالدول التي تقوم بتسهيل عملية التصدير ، نجد حسب نفس التقرير لممارسة أنشطة الأعمال لعام 2011 أن أفغانستان من الدول الأكثر عددا للمستندات اللازمة للتصدير بـ 12 مستندا مقابل فرنسا الأقل عددا بـ 2. أما طاجكستان فهي الأكثر بطئا بـ 82 يوم مقابل 5 أيام في سنغافورة ، وتعتبر النشاد الأكثر تكلفة بـ 5902 دولار لكل حاوية ، في المقابل نجدها 450 دولار لكل حاوية في ماليزيا الأقل تكلفة في العالم<sup>2</sup>.

#### 3\_4\_ تعقد النظام الضريبي والإدارة الضريبية:

إحدى العوامل الرئيسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار هو كيفية تأثير الضرائب على أنشطة الأعمال لشركة ما ، فالإفراط في فرض أعباء ضريبية يجعل الشركات متعددة الجنسيات تعزف عن الاستثمار في بلد يمكنه أن يصبح مضيف للاستثمار فيما بعد ، ولا تشمل الأعباء الضريبية معدلات الضريبة فحسب بل كذلك المعاملة الضريبية من طرف إدارة الضرائب ، حيث وجد أن 90% من الشركات في البلدان المشمولة في استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال تصنف الأسعار الضريبية وإدارة الضرائب ضمن أكبر خمس عقبات أمام ممارسة أنشطة الأعمال<sup>3</sup>.

فالشركات تفضل وجود نظام ضريبي بسيط بأسعار ضريبية موحدة ومنخفضة وبإجراءات إدارية سهلة وبسيطة عند دفع الضرائب ، ومن جهة أخرى فإنه كلما كان عمل إدارة الضرائب بكفاءة ووتيرة سريعة كلما زادت أو ارتفعت إيرادات الحكومة ، إلا أن واقع إدارة الضرائب في الدول النامية عكس ذلك أين تشهد عملية دفع الضرائب مدة طويلة خاصة في منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي حسب الشكل التالي:

- عدد المستندات اللازمة لعملية التصدير والاستيراد من مستندات مصرفية، تخليص جمركي، النقل ومستحقات المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع.
- الوقت اللازم لإتمام التصدير والاستيراد بالأيام المستغرق في الحصول على جميع المستندات الضرورية بالنقل الداخلي، التخليص الجمركي والتفتيش والمناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع ولا يدخل في الحساب المدة الزمنية التي يستغرقها النقل البحري.
- التكلفة اللازمة لإتمام التصدير والاستيراد بالدولار الأمريكي لكل حاوية وتجمع هذه التكلفة كل من تكلفة الحصول على جميع المستندات الضرورية، النقل الداخلي، التخليص الجمركي والتفتيش، المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع ويتم حساب التكاليف الرسمية فقط دون إدراج التعريفات الجمركية والرشاوي . أنظر في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية " تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009" ص 75.

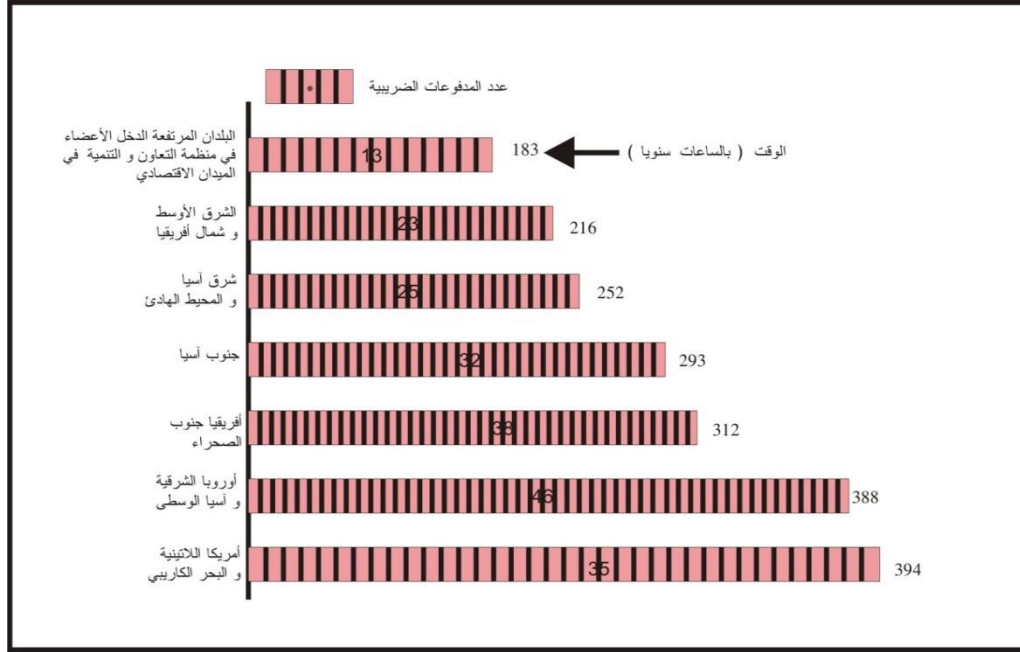
<sup>1</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation «DOING BUSINESS 2011 » op.cit , p 68

<sup>2</sup> - IBID.

<sup>3</sup> - البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية " تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 " ، مرجع سبق ذكره ، ص 39.



الشكل رقم (06): دفع الضرائب يستغرق أطول فترة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



المصدر: البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009"، مرجع سبق ذكره، ص 41.

أما عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فنجد أنها حسب الشكل أعلاه في وضعية حسنة نتيجة لتطبيقها إصلاحات ضريبية، حيث قامت المغرب بتخفيض ضريبة أرباح الشركات من 35% إلى 30% بينما قامت تونس أيضا بتسهيل تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب من خلال توسيع نطاق اختيارات استخدام الأنظمة الإلكترونية، فهي تسمح بتقديمها عبر الانترنت مع السماح بدفع المستحقات الضريبية شخصيا في المكاتب التابعة لمصلحة الضرائب في تونس.

ومن البلدان القائمة بتسهيل دفع الضرائب أيضا، من خلال مؤشر دفع الضرائب (\*) لعام 2010 نجد أنه في قطر تم الدفع في ثلاث مرات خلال السنة مقارنة ببنزويلا بـ 70 مرة مستغرقة بذلك 864 ساعة مقابل 36 ساعة في قطر، وتسجل في هذا الصدد البرازيل 2600 ساعة سنويا وهي الأطول على المستوى العالمي، أما الكونغو فهي التي يسجل فيها أعلى سعر ضريبة بـ 339,7% من الأرباح، فيما

(\*) مؤشر دفع الضرائب يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية:

- إجمالي سعر الضريبة: حيث يقاس مبلغ الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي تتحملها منشأة الأعمال في السنة الثانية بعد التشغيل والتي يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من الأرباح.
  - الوقت: وهو عدد الساعات اللازمة سنويا لإعداد الإجراءات الضريبية وتسديد الضرائب.
  - المدفوعات: وهو عدد مرات دفع الضرائب سنويا.
- أنظر في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009"، ص 39، ص 74.



تسجل أربع دول عربية أسعاراً ضريبية منخفضة ضمن العشرة دول الأولى الأقل سعراً ضريبياً (قطر الإمارات العربية ، السعودية و البحرين) <sup>1</sup>.

#### 4 - 4 - تعقد إجراءات تسوية المنازعات:

تتميز العديد من الدول النامية بتعدد إجراءات تسوية المنازعات التجارية خاصة في الدول العربية التي بها عدد كبير من الخطوات كسوريا بـ 55 إجراء ، السودان 53 إجراء ، سلطنة عمان والعراق بـ 51 إجراء والكويت بـ 50 إجراء ، مقابل 20 إجراء بإيرلندا الأقل عدداً على المستوى العالمي ، أما من ناحية الوقت فإنها تستغرق هذه الإجراءات وقتاً طويلاً إذ يتجاوز في أغلب الدول النامية السنة ، وأكثر من ذلك ففي كولومبيا بـ 1346 يوم ، الهند 1420 يوم ، بنغلادش 1442 يوم وأفغانستان بـ 1642 يوم ، والأكثر بطئاً في العالم نجد سورينام بـ 1715 يوم <sup>2</sup>. وهذا حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2011.

#### 4 - 5 - درجة الفساد:

أوضح تقرير الفساد العالمي لعام 2010 أن العديد من الدول النامية تعاني من الفساد و تفشي البيروقراطية في أنظمة هذه الدول ، حيث توجد 12 دولة نامية الأكثر فساداً على المستوى العالمي بتسجيلها قيماً أقل من درجتين في مؤشر مدركات الفساد (\*) الصادر عن هيئة الشفافية الدولية ، منها الصومال التي تحتل المركز الأخير (178) بقيمة 1,1 درجة ، العراق المركز (175) بقيمة 1,51 درجة و السودان المركز (172) بقيمة 1,6 درجة . وهي جزء من حالات عديدة ، وتبقى بعيدة جداً مقارنة بالدول المتقدمة كالنمرك و نيوزيلاندا بـ 9,3 درجة <sup>3</sup>.

#### 5 - عوامل أخرى:

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن هناك مجموعة أخرى من العوامل لا تقل أهمية عن المعوقات السابقة وتشكل تحديات حقيقية أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، لعل أهمها:

#### 5\_1\_ المخاطر غير التجارية:

يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب المخاطر التجارية على مستوى بعض الدول النامية مخاطر غير تجارية مثل نزع الملكية وغيرها من الأعمال التمييزية خاصة عند عدم ضمان هذه المخاطر وتوفير الحماية القانونية لها من قبل حكومات هذه الدول.

<sup>1</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation «DOING BUSINESS 2011» op.cit , p 57

<sup>2</sup> The World Bank and the International Finance Corporation «DOING BUSINESS 2011» op.cit , p 75

(\*) يأتي شرح هذا المؤشر في الفصل الأول من الباب الثاني.

<sup>3</sup> - Transparency International « Indice de perception de la corruption 2010 » p p7-14, sur le site:

http://www.transparency.org. (consulté le: 30/11/2012).

ومن أجل ضمان تلك المخاطر غير التجارية والتي تنتشر بشكل واسع في البلدان النامية فقد تم إنشاء الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار عام 1988 ، وذلك للتأمين على الاستثمار ضمن هذه المخاطر حيث تقوم الوكالة بالتأمين على أربع أنواع من المخاطر : تحويل النقد ، نزع الملكية ، الحروب والإخلال بشروط العقد<sup>1</sup>.

لقد وصل عدد الدول التي تنتمي إلى الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار 153 دولة في نهاية 2010<sup>2</sup> ، من بين 171 دولة نامية التي أشار إليها تقرير الاستثمار 2011 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية. و بالتالي هناك 18 دولة لا تضمن هذه الوكالة المخاطر غير التجارية فيها مثل : كوبا ، الصومال و فلسطين ، ومنها من تزال في مراحل الانضمام كجزر القمر.

## 5\_2\_ حقوق الملكية الفكرية:

يقصد بالملكية الفكرية ملكية الشركة لنتائج أبحاثها العينية وغير العينية ، وهي تشمل تقنيات التصنيع برامج الحاسب وأساليب التسويق، ويتم حماية حقوق الملكية من خلال استخدام براءات الاختراع حقوق التأليف والنشر، العلامة التجارية وغيرها من القوانين التي تغطي البيانات الفنية الخاصة بالملكية<sup>3</sup>. ولكن في بعض الأحيان تتعرض حقوق الملكية للاعتداء أو القرصنة ، فقد تظهر شركات في البلد المضيف فجأة مستخدمة لتكنولوجيا تمتلكها شركات أخرى (وهو ما يخالف القانون)، وتقوم بتوفير الوظائف وتحقيق النمو في البلد المضيف، ومن ثم نجد بعض الدول المضيفة لا تحرص في هذه الحالة على حماية الملكية الفكرية، إذ تنتشر هذه الممارسات في مجال صناعة الترفيه من خلال إنتاج أشرطة الفيديو ، الأفلام والموسيقى بشكل يخالف القانون، وأيضا في صناعة الدواء مما يلحق بأصحاب البراءات وحقوق النشر والتأليف الحقيقيين خسارات فادحة تصل إلى ملايين الدولارات<sup>4</sup>، ووفقا لبيانات معاهد الاقتصاد الألماني فإن خسائر الشركات الألمانية نتيجة للخروقات الصينية تقدر بحوالي 30 مليار أورو سنويا ، بحيث تعتبر الصين أكثر البلدان خرقا لحقوق الملكية الفكرية<sup>5</sup>. أما في الدول العربية خاصة مصر فهي الأخرى تنتشر بها عمليات القرصنة وبالخصوص على الكتب ، منها العلمية بالذات بنسبة تتراوح ما بين 50% إلى 80% على كتب الطب والعلوم والإدارة وبعض العلوم الاجتماعية التي يتم طباعتها أو نسخها أو ترجمتها بشكل غير قانوني ، والتي تباع على أسوار الجامعات المصرية ، مما يؤدي إلى

<sup>1</sup> - فريد أحمد سليمان قبيلان، مرجع سبق ذكره، ص 256.

<sup>2</sup> - Miga « member countries 178 », sur le site:

<http://www.miga.org/whoware/index.cfm?stid=1789> (consulté le 18/05/2011).

<sup>3</sup> - الشركة الدولية للمشروعات الخاصة (cipe)، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>4</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>5</sup> - عماد. م. غانم " الملكية الفكرية بين الانتهاك والحماية"، قضايا وأحداث بتاريخ 2006/05/25 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

[http://www.dw\\_world.de/dw/article/0,,2030912,00.html](http://www.dw_world.de/dw/article/0,,2030912,00.html).

(المطلع عليه بتاريخ: 2009/08/28).

تقليص تداول النسخ الأصلية من الكتب في أسواقها ، كما تصل نسبة القرصنة أيضا على البرامج الترفيهية في مصر إلى 85%<sup>1</sup>.

### 5\_3\_ البنية التحتية:

تشكل البنية التحتية عامة من : الكهرباء ، المياه وشبكات الصرف ، الاتصالات ومرافق النقل (المطارات ، السكك الحديدية ، الموانئ و الطرق) ، ويعتبر توفرها وبنوعيتها جيدة شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولتحليل علاقة البنية التحتية بالاستثمار الأجنبي المباشر فإن الأمر يصل بنا إلى اعتبار أن البنية التحتية تمثل أحد المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر ولكن في اتجاهين مختلفين ، فكيف ذلك؟  
الأول يتعلق بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في البنية التحتية لأن احتياجات الدول النامية مستقبلا للاستثمار في البنية التحتية تتجاوز إلى حد بعيد المبالغ التي تستثمرها حكومات هذه الدول وقطاعها الخاص فحسب تقديرات البنك الدولي تشير أن إجمالي الطلب على استثمارات البنية التحتية في الدول النامية و صيانتها تحتاج ما يزيد عن 900 مليار دولار سنويا<sup>2</sup> ، فهي بحاجة إلى استثمار يتراوح بين 7 و 9% من ناتجها المحلي الإجمالي من أجل تحقيق أهداف النمو الاقتصادي ، في حين أن الدول النامية تستثمر في البنية التحتية على أساس سنوي بنسبة تتراوح في متوسطها بين 3 و 4%<sup>3</sup> ، مما يؤدي إلى فجوة تمويل واسعة ، لذا فتحت هذه الدول صناعات وخدمات البنية التحتية أكثر أمام القطاع الخاص بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات ، وذلك هو الاتجاه الأول ، إذ أصبح هذا المجال من بين المجالات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ يشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008 أن هذا الاستثمار في صناعات البنية التحتية في البلدان النامية قد زادت بمقدار 29 مرة خلال الفترة (1990\_2006) لتصل إلى ما مقداره 199 مليار دولار ، فكانت الزيادة الملحوظة في قطاعي الكهرباء والاتصالات<sup>4</sup>.

ولكن في المقابل يعتبر عدم توافر البنية التحتية وبكفاءة عاملا طاردا بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر خارج الاستثمار في البنية التحتية لأنها من بين أهم العوامل التي تؤثر على الاستثمار ، حيث

<sup>1</sup> - الاتحاد العالمي للملكية الفكرية IIPA " تقرير الملكية الفكرية السنوي 2006 " ، مصر ، نقلا عن الموقع: <http://www.ecipit.org.eg/arbic/word/may%202006.doc>.

(المطلع عليه بتاريخ: 2009/08/28).

<sup>2</sup> - البنك الدولي " التقرير السنوي للبنك الدولي 2011 " ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

<sup>3</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2008 : الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية " ، استعراض عام ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق ، ص 21

تؤثر وفرتها وكفاءتها على تكاليف الاستثمار (مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع) ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار<sup>1</sup>.

#### 4\_5\_ البيئية:

تبين منظمة الأونكتاد في هذا الصدد أن الدول التي تؤكد في سياستها على حماية البيئة أي لها قوانين صارمة في ذلك فإنها لا تستفيد كثيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>. على العكس بالنسبة للدول المضيفة التي تتساهل في المعايير البيئية، لذا نجد تركيز العديد من الصناعات الملوثة للبيئة في العديد من الدول النامية ومنها مصر في صناعات السيراميك، الغزل، النسيج، الحديد والصلب<sup>3</sup>.

#### المطلب الثاني: عوامل تخص الدول الصناعية

بالإضافة إلى الظروف التي ميزت اقتصاديات الدول النامية، فإن هناك عوامل أخرى تخص الدول الصناعية جعلت من هذه الأخيرة تمثل نسبة 48% كدول مضيفة في عام 2010 مقابل 55% في عام 2008. و70% في عام 2010 مقارنة بـ 80% عام 2008<sup>4</sup> كمصدر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. بعدما كانت حصصها تقدر حوالي 70% من التدفقات العالمية الواردة، و94% من التدفقات العالمية الصادرة في سنة 1998<sup>(\*)</sup>. وبالتالي فإن لها دورا في توجيه وتقليص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية من جهة، وزيادة حصتها من هذه التدفقات من جهة أخرى، وهذا بسبب وجود عدد من العوامل المتداخلة، ومن أهمها:

#### 1\_ البيئة الاقتصادية المناسبة : كونها تتميز بـ:

1-1- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي : تتجه معظم تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول التي تحقق معدلات نمو عالية، و يساهم الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة في زيادة الحاجة إلى البحث عن مواقع جديدة] إذ أن المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي التي شهدتها بعض الدول الصناعية خلال الفترة (2008-2010) نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، زادت من جاذبية الدول النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

<sup>1</sup> - فريد أحمد سليمان قبيلان، مرجع سبق ذكره، ص 250.

<sup>2</sup> - UNCTAD « l'IDE des sociétés internationales peut avoir...en place», french press release ,TAD/INF/PR/9919 date de 03/09/1999, p4 .sur le site:

<http://www.unctad.org/templates/weflyer.asp?docid=3074&intItemID=2021&lang=2>

(consulté le 24/09/2009).

<sup>3</sup> - جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 70، 71.

<sup>2</sup> - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2011: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال" عرض عام، مرجع سبق ذكره، ص 5

<sup>(\*)</sup> من احتساب الباحث استنادا لمعطيات :

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2001 : تشجيع الروابط " عرض عام، مرجع سبق ذكره، ص 4

1-2- انخفاض درجة المخاطرة : بفضل الانفتاح وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية كما توفر اقتصاديات الدول المتقدمة ضمانات قانونية وتشريعية لأنشطة المستثمر الأجنبي والأطر المؤسسية اللازمة للحفاظ على الملكية الفردية والفكرية ، فضلا عن توفر الإطار القانوني الخاص بالبت في الخلافات ذات الطابع التجاري والمالي عن طريق محاكم متخصصة<sup>1</sup> .

1-3- انخفاض سعر الفائدة : يلاحظ أن الدول المتقدمة تميل دائماً في سياستها المالية إلى تخفيض سعر الفائدة لأنها تعتبر " كلفة استخدام رأس المال " من أجل تشجيع عملية الاقتراض . وبالتالي على زيادة الاستثمار والعكس صحيح . فعندما يرتفع سعر الفائدة يميل المستثمرون إلى إيداع أموالهم في شكل مدخرات في المؤسسات المصرفية بدلاً من استثمارها في شكل مشروعات إنتاجية لقلّة المخاطرة .

1-4- ارتفاع عائد الاستثمار : من المفروض أن رأس المال يدر ربحاً أكبر حيث يكون نادراً ولكن كان الوضع مختلفاً في الاقتصاديات الصناعية الرئيسية خلال الفترة (1987-1990) ، بحيث قدر متوسط عوائد رؤوس الأموال غير المقيمة فيها 17 % مقابل 12 % في الدول النامية ، كما أن تحليل معدل العائد في الدول النامية الذي قامت به مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي بين أنه في 200 مشروع كان من المتوقع لها أن تدر عائداً معدله 21,4 % كان العائد هو 11,9 % فقط. وحتى بالنسبة إلى أفضل المشروعات كانت معدلات العائد في الدول النامية أدنى من تلك التي تحققت في الدول المتقدمة<sup>2</sup> . ولكن هذا لا يحدث دائماً ، بحيث كان سبب ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إفريقيا في عام 2007 نتيجة لارتفاع مستوى ربحية الاستثمارات بحيث يعتبر هذا المستوى الذي تجاوز 12 % ، الأعلى نسبة لعائدات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2006-2007) على المناطق الأخرى النامية (حسب الشكل رقم 05) وحتى دول الاتحاد الأوروبي بمعدل عائد لم يتجاوز 8 % خلال نفس الفترة ، وأقل من 6 % خلال الفترة (2008-2010)<sup>3</sup> .

كما تمتع بعدد من المزايا النسبية الديناميكية ، مثل:

- وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي.
- الخبرات والمهارات وبسرعة استيعاب التكنولوجيا الجديدة.
- بنية تحتية متكاملة من طرق معبدة وموانئ ومطارات بالإضافة إلى شبكة اتصالات متطورة وخدمات مصرفية متقدمة.

<sup>1</sup> محمد صقر و آخرون " الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية " ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006، ص ص 170-171.

<sup>2</sup> هيل عجمي جميل، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

<sup>3</sup> -EUROSTAT«FDI income and rates of return, EU-27, 2005-2010»Sur le site :

[http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics\\_explained/index.php?title=File:FDI\\_income\\_and\\_rates\\_of\\_return,\\_EU-27,\\_2005-2010\\_\(1\).png&filetimestamp=20120719120527](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index.php?title=File:FDI_income_and_rates_of_return,_EU-27,_2005-2010_(1).png&filetimestamp=20120719120527). ( consulté le 24/12/2011).

- وجود أسواق منظمة و غير منظمة للأوراق المالية ومزودة بأحدث النظم والتجهيزات الملائمة.

- إلغاء كافة القيود المفروضة على انتقال رؤوس الأموال ، كما ألغيت القيود المفروضة أيضا على تحويل الأرباح و الفوائد و حرية الصرف .

## 2\_ الحوافز:

تقوم الدول الصناعية بتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات لاجتذابه بشكل يمكن اعتباره منافسا مباشرا للحوافز التي تمنحها الدول النامية في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ومن هذه الحوافز نجد:

### 2\_1\_ الحوافز المالية:

يمنح هذا العامل بصعوبة في الدول النامية نظرا لافتقارها للموارد المالية لتقديم مثل هذا النوع من الحوافز، إذ يعتبره الاقتصاديون أهم الأسباب التي تجعل من الدول المتقدمة مناطق جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن الشركات الأجنبية في هذه الدول مؤهلة للحصول على مختلف المنح لمساعدتها من خلال: مساعدات أو إعانات مالية، قروض بمعدلات منخفضة ، ضمانات القروض، كما تترك للمستثمر الأجنبي حرية تحويل نصيبه من الأرباح الصافية المحققة إن أراد أو متى أراد إعادة استثمارها بزيادة رأس المال المشروع أو بإنشاء مشروع جديد. ويمكن أن تظهر أيضا هذه المنح في شكل: <sup>1</sup>

✓ **منح البحث والتطوير:** تقدم للشركات التي تقوم بتطوير المنتجات القائمة أو ابتكار منتجات على أن ترد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد، ومن الدول التي تمنحها الدنمارك.

✓ **منح التوظيف:** عبارة عن منح نقدية للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة، وتسمى في فرنسا بمنح التشغيل ويشترط للحصول عليها أن توظف مثل هذه المشروعات الشباب الأقل من 25 سنة، أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

✓ **منح الاستثمار:** تقدم هذه المنح بصفة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تكون هذه المشروعات في مرحلة توسع في الطاقات الإنتاجية وأن تمتلك كذلك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة، حيث يشترط في فنلندا أن توظف هذه المشروعات على ما لا يقل عن 250 موظف.

<sup>1</sup> - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات " تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار "، مرجع سبق ذكره، ص 10، 11، 27، 39، 46.

✓ **منح التأسيس:** تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة، بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من إجمالي أجور العمال المقترح عملهم بالمشروع، وتقدر بـ 45% في فنلندا إلى جانب هذا هناك منح أخرى كمنح النقل لمساعدة المشروعات على تسويق منتجاتها إلى مناطق مختلفة.

## 2\_2\_ الحوافز الضريبية:

موجهة من أجل تخفيض العبء الضريبي العام على المستثمر الأجنبي وتدخل ضمنها الإعفاءات الدائمة من الضريبة أو تقديم معدلات تمييزية في الضرائب، والإعفاءات في مجال حقوق الاستيراد على المواد الأولية والمدخلات الوسيطة والآلات والمعدات، أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية، إلى جانب إعفاء الأرباح المحولة إلى الخارج من الضرائب من طرف الدانمارك وفنلندا على سبيل المثال.

## 2\_3\_ الحوافز غير المباشرة:

موجهة لزيادة مردودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق العديد من الوسائل غير المباشرة مثلا: يمكن للحكومة أن توفر الأرض، وبعض الهياكل القاعدية بأسعار معقولة، أقل من تلك في السوق، كما يمكن أن تقدم مباني صناعية بأسعار منخفضة أو بتخفيض تكاليف الاستثمار من خلال تخفيض أسعار الكهرباء مثلما هو الحال بالنسبة للسويد وفنلندا، إلى جانب تقديم بعض الخدمات المجانية كخدمات الدخول إلى السوق والخدمات الاستشارية وخدمات التوظيف.

## 3 \_ التكامل الإقليمي:

نتيجة للتكامل أصبحت الدول الصناعية خاصة في أوروبا تتقدم في طليعة مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ جاء في تقرير الاستثمار العالمي 2008 للأونكتاد أن دول الاتحاد الأوروبي كانت في مقدمة الدول المصدرة للاستثمار بعد الو.م.أ، متمثلة في كل من المملكة المتحدة بـ 265 مليار دولار، فرنسا بـ 224 مليار دولار، ألمانيا بـ 167 مليار دولار، إسبانيا بـ 119 مليار دولار وإيطاليا بـ 90 مليار دولار على الترتيب بالنسبة لسنة 2007. وليس هذا فقط فقد لوحظ ذلك أيضا من جانب الدول المستوردة للاستثمار إذ احتلت المملكة المتحدة بـ 223 مليار دولار وفرنسا بـ 157 مليار دولار المراتب الثانية والثالثة على الترتيب<sup>1</sup> على المستوى العالمي، كما أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر المناطق المضيفة حيث اجتذب 804 مليار دولار عام 2007<sup>2</sup> أي قرابة ثلثي مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر

<sup>1</sup> - UNCTAD « World Investment Report 2008: Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge », op cit p 253

<sup>2</sup> - IBID.

الداخل إلى الدول المتقدمة<sup>1</sup>، ثم انخفض إلى حوالي 305 مليار دولار عام 2010<sup>2</sup>، وهو ما يقارب 51 % من حصة الدول المتقدمة أو ربع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في العالم لهذه السنة. وقد ساهم في ارتفاع التدفقات الاستثمارية داخل الاتحاد الأوروبي عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود أين كانت المملكة المتحدة بلد الوجهة الرئيسية، بينما كانت الشركات الإسبانية نشطة جدا كمشتريه ويعزى هذا الاندماج من أجل تعزيز العلاقات وبصفة تكاملية نظرا للمنافسة الدولية.

### خلاصة الفصل:

يمكننا مما سبق أن نستنتج توجهات واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته عبر الخريطة الاقتصادية العالمية، والتي تكشف لنا أن:

- ✓ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي هي في ارتفاع متزايد، حيث تقوده عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود.
- ✓ الدول المتقدمة تسيطر على النصيب الأكبر من هذه التدفقات بسبب عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود دائما والتي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في هذه الدول، وذلك بحثا منها عن الوحدة الاقتصادية ( المصالح والمخاطر) وخلق جو من التعاون الفني نتيجة لضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة، وإلى التكنولوجيا العالية التي تتطلبها مثل هذه المشاريع من جهة أخرى إلى جانب ارتفاع تكاليف البحث والتطوير ووجود المنافسة الدولية.
- ✓ حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر تميزت بالتذبذب في أغلب الأحوال. إذ تزايدت هذه الحصة من 21% من الاستثمار العالمي خلال الفترة (65- 1979) إلى 38% خلال الفترة (91-1995) لتصل إلى 19,5% عام 2000 ثم 32% سنة 2007 ثم تجاوزت النصف في 2010.
- ✓ هناك تفاوت كبير في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاقتصاديات النامية، مما يعني اختلاف قدرة الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر دول شرق آسيا من أكبر المتلقين لهذه الاستثمارات، تأتي بعدها دول أمريكا اللاتينية، في حين تبقى القارة الإفريقية الأقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر رغم التحسينات التي عرفتها في مناخها الاستثماري.

<sup>1</sup>- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2008: الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية"، استعراض عام، مرجع سبق ذكره ص1.

<sup>4</sup> - UNCTAD « World Investment Report 2011 :Non-Equity Modes of international production and development » op.cit.,p187



✓ هناك المزيد من التحول في الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الخدمات مثل الكهرباء، المياه الاتصالات، خدمات نشاط الأعمال وتكنولوجيا المعلومات التي تضاعفت بعدة مرات، لعل الأسباب في هذا التوجه تعود إلى:

- الخدمات ليست قابلة للإتجار فيها، مما يعني أن أفضل وسيلة لتوفيرها في الأسواق الخارجية هي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- قيام معظم الدول بتحرير نظمها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات.
- زيادة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود في هذا المجال بسبب برامج الخصخصة المفتوحة أمام المستثمرين الأجانب.

✓ ترتيب الدول المستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الدول النامية هو في تغير مستمر ويعود هذا عموماً إلى عوامل تخص هذه الدول بحد ذاتها من خلال بيئتها الاقتصادية ، السياسية القانونية والإدارية ومدى استقرارها، وتلك العوامل التي تنتج عن الظروف المحيطة بها في الدول الصناعية.

✓ الدول النامية تعيش مظاهر سيئة عديدة أهمها: عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، تعقد النظام الضريبي، الفساد. وكلها معوقات تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها باعتبارها محددات يستخدمها المستثمر الأجنبي عند اختياره لمواطن الاستثمار.

الفصل الثالث :

جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول  
النامية

**تمهيد:**

كان الاعتقاد السائد ولفترة طويلة من الزمن في الدول النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحويل واستنزاف الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات ولكن الفترة الحالية تثبت أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية هي في الزيادة، مما يعني استمرار ترحيب هذه الدول لمثل هذا النوع من الاستثمارات.

فهل يعود السبب إلى الآثار الإيجابية التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادياتها عكس ما كانت تعتقده؟

أم لشعورها بدوره الإيجابي في تطوير اقتصادياتها الوطنية، باعتباره مصدرا تمويليا فعالا؟ وفي هذا الإطار سيتناول هذا الفصل جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الاستثمار بالنسبة لهذه الدول من ناحية الآثار الاقتصادية المترتبة عنه ومن ناحية كونه وسيلة تمويل بديلة أو مكملة لباقي أشكال التمويل الخارجي للدول النامية.

### المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

يتسم المخزون العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بسرعة النمو وعدم التوقف<sup>1</sup> ونظرا للمكانة التي يحتلها في الاقتصاد العالمي فإن له القدرة على التأثير الكبير وذلك على مستوى النشاط الاقتصادي العالمي وبالتالي على اقتصاديات الدول، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى التأثيرات أو الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مختلف اقتصاديات الدول النامية، وهل ستستفيد من وجودها داخل قطرها؟

وستكون الدراسة على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من خلال آثاره الإيجابية والسلبية في الدول المضيفة لأن أغلب الدول النامية هي دول مضيفة لهذه الاستثمارات.

### المطلب الأول: الآثار الإيجابية

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الآثار الإيجابية التي تظهر على مختلف المتغيرات الاقتصادية التي سيمسها هذا الاستثمار أهمها: مستوى التوظيف أي التشغيل أو العمالة، وأيضاً ميزان المدفوعات، إلى جانب نقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى آثار أخرى.

#### 1\_ الأثر على العمالة (مستوى التوظيف):

إن الهدف الأساسي الذي تسعى الدول النامية إلى تحقيقه من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هو خلق فرص جديدة وامتزادة للعمل، للقضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها<sup>2</sup> والتي وصلت حسب تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2008 في شمال إفريقيا والشرق الأوسط أعلى معدلات البطالة 10,3 و 9,4% تبعاً، تليهما أوروبا الوسطى وجنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة بنسبة 8,8% وإفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 9,7% وأمريكا اللاتينية بنسبة 7,3% أما أدنى مستويات البطالة فسجل في شرقي آسيا بنسبة 3,8%، تليها جنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا والباسيفيك بنسبة 5,4 و 5,7% على الترتيب<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة هنا أن الدول التي استقطبت أكثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الدول ذات معدلات البطالة المنخفضة، فهل للاستثمار الأجنبي المباشر دور في ذلك؟

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في خلق فرص للعمل في الدول النامية من خلال:  
- عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي لا تؤثر على مستوى العمالة بالقدر ما إذا كانت الشركة الأجنبية شركة جديدة أين ستخلق مناصب عمل جديدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - منظمة العمل الدولية "تقرير منظمة العمل الدولية حول اتجاهات الاستخدام العالمية... بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية"، نشرة صحفية، ص 2 الصادرة بتاريخ 28 جانفي 2009، نقلا عن الموقع الإلكتروني :

[http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/breirut/downloads/info/press\\_release\\_280109.pdf](http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/breirut/downloads/info/press_release_280109.pdf)

(المطلع عليه بتاريخ: 2009/10/06).

<sup>2</sup> - جون هيدسون ومارك هيدندر، مرجع سبق ذكره، ص 724.

- الشركات الأجنبية التي تعيد استثمار أرباحها فإنها ستزيد من فرص التوظيف، كما تقوم بتنشيط الصناعات المرتبطة بالنشاط الذي تعمل فيه.
- إن دفع المستثمر الأجنبي للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، فعلى سبيل المثال كانت المساهمات الضريبية لفروع الشركات متعددة الجنسيات تمثل 18% (27 بليون دولار) من مجموع عائدات ضريبة الشركات للصين عام 2000<sup>1</sup> وحتى في حالة منح المستثمرين الأجانب إعفاءات ضريبية لفترة من الوقت من خلال حوافز الاستثمار، فإن بمقدور الحكومة جني المزيد من الإيرادات من ضرائب الدخل المتأتية من الوظائف الجديدة التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادة في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشاريع استثمارية جديدة وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل.
- وعند دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة فإن الأمر يرتبط أيضا بطبيعة التطور التقني أو تقنيات الإنتاج المستعملة من قبل الشركات الأجنبية الذي يحدد مستوى العمالة بالإضافة إلى عامل آخر ألا وهو بنية المنتج المستهدف<sup>2</sup>.
- بحيث أن استعمال تقنيات ذات كثافة في العمل يؤدي إلى زيادة امتصاص اليد العاملة والعكس في حالة اعتماد الشركات الأجنبية على استثمارات ذات كثافة في رأس المال، وهذا يعني انخفاض العمالة في مثل هذه الوضعية والملاحظ في السنوات الأخيرة تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات مثل: البنوك، شركات التأمين، الشركات الاستشارية التي تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة.
- أما بالنسبة لبنية المنتج المستهدف فإنه أيضا عامل يحدد به مستوى العمالة بين الصناعات المنشأة فمثلا تلك المنفتحة نحو الخارج (التصدير) فإنها ستجد المنافسة الدولية ولهذا فهي تحتاج إلى يد عاملة ماهرة ومؤهلة، أما تلك الموجهة لإحلال الواردات فإن مثل هذه الصناعات يمكن أن تستخدم أحيانا يدا عاملة غير مستغلة وحتى غير مؤهلة.
- وعند مقارنة العمالة في الشركات الأجنبية بتلك الموجودة في الشركات المحلية نجدها تتميز بمايلي:
- ✓ **الأجور:** إن الأجور المعروضة من قبل الشركات الأجنبية مرتفعة عنها في الشركات المحلية والفرق يرجع إلى استخدام الكفاءات المختلفة، وهو ما يشجع انتقال العمالة والإطارات الفنية المحلية المميّزة للعمل في هذه الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض هجرة الأدمغة.
- ✓ **الإنتاجية:** إنتاجية العمل في الشركات الأجنبية مرتفعة عن الإنتاجية في الشركات المحلية ويعود السبب إلى استخدامها لتكنولوجيا عالية.
- ✓ **العمل:** العمل منظم وفق المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مما يؤدي إلى نظام إنتاجي مرن.

<sup>1</sup>- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2001: تشجيع الروابط"، استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص6.  
<sup>2</sup> -Elias Gannage, op. cit, p 195.

✓ **الدولية:** أضاف هذا العنصر G. Caire في 1978<sup>1</sup>، ويعني أن الشركات تتبنى يدا عاملة دولية وذات نوعية وذات تقاليد مختلفة وتعمل هذه الشركات على توحيدها. كما أوضحت التحقيقات كذلك أن استقرار العمل في الشركات الأجنبية هو أقل منه في الشركات المحلية ويعود ذلك إلى إمكانية هذه الشركات في تحويل نشاطاتها نظرا لخبرتها الدولية وفق المتغيرات الدولية.

وتبقى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة معقدة وتحليلها صعب في ظل ظروف وعوامل اقتصادية متغيرة [ ] ولكن لوحظ أن هناك أثرا إيجابيا في الدول النامية، بحيث أن عدد العمال في الشركات الأجنبية لم يتوقف عن الزيادة في الدول الصناعية وحتى في الدول النامية منذ 1970<sup>2</sup>.

ففي كينيا تراوحت نسبة مساهمة الشركات متعددة الجنسيات وحدها في خلق فرص العمل بقطاع الصناعة ما بين 30 و 35% في عام 1976.

أما في موريتانيا فقد تروحت النسبة ما بين 40 و 50% في القطاع الصناعي وذلك في منتصف السبعينات.

وفي الزائير سابقا (الكونغو حاليا) بينت التقارير أن الشركات متعددة الجنسيات قامت بتوظيف حوالي 35% من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الصناعي هناك.

وأما في الفلبين فقد بلغت النسبة في نفس القطاع حوالي 55%<sup>3</sup>.

وهناك أرقام تشير إلى أن 58% من مناصب العمل في سنغافورة تحوزها الفروع الأجنبية و 35% في ماليزيا، 30% في البرازيل، 21% في الأرجنتين، وهذا في الفترة ما بين 1970 و 1980 وهي تخص استثمارات الشركات متعددة الجنسيات وحدها فقط<sup>4</sup>.

وتفيد الإحصائيات في تونس أن الشركات الاستثمارية الأجنبية التي بلغ عددها 1991 شركة خلال الفترة من عام 1973 حتى 2000، قد ساهمت في توفير 174.535 فرصة عمل<sup>5</sup>، ليرتفع إلى 303.142 فرصة عمل وفرتها 2966 شركة أجنبية مستثمرة إلى غاية عام 2008<sup>6</sup>، منها 2908 شركة خارج قطاع الطاقة (53%\*) شركات مملوكة بالكامل للأجانب، التي وظفت حوالي 60% من العمالة التي أنشأتها الشركات الأجنبية خارج قطاع الطاقة التي وفرت وحدها ما يقارب 299.642 وظيفة.

<sup>1</sup> -Denis Tersen, J.L Bricout, op.cit,p187.

<sup>2</sup> -Pierre Jacquemot, op. cit, p224.

<sup>3</sup> - عبد السلام أبو قحف " نظريات التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية "، مرجع سبق ذكره، ص 209.

<sup>4</sup> -Pierre Jacquemot, op. cit, p224.

<sup>5</sup> - نزيه عبد المصعود مبروك " الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 424.

<sup>6</sup> -Agence de promotion de l'investissement extérieur tunisien « Evolution des entreprises étrangères en activité» (consulté le: 7/10/2009). sur le site : [http://www.investintunisia.tn/site/fr/article.php?id\\_article=158](http://www.investintunisia.tn/site/fr/article.php?id_article=158).

(\*) من احتساب الباحث استنادا إلى المرجع السابق.

ومن جهة أخرى تبين بعض المعطيات المتعلقة بالفترة ( 1985-1992) أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في هذه الفترة تضاعف بثلاث مرات، إلا أن مناصب العمل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات لم ترتفع إلا بـ 12% خلال نفس المرحلة<sup>1</sup> ولكن مقارنة بالسنوات (2000-2007) نجد أن هذا المخزون قد تضاعف بضعف ما تضاعف به حجم العمالة التي وفرتها فروع الشركات متعددة الجنسيات<sup>2</sup>.

ولكن ما يمكن تأكيده حسب إحدى دراسات الأونكتاد عن الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أن هناك أثرا إيجابيا لهذه الاستثمارات على التشغيل، حيث بينت أن مساهمة فروع الشركات الأجنبية في عام 2006 في خلق فرص للعمل وصلت تقريبا إلى 73 مليون عامل على المستوى العالمي منها الثلث في الصين وحدها أي بحوالي 24 مليون عامل<sup>3</sup>.

## 2\_ الأثر على ميزان المدفوعات:

قبل التطرق إلى دراسة آثاره على ميزان المدفوعات لابد من معرفة موقعه ضمن هذا الميزان. يعرف ميزان المدفوعات لدولة معينة بأنه " سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة"<sup>4</sup>.

ويوضح ميزان المدفوعات في دولة معينة ما لها من حقوق وما عليها من التزامات قبل الخارج ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة للعالم الخارجي. ويقسم ميزان المدفوعات طبقا للمعاملات التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي وذلك بغض النظر عن كون هذه المعاملات مدينة أو دائنة إلى:

- 1\_ **الحساب الجاري:** يتكون من جزئين : الأول حساب السلع والخدمات والذي يشتمل على الصادرات والواردات من كل السلع والخدمات، والجزء الثاني يمثل حساب التحويلات من جانب واحد.
- 2\_ **حساب رأس المال:** يسجل فيه كل المعاملات التي تتضمن مبادلة رأس المال النقدي بأنواع مختلفة من الأصول الحقيقية أو المالية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006 ص 252 ، 253.

<sup>2</sup> - من احتساب الباحث استنادا إلى مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنتي 2000 و 2007 ، كما أن العمالة لدى فروع الشركات الأجنبية أيضا بالنسبة لسنتي 2000 و 2007.

<sup>3</sup> -C. Deblock «24 millions : le rapport de la CNUCED sur l'investissement dans le monde» ,la statistique de la semaine, centre d'études sur l'intégration et la mondialisation, date de 12/12/2007,p2, sur le site : <http://www.cein.uqam.ca/IMG/ppt/stat.11IDE.ppt>. (consulté le 09/ 05/2009).

<sup>4</sup> - أحمد مندور " مقدمة في الاقتصاد الدولي" ،الدار الجامعية، 1990، ص 157.

<sup>5</sup> - نفس المرجع السابق، ص 164 ، 167.

وينشأ عن هذه المعاملات الدولية التزامات ديون أو ملكية □ وعادة ما ينقسم حساب رأس المال إلى:<sup>1</sup>

### 1\_2 حساب رأس المال طويل الأجل:

يتعلق بمعاملات ديون أو حقوق بين الدولة التي تستحق بعد فترة زمنية أطول من سنة. وتشمل الإستثمار المباشر بشتى أشكاله، كما يتضمن استثمار المحفظة (في الأوراق المالية)، كذلك القروض طويلة الأجل بالإضافة إلى رؤوس أموال أخرى مثل نصيب الدولة في المنظمات المالية الدولية.

### 2\_2 حساب رأس المال قصير الأجل:

تمثل المعاملات التي تتم خلال فترة زمنية طولها أقل من سنة □ كالأصول النقدية وودائع البنوك الكمبيالات، ...

ويمكن تلخيص ميزان المدفوعات في الجدول التالي:

<sup>1</sup> - صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983، ص327.



الجدول رقم (14): ميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (-)	الصافي
<b>أولا حساب العمليات الجارية:</b>			
1_ الحساب التجاري			
_ حساب التجارة المنظورة (السلع)			
_ حساب التجارة غير المنظورة (الخدمات)			
• النقل			
• التأمين			
• السياحة			
• دخل الاستثمارات			
• خدمات حكومية متنوعة			
2_ حساب التحويلات			
_ هبات وتعويضات			
<b>ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية</b>			
1_ حساب رأس المال طويل الأجل			
_ استثمار مباشر			
_ أوراق مالية			
_ قروض طويلة الأجل			
_ رؤوس أموال أخرى			
2_ حساب رأس المال قصير الأجل			
_ الذهب			
_ أدونات مصرفية			
_ أدونات الخزانة			
_ القروض قصيرة الأجل			
_ السهو والخطأ			

المصدر: صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص328.

وبالتالي فإن الإستثمار المباشر يعتبر حركة للأموال الدولية طويلة المدى، فكلما تدفق سواء نحو الداخل أو الخارج فإنه سيؤثر على ميزان المدفوعات.

لكن الحكم على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات يستلزم إجراء تحليل ودراسات شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه [1] لأن ميزان المدفوعات دالة في كثير من العوامل، ورغم قلة الدراسات والبحوث حول قياس تأثير هذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات بالدول النامية المضيفة إلا أننا نلاحظ عند إنشاء فرع أو شركة أجنبية تؤثر على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة خاصة على كل من موازين التجارة ورأس المال، وهذا يؤدي إما إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات أو إلى تدهوره. يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للدولة المضيفة وذلك حسب دافع توطين الشركات الأجنبية في الدول المضيفة، فإن كان مثلاً لخدمة سوق الدولة المضيفة من خلال الإنتاج المحلي بدلاً من التصدير (لتفادي قيود التجارة) فإن إحلال الإنتاج المحلي محل واردات الدولة المضيفة سوف يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري لها [2] وأما إذا كانت هناك فرصة انخفاض تكاليف الإنتاج فإن الشركة الأجنبية تقوم بالتصدير إلى الدول الأخرى أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم وهذا أيضاً سيحسن من وضعية الميزان التجاري.

وهذا ما حدث بالنسبة للعديد من الدول النامية التي استغلت الإستثمار الأجنبي المباشر كأسلوب لزيادة صادراتها وتعزيز إيراداتها من العملة الصعبة، مثل الأرجنتين والمكسيك، حيث ساهمت هذه الاستثمارات في الأرجنتين في الفترة الممتدة بين (1992-1999) في زيادة قيمة الصادرات بنسبة 8,2% كمتوسط سنوي، وزاد حجم الصادرات بـ 9,4% في السنة، وفي المكسيك استمرت الصادرات غير النفطية في اتجاهها الإيجابي إذ زادت بنسبة 15% عام 1999<sup>1</sup>.

كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص [2] وهذا ما أوضحه chen وآخرون في دراستهم عام 1995، عن دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الصين، أن نسبة مساهمته في زيادة الصادرات الصينية زادت من 0,3% عام 1984 إلى أكثر من 5% عام 1988، و 12% عام 1990، ووصلت إلى نسبة 30% من الصادرات الصينية عام 1993<sup>3</sup>.

إلى جانب تايلندا [4] أين لعبت الشركات متعددة الجنسيات دوراً في زيادة صادراتها وبصفة خاصة في المنتجات الإلكترونية، إذ أصبحت تايلندا تاسع دولة في العالم من حيث تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص438.

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق، ص439.

<sup>3</sup>- بعداش عبد الكريم " تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له " revue des reformes, économiques et intégration en économie mondiale, école supérieure de commerce, Alger, 2007, N°02, P31.

<sup>4</sup>- جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره، ص143.

وهذا الأمر ينطبق أيضا على الاقتصاد المصري الذي استفاد من الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات، إذ كل واحد مليون جنيه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون مصحوبة بصادرات قدرها 490.000 جنيه خلال الفترة (1978-2000)<sup>1</sup>.

أما بخصوص الواردات فقد توصلت نفس الدراسة إلى عدم معنوية التأثير خلال الفترة (1978-1986) بخلاف الفترة (1987-2000) التي بينت وجود علاقة سالبة بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الواردات، مما يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال تلك الفترة ساهمت في تخفيض الواردات، وهي الفترة التي شهدت فيها مصر تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وبالتالي أمكن الاستفادة من ذلك في تخفيض واردات البلد في نفس الفترة<sup>2</sup>.

وعلى العموم يظهر الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات، ولكن بصورة أولية في حالة تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل باعتبارها مقبوضات من العملات الأجنبية - تمثل بندا دائما في ميزان المدفوعات للدولة المضيفة- أو في حالة تقليص المدفوعات إلى الخارج بالعملات الأجنبية. إذ يمكن تحقيق الزيادة في التدفقات الداخلة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر بالصور التالية:<sup>3</sup>

✓ كلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري، زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي إلى البلد المضيف.

✓ تدفق العملات الأجنبية نتيجة قيام المستثمر الأجنبي بالتصدير إلى الخارج.

✓ التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات تحصل عليها الشركات الأجنبية من الحكومات الأم.

✓ القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

أما تقليص المدفوعات الخارجة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر فيكون عن طريق:<sup>4</sup>

✓ تركيز الإنفاق الرأسمالي للمشروع الأجنبي على شراء أصول محلية كلما أمكن ذلك والتقليل من استيرادها من الخارج من أجل توفير النقد الأجنبي.

✓ إعادة استثمار أرباح المشروع الأجنبي، إما لتوسيع مشروعه، أو في مشروعات أخرى تنتج منتجات لإحلال الواردات، وبالتالي التقليل من إخراج العملات الأجنبية إلى الخارج.

<sup>1</sup>- بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 31 .

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق، ص 31، 32.

<sup>3</sup>- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 436.

<sup>4</sup>- محمد عبد العزيز عبد الله عيد، مرجع سبق ذكره، ص 126.

### 3\_ أثره في نقل التكنولوجيا

هناك عدة طرق يمكن بواسطتها نقل التكنولوجيا(\*) إلى كثير من الدول النامية التي تعاني التخلف التكنولوجي، منها: استيراد السلع الرأسمالية، التراخيص من قبل مالك التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر أهم هذه الطرق.

ولكن عملية قياس مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا تبقى صعبة التحديد، إلا أن عملية نقلها لا تتم دائما بالطريقة المرغوبة فيها، سواء كان ذلك من جهة الدولة المضيفة أو الشركة المنشئة للاستثمار بحيث:

يعود السبب من جهة الدولة المضيفة إلى غياب سوق حرة، تتمكن من خلالها الدولة النامية من شراء نوع معين من التكنولوجيا وفق ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى غياب بيئة تتوافق مع النوع الجديد من التكنولوجيا وتشمل الخبرات و الإطارات الإدارية والفنية و التسهيلات الإنتاجية وغيرها من متطلبات نقل التكنولوجيا خاصة المتقدمة منها<sup>1</sup>.

وأما من جهة الشركة المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر فإنها تبقى محتفظة لمدة طويلة بالتكنولوجيا التي في الأصل من إنتاجها وذلك لكي تبقى في وضعية احتكارية لأطول مدة ممكنة لكي تحمي هذه الوضعية تقوم بتدويل أنشطة البحث والتطوير والإنتاج وبيع منتجات جديدة وأحيانا المراقبة وتحديد شروط تحويل التكنولوجيا مع البلد المضيف كما يناسبها.

يتم تحويل التكنولوجيا إلى البلد المضيف من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر عبر القنوات الرئيسية التالية:<sup>2</sup>

✓ تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام برامج ودورات تدريبية مستمرة لأنها تعتبر جزءاً من نظم إدارة وتنمية الموارد البشرية، ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عند إلحاقهم بها أو عند إنشاء شركاتهم الخاصة.

✓ إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

✓ وجود المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها، فتزداد قدرة الشركات الوطنية على إنتاج السلع بالموصفات العالمية، مما يتيح لها فرصة تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية

(\*) **التكنولوجيا**: هي درجة المعرفة المجسدة في العمليات الصناعية المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات ويمكن انتقالها من البلد المخترع إلى دول أخرى بطرق عديدة. أنظر في: جون هيدسون ومارك هيندر، مرجع سبق ذكره، ص 732.

1- عبد السلام أبو قحف " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص 156، 157.

2- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص 9، 10.

✓ اسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التي تسوق في السوق المحلي في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتجات وخاصة عندما يكون من الضروري تقديم معلومات حول استخدام تلك المنتجات إلى مشتريها من المنتجين أو المستهلكين وهذا ما يسمح بتقليدها.

هذا وقد أظهرت عدة دراسات أجريت على عدد من الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من الدول النامية، الدور الفعال الذي تلعبه استثمارات هذه الشركات في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية. حيث أثبتت أن:

✓ معظم الشركات متعددة الجنسيات تمارس أنشطة البحث والتطوير خارج الدولة الأم وذلك حسب دراسة أجريت على 56 شركة (34 أمريكية، 16 شركة أوروبية و 6 شركات يابانية) وأن استثماراتها تقوم بتنفيذ برامج تدريبية للعمالة الوطنية التي تساهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم الإدارية منها والعملية في المجال الذي يتصل بذلك الإستثمار<sup>1</sup>.

✓ بعض الدول النامية استطاعت بفضل الإستثمار الأجنبي المباشر أن تقيم مشروعات ضخمة ذات مستوى تقني متقدم مثل مشروعات البتروكيماويات، وتمكنت أيضا من تصميم وتنفيذ بعض مشروعات البنية الأساسية المتقدمة مثل الطرق، الموانئ ومحطات تحلية المياه وغيرها<sup>2</sup>.

✓ الإستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا وفي نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة، خاصة في تلك الدول التي لديها القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتعديلها لتلائم الظروف المحلية، وطبقا لاستطلاع أجراه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن الصين أصبحت واحدة من كبرى مراكز الأبحاث والتطوير في العالم، حيث تعتبرها 61,8%<sup>3</sup> من الشركات متعددة الجنسيات في العالم أول اختيار لها لإقامة معاهدها في الخارج.

✓ يساهم في النقل المباشر للمعرفة من خلال نقل بعض التجارب التنظيمية والتسويقية الناجحة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية وإن انتقال المهارات فيما بين الشركات الأجنبية والمحلية يساهم في رفع مستويات المهارة للعمالة في باقي القطاعات الاقتصادية، ففي هذا المجال وجد كاتز في عام 1987 أن غالبية مديري الشركات المملوكة محليا في أمريكا اللاتينية كانت لهم علاقة سابقة مع الشركات التابعة المحلية<sup>4</sup>.

✓ الشركات الأجنبية لا تقوم بنقل مستويات تكنولوجية لا تتلاءم وخصائص الدول النامية المضيفة، فالمنتجات التي تقدمها هذه الشركات إنتاجا وتسويقا في أسواق الدول المضيفة تختلف عن تلك

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عيد، مرجع سبق ذكره، ص 118، 119.

<sup>2</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 448.

<sup>3</sup> - خبير صيني " الشركات متعددة الجنسيات ساعدت على تقليل نزيف العقول الصينية إلى الخارج "، الصادر بتاريخ 2006/12/18. نقل عن

الموقع : [http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-12/18/content\\_362907.htm](http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-12/18/content_362907.htm)

(المطلع عليه بتاريخ 2009/10/06).

<sup>4</sup> - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار " ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر"، تونس، 24-25 مارس 1997، ص 46.

التي تقدمها في أسواقها الوطنية، كما وجد أيضا اختلافا جوهريا في المنتجات من دول نامية إلى دول أخرى وفي كل الحالات تراعي الشركات الأجنبية متطلبات وخصائص كل سوق، وهذا ما أشارت إليه نتائج الدراسة التي أجراها Lal<sup>1</sup>.

وهو ما توصل إليه أيضا كل من Hill و Still في دراستهما التي أجريت في 22 دولة نامية حيث شملت هذه الدراسة مسحا ميدانيا لألفين ومائتي نوعا من المنتجات التي ينتجها ويبيعها 61 فرعا من فروع الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية والبريطانية الأصل إذ:

- أن حوالي 1200 نوعا من السلع تنتج وتباع في أسواق الدول النامية المضيفة تم ابتكارها أصلا في الدول الأم أي في المراكز الرئيسية للشركات المدروسة.
- أن حوالي 174 نوعا من السلع الاستهلاكية تم تعديلها لتنطق وخصائص الدول المضيفة ما عدا 15 نوعا من السلع، هذا وقد شمل التعديل في المنتجات المشار إليها الاسم والغلاف خصائص المنتج شكله و حجم العبوة ...<sup>2</sup>.

وبالتالي تستفيد الدول المضيفة بنقل التكنولوجيا إليها عن طريق الشركات التابعة للشركات الأم والتي لا يمكن نقلها من خلال تجارة السلع.

#### 4\_ آثار إيجابية أخرى:

إلى جانب تلك الآثار سابقة الذكر، فإن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا إيجابية أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها. وتتمثل أهمها فيما يلي:

#### 4\_1\_ آثار على الاستثمار المحلي:

أن الاستثمار المحلي الإجمالي (I) يجمع ما بين الاستثمار المحلي من قبل الدول المضيفة (Id) والاستثمار الأجنبي المباشر فيها (If) وفق المعادلة التالية:

$$I = Id + If^3$$

فحسب هذه المعادلة فإن الاستثمار المحلي الإجمالي في الدولة المضيفة يزداد نتيجة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة تكامله مع الاستثمار المحلي وليس إحلاله أي مزاحمته، ولكي ينشأ الأثر التكاملي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي إلا إذا توافر شرطان:<sup>4</sup>

✓ أن يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط لأنه إن تم تمويل هذه الاستثمارات ولو بجزء قليل عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة، فإنه اقتطاع من المدخرات المحلية والتي يترتب عليها حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم.

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص 204.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص ص 204-205.

<sup>3</sup> - جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 147.

<sup>4</sup> - نفس المرجع السابق، ص ص 147، 149.

✓ عندما تمتلك الشركات المحلية تكنولوجيا تمكنها من الصمود أمام المنافسة مع الشركات الأجنبية، أولها القدرة على اكتساب التكنولوجيا.

وبهذا يظهر التأثير الإيجابي على الاستثمار المحلي عندما تؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة في مستويات الاستثمار المحلي لما:

✓ تستفيد الشركات المحلية من دخولها كموردة أو مزودة لأجزاء من سلسلة عمليات الإنتاج والتوزيع والتسويق والنقل وغيرها من الخدمات التي تتطلبها الشركات متعددة الجنسيات ومن ثم ترتبط بشكل تشابكي مع هذه الشركات وتخلق روابطاً صناعية فيما بينها.

✓ ينتقل المستثمر الأجنبي مصحوباً بالنقد أو الرأس مال الأجنبي، فعند إنتاجه سلعا تحل محل الواردات فإن هذا يوفر أموالاً للدولة المضيفة التي تستثمره في مجالات أخرى.

✓ يقوم المستثمر الأجنبي أيضاً بالتصدير، فإن له أثراً إيجابياً على المدخرات المحلية وكذا الاستثمار المحلي.

أما عن الدراسات التي تناولت اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول النامية فنجد دراسة كل من Mayer و Agosin عام 2000 على دول إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة (1970 - 1996) التي أوضحت أن الأثر اختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة لأخرى بالنسبة لنفس الدولة، وكان الأثر إيجابياً فقط في الدول النامية الآسيوية<sup>1</sup>.

من هنا يظهر أن الزيادة في حجم الاستثمارات المحلية لا تكون إلا بعد تدفق رأس المال الأجنبي في شكل استثمار مباشر والمصاحب لنقل التكنولوجيا في الاقتصاديات النامية المضيفة القادرة على استيعابها.

#### 4\_2\_ آثار على النمو الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي " الارتفاع المستمر للإنتاج، المداخيل وثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو"<sup>2</sup>، لذلك فإنه لمعرفة تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث النمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية فإنه يستخدم في هذا الصدد، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي<sup>(\*)</sup> منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي أو الخام<sup>(\*\*)</sup> للدول النامية حيث لوحظ في الفترة (1990-1995)<sup>3</sup> أن هذه النسبة هي في ازدياد بالنسبة لكل الدول النامية وكانت أعلى نسبة في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث ارتفعت من 1,2% عام 1990 إلى 3,3% عام 1995 وتأتي بعدها من حيث

<sup>1</sup> - جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 150.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(\*) **الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي** هو الفرق بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أو الدائنة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المدينة مثل سحب المستثمر جزءاً من رأسماله الأصلي الذي سبق ضخه في فترات سابقة.

(\*\*) **الناتج المحلي الإجمالي** يتمثل في القيمة النقدية الإجمالية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد في فترة سنة واحدة.

<sup>3</sup> - هيل عجمي جميل، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الأهمية دول أمريكا اللاتينية في حدود 1,2% من ناتجها المحلي الإجمالي وعرفت الدول ذات الدخل المنخفض باستثناء الصين، ضعف هذه التدفقات منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم (15): الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي  
(1990 - 1995)**

(الوحدة : نسبة مئوية %)

الدول	السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
جميع الدول النامية		0,6	0,8	1	1,5	1,6	1,8
القرن الأفريقي		0,3	0,7	0,5	0,7	1,1	0,7
شرق آسيا والمحيط الهادئ		1,2	1,4	2	3,2	3,2	3,3
جنوب آسيا		0,1	0,1	0,2	0,2	0,3	0,5
أوروبا وآسيا الوسطى		0,1	0,3	0,5	0,7	0,8	2,5
أمريكا اللاتينية والكاريبي		0,7	1,2	1,2	1,2	1,4	1,2
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		0,6	0,4	0,5	0,9	0,8	0,4
مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض		0,6	0,7	1,4	3,2	3,5	3,3
مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط		0,6	0,8	0,9	1	1,1	1,3
الدول منخفضة الدخل باستثناء الصين		0,3	0,4	0,5	0,7	0,9	0,7

المصدر: هيل عجمي جميل، مرجع سبق ذكره، ص 26.

ولم تتوقف نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية عند هذا الحد، بل وصلت في عام 2005 إلى 2,7% وهو أعلى من النسبة المسجلة على المستوى العالمي 1,9% لنفس السنة<sup>1</sup>.

وهناك بعض الدراسات التي تناولت تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في بعض الدول منها:<sup>2</sup>

- دراسة Firebangh التي توصلت عام 1992، إلى أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% ترتب عليها حدوث زيادة في النمو الاقتصادي بحوالي 0,08%.

<sup>1</sup>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " تقرير التنمية البشرية 2007 \_ 2008 ، محاربة تغير المناخ : التضامن الإنساني في عالم منقسم " مرجع سبق ذكره، ص 281.

<sup>2</sup>- بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.



- دراسة Richardson عام 1997 التي أوضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له و دوره في زيادة صادرات تلك الدول.

- دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" عام 1998 على مجموعة من الدول منها: الصين، ماليزيا، سنغافورة وتايلاندا، حيث بينت نتائج الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة المصاحبين له، إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.

- الدراسات التي أجريت على مجموعة من الدول العربية بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي " أكدت أن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول، حيث شهد عام 1999 تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا في عدد من الدول العربية بصورة إجمالية، فقد بلغ متوسط النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي خلال العام لثماني عشرة دولة عربية حوالي 3,4% مقابل 2,5% عام 1998<sup>1</sup>.

#### 4\_3\_ آثار على المنافسة:

إن دخول الشركات الأجنبية من شأنه زيادة المنافسة خاصة في القطاعات التي كانت تهيمن عليها قلة من الشركات المحلية، فغالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بإدخال منتجات جديدة إلى الأسواق المحلية مما يؤدي بالشركات المحلية إلى مواجهة المنافسة في هذا المجال، وبالتالي نجدهم مضطرين للمزيد من الاستثمار، الإنتاجية والابتكار لتعزيز تنافسيتهم، وبذلك تكون النتيجة: مستويات عالية من الكفاءة الاقتصادية، منتجات أكثر جودة للشركات المحلية و انخفاض في الأسعار.

#### 4\_4\_ آثار على الإيرادات:

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توسيع القاعدة الضريبية والمساهمة في زيادة الإيرادات الحكومية من خلال:

- حصيلة الضرائب على أرباح هذه الشركات في حالة عدم منحها إعفاءات ضريبية.
- حصيلة ضرائب الدخل المتأتية من الوظائف الجديدة التي يوفرها الاستثمار الأجنبي.
- حصيلة الضرائب على الاستهلاك التي تزداد بفعل الزيادة في الاستهلاك نتيجة للوظائف أو مناصب الشغل الجديدة التي أنشأها المستثمر الأجنبي، حيث أن جزء من أجور هؤلاء العمال سيوجه للاستهلاك مما يعني ارتفاع هذا الأخير.

<sup>1</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 467.

- تخليص خزينة الدولة من تحمل الخسائر المتكررة للمؤسسات العمومية المتعثرة والتي تم بيعها للمستثمرين الأجانب في إطار خصصتها، فهنا تحصل الدولة على إيراد جديد نتيجة البيع (الخصخصة) كما تحقق وفرا من الدعم المالي الذي كانت تتحمله سابقا لتغطية خسائر هذه المؤسسات<sup>1</sup>.

- حصيلة صادرات الاستثمار الأجنبي المباشر والرسوم الجمركية على واردات هذا الاستثمار. ولا تتوقف الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر عند هذا الحد فهو أيضا:

✓ يعمل على خلق توازن جهوي في الدول المضيفة وذلك عن طريق تنمية المناطق المحرومة ( تنمية الهياكل القاعدية، توفير مناصب شغل في هذه المناطق) إذا ما اتجه إليه بالخصوص، ولكن يتوقف هذا على التشريعات والحوافز التي تقدمها الدول المضيفة بغية توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو هذه المناطق.

✓ يساهم في تمويل التنمية<sup>(\*)</sup>، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من بين رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول النامية من أجل تمويل بعض القطاعات الاقتصادية كالطاقة، النقل والصناعة التحويلية، بحيث تظل الاستثمارات الجديدة في الصين، إندونيسيا وسنغافورة وأقطار آسيوية أخرى تمول بموارد ذات أصل أجنبي<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: الآثار السلبية

في مقابل الآثار الإيجابية التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية. فإن هناك آثارا سلبية تترتب على وجوده، وهي بمثابة أعباء على البلدان النامية التي تستضيف هذه الاستثمارات، والتي تشكل تخوفا بالنسبة لها[] سواء تلك الأعباء التي تظهر على مستوى ميزان المدفوعات أو على مستوى المتغيرات الأخرى، كالاستهلاك، الاستثمار...

#### 1\_ الأثر على ميزان المدفوعات:

إن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا تلبث أن تتقلب بعد فترة إلى آثار سلبية، حيث تبدأ عندما تقوم الشركات الأجنبية بـ<sup>3</sup>:

- تحويل الأرباح إلى الخارج.
- تسديد الفائدة على رأس المال الأجنبي المستثمر المقترض من الخارج.
- تحويلات لجزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم.

<sup>1</sup>- بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>(\*)</sup> لقد خصصنا لهذا الدور مبحثا كاملا (المبحث الثاني من هذا الفصل) لإبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي في الدول النامية.

<sup>2</sup>- هيل عجمي جميل، مرجع سبق ذكره، ص 54.

<sup>3</sup>- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 479.

- مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية والتي تتمثل في مقابل براءات الاختراع، العلامات التجارية، التراخيص و نفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية الأخرى.

و إن كل هذه المدفوعات سوف تضعف من وضع ميزان المدفوعات لأنها تمثل بندا مدينا في هذا الميزان، وتؤدي إلى عجزه بسبب النقل العكسي للموارد من الدول النامية المضيفة إلى الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما عرفته الدول النامية ما بين (1970 - 1980) خروج رؤوس أموال معتبرة راجعة لتحويل الأرباح من الفروع إلى الشركات الأم، حيث كانت في هذه الفترة الأرباح المحولة إلى البلد الأصل أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول، حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول رقم (16): خروج رؤوس الأموال الأجنبية الراجعة لإعادة تحويل الأرباح من الدول النامية**

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	إعادة تحويل الأرباح
1970	2,2	6,4
1980	5,2	24,1
1992- 1987	28,9	16,8
1993	66,6	23,3
1994	77,9	25,4

Denis Tersen et Jean Luc Bricout , op.cit, p191

المصدر:

أما عن تطور هذه المدفوعات ( تحويل أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر فقط) منذ 1998 فهي مبينة حسب الجدول رقم (17).

الجدول رقم (17): تدفق تحويلات أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة  
من الدول النامية إلى أوطانهم للفترة (1998-2010)

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	إعادة تحويل الأرباح
1998	183,5	28,7
1999	218,4	27,8
2000	196,8	34,6
2001	223,5	43,8
2002	179,7	43,2
2003	202,9	53,4
2004	323,3	73,8
2005	363,4	196,6
2006	483,9	257,0
2007	664,0	325,9
2008	778,9	378,3
2009	582,1	319,2
2010	641,6	324,8

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى معطيات :

The World Bank« Global Development Finance» , Report 2007 ,p37 .

The World Bank« Global Development Finance» , Report 2012 ,p40 .

UNCTAD « World Investment Report 2011 :Non-Equity Modes of international production and development » , op.cit ,pp187,190.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2007: الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية" ، استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص2.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2004: التحول نحو الخدمات "، استعراض عام مرجع سبق ذكره ، ص3.

نلاحظ على طول فترة (98 - 2010) أن تحويل الأرباح إلى الخارج هو أقل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لأن هذه الأرباح أصبح يعاد استثمارها في الدول النامية لتشكل الوجه الغالب في مصادر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 50% من تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول النامية في عام 2006<sup>1</sup>.

ومع ذلك فإن تحويل الأرباح إلى الخارج يشكل تهديدا بالنسبة للدول النامية لأنه يمثل العبء الرئيسي الذي ينشأ عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية.

فإذا كانت هذه هي الصورة بالنسبة لأعباء مدفوعات تحويلات أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج فقط، فكيف تكون الصورة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار باقي أشكال مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية لرأس المال وارتفاع أجور العاملين والخبراء الأجانب، فإنه يمكننا تصور مدى مدفوعات الفائدة على رأس المال المستثمر المقترض وتحويلات العاملين والخبراء الأجانب، الأمر الذي من شأنه أن يضخم من إجمالي مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويجعلها عبئا لا يستهان به على كاهل البلدان النامية المضيفة لها<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هناك تأثيرا غير مباشر تجلبه الشركات الأجنبية خاصة على الميزان التجاري للدولة المضيفة، وهو أنه إذا أدى وجود أية شركة أجنبية إلى أية زيادة في مستوى الدخل في الدولة المضيفة فإنه من الممكن زيادة الطلب على الواردات كما يمكن أن يحدث هذا لسبب آخر وهو في حالة عدم استغلال عناصر الإنتاج المحلية من قبل الشركات الأجنبية ( إما لندرتها أو لعدم كفاءتها أو لارتفاع تكلفتها ) مما يجعلها تستورد من البلد الأصل أو من دولة ثالثة فهذا يجعل الدولة المضيفة في تبعية. ويؤدي زيادة الواردات إلى تدهور الميزان التجاري<sup>3</sup>.

ومن جانب آخر فإن الحظر الذي تفرضه الشركات المستثمرة على فروعها، بعدم التصدير إلا لأسواق معينة حتى لا تنافس الشركة الأم في الأسواق العالمية، فهذا من شأنه التأثير سلبا على الميزان التجاري للدول المضيفة<sup>4</sup>.

وعند دراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوضع التجاري للدولة المضيفة لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أيضا الطريقة المستخدمة في تسعير السلع المتاجر بها، والممارسات السعرية للشركات الأجنبية في التجارة[] وهو ما يشار إليه بالسعر التحويلي<sup>5</sup> وينتج غالبا عن سعر السلعة المتاجر بها والذي يختلف عن سعرها السائد في السوق العالمي، وأساليب السعر التحويلي تستعمله الشركات متعددة الجنسيات من أجل إعادة أرباحها إلى الشركة الأم في أحسن الظروف عن طريق تسعير الصادرات من الشركة التابعة للشركة الأم بسعر أدنى من المألوف (تخفيض الصادرات) أو تسعير الصادرات من الشركة الأم إلى الشركة التابعة بسعر أعلى من المألوف (رفع الواردات بالنسبة للدولة المضيفة) وبالتالي فإن تطبيق السعر التحويلي

<sup>1</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2007: الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية" استعراض عام، مرجع سبق ذكره، ص 1.

<sup>2</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 486.

<sup>3</sup> جون هدسون ومارك هذندر، مرجع سبق ذكره، ص 727.

<sup>4</sup> زيدان محمد " الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004، ص 133.

<sup>5</sup> جون هدسون ومارك هذندر، مرجع سبق ذكره، ص 730.

سيؤثر على وضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة ومن المرجح أن يتدهور، كما يتأثر أيضا معدل تبادلته التجاري بالانخفاض<sup>1</sup>، وهناك دافع آخر للشركات متعددة الجنسيات من وراء تلاعبها بأسعار التحويل وهو محاولة تجنب دفع الضرائب الجمركية، بحيث كلما كانت مستويات هذه الضرائب مرتفعة في الدولة المستوردة، كلما كان الدافع أكبر لتسعير السلعة المتاجر بها بسعر أدنى عن المألوف محاولة لتجنب دفع هذه الضرائب. وإن هذه الآثار الناتجة عن أسلوب التسعير التحويلي تتأثر بها الدول النامية المضيفة التي تعتمد كثيرا على التجارة داخل الشركات متعددة الجنسيات والتي ينتج عنها تغيرات هامة في وضع موازين مدفوعاتها ومعدلاتها التجارية.

## 2- آثار على الاستهلاك:

إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية قد يؤدي إلى جلب أنماط من الاستهلاك لا تتلاءم وخصائص البلدان النامية ومتطلبات التنمية فيها، ويرجع ذلك إلى ما تقوم به الشركات الاستثمارية الأجنبية من ممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار جديدة وأنماط جديدة للاستهلاك، وتشويه أنماط الإنتاج بسبب زيادة رغبة الأفراد خاصة القادرين منهم على التغيير لإنتاج سلع استهلاكية بدلا من الإنتاجية<sup>2</sup> كما يترتب عن إقبال الطبقات الاجتماعية الأغنى على السلع عالية الجودة التي تنتجها الشركات الأجنبية، أنماط استهلاكية ترفيه تبدد مدخراتهم، وبدافع التقليد تتبع الفئات الاجتماعية الأقل غنى هي الأخرى نفس أسلوب الاستهلاك<sup>3</sup> الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك وانخفاض حجم الادخار القومي، وبالتالي التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية<sup>2</sup>، حيث تشير الدراسة التي قام بها K.L.Gupta حول العلاقات القائمة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستهلاك الترفي المحلي في بلد نام ذي زيادة سكانية واضحة، أن هذه الاستثمارات تحدث تشويها في نمط الاستثمارات المحلية وترفع من حجم الاستهلاك الترفي في المجتمع وعلى النحو الذي يقلل من حجم الادخار المحلي<sup>3</sup>.

ويظهر ذلك بصورة واضحة في عدد من الدول النامية في آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية عام 1998، أين زاد الاستهلاك بنسبة تتعدى 50% من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب هذه الدول، بل وتخطى 70% في كل من اندونيسيا، غانا، نيجيريا، كينيا، الكامبيرون ومصر، ووصل إلى أكثر من 80% في زامبيا، الأمر الذي أدى لانخفاض حجم الادخار المحلي الذي لم يكن يتجاوز 5,3% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>4</sup>.

فضلا عن ذلك فإن وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنها زيادة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات، حيث ينقسم الاقتصاد إلى مشروعات أجنبية تعمل بأحدث التكنولوجيات والفنون

<sup>1</sup> - جون هدسون ومارك هذندر، مرجع سبق ذكره، ص 731

<sup>2</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 489- 491 .

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق، ص 491.

<sup>4</sup> - نفس المرجع السابق، ص ص 492، 493.

الإنتاجية، ويتمتع العاملون بها بمرتبات عالية ومستويات أفضل للمعيشة. بينما يعاني العاملون في المشروعات الوطنية التي تستخدم أساليب إنتاج غير متطورة من انخفاض مستوى الأجور وتدهور أحوال معيشتهم، ويترتب على هذا الوضع زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ويزداد توزيع الدخل سوءاً. إلى جانب هذا فإن الشركات الأجنبية أصبحت تروج لإنتاج العديد من المنتجات غير الملائمة وغير الصحية في الدول النامية [ ] و في الوقت الذي أفلحت فيه عن إنتاجها في بلادها، ففي الفترة التي شهدت انكماش إنتاج الدخان والسجائر في الو.م.أ نجد أن استهلاكه في الدول النامية زاد بـ 4%<sup>1</sup>.

### 3- آثار على البيئة:

يرجع الاقتصاديون أسباب التلوث البيئي إلى عدة أسباب من أهمها التزايد السكاني الرهيب خاصة في الدول النامية، التقدم الصناعي، وزيادة درجة التقدم التكنولوجي، فإذا كانت الاستثمارات الأجنبية تصاحب معها نقل التكنولوجيا فإنها بذلك تساهم في التلوث البيئي في الدول النامية، حيث كلما زادت درجة التقدم التكنولوجي كلما أدى ذلك إلى التوصل إلى طرق إنتاج أحدث و التوصل إلى استخدام آلات أحدث في العمليات الإنتاجية والنشاط الاقتصادي، والتي تستخدم أنواعا جديدة من الطاقة، وهنا من شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي، مما حمل حكومات الدول الصناعية المتقدمة إلى إلزام المصانع التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة باتخاذ إجراءات تحد من التلوث البيئي، ولما كانت هذه الإجراءات مكلفة للغاية اتجهت الشركات الأجنبية إلى زيادة نشاطها في البلدان النامية التي لا تفرض مثل هذه القيود<sup>2</sup>.

وليس هذا فقط [ ] فإن لتوطين الشركات الأجنبية في بعض الأنشطة مثل الصناعات الاستخراجية النفطية، التعدينية والغاز الطبيعي، الصناعات البتر وكيمياوية، وصناعة الإسمنت والأسمدة آثارا سلبية على البيئة باعتبار أن هذه الصناعات هي صناعات ملوثة للبيئة<sup>3</sup>.

وهناك ما هو أخطر من ذلك حيث تقوم الشركات الأجنبية بدفن النفايات السامة في أراضي الدول النامية مقابل ثمن بخس<sup>4</sup>.

وهكذا يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية آثار سلبية على بيئتها من خلال تلوث الهواء والماء وظهور الأمراض الناجمة عن الصناعات الملوثة للبيئة، خاصة في الدول التي لا تمارس أي رقابة على هذه الأنشطة وليس لها معايير بيئية متشددة.

<sup>1</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 493.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص ص 502، 503.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق، ص 502.

<sup>4</sup> - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 139.

هذا وقد أثبتت بعض الدراسات أن الدول النامية أصبحت ملاجئ للتلوث بالنسبة للاستثمارات التي تنتقل من البلدان التي تطبق معايير بيئية حازمة (\*) إلى البلدان التي لا تطبق مثل هذه المعايير فعلى سبيل المثال:<sup>1</sup>

✓ أشار clapp (1998) إلى أن العديد من صناعات الكلور هاجرت من الولايات المتحدة الأمريكية وانتقلت إلى بعض البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية وذلك بعد إقرار الحكومة الأمريكية لمجموعة من القوانين التي قيدت الخيارات المتاحة لهذه الصناعات في تصريف مخلفاتها من المواد الملوثة للبيئة.

✓ لاحظ كل من Jha and Hoffman (2001) أن العديد من الاستثمارات قد توجهت من البلدان الصناعية إلى تايلاندا وذلك لكي تستفيد من التشريعات التي تسمح لها باستمرار في إنتاج المواد المستنفذة للأوزون.

✓ بين Gray (2002) أن انتقال صناعة الدباغة وهي من الصناعات الملوثة للبيئة من كاليفورنيا إلى المناطق الصناعية الحرة في المكسيك وذلك لكي تستفيد من انخفاض معايير البيئة المطبقة في تلك المناطق.

#### 4- آثار سلبية أخرى:

لا تتوقف الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة عند هذا الحد بل تشمل آثارا سلبية أخرى على:

#### 4-1- المنافسة:

من الآثار السلبية المحتملة على المنافسة هو تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل، مثل:

✓ تصريف منتجاتها نتيجة احتكار الشركات الأجنبية للسوق الوطنية، وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوافر لها بدائل في تلك الأسواق أو تلك الشركات التي تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة.<sup>2</sup>

✓ مزاحمتها في استخدام الموارد المحلية النادرة، الأمر الذي يؤدي إلى تثبيط الاستثمار المحلي<sup>3</sup> وزيادة الأسعار ولربما زوال بعض المستثمرين المحليين غير القادرين على مواجهة منافسة المستثمرين الأجانب.

(\*) **المعايير البيئية الحازمة:** تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتأخذ عدة أشكال منها على سبيل المثال: فرض معدلات ضرائب عالية حسب مقدار التلوث الناتج حتى ترغم هذه الصناعات على تخفيض نسبة التلوث، تفرض على المنتجين تطبيق التقنيات الصناعية التي من شأنها تخفيض الآثار البيئية الضارة ولكنها أكثر تكلفة إلى جانب منعهم استخدام مدخلات إنتاج معينة التي تتطلب إنتاجها تلوث البيئة قد يضطرون إلى استخدام بدائل أخرى غالبا ما تكون هي الأخرى أكثر تكلفة.

<sup>1</sup>- فتحي عبد الحفيظ المجبري "الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية البيئة في البلدان النامية: دروس الاقتصاد الليبي"، أوراق عمل مقدمة في مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاربيوس، ليبيا، أيام 28-29/06/2008، ص 5-6

<sup>2</sup>- زيدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 133.

<sup>3</sup>- بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 27.



#### 4-2- العمالة:

يظهر الأثر السلبي على العمالة في حالة فقدان الشركات المحلية لفرص الاستثمار نتيجة عدم قدرتها على تنفيذ المشاريع الاستثمارية بسبب دخول الشركات الأجنبية أي عدم تحمل الوضع التنافسي وبالتالي انسحابها من السوق مما يؤدي إلى فقدان مناصب العمل كما يكون هناك أثر على التوظيف إذا ما صاحبت المشروعات الأجنبية اليد العاملة الأجنبية معها البديلة للعمالة المحلية ، إلى جانب حالة المشروعات المخصصة عن طريق المستثمرين الأجانب الذين يشترطون تسريح جزء من العمال لقبول دخول المشروع.

#### 4-3- إيرادات الدولة:

إن المزايا الضريبية التي تقدمها الدول النامية في شكل حوافز ضريبية من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي يمكن أن يشكل إيرادات مفقودة بالنسبة لها. وعلى العموم يمكن تلخيص كل من الآثار الإيجابية والسلبية على الدول النامية على أساس كيفية التأثير من خلال هذا الجدول.

الجدول رقم (18): آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

الآثار الثانوية	الآثار الأولية	أسباب وعوامل تساعد على تحقيق المنافع	المنافع
تحسين المقدرة والنمو الاقتصادي والسياسي نتيجة الاستخدام الفعال والمنتج للموارد الاقتصادية وانخفاض الأسعار وزيادة الصادرات وتدعيم الاستقلال الاقتصادي وتنمية أو خلق هوية مستقلة للدول المضيفة بين دول العالم.	- تحسن متوقع في ميزان المدفوعات وزيادة في متحصلات من النقد الأجنبي.	- استغلال الموارد المحلية -فتح أسواق جديدة للتصدير - عدم تحويل جزء كبير من الأرباح. - عدم تطبيق سياسة متعسفة بالنسبة لأسعار التحويل. - بناء علاقات الاقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.	1- زيادة تدفق رؤوس الأموال و الأثر على ميزان المدفوعات
- تحسين المقدرة أو النمو الاقتصادي والسياسي بالدول المضيفة نتيجة: - زيادة حاصلات الدولة من الضرائب على الأرباح وتنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال. - اختفاء بعض الأنواع من المنتجات الوطنية من الأسواق (وإن كان هذا يعتبر ضرباً من ضروب الاستثناء أو التوقع) - تحسين المقدرة التنافسية والإنتاجية للشركات الوطنية عن طريق إدخال تحسينات على طرق الإنتاج والإدارة أو قيام هذه الشركات بتقليد الشركات المتعددة الجنسيات. اختفاء الشركات التي تحقق خسائر بصفة مستمرة.	احتمال خروج بعض أو عدد قليل جداً من المشروعات الوطنية.	- استيراد عدد أو كمية قليلة من المستلزمات والمواد الخام. - بصفة عامة لا تدخل الشركات الأجنبية في نفس مجالات النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الشركات الوطنية وهذا يضمن عدم خروج أي شركة وطنية من السوق.	2- تنمية الناتج القومي

<p>- تنمية المهارات والمعرفة العالية</p> <p>- إدخال أنواع جديدة من المهارات والمعارف في شتى ميادين النشاط الاقتصادي.</p> <p>- اكتساب مهارات ومعارف جديدة من خلال تقليد العمالة الوطنية لنظيرتها الأجنبية في كافة المجالات ( الفنية والإدارية)</p> <p>- تدعيم منتجات جديدة بمستوى عال من الجودة وبأسعار منخفضة</p>	<p>الاستثمار المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات تساهم في نقل قدر ملموس من المعرفة أو التقنية التكنولوجية إلى الدول المضيفة بالإضافة إلى استمرارية التحديث والتطوير التكنولوجي لهذه الدول.</p>	<p>- تقديم برامج تنمية وتدريب للموارد البشرية (حتى في حالة تركيز الشركات متعددة الجنسيات لأنشطة وبرامج التنمية والبحوث في وطنها الأم)</p> <p>- إدخال التكنولوجيا المتقدمة من خلال تشجيع الحكومات المضيفة للشركات متعددة الجنسيات</p>	<p>3- نقل التكنولوجيا</p>
<p>- تحسين الموقع الاقتصادي للدول النامية كنتيجة لإدخال منتجات جديدة أو تطوير وتنمية استخدامات المنتجات الحالية.</p> <p>- نشر وإدخال أساليب تسويق حديثة</p> <p>- المساهمة في بناء وتنمية معايير أو مستويات إنتاجية وإدارية جديدة ( من حيث الكمية و الجودة)</p> <p>- رفع إنتاجية العمالة الوطنية ورأس المال الوطني</p> <p>- تنويع المنتجات وإتاحة فرص وبدائل متعددة أمام المستهلك والاختيار من بينها.</p>	<p>التأثير على أنماط الاستهلاك</p>	<p>- تنمية وخلق المنتجات و الأسواق الجديدة</p> <p>- الاحتكار</p> <p>- تطوير وتغيير المنتجات وبرامج وخطط التسويق وسياساته</p>	<p>4- إدخال أنماط جديدة للاستهلاك</p>

المصدر: عبد السلام أبو قحف " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية "، مرجع سبق ذكره، ص ص 134، 135،

وبصفة عامة يمكن القول أن الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ستختلف من بلد مضيف لآخر، وذلك لاختلاف الإمكانيات والأوضاع ومستوى التنمية في هذه الدول إلى جانب شكل الاستثمار و نوع القطاع المستثمر والنشاط المستهدف.

### المبحث الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل التمويل الخارجي للدول النامية

تمثل دراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل التمويل الخارجي للدول النامية أكثر الدراسات المثيرة للاهتمام في الأدبيات الاقتصادية الحالية التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا باعتباره تدفقا من التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية التي عرفت معدلات قياسية مرتفعة في السنوات الأخيرة، وهنا نتساءل عن:

✓ ما هي مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر بين التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية؟

✓ كيف كان هيكل هذه التدفقات؟

✓ هل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للمصادر التمويلية الخارجية الأخرى أو مكمل لها؟  
والإجابة عن هذه الأسئلة ستكون من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: التمويل الخارجي في الدول النامية

تعاني معظم الدول النامية من مشكلة عجز التمويل المحلي، مما يجعلها تلجأ إلى التمويل الخارجي أو الأجنبي، والمتمثل من حيث الوسائل في:<sup>1</sup>

**1- المنح والإعانات:** تعتبر موردا للدول النامية وتأخذ شكلا نقديا أي في صورة عملات قابلة للتحويل أو شكلا عينيا يتمثل في السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية، ويخضع تدفق هذه المنح لمدى تأثير العلاقات السياسية فيما بين الدول المانحة والمستفيدة.

**2- القروض الخارجية:** تتكون من قروض خاصة وعامة، بحيث تتمثل القروض العامة في تلك التي تحصل عليها حكومات الدول النامية من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج وكذا من قبل الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي أما الخاصة فهي تلك التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيين والمعنويون في الدول النامية من أشخاص معنويين أو طبيعيين مقيمين في الخارج أو من منظمات دولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل ويخضع الحصول على مثل هذه القروض إلى شروط مالية أو سياسية قد تكون قاسية والشيء الذي يدير ذلك هو مدى قوة العلاقات السياسية والأوضاع الاقتصادية.

**3- الاستثمار الأجنبي:** بشقيه الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سبق ذكره، ص ص 171 ، 180.

كما يمكن أن نميز في التمويل الخارجي الذي تلجأ إليه الدول النامية لتمويل عملية التنمية أو لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، من حيث المصادر ما يلي:<sup>1</sup>

**1- المصادر الرسمية الجماعية:** وعلى رأسها مجموعة البنك الدولي ( البنك الدولي للإنشاء والتعمير هيئة التنمية الدولية، هيئة التمويل الدولي) وصندوق النقد الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية، مثل بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي، ويضاف إليها مؤسسات التنمية الإقليمية الأخرى مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ويقدم هذا المصدر التمويل بشروط ميسرة.

**2- المصادر الرسمية الثنائية:** وهي تشمل المساعدات الإنمائية بين حكومتين أو بين هيئات حكومية ويقدم نسبة عالية من التمويل بشروط ميسرة بالإضافة إلى شروط تجارية أو شبه تجارية.

**3- البنوك التجارية في الدول الصناعية:** ازدادت أهمية هذا المصدر خلال السبعينات وأصبح أهم مصادر التمويل بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية خصوصا في أمريكا اللاتينية.

**4- الاستثمارات المباشرة:** تنامت تدفقات الاستثمار المباشر إلى الدول النامية وأصبح يعتبر من أهم التدفقات المالية إلى هذه الدول.

**5- الاقتراض بإصدار سندات في الأسواق المالية:** وكان هذا المصدر من أهم صور الاقتراض الخارجي خلال القرن 19 و مقصورا على عدد محدود من الدول النامية مثل المكسيك، البرازيل وكوريا الجنوبية.

وبالتالي يتلخص التمويل الخارجي أو التدفقات المالية نحو الدول النامية في الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار في الأوراق المالية، المنح والقروض المقدمة من جهات رسمية والاقتراضات من البنوك التجارية. وهناك من يضيف إلى هذه التدفقات من حيث مصدرها كل من:

- **حصيلة الصادرات:** والتي تشمل حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة، بحيث تؤدي زيادتها إلى ارتفاع الدخل القومي وبالتالي إلى زيادة الإنفاق العام وزيادة الطلب على السلع والخدمات مما يشكل حافزا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم مما يحقق الانتعاش للاقتصاد الوطني.<sup>2</sup> إلا أن هذا المصدر يمثل جزءا ضئيلا من الموارد المالية المتدفقة إلى العديد من الدول النامية لأن قيمة صادراتها منخفضة بسبب:<sup>3</sup>
  - ✓ انخفاض قيمة الصادرات السلعية إما بسبب ضعف الإنتاج المحلي أو بسبب زيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية، أو الإجراءات الحمائية التجارية الجديدة التي فرضتها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية، أو ارتفاع أسعار الصادرات نتيجة ارتفاع تكاليف إنتاجها.
  - ✓ ضعف الصادرات غير المنظورة التي تشمل مختلف الخدمات كالنقل، الصيرفة، السياحة والتأمين مقارنة بما هو موجود في الدول المتقدمة.

<sup>1</sup>- زينب حسين عوض الله " الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا "، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص ص 245-246.

<sup>2</sup>- عرفان تقي الحسني " التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2002، ص 48.

<sup>3</sup>- نفس المرجع السابق، ص ص 48 - 50.

• **تحويلات العاملين:** حسب البنك الدولي فإنها تمثل تلك الأموال التي يرسلها المهاجرون العاملون إلى بلدانهم والذين يعتبرون مقيمين في بلد المقصد وذلك لفترة لا تقل عن عام<sup>1</sup> ويُدْرَج صندوق النقد الدولي في هذا السياق، العمالة الموسمية أو العمالة لمدة قصيرة (أقل من عام واحد)<sup>1</sup>. فنجد أن هذا المصدر أصبح مصدرا جديدا هاما ومتزايدا لرؤوس الأموال إلى الدول النامية، خاصة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي.

### المطلب الثاني: تطور هيكل التمويل الخارجي

لقد تغير هيكل التدفقات المالية إلى الدول النامية عدة مرات، فبعد الحرب العالمية الثانية شكلت التدفقات من مصادر رسمية (التي قدم معظمها بشروط ميسرة) المصدر الرئيسي للموارد المالية ومثلت الإعانات الثنائية أكبر جزء من تلك التدفقات، وكان بعضها قد تدفق من خلال البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية<sup>2</sup>.

ولقد أوضحت الدراسات<sup>3</sup> التي أجريت عدم كفاية الإعانات المقدمة لتمويل متطلبات التنمية في الدول النامية خلال الخمسينات بحيث لم تتجاوز 0,6% من مجموع دخلها القومي في حين قدر الحد الأدنى للنسبة المطلوبة في ذلك الوقت بما يعادل 1% من مجموع الدخل القومي للدول المتقدمة، كما أوضحت دراسات أخرى أن نسبة المنح والإعانات الأجنبية إلى مجموع الدخل القومي للدول المتقدمة اتجه إلى التناقص منذ أوائل الستينات، فبينما بلغت الزيادة الحقيقية في الدخل القومي للدول الصناعية بأمریکا الشمالية وغرب أوروبا وشرق آسيا ودول الباسيفيك خلال الفترة (1961-1975) ما يعادل 80% من سنة الأساس والقيمة الحقيقية للإعانات الأجنبية إلى الدول النامية لم تزد، الأمر الذي جعل هذه النسبة تنخفض لتصل في سنة 1975 إلى 0,35% من مجموع الدخل القومي للدول المانحة.

وقد أتاحت الموارد المالية من مصادر رسمية إلى جانب الاستثمارات الخاصة المباشرة وائتمانات الموردين، معظم الموارد المالية اللازمة للدول النامية حتى أواخر الستينات، حين بدأت البنوك التجارية تساهم بشكل فعال في هذا المجال.

ولقد ظهر دور هذه البنوك لتمويل العجوزات المتزايدة في الحسابات التجارية للدول النامية على إثر الصدمات النفطية الأولى التي حدثت في الفترة (1973-1974)<sup>4</sup>، التي تأثرت أيضا بفعل تدهور أسعار صادرات الدول النامية من المواد الخام<sup>5</sup>، وبالتالي تم تمويل عجوزات موازين مدفوعات هذه الدول من

<sup>1</sup> - البنك الدولي " كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات 2008 "، مسرد المصطلحات، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://web.worldbank.org/wbsite/external/axtarabichome/newsarabic/0..contentmdk21705878--pagepk:64257043--thesitepk:1052299,00.htm>

(المطلع عليه بتاريخ: 2009/11/09).

<sup>2</sup> - سعيد النجار " السياسات المالية وأسواق المال العربية"، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، دون تاريخ ص50.

<sup>3</sup> - حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص172.

<sup>4</sup> - سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص50.

<sup>5</sup> - حسني مهران، مرجع سبق ذكره، ص6.

خلال تزايد الاقتراض وبالذات من المصادر الخاصة (البنوك وتسهيلات الموردين) ذات الشروط المتشددة، وارتفع حجم القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الدولية بدرجة كبيرة نظرا لاستخدام فوائض الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط المودعة في البنوك، ولقد ترتب على الإفراط في اللجوء إلى هذه القروض منذ مطلع عقد السبعينات إلى التنامي والوصول إلى الذروة في الثمانينات □ وبرزت في شكل أزمة ومنه ظهور حجم هائل من الديون الخارجية المستحقة على هذه البلاد ونمو فاحش في أعباء خدمتها، بحيث وصل معدل خدمة الدين في كثير من هذه الدول إلى 80% وأكثر من حصيله صادرات السلع والخدمات لهذه الدول.

ولقد ترتب على هذه الأزمة استنزاف الاحتياطيات النقدية الأجنبية وتدهور أسعار الصرف من ناحية ومن ثم أفرز ذلك كله تدهور الإنفاق الاستثماري والانخفاض في معدل النمو الاقتصادي، وتبين لنا الإحصائيات أنه خلال عقد الثمانينات بلغ إجمالي حجم الديون الخارجية للبلدان النامية كنسبة من ناتجها القومي مجتمعة من 23% عام 1981 إلى نحو 85%، بينما تجاوزت نصف الناتج القومي الإجمالي في دول أمريكا اللاتينية عام 1987.

وبالتالي شكلت الديون الخارجية عبئا على عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية □ والجدول الموالي يوضح حركة التدفقات المالية إلى الدول النامية قبل الأزمة وبعدها.

الجدول رقم (19): حركة رؤوس الأموال الخاصة الطويلة الأجل الموجهة إلى الدول النامية حسب الفترة (الوحدة: نسبة مئوية)

الفترة قبل الأزمة	فترة أزمة المديونية	فترة ما بعد الأزمة	الفتريات
1981-78	1989-82	1993-90	التدفقات
18,0	38,7	51,1	الاستثمار الأجنبي المباشر
0,1	2,3	16,4	استثمار المحفظة
81,9	59,0	32,5	تدفقات منشئة للدين

Yves crozet et autres, op.cit,p221.

المصدر:

إذن بعد الأزمة أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مصدرا هاما بين التدفقات المالية إلى الدول النامية مع بداية التسعينات خاصة إذ يمثل أكثر من نصف هذه التدفقات.

أما حصة الإعانات من التدفقات فتناقصت لتصل إلى 25% فقط في النصف الأول من التسعينات بعد أن كانت تمثل أهم مصدر للتمويل الخارجي في البلدان النامية في الستينات، وتزامن مع التراجع الملحوظ في عمليات القروض التجارية بعد أن كانت تمثل مصدرا رئيسيا في السبعينات<sup>1</sup>. كما تشير بعض الدراسات إلى أنه بينما تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر أخذت كافة الأشكال الأخرى من التدفقات المالية إلى الدول النامية في التراجع وهو ما يؤكد هذا الجدول.

### الجدول رقم (20): التدفقات المالية تجاه الدول النامية

( مليون دولار لسنة 1993 )

البيانات	السنوات	سنوات 60	سنوات 70	سنوات 80	1991	1992	1993
		(*)	(*)	(*)			
الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي	304	3024	12988	34475	44868	63999	
الاستثمار في الأوراق المالية	13	423	3353	17505	24250	86569	
الإقراض الصافي من البنوك التجارية	384	9839	11791	1892	14541	5482	
التدفقات والمنح والقروض الرسمية	1466	9854	34366	59301	47282	52336	
<b>المجموع</b>	<b>2167</b>	<b>13140</b>	<b>62498</b>	<b>113173</b>	<b>131042</b>	<b>208386</b>	

**المصدر:** جويل بيرغسمان وزيا وقانغ شين " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الانجازات والمشكلات" ، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 32، العدد4، ديسمبر 95، ص7.  
(\* ) تمثل المتوسطات السنوية لتلك العقود.

ولقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي المصادر بحيث أصبح يشكل أكثر من ثلث التدفقات المالية الصافية إلى الدول النامية، مما ساعد على تخفيض الاعتماد على التدفقات المالية المنشئة للدين وانخفضت في المقابل تدفقات الاستثمار المحفظي لسنة 1994 و 1995 كما يوضحه الجدول التالي.

<sup>1</sup> - حسني مهران، مرجع سبق ذكره، ص 7.



الجدول رقم (21): تدفقات رأس المال الخاص الصافي طويل الأجل إلى الدول النامية  
(1995-90)

(الوحدة: مليار دولار)

1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات	البيانات
167,1	158,2	154,2	100,3	61,6	44		تدفقات رأس المال الخاص الكلي
55,7	67,1	83,9	27,3	20,1	6,7		استثمارات المحفظة
33,7	32,2	38,3	13,2	12,8	3		تدفقات الدين
22	34,9	45,6	14,1	7,6	3,7		تدفقات الأسهم
90,3	80,1	68,3	46,6	35	2,5		الاستثمار الأجنبي المباشر
17,1	19,1	4,9	13,8	2,5	1,7		المصارف التجارية
4	2,4	6,9	12,6	3,7	10,6		أخرى
231,3	207,4	207,2	155,3	127,1	101,9		تدفقت رؤوس الأموال طويلة الأجل الكلية الرسمية والخاصة
72,3	76,6	74,4	64,6	48,5	43,2		نسبة تدفق رأس المال الخاص من رأس المال طويل الأجل الكلي

المصدر: هيل عجمي جميل، مرجع سبق ذكره، ص 23.

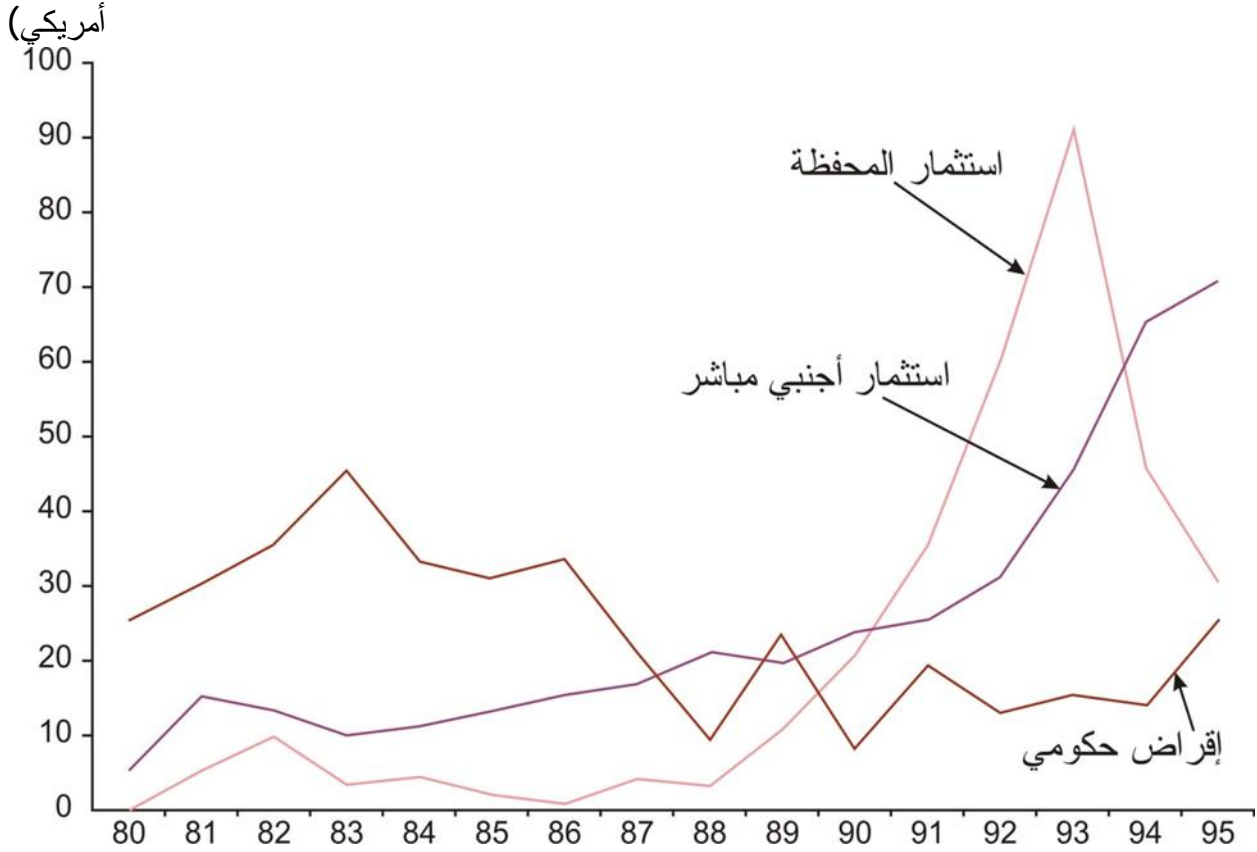
حيث قدر عام 1993 بـ 83 مليار دولار، لينخفض إلى 67 مليار دولار عام 1994 وإلى 55 مليار دولار عام 1995، وحدث هذا الانخفاض بصورة واضحة في تدفقات الأسهم إلى النصف أي من 46 مليار دولار عام 1993 إلى 22 مليار دولار عام 1995، وبدأ هذا الانخفاض في الربع الثاني من عام 1994 بعد الزيادة في أسعار الفائدة في الو.م.أ في فيفري 1994، والسياسة المتشددة في بقية الدول الصناعية الأخرى مما أدى إلى انخفاض تدفق استثمارات المحفظة إلى الدول النامية في هذا العام، كما كان لأزمة المكسيك المالية في ديسمبر 1994 أثر في هذا الانخفاض والتي اعتبرها كامديسو "أول أزمات القرن الواحد والعشرين"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - جيمس م بوتن " ميشل كامديسو وصندوق النقد الدولي " ، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 1، مارس 2000، ص 5.

ويمكن تلخيص تطور التدفقات الرأسمالية نحو الدول النامية بهذا الشكل.

الشكل رقم (07): صافي التدفقات الرأسمالية نحو الدول النامية خلال الفترة (1995-80)

( بليون دولار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار " ندوة الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" تونس 24-25 مارس 1997، ص54.

وبالنسبة للسنة المالية 1996 حدثت زيادة جديدة في تدفقات المحافظ في الدول النامية وما لبثت أن انخفضت في سنتي 1997 و 1998 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (22): تدفق رؤوس الأموال الصافية(\*) نحو الدول النامية، الدول التي تمر بمرحلة  
انتقالية والاقتصاديات الحديثة المصنعة لآسيا

(الوحدة:مليار دولار)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	96-90 (**)	89-84 (**)	السنوات البيانات
129,2	56,7	123,5	214,9	195,3	155,7	144,2	13,5	مجموع تدفق رأس المال الخاص الصافي
118,6	127,5	147,2	120,4	99,6	85,3	64,8	13	الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي
41,9	35,3	69,9	80,2	40,7	104,4	64	4,4	استثمار المحفظة
(31,3)	(106,1)	(93,5)	14,2	55,1	(34)	15,4	(3,8)	استثمارات أخرى صافية
(0,6)	53,4	22,4	3,2	23,2	(2,1)	17,4	26,3	تدفق رأس المال العام الصافي

المصدر:

F.M.I« perspectives de l'économie mondiale», Études économiques  
et financières, Octobre 1998,p65.

(\*) تدفق رؤوس الأموال الصافية يتكون من استثمار مباشر صافي، استثمار محفطي صافي، تدفقات من الاستثمارات

الأخرى الصافية لأجل قصير وطويل و أيضا الاقتراضات العامة والخاصة

(\*\*) معدلات سنوية

تدين إحصائيات نفس الجدول أن أكثر من ثلث هذا الانخفاض يعود إلى الدول التي تمر بمرحلة

انتقالية التي سجلت 24,3 مليار دولار عام 1996 لتتخف إلى 20,7 مليار دولار في عام 1997.

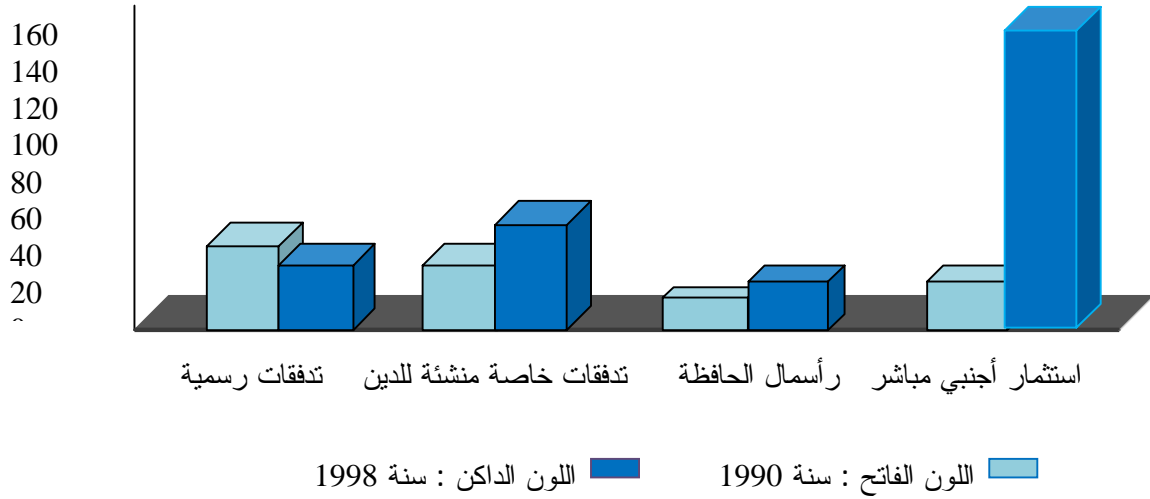
ولو قمنا بمقارنة سنة 1998 بسنة 1999 نجد أن الدول النامية تلقت استثمارات أجنبية مباشرة

(صافيا) قدره 155 مليار دولار في 1998 وهو ما يمثل 16 ضعف المبلغ الذي تلقتته عام 1990 والشكل

رقم (08) يؤكد ذلك.

الشكل رقم (08) : تدفقات رأس المال الخاص إلى الدول النامية

صافي تدفقات رأس المال



**المصدر:** شاهد يوسف " تغيرات في مشهد التنمية" ، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد4، ديسمبر 1999، ص17.  
**ملاحظة:** تشمل التدفقات الخاصة المنشئة للدين قروض البنوك والسندات .

وحسب معلومات البنك الدولي فإن إجمالي تدفقات رأس المال الخاص نحو الدول النامية قد ارتفعت بمعدلات عالية خلال الفترة (1990-1999)، حيث قدر صافي التدفقات نحو الدول النامية بحوالي 99 بليون دولار عام 1990، منها حوالي 56 بليون تدفقات رسمية وحوالي 43 بليون دولار تدفقات خاصة ( بنسبة 43% من الإجمالي)<sup>1</sup>.  
 وهو ما يؤكد الجدول التالي :

<sup>1</sup> - عيسى محمد الغزالي " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر" ، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 31، السنة الثالثة جويلية 2004، ص12.

الجدول رقم (23) : صافي إجمالي التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الدول النامية خلال الفترة ( 1990-2000 )

(الوحدة: نسبة مئوية % )

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
235,2	264,9	318,3	343,7	313,2	275,2	220,4	219,2	152,3	123,1	98,5	صافي إجمالي التدفقات ( بليون دولار )
85,5	82,7	84,1	88,5	90,1	79,0	79,1	75,6	64,5	49,2	43,2	تدفقات خاصة
68,3	69,9	53,7	49,5	41,8	40,8	40,3	30,1	30,3	27,9	24,5	استثمار مباشر
11,1	12,9	4,9	8,8	15,7	14,0	15,9	23,3	9,2	6,1	2,8	أسهم الملكية
7,4	9,6	12,5	14,3	19,9	12,0	17,3	16,7	7,3	8,7	1,2	سندات الدين
1,1	(9,2)	14,0	15,0	12,0	11,8	4,0	1,6	11,0	3,9	3,3	ديون البنوك
(2,3)	0,5	(1,0)	0,9	0,7	0,4	1,6	4,0	6,9	2,5	11,5	غيرها(*)
14,5	17,3	15,9	11,5	9,9	21,0	20,9	24,4	35,5	50,8	56,8	تدفقات رسمية(**)

**المصدر:** علي توفيق الصادق، وعلي أحمد البلبل " جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاديات العربية، الواقع والعوامل المحفزة " ، في سالم توفيق النجفي وآخرون "الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية"، سلسلة كتب المستقبل العربي، 40، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ، فيفري 2005، ص206.

(\*) تتضمن الائتمان للمصدرين

(\*\*) تشمل المنح

وارتفع صافي التدفقات نحو الدول النامية إلى حوالي 291 بليون دولار عام 1999 منها حوالي 52 بليون دولار تدفقات رسمية، وحوالي 239 بليون دولار تدفقات خاصة ( بنسبة 82% من الإجمالي) فيلاحظ أن التدفقات الرأسمالية نحو الدول النامية معظمها آت من القطاع الخاص ( أكثر من 80%) ويرتكز في أقاليم معينة كشرق آسيا وأمريكا اللاتينية □ حيث استحوذ 18 قطر على 85% من تدفقات رأس المال الخاص خلال السبعينات والثمانينات<sup>1</sup>.

وبذلك توضح هذه الأرقام ازدياد أهمية تدفق رأس المال الخاص إلى الدول النامية مقارنة بالتدفقات الرسمية، كما أنها تشير إلى ازدياد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي عرف زيادة في نصيبه من

<sup>1</sup> - عيسى محمد الغزالي ، مرجع سبق ذكره ، ص13.

إجمالي صافي التدفقات من 5,3% في 1980 إلى أكثر من 60% في عام 2000<sup>1</sup>. بعد ما كان يمثل 24,5% عام 1990<sup>2</sup>.

وباستخدام معلومات الجدول رقم (24) وهي إحصائيات البنك الدولي حسب تقرير تمويل التنمية العالمية 2012، يمكن ملاحظة تطور تركيبة التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية خلال العقد الأول من القرن الجديد.

**الجدول رقم (24): تطور صافي التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية  
خلال (2010-2001)**

(الوحدة: بليون دولار)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
-	-	256,4	352,5	331,0	246,5	138,4	103,1	63,6	7,2	رصيد الحساب الجاري (*)
1129,7	674,9	835,2	1133,2	686,5	519,7	373,3	261,7	168,4	212,6	صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة والرسمية
634,5	508,7	570,7	667,1	495,2	382,0	245,5	179,2	163,5	165,5	صافي تدفقات الاستثمار
506,1	400,0	624,1	534,1	387,5	314,5	208,5	152,8	155,0	185,9	صافي الاستثمارات المباشرة
128,4	101,8	(53,4)	133,0	107,7	67,5	36,9	26,3	8,3	6,7	صافي الاستثمارات في المحفظة
495,2	166,2	264,4	466,1	191,2	137,7	101,9	82,5	5,1	47,1	صافي تدفقات الدين
319,6	303,9	322,9	276,4	221,6	187,0	155,6	164,6	108,2	90,1	تحويلات العاملين

المصدر:

The World Bank« Global Development Finance» , Report 2012, op.cit, p3

(\*) The World Bank« Global Development Finance», Report 2010, p1

- أول ما يظهر أن هناك تحسن في أرصدة الحسابات الجارية للبلدان النامية خاصة منذ عام 2002، لتشهد بذلك فوائض ساهمت في زيادة الاحتياطي المالي لعدد قليل من الدول النامية، حيث يعود الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي المالي إلى الصين<sup>3</sup> والذي قدر بـ 1966 مليار دولار عام 2008<sup>4</sup> ويرجع هذا

<sup>1</sup> علي أحمد البليل ومحمد مصطفى عمران " الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي، والنمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية 1975 – 1999 " ، أوراق صندوق النقد العربي، العدد 6، أبو ظبي، ماي 2003، ص3.

<sup>2</sup> علي توفيق الصادق، وعلي أحمد البليل " جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاديات العربية، الواقع والعوامل المحفزة " ، في سالم توفيق النجفي وآخرون" الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية"، سلسلة كتب المستقبل العربي، 40، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، فيفري 2005، ص206.

<sup>3</sup> - البنك الدولي " تدفقات رؤوس الأموال الخاصة تعود بالفائدة .. أن تدفقات المساعدات ترتفع طفيفا فقط" ، نشرة اخبارية رقم 284/2004/ س ص 2، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://siteresources.worldbank.org/NEWS/press+Release/20193367/pr2004-284-ar.pdf>

(المطلع عليه بتاريخ 11/13/2009).

<sup>4</sup> - The World Bank« Global Development Finance», Report 2012, op.cit, p110.

التحسن إلى الانخفاض الكبير المسجل في الأسعار في البلدان المصدرة للسلع المصنوعة مما عزز في تصديرها<sup>1</sup>، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع غير النفطية بنسبة 10%<sup>2</sup> للذين يعتمدون عليها بشكل واسع للحصول على العملة الأجنبية من الدول النامية، كما كان لارتفاع أسعار النفط وأسعار المنتجات التعدينية هي الأخرى دور في ذلك.

• وبشكل عام فإن التدفقات الرأسمالية الصافية إلى الدول النامية شهدت ارتفاعا بنحو 228% خلال الفترة (2006-2002)<sup>3</sup>، وسجلت رقما قياسيا عام 2007 يتجاوز 1,1 بليون دولار، واستمرار التحول من مصادر التمويل الرسمية إلى مصادر التمويل الخاصة.

• رغم الزيادة الإجمالية في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية، إلا أن تلك الأموال الخاصة لا تتجه إلى البلدان الأكثر فقرا، فوفقا لمصادر معهد التمويل الدولي فإن 30 دولة من دول الاقتصاديات الناشئة من بينها الجزائر، مصر، تونس والمغرب قد عرفت ارتفاعا في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة حيث بلغت 782 مليار دولار عام 2007 مقارنة بـ 568 مليار دولار عام 2006<sup>4</sup>. وهو يشكل حوالي 68% عام 2007 و77% عام 2006<sup>5</sup>. وحسب البنك الدولي فإنه خلال السنوات الأخيرة ذهبت بواقع 82% من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة المتوجهة إلى الدول النامية إلى 20 بلد من بين 135 بلد نام شملته بيانات التحليل الذي أجراه البنك الدولي و أن أفقر 51 بلد في العالم لم يتلق سوى 8% فقط من مجموع تدفقات رؤوس الأموال [وهي نسبة ضئيلة للغاية عند مقارنتها بمجموع تلك التدفقات ] فنصيب إفريقيا جنوب الصحراء لم يتجاوز 6% من رؤوس الأموال الخاصة التي تدفقت إلى اقتصاديات البلدان النامية خلال (1990-2006) والتي بلغت قيمتها 4,9 ترليون دولار أمريكي<sup>6</sup>، مقابل 36 بليون دولار عام 2008 أي 5%<sup>7</sup> من مجموع صافي ما تدفق إلى الدول النامية من رؤوس أموال خاصة.

• وثمة حقائق أخرى تشهدا التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية، فيما يخص هيكلها الذي تميز بالتغير الكبير على مستوى طول الفترة [ حيث نجد:

<sup>1</sup> - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " يفيد تقرير التجارة والتنمية لعام 2008 ...خلافًا للتفكير الاقتصادي السائد "، نشرة صحفية، الصادرة بتاريخ 2008/09/04 ص2، نقلا عن الموقع الإلكتروني: [http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08024\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08024_ar.pdf) (المطلع عليه بتاريخ 2009/01/14).

<sup>2</sup> - البنك الدولي " تدفقات رؤوس الأموال الخاصة تعود بالفائدة... أن تدفقات المساعدات ترتفع طفيفا فقط"، مرجع سبق ذكره، ص2.

<sup>3</sup> - محمد عمران " التدفقات الرأسمالية بين مصر ودول شمال إفريقيا: الواقع والتحديات"، دراسة مقدمة لمكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، ص14.

<sup>4</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، 2007، مرجع سبق ذكره، ص159.

<sup>5</sup> - من احتساب الباحث استنادا إلى نسبة صافي التدفقات الخاصة للدول 30 إلى مجموع صافي التدفقات الخاصة إلى الدول النامية لسنتي 2006 و2007.

<sup>6</sup> - البنك الدولي " التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان النامية تبلغ مستوى قياسيا جديدا في عام 2006، لكن مع تباطؤ وتيرتها"، منشور إعلامي رقم DEC/58/2007، ص2. الصادر بتاريخ 2007/05/29. نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:21348771~menuPK:3536952~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:1052299,00.html>

(المطلع عليه بتاريخ 2009/01/14).

<sup>7</sup> - من احتساب الباحث استنادا إلى حصة إفريقيا جنوب الصحراء على حصة الدول النامية من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية لعام 2008. انطلاقا من معطيات: The World Bank «Global Development Finance», Report 2009,p40

• التحول عالميا من الديون إلى الاكتتاب في الأسهم :

لقد تجاوزت تدفقات الاستثمارات في أسهم رأس المال 400 بليون دولار عام 2006، حيث شكلت حوالي ثلاثة أرباع التدفقات الرأسمالية، مقابل الثلثين في عام 2003، وسجلت زيادة قوية عام 2007 لتصل 667 بليون دولار، ثم أقل مستوى في عام 2010 لتشهد 634 بليون دولار، وذلك بعد التراجع المحقق بالنسبة لعام 2008 و 2009، تأثرا بالاضطرابات التي حدثت في الأسواق المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض صافي الاستثمار في الحوافظ (غير المباشر) إلى (-53,4) بليون دولار سنة 2008، بينما لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر المهيمن للتمويل الخارجي للدول النامية، ولكن يذهب بشكل أساسي إلى الاقتصاديات الناشئة مثل الصين، البرازيل، جنوب إفريقيا والسعودية وغيرها وفي هذا السياق أشار "سوباتشايدكي" الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المنعقد في الدوحة القطرية عام 2008، أن أكثر من 50 دولة الأكثر فقرا في العالم لم تحصل على سوى 3% فقط من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الست سنوات الماضية<sup>1</sup>.

• التحويلات كثنائي مصدر تمويل خارجي:

على غرار الاستثمار الأجنبي المباشر فإن تحويلات العاملين المهاجرين الذين يحولون جزء من رواتبهم إلى بلادهم أضحت أهم مصدر تمويلي بعد الاستثمارات الأجنبية، وتمثل ضعف تدفقات المعونات الرسمية<sup>2</sup> ولا تشمل هذه التحويلات تحويلات العمال المهاجرين المتدفقة عبر القنوات غير الرسمية، التي كان من الممكن في حال تسجيل البيانات الخاصة بها أن تؤدي إلى تضخم مبالغ التحويلات.

وتفيد بيانات البنك الدولي أن هذه التحويلات هي في ارتفاع مستمر منذ 1995 أين كانت لا تتعدى 58 مليار دولار، ووصلت في عام 2000 إلى 84,5 مليار دولار<sup>3</sup>، وتسجل رقما قياسيا في عام 2007 بـ 265 مليار دولار، حيث احتكرت أربع دول نامية قرابة 40% من التحويلات العالمية، تصدرها الهند بـ 27 بليون دولار، الصين 25,7 بليون دولار، المكسيك 25 بليون دولار والفلبين بـ 17 بليون دولار<sup>4</sup> فيما توزعت تحويلات مغتربي ومهاجري أهم الدول العربية على النحو التالي: المغرب 5,7 بليون دولار، الأردن 2,9 بليون دولار، الجزائر 2,9 بليون دولار، تونس 1,7 بليون دولار. مع العلم أن المنطقة العربية خاصة الخليجية تعرف أعلى مستويات استضافة العمال المغتربين إذ تصل نسبة المغتربين إلى عدد

<sup>1</sup>- وليد الدرعي " تخوفات من أن تعوق الأزمة المالية التدفقات المالية... دور الاستثمار الأجنبي في دفع النمو"، مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الدوحة، قطر، من 29 نوفمبر -2 ديسمبر 2008، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.ffd-qatar.com/vieulastneurs.php?id=111>

(المطلع عليه بتاريخ 2009/11/1)

<sup>2</sup>- البنك الدولي " تدفقات رؤوس الأموال... المساعدات ترتفع طفيفا فقط"، مرجع سبق ذكره، ص 3.

<sup>3</sup> - World Bank « Global Development Finance », Report 2008, p35,

<sup>4</sup>- القناة " 251 مليار دولار تحويلات مهاجرين الدول النامية لوطنهم"، الصادر بتاريخ 2008/08/03، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://alkanat.net/news/shownews.asp?id=95615> (المطلع عليه بتاريخ 2009/11/02).



السكان إلى 78% في قطر ، 71% في الإمارات، 62% في الكويت، 41% في البحرين، 39% في الأردن، 26% في السعودية و 24% في عمان<sup>1</sup>.

وحسب ما جاء في تقرير تمويل التنمية العالمية لـ 2012 فإن التحويلات وصلت إلى 322 بليون دولار عام 2008<sup>2</sup> ، وبذلك تتعدى المستوى الذي وصلت إليه عام 2007. ويفيد البنك الدولي حسب التحويلات المسجلة إلى الدول النامية رسمياً لهذه السنة أن الهند تصدر قائمة البلدان المتلقية للتحويلات بـ 45 مليار دولار تليها الصين بـ 34 مليار دولار، المكسيك بـ 26 مليار دولار والفلبين بـ 18 مليار دولار<sup>3</sup> أي أنها لا تزال تحتفظ بأعلى المستويات ثم انخفضت التحويلات إلى الدول النامية من 322 مليار دولار عام 2008 إلى 306 مليار دولار عام 2009 أي بتراجع يقدر حوالي 5% أي بانخفاض طفيف. ومن الأسباب التي تقف وراء هذا التراجع أن رواتب العمال المغتربين انخفضت بوجه عام في روسيا، ماليزيا ودول الخليج، ويعود انخفاض تدفق التحويلات إلى أمريكا اللاتينية بوجه الخصوص في جانب كبير منه إلى التراجع في قطاع البناء بالولايات المتحدة الأمريكية<sup>4</sup>.

وهناك الكثير من البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً بالغاً على الأموال التي يرسلها ملايين العاملين المغتربين إلى أوطانهم مثل: طاجكستان، مولدوفا، تونجا و ليسوتو في البلدان الأصغر اقتصادياً والتي تصدر قائمة البلدان المتلقية للتحويلات من حيث النسبة التي تمثلها هذه التحويلات إلى إجمالي الناتج المحلي والتي تتجاوز الربع<sup>5</sup> كما تتعدى ذلك لتصل حوالي 36% بالنسبة لطاجكستان ومولدوفا عام 2006 ولكي تضمن الدول النامية استقرار هذا المصدر عليها أن تجعل من تحويل الأموال إليها أكثر يسراً وأقل تكلفة للمغتربين، ففي 2009 كانت تمثل تكلفة تحويل الأموال عن طريق القنوات الرسمية في المتوسط 10% من قيمة المعاملة، وفي بعض البلدان ترتفع هذه النسبة إلى ما بين 25، 30%<sup>6</sup>.

#### • زيادة فعالية المعونة الإنمائية الرسمية وتخفيف أعباء الديون:

بعد الازدهار الذي عرفته تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية في الثمانينات من القرن الماضي أين وصلت نسبتها 21% من إجمالي التدفقات لرؤوس الأموال الدولية خلال الفترة (83-1989)، فقد انخفضت بحدة في التسعينات عقب انتهاء الحرب الباردة إلى 11% في الفترة (90-1998)<sup>7</sup> نتيجة العجز

<sup>1</sup> - القناة " 251 مليار دولار تحويلات مهاجرين الدول النامية لوطنهم" ،مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> - The World Bank «Global Development Finance» , Report 2012, op cit ,p40.

<sup>3</sup> - البنك الدولي " البنك الدولي يخفض توقعاته بشأن التحويلات لعام 2009 مع زيادة حدة الركود" ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22116655~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html>.

(المطلع عليه بتاريخ 2009/11/03).

<sup>4</sup> - البنك الدولي " البنك الدولي يتوقع تراجع تحويلات المغتربين إلى الدول النامية بنسبة 7.3% عام 2009" ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARARABIC/0..contentMDK:22244692~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html>.

(المطلع عليه بتاريخ 2009/11/10).

<sup>5</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>6</sup> - البنك الدولي " البنك الدولي يخفض توقعاته بشأن التحويلات لعام 2009 مع زيادة حدة الركود" ، مرجع سبق ذكره.

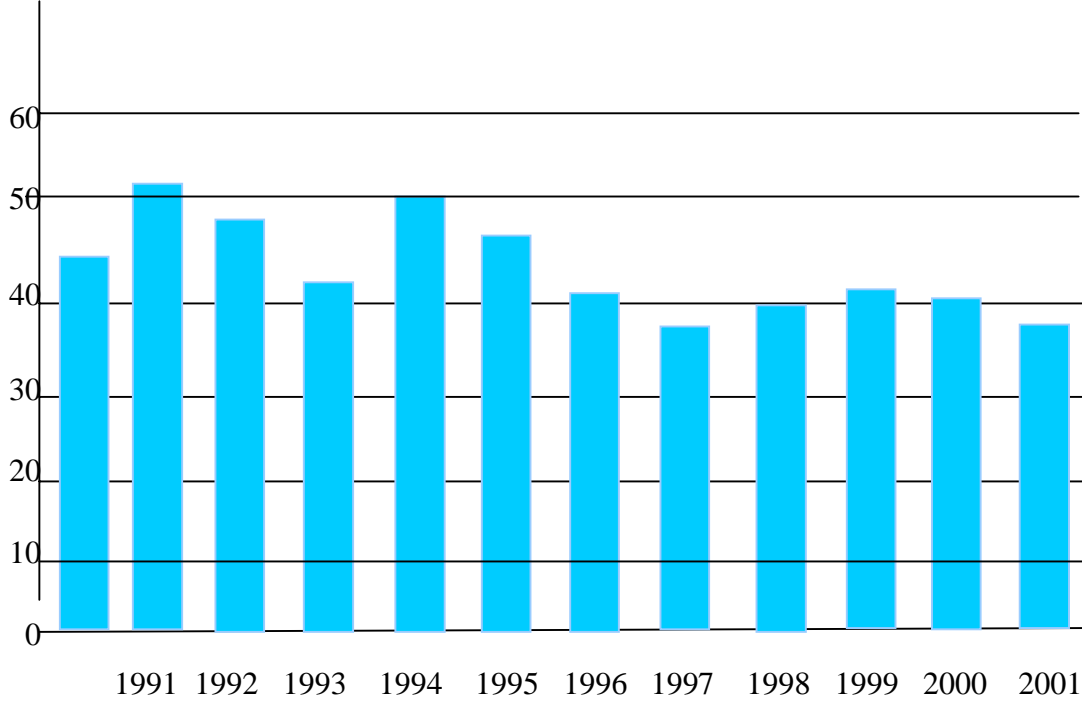
<sup>7</sup> - نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سبق ذكره، ص 164.

العجز في موازنات دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (92-1996)<sup>1</sup>، أين خفضت من إنفاقها العام وبالتالي انخفاض حجم المساعدات الإنمائية المقدمة أيضا .

والشكل التالي يوضح حجم هذه التدفقات بالنسبة للدول النامية خلال فترة التسعينات.

الشكل رقم (09) : صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدول النامية خلال التسعينات

(الوحدة: بليون دولار)



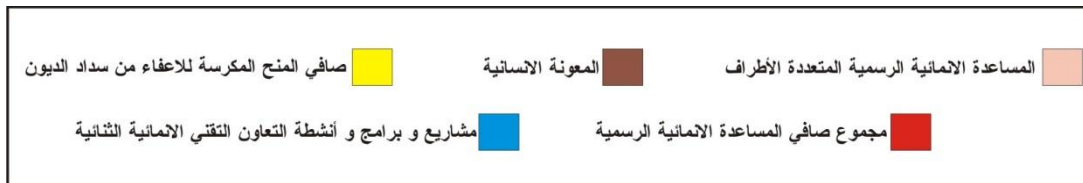
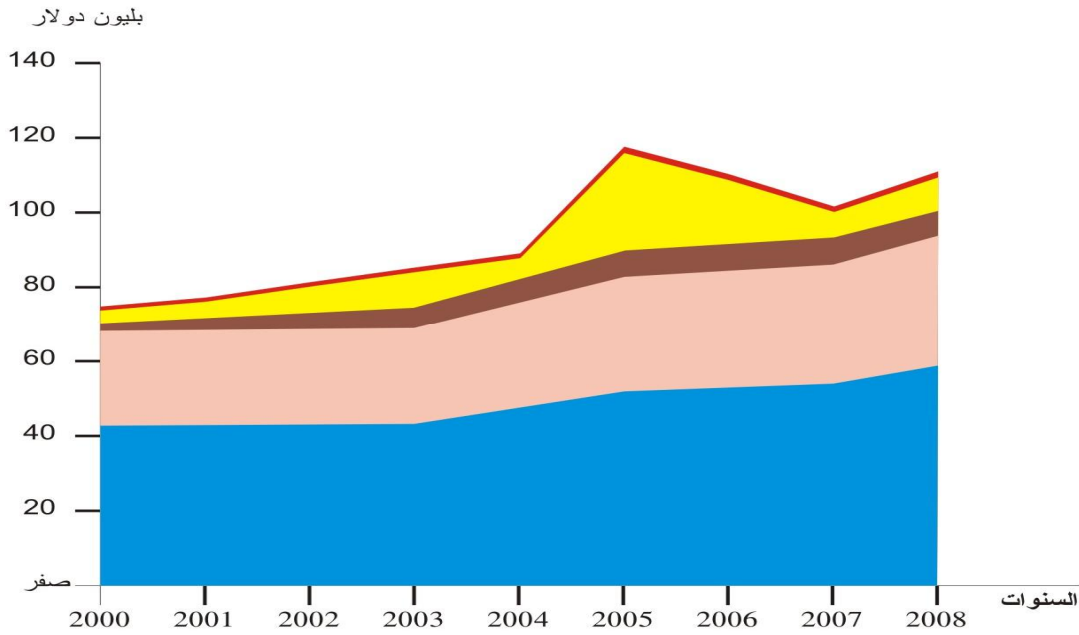
**المصدر :** البنك الدولي " البنك الدولي يتوقع انتعاشا عالميا ويحث على زيادة المساعدات للبلدان الفقيرة " ، ص 2 بيان صحفي رقم 2002/225/S ، الصادر بتاريخ 2002/03/13. نقلا عن الموقع الالكتروني: <http://siteresources.worldbank.org/NEWS/Resources/pr031302-ar.pdf> (المطلع عليه بتاريخ: 2009/11/12).

نلاحظ أن المساعدات الإنمائية الرسمية لم تتجاوز على طول الفترة 60 بليون دولار، ومع مطلع القرن الجديد ( عام 2001) كان مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية بالقيمة الدولارية المعدلة بما يأخذ التضخم في عين الاعتبار أقل بنسبة 20% مما كان عليه في عام 1990<sup>2</sup> .

<sup>1</sup>- نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سبق ذكره، ص 262.  
<sup>2</sup>- البنك الدولي " البنك الدولي يتوقع انتعاشا عالميا ويحث على زيادة المساعدات للبلدان الفقيرة " ، ص 2 ، بيان صحفي رقم 2002/225/S الصادر بتاريخ 2002/03/13. نقلا عن الموقع الالكتروني: <http://siteresources.worldbank.org/NEWS/Resources/pr031302-ar.pdf> (المطلع عليه بتاريخ: 2009/11/12).

لذا كان لا بد من إعادة صياغة الدور الإنمائي للمساعدات لتساهم في تحقيق التنمية المستدامة وضرورة إنعاش الاقتصاديات النامية ومساعدتها في إنجاز الأهداف التنموية للألفية (\*) بحلول عام 2015. وتم التأكيد على ذلك في العديد من القمم والمؤتمرات العالمية، كان أولها قمة الأمم المتحدة للألفية 2000 التي عقدت في سبتمبر 2000 □ ومن ثم عرفت المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة معتبرة وفق ما يبينها الشكل رقم (10).

الشكل رقم (10): صافي المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الفترة (2000-2008)



**المصدر:** فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية "تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية أثناء الأزمة"، الأمم المتحدة، نيويورك، تقرير عام 2009، ص 5.

و إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة فمن الواضح بأن الجزء الأكبر من تلك الزيادة يرجع أساساً إلى عملية تخفيف الديون الممنوحة، رغم أن التزام

#### (\*) الأهداف التنموية للألفية تتمثل في:

- تخفيض نسبة الذين يعيشون دون عتبة الفقر إلى النصف بحلول 2015
  - تحقيق التعليم الابتدائي الشامل
  - إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم.
  - تخفيض نسبة وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم.
  - مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب وسائر الأمراض.
  - ضمان الاستدامة البيئية ، وتحقيق تحسن في حياة مليون إنسان يقيمون في أحياء فقيرة مكتظة بحلول عام 2015
  - إقامة شراكة عالمية شاملة للتنمية.
- أنظر في: نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي " مقدمة في المالية الدولية " ، مرجع سبق ذكره، ص ص 257، 258.

تخفيف الديون يتعين أن يكون التزاما إضافيا، ومع ذلك ووفقا للشكل رقم (10) يظهر أنها أدرجت ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية ، أي أن عملية إلغاء الديون يتم تسجيلها كمساعدة إنمائية رسمية دون أن يضيف تدفقات جديدة إلى الموارد، وهو ما حدث عندما تراجع صافي المساعدات الإنمائية الرسمية من 107,1 مليار دولار عام 2005 إلى 103,7 مليار دولار عام 2007<sup>1</sup> بسبب عودة إعفاءات الديون إلى مستوياتها العادية عقب اتفاقيتين استثنائيتين من اتفاقيات نادي باريس في عام 2005، تلقى بموجبهما كل من العراق ونيجيريا ما مجموعه 19,5 مليار دولار من إعفاءات الديون من دائنين نادي باريس، أعقبه مبلغ آخر قدره 13 مليار دولار عام 2006<sup>2</sup>.

ورغم ارتفاع المساعدة الإنمائية الرسمية عام 2008 إلى 119,8 مليار دولار بسبب ارتفاع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي للدول المتقدمة المانحة من نسبة 0,28% عام 2007 إلى 0,30% عام 2008، ولكنها أقل من نسبة 0,33% التي بلغت عام 2005<sup>3</sup>. إلا أنها لا تزال بعيدة عن 0,70% من إجمالي الدخل القومي للدول المتقدمة، وهو الهدف الذي تسعى إليه الأمم المتحدة منذ فترة طويلة بحلول 2015 □ وحتى الهدف المتوسط 0,5% بحلول عام 2010 الموضح في القمة العالمية 2005 □ وأن تصل المساعدات الإنمائية الرسمية إلى 154,5 مليار دولار في عام 2010<sup>4</sup>. ولكنها وصلت إلى 128,5 مليار دولار<sup>5</sup> فقط.

أما عن توزيع هذه المساعدات فإنه لا تزال البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى تمثل أكبر مستفيد من المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد زادت بأكثر من الضعف ما بين 2000 و 2007 ويتناسب هذا مع ارتفاع نسبة الفقراء في المنطقة، ثم منطقة غرب آسيا بعد أن زاد ما تلقتة بأكثر من خمسة أضعاف خلال هذه الفترة، بسبب الزيادة الضخمة في التمويل المقدم لأغراض انسانية وتعميرية إلى العراق، وزادت أيضا تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى جنوب آسيا بأكثر من الضعف خلال السنوات السبع، ويرجع ذلك إلى المساعدات المقدمة إلى أفغانستان، وإن كانت هذه الزيادة لا تتناسب وعدد الفقراء في المنطقة<sup>6</sup>. وبالنسبة لعمليات تخفيف الدين المقترنة بالمساعدات الإنمائية الرسمية ( المبالغ المرصدة لتخفيف عبء الدين المدرجة ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية) - وإن كان التزامين مستقلين حسب ما أكد عليهما

<sup>1</sup> - البنك الدولي " تقرير تمويل التنمية العالمية 2008 " ، عرض عام، ص ص 3-4، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

[http://siteresources.worldbank.org/NTGDF2008/Resources/GDF08.overview\\_AR\\_pdf](http://siteresources.worldbank.org/NTGDF2008/Resources/GDF08.overview_AR_pdf)

(المطلع عليه بتاريخ 2009/11/01).

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>3</sup> - فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية " تقرير الشراكة العالمية من أجل التنمية أثناء الأزمة " ، الأمم المتحدة، نيويورك تقرير عام 2009 ، ص ص ط، ي.

<sup>4</sup> - الأمم المتحدة " إنهاء الفقر الأهداف الإنمائية للألفية 2015 فلنحققه : تعزيزا لشراكة العالمية للتنمية في وقت الأزمة " ، صحيفة الحقائق: أين توجد

الثغرات؟ ص ص 1، 3 [http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/factsheet\\_mdg.pdf](http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/factsheet_mdg.pdf).

(المطلع عليه بتاريخ 2009/11/10).

<sup>5</sup> - OCDE «Tableau6: Financement public du développement vers les pays en développement» , sur le site:

<http://www.oecd.org/fr/cad/stats/statistiquesurlesapportsderessourcexauxpaysendevloppement.htm>

( Consulté le: 10/01/2012)

<sup>6</sup> - فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية - فإنها قد أحرزت تقدما كبيرا، إذ تؤكد مع نهاية مارس 2009 أن 35 بلد من بين 41 بلد مؤهل لتخفيف عبء دينه بمقدار 54,3 مليار دولار وفقا لقيم نهاية عام 2008 في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون<sup>(\*)</sup> وتلقى 24 بلد من 35 بلد التزاما إضافيا ما مقداره 23,6 مليار دولار من خلال المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون<sup>\*\*</sup>، وأن 13 دولة لا تزال عرضة لخطر العجز عن تسديد الديون<sup>1</sup>.

#### • ارتفاع الوزن النسبي لصافي تدفقات الدين:

لقد شهد صافي تدفقات الدين ارتفاعا منذ عام 2002، وقد تزامن هذا الارتفاع مع التزايد في الوزن النسبي لصافي تدفقات الدين من إجمالي التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية، فحسب تقرير تمويل التنمية العالمي لعام 2007 للبنك الدولي فإنه ارتفع من حوالي 7,6% فقط عام 2001 إلى 26,7% عام 2006<sup>2</sup> مسجلا أيضا وزنا قياسييا في عام 2007 بحوالي 41%<sup>3</sup> (ولكن انخفض إلى تقريبا 25% عام 2009<sup>4</sup> بسبب الاضطراب المالي العالمي<sup>5</sup> حيث اضطرت المؤسسات المالية إلى تخفيض أنشطتها الاقراضية وتشديد شروط التمويل لكي تستعيد سلامة مركزها المالي)، وفي الوقت نفسه ارتفعت تدفقات الديون الخاصة إلى البلدان النامية إلى ما مقداره حوالي 498,9 مليار دولار عام 2007 وهو ما يمثل تقريبا 99% من إجمالي تدفقات الدين، مقابل (-4,7 مليار دولار) عام 2002<sup>5</sup> ويعود سبب تسجيل الصافي السلبي لتدفقات الديون الخاصة إلى خروج الأموال وهي تمثل تسديدات التزامات الديون الخاصة في شكل أصل القرض والفوائد وبذلك كان إجمالي ما تحصلت عليه الدول النامية من القروض الخاصة الجديدة يقل بكثير عن ما تدفعه للدائنين لخدمة أصل الدين وفوائده، وهو ما حدث أيضا بالنسبة لسنوات 2003 (-10,5 مليار دولار) 2004 (-25,8 مليار دولار)، 2005 (-71,0 مليار دولار) و 2006 (-70,9 مليار دولار)<sup>6</sup>.

(\*) **مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC** : تم اعتمادها في سنة 1996 من طرف الوكالة الدولية للتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتخفيض عبء مديونية الدول الفقيرة (ذات الدخل المنخفض حسب سلم الدخل للبنك الدولي) التي تعاني من عدم استدامة المديونية، بعد تطبيق كل إجراءات خفض عبء المديونية بها التي ارتفعت من 60 مليار دولار عام 1980 إلى أكثر من 190 مليار دولار وكادت تصل إلى 200 مليار دولار عام 2000 في حال غياب المبادرة وبشكل سكان هذه المجموعة حوالي 600 مليون نسمة يعيش معظمهم سبع سنوات أقل من سكان الدول النامية الأخرى، ويعيش أكثر من نصفهم على أقل من دولار واحد لليوم، إذ تحصل هذه الدول على مساعدات تخفيض أعباء الديون بعد سلسلة من الإصلاحات الرئيسية تستهدف تشجيع والنمو الاقتصادي المستدام من أجل تخفيض مستويات الفقر.

(\*\*) **المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون MDRI** : جاءت في 2005 لتدعيم المبادرة السابقة بعد تحسينها في 1999، حيث يساهم فيها كل من البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الوكالة الدولية للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية من أجل إيجاد حل دائم لمديونية الدول الفقيرة ذات المديونية المرتفعة عبر توليفة ترمي إلى تقليص عبء المديونية مع تطبيق سياسات الإصلاح من أجل رفع وتائر النمو، وتخفيض مستوى الفقر ومغادرة فخ المديونية. أنظر في: بلقاسم العباس "المساعدات الخارجية من أجل التنمية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثامن والسبعون، السنة السابعة، ديسمبر 2008، ص 13.

<sup>1</sup>- الأمم المتحدة "إنهاء الفقر الأهداف الإنمائية الألفية 2015 فلنحققه، تعزيز الشراكة العالمية للتنمية في وقت الأزمة"، مرجع سبق ذكره، ص 04.

<sup>2</sup>- محمد عمران، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>3</sup>- من احتساب الباحث استنادا إلى الجدول رقم (24)، ص 155.

<sup>4</sup>- نفس المرجع السابق.

<sup>5</sup>- The World Bank « Global Development Finance », Report 2009, op.cit , p40.

<sup>6</sup>- IBID.

ولكن فيما يخص الديون الرسمية، فقد انخفضت عندما قامت بعض البلدان، بتصدرها الجزائر وروسيا بسداد ديونها الخارجية إلى المقرضين الرسميين<sup>1</sup>. ورغم هذا فإن مديونية الدول النامية في تزايد مستمر وسريع حيث بلغت في سنة 2007 أكثر من 3,2 ترليون دولار (2,5 ديون طويلة)، مقابل حوالي 2,2 ترليون عام 2000 وتجاوزت 1,2 ترليون عام 1990، حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (25): تطور مديونية الدول النامية

السنوات	المخزون (مليار دولار)	المخزون بالنسبة للصادرات (%)	المخزون بالنسبة لـ GNI (**) (%)	خدمة الدين بالنسبة للصادرات (%)
1990 (*)	1207	174,5	33,8	18,0
1995	1860	163,0	33,8	18,0
2000	2126	128,5	37,8	20,9
2005	2514	75,9	26,6	13,0
2006	2675	66,1	23,9	12,4
2007	3220	65,6	23,2	10,2
2008	3499	59,3	21,0	9,2
2009	3639	77,0	22,4	10,8
2010	4076	68,7	21,0	9,8

المصدر: The World Bank « Global Development Finance» , Report 2012,op.cit, p40.

(\*) The World Bank « Global Development Finance» , Report 2010,op.cit, p24.

( \*\*)GNI: Gross National Income (الدخل القومي الاجمالي)

وحسب الجدول يتضح أن رغم تقادم حجم الديون الخارجية إلا أن كل النسب في انخفاض، خاصة نسبتها إلى إجمالي صادرات السلع و الخدمات فمن 128,5% عام 2000 إلى 68,7% عام 2010 تقريبا بالنصف خلال عشر سنوات، هذا بالنسبة للدول النامية ككل، و لكن على مستوى المناطق الفرعية لها فالأمر يتغير حيث يعود ربع مديونية الدول النامية إلى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في عام 2010 و هي تمثل أكثر من مجموع صادراتها 102%، و الحال أكثر سوءاً بالنسبة لمنطقة أوروبا النامية ووسط

<sup>1</sup> - البنك الدولي " التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان النامية تبلغ مستوى قياسيا جديدا في عام 2006، لكن مع تباطؤ وتيرتها"، مرجع سبق ذكره ص2.

آسيا التي تستقطب حوالي 31% من مديونية الدول النامية لعام 2010 و التي تفوق مجموع صادراتها مسجلة 121%<sup>1</sup>.

وعلى العموم فإن الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية لا تزال المهيمنة رغم ارتفاع مستويات باقي التدفقات، فحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008 فإنه يشكل 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية عام 2005، مقابل 0,9% للمعونات و 1,5% للتدفقات المالية الأخرى لنفس السنة<sup>2</sup> إلا أن أهميته تختلف باختلاف المناطق حسب الجدول رقم (26).

#### الجدول رقم (26): صافي التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

صافي تدفقات مالية خاصة أخرى (أ)		صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة		صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة		
2005	1990	2005	1990	2005	1990	
1,5	0,5	2,7	0,9	0,9	1,4	الدول النامية
0,8	0,5	2,6	0,3	9,3	11,8	الدول الأقل نموا
1,8	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	3,0	2,9	الدول العربية
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	0,2	0,8	شرق آسيا والمحيط الهادئ
1,2	0,5	2,9	0,8	0,3	0,5	أمريكا اللاتينية والكاريبي
1,2	0,3	0,8	غير متوفر	0,8	1,2	جنوب آسيا
1,7	0,3	2,4	0,4	5,1	5,7	جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى
4,4	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	0,3	غير متوفر	وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP "تقرير التنمية البشرية 2007-2008، محاربة تغيّر المناخ : التضامن الإنساني في عالم منقسم"، مرجع سبق ذكره، ص 281.

(أ): تتكون التدفقات المالية الخاصة الأخرى من: تدفقات الاستثمار في الأسهم وتدفقات حافظة الديون والإقراض المصرفي المتعلق بالأنشطة التجارية.

فرغم عدم توفر البيانات لبعض المناطق إلا أن ما يمكن ملاحظته هو تزايد أهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لجميع الدول النامية في 2005 مقارنة بسنة 1990 وعلى حساب باقي

<sup>1</sup> - The World Bank « Global Development Finance », Report 2012, op.cit, pp44,46

<sup>2</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP " تقرير التنمية البشرية 2007-2008، محاربة تغيّر المناخ : التضامن الإنساني في عالم منقسم " مرجع سبق ذكره ، ص 281.



التدفقات المالية الأخرى كما أصبح يشكل 5,6% في عام 2010 بعدما كان 6,6%<sup>1</sup>، حين وصلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية ذروتها في عام 2008.

### المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي المصادر التمويلية

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر باختصار في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية وينتقل في شكل وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية، بحيث يمكن لهذا الاستثمار أن يلعب دورا هاما في تعويض النقص المحلي لهذه العناصر في الدول التي ينتقل إليها، ويظهر هذا الدور من خلال حملته للرأس مال والتكنولوجيا، والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية إلى هذه الدول، وعلى العموم يمكن إظهار ما يميزه عن باقي المصادر التمويلية فيما يلي:

**1-** إن القروض الخارجية لتمويل التنمية لا تخلو من عيوب جوهرية، فهي أولا ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، وتلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها، فإن أمكن ذلك فإن تلك القروض كثيرا ما تتضمن شروطا قاسية مالية أو سياسية الأمر الذي يؤدي إلى أoxم العواقب.

وبالنسبة للقروض من الهيئات الدولية فتخضع لاشتراطات عديدة، كضرورة عضوية الدولة المقترضة في الهيئة وعدم تجاوز حجم القروض لنسبة محددة من حصتها في رأس مال الهيئة، ومركز الدولة الاقتصادي والمشروعات التي سيستخدم القرض في تمويلها، وقد تضطر هذه الدول في كثير من الأحيان إلى قبول قروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات طويلة الأجل، الأمر الذي يؤدي بها إلى حلول آجال السداد قبل أن تبدأ المشروعات التي مولها القرض في الإنتاج، وتؤدي كافة هذه العوامل مجتمعة أو بعضها بالدول النامية إلى الدخول في مفاوضات مع الدول المقترضة لإعادة تمويل القرض بتكاليف متزايدة أو إعادة جدولة الديون<sup>2</sup>.

وإن هذه القروض فضلا عن كونها أصبحت غير متاحة إلى حد كبير، غالبا ما تستخدم في تمويل الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص بينما يستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات تدر عائدا<sup>3</sup>.

**2-** كما تختلف الأعباء التي تتحملها الدولة باختلاف نوعية التمويل الخارجي، فبينما يتمخض الحصول على القروض الخارجية عن دفع أعباء منتظمة في شكل أقساط وفوائد (اهتلاك القروض ومدفوعات الفائدة على القروض) وبغض النظر عن طبيعة استخدام القرض، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتولد عنها تحويلات مالية للخارج تتمثل في الأرباح المحولة للخارج والفائدة على رأس المال

<sup>1</sup> - The World Bank «Global Monitoring Report 2011»,p52,Sur le site:

<http://siteresources.worldbank.org/INTGLOMONREP2011/Resources/7856131-1302708588094/GMR2011-CompleteReport.pdf>. ( Consulté le 10/01/2012)

<sup>2</sup> - حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سبق ذكره، ص ص 175 ، 178.

<sup>3</sup> - حسني مهران ، مرجع سبق ذكره، ص7.



المستثمر، وتحويل جانب من أجور العمال والخبراء الأجانب ومدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا والمتمثلة في رسوم براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص، وتكاليف الإدارة والخبرة الفنية<sup>1</sup>.  
 إذن يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة على هذا الاستثمار يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين أعباء خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه<sup>2</sup>.

**3-** يجمع الاقتصاديون على أن أحد أهم العوامل في تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدفقات الرأسمالية هو تأثيراته على بقية القطاعات الاقتصادية<sup>3</sup>.  
 بحيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما تكون مصحوبة بتدفق التكنولوجيا □ وهو ما لا يتحقق في حالة القروض والمساعدات الإنمائية، وفي هذا الصدد نشير إلى أن هذا التدفق يشتمل على نقل Hardware مثل الآلات والمعدات ونقل Software مثل التصميمات الهندسية والتركيبات الفنية والخدمات الفنية والمعارف الإدارية والتنظيمية والتسويقية<sup>4</sup>.  
 كما يلعب دوراً ثانياً، وهو أنه مكمل للادخار والاستثمار المحليين، كما يؤثر على مستوى العمالة وميزان المدفوعات.

**4-** إن الشركات متعددة الجنسيات والتي تعد القناة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في تنمية صادرات الدول النامية التي تنتقل إليها، فهذه الشركات تمتلك شبكات عالمية للتسويق والتوزيع مما يسهل عليها تسويق صادرات فروعها، هذا بينما يصعب في كثير من الأوقات على المشروعات الممولة بقروض أجنبية أن تخترق الأسواق العالمية.

**5-** توصلت إحدى الدراسات التطبيقية<sup>(\*)</sup> إلى أن ثمة درجة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات من ناحية ومعدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية أخرى، بينما لم تتوصل نفس الدراسة إلى علاقة واضحة بين معدل النمو الناتج المحلي ومعدل نمو الصادرات وبين متوسط سعر الفائدة على القروض الدولية.

**6-** يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أشكال التدفقات المالية قبولاً في المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية<sup>5</sup>، خاصة الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، إذ أن هذا الأخير يتميز بالعديد من المخاطر على نحو ما يؤكد واقع الأسواق المالية في مختلف الدول

<sup>1</sup>- زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 242.

<sup>2</sup>- حسني مهران، مرجع سبق ذكره، ص 7.

<sup>3</sup>- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 45.

<sup>4</sup>- حسني مهران، مرجع سبق ذكره، ص 8.

<sup>(\*)</sup> لم يذكر المرجع لمن تعود الدراسة.

<sup>5</sup>- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " ندوة الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 44.

وخاصة النامية<sup>1</sup>. فهو أداة غير مستقرة لتمويل التنمية في الدول النامية، وذلك أن هذه الأداة ذات طبيعة قصيرة الأجل وتتأثر بعوامل دورية قصيرة الأجل، كالتوقعات المتفائلة أو المتشائمة حول الاستثمار الدولي والمفاضلة بين أسعار الفائدة وعوائد الاستثمارات الأخرى، وبالتالي فهي أكثر حساسية لعوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي والتقلبات الاجتماعية التي تنتشر في هذه الدول. في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بصورة رئيسية بالاستراتيجية الدولية للشركات متعددة الجنسيات وبنشاط التجارة الدولية وتحسين البيئة والظروف الاقتصادية الكلية في الدول المضيفة للاستثمار المباشر وبصورة أقل بعوامل دورية قصيرة الأجل. ويمكننا القول إذن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة تمويلية مكملة لبقية الوسائل التمويلية ونظرا لهذه الخصائص التي تميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية التدفقات المالية، أصبحت الدول النامية تسعى لجلب هذا الاستثمار لتمويل التنمية، فراحت تتنافس في توفير مناخ استثماري جذاب وبالتالي التعديل في سياساتها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> - حسني مهران، مرجع سبق ذكره، ص8.

### خلاصة الفصل:

أدركنا من خلال هذا الفصل أن لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية آثارا اقتصادية تتراوح بين ما هو إيجابي وما هو سلبي، وهي في نفس الوقت تعكس لنا مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر وعيوبه، بحيث يعود الاستثمار الأجنبي المباشر بفوائد جمة على اقتصاديات الدول النامية في حالة:

- 1- توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل المشروعات الاقتصادية وتعوض نقص المدخرات المحلية وذلك يشكل أيضا دعما لميزان المدفوعات] هذا بالإضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات بحكم خصائصها فإنها تتيح للدول المضيفة إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.
- 2- زيادة كفاءة الموارد المحلية وتشغيل موارد كانت عاطلة، وبالتالي توفير أفضل استخدام لها.
- 3- زيادة المنافسة والحد من الاحتكارات المحلية.
- 4- يساهم في توظيف العمالة الوطنية وتدريبها و إكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب] وفي حال انتقالهم إلى الشركات الوطنية فإنهم ينقلون معهم معرفتهم العلمية والفنية والإدارية التي أكسبتهم فروع الشركات الأجنبية.
- 5- تساهم الأرباح التي يحققها المستثمر الأجنبي في إيرادات ضرائب الشركات للدول النامية المضيفة.

6- نقل المعرفة أو التقنية التكنولوجية إلى الدول النامية بالإضافة إلى استمرارية التحديث والتطوير التكنولوجي لهذه الدول عن طريق العلاقات العلمية القائمة بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

7- قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية في السوق المحلي مما يتيح للشركات الوطنية إنتاج السلع بالموصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية ] لتشكل بذلك عنصرا في تكوين الدخل القومي وزيادة الاستثمار] كما يؤدي في النهاية إلى إحداث نمو اقتصادي.

كما أن لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر آثارا سلبية متوقعة يمكن إيجازها في:

- 1- إدخال أنماط جديدة للاستهلاك وزيادة في الواردات.
- 2- تطبيق سياسة متعسفة بالنسبة لأسعار التحويل.
- 3- تلوث البيئة بسبب وجود كميات كبيرة من النفايات المتولدة عن المشروعات الأجنبية خاصة بالنسبة للدول التي لا تمارس رقابة على هذه المشروعات وليس لها معايير بيئية متشددة لكي تلزم هذه المشروعات بمراعاة شروط السلامة البيئية.

4- ضآلة فرص العمل التي تنتجها المشروعات الأجنبية في حال استخدامها لأساليب تكنولوجيا كثيفة رأس المال.

5- عندما تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات الوطنية التي تشكل منافسا لها في السوق المحلي وحدث أوضاع احتكارية للشركات الأجنبية.

6- قيام اقتصاد مزدوج يتكون من قطاعين أحدهما متقدم نسبيا من الناحية التكنولوجيا تمثله الشركات الأجنبية والآخر متخلف تكنولوجيا تقوده الشركات الوطنية.

7- تولد الإستثمارات الأجنبية مدفوعات للخارج وهي كأعباء على ميزان المدفوعات من خلال تحويل أرباحها إلى الخارج، دفع فوائد التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج، دفع مقابل براءات الاختراع والمعونات الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج.

رغم هذا نجد هيمنة الإستثمار الأجنبي المباشر على حساب باقي مصادر التمويل الخارجي للدول النامية، وهذا نتيجة طبيعية لما يتميز به من استقرار ولا يعرض البلد لأزمات مالية مفاجئة ولا يترتب عليه أعباء ثابتة ويصاحبه في نفس الوقت تدفق للتكنولوجيا والمعرفة العلمية والإدارية والوصول إلى الأسواق العالمية ولعله يعزز أيضا من المنافسة في الأسواق المحلية وزيادة الإستثمار [ ] وإن لم تعد مسألة الاهتمام بالإستثمار الأجنبي المباشر فقط تقتصر على سد فجوة العجز في المدخرات المحلية، بل حتى في فترات الفائض [ ] لذا أصبحت الدول النامية تسعى لجلب هذا الإستثمار لتمويل التنمية [ ] لأنه عامل أساسي من شأنه أن يدفع عجلة التنمية الشاملة إلى الأمام [ ] وتغير الاعتقاد السائد ولمدة طويلة كونه وسيلة سيطرة ونفوذ. وبالتالي تغير مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول بعدما أدركت أنه وسيلة تمويل فعالة ومكاملة لباقي الوسائل التمويلية.

وتبقى المحصلة النهائية لقدم الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية تتوقف على مدى اختيار النوع الملائم لها وفي المجالات المرغوبة التي تخلق لها آثار إيجابية وتزيد في جذبها لها، وأن تتجنب تلك التي ليست لها آثار [ ] أولها آثار سلبية .

## خلاصة الباب الأول:

على ضوء ما تم معرفته في هذا الباب، يمكن عرض أهم الملامح الأساسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة و في الدول النامية من حيث :

المفهوم: أشار الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه بالرغم من تعدد التعريفات المعطاة للاستثمار الأجنبي المباشر فإن جميعها تؤكد على حقيقة أنه يتضمن سيطرة على عملية إنتاج في البلد المضيف و أن دوافع انتقاله تختلف باختلاف وجهة نظر المحللين التي اعتمدوا عليها لتفسير هذا الانتقال، كما يتضح أيضا أن للاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عدة و ذلك استناداً لدوافع المستثمرين التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار و له صيغ مختلفة تبعاً لصور تدفقه إلى الدول المضيفة.

الاتجاه: أخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية الاتجاه التصاعدي في السنوات الأخيرة، إلا أنه اتسم بتفاوت كبير في التوزيع بين اقتصاديات هذه الدول إذ تستحوذ دول شرق آسيا النصيب الأكبر، في حين تبقى القارة الإفريقية الأقل جاذبية لهذه الاستثمارات حيث كشف التحليل عن وجود معوقات أو عوامل داخلية و خارجية مسؤولة عن هذا التفاوت و ضآلة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية التي تتمثل في ضعف بيئتها الاقتصادية، السياسية، القانونية و الادارية و مدى استقرارها و ناهيك عن الظروف المحيطة بالدول المتقدمة المشجعة لاستقطابها.

الجدوى: نرى هيمنة الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب باقي مصادر التمويل الخارجي للدول النامية ، وهذا نتيجة لتزايد الاهتمام به، إدراكاً من الدول النامية أن لتدفق هذه الاستثمارات انعكاسات تقود في مجموعها إلى رفع وتيرة النمو و التنمية في هذه الدول و لكن لا يمكن الاستهانة بالأضرار التي يمكن أن تلحقها على اقتصادياتها كدول مضيفة و لذا على الدول النامية ترشيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها أي تجنب ترحيب تلك الاستثمارات التي لا تحقق أهدافها التنموية .

و عن مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة المقبلة بالنسبة للدول النامية، فإنه سيظل يتطور وبصورة أسرع و بتنافس أشد و أكثر حدة عما كان عليه في الماضي، في ظل التغيرات الهيكلية التي تشهدها البيئة الاستثمارية في هذه الدول الساعية إلى تعزيز جاذبيتها كمواقع مضيضة للاستثمار الأجنبي المباشر و إن كانت هناك تساؤلات حول المدى الزمني لاستمرارية ذلك، و عن مدى تطبيقها في الدول محل المقارنة.

الباب الثاني:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر  
في الدول محل المقارنة

### مقدمة الباب:

أولت العديد من الدول النامية أهمية خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر ، وأضحت ترى فيه مصدراً لتمويل مشاريعها الاقتصادية ، وجالباً للتكنولوجيا الحديثة وناقلاً للمعرفة والتدريب ، ومساهمياً في تنمية الصادرات ، ويتيح لها النفاذ إلى الأسواق العالمية ، فكان من الضروري العمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية و تحفيز المستثمرين و تشجيعهم لإقامة مشروعات استثمارية في إطار السياسة العامة للدولة و تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

يهدف هذا الباب إلى دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من خلال تحليل بعض تجارب الدول النامية (الصين و تركيا و مصر) و الناجحة في هذا المجال للوقوف على العوامل التي عززت قدرة هذه الدول لأن تكون مناطق جاذبة للاستثمار الأجنبي و الاستعانة بما ينتج عن هذه التحليلات في محاولة لاستغلالها بهدف التحسين في بيئتنا الاستثمارية و زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

و لتحقيق هذه الأهداف يتم دراسة تجربة كل دولة بما فيها الجزائر من خلال:

- معرفة المناخ الاستثماري و تقييمه وفق المؤشرات الدولية.
- توضيح مختلف السياسات المتبعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- عرض تطور حصيلة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكيفية توزيعها.
- تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول:

دراسة المناخ الاستثماري في  
الدول محل المقارنة



### تمهيد:

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية لأي بلد على أوضاعه المختلفة التي تؤثر في جذب وتشيط الاستثمارات ، كما يمكن أن تؤدي هذه الأوضاع إلى عدم قدوم المستثمر الأجنبي في حال تدهورها وبالتالي فإن دراسة المناخ الاستثماري في كل من الصين ، تركيا ، مصر والجزائر سيساعد على معرفة العوامل الجاذبة والطاردة للاستثمار ، وهي كمحددات لتفسير توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الماضي والحاضر مادام قرار المستثمر الأجنبي وفرص نجاحه مرتبطة بمدى توفر مناخ استثماري ملائم.

## المبحث الأول : دراسة المناخ الاستثماري في الصين

تمثل الصين إحدى أكثر الدول الجاذبة للاستثمارات في العالم ، وحتى في ظل ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض الاستثمارات الدولية بصورة كبيرة ، حققت الصين إنجازات مرموقة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، ويرجع ذلك أساسا إلى البيئة الاستثمارية التي يتمتع بها هذا البلد ، وقد اعتبرها المستثمرون الدوليون والأوساط المالية العالمية من أفضل الدول بيئة استثمارية  $\square$  نظرا لتحسن وضعيتها في المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار .

### المطلب الأول : خصائص مناخ الاستثمار في الصين

تعتبر الصين ثالث دولة في العالم من حيث المساحة بحوالي 9,6 مليون كلم<sup>2</sup> ، بعد روسيا وكندا<sup>(1)</sup> أي واحد على خمسة عشر من إجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية ، وربع إجمالي مساحة آسيا ، ونفس المساحة الكلية للدول الأوربية الثلاثين<sup>(2)</sup> . تقع الصين شرق آسيا  $\square$  بين سيبيريا وجنوب شرق آسيا ، يحدها من الشمال الشرقي كوريا الشمالية  $\square$  ومن الشمال روسيا ومنغوليا  $\square$  ومن الغرب كازخستان وقرغيزستان وطاجيكستان ، أفغانستان والباكستان ، ومن الجنوب الهند ، نيبال ، بورما ، لاوس والفيتنام ( أنظر الملحق رقم 02 ) ، حيث تشكل الحدود البرية 20000 كلم ، وطول السواحل البحرية 18000 كلم<sup>(3)</sup> .

إلى جانب هذا، فإن الصين تتمتع بجملة من المعطيات أهمها:

#### 1- المعطيات السياسية والاجتماعية:

##### 1-1- المعطيات السياسية:

يحدد دستور الصين النظام السياسي الذي تعتمده ، بحيث تمثل الصين دولة مركزية موحدة تدار بشكل كامل من قبل الحزب الشيوعي الصيني باعتباره المؤسس لجمهورية الصين الشعبية، الذي يضم طليعة طبقة العمال ، الفلاحين ، المثقفين ، الثوريين وغيرهم بتعداد يتجاوز 60 مليون عضوا<sup>(4)</sup> .

#### I - تنظيم السلطات:

أ - السلطة التشريعية : تتكون من<sup>(5)</sup> :

\* المجلس الوطني لنواب الشعب : ينتخب من طرف الشعب لمدة عمل 5 سنوات ، ومن أهم صلاحيات هذا المجلس ما يلي :

<sup>1</sup> - Ministère des Affaires étrangères et européennes de la République Française « chine » , Maison des français de l'étranger fichier généré le 26/09/2012,p07.sur le site : <http://www.mfe.org> ( consulté le 01/10/2012).

<sup>2</sup> - إذاعة الصين الدولية "جغرافيا الصين " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.cri.cn/other/china-geography>

(المطلع عليه بتاريخ : 2012/09/28)

<sup>3</sup> - Ministère des Affaires étrangères et européennes de la République Française « chine » , op.cit, p07.

<sup>4</sup> - شبكة الصين " النظام السياسي الصيني " ، نقلا من الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.china.org.com/a-zhengzhi/index.htm>.

(المطلع عليه بتاريخ : 2012/09/12)

<sup>5</sup> - نفس المرجع السابق.

- تعديل الدستور ومراقبة تنفيذه.

- انتخاب رئيس جمهورية الصين الشعبية وله الحق في عزله .

- المراجعة والموافقة على برنامج تنمية الاقتصاد القومي والمجتمع ( خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) وتقرير تنفيذها.

- المراجعة والموافقة على ميزانية الدولة وتقرير تنفيذها.

- الموافقة على إقامة المقاطعة ، المنطقة ذاتية الحكم والمدينة والمنطقة الإدارية الخاصة ونظامها .

وللمجلس جهاز دائم يسمى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ، بحيث تمارس أعلى سلطة للدولة في فترة عدم انعقاد المؤتمر الوطني للمجلس □ ومدة عملها مثل مدة عمل نفس الدورة من المجلس الوطني ومسئولة أمامه بتقديم أحوال عملها له ، كما أنه لا يمكن لأعضائها أن يتولوا مناصب في أجهزة الإدارة الحكومية.

\***المجالس المحلية لنواب الشعب** : تمثل أجهزة سلطة محلية للدولة على مختلف المستويات ، ومدة عملها تختلف باختلاف المستويات ، فهي تحدد بـ 5 سنوات بالنسبة لمجالس نواب الشعب في المقاطعة ، المنطقة الذاتية الحكم والمدينة (المستوى الأول ) □ و بـ 3 سنوات بالنسبة لمجالس نواب المستويات الأخرى، ومن أهم صلاحيات هذه المجالس داخل مناطقها الإدارية ما يلي :

- الالتزام بالدستور والقانون والقرارات الإدارية وتنفيذها .

- انتخاب أو إقالة رئيس منطقتها الإدارية ونوابه .

يحق لمجالس نواب الشعب على المستوى الأول أن تضع القوانين والقرارات المحلية وفقا لخصائصها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما يحق لها تكوين اللجان الدائمة للمجالس المحلية لنواب الشعب □ ولكن على مستوى المحافظة فما فوق فقط .

ب-**السلطة التنفيذية** : تعود إلى : (1)

\***مجلس الدولة (الحكومة المركزية)** : يمثل أعلى جهاز تنفيذي للدولة ، يتكون من:

- **رئيس مجلس الدولة** : المتمثل في رئيس جمهورية الصين الشعبية المنتخب من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب كما قلنا سابقا لمدة رئاسية تقدر بـ 5 سنوات ، وهو مسؤول أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة نيابة عن مجلس الدولة، ومن صلاحياته إصدار القوانين التي يجيزها المجلس الوطني لنواب الشعب □ وليس له حق النقض على القوانين ، فلا بد أن يصدر رئيس الجمهورية كل القوانين التي يجيزها المجلس حتى تكون هذه القوانين سارية المفعول ، ونفس الشيء بالنسبة للأوامر ، إذ بناء على

قرارات المجلس الوطني لنواب الشعب يقوم رئيس الجمهورية بإصدار الأوامر كإصدار العفو الخاص □ منح أوسمة الدولة وألقاب الشرف ، إعلان عن حالة الحرب ...إلخ.

1- شبكة الصين "النظام السياسي الصيني" ، مرجع سبق ذكره.

وليس هذا فقط بل يتم التصديق على أو إلغاء المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع الدول الأجنبية بعد إقرار المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة بذلك.

- **أجهزة مجلس الدولة** : تشمل : أجهزة السيطرة العامة ( لجنة الدولة لتخطيط التنمية، لجنة الدولة للإقتصاد والتجارة ، وزارة المالية وبنك الصين الشعبي ) ، أجهزة الإدارة الاقتصادية المتخصصة ( وزارات القطاع مثل : وزارة الزراعة ، التجارة.. ) ، أجهزة الضمان الإجتماعي ( وزارات القطاع مثل : وزارة العمل والضمان الاجتماعي) ، أجهزة إدارة الموارد ( وزارة الأراضي والموارد) ، أجهزة الشؤون الخارجية والأمن\_ (الوزارات التابعة للنشأطين كوزارة العدل ، الدفاع، الخارجية..) ، أجهزة إدارة التعليم والعلوم والثقافة والصحة\_ (وزارات القطاعات المعنية مثل وزارة الصحة ، التعليم ... ) و ديوان مجلس الدولة المسؤول عن معالجة الشؤون اليومية لمجلس الدولة .

ومن صلاحيات مجلس الدولة :

- تقديم مشروعات القوانين والقرارات للمؤتمر الوطني لنواب الشعب أو اللجنة الدائمة له .
- تحديد مهمات ومسؤوليات أجهزة المجلس .
- وضع وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وميزانية الدولة .
- \***الحكومات المحلية** : تمثل أجهزة تنفيذية محلية تحت قيادة مجلس الدولة ، وهي تخضع لمسؤولية المجالس المحلية لنواب الشعب ولجانها الدائمة التي انتخبها وتقدم لها أحوال عملها المتواجدة على نفس المستوى وحسب التقسيم الإداري للصين ، فإنها تكون على مختلف المستويات والتي يظهرها الجدول التالي :

الجدول رقم ( 27 ) : التقسيم الإداري للصين

المستوى الأول " نظام المقاطعات "	22 مقاطعة	5 مناطق ذاتية الحكم	4 مدن رئيسية (بلديات مركزية)
المستوى الثاني " نظام الولايات "	الولايات مدن في مستوى ولاية	الولايات ذاتية الحكم مدن ذاتية الحكم في مستوى ولاية	-----
المستوى الثالث " نظام المحافظات "	المحافظات مدن في مستوى محافظة	محافظات ذاتية الحكم مدن ذاتية الحكم في مستوى محافظة	-----
المستوى الرابع " نظام البلديات "	النواحي البلديات	النواحي البلديات ذاتية الحكم	أحياء

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات:

Ministère des Affaires étrangères et européennes de la République Française « chine » , Maison des - français de l'étranger ,fichier généré le 26/09/2012,p06.sur le site : <http://www.mfe.org> (consulté le 01/10/2012).

- شبكة الصين " النظام السياسي الصيني" ، نقلا من الموقع الإلكتروني  
<http://arabic.china.org.cn/a-zhengzhi/index.htm>.

(المطلع عليه بتاريخ: 2012/09/12).

إن حكومة كل مستوى تخضع لحكومة المستوى الأعلى منها □ وهكذا إلى أن تصل إلى الحكومة المركزية ( مجلس الدولة) □ التي تدير و تراقب مباشرة :

-حكومات المقاطعات وحكومات المدن الرئيسية<sup>(1)</sup> □ والتي تمثل الحكومات الإدارية المحلية التي تهتم بالشؤون الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية التابعة للمنطقة الخاصة بها.

-حكومات المناطق ذاتية الحكم<sup>(2)</sup> □ وهي حكومات شعبية قومية تهتم بنفس الشؤون التي تخص حكومات المقاطعات وحكومات المدن الرئيسية على مستوى إقليمها □ ولكن تتميز بسلطة أخرى هي تنظيم قوات مسلحة لحماية الأمن المحلي بعد موافقة مجلس الدولة.

إلى جانب هذا فإن الحكومة المركزية تراقب أيضا:

1- المدن الرئيسية تمثل البلديات المركزية التالية: بلدية بكين ، بلدية تشونغتشينغ ، بلدية شانغهاي وبلدية تيانجين.  
2- المناطق ذاتية الحكم: هي أقاليم خاصة بأقليات قومية ، تتمثل في : منطقة قوانغشي ، منطقة منغوليا الداخلية ، منطقة نينغشيا ، منطقة شينجيانغ ومنطقة التبت.

- الحكومات المحلية للمناطق الإدارية الخاصة<sup>(1)</sup> التي تتكون من المواطنين المقيمين الدائمين في هذه المنطقة لمدة لا تتعدى 15 سنة متتالية بالنسبة لأعضائها □ و 20 سنة بالنسبة لرئيسها الذي يتم تعيينه من قبل الحكومة المركزية.

- الحكومات المحلية لأنماط خاصة مثل حكومة المنطقة الاقتصادية الخاصة<sup>(2)</sup>.

## II - الإستقرار السياسي:

لا يحق لرئيس الجمهورية في الصين أن يتولى أكثر من دورتين متتاليتين أي 10 سنوات على الأكثر خلال الفترة (1993-2010) تعاقب على كرسي الرئاسة كل من جيانغ زيمين وهوجين تاو مع ثلاث تعديلات في منصب الوزير الأول ، آخره ون جيا باو. وكلهم قياديون سابقون في الحزب الشيوعي الصيني الحاكم لزاما القرارات منذ 1949 (تأسيس الجمهورية) والتي تبقى رهينة له ، رغم نظام التشاور السياسي الذي يعتمد مع الأحزاب الثمانية الديمقراطية الأخرى كأحزاب مشاركة في حكم البلاد<sup>(3)</sup>. فهذا ما جعل الصين تتمتع بالاستقرار السياسي.

### 1- 2 - المعطيات الاجتماعية :

بلغ إجمالي عدد السكان في الصين في عام 2010 حوالي 1,341 مليار نسمة ، بعدما كان 1,185 مليار نسمة في سنة 1993، وذلك بمعدل نمو متناقص منذ 1987 من معدل 11,45% عام 1993 إلى 4,79% في عام 2010<sup>(4)</sup>، بسبب سياسة تنظيم الأسرة المتبعة منذ ثمانينيات القرن الماضي من قبل الحكومة الصينية [لوهي طفل واحد لكل أسرة<sup>(5)</sup>]. فنلاحظ أن الصين تتمتع بموارد بشرية هائلة ، وما يميزها النزوح الريفي ، بحيث أصبحت المدن تستوعب حوالي نصف السكان في عام 2010 بعدما كانت النسبة حوالي ربع السكان في 1993 □ مما جعل توزيع السكان بين المدن والأرياف متوازنا □ ولكن سيشكل تهديدا

<sup>1</sup> - المنطقة الإدارية الخاصة : هي منطقة إقليمية إقليمية ، تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي بحيث :  
- تطبق نظام إقتصادي ، إقتصادي ، سياسي وثقافي يختلف عن ما هو معمول به في باقي البر الصيني بشرط أن لا يمس وحدة البلاد وسلامة أراضيها .  
- الحكومة المركزية هي التي تدير الشؤون الخارجية بصورة موحدة والدفاعية للمنطقة الإدارية الخاصة .  
- يمكن للجهاز التشريعي للمنطقة الإدارية الخاصة أن يسن أو يلغي أو يعدل القوانين بشرط عدم تناقضها مع القانون الأساسي الذي حدده لها المجلس الوطني لنواب الشعب .  
- المنطقة الإدارية الخاصة لا تقدم إيراداتها المالية إلى الحكومة المركزية أي لا تحصل الحكومة المركزية على ضرائب في المنطقة الإدارية الخاصة .  
- للمنطقة الإدارية الخاصة الحق في توقيع الاتفاقيات المزدوجة والمتعددة الأطراف في كافة المجالات مع الدول الأجنبية باسمها وأن تصدر وثائق السفر للدخول والخروج من وإلى منطقتها .  
- تعتبر كل من هونغ كونغ التي استرجعت من يد الاحتلال البريطاني في عام 1997 ومكاو من يد الاحتلال البرتغالي في عام 1999 كمناطق إدارية خاصة الوجوديتين ، ولهما لكل واحدة على حدى ، علم ، نشيد وعملة .

<sup>2</sup> - المنطقة الاقتصادية الخاصة : تختلف عن المناطق الاقتصادية الأخرى في البلاد من حيث توفر التدابير التي تساعد على الإستثمار الأجنبي المباشر كتتلقى حوافر ضريبية والقدرة على دفع أقل المعدلات ، بالإضافة إلى استخدام أنظمة إدارية وعمالية مرنة.

<sup>3</sup> - Ministère des Affaires étrangères et européennes de la République Française « chine » , op.cit, pp05, 06.

<sup>4</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 2011 » , sur le site : <http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2011/indexeh.htm>. (Consulté le : 21/09/2012).

<sup>5</sup> - الملحقية الثقافية في الصين "معلومات عامة عن الصين" ، وزارة التعليم العالي السعودية ، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://cn.mohe.gov.sa/ar/studyaboard/aboutcountry/pages/GeneralInfo.aspx> (المطلع عليه في 2012/09/13)

إذا ما استمر في ذلك ، كما تعرف الصين أيضا شبه توازن فيما يخص التوزيع السكاني حسب الجنس ويتوسطون الفئة العمرية من 15 سنة حتى 64 سنة بحوالي ثلاثة أرباع السكان عام 2010 .

أما عن وضعيتهم الاجتماعية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **مستوى المعيشة** : نتيجة لزيادة الدخل المتواصلة ، ارتفع مستوى معيشة الصينيين ، بحيث تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2330 دولار عام 1993<sup>(1)</sup> إلى 3976 دولار في 2000<sup>(2)</sup> ثم 4382 دولار سنة 2010 ، ولكن رغم هذا التحسن فإن الصين تحتل المركز 83 عالميا في ترتيب الدول حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010<sup>(3)</sup>.

ب- **الصحة** : تقدر التغطية الصحية بـ 140 طبيب لكل 100.000 ساكن خلال الفترة (2000-2009)<sup>(4)</sup> وهو أقل من المتوسط المسجل للفترة (1990-1999) والذي بلغ 162 طبيب لكل 100.000 ساكن<sup>(5)</sup> ، إذ يعتبر قليلا بالنسبة لمجتمع يعاني العديد من المشاكل الناشئة في الصحة العامة نتيجة لتلوث الهواء على نطاق واسع على رأسها مشاكل في مستوى الجهاز التنفسي.

وفي المقابل فقد طرأ تحسنٌ بالنسبة لمعدل الحياة (متوسط العمر المتوقع بعد الولادة) إذ كان 68,6 سنة في عام 1993<sup>(6)</sup> ثم 70,5 سنة في عام 2000<sup>(7)</sup> لينتقل إلى 73,5 سنة في عام 2010<sup>(8)</sup> ولولكنه يبقى أقل من المتوسط المسجل في الدول المتقدمة بـ 80,1 سنة في عام 2010<sup>(9)</sup>.

ج- **التعليم**: التعليم الأساسي في الصين إلزامي ومجاني تماما لمدة تسع سنوات دراسية (من 6 - 15 سنة) سواء في المدن أو الأرياف ، مما ساهم في تسجيل معدلات مرتفعة في نسب صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية، لتصل في عام 2010 إلى معدل 99,7%<sup>(10)</sup> مقارنة بـ 95% سنة 1993<sup>(11)</sup>، وهو ما أثر كذلك على نسب إجمالي الالتحاق بالمرحلة الثانوية التي كانت لا تتعدى 47% عام 1993 إذ لترتفع وتصبح لأول مرة حدود 81% عام 2010<sup>(12)</sup> . ومن الإنجازات التعليمية في الصين محو الأمية الذي

<sup>1</sup> - PNUD « Rapport sur le Développement Humain », 1996, Economica paris, p158 sur le site : [http://hdr.undp.org/en/media/HDR\\_1996\\_FR\\_Complete-reprint-pdf](http://hdr.undp.org/en/media/HDR_1996_FR_Complete-reprint-pdf) (consulté le : 10/11/2011).

<sup>2</sup> - PNUD « Rapport sur le Développement Humain », 2002, New york, 2002, p150 ,sur le site : <http://hdr.undp.org/en/media/hdrcomplet-f.pdf>. (Consulté le : 10/11/2011).

<sup>3</sup> - World Economic Forum «The Global Competitiveness Report, 2011-2012», p386 , sur le site: <http://www.weforum.org> (consulté le: 30/10/2012)

<sup>4</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2010: "الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية" ، ص202 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://hdr.undp.org/en/media/HDR-2010-AR-Complete-reprint.pdf> . (المطلع عليه بتاريخ: 2012/09/10)

<sup>5</sup> - PNUD « Rapport sur le Développement Humain », 2002, op.cit, p167.

<sup>6</sup> PNUD « Rapport sur le Développement Humain », 1996, op.cit, p158.

<sup>7</sup> - PNUD « Rapport sur le Développement Humain », 2002, op.cit, p150.

<sup>8</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2010: "الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية"، مرجع سبق ذكره ص148.

<sup>9</sup> - عميروش محند شلغوم "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية" ، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012 ص142.

<sup>10</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 2011 », op.cit.

<sup>11</sup> - البنك الدولي "اينانات التعليم" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني: (المطلع عليه بتاريخ: 2012/08/15)

<sup>12</sup> - نفس المرجع السابق.

جعل من معدل الإلمام بالقراءة والكتابة يرتفع من 90,9 % لدى البالغين 15 سنة فما فوق خلال الفترة (1995-2005)<sup>(1)</sup> إلى 94 % بالنسبة للفترة (2005-2010)<sup>(2)</sup> وبالتالي فهي تعاني بنسبة قليلة جدا من الأمية .

د- العمل : وصل عدد العاملين في الصين إلى 783,88 مليون شخص في عام 2010 ، أي بمعدل تشغيل يقدر بـ 58,4 % من السكان [ منهم 414,18 مليون عامل في المناطق الريفية، وهو ما يمثل حوالي 53 % من العمالة الإجمالية لسنة 2010<sup>(3)</sup>، وقد كانت هذه النسبة تتجاوز 73 % في عام 1993 (487,84 مليون عامل)<sup>(4)</sup>، بحيث يعود هذا التراجع دائما للنزوح الريفي. وتجدر الإشارة أن معدل البطالة في المناطق الحضرية لم يتعد نسبة 4,30 % على طول الفترة (1993 - 2010)<sup>(5)</sup>.

## 2- المعطيات الاقتصادية :

1-2 - الإصلاحات الاقتصادية : بدأ الإصلاح الاقتصادي رسميا في الصين أواخر عام 1978 وارتكز على:<sup>(6)</sup>

أ- الإصلاح في المناطق الريفية : وذلك بمنح قدر كبير من الحوافز والحريات للفلاحين ، وتم إقرار نظام المسؤولية التعاقدية الذي يقوم على إبقاء الأرض ملكية عامة [ مع منح كل أسرة في الريف قطعة أرض وأدوات الفلاحة اللازمة لها وفق عقود مبرمة مع الحكومة تمنحهم الحق في الاحتفاظ بالإنتاج الذي يزيد عن حصتهم المتعاقد عليها أو بيعها في السوق الحرة ، كما شجعت الحكومة أيضا الفلاحين في باقي المجالات كترقية الأبقار وإنشاء المزارع السمكية، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين مستوى معيشة الفلاحين.

ب- الإصلاح في المناطق الحضرية : أدى نجاح الإصلاح الاقتصادي في المناطق الريفية إلى تشجيع الحكومة الصينية على وضع برنامج تنموي على نطاق واسع للإصلاح في المناطق الحضرية في بداية عام 1984 ، وكان الهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو نقل إدارة المشروعات الحكومية إلى أشخاص أكثر دراية بإدارة المشروعات الاقتصادية مع ضرورة فصل الملكية عن إدارة الإنتاج .

ولقد حددت القيادة في الصين ثلاث مراحل لعملية الإصلاح وهي:<sup>(7)</sup>

<sup>1</sup>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " تقرير التنمية البشرية 2008/2007 ، محاربة تغير المناخ : التضامن الإنساني في عالم منقسم " ، مرجع سبق ذكره، ص218.

<sup>2</sup>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع"، مرجع سبق ذكره، ص163.

<sup>3</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 2011 », op.cit.

<sup>4</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 1998 », sur le site :

<http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata/yearlydata/yB19982/E5-1E.htm>. (consulté le 21/09/2012).

<sup>5</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 1998-2011 », sur le site :

<http://www.stats.gov.cn/english/> . (consulté le 21/09/2012).

<sup>6</sup>- ياسر يحي عطية ابراهيم " قدرة الإقتصاد المصري على إستيعاب الإستثمارات المحلية والأجنبية مع المقارنة بدول جنوب شرق آسيا "، أطروحة دكتوراة الفلسفة في الإقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر، 2001 ، ص ص 238-239.

<sup>7</sup>- أحمد عبد الأمير الأنباري " دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة 1978-2005 " ، شبكة النبا المعلوماتية ، نقلا عن الموقع الإلكتروني (المطلع عليه بتاريخ: 2010/12/10).



المرحلة الأولى: تحقيق مضاعفة إجمالي الناتج المحلي الصيني خلال السنوات العشر من عام 1980-1990، وقد زاد بمقدار الضعف، وحلت مشكلة الكساء والغذاء للسكان .

المرحلة الثانية : تحقيق مضاعفة إجمالي الناتج المحلي الصيني مرة أخرى بدأ من عام 1991 حتى نهاية القرن العشرين، وتم ذلك مما وفر حياة ميسورة للشعب الصيني.

المرحلة الثالثة : تحقيق عصنة للاقتصاد الصيني في أواسط القرن الحادي والعشرين، بحيث سيصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها إلى مستوى الدول المتوسطة التطور والوصول بالاقتصاد الصيني إلى مصاف القمم الصناعية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي .

## 2-2- مؤشرات الأداء الاقتصادي :

أدت الإصلاحات الاقتصادية التي إتبعها الصين إلى تحقيق النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (28) : تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في الصين خلال الفترة (1993-2010)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
10,4	9,2	9,6	14,2	12,7	11,3	10,1	10,0	9,1	8,3	8,4	7,6	7,8	9,3	10,0	10,9	13,1	14,0	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
3,3	(0,7)	5,9	4,8	1,5	1,8	3,9	1,2	(0,8)	0,7	0,3	(1,4)	(0,8)	2,8	8,3	16,9	24,2	14,6	معدل التضخم (%)
548	432	380	373	323	283	249	208	186	184	145	152	144	147	129	118	100	86	المديونية الخارجية (مليار دولار)
3,3	2,8	2,0	2,2	2,5	3,1	3,4	7,5	8,3	8,1	9,1	9,0	8,6	8,5	8,7	9,9	8,9	11,1	خدمة الدين كنسبة من الصادرات (%)
2914	2453	1966	1546	1081	831	623	416	298	220	172	161	153	146	112	80	58	27	إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)
(1,7)	(2,8)	(0,8)	0,2	(1,0)	(1,2)	(1,3)	(2,2)	(2,6)	(2,3)	(2,5)	-	-	-	-	-	-	-	رصيد الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
232	220	348	307	208	124	49	36	37	28	28	28	42	40	17	12	7	(12)	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)
471	398	418	461	247	207	206	117	75	47	10,5	8,5	5,0	35,7	31,6	22,5	30,5	1,76	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى المعطيات:

<http://www.albankaldawli.org/topic/economic-policy-and-external-debit>

-البنك الدولي " بيانات السياسة الاقتصادية والديون " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني :

(المطلع عليه بتاريخ 2012/09/10)

- Ambassade de France en chine « Bulletin Economique Chine » , publication des service économique ,N°43 , janvier –février 2012, p25. Sur le site :

<http://www.tresor.economie.gouv.fr/File/338858>(consulté le: 25/09/2012 )

- Ambassade de France en chine « Bulletin Economique Chine » , publication des services économique , N°1 , Mai 2008 ,p10. . Sur le site :

[http://www.ambafrance-cn.org/IMG/pdf/Bulletin\\_economique\\_Chine\\_no1\\_mai\\_2008\\_.pdf](http://www.ambafrance-cn.org/IMG/pdf/Bulletin_economique_Chine_no1_mai_2008_.pdf) (consulté le: 10/03/2010)

- The world Bank « Global Development Finance » ,Report 1999 ,p152

-The world Bank « Global Development Finance » , Report 2006 , p193

-The world Bank « Global Development Finance » , Report 2012 , op.cit ,p110

-National Bureau of Statistics of China « annual data » ,sur le site: <http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata/yearlydata> (consulté le: 21/10/2012)

يتضح من الجدول السابق أن الصين لاتزال تسجل نتائج إيجابية ، بل ومتميزة في العديد من المؤشرات بحيث عرفت :

- إرتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي خاصة في المرحلة الثانية (2002-2010) رغم انخفاضه في سنتي 2008 و 2009 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ، ومع ذلك فهو يعتبر من بين أعلى المعدلات على المستوى العالمي ، وهذا ما جعل الصين تحتل المركز الثالث عام 2008 و 2009 والثاني عام 2010 مقابل المركز التاسع في سنة 1993<sup>(1)</sup> بالنسبة لقيمة الناتج المحلي الإجمالي المسجل إلا أن نصيب الفرد من هذا الناتج يعتبر منخفضا .

- استقرار معدلات التضخم عند مستويات منخفضة على طول الفترة مقارنة بالمعدل المسجل 24,2 % عام 1994.

- تقادم المديونية الخارجية من 86 مليار دولار عام 1993 إلى 548 مليار دولار سنة 2010 ، ويتمثل الجزء الأكبر من هذه المديونية في الديون قصيرة الأجل (347 مليار دولار عام 2010<sup>(2)</sup>) . إلا أن خدمة هذه الديون كنسبة من الصادرات لا تتجاوز 10 % (ما عدا سنة 1993 ) نظرا لارتفاع عائدات التصدير.

- تسجيل على مستوى المالية العامة، أكبر عجز في الميزانية العامة للدولة عام 2009 بمعدل 2,86% من الناتج المحلي الإجمالي ، رغم ارتفاع الإيرادات في مجملها من دون الإيرادات الجمركية التي تراجعت في هذه السنة، ولكن بأقل من مستوى ارتفاع النفقات العامة . مع العلم أن أهم قطاع في هيكل الإنفاق الحكومي للصين يعود إلى قطاع التعليم بأكثر نسبة تمثل حدود 14%<sup>(3)</sup> .

- إتجاه تصاعدي واضح بالنسبة للصادرات من خلال رصيد الميزان التجاري الذي يظهر دائما موجبا رغم الإرتفاع القوي في الواردات التي وصلت 1520,5 مليار دولار عام 2010<sup>(4)</sup> المرتبطة بقوة الطلب الداخلي أساسا.

- زيادة معتبرة في احتياطات الصرف التي دعمت بواسطة الفوائض المسجلة في ميزان المدفوعات ، حيث تعززت هذه الأخيرة بالتحسن القوي في الحسابات الجارية وبالخصوص في الصادرات السلعية التي بلغت 1581,4 مليار دولار عام 2010<sup>(5)</sup> .

<sup>1</sup> - China Statistical Database « International Comparison », sur le site :

<http://219.235.129.58/reportYearBrowse.do> (consulté le : 10/09/2012).

<sup>2</sup> - The World Bank « Global Development Finance », Report 2012, op.cit, p110.

<sup>3</sup> - هذه النسبة خاصة بسنوات 2008، 2009 و2010 وهي من احتساب الباحث استنادا لمعطيات:

China Statistical Database « Finance », sur le site :

<http://219.235.129.58/reportYearbrowse.do> (consulté le : 10/09/2012).

<sup>4</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 2011 », op.cit.

<sup>5</sup> - IBID.

### 2-3- أهم القطاعات الاقتصادية :

يعود تطور الاقتصاد الصيني أساسا في المساهمة الفعالة للقطاعات التالية:

**أ- قطاع الفلاحة :** يحتل قطاع الفلاحة مكانة هامة جدا في الاقتصاد الصيني لأنه وفر نصف فرص العمل للمشتغلين في سنة 2000 وإنخفضت النسبة إلى 36,7 % عام 2010 ، كما ساهم بـ 10,1 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بعد ما كان 15,1 % سنة 2000<sup>(1)</sup>.

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية حوالي 0,96 مليون كلم<sup>2</sup> ، أي تشكل حوالي 10 % من إجمالي مساحة البلاد فقط<sup>(2)</sup>، إلا أن الصين تحتل المركز الأول عالميا في إنتاج بذور القطن منذ 1982 ، الحبوب منذ 1986 وإنتاج اللحوم من 1990 وفي إنتاج الفواكه ابتداء من 1994<sup>(3)</sup>، ويساهم النشاط الزراعي بقيمة مضافة تقدر بـ 53,3 % وتربية الحيوانات بـ 30 % عام 2010 من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الفلاحي باعتبارها أهم النشاطات فيه<sup>(4)</sup>.

**ب- قطاع الصناعة :** بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 28,7 % من إجمالي العاملين سنة 2010 بعد ما كانت 22,5 % عام 2000 نتيجة النزوح الريفي ، وقد ساهم ذلك في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 45,9 % عام 2000 إلى 46,8 % عام 2010<sup>(5)</sup> ومن أهم المنتجات الصناعية التي تحتل فيها الصين المركز الأول عالميا نجد الإسمنت منذ 1985 و خيوط القطن ابتداء من 2002 ، بالإضافة إلى احتلالها المركز الرابع في إنتاج البترول الخام عام 2010<sup>(6)</sup> ، وغيرها من الأنواع الأنواع العديدة التي غزت مختلف أنحاء العالم.

**ج- قطاع الخدمات :** استحوذ هذا القطاع على 34,6 % من مجموع العاملين سنة 2010 بعدما كانت 27,5 % عام 2000 وساهم بـ 43,1 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 مقابل 39 % عام 2000<sup>(7)</sup>، وهو يشكل القطاع الثاني في الصين سواء بالنسبة للتوظيف أو بالنسبة لمساهمته في النمو الاقتصادي ومن أهم النشاطات المدرجة ضمن هذا القطاع نجد تجارة الجملة والتجزئة بقيمة مضافة تقدر بـ 20,7 % من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع عام 2010 ، العقارات بقيمة 12,9 % ، الوساطة المالية بـ 12,1 %، النقل،التخزين والبريد بـ 11 %، أما الفنادق وخدمة تقديم الطعام فشكلت أقل نسبة بـ 4,7 %<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 2011 », op.cit.

<sup>2</sup> - إذاعة الصين الدولية "جغرافيا الصين"، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> - China Statistical Database « International Comparison », op.cit.

<sup>4</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 2011 », op.cit.

<sup>5</sup> - IBID.

<sup>6</sup> - China Statistical Database « International Comparison », op.cit.

<sup>7</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 2011 », op.cit.

<sup>8</sup> - IBID.

### 3- وضعية الموارد والبنية التحتية :

#### 3-1- الموارد : تعتبر الصين دولة غنية بـ مايلي : (1)

أ - المعادن: توجد بالصين كافة المعادن التي اكتشفت في العالم لحد الآن □ منها 135 معدنا قد تم التأكد من احتياطاته فيها □ وتحتل الصين المركز الثالث في العالم بالنسبة لـ 45 معدنا رئيسيا في العالم من حيث الإحتياطيات والمركز الأول فيما يخص البعض كالجبس ، الزنك والغرافيت .

ب- الطاقة : يستخرج البترول و الغاز الطبيعي خاصة من خلال بحارها ، إذ يمثل البترول الخام 9,8 % من الطاقة المنتجة في الصين عام 2010 مقارنة بـ 17,2 % عام 2000 ، أما الغاز الطبيعي فقد كان 2,7 % عام 2000 ليصبح 4,3 % عام 2010 ، نظرا لاعتماد الصين كثيرا على الفحم ، بحيث يبلغ احتياطي الفحم 760 مليار طن ، يمثل نسبة 76,5 % عام 2010 مقابل 73,2 % عام 2000 من إجمالي الطاقة المنتجة وبنسب 68,0 % عام 2010 و 69,2 % عام 2000 من إجمال الطاقة المستهلكة<sup>(2)</sup>.

#### 3-2- البنية التحتية : يمكن معرفتها من خلال :

##### أ - الاتصالات : لتقييمها نستعمل المؤشرات التالية:

- يقدر عدد مستخدمي الانترنت في الصين بـ 22,5 لكل 100 نسمة سنة 2008<sup>(3)</sup> ، وهو ما يمثل حوالي 300 مليون شخص<sup>(4)</sup> ، وهذا عدد كبير مقارنة بدول العالم .

- بلغ عدد مستخدمي الهاتف النقال والثابت 74 لكل 100 شخص عام 2008<sup>(5)</sup> ، وحسب السلطات الصينية فقد وصل إلى 86,4 لكل 100 شخص عام 2010 بعد ما كان لايتعدى 19,1 % عام 2000<sup>(6)</sup> فبالنسبة للهاتف النقال لوحده □ فقد أحصى أكثر من 700 مليون مستخدم في جويلية 2009<sup>(7)</sup>.

ب- النقل والمواصلات : إن الصين دولة واسعة المساحة ، فهي تعتبر إنشاء الطرق العامة جزء هاماً لبناء بنيتها التحتية □ ومن أولويات التنمية الإقتصادية ، فمن بين ما حققته في هذا المجال إلى غاية نهاية سنة 2010 ، نجد:

<sup>1</sup>- إذاعة الصين الدولية "جغرافيا الصين"، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 2011 », op.cit.

<sup>3</sup>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية" ، مرجع سبق ذكره ص 216

<sup>4</sup>- من إحتساب الباحث إستنادا إلى معطيات المرجع السابق .

<sup>5</sup>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية" ، مرجع سبق ذكره ص 216.

<sup>6</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 2011 », op.cit.

<sup>7</sup>- الملحقية الثقافية في الصين " معلومات عامة عن الصين "، مرجع سبق ذكره.

- الطرق : لقد تجاوز إجمالي طول الطرق العامة الصينية التي تم تشغيلها 4 ملايين كلم، منها 74 ألف كلم<sup>(1)</sup> من الطرق السريعة ، تمثل مستوى تطور المواصلات الحديثة.
- السكك الحديدية : وصل إجمالي طول السكك الصينية التي تم تشغيلها 66 ألف كلم ، منها أكثر من 29 ألف خط مزدوج ( 44 % من الإجمالي) وحوالي 33 ألف كلم خط مكهرب (50 % من الإجمالي)<sup>(2)</sup> وقد بدأت الصين في عام 2003 بتشغيل أول خط سكك حديدية فوق البحر وهو خط يوه هاي<sup>(3)</sup>.
- الموانئ: وصل عددها حوالي 5530 ميناءً ، منها أكثر من 1290 ميناءً بحمولة 10 آلاف طن<sup>(4)</sup> وتتجاوز قدرات الموانئ الصينية في الشحن والتفريغ مليار وسبعمائة ألف طن، وقد وصلت قدرات البعض منها إلى أكثر من مائة مليون طن سنوياً، بحيث دخلت ثمانية موانئ صينية صفوف الموانئ الخمسين الكبرى لشحن وتفريغ الحاويات في العالم<sup>(5)</sup>.
- الطيران المدني: بلغ عدد المطارات التي يملكها الطيران المدني الصيني أكثر من 170 مطاراً، تنطلق منها أكثر من 2400 طائرة مدنية صينية، وقد تجاوز عدد الخطوط الجوية 1880 خط جوي، منها أكثر من 300 خطاً دولياً و 1758 خطاً جواً للرحلات المحلية<sup>(6)</sup>.

### المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار في الصين وفق مؤشرات دولية:

من أجل تقييم مناخ الاستثمار في الصين ، سوف نعتد على بعض المؤشرات الرئيسية المستخدمة من طرف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية لقياس المناخ الاستثماري ، وكذا من أجل إجراء المقارنات الدولية.

#### 1- مؤشرات قياس مناخ الاستثمار:

هناك العديد من المؤشرات لقياس مناخ الاستثمار، إلا أننا اخترنا منها:

#### 1-1- المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار:

هي تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملاءمة مختلف الأوضاع في بلد ما لبيئة الأعمال و بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أخطار ، ومن أهم هذه المؤشرات:

<sup>1</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 2011 », op.cit.

<sup>2</sup> - IBID.

<sup>3</sup> - إذاعة الصين الدولية "بناء البنية التحتية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

(المطلع عليه بتاريخ: 2010/12/24). <http://arabic.cri.cn/climaabc/chapter3/chapter30501.htm>.

<sup>4</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 2011 », op.cit.

<sup>5</sup> - إذاعة الصين الدولية "بناء البنية التحتية"، مرجع سبق ذكره.

<sup>6</sup> - National Bureau of Statistics of China « China Statistical Yearbook 2011 », op.cit.

**1-1-1- مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :** يصدر مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن تقرير الاستثمار الدولي سنويا منذ عام 2002 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)<sup>(1)</sup> ، حيث يقيس هذا المؤشر الوضع القائم للقطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة القطر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية<sup>(2)</sup> . فإذا تحصلت الدولة على معدل واحد صحيح وما فوق ، دليل على توافق وانسجام قوتها الاقتصادية مع قدراتها على جذب الاستثمارات الأجنبية أما إذا كانت ما دون ذلك ، فهذا يعني ضعف قدراتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(3)</sup> .

**1-1-2- مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :** صدر هذا المؤشر مع مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنهما كانا نتيجة تطوير مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الذي أطلق في عام 2001<sup>(4)</sup> . ويقيس هذا المؤشر قدرة القطر المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاثة عشر مكون<sup>(5)</sup> ويتراوح رصيده بين الصفر والواحد ، فكلما اتجه رصيد الدولة للواحد يكون وضعها أفضل<sup>(6)</sup> .

**1-1-3 - مؤشر سهولة أداء الأعمال :** تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وينظر إلى هذا المؤشر كأداة استرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقارنات فيما بينها<sup>(7)</sup> . ويتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشر جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري التي تستخدم كمؤشرات فرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة وأسباب النجاح<sup>(8)</sup> .

**1-1-4 - مؤشر التنمية البشرية :** يصدر المؤشر منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم ، وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2002 ، ص 119 .

<sup>2</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2004 ، ص 38 .

<sup>3</sup> - أفكار محمد قنديل ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

<sup>4</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 119 .

<sup>5</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2004 ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

<sup>6</sup> - أفكار محمد قنديل ، مرجع سبق ذكره ، ص 98 .

<sup>7</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008 " ، نشرة ضمان الإستثمار ، السنة 25 ، العدد 04 ، أكتوبر- ديسمبر 2007 ، ص 17 .

<sup>8</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2006 ، ص 87 .

تحقيقه في الدولة فيما يخص تعزيز التنمية البشرية (الصحة ، التعليم و معدل دخل الفرد)<sup>(1)</sup>. ويصنف هذا المؤشر الدول إلى ثلاث مجموعات :<sup>(2)</sup>

- تنمية بشرية مرتفعة للدول التي يبلغ فيها دليل التنمية البشرية 0,800 أو أكثر.
- تنمية بشرية متوسطة للدول التي يتراوح فيها دليل التنمية البشرية بين 0,500 و 0,799.
- تنمية بشرية منخفضة للدول ذات الدليل الذي يقل عن 0,500.

إلا أنه مع تقرير التنمية البشرية لسنة 2009 تم إحداث تغيير في منهجية تصنيف الدول حسب هذا المؤشر فيما يخص فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ، إذ أصبحت ذات الرصيد الذي يتراوح ما بين (0,800 - 0,899) أما القيم (0,900 أو أكثر) فهي تمثل الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا<sup>(3)</sup>. كما تم إحداث تعديل آخر بالنسبة لتصنيف التنمية البشرية في عام 2010 ، إذ أصبحت ترتب الدول في أربع مجموعات من حيث مستوى التنمية البشرية : مرتفعة جدا ، مرتفعة ، متوسطة و منخفضة، يتساوى فيها عدد البلدان<sup>(4)</sup>. وبالتالي فإن قيمة دليل التنمية البشرية حسب التصنيف الجديد لا يعبر عن مستوى التنمية البشرية.

#### 1-1-5 - مؤشر التنافسية العالمية: يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية

سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية ، بحيث أصبح من بين أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول. ففي عام 2000، تم تطوير مؤشري تنافسية النمو Gouth Competitiveness Index (GCI) و تنافسية الأعمال Business Competitiveness Index (BCI)، ثم في سنة 2004 تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية GCI Global Competitiveness Index (GCI) الذي يشمل مختلف العوامل الاقتصادية المؤسسية والسياسات ذات العلاقة بالتنافسية على المستويين الكلي والجزئي ، والتي تلعب دورا مهما في تحديد مستوى الإنتاجية والازدهار في العديد من الدول<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2005 ، ص 69.  
<sup>2</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " تقرير التنمية البشرية للعام 2005 ، التعاون الدولي على مفترق طرق : المعونة والتجارة و الأمن في عالم غير متساو " ، ص 212. ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

[http://www.un.org/arabic/esa/hdr/2005/pdf/hdr05\\_ar\\_complete.pdf](http://www.un.org/arabic/esa/hdr/2005/pdf/hdr05_ar_complete.pdf).

(المطلع عليه بتاريخ: 2011/07/15)

<sup>3</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " تقرير التنمية البشرية للعام 2009 ، التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري و التنمية " ، ص 213، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

(المطلع عليه بتاريخ: 2011/07/15)

<sup>4</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " تقرير التنمية البشرية للعام 2010 : الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 141.

<sup>5</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2009 ، ص 168 .



وبالتالي يعتبر مؤشر التنافسية العالمية أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية.

**1-1-6- مؤشر الشفافية :** يصدر مؤشر الشفافية (النظرة للفساد أو مدركات الفساد) عن منظمة الشفافية الدولية ، بحيث يرصد المؤشر درجة الشفافية في القطر من خلال قياس مدى نقشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة<sup>(1)</sup>. ويتكون هذا المؤشر من عشرة درجات ، ومنحت لكل درجة لون خاص يدل على مستوى الفساد والشفافية ، إذ تدل : (2).

- الدرجة صفر على أعلى مستوى من الفساد (اللون الأحمر الرماني (GRENAT)

- الدرجة العاشرة على مستوى عال من الشفافية (اللون الأخضر).

فكلما تحصل البلد على درجات أقل كلما زاد الفساد في هذا البلد.

### 1-2- مؤشرات قياس المخاطر القطرية:

هي تلك المؤشرات التي تقيس مدى تعرض الاستثمار لمختلف الأخطار في البلد المضيف ، سواء كانت هذه الأخطار ناتجة عن تصرفات البلد المضيف أو عن غيره ، ومن أهمها : (3)

#### 1-2-1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICGR) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار بحيث يتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية ، المخاطر الاقتصادية والمخاطر المالية.

فكلما كان المؤشر مرتفعا دل على انخفاض درجة المخاطرة ، وبانخفاضه ترتفع درجة المخاطرة.

#### 1-2-2- مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية :

يصدر عن مجلة اليوروميني مرتين سنويا [الأولى في شهر مارس والثانية في شهر سبتمبر ، ويقيس المؤشر قدرة القطر على الايفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح . ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي يسجلها من 0 إلى 100 نقطة مئوية ] فكلما كانت النسبة المئوية مرتفعة كلما دل ذلك على انخفاض المخاطر والعكس صحيح.

#### 1-2-3- مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري :

تصدره مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ عام 1998 مرتين سنويا ، إحداهما في مارس والأخرى في سبتمبر ، ويتم احتساب المؤشر المكون من

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2005 ، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

<sup>2</sup> - Transparency International « Indice de perception de la corruption 2010 » ,op cit, p7.

<sup>3</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2005 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 64 -67.

100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى □ وهو أيضا كلما سجل قيما مرتفعة دل على انخفاض درجة المخاطرة والعكس صحيح.

**1-2-4- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية :** يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي . وتصنف الدول في مجموعتين رئيسيتين:

- مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) التي تنفرع إلى A1, A2, A3, A4.

- مجموعة درجة المضاربة التي يشار إليها بالأحرف B, C, D .

**2- وضعية الصين في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار:**

**2-1- وضعية الصين في المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار:**

يمكن معرفة ترتيب الصين ضمن المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (29): ترتيب الصين حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (1993-2010).

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
86	83	97	104	91	55	45	43	50	56	51	42	31	20	15	11	09	19	مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
-	27	30	32	33	34	33	35	39	44	43	41	43	41	47	57	60	61	مؤشر امكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
79	89	83	83	93	91	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مؤشر سهولة أداء الأعمال
89	-	-	92	99	82	81	85	94	104	96	87	99	98	-	106	108	108	مؤشر التنمية البشرية
29	30	34	35	54	49	46	44	33	39	-	-	-	-	-	-	-	-	مؤشر التنافسية
78	79	72	72	70	78	71	66	59	57	63	58	52	41	50	40	-	-	مؤشر الشفافية

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- UNCTAD « web table 28. Inward FDI performance and potential Index rankings, 1990-2010 », sur le site : [http://archive.unctad.org/sections/dite\\_dir/docs/WIR11\\_web%20tab%2028.pdf](http://archive.unctad.org/sections/dite_dir/docs/WIR11_web%20tab%2028.pdf). (Consulté le 20/11/2012).
- UNCTAD « World Investment Report 2004 : The shift Towards services », New York and Geneva, 2004, pp281,289.
- UNCTAD « World Investment Report 2006: FDI from Developing and Transition Economies, Implication for Development », New York and Geneva, 2006, p277.
- Transparency International « Corruption perceptions Index », Différentes Années, sur le site : <http://www.transparency.org/research/cpi>. (consulté le 30/11/2012)
- World Economic Forum « The Global Competitiveness Report », Différentes Années, sur le site : <http://www.weforum.org>. (consulté le 30/11/2012)
- PNUD « Rapport sur le Développement Humain », Différentes Années, sur le site : <http://hdr.undp.org>, (consulté le 13/10/2012).
- The World Bank and the International Finance Corporation « Doing Business Report », Différentes Années, sur le site : <http://www.doingbusiness.org/> (consulté le 13/10/2012).

نرى من خلال الجدول السابق أن الصين تحسنت في بعض المؤشرات وتراجعت في مؤشرات أخرى حيث:

أ- عرفت تدهورا كبيرا في ترتيبها العالمي من حيث مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة مقارنة ببداية فترة الدراسة خاصة بالنسبة لسنة 1994 أين كانت تحتل المركز التاسع عالميا. وعلى عكس ذلك سجلت تحسنا في ترتيبها العالمي بالنسبة لمؤشر امكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في عام 2009 أين احتلت المركز 27 عالميا. وبهذا فإن الصين تعرف ضعفا من حيث الأداء ولها إمكانيات مرتفعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مما يجعلها ضمن مجموعة الدول دون إمكانياتها وهي المجموعة الثانية بعدما كانت في المجموعة الأولى خلال الفترة (1993-2005) وهي مجموعة الدول السباق أو دول الطليعة ذات الأداء المرتفع والإمكانيات العالية.

ب- ظهر ترتيب الدول حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال لأول مرة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2006 أي في طبعته الثالثة ، وقد احتلت الصين حسب هذا المؤشر المركز 91 من بين 155 دولة عام 2005 ثم المركز 79 من بين 181 دولة عام 2010 ، أي تحسن بـ 12 رتبة وهذا بسبب التخفيض في دفع الضرائب خاصة (من حيث المدة أصبحت 398 ساعة في السنة خلال 7 تسديدات سنة 2010<sup>(1)</sup> مقابل 584 ساعة في السنة بعدد تسديدات تصل 34 في عام 2005<sup>(2)</sup>).

ج- سجلت تحسنا في مؤشر التنمية البشرية من المرتبة 108 عام 1993 إلى 89 عام 2010 وذلك بفضل الارتفاع المسجل في قيمة دليل التنمية البشرية من 0,609 عام 1993<sup>(3)</sup> إلى 0,663 عام 2010<sup>(4)</sup> ولكن رغم هذا فإن الصين بقيت ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

د- تراجعت الصين في مؤشر تنافسية النمو في سنة 2005 مقارنة بسنة 2001 وذلك بعشر مراتب نتيجة تدهور رصيدها في هذا المؤشر من 4,40 نقطة سنة 2001<sup>(5)</sup> إلى 4,07 نقطة عام 2005<sup>(6)</sup>. إلا أن الفترة التالية (2006-2010) عرفت تحسنا في ترتيبها بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية بفضل ارتفاع قيمة هذا المؤشر من 4,24 نقطة عام 2006<sup>(7)</sup> إلى 4,70 نقطة عام 2010<sup>(8)</sup>. مع العلم أن النقاط أو القيم تتراوح ما بين 1 و 7 .

<sup>1</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation « Doing Business Report, 2011», op.cit, p156.

<sup>2</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation « Doing Business in 2006», p119. sur le site: <http://www.doingbusiness.org/~media/FDPKM/Doing%20Business/Documents/Annual-Reports/English/DB06-FullReport.pdf> (consulté le: 14/07/2011)

<sup>3</sup> - PNUD « Rapport sur le Développement Humain», 1996, op.cit, p158.

<sup>4</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية"، مرجع سبق ذكره ص 157

<sup>5</sup> - World Economic Forum «The Global Competitiveness Report ,2001-2002», p32 , sur le site: <http://www.weforum.org> (consulté le: 30/10/2012).

<sup>6</sup> - World Economic Forum «The Global Competitiveness Report,2005-2006», pxvii , sur le site: <http://www.weforum.org> (consulté le: 30/10/2012).

<sup>7</sup> - World Economic Forum «The Global Competitiveness Report,2006-2007», pxvii , sur le site: <http://www.weforum.org> (consulté le: 30/10/2012).

<sup>8</sup> - World Economic Forum «The Global Competitiveness Report, 2011-2012»,op.cit , p148 .

وقد بين تقرير التنافسية للمؤتمر الاقتصادي العالمي لعام (2011-2012) أن مناخ الاستثمار في الصين لا يزال يشهد معوقات منها التضخم بأعلى نسبة 11,6 %، ثم صعوبة الوصول إلى التمويل بنسبة 11,5 % ويليه البيروقراطية وضعف فعالية أو أداء الحكومة بنسبة 10,9 %<sup>(1)</sup> وهذا بشكل رئيسي.

هـ- عرفت الصين تحسنا في قيمة مؤشر الشفافية من 2,16 درجة عام 1995<sup>(2)</sup> إلى 3,50 درجة عام 2010<sup>(3)</sup>، إلا أن ترتيبها عالميا تدهور من المرتبة 40 من بين 41 دولة غطاها هذا المؤشر عام 1995 إلى المرتبة 78 من بين 178 دولة غطاها المؤشر في عام 2010 ، مما يعني أن وضعها لا يزال دون المتوسط في مجال الشفافية.

## 2-2- وضعية الصين في مؤشرات قياس المخاطر القطرية:

لقد عرفت الصين استقرارا في رصيدها بالنسبة لمعظم مؤشرات قياس المخاطر القطرية خلال الفترة المعروضة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (30): وضعية الصين في مؤشرات قياس المخاطر القطرية خلال الفترة (1996-2010).

(الوحدة : نقطة مئوية)

2010	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
76,3	77,3	75,0	74,3	73,8	74,0	75,5	75,0	74,5	المؤشر المركب للمخاطر القطرية
72,6	61,5	56,4	60,7	59,8	55,1	48,0	71,3	71,3	مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية
79,8	59,9	58,9	57,4	60,6	56,4	57,7	-	-	مؤشر الأنستيتيوشنال أفسطور للتقويم القطري
A3	A3	-	-	-	-	-	-	-	مؤشر كوفاس ( نوع الدرجة)

المصدر: من إعداد الباحث استناد لمعطيات:

- The World Bank « World Development Indicators» , 1997-2004, sur le site :

<http://publications.worldbank.org> (consulte le 10/10/2011).

- Euromoney «Contry Risk September 2010: Full Results» , sur le site :

<http://www.euromoney.com/Article/2675660/country-risk-september-2010-full-results.html> (consulté le 10/10/2011).

- Sylvia Greisman « Coface Country Risk Assessment», Coface Country Risk Conference 2007, p33, sur le site : <http://www.slideserve.com/sloan/coface-country-risk-assessment> (consulté le 10/10/2011).

- Marie-France RAYNAUD «Risk Overview», Coface Country Risk Conference 2011, p26 sur le site <http://mediacommun.ca-cib.com/sitegenic/medias/DOC/37788/country-risk-conference-coface-2011-panorama-mf-rayanand-eng-pdf>. (consulté le 20/11/2012).

- Institutional Intvestor « Institutional Intvestor Magazine», March,2011, p67, sur le

site : [http://www.nxtbook.com/nxtbooks/ii/IF\\_9336/index.php?startid=67](http://www.nxtbook.com/nxtbooks/ii/IF_9336/index.php?startid=67) (consulte le 20/11/2012).

عند التمعن في أرقام الجدول السابق نلاحظ :

<sup>1</sup> - World Economic Forum «The Global Competitiveness Report, 2011-2012», op.cit , p148 .

<sup>2</sup> - Transparency International « Corruption perception Index», 1996, op.cit, p2.

<sup>3</sup> - Transparency International « Indice de perception de la corruption 2010 », op.cit, p3.

- أن رصيد الصين في المؤشر المركب للمخاطر القطرية يقع ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة (70-79,5 نقطة مئوية). لتحتمل بذلك المركز 35 من بين 140 دولة نهاية 2010<sup>(1)</sup>.
- أن قيمة مؤشر اليورومني عرفت تدهورا تارة وتحسنا تارة أخرى ، مما جعل الصين تتميز بمخاطر مرتفعة في عام 1998 ومعتدلة (99-2003) ثم أصبحت ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة في 2010 وفقا لهذا المؤشر، لتصبح في المركز 36 من 185 دولة في سبتمبر 2010<sup>(2)</sup>.
- حافظت الصين على رصيدها في مؤشر الانستيتيوشنال انفستور خلال الفترة (98-2003) مما سمح لها أن تكون من بين الدول معتدلة المخاطر إلا أنه بارتفاع قيمة هذا المؤشر في 2010 مكن الصين من الدخول في مجموعة الدول منخفضة المخاطر ، محققة المرتبة 23 من بين 178 دولة في سبتمبر 2010<sup>(3)</sup>.
- استقرار في مؤشر كوفاس على طول الفترة (2003-2010) بدرجة استثمارية A3.

وهذا ما يعني إجمالا من خلال أرصدها في مختلف مؤشرات قياس المخاطر القطرية أنها دولة تتخفف فيها المخاطر ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي مما يؤهلها لتكون في موقع الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

### المبحث الثاني: دراسة المناخ الاستثماري في تركيا

يتم اتخاذ قرار الاستثمار في أي بلد مضيف ، بناء على دراسة المناخ الاستثماري لهذا البلد ، وبما أن تركيا هي وجهة أخرى تستقطب الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فهذا يعني أن لها العديد من الخصائص التي تؤهلها إلى ذلك ، ولكن رغم هذا فإن المستثمر الأجنبي في تركيا لا يزال يواجه بعض الصعوبات لإنجاز مشاريعه حسب بعض الأوساط المالية الدولية.

### المطلب الأول : خصائص مناخ الاستثمار في تركيا

تبلغ مساحة تركيا حوالي 783,6 ألف كلم<sup>2</sup>، منها 97% يقع في القارة الآسيوية وتسمى بالأناضول و3% في القارة الأوروبية وتسمى بالترافا<sup>(4)</sup>، بحيث يفصل بين المنطقتين مضيق البوسفور،الدردينيل وبحر مرمره ،ويتم العبور بينهما عن طريق جسرين في البوسفور. ويحيط بالدولة من الشمال البحر الأسود ومن الجنوب البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب بحر إيجه ولها حدود برية مع اليونان وبلغاريا،ومن الشرق

<sup>1</sup> - The PRS Group « International Country Risk Guide», sur le site : [http://www.prsgroup.com/ICRG\\_variables.aspx](http://www.prsgroup.com/ICRG_variables.aspx) (consulté le 20/10/2012).

<sup>2</sup> - Euromoney «Country Risk September 2010 :Full Results», sur le site : <http://www.euromoney.com/Article/2675660/country-risk-september-2010-full-results.html> (consulté le 10/10/2011).

<sup>3</sup> - Institutional Investor « Institutional Investor Magazine», March 2011, p67, sur le site : [http://www.nxtbook.com/nxtbooks/ii/IF\\_9336/index.php?startid=67](http://www.nxtbook.com/nxtbooks/ii/IF_9336/index.php?startid=67) (consulte le 20/11/2012).

<sup>4</sup> - مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية "تركيا"، ص 16، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.trtarabic.tv/ar/turkey-information/arabia/index.htm> (المطلع عليه بتاريخ: 2011/10/28)

دول الاتحاد السوفياتي سابقا (جورجيا ، أرمينيا وأذربيجان) إلى جانب إيران وومن الجهة الجنوبية الشرقية نجد كل من سوريا والعراق<sup>(1)</sup> ( أنظر الملحق رقم 03 ) . ومنه يبلغ إجمالي طول حدود تركيا البرية 2875 كلم وطول الحدود البحرية 8333 كلم<sup>(2)</sup> كما تنقسم الأراضي التركية إلى سبع مناطق جغرافية تتمثل في : مرمرة، منطقة بحر إيجه، منطقة البحر الأبيض المتوسط ، جنوب شرق الأناضول ، شرق الأناضول ، الأناضول الوسطى ومنطقة البحر الأسود ، بها 81 مقاطعة<sup>(3)</sup>.  
وتتمتع تركيا بجملة من المعطيات أهمها:

## 1- المعطيات السياسية والاجتماعية:

**1-1- المعطيات السياسية :** يؤكد الدستور أن الدولة التركية (أرضا وشعبا) هي جزء لا يتجزأ وأنها دولة علمانية ديمقراطية مدنية ، وبموجب القانون يتساوى جميع المواطنين دون تمييز.

### I- تنظيم السلطات: حيث أن:<sup>(4)</sup>

**أ- السلطة التشريعية :** تخول السلطة التشريعية للمجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) نيابة عن الشعب من خلال 550 نائب منتخبين كل خمس سنوات ، ومن مهامهم:

- اعتماد مشاريع القوانين والتعديل وإلغاء القوانين القائمة.
- مناقشة مسودة الموازنة والقوانين والحسابات الختامية والموافقة عليها.
- اتخاذ قرارات طباعة العملة ، إعلان الحرب ، القانون العسكري ، قانون الطوارئ ، واعتماد الاتفاقيات الدولية.

**ب- السلطة التنفيذية :** تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

\* **رئيس الجمهورية :** هو رئيس الدولة الذي ينتخب لمدة سبع سنوات غير قابلة للتجديد ، بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ، وظائفه إصدار القوانين و المراسيم إلى جانب تعيين رئيس الوزراء.

\* **مجلس الوزراء :** يتألف من رئيس الوزراء (رئيس الحكومة) وأعضائه الذين اختارهم وتم تعيينهم من طرف رئيس الدولة ، ويتمثل دوره في تنفيذ السياسة العامة للدولة.

<sup>1</sup> - Département Fiscal de Mazars « S'implanter en Turquie », cahiers internationaux Mazars, édition Révisée 2010, p1, sur le site: <http://edugate.dengeakademi.com/CompanyFiles/36/VirtualLibraryDoc/14.pdf> (consulté le 20/08/2011).

<sup>2</sup> - مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية " تركيا "، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

<sup>3</sup> - وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " الديموغرافيا والقوى العاملة "، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorguide/pages/DemographyAndLaborForces.aspx>.

(المطلع عليه بتاريخ: 2011/7/9)

<sup>4</sup> - Ministère des affaires étrangères et européennes de la République Française « Turquie » , Maison des français de l'étranger, fichier généré le 17/05/2010, p7, sur le site : <http://www.mfe.org> . (consulté le 20/11/2010).

## II - الاستقرار السياسي:

يتولى عبد الله غول منصب رئيس الجمهورية منذ 2007 ، وقد سبقه إلى هذا المنصب كل من سليمان دميرل في الفترة (ماي 1993-ماي 2000) وأحمد نجدت سيزر (ماي 2000- أوت 2007)<sup>(1)</sup>. وقد مرت الحكومة التركية خلال مدة حكمهم بثلاثة عشر تعديلا حكوميا بجانب ثمانية رؤساء وزراء<sup>(2)</sup> وبالتالي تعرف تركيا استقرارا نسبيا خاصة إذا ما تكلمنا أيضا على القضية الكوردية<sup>(\*)</sup> التي لا تزال مطروحة وتشكل تهديدا و عائقا لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام الداخلي في البلاد.

### 1-2- المعطيات الاجتماعية:

بلغ إجمالي عدد سكان تركيا في عام 2010 حوالي 73,7 مليون نسمة ، بعدما كان 67,8 مليون نسمة في سنة 2000 ، وذلك بمعدل نمو وصل إلى 15,9 % في عام 2010 مقابل 18,2 % في عام 2000<sup>(3)</sup> ويعتبر نصف عدد السكان ما دون عمر 29,3 سنة ، وقد ارتفع هذا المتوسط مقارنة بسنة 2000 أين كان 24,9 سنة<sup>(4)</sup> كما يتمركز أغلب السكان في الفئة العمرية (10-29 سنة) ، وما يميز أيضا الشعب التركي أنه متوازن من حيث الجنس (50,2 % ذكور و 49,8 % إناث) في عام 2010 ونفس الشيء بالنسبة للسنوات السابقة ، فقد كانت في سنة 2000 حصة الذكور تقدر بـ 50,7 % والإناث بـ 49,3 %<sup>(5)</sup>. أما عن وضعيتهم الاجتماعية فيمكن معرفتها من خلال:

أ- **مستوى المعيشة:** لقد تحسنت ظروف الحياة في تركيا بفضل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 4210 دولار عام 1993<sup>(6)</sup> إلى 6974 دولار في 2000<sup>(7)</sup> ثم 10399 دولار سنة 2010 لتحتل بذلك المركز 54 عالميا في ترتيب الدول حسب الدخل الفردي في عام 2010<sup>(8)</sup>.

ب- **الصحة:** كانت التغطية الصحية في تركيا خلال الفترة (2000-2009) تقدر بـ 150 طبيباً لكل 100.000 ساكن<sup>(9)</sup> وهو أعلى من المتوسط المسجل للفترة (1990-1999) والذي كان 121 طبيباً لكل

<sup>1</sup> - المعرفة "قائمة رؤساء تركيا"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.marefa.org/index.php> (المطلع عليه بتاريخ: 2012/01/10).

<sup>2</sup> - المعرفة "قائمة رؤساء وزراء تركيا"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.marefa.org/index.php> (المطلع عليه بتاريخ: 2012/01/10).

<sup>(\*)</sup> - القضية الكوردية هي قضية تمس كل من إيران ، سوريا ، العراق وتركيا ، لأن الأكراد موزعين بين هذه الدول ، حيث أن 56% منهم موجودون في تركيا وهو ما يمثل 20% من سكان تركيا ، يتمركزون في جنوب شرق تركيا وهم يطالبون بالإصلاحات السياسية التي تحقق للأكراد حكما ذاتيا في إطار تركيا فيدرالية

<sup>3</sup> - Turkish statistical institute « Statistical Indicators 1923-2011 », p05. sur le site : <http://www.turksat.gov.tr/> (consulté le : 10/12/2012).

<sup>4</sup> - IBID, p15.

<sup>5</sup> - IBID, p09.

<sup>6</sup> - PUND « Rapport sur le Développement Humain », 1996, Op.cit, p158.

<sup>7</sup> - PUND « Rapport sur le Développement Humain », 2002, Op.cit, p150.

<sup>8</sup> - World Economic Forum « the global competitiveness report 2011-2012 », op.cit, p386.

<sup>9</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية "، مرجع سبق ذكره ص 202 .



100.000 ساكن<sup>(1)</sup>. كما طرأ تحسن آخر في مؤشر معدل الحياة حيث كان 66,7 سنة في عام 1993<sup>(2)</sup> 1993<sup>(2)</sup> ثم 69,8 عام 2000<sup>(3)</sup> ليصبح 72,2 في سنة 2010<sup>(4)</sup>. لكن رغم هذا لم يصل إلى متوسط الدول المتقدمة بـ 80,1 سنة في عام 2010.

**ج- التعليم:** نظام التعليم الأساسي إلزامي لمدة 9 سنوات في تركيا لكل تلميذ (من 6-15 سنة) ، وقد وصلت نسب صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية معدل 99% عام 2010 بعدما كانت 90% عام 1993<sup>(5)</sup>، كما حققت أيضا تحسنا في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين أكثر من 15 سنة خلال الفترة (2010-2005) ليلبغ معدل 90,8%<sup>(6)</sup> ، بعدما كان خلال الفترة (1995-2005) بمعدل 87,4%<sup>(7)</sup> أي انخفض معدل الأمية من 12,6% إلى 9,2% لدى البالغين عمر 15 سنة فما فوق.

**د- العمل:** يوجد في تركيا أكثر من 22,5 مليون نسمة ضمن القوى العاملة الفاعلة في البلاد ، مما جعل تركيا تحتل المركز الرابع عند مقارنتها بدول الاتحاد الأوروبي من حيث عدد القوى العاملة ، وتتميز بأطول

ساعات عمل وأقل عدد أيام الإجازات المرضية للموظف في أوروبا من خلال 52,9 ساعة عمل في الأسبوع (بما فيها الساعات الإضافية) وبمتوسط سنوي لعدد أيام الإجازات المرضية يبلغ 4,6 يوم لكل موظف<sup>(8)</sup> وقد قدر معدل البطالة في هذا البلد بـ 11,9% عام 2010 ، مع العلم أنه لم يتجاوز هذه النسبة على طول الفترة الممتدة بين (1990-2010) خلافا لسنة واحدة سنة 2009 ، أين وصل المعدل 14%<sup>(9)</sup>.

## 2- المعطيات الاقتصادية:

**1-2- الإصلاحات الاقتصادية :** تعتبر تركيا من أوائل الدول النامية التي انتهجت سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في أوائل الثمانينات ، وذلك بهدف تخفيض سيطرة الدولة على الأنشطة الإنتاجية و زيادة التوجه نحو قوى السوق مع إحلال إستراتيجية تشجيع الصادرات والاستثمارات الأجنبية محل إستراتيجية الإحلال محل الواردات<sup>(10)</sup> ، وتمثلت أهم عناصر الإصلاح الاقتصادي فيما يلي:<sup>(11)</sup>

<sup>1</sup> - PUND « Rapport sur le Développement Humain », 2002, Op.cit, p167.

<sup>2</sup> - PUND « Rapport sur le Développement Humain », 1996, Op.cit, p158.

<sup>3</sup> - PUND « Rapport sur le Développement Humain », 2002, Op.cit, p150.

<sup>4</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية"، مرجع سبق ذكره ص 148.

<sup>5</sup> - البنك الدولي "البيانات : التعليم"، مرجع سبق ذكره.

<sup>6</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2011 : الاستدامة والإنصاف مستقبلا أفضل للجميع"، مرجع سبق ذكره ص 163.

<sup>7</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2007-2008، محاربة تغيّر المناخ : التضامن الإنساني في عالم منقسم" مرجع سبق ذكره ، ص 218.

<sup>8</sup> - وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " الديموغرافيا والقوى العاملة " ، مرجع سبق ذكره.

<sup>9</sup> - Turkish Statistical Institute « Statistical Indicators 1923-2011 », op.cit, pp 130-131.

<sup>10</sup> - أميرة حسب الله محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

<sup>11</sup> - نفس المرجع السابق ، ص 78 -81.

أ- تحرير الأسعار المحلية : وذلك بتحرير أسعار القطاع الخاص [] وألزمت منشآتها الاقتصادية بتحديد أسعارها على أساس تطورات التكلفة فيما عدا بعض السلع التي ظلت أسعارها مدعومة [] إلى جانب رفع أسعار الطاقة إلى المستوى العالمي وتخفيض الإعانات في المجال الزراعي.

ب- تحرير التجارة الخارجية : تمت على مرحلتين ، حيث اعتمدت المرحلة الأولى على تشجيع الصادرات من خلال حوافز التصدير ، أما المرحلة الثانية فقد اتسمت بتحرير الواردات عن طريق إلغاء القيود الكمية المفروضة عليها وتخفيض الرسوم الجمركية مع تطبيق قانون مكافحة الإغراق لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة.

ج- تحرير أسعار الفائدة : حيث تم إزالة القيود على أسعار الفائدة بالنسبة للقروض والودائع ، كما تم إلغاء معظم برامج الائتمان المباشر وأسعار الفائدة التفضيلية [] مما ساهم في التخصيص الكفاء للموارد.

د- تحرير سعر الصرف : تم تطبيق سياسة سعر الصرف الحر الذي يعتمد على قوى العرض والطلب وتم تخفيض قيمة الليرة التركية عدة مرات وذلك دعماً لنشاط التصدير.

هـ- إتباع سياسة مالية متشددة : استهدفت تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال خفض النفقات كما تضمنت تخفيض الأجور الحقيقية وتوسيع القاعدة الضريبية مع إعادة هيكلة أسعار بعض الضرائب. هذا وقد لجأت الدولة إلى إصدار أوراق مالية حكومية يتم الاكتتاب فيها عن طريق البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لسد العجز المالي وتقليص الاعتماد على القروض.

و- إصلاح المنشآت المملوكة للدولة والتحول نحو القطاع الخاص : من خلال تحرير أسعار هذه المؤسسات وإعادة هيكليها ، كما تم الترخيص ببيعها للقطاع الخاص ، وقد أنشئ مجلس أعلى للخصخصة في عام 1994 لتسيير عملية الخصخصة وتحويل عوائدها لمشروعات البنية الأساسية الرئيسية.

## 2-2- مؤشرات الأداء الاقتصادي:

يمكن توضيح نتائج سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها تركيا على مؤشرات أدائها الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم (31): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في تركيا خلال الفترة (1993-2010).

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
9,2	(4,8)	0,7	4,7	6,9	8,4	9,4	5,3	6,2	(5,7)	6,8	(3,4)	2,3	7,6	7,4	7,9	(4,7)	7,7	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
8,6	6,3	10,4	8,8	10,5	10,1	10,6	25,3	45,0	54,4	54,9	64,9	84,6	85,7	80,3	88,1	106,3	66,1	معدل التضخم (%)
294	271	284	253	205	169	161	145	131	113	117	102	97	85	80	74	66	69	المديونية الخارجية (مليار دولار)
36,7	41,9	30,3	32,4	32,9	36,6	34,5	38,7	48,5	42,4	38,9	26,2	23,9	20,1	21,6	27,7	31,4	28,6	خدمة الدين كنسبة من الصادرات (%)
85,9	74,9	73,6	76,5	63,2	52,5	37,3	35,5	28,3	19,9	23,5	23,3	20,5	19,7	17,8	13,9	8,6	7,8	إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)
(67)	(5,5)	(1,8)	(1,6)	(0,6)	(1,1)	(5,2)	(8,8)	(11,5)	(11,9)	(7,7)	(8,6)	(5,3)	-	-	-	-	-	رصيد الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
(71)	(38)	(69)	(62)	(54)	(43)	(34)	(22)	(15)	(16)	(26)	(14)	(18)	(22)	(20)	(14)	(5)	(14)	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)
14,9	0,7	(2,75)	12,0	10,6	23,2	4,3	4,0	(0,2)	(12,9)	(2,9)	5,2	0,4	3,3	4,5	4,6	0,2	0,3	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى معطيات:

- البنك الدولي " بيانات السياسة الاقتصادية والديون "، مرجع سبق ذكره.

-Undersecretariat of treasury « Turkish Economy », December 2012, p74, sur le site :

[http://www.treasury.gov.tr/irj/go/km/docs/documents/treasury%20web/Reports/Sunumlar/Ekonomi\\_Sunumu\\_ENG\\_O\\_pdf](http://www.treasury.gov.tr/irj/go/km/docs/documents/treasury%20web/Reports/Sunumlar/Ekonomi_Sunumu_ENG_O_pdf) (consulté le : 12/12/2012).

-Turkish Statistical Institute « Foreign trade statistics yearbook 2011 », pp 3-4 sur le site : [http://www.turksat.gov.tr/kitap.do?metod=kitapDetay&-KT\\_ID=4&KITAP\\_ID=89](http://www.turksat.gov.tr/kitap.do?metod=kitapDetay&-KT_ID=4&KITAP_ID=89). (consulté le : 10/12/2012).

-Turkish Statistical Institute « National and International Selected Economic Indicators » sur le site : <http://tuikapp.tuik.gov.tr/ulusalgostergeler/menuAction.do?dil=en#> (consulté le : 10/12/2012).

-The World Bank « Global Development Finance », Report 1999, op.cit, p552.

-The World Bank « Global Development Finance », Report 2006, op.cit, p193.

-The World Bank « Global Development Finance », Report 2012, op.cit, P294.

يظهر الأداء الاقتصادي التركي من خلال الجدول السابق أنه مر بمرحلتين ، حيث نرى خلال المرحلة الأولى (1993-2001) أن هناك مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد التركي وأدخلته أزمتا اقتصادية عام 1994، 1999 وانتهت بأزمة عميقة سنة 2001 انعكست سلبا على النمو الاقتصادي لهذا البلد . وعند البحث عن أسباب هذا التراجع نجدها متعددة ، منها :<sup>(1)</sup>

\* الأزمة الاقتصادية التي ظهرت في بلدان جنوب شرق آسيا ثم تسربت إلى أقطار عديدة ، كما كان للأزمة الاقتصادية التي أصابت روسيا تأثيرات سلبية أيضا على الاقتصاد التركي ، نظرا للحجم الكبير للتبادل الاقتصادي بين البلدين.

\* الزلزال العنيف الذي ضرب تركيا في 17 أوت 1999 والذي أضر بالاقتصاد ضررا بالغا ، لأنه حدث في أهم منطقة صناعية تحتوي على 30% من مجموع المعامل والمنشآت الصناعية لتركيا وقد قدر البعض هذه الأضرار بـ (150-200) مليار دولار.

\* إصدار سندات حكومية بنسب فائدة كبيرة في محاولة لسد عجز الميزانية ، مما أدى إلى اتجاه رؤوس الأموال لشراء هذه السندات بدلا من استثمارها في توسيع الصناعة وامتصاص فائض البطالة.

\* معدلات التضخم العالية التي أثرت بشكل سلبي على القيمة الشرائية المحلية وبالتالي على الطلب على السلع في الداخل والخارج ، فتبع هذا هبوط في الإنتاج ، التصدير وزيادة البطالة. وبذلك انهار برنامج مكافحة التضخم الذي بدأ صندوق النقد الدولي تطبيقه عام 1999 بناءً على اتفاق مع الحكومة التركية في نهاية عام 1997 حيث تراجعت نسب التضخم فيما بعد ولكن لم تصل النسب المستهدف تحقيقها في عام 2000 والتي تتراوح ما بين 20 إلى 25% وتصل إلى نحو 10% في عام 2001.

\* تعويم الليرة التركية دفع إلى فقدان قيمتها ، مما أثر في ارتفاع الدين الخارجي وانخفاض إجمالي الإحتياطات التركية وهذا في محاولة لاستقرارها ، فضلا عن هروب رؤوس الأموال من تركيا والتي كان لها انعكاسات خاصة على ميزان المدفوعات.

إلى جانب مشكلة الفساد الكبير الذي نال المصارف والذي تورط فيه مسؤولون كبار في الدولة إلا أنه بعد سنة 2002 دخل الاقتصاد التركي مرحلة جديدة تعرف باستقرار سياسيا واقتصاديا ودعما خارجيا كبيرا من خلال الإصلاحات التي لا بد منها لاستكمال التأهيل لعضوية الاتحاد الأوروبي ، وقد استهدفت الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها خلال هذه المرحلة ما يلي :<sup>(2)</sup>

• تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي.

<sup>1</sup>- رواء زكي يونس الطويل، " تركيا وصندوق النقد الدولي(2000-2002) "، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العراق ، العدد 12 ، 2008 ، ص ص 71- 79 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltex&ald=6493>

(المطلع عليه بتاريخ: 2011/09/10)

<sup>2</sup>- وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية "مؤشرات الاقتصاد الكلي" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorguide/pages/MacroEconomicIndicators.aspx>

(المطلع عليه بتاريخ: 2011/07/9).

- تحسين كفاءة القطاع المالي وقدرته على التكيف.
  - ترسيخ نظام التأمينات الاجتماعية ليقوم على أساس أقوى.
- فبفضل هذه الإصلاحات عرفت تركيا تحسنا في مؤشرات الأداء الاقتصادي من خلال:
- نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي قفز من 231 مليار دولار عام 2002<sup>(1)</sup> إلى 741,9 مليار دولار عام 2010<sup>(2)</sup> بمعدل نمو 9,2 %، مما جعل تركيا في المرتبة السابعة عشر في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي والسابعة على المستوى الأوروبي<sup>(3)</sup>.
  - انخفاض كبير في معدل التضخم من 45 % عام 2002 إلى أقل من 10 % عام 2010.
  - ارتفاع في حجم الدين الخارجي والذي وصل 294 مليار عام 2010 ، إلا أنه يمثل 39,6 % من إجمالي الناتج المحلي بعدما كان يمثل 56,7 % عام 2002.
  - انخفاض عجز الميزانية العامة من 11,5 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2002 إلى أقل من 4 % في عام 2010.
  - ارتفاع حجم التجارة الخارجية من 87 مليار دولار عام 2002 إلى 299 مليار دولار في عام 2010<sup>(4)</sup> نتيجة ارتفاع كل من الصادرات والواردات، إلا أن الميزان التجاري التركي يعرف دائما عجوزات لارتفاع الواردات وهذا بسبب تخفيض الرسوم الجمركية حتى تتماشى مع التعريفات الجمركية الموحدة في إطار الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي وإلتزامها بموجب عضويتها في منظمة التجارة العالمية.

### 2-3- أهم القطاعات الاقتصادية:

يرتكز الاقتصاد التركي خاصة على القطاعات التالية:

- أ- قطاع الفلاحة : تعتبر تركيا أحد البلدان الرائدة في مجال الفلاحة والصناعات المرتبطة بها على مستوى العالم نظرا لما تتمتع به من مناخ وظروف جغرافية مواتية<sup>5</sup>. إذ أن نسبة 40 % من مساحة الأراضي التركية صالحة للزراعة وتقدم مجموعة كبيرة من المنتجات ، بحيث يمثل إنتاج المحاصيل نسبة 67 % من إجمالي إنتاج القطاع ، الماشية والأسماك 26 % وأخيرا زراعة الغابات 7 % عام 2010 ، هذا ما جعل تركيا تحظى بالريادة العالمية في إنتاج التين المجفف والبندق والزبيب والمشمش المجفف إلى جانب أنها تمثل أكبر منتج للألبان ومشتقاتها في منطقتها. وقد ساهم القطاع الفلاحي بنسبة 8,4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 مقابل نسبة محققة 10,1 % في عام 2000 ، ويوظف هذا القطاع حوالي 25 % من إجمالي القوى العاملة في الدولة<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية "مؤشرات الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> - World Economic Forum « The Global Competitiveness Report 2011-2012 », op.cit, p384.

<sup>3</sup> - IBID.

<sup>4</sup> - وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية "مؤشرات الاقتصاد الكلي" ، مرجع سبق ذكره.

<sup>5</sup> - وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " القطاعات"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sector/pages/Sectors.aspx>

(المطلع عليه بتاريخ: 2011/07/9)

**ب- قطاع الصناعة:** ساهم هذا القطاع بنسبة 23,6 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 مقارنة بنسبة 28,1 % عام 2000<sup>(1)</sup> وقد شغل حوالي 20% من السكان النشطين لعام 2010<sup>(2)</sup>. ومن أهم الصناعات التركية الناجحة صناعة النسيج والملابس التي تحتل المركز الأول بالنسبة للاقتصاد التركي لأنها تحقق له حوالي 21,4 % من مجموع صادراته<sup>(3)</sup>، إلى جانب صناعة السيارات وأجزائها ، بحيث استطاعت تركيا أن تحتل المركز السادس عشر بين الدول المصنعة للسيارات في عام 2010 ، في ظل إنتاجها لأكثر من مليون سيارة ، في حين تعد أكبر منتج للسيارات التجارية في أوروبا . مع أنه يتم تصدير حوالي 70% من الإنتاج المحلي، ويعمل بصناعة السيارات التركية التي تتكون من 17 شركة إنتاج أساسية محلية وأجنبية تدعمها نحو 4000 شركة تعمل في الصناعات الفرعية لهذا المجال ، نحو 300 ألف عامل على أعلى درجات الكفاءة<sup>(4)</sup>.

**ج- قطاع الخدمات:** مثل هذا القطاع ما نسبته 57,2 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 مقابل 55,4% عام 2000<sup>(5)</sup>، ويقدر عدد العاملين في هذا القطاع في عام 2010 حوالي 12,5 مليون شخص أي ما يقارب بـ 55% من إجمالي القوى العاملة في الدولة<sup>(6)</sup> وبالتالي يعتبر القطاع الأول بالنسبة للاقتصاد التركي من حيث التوظيف أو بالنسبة لمساهمة في النمو الاقتصادي ، ويمثل النشاط السياحي أهم النشاطات لهذا القطاع [بحيث بلغت إيرادات تركيا من السياحة 20,8 مليار دولار أمريكي في عام 2010 من خلال استقبال 28,5 مليون سائح في نفس السنة ، لتحتل بهذا العدد من السائحين المركز السادس بين أكثر الدول استقبالا للسائحين في العالم<sup>(7)</sup>.

### 1-3-1- وضعية الموارد والبنية التحتية:

#### 1-3-1- الموارد: تزر تركيا بـ:

**أ- المعادن:** تحتل تركيا المرتبة العاشرة في العالم من حيث التنوع في إنتاج المعادن، إذ يتم إنتاج حوالي 60 معدنا مختلفا في البلاد ، كما تحتل مادة البور<sup>(\*)</sup> المرتبة الأولى من بين المعادن التي تعتبر تركيا غنية بها ، حيث يبلغ ما تمتلكه من هذا المعدن 72% من احتياطي العالم ، وهو أيضا من أهم المعادن التي تصدرها تركيا بالإضافة إلى الرخام والأحجار الطبيعية. ويقدر إنتاجها السنوي من مختلف المعادن حوالي

<sup>1</sup> - Turkish Statistical Institute «Statistical Indicators 1923-2011» , op.cit , p 700 .

<sup>2</sup> - من احتساب الباحث استنادا لمعطيات المرجع السابق ، ص 140.

<sup>3</sup> - Ministère des affaires étrangères et européennes de la République Française « Turquie » , op.cit , p10.

<sup>4</sup> - وكالة دعم وتشجيع الإستثمار التركية " القطاعات "، مرجع سبق ذكره.

<sup>5</sup> - Turkish Statistical Institute «Statistical Indicators 1923-2011» , op.cit , p 700 .

<sup>6</sup> - من احتساب الباحث استنادا لمعطيات المرجع السابق ، ص 140 .

<sup>7</sup> - وكالة دعم وتشجيع الإستثمار التركية " القطاعات "، مرجع سبق ذكره.

150 مليون طن<sup>(1)</sup> ومن الذهب 16,4 طن لوحده فقط سنة 2010<sup>(2)</sup>. مع العلم أن احتياطي تركيا من الذهب الصالح للصياغة 368 طن<sup>(3)</sup>.

**ب- الطاقة:** تؤمن شركة البترول التركية حوالي 13% من استهلاك البلاد للبترول والباقي عن طريق الاستيراد<sup>(4)</sup>، وقد قدر احتياطي تركيا من النفط بـ 44,3 مليون طن في نهاية 2009 و6,2 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي<sup>(5)</sup>، كما يعتمد سوق الطاقة في تركيا على الفحم وتوليد الكهرباء التي نصف مصدرها من الأنهار والبحيرات والسدود، مما جعل هذا البلد يحتل المركز السابع عالميا والثالث على مستوى أوروبا من حيث إمكانيات الطاقة الحرارية الأرضية، إلى جانب المركز الأول من حيث أعلى معدل نمو في محطات طاقة الرياح. مع أنها لم تستغل سوى 15% فقط من إمكانياتها<sup>(6)</sup>.

### 1-3-2- البنية التحتية : يمكن معرفتها من خلال:

#### أ- الاتصالات : بحيث:

- يقدر عدد مستخدمي الانترنت في تركيا 34,4 لكل 100 نسمة عام 2008<sup>(7)</sup>.  
- بلغ عدد مستخدمي الهاتف النقال والثابت 113 لكل 100 نسمة عام 2008<sup>(8)</sup>، ووصل عدد المشتركين حسب السلطات التركية المعنية إلى 61,7 مليون شخص بالنسبة للهاتف النقال لوحده نهاية عام 2010<sup>(9)</sup>.  
2010<sup>(9)</sup>.

#### ب- النقل والمواصلات : من بين الإنجازات المحققة في هذا المجال حتى نهاية سنة 2010 :<sup>(10)</sup>

- الطرق السريعة : تجاوزت 64 ألف كيلومتر.  
- السكك الحديدية : بلغت حوالي 11 ألف كيلومتر.  
- الطيران المدني : تجاوز عدد الركاب المسافرين على خطوط الطيران في تركيا 102 مليون راكب من خلال 45 مطار منها 13 مطار دولي.  
وبالنسبة للملاحة البحرية فإن تركيا تحتل المركز الثامن من حيث سعة النقل البحري والمرتبة الخامسة

<sup>(\*)</sup> - **البور أو البورون "Boron"** : مادة كيميائية يتم الحصول عليها في شكل بلوري (كريستال أسود) أو غير بلوري (مسحوق بني)، لها عدة استخدامات منها في صناعة الألعاب النارية وفي محطات الطاقة النووية، كما يمكن استخدام مشتقاتها (مركباتها) في مجالات مختلفة خاصة حمض البوريك الذي له استعمالات متنوعة، حيث يدخل في صناعة النسيج وفي مجالات طبية كمضاد للفطريات والجراثيم، مظهر للعين ولعلاج الحروق وغيرها.

<sup>1</sup> - مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية " تركيا"، مرجع سبق ذكره، ص 295.

<sup>2</sup> - Turkish Ministry of Energy and Natural Resources « Natural Resources », sur le site : <http://www.enerji.gov.tr/> (consulté le : 20/10/2011).

<sup>3</sup> - مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية " تركيا"، مرجع سبق ذكره، ص 298.

<sup>4</sup> - نفس المرجع السابق، ص 301.

<sup>5</sup> - Turkish Ministry of Energy and Natural Resources « Natural Resources », op.cit.

<sup>6</sup> - وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " القطاعات"، مرجع سبق ذكره.

<sup>7</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية"، مرجع سبق ذكره ص 216.

<sup>8</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>9</sup> - Turkish Statistical Institute « Statistical Indicators 1923-2011 », op.cit.

<sup>10</sup> - وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية "الديموغرافيا والقوى العاملة"، مرجع سبق ذكره.

من حيث العدد في مجال تشييد السفن الجديدة<sup>(1)</sup>. وهي تملك 50 ميناء<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار في تركيا وفق مؤشرات دولية

قصد التمكن من دراسة وتحليل مناخ الاستثمار في تركيا لا يكفي ذكر مختلف خصائص البيئة الاستثمارية لهذا البلد وحسب بل يجب تقييم مناخه من خلال عدد من المؤشرات الدولية.

#### 1- وضعية تركيا في المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار:

يظهر ترتيب تركيا في المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار حسب الجدول التالي:

<sup>1</sup> - مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية " تركيا "، مرجع سبق ذكره ، ص 314.

<sup>2</sup> - World port sources « Turkey », sur le site : <http://www.worldportsource.com/ports/TUR.PHP> (consulté le : 20/10/2012).



الجدول رقم (32) : ترتيب تركيا حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (1993-2010).

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
108	102	94	91	71	89	115	104	109	112	123	122	125	114	109	104	101	89	مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
-	80	75	93	72	68	68	71	72	89	81	82	85	78	77	77	70	60	مؤشر امكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
65	73	59	57	91	93	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مؤشر سهولة أداء الأعمال
83	-	-	79	78	85	92	94	88	96	85	82	85	86	-	69	74	84	مؤشر التنمية البشرية
61	63	53	58	59	66	66	65	69	54	-	-	-	-	-	-	-	-	مؤشر التنافسية
56	61	58	64	60	65	77	77	64	54	50	54	54	38	33	29	-	-	مؤشر الشفافية

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- UNCTAD « webtable28. Inward FDI performance and potential Index rankings, 1990-2010 », op.cit.
- UNCTAD « world Investment Report 2004 : The Shift towards services » : op.cit, pp284-290.
- UNCTAD « world Investment Report 2006 : FDI from Developing and Transition Economies, Implication for Development » : op.cit, p278.
- Transparency International « Corruption perceptions Index », op.cit.
- The World Economic Forum « The Global Competitiveness Report », Différentes Années, op.cit.
- PNUD « Rapport sur le développement humain », Différentes Années, op.cit.
- The World Bank and the International Finance Corporation « Doing Business Report », Différentes Années, op.cit.

نلاحظ من الجدول السابق أن تركيا:

أ- شهدت تحسنا في مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2005-2008) خاصة في سنة 2006 مقارنة بباقي السنوات ، ولكن رغم هذا فإن وضعها على المستوى الدولي يبقى ضعيفا كما عرفت أيضا مستويات منخفضة من حيث إمكاناتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في سنة 2007 أين احتلت المركز 93 عالميا. لذا كانت تركيا ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض على طول الفترة ما عدا سنتي 2004 و2005 أين تحولت إلى مجموعة الدول دون إمكاناتها في أي المجموعة الثانية.

ب- احتلت المركز 93 من بين 155 دولة عام 2005 ثم أصبحت في المركز 65 من بين 181 دولة عام 2010 حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال بفضل التخفيض في عدد ومدة منح التراخيص من 32 إجراء يستلزم 232 يوم عام 2005 إلى 25 إجراء خلال 188 يوم عام 2010 بالإضافة إلى مدة تنفيذ العقود من 6 سنوات إلى 3,3 سنة على الترتيب □ وكذا في وقت وعدد إجراءات تسجيل الملكية من 8 إجراءات خلال 9 أيام سنة 2005<sup>(1)</sup> إلى 6 إجراءات خلال 6 أيام سنة 2010<sup>(2)</sup>.

ج- حققت المركز 84 من بين 174 بلد عام 1993 في مؤشر التنمية البشرية بقيمة 0,711<sup>(3)</sup> ما جعلها تكون ذات تنمية بشرية متوسطة ثم أصبحت في عام 2007 تحتل المركز 79 من بين 182 بلد بقيمة 0,806<sup>(4)</sup> □ أي أصبحت ضمن مجموعة الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة ، وفي سنة 2010 احتلت المركز 83 من بين 169 بلد بقيمة 0,697<sup>(5)</sup>، فهي من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وفق التصنيف القديم أما حسب الطريقة المتبعة منذ 2010 فهي من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ، ولكن إذا أخذنا قيمة دليل التنمية البشرية كأساس للمقارنة ، فإنه قد انخفض عن مستوى 1993 □ وبالتالي فهي لا تزال ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

د- تراجعت في رصيدها بالنسبة لمؤشر تنافسية النمو من 3,86 نقطة عام 2001<sup>(6)</sup> إلى 3,68 نقطة عام 2005<sup>(7)</sup>، إلا أن وضعها تحسن في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2006-2010) وبرصيد يقدر 4,2 نقطة عام 2010<sup>(8)</sup> مقابل 4,14 نقطة عام 2006<sup>(9)</sup>، ولكن رغم هذا التحسن إلا أن مناخ الاستثمار في تركيا لا يزال يشهد عراقيل للاستثمار فيها ومنها : ارتفاع الضرائب بالدرجة الأولى بنسبة

<sup>1</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation « Doing Business In 2006 », op.cit, p156.

<sup>2</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation « Doing Business Report, 2011», op.cit, p201.

<sup>3</sup> - PNUD « rapport sur le développement humain », 1996, op.cit, p158.

<sup>4</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2009 : التغلب على الحواجز ، قابلية التنقل البشري والتنمية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 171

<sup>5</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية" ، مرجع سبق ذكره ص 157.

<sup>6</sup> - World Economic Forum « The Global Competitiveness Report 2001-2002 », op.cit, p32.

<sup>7</sup> - World Economic Forum « The Global Competitiveness Report 2005-2006 », op.cit, pxvii.

<sup>8</sup> - World Economic Forum « The Global Competitiveness Report 2011-2012 », op.cit, p352.

<sup>9</sup> - World Economic Forum « The Global Competitiveness Report 2006-2007 », op.cit, pxvii.

15,4 % ثم البيروقراطية وضعف فعالية وأداء الحكومة بنسبة 14% ويليه تعقد النظام الضريبي بـ 10,3 %<sup>(1)</sup> ، وهي كأهم المعوقات حسب المؤتمر الاقتصادي العالمي في تقريره حول التنافسية لعام (2011-2012).

هـ- احتلت حسب الترتيب الدولي لمنظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 المرتبة 56 من بين 178 بلدياً يقدر 4,4 درجة<sup>(2)</sup> مقابل قيمة 4,1 درجة عام 1995<sup>(3)</sup> (درجة اللون البرتقالي) فرغم هذا التحسن في قيمة الرصيد إلا أن وضعيتها في الترتيب قد تراجعت من 29 عام 1995 إلى المرتبة 56 عام 2010 مما يعني أن جهودها في محاربة الفساد تبقى أقل من المستوى المطلوب ، مع العلم أنها في أحسن ترتيب مقارنة بباقي الدول المختارة للدراسة.

## 2- وضعية تركيا في مؤشرات قياس المخاطر القطرية:

يمكن معرفة وضعية تركيا ضمن مؤشرات قياس المخاطر القطرية من خلال الجدول التالي:

### الجدول رقم (33): وضعية تركيا في مؤشرات قياس المخاطر القطرية خلال الفترة (1996-2010)

(الوحدة : نقطة مئوية)

2010	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
63,3	62,8	59,8	48,5	55,5	52,8	52,3	52,3	57,0	المؤشر المركب للمخاطر القطرية
62,5	45,2	43,8	43,7	52,7	48,5	38,5	52,8	57,5	مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية
55,3	32,4	33,8	34,4	46,8	38,9	37,8	-	-	مؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور للتقويم القطري
B	C	-	-	-	-	-	-	-	مؤشر كوفاس (نوع الدرجة)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لنفس مصادر الجدول رقم (30).

عند التمعن في أرقام الجدول السابق نلاحظ:

- أن تركيا تميزت بالمخاطر المرتفعة في الفترة (96-2000) وسنة 2002 وبالمخاطر المرتفعة جداً سنة 2001 ، إلا أنها تحسنت منذ سنة 2003 ودخلت ضمن الدول ذات المخاطر المعتدلة ، وذلك حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية إلى غاية نهاية سنة 2010 ، محققة المركز 110 عالمياً<sup>(4)</sup> في هذه السنة.

<sup>1</sup> - World Economic Forum « The Global Competitiveness Report 2011-2012 », op.cit, p352.

<sup>2</sup> - Transparency International « Indice de perception de la corruption 2010 », op.cit, p2.

<sup>3</sup> - Transparency International «Corruption perception Index 1996 », op.cit, p2.

<sup>4</sup> - The PRS Group «International Country Risk Guide », op.cit.

- من خلال قيمة مؤشر اليورومني نستنتج أن تركيا كانت خلال الفترة (96-2003) ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة في أغلب السنوات ، إلا أنها تحسنت وأصبحت في سنة 2010 من الدول ذات المخاطر المعتدلة محتلة بذلك المركز 50 من بين 185 دولة في سبتمبر 2010<sup>(1)</sup>.

- حافظت تركيا على رصيدها في مؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور خلال الفترة (1998-2003) مما سمح لها أن تكون من بين الدول مرتفعة المخاطر ، وتميزت فيما بعد بالمخاطر المعتدلة ، لتحل بذلك المركز 62 عالميا في سبتمبر 2010<sup>(2)</sup>.

- تحسن في مؤشر كوفاس ابتداء من سنة 2004 ، لتنتقل إلى درجة المضاربة (B)<sup>(3)</sup> حتى نهاية سنة 2010<sup>(4)</sup>.

وهذا ما يعني أن وضعية تركيا في مؤشرات قياس المخاطر القطرية قد تحسنت وأصبحت من الدول ذات المخاطر المعتدلة ابتداء من سنة 2004 على العموم.

### المبحث الثالث : دراسة المناخ الاستثماري في مصر

لقد أصبحت بيئة الاستثمار في مصر من البيئات المشجعة للاستثمار على المستوى العالمي وتمثل إحدى أكثر الدول الجاذبة للاستثمارات في إفريقيا وهذا لما تحظى به من مقومات طبيعية وغير طبيعية التي تجعل منها أرضا صالحة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، إلى جانب ما حققته من تطورات هامة في تحسين مناخها الاستثماري الذي انعكس إيجابا في تقليل مستوى المخاطر فيها وتعزيز موقعها عالميا في استقطاب المستثمرين.

### المطلب الأول : خصائص مناخ الاستثمار في مصر

تقدر مساحة جمهورية مصر العربية حوالي 1,002 مليون كلم<sup>2</sup> ، والمساحة المأهولة بنسبة 5,5 % من المساحة الكلية ، وتقع في الركن الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا ، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، ومن الشرق البحر الأحمر ، ومن الشمال الشرقي فلسطين وإسرائيل ، أما من الغرب ليبيا ومن الجنوب السودان<sup>(5)</sup> ( أنظر الملحق رقم 04 ). إذ يبلغ إجمالي طول حدود مصر البرية 2925 كلم وطول الحدود البحرية 2936 كلم<sup>(6)</sup>.

كما تتمتع أيضا مصر بجملة من المعطيات أهمها:

<sup>1</sup> - Euromoney « Country Risk September 2010 : Full Results », op.cit.

<sup>2</sup> - Institutional Investor « Institutional Investor Magazine », op.cit.

<sup>3</sup> - Sylvia Greisman, op.cit, p24.

<sup>4</sup> - Marie- France RAYnaud, op.cit, p17.

<sup>5</sup> - وزارة البترول المصرية "الموقع والمناخ" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.petroleum.gov.eg/ar/AboutEgypt/pages/locationandClimate.aspx>.

(المطلع عليه بتاريخ: 2012/05/25).

<sup>6</sup> - من احتساب الباحث استنادا إلى المرجع السابق.

## 1- المعطيات السياسية والاجتماعية:

### 1-1- المعطيات السياسية: ينص الدستور المصري على أن جمهورية مصر العربية دولة نظامها

اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، حيث يمثل هذا الأخير مصدر السلطات.

### I- تنظيم السلطات : وفقا للدستور المصري فقد حدد السلطات العامة واختصاصاتها.

أ- السلطة التشريعية : يتولاها البرلمان الذي يتكون من غرفتين:

\* **مجلس الشعب** : يتألف من 444 عضوا يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب العام [بالإضافة إلى أعضاء يعينهم رئيس الدولة ولا يزيد العدد عن عشرة<sup>(1)</sup>]. ويتولى المجلس إقرار السياسة العامة للبلاد والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية<sup>(2)</sup>.

\* **مجلس الشورى** : يتكون من 264 عضوا ، حيث ينتخب ثلثا أعضاء المجلس لمدة 6 سنوات والثلث

الباقي يعينه رئيس الجمهورية<sup>(3)</sup>، ويؤخذ برأي مجلس الشورى في عدة أمور منها :<sup>(4)</sup>

- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- مشروعات القوانين المكملة للدستور.

- معاهدات الصلح والتحالف.

ب- **السلطة التنفيذية** : تتكون من :<sup>(5)</sup>

\* **رئيس الدولة (رئيس الجمهورية)**: هو الذي يتولى رئاسة السلطة التنفيذية و المنتخب من خلال استفتاء

شعبي بناءً على اقتراح ثلثي أعضاء مجلس الشعب لمدة ست سنوات ، ويجوز إعادة انتخابه لمدد أخرى

ويضع رئيس الدولة بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها.

\* **الحكومة (مجلس الوزراء)**: تعتبر الهيئة التنفيذية والإدارية العليا التي تقوم بإدارة أعمال الدولة من

توجيه تنسيق ومراقبة ومتابعة.

إلى جانب المجالس الشعبية المحلية التي تشكل على مستوى الوحدات الإدارية عن طريق الانتخاب

المباشر ودورها إعداد وتنفيذ خطط التنمية والرقابة على مختلف النشاطات<sup>(6)</sup> مع العلم أن مصر مقسمة

<sup>1</sup> - Ministère des affaires étrangères et européennes de la République Française « Egypte », Maison des française de l'étranger, fichier généré le 17/05/2010, p7, sur le site, <http://www.rfe.org> (consulté le : 20/11/2010).

<sup>2</sup>- وزارة البترول المصرية "الحياة السياسية" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.petroleum.gov.eg/ar/AboutEgypt/pages/politicalLife.aspx>.

(المطلع عليه بتاريخ: 2012/05/25).

<sup>3</sup> - Ministère des affaires étrangères et européennes de la République Française « Egypte », op.cit, p7.

<sup>4</sup>- المادة (195) من الدستور المؤرخ في 11 سبتمبر 1971 ، نقلا من الموقع الإلكتروني:  
<http://www.egypt.com/egyptana/constitution.asp>.

(المطلع عليه بتاريخ: 2012/11/30).

<sup>5</sup>- وزارة البترول المصرية "الحياة السياسية" ، مرجع سبق ذكره.

<sup>6</sup>- المادة (162) من الدستور المؤرخ في 11 سبتمبر 1971 ، مرجع سبق ذكره.

إلى 26 وحدة إدارية تمثل المحافظة التي تضم عددا من المراكز والمدن والقرى ، ويعين المحافظ من قبل رئيس الجمهورية<sup>(1)</sup>.

## II - الاستقرار السياسي:

تميزت مصر باستقرار سياسي نظرا لبقاء السلطة تحت حكم السيد حسني مبارك طيلة فترة (1993-2010) بل و قبل ذلك ، وقد مرت الحكومة المصرية خلال مدة حكم هذا الرئيس في هذه المرحلة بأربعة حكومات<sup>(2)</sup>.

### 1-2- المعطيات الاجتماعية:

قدر عدد سكان مصر في نهاية سنة 2010 بحوالي 79,6 مليون نسمة ، مقارنة بـ 64,6 مليون نسمة عام 2000<sup>(3)</sup>، من خلال معدل نمو وصل إلى 22,6 % عام 2010 ، حيث يمثل نصف سكان مصر ما دون عمر 24 سنة في عام 2010<sup>(4)</sup>، ويتمركزون خاصة في الفئة العمرية (15-20 سنة) وفضلا عن هذا فإن مصر عرفت استقرارا في نسب توزيع السكان حسب الجنس منذ 1995 والتي تقدر بـ 51% للذكور و 49% للإناث ، وكذا في نسب التوزيع بين المدن والأرياف والمقدرة بـ 57% في المناطق الريفية و 43 % في المناطق الحضرية<sup>(5)</sup>. أما عن وضعيتهم الاجتماعية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- مستوى المعيشة : لقد تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3800 دولار عام 1993<sup>(6)</sup> إلى 3635 دولار في سنة 2000<sup>(7)</sup> ثم 2789 سنة 2010 ، ما جعل مصر تحتل المركز 100 عالميا من بين 142 بلد في ترتيب الدول حسب الدخل الفردي لعام 2010<sup>(8)</sup>. وهو مركز متدن.

ب- الصحة : قدرت التغطية الصحية بـ 202 طبيبا لكل 100.000 ساكن خلال الفترة (1990-1999)<sup>(9)</sup> ثم أصبحت بـ 240 طبيبا لكل 100.000 نسمة خلال الفترة (2000-2009)<sup>(10)</sup> ، وبفضل هذه

<sup>1</sup> - Ministère des affaires étrangères et européennes de la République Française « Egypte », op.cit, p7.

<sup>2</sup> - المعرفة "قائمة رؤساء وزراء مصر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.marefa.org/index.php>

(المطلع عليه بتاريخ: 2012/01/10)

<sup>3</sup> - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " الكتاب الإحصائي السنوي في مصر 2011 " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://capmas.gov.eg/book.aspx>.

(المطلع عليه بتاريخ: 2012/05/20).

<sup>4</sup> - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " لمحة إحصائية مصر 2012 " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.capmas.gov.eg/pdf/indicators/pages/arabic.htm>.

(المطلع عليه بتاريخ: 2012/10/27).

<sup>5</sup> - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " الكتاب الإحصائي السنوي في مصر 2011 "، مرجع سبق ذكره.

<sup>6</sup> - PNUD « Rapport sur le Développement Humain », 1996 , op.cit, p158.

<sup>7</sup> PNUD « Rapport sur le Développement Humain », 2002, Op.cit, p151.

<sup>8</sup> - World Economic Forum « The Global Competitiveness Report 2011-2012 », op.cit. p386.

<sup>9</sup> - PNUD « Rapport sur le Développement Humain », 2002, Op.cit, p168.

<sup>10</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية "، مرجع سبق ذكره، ص 203 .

هذه الرعاية الصحية طرأ تحسن في معدل الحياة الذي ارتفع إلى 70,5 سنة في عام 2010<sup>(1)</sup> بعد ما كان 63,9 سنة عام 1993<sup>(2)</sup> و 67,3 سنة في عام 2000<sup>(3)</sup>.

**ج- التعليم :** تسعى وزارة التربية والتعليم في مصر إلى أن يكون التعليم عالي الجودة للجميع كأحد الحقوق الأساسية للمواطن في إطار نظام لا مركزي<sup>4</sup> وأن يكون نموذجاً رائداً في المنطقة من خلال تحديث المنظومة التربوية وتطوير المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم<sup>5</sup> مما ساهم في ارتفاع نسب صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى معدل 92% عام 2010 بعدما كانت 88% عام 1994<sup>(4)</sup>، وقد استطاعت مصر أيضاً تخفيض معدلات الأمية بفضل برامج محو الأمية ، من معدل 44% عام 1996<sup>(5)</sup> إلى 28% عام 2010، ولكن رغم هذا لا تزال مصر تنتمي إلى قائمة أسوأ عشرة دول في نسبة الأمية لعام 2010 باحتلالها المركز السابع عالمياً<sup>(6)</sup>.

**د- العمل :** وصل عدد المشتغلين في مصر إلى حوالي 23,8 مليون شخص عام 2010 مقابل 17,2 مليون عام 2000 ، كما قدرت نسبة البطالة في حدود 9% عام 2010 وأيضاً في عام 2000 ، إلا أنها ارتفعت خلال الفترة (2002-2006) وقد وصلت ذروتها إلى 11,2% عام 2005 ، وما يميز الفئة العاطلة عن العمل في مصر بأنها ذات مستوى عال ، حيث تشكل نسبة خريجي الجامعات و المعاهد حوالي 19% من بطالة سنة 2010<sup>(7)</sup>.

## 2- المعطيات الاقتصادية:

### 1-2- الإصلاحات الاقتصادية:

اتجهت الحكومة المصرية في ضوء الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1991 إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري من خلال تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي<sup>8</sup> بهدف تحقيق الاستقرار المالي والنقدي واستعادة التوازن الاقتصادي الكلي في مرحلة أولى من البرنامج<sup>9</sup> ثم رفع معدل النمو الاقتصادي في مرحلة تالية ، من خلال مجموعة من الإجراءات والإصلاحات في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي<sup>(8)</sup> التي تتضمن :<sup>(9)</sup>

### 1-1-2- سياسات التثبيت الاقتصادي : وتشمل:

<sup>1</sup>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية " ، مرجع سبق ذكره، ص 149.

<sup>2</sup> - PNUD « Rapport sur le Développement Humain», 1996 , op.cit, p158

<sup>3</sup> - PNUD « Rapport sur le Développement Humain», 2002 , Op.cit, p151.

<sup>4</sup> - البنك الدولي "بيانات التعليم " ، مرجع سبق ذكره.

<sup>5</sup> - The World Bank « Data Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above) », op.cit

<sup>6</sup> - العربية "26.1% نسبة الأمية في مصر بجمالي 16.5 مليون نسمة " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.alarabia.net/articles/2012/09/08/236856.html>

(المطلع عليه بتاريخ : 2012/10/20).

<sup>7</sup> - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " الكتاب الإحصائي السنوي في مصر 2011 " ، مرجع سبق ذكره.

<sup>8</sup> - أميرة حسب الله محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 165.

<sup>9</sup> - نفس المرجع السابق ، ص ص 165- 169 .

أ- الإصلاح المالي : وذلك بترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة ، بحيث أصبحت الاستثمارات العامة تقتصر على المجالات الضرورية فقط] وتم خفض بعض بنود الدعم وإلغاء البعض الآخر إلى جانب فرض ضريبة المبيعات ورفع رسوم قناة السويس التي تعتبر من بين أهم الإيرادات العامة لمصر ] وغيرها من التدابير التي تعمل على تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة.

ب- الإصلاح النقدي : وذلك من خلال:

- تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض وفقا لقوى العرض والطلب في السوق النقدية.
- تحرير سعر الصرف وربطه بالدولار الأمريكي.
- السماح لغير البنوك (الصارفة) بالتعامل في العملات الأجنبية بعد الحصول على الموافقة أو التصريح
- إلغاء بعض شروط منح الائتمان للقطاع الخاص منها نظام السقوف الائتمانية.

2-1-2- برنامج التكيف الهيكلي : في إطار المرحلة الثانية لسياسة الإصلاح وتحرير الاقتصاد

المصري فقد ركزت جهود الدولة على:

- إصلاح القطاع العام والتوجه نحو القطاع الخاص.
- تحرير الأسعار من خلال عدم تدخل الدولة في تحديد أسعار المنتجات أو خدمات القطاع العام.
- تحرير التجارة الخارجية بإلغاء الكثير من القيود الكمية على الصادرات والواردات وتخفيض القيود التعريفية بالنسبة للواردات.

2-2- مؤشرات الأداء الاقتصادي:

لقد ترتب على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تحسن في بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي

كما يبينها الجدول رقم (34).



الجدول رقم (34): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1993-2010).

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
5,1	4,7	7,2	7,1	6,8	4,5	4,1	3,2	2,4	3,5	5,4	6,1	4,0	5,5	5,0	4,6	4,0	2,9	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
11,3	11,8	18,3	9,3	7,6	4,9	11,3	4,5	2,7	2,3	2,7	3,1	3,9	4,6	7,2	15,7	8,2	12,1	معدل التضخم (%)
34,8	33,3	33,4	34,0	30,5	30,2	30,3	31,4	30,0	29,3	29,0	30,4	31,9	29,8	31,3	33,2	32,3	30,5	المديونية الخارجية (مليار دولار)
6,0	6,4	5,6	6,2	6,3	7,1	13,5	11,8	9,3	9,4	9,8	9,0	9,4	9,8	12,7	13,3	14,6	13,9	خدمة الدين كنسبة من الصادرات (%)
37,0	34,9	34,3	32,2	26,0	21,8	15,3	14,6	14,1	13,5	13,8	14,5	18,8	19,4	18,3	17,2	14,4	13,8	إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)
(8,1)	(6,9)	(6,8)	(7,5)	(8,1)	(9,6)	(9,5)	(10,4)	(10,1)	(5,6)	(3,9)	(2,9)	(5,7)	(7,3)	-	-	-	-	رصيد الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
(20,1)	(16,8)	(19,7)	(15,1)	(8,4)	(7,9)	(6,6)	(4,3)	(5,6)	(6,5)	(8,3)	(9,9)	(10,2)	(8,6)	(8,2)	-	-	-	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)
1,27	0,18	1,78	5,46	3,60	6,31	0,68	0,26	0,05	(0,51)	(1,30)	(4,02)	(0,53)	1,19	0,99	-	-	-	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات:

- البنك الدولي "بيانات السياسة الاقتصادية والديون"، مرجع سبق ذكره.

- صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، لسنوات مختلفة: 2002 - 2008 ، 2011.

- The World Bank « Global Development Finance », Report 1999, op.cit, p204.
- The World Bank « Global Development Finance », Report 2006, op.cit, p193.
- The World Bank « Global Development Finance », Report 2012, op.cit, p132.

تكشف لنا الأرقام والإحصائيات الواردة في الجدول السابق أن الاقتصاد المصري أصبح يتمتع ببيئة مساندة للنمو<sup>1</sup> وقد نجح في التفاعل بصورة إيجابية مع سياسات الإصلاح الاقتصادي<sup>2</sup> غير أنه واجه بعض الصعوبات نتيجة للتأثيرات التي لحقت بالاقتصاد العالمي منذ 1997 بسبب الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا التي تسببت في دخول الاقتصاد العالمي في فترة من التباطؤ ، فمنذ ذلك العام واجه الاقتصاد المصري حتى سنة 2003 مجموعة من التحديات تمثلت في تراجع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض عائدات البترول من النقد الأجنبي التي أثرت على الاحتياطات الدولية لمصر ، ورغم هذه التحديات استطاعت الحكومة المصرية السيطرة على معدل التضخم وخدمة ديونها ، ولكي تحقق الهدف المسطر وهو رفع معدل النمو الاقتصادي كان لزاما على مصر اتخاذ إجراءات إصلاحية أخرى منذ جويلية 2004 لتدعيم قوة الاقتصاد وتحديث قواعده الإنتاجية شملت:

- تطوير القطاع المصرفي والمالي.

- تحديث صياغة وإدارة السياسة النقدية.

- تعزيز التجارة الإقليمية.

- تبسيط إجراءات الاستثمار.

فنتيجة للجهود المتواصلة التي بذلتها الحكومة المصرية لتحسين مناخها الاستثماري جعلها تحقق المؤشرات التالية:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 7 مليار دولار عام 2004 إلى حوالي 219 مليار دولار عام 2010<sup>(1)</sup> لتحتل المركز 41 عالميا من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

- تذبذب في معدل التضخم ثم استقرار عند معدل 11,3 % في عام 2010 وهو نفس مستوى عام 2004.

- ارتفاع في حجم الدين الخارجي الذي وصل 34,8 مليار دولار في عام 2010 مقارنة بسنة 2004 ، إلا أن حجم هذا الدين يمثل 15,9 % من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان يمثل 38,1 % عام 2004<sup>(2)</sup>، كما أن نسبة خدمة الدين كنسبة من الصادرات انخفضت من 13,5 % في 2004 إلى 6 % في عام 2010.

- انخفاض في عجز الميزانية العامة في عام 2010 مقارنة بالعجز المسجل خاصة في الفترة (2002-2005).

- أسفرت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي عن تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات بعدما كان يحقق عجوزات ، مما ساهم في ارتفاع الاحتياطات التي وصلت 37 مليار دولار في عام 2010.

<sup>1</sup> - البنك الدولي " بيانات السياسة الاقتصادية والديون " ، مرجع سبق ذكره

<sup>2</sup> - Central bank of Egypt « Economic Research : time series » , sur le site :

<http://www.cbe.org.eg/English/Economic+Research/time-series/>

(consulté le : 08/09/2012).

إلا أنه في المقابل تزايد عجز الميزان التجاري من 6,62 مليار دولار عام 2004 إلى 20,12 مليار دولار عام 2010 ، مع أن الميزان التجاري المصري عرف عجوزات على طول الفترة (96-2010) وهو الأثر السلبي الواضح عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

### 2-3- أهم القطاعات الاقتصادية:

يعتمد الاقتصاد المصري على القطاعات الرئيسية التالية:

أ- قطاع الفلاحة : ساهم بنحو 13,2 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد<sup>(1)</sup> ووظف ما نسبته 28,2 % من القوى العاملة سنة 2010<sup>(2)</sup>، ونظرا لما تتمتع به مصر من مناخ دافئ ووفرة في مياه نهر النيل جعلها تحقق اكتفاءً ذاتيا في بعض المحاصيل الرئيسية كالأرز (110%)، القطن (100%)، قصب السكر (100%) وفي بعض المنتجات الغذائية كعسل النحل (120%)، البيض (100%)، الحليب (100%) الخضر والفواكه الطازجة (102%)<sup>(3)</sup>.

ب- قطاع الصناعة : لقد قدر عدد العاملين في الصناعات التحويلية سنة 2010 وحدها بحوالي 2,88 مليون شخص<sup>(4)</sup> أي ما يعادل 12% من القوى العاملة في هذه السنة ، كما ساهمت بنحو 16,1 % من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(5)</sup> إلى جانب هذا فإن القطاع يضم أيضا استخراج البترول والغاز الطبيعي والمعادن الذي ساهم بـ 13,7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 وبـ 27,6 % من إجمالي إنتاج القطاع سنة 2009<sup>(6)</sup>، ومن أهم الصناعات المصرية نجد الصناعة النسيجية ، صناعة المنتجات الغذائية و صناعة الملابس الجاهزة والخشب.

ج- قطاع الخدمات: يعتبر القطاع الأول بالنسبة للاقتصاد المصري لأنه يشمل خدمات تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي المصري مثل: تجارة الجملة والتجزئة التي ساهمت بحوالي 10,7 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 ، البناء والتشييد بـ 5,3 %، النقل والتخزين بـ 4,3 %<sup>(7)</sup> ، وقد وظفت ما نسبته 11,3 % و 6,2 % من عدد المشتغلين في عام 2010 على الترتيب<sup>(8)</sup> كما يمثل النشاط السياحي أهم نشاط في هذا القطاع لأنه المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي ويوظف حوالي 15% من القوى العاملة<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup>- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "مصر في أرقام 2011" ، ص 70 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.capmas.gov.eg/pdf/Eegypt%20In%20Figures/pages/arabic%20link.htm>.

(المطلع عليه بتاريخ : 2012/10/27).

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق ، ص 23.

<sup>3</sup>- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "لمحة إحصائية : مصر 2012" ، مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup>- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " الكتاب الإحصائي السنوي في مصر 2011 " ، مرجع سبق ذكره.

<sup>5</sup>- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "مصر في أرقام 2011" ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

<sup>6</sup>- نفس المرجع السابق ، ص 44.

<sup>7</sup>- نفس المرجع السابق ، ص 70.

<sup>8</sup>- نفس المرجع السابق ، ص 23.

(1). وقد ساهم بما نسبته 4,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010<sup>(2)</sup>، من خلال استقبال 14,7 مليون شخص خاصة من أوروبا بـ 76% من إجمالي عدد السواح لسنة 2010<sup>(3)</sup>.

### 1-3-3- وضعية الموارد والبنية التحتية:

#### 1-3-1- الموارد:

أ- المعادن : تمتلك جمهورية مصر العربية ثروة كبيرة من المعادن الهامة خاصة الفوسفات ، الحديد والمنغنيز إلى جانب منتجات المحاجر كالرخام والحجر الجيري ورمل الزجاج ، بالإضافة إلى الذهب الذي بدأ إنتاجه في عام 2007 ، ويقدر احتياطي الذهب في منجم السكري بـ 13 مليون أوقية<sup>4</sup> والذي يعد أكبر مناجم الذهب في العالم<sup>(4)</sup>.

ب- الطاقة : يعتبر البترول المنتج الرئيسي للتصدير (35% من مجموع الصادرات)، كما يمثل 60% من استهلاك الطاقة في البلاد<sup>(5)</sup>، وقد قدر الاحتياطي من البترول الخام بـ 4,4 مليار برميل عام 2009 ، إلى جانب هذا احتلت مصر المرتبة السادسة عالميا في تصدير الغاز الطبيعي المسيل (GNL)<sup>(\*)</sup>، ولها احتياطي قدر بـ 2128 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي<sup>(6)</sup>، بالإضافة إلى إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متعددة خاصة من المصادر الحرارية التي وفرت حوالي 80,7% من الطاقة الكهربائية المنتجة في عام 2010<sup>(7)</sup>.

#### 1-3-2- البنية التحتية:

أ- الاتصالات : يقدر عدد مستخدمي الانترنت في مصر بـ 16,6 لكل 100 ساكن عام 2008<sup>(8)</sup> و 29 لكل 100 ساكن عام 2010<sup>(9)</sup>، وبلغ عدد مستخدمي الهاتف النقال والثابت 65 لكل 100 نسمة عام 2008<sup>(10)</sup>، وفي عام 2010 وصل عدد مشتركى الهاتف النقال إلى 90 لكل 100 نسمة ، أما بالنسبة

<sup>1</sup> - Ministère des affaires étrangères et européennes de la République Française « Egypte », Maison des française de l'étranger, fichier généré le 26/09/2012, p9, sur le site, <http://www.rfe.org> (consulté le : 09/11/2012).

<sup>2</sup> - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "مصر في أرقام 2011" ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

<sup>3</sup> - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " الكتاب الإحصائي السنوي في مصر 2011 " ، مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup> - الهيئة العامة للاستعلامات المصرية " الاقتصاد : قطاعات الاقتصاد المصري " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.sis.gov.eg/ar/FourStTemplate.aspx?category-ID=413> . (المطلع عليه بتاريخ 2012/03/12)

<sup>5</sup> - Ministère des affaires étrangères et européennes de la République Française « Egypte », op.cit, p9.

<sup>(\*)</sup> - (GNL) : Gaz Naturel Liquéfié.

<sup>6</sup> - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "مصر في أرقام 2011" ، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

<sup>7</sup> - وزارة الكهرباء والطاقة المصرية "إنجازات القطاع عام 2010/2009" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.moee.gov.eg/test-new/engaz.aspx>. (المطلع عليه بتاريخ: 2012/03/17)

<sup>8</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية" ، مرجع سبق ذكره ص 217.

<sup>9</sup> - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية " الدول العربية : أرقام ومؤشرات " ، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات ، العدد الثالث ، 2011 ، ص 123 نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.lasportal.org>

(المطلع عليه بتاريخ: 2012/10/26).

<sup>10</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية" ، مرجع سبق ذكره ص 217.

للهاتف الثابت فقد سجل 12,9 لكل 100 ساكن<sup>(1)</sup>. ومن بين الإنجازات الهامة المحققة في هذا المجال أيضا

إطلاق قمرين صناعيين مصريين هما نايل سات 101، ونايل سات 102 □ ساهما في تحقيق التواجد الإعلامي المصري في جميع أنحاء العالم □ مما أدى إلى ترويج المشروعات الاستثمارية المصرية في الخارج كما اتجهت مصر نحو تفعيل عمل الحكومة الالكترونية كأسلوب متطور لرفع كفاءة الجهاز الإداري وجودته في المؤسسات الحكومية والهيئات الاقتصادية من أجل خدمة الاستثمار والمستثمرين<sup>(2)</sup>.

ب- **النقل والمواصلات** : تعد سهولة النقل والمواصلات من أهم العناصر الفعالة في نجاح المشروعات الاستثمارية ، وفي هذا السياق تمتلك مصر شبكة نقل ومواصلات داخلية وخارجية ، برية وجوية ، تربط بينها وبين جميع دول العالم الخارجي ، فقد بلغ في عام 2010 :<sup>(3)</sup>

- إجمالي الطرق : حوالي 102 ألف كلم.

- السكك الحديدية : تجاوزت 9500 كلم.

- الطيران المدني : قدر إجمالي حركة الركاب بحوالي 40 مليون راكب من خلال 21 مطار □ منها 10 مطارات دولية.

- **الملاحة البحرية** : يتمتع قطاع النقل البحري في مصر بوجود أهم شريان تجاري عالمي □ وهو قناة السويس التي تربط بين الشرق والغرب ، إذ بلغ عدد السفن والناقلات التي مرت في عام 2010/2009 حوالي 17504 وحدة □ وحققت مصر من ذلك 5,5 مليار دولار كعائد □ وساهم الأسطول المصري بـ 17,2 % من النقل البحري لعام 2010 □ أي ما يعادل 3489 سفينة. هذا فضلا عن عشرات الكباري (الجسور) الموجودة في مختلف أنحاء مصر لتسيير حركة النقل □ خاصة كوبري مبارك/السلام العملاق الذي يقع فوق قناة السويس □ ويربط بين كل من قارتي آسيا وإفريقيا<sup>(4)</sup>.

### المطلب الثاني : تقييم المناخ الاستثماري في مصر وفق مؤشرات دولية

أشادت بعض الهيئات الدولية أن الإجراءات والبرامج التنفيذية التي تبنتها الحكومة المصرية والتي استهدفت تحسين بيئتها الاستثمارية ، قد عززت من وضعيتها في المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار.

#### 1- وضعية مصر في المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار:

يظهر تطور وضعية مصر في المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (1993-2010)

حسب الجدول التالي:

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية " الدول العربية : أرقام ومؤشرات " ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .

2- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية "الاقتصاد : الاستثمار " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:

المطلع عليه بتاريخ: (2012/03/02) <http://www.sis.gov.eg/ar/FourStTemplate.aspx?category-ID=422..>

3- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " لمحة إحصائية ، مصر 2012 " ، مرجع سبق ذكره.

4- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية " الاقتصاد : الاستثمار " ، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (35): ترتيب مصر حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (1993-2010).

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
57	56	50	29	25	66	98	126	113	110	102	106	103	99	73	50	42	46	مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
-	88	92	88	87	85	81	75	70	71	72	69	64	88	90	83	80	83	مؤشر امكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
94	106	114	126	165	141	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مؤشر سهولة أداء الأعمال
101	-	-	123	122	113	111	119	120	120	115	105	119	120	-	112	109	106	مؤشر التنمية البشرية
70	81	77	71	63	53	62	58	-	51	-	-	-	-	-	-	-	-	مؤشر التنافسية
98	111	115	105	70	70	77	72	62	54	63	63	66	-	41	-	-	-	مؤشر الشفافية

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لنفس مصادر الجدول رقم (29).

يمكن أن نستنتج من أرقام الجدول السابق ما يلي:

أ- بالنسبة لمؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فإن مصر عرفت أدنى أداء لها كان خلال الفترة (1997-2004) مما جعلها ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض ثم شهدت بعد ذلك تحسنا في هذا المؤشر خاصة في سنة 2006 أين أصبحت في مجموعة الدول التي تجاوزت إمكاناتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (من المجموعة الرابعة إلى المجموعة الثالثة ابتداء من سنة 2005).

ب- احتلت مصر المركز 141 من بين 155 بلد عام 2005، وبعد 5 سنوات من الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال أصبحت في المركز 94 من بين 181 بلد سنة 2010 أي تحسن بـ 47 رتبة في مؤشر سهولة أداء الأعمال نتيجة التخفيض في عدد ومدة تأسيس المشروع من 10 إجراءات خلال 34 يوم عام 2005 إلى 6 إجراءات تستغرق 7 أيام عام 2010، وكذا في مدة وعدد التراخيص المستخرجة من 30 ترخيص التي تحتاج إلى 263 يوم عام 2005 إلى 25 ترخيص في مدة 218 يوم عام 2010، وليس هذا فقط حتى في دفع الضرائب من 39 تسديد خلال 504 يوم عام 2005<sup>(1)</sup> مقابل 29 تسديد في 433 يوم سنة 2010<sup>(2)</sup> وغيرها من التحسينات التي جعلت مصر من بين البلدان الأكثر إصلاحا في هذه الفترة.

ج- حسب مؤشر التنمية البشرية فإن مصر قد احتلت المركز 106 عام 1993 من بين 174 بلد بقيمة 0,611<sup>(3)</sup>، مما سمح لمصر أن تكون ذات تنمية بشرية متوسطة، ليرتفع رصيدها في هذا المؤشر سنة 2010 إلى 0,620<sup>(4)</sup>، ولكن رغم هذا فمصر لا تزال ضمن نفس الفئة أي ذات تنمية بشرية متوسطة.

د- عرفت مصر تراجعاً في رصيدها بالنسبة لمؤشر تنافسية النمو من 4,03 نقطة عام 2001<sup>(5)</sup> إلى 3,96 نقطة عام 2005<sup>(6)</sup>، وحتى في وضعها بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2006-2010) 2010) برصيد بقدر بـ 4,0 نقطة عام 2010<sup>(7)</sup> مقابل 4,07 نقطة عام 2006<sup>(8)</sup>. وقد أكد تقرير التنافسية العالمية لعام (2011-2012) أن مصر لا تزال تعاني من عدم استقرار السياسات بـ 13,6% ثم التعليم غير الكافي للقوى العاملة بـ 13,4% يليها صعوبة الوصول إلى التمويل بـ 10,6%<sup>(9)</sup> وهي تعتبر كأهم المشاكل.

هـ- سجلت مصر تحسناً في قيمة مؤشر الشفافية من 2,84 درجة عام 1996<sup>(10)</sup> إلى قيمة تقدر بـ 3,1 درجة عام 2010<sup>(11)</sup>، وبذلك فهي ضمن فئة الدول ذات درجة اللون البرتقالي الداكن، وهي نفس المجموعة

<sup>1</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation « Doing Business In 2006 », op.cit, p122.

<sup>2</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation « Doing Business ,Report 2011 », op.cit, p161.

<sup>3</sup> - PUND « Rapport sur le Développement Humain », 1996, op.cit, p158.

<sup>4</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 157.

<sup>5</sup> - World Economic Forum « The Global Competitiveness Report 2001-2002 », op.cit, p32.

<sup>6</sup> - World Economic Forum « The Global Competitiveness Report 2005-2006 », op.cit, pxvii.

<sup>7</sup> - World Economic Forum « The Global Competitiveness Report 2011-2012 », op.cit, p168.

<sup>8</sup> - World Economic Forum « The Global Competitiveness Report 2006-2007 », op.cit, pxvii.

<sup>9</sup> - World Economic Forum « The Global Competitiveness Report 2011-2012 », op.cit, p168.

<sup>10</sup> - Transparency International « Corruption perception Index 1996 », op.cit, p2.

<sup>11</sup> - Transparency International « Indice de perception de la corruption 2010 », op.cit, p3.

التي تضم الصين أيضا<sup>(1)</sup>، بعدما كانت ضمن الدول ذات درجة اللون الأحمر (البلدان التي تعاني معدلات الفساد العالية)، وهذا رغم التراجع المسجل في ترتيبها العالمي من المرتبة 41 عام 1996 إلى المرتبة 98 عام 2010.

## 2- وضعية مصر في مؤشرات قياس المخاطر القطرية:

إن وضعية مصر في مؤشرات قياس المخاطر القطرية قد تحسنت وأصبحت من الدول ذات المخاطر المعتدلة حسب ما يؤكد الجدول التالي:

---

<sup>1</sup> -IBID, p7.



الجدول رقم (36): وضعية مصر في مؤشرات قياس المخاطر القطرية خلال الفترة (1996-2010)

(الوحدة : نقطة مئوية)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
65,3	66,3	65,5	69,0	68,8	68,8	69,3	66,0	67,5	68,8	69,3	68,3	70,8	71,3	67,5	المؤشر المركب للمخاطر القطرية
57,4	-	52,1	50,9	50,2	47,4	49,4	49,2	50,3	52,6	56,4	52,3	43,1	55,4	45,7	مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية
51,0	51,4	50,7	51,4	46,7	48,0	44,4	41,1	45,5	47,1	51,0	45,4	43,2	-	-	مؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور للتقويم القطري
B	B	B	B	B	B	B	B	-	-	-	-	-	-	-	مؤشر كوفاس (نوع الدرجة)

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

-The World Bank « World Development Indicators », 1997-2004, op.cit.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، 2005-2010، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.iaigc.net/?id=7&sid=5>

(المطلع عليه بتاريخ: 2012/10/10).

- نرى من خلال أرصدة مصر في مؤشرات قياس المخاطر القطرية أنها:
- من بين الدول ذات المخاطر المعتدلة منذ 1999 ، لتحتل المركز 100 عالميا في نهاية 2010<sup>(1)</sup> حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية.
  - شهدت تذبذبا في قيمة مؤشر اليورومني ، مما جعلها تارة ضمن الدول مرتفعة المخاطر ، وتارة أخرى ضمن الدول معتدلة المخاطر □ خاصة في السنوات الأخيرة (2006-2010) محققة المركز 64 من بين 185 في سبتمبر 2010<sup>(2)</sup>.
  - سجلت ارتفاعا طفيفا في قيمة مؤشر الأنستيتيوشنال إنفستور منذ سنة 2007 □ مما سمح لها أن تكون من بين الدول معتدلة المخاطر ، وتصبح في المركز 73 في سبتمبر 2010<sup>(3)</sup>.
  - ذات درجة مضاربة B على طول الفترة (2003-2010).
- من خلال هذه النتائج نلاحظ تقاربا فيما بين وضعية كل من مصر وتركيا بالنسبة لمؤشرات قياس المخاطر القطرية.

#### المبحث الرابع : دراسة المناخ الاستثماري في الجزائر

تتمتع الجزائر بمزايا نسبية عديدة تجعلها مصدر جذب للاستثمار ، وقد عملت الدولة على زيادة ميزات التنافسية كي تتمكن من خلق بيئة ملائمة للاستثمار ، على اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي حتى تضمن الانتقال إلى اقتصاد السوق ، وقد ساهمت هذه الجهود في استعادة بعض المؤشرات ، إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب في البعض الآخر حسب نتائج مؤسسات تقييم مناخ الاستثمار الدولية.

#### المطلب الأول : خصائص مناخ الاستثمار في الجزائر

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا متميزا للأعمال والاستثمار أمام الأسواق الأوروبية والإفريقية ، بحيث تقع على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، فهي جزء من المغرب الكبير ، تأتي في المرتبة التاسعة من حيث شساعة مساحتها على المستوى العالمي □ وفي المرتبة الأولى على المستوى الإفريقي والعربي وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط بمساحة تقدر بحوالي 2382 ألف كلم<sup>2</sup>، وبشريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم. يحدها من الغرب المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا ، ومن الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي والنيجر<sup>(4)</sup> ( أنظر الملحق رقم 05).

وللجزائر معطيات تتميز بها وتميزها عن باقي الدول وتشمل:

<sup>1</sup> - The PRS Group « International Country Risk Guide », op.cit.

<sup>2</sup> - Euromoney « Country Risk September 2010 : Full Results », op.cit.

<sup>3</sup> - Institutional Investor « Institutional Investor Magazine », op.cit.

<sup>4</sup> - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " تقديم عام " ، نقلنا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.andi/dz/index.php/ar> (المطلع عليه بتاريخ 2012/05/25).

## 1- المعطيات السياسية والاجتماعية:

### 1-1 المعطيات السياسية: الجزائر دولة ذات طبيعة جمهورية ديمقراطية وتأخذ بالنظام الرئاسي

في حكمها.

#### ا- تنظيم السلطات:

أ- **السلطة التشريعية**: بموجب دستور عام 1996 يمثل مجلس الأمة بمعية المجلس الشعبي الوطني السلطة التشريعية في الجزائر ، حيث: (1)

• **المجلس الشعبي الوطني**: يمثل الغرفة الأولى من البرلمان الجزائري المكون من 389 نائبا منتخبا على أساس برامج الأحزاب التي ينتمون إليها أو على أساس قوائم حرة.

• **مجلس الأمة**: يتكون من 144 عضو ، يتم انتخاب الثلثين منهم (96) عن طريق الانتخاب العام غير المباشر من طرف المنتخبين في المجالس الشعبية البلدية والولائية ، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر (48 عضوا).

ب- **السلطة التنفيذية**: يمثلها: (2)

• **رئيس الجمهورية**: إن القاعدة العامة لانتخاب رئيس الجمهورية تكون عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري لولاية رئاسية مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد ، وهو يمثل رئيس الدولة داخلها وخارجها كما يعين رئيس الحكومة والولاة ورؤساء الدوائر.

• **الوزير الأول**: يتمثل دوره في تنفيذ وتنسيق البرامج التي يوافق عليها المجلس الشعبي الوطني □ كما يسهر على حسن سير الإدارة العمومية.

• **الوالي**: وهو يمثل الحكومة على مستوى الولاية ، بحيث الولاية هي الفرع الإداري الرئيسي للسلطة التنفيذية اللامركزية على المستوى الجهوي ، ويوجد بالجزائر 48 ولاية.

• **رئيس الدائرة**: وهو ممثل الحكومة على مستوى الدائرة □ وهذه الأخيرة تجزئة فرعية إدارية للولاية التي تتكون من عدة دوائر □ والتي وصل عددها 227 دائرة على مستوى القطر الوطني ، فتوزع بدورها إلى 1541 بلدية تسير من قبل رئيس منتخب من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

## II- الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أن الجزائر عرفت وضعية سياسية وأمنية سيئة في فترة التسعينات ، ولكن مع اعتماد سياستي الوثام المدني والمصالحة الوطنية ساهم ذلك في عودة الأمن إلى الجزائر وتقليص درجة المخاطر، وحدثت نقلة نوعية في الصورة التي ارتسمت عن الجزائر عما كان عليه الأمر من قبل □ ولكن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائما في نفوس

<sup>1</sup> - KPMG « Guide investir en Algérie », Edition 2011, p18 , sur le site : <http://www.algeria.kpmg.com/fr/>

(consulté le: 9/05/2012).

<sup>2</sup> - كريمة فرحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 149-150.

العديد من المستثمرين الأجانب ، لأن إشكالية الاستقرار الحكومي لا تزال قائمة ، حيث تعاقب على كرسي الوزير الأول سبعة وزراء بتسعة تعديلات حكومية في ظل حكم ثلاثة رؤساء دولة خلال الفترة (1993-2010).

## 2-1- المعطيات الاجتماعية:

قدر عدد سكان الجزائر في عام 2010 بحوالي 36 مليون نسمة<sup>(1)</sup>، بعد ما كان يقارب 30,4 مليون نسمة في عام 2000 من خلال معدل النمو الطبيعي 14,3%<sup>(2)</sup> ليرتفع إلى أكثر من 20,3% في سنة 2010<sup>(3)</sup> كما تتميز تركيبة السكان في الجزائر بارتفاع نسبة السكان البالغين دون سن 30 سنة من العمر بنسبة تتجاوز 85% من عدد السكان ، منها 50,9% نسبة الذكور ، وهي تقريبا نفس النسبة بالنسبة لإجمالي عدد السكان لسنة 2010 المقدرة بـ 50,6%<sup>(4)</sup>، أما التوزيع الجغرافي للسكان فإنهم يتركزون بنحو 40% على الساحل<sup>(5)</sup> . وعن وضعيتهم الاجتماعية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **مستوى المعيشة** : لقد تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3570 دولار عام 1993<sup>(6)</sup> إلى 5308 دولار في عام 2000<sup>(7)</sup>، ليصبح 4435 دولار في سنة 2010، محتلة بذلك المركز 81 عالميا حسب المنتدى الاقتصادي العالمي<sup>(8)</sup>، وهي وضعية حسنة مقارنة بالصين ومصر .

ب- **الصحة** : قدرت التغطية الصحية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) بـ 85 طبيبا لكل 100.000 ساكن<sup>(9)</sup> ثم 120 طبيبا لكل 100.000 ساكن في الفترة (2000-2009)<sup>(10)</sup> وهي أدنى تغطية صحية مقارنة بباقي الدول المختارة للدراسة رغم تحسنها ، وهي ما أثرت على معدل الحياة الذي ارتفع من 67,3 سنة في عام 1993<sup>(11)</sup> إلى 69,6 عام 2000<sup>(12)</sup>، ويصبح 72,9 سنة عام 2010<sup>(13)</sup> متجاوزا بذلك معدل الحياة في كل من تركيا ومصر .

ج- **التعليم**: يعد التعليم في الجزائر إجباريا ومجانيا لمدة 9 سنوات بالنسبة للأطفال الذين يتراوح أعمارهم ما بين 6 سنوات و15 سنة، ولقد جعلت الدولة من التعليم أولوية ، حيث خصصت له سنويا حوالي 13% من ميزانيتها خلال الفترة (1993-2006)<sup>(14)</sup>، ويمثل صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية معدل 96%

<sup>1</sup> - Office National des statistiques « Démographie Algériennes » , N°575, 2010, p1.

<sup>2</sup> - Office National des statistiques « L'Algérie en quelques chiffres » , N°31, Edition 2001, p4.

<sup>3</sup> - Office National des statistiques « Démographie Algériennes » , 2010, op.cit, p1.

<sup>4</sup> - من احتساب الباحث استنادا لمعطيات المرجع السابق ، ص 2.

<sup>5</sup> - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " تقديم عام " ، مرجع سبق ذكره.

<sup>6</sup> - PUND « Rapport sur le Développement Humain » , 1996., op.cit, p158.

<sup>7</sup> - PUND « Rapport sur le Développement Humain » , 2002, Op.cit, p151.

<sup>8</sup> - World Economic Forum « The Global Competitiveness Report 2011-2012» , op.cit, p386.

<sup>9</sup> - PUND « Rapport sur le Développement Humain » , 2002, Op.cit., p168.

<sup>10</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " تقرير التنمية البشرية 2010 ، الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات التنمية البشرية " ، مرجع سبق ذكره ص 202.

<sup>11</sup> - PUND « Rapport sur le Développement Humain » , 1996., op.cit, p158.

<sup>12</sup> - PUND « Rapport sur le Développement Humain » , 2002, Op.cit, p151

<sup>13</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " تقرير التنمية البشرية 2010 ، الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات التنمية البشرية " ، مرجع سبق ذكره ص 148.

<sup>14</sup> - وليد عبد الحميد عايب " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الاتفاق الحكومي " ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، 2010 ، ص 260.

عام 2010 بعدما كان 89 % عام 1993<sup>(1)</sup> . ومن الإنجازات التعليمية في الجزائر أيضا محو الأمية الذي جعل من معدل الإلمام بالقراءة والكتابة يرتفع من 69,6 % لدى البالغين سن 15 سنة فما فوق خلال الفترة (2005-1995)<sup>(2)</sup> إلى 72,6 % بالنسبة للفترة (2010-2005)<sup>(3)</sup> ، وقد استقرت الأمية عند معدل 23,4 % عام 2010 ، ورغم ذلك لا تزال مرتفعة.

**د- العمل :** وصل عدد العاملين في الجزائر إلى حوالي 9735 ألف شخص في عام 2010 ، أي بمعدل تشغيل 27,2 % من إجمالي السكان ، منهم 8261 ألف رجل<sup>(4)</sup> وهو ما يمثل نسبة 84,9 %<sup>(5)</sup> أما توزيع العمالة حسب المناطق الحضرية والريفية □ فإنهم يتركزون في المناطق الحضرية بنسبة 65 % كما قدرت نسبة البطالة في ذلك العام بـ 10 % □ والفئة الكبيرة العاطلة عن العمل هي الفئة العمرية (20-24 سنة) بـ 32,4 %<sup>(6)</sup> وبمستوى عال يقدر حوالي 20,3 %.

## 2- المعطيات الاقتصادية:

### 2-1 الإصلاحات الاقتصادية:

منذ 1988 والجزائر تلتزم بمجموعة من الإصلاحات في إطار برامج التصحيح الهيكلي حتى تضمن الانتقال إلى اقتصاد السوق ، والتي تتلخص في :<sup>(7)</sup>

**أ- تحرير الأسعار :** أقدمت السلطات على تحرير أسعار السلع والخدمات وتحرير عمليات التسويق والتوزيع وتقليص الدعم في العديد من المنتجات والخدمات لتصل إلى أسعارها الحقيقية .

**ب- التحكم في السياسة المالية :** من خلال تقليص الاتفاق العام □ و ذلك بتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور بتأجيل الزيادة المرتقبة فيها والمقدرة بـ 12,5 % مع نهاية 1994 ، وزيادة الإيرادات العامة بتبني إصلاحات ضريبية شاملة تهدف إلى تخفيض العبء الضريبي □ وبذلك ظهرت الضريبة على أرباح الشركات لتوحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات المحلية والأجنبية □ وكذا الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة إلى جانب توسيع مجال تطبيق ضريبة الدخل □ وهذا محاولة من المشرع الجزائري إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي تهيمن على تمويل ميزانية الدولة ، بحيث تراجع حجم الجباية البترولية إلى 53 % من مجموع إيرادات الدولة سنة 1997 بعدما كان يمثل أكثر من 90 % من الإيرادات العامة للدولة في السبعينات<sup>(8)</sup> .

<sup>1</sup> - البنك الدولي " بيانات التعليم " ، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " تقرير التنمية البشرية 2007-2008 ، محاربة تغيير المناخ : التضامن الإنساني في عالم منقسم " مرجع سبق ذكره ، ص 218.

<sup>3</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " تقرير التنمية البشرية 2011 : الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع " ، مرجع سبق ذكره ص 163.

<sup>4</sup> - Office National des statistiques « Emploi et Chômage au 4<sup>eme</sup> trimestre 2010 »، pp 1,3.

<sup>5</sup> - من احتساب الباحث استنادا إلى المرجع السابق.

<sup>6</sup> - من احتساب الباحث استنادا إلى المرجع السابق.

<sup>7</sup> - عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 231 ، 235.

<sup>8</sup> - كريمة فرحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 160-161.

ج- إصلاح السياسة النقدية : بتحرير معدلات الفائدة وتقديم الائتمان للأنشطة الإنتاجية والسماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية للمساهمة في ترقية النشاط المصرفي وإحداث نوع من المنافسة بين المصارف لتطوير وتحسين الخدمات المصرفية إلى جانب إنشاء سوق للأوراق المالية.

د- تحرير التجارة الخارجية : بهدف زيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي تم تحرير الواردات بتخفيض التعريفات الجمركية من 60 % إلى 45 % بين سنتي 1994 و 1997 وتم إلغاء العديد من القيود على عمليات الاستيراد كذلك الخاصة بتحديد القيمة المالية لقروض الاستيراد، أو قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد. وفي إطار تعزيز الصادرات تم إنشاء بعض الهيئات من أجل دعم وترقية الصادرات، كما تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري وذلك استكمالاً لدعم نشاط التصدير.

هـ- إصلاح المؤسسات العامة والخصخصة : إعادة تأهيل المؤسسات العامة كمرحلة أولى شملت إعادة هيكلتها من الناحية التشريعية والإدارية وذلك في إطار التطهير المالي للمؤسسات استعداداً لخصخصتها وقد مس أكثر من 800 مؤسسة عمومية بنهاية 1998 والتي شرع فيها منذ 1996 وهذا كبرنامج أول. ولقد أعقبت برامج التصحيح الهيكلي برامج إصلاح ذاتية تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة وتقليص معدلات البطالة ، ومعالجة أزمة السكن وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية ، وتطوير قطاع الزراعة وبرامج دعم النمو الاقتصادي الذي امتد للفترة (2005-2009) يهدف أساساً إلى استكمال الإصلاحات السابقة وتطوير الهياكل القاعدية.

## 2-2 مؤشرات الأداء الاقتصادي:

تظهر مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (37): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1993-2010).

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
3,3	2,4	2,4	3,0	2,0	5,1	5,2	6,9	4,7	2,6	2,2	3,2	5,1	1,1	4,1	3,8	(0,9)	(2,1)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
3,9	5,7	4,9	3,7	2,3	1,4	4,0	4,3	1,4	4,2	0,3	2,6	5,0	5,7	18,7	29,8	29,0	20,5	معدل التضخم (%)
5,27	5,42	5,93	5,91	5,72	16,9	22,0	23,5	22,9	22,6	25,4	28,0	30,7	30,9	33,4	32,8	29,9	26,0	المديونية الخارجية (مليار دولار)
1,0	1,9	1,4	2,0	22,5	11,9	16,6	16,7	20,7	24,8	24,7	37,8	42,5	27,7	27,9	34,8	48,3	77,7	خدمة الدين كنسبة من الصادرات (%)
170	155	148	115	81,4	59,1	45,7	35,4	25,1	19,6	13,5	4,5	8,4	9,6	6,3	4,2	4,8	3,6	إجمالي الاحتياطيات (مليار دولار)
(1,4)	(7,1)	7,9	4,7	13,58	11,83	7,11	8,36	0,23	4,05	9,73	(0,5)	(3,83)	2,38	3,8	0,4	(1,9)	(59)	رصيد الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
18,21	7,78	40,60	34,24	34,06	26,47	14,27	11,14	6,70	9,61	12,30	3,36	1,51	5,69	4,13	0,16	(0,26)	2,42	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)
15,33	3,86	36,99	29,55	17,73	16,94	9,25	7,47	3,66	6,19	7,57	(2,38)	(1,74)	1,16	(2,09)	(6,32)	(4,38)	(0,01)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات:

- البنك الدولي " بيانات السياسة الاقتصادية والديون " ، مرجع سبق ذكره.
- صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، سنوات 2002 ، 2003 ، 2008 و 2011.
- عميروش محند شلغوم " دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية " ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، 2012 ، ص 326.
- بنك الجزائر " النشرة الإحصائية " ، رقم 8 ، سبتمبر 2009 ، ص 15.

- Banque d'Algérie « Rapport 2011 : Evolution économique et monétaire en Algérie », Juin 2012, p170
- Bank of Alegria« Bulletin Statistique de la banque d'Algérie» ,Série Rétrospective, hors séries- juin 2006, pp 73-74.
- The world Bank «Global Development Finance», Report 1999, op.cit, p56.
- The world Bank «Global Development Finance», Report 2006, op.cit, p193.
- The world Bank «Global Development Finance», Report 2012, op.cit, p64.

يظهر بوضوح من خلال الجدول رقم (37) التحسن المتواصل لمؤشرات التوازن الاقتصادي والمالي للجزائر، حيث تم:

\* بعث وتيرة النمو: لقد عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا  $\square$  حيث انتقل من (2,1)% عام 1993 إلى 3,3 % في عام 2010 (ووصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات إلى 6,2 % في سنة 2010) بعدما وصل ذروته في عام 2003 والذي قارب معدل 7% لأول مرة . يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 2000 وإلى برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، فبفضل هذه العوامل وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 160 مليار دولار عام 2010 ، لتحل بذلك الجزائر المركز 50 عالميا في ترتيب الدول من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup> ، وهي وضعية متأخرة عن باقي الدول محل المقارنة.

\* التحكم في المؤشر العام للأسعار: لقد عرف التضخم تراجعا كبيرا خلال هذه الفترة ، فبعد أن كان في حدود 29% عام 1994 انخفض إلى حوالي 4% في نهاية سنة 2010 نتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد.

\* استعادة التوازنات الخارجية : تجسد ذلك في ارتفاع احتياطي الصرف إلى 170 مليار دولار في سنة 2010 ، في حين لم يتجاوز 5 مليار دولار في سنوات 1993 ، 1994 و 1995  $\square$  كما تم التحكم في المديونية الخارجية إلى أن وصلت 5,27 مليار دولار في عام 2010 كنتيجة للتسديد المسبق للديون في عام 2006  $\square$  وهو ما يفسر ارتفاع خدمة الدين كنسبة من الصادرات في هذه السنة إلى 22,5 % مقارنة بـ 11,9 % عام 2005 ، وانخفضت أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى حدود 1% عام 2010 وبالتالي تحررت الجزائر من عبء المديونية التي لازمتها لسنوات عديدة.

كما يظهر تحسن الوضعية الخارجية من خلال تحسن رصيد الميزان التجاري نظرا لارتفاع أسعار النفط من جهة ، وتراجع الواردات في بعض السلع من جهة أخرى ، وهو ما انعكس أيضا على رصيد ميزان المدفوعات ليصل في نهاية سنة 2010 إلى 18,2 مليار دولار.

\* تحسين الوضع الإجمالي للموازنة العامة : لقد سجلت الموازنة العامة فائضا خلال الفترة (1995-1997)

بفعل ضغط الإنفاق العام من خلال تخلي الدولة لسياسة الدعم  $\square$  ثم تبعها عجز في سنوات 1998 و1999 كنتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط  $\square$  ونظرا لتفوق الجباية البترولية في موارد الميزانية العامة وخضوعها لتقلبات أسعار النفط ،قررت السلطات العمومية سنة 2000 إنشاء صندوق ضبط الموارد<sup>(\*)</sup> بغرض الحد من هشاشة المالية العامة أمام الصدمات الخارجية ، وابتداء من عام 2000

<sup>1</sup> - World Economic Forum « the Global Competitiveness Report 2011-2012 », op.cit, p384.

<sup>(\*)</sup> - صندوق ضبط الموارد : أنشئ في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، والذي يزود من الفائض في الإيرادات الجبائية للمحروقات عندما تتجاوز هذه الإيرادات مبلغ الإيرادات عند السعر المرجعي المحدد بـ 19 دولار للبرميل وبالتالي ادخار الفوائض المالية لسنوات ارتفاع أسعاره واستعمالها في امتصاص أثر الانخفاض في الجباية البترولية عند تدني أسعارها . ومنه ضمان قابلية استمرار سياسة الميزانية في المديين المتوسط والطويل.



استمرت الموازنة العامة في تسجيل فائض باستثناء سنتي 2009 و2010 كنتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية من جهة<sup>1</sup> وارتفاع في النفقات العامة للدولة التي يتطلبها البرنامج الخماسي الجديد للاستثمارات العمومية إلى جانب الزيادة المعتبرة لنفقات مستخدمى الدولة الناتجة عن أنظمتهم التعويضية الجديدة من جهة أخرى.

### 2-3- أهم القطاعات الاقتصادية:

يرتكز الاقتصاد الجزائري على أهم القطاعات التالية:

**أ- قطاع الفلاحة :** ساهم هذا القطاع بنحو 8,4 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010<sup>(1)</sup> وبنفس النسبة في عام 2000<sup>(2)</sup>، كما وظف ما نسبته 11,7 % من العاملين عام 2010<sup>(3)</sup> مقارنة بحوالي 24% في سنة 2000<sup>(4)</sup>، هذا وقد استفاد قطاع الفلاحة - الذي يكتسي بعدا استراتيجيا ضمن الاقتصاد الوطني - من برامج تنموية طموحة (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ، برنامج التنمية الفلاحية ، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والبرنامج التكميلي الخاص بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا...) ساهمت في تحقيق معدلات نمو مضطرة ، إذ ارتفعت من 13,2 % عام 2001<sup>(5)</sup> إلى 19,7 % عام 2003<sup>(6)</sup> و 21,4 % سنة 2009<sup>(7)</sup> ومن شأن هذا التطور أن يستمر وأن يتعزز من خلال البرامج الحالية (التجديد الريفي 2007-2013 والتجديد الزراعي 2009-2013) التي تهدف إلى دعم الأمن الغذائي وإرساء قواعد التطوير الفلاحي والريفي بصفة دائمة والتسيير العقلاني للموارد الطبيعية كإستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. وبما أن حوالي 87%<sup>(8)</sup> من مساحة الجزائر عبارة عن صحراء ، جعل هذا البلد يشتهر بالتمور والكمال (الترفاس) حيث قدرت صادرات الجزائر لعام 2010 من منتج التمور حوالي 22,62 مليون دولار أمريكي و 2,2 مليون دولار أمريكي بالنسبة للكمال<sup>(9)</sup>.

**ب- قطاع الصناعة :** تصنف الصناعة في الجزائر في المرتبة الأخيرة من بين القطاعات ، من حيث مساهمتها في توفير الثروة الوطنية ، إذ لم تمثل سوى 5% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 و 8,4 % من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات<sup>(10)</sup> ، وهي متأتية خاصة من الصناعات الحديدية

<sup>1</sup> - Banque d'Algérie « Rapport 2011 : Evolution économique et monétaire en Algérie », Juin 2012, p157.

<sup>2</sup> - Banque d'Algérie « Rapport 2002 : Evolution économique et monétaire en Algérie », Juin 2003 , p101

<sup>3</sup> - Office National des statistiques « Emploi et Chômage au 4<sup>ème</sup> trimestre 2010 », op.cit, p4.

<sup>4</sup> - من احتساب الباحث استنادا إلى معطيات التقرير السنوي 2002 لبنك الجزائر ، ص 106.

<sup>5</sup> - Banque d'Algérie « Rapport 2002 : Evolution économique et monétaire en Algérie », op.cit , p102

<sup>6</sup> - بنك الجزائر " التقرير السنوي 2006 : التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر " ، أكتوبر 2007 ، ص 195.

<sup>7</sup> - Banque d'Algérie « Rapport 2011 : Evolution économique et monétaire en Algérie », op.cit, p158.

<sup>8</sup> - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " الجغرافيا " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.andi.dz/ar/?fc=geographie>

(المطلع عليه بتاريخ : 2012/09/24)

<sup>9</sup> - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " الزراعة " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture>

(المطلع عليه بتاريخ : 2012/10/25).

<sup>10</sup> - Banque d'Algérie « Rapport 2011 : Evolution économique et monétaire en Algérie », op.cit, p157.

المعدنية والميكانيكية ، وبالتالي فإن الصناعة الوطنية تشوبها عدة نقائص مما فسح المجال لتنامي مختلف أنواع الواردات بشكل هائل. هذا وقد وظف القطاع حوالي 13,7 % من العاملين لسنة 2010<sup>(1)</sup>.

**ج- قطاع البناء والأشغال العمومية :** حقق هذا القطاع ما نسبته 10,4 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010<sup>(2)</sup> (وهو ما يمثل 17,5 % من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات لنفس السنة<sup>(3)</sup>) بعدما كان 15% في عام 2000<sup>(4)</sup> مقارنة بحوالي 8,2 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000<sup>(5)</sup>، ويرجع هذا التوسع أساسا إلى برامج الإنعاش والدعم الاقتصادي ، اللذين خصصا حوالي 40% من غلافهما المالي<sup>(6)</sup> لهذا القطاع ، لأن من أهدافهما تأهيل ورفع مستوى المنشآت التحتية القاعدية وبالتالي وبالتالي تطوير البنية التحتية وتحسين ظروف المعيشة للمواطن وهذا ما ساهم في ارتفاع اليد العاملة في هذا القطاع من 781 ألف شخص عام 2000<sup>(7)</sup> إلى 1,886 مليون شخص عام 2010<sup>(8)</sup>، وارتفعت بذلك أيضا نسبة مساهمته في التوظيف من 15,6 % عام 2000<sup>(9)</sup> إلى 19,4 % عام 2010<sup>(10)</sup>.

**د- قطاع الخدمات التجارية :** يعتبر هذا القطاع المصدر الثاني للثروة الوطنية بعد المحروقات حيث ساهم بحوالي 22% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 ، كما يمثل خارج المحروقات المصدر الأول بنسبة 37% من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات وقد بلغ معدل نمو هذا القطاع 7,3% في عام 2010<sup>(11)</sup> بفضل أنشطة النقل ، الاتصالات والتجارة التي تمثل 86% من قيمته المضافة<sup>(12)</sup>. وتجدر الإشارة أن قطاع الخدمات بشقيه التجارية والإدارية قد وظف حوالي 55,2 % من العاملين عام 2010<sup>(13)</sup> وحقق ما يقارب 35,5 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010<sup>(14)</sup> أيضا.

### 3-3-1- وضعية الموارد والبنية التحتية:

3-3-1- الموارد: تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة ، لاسيما:

أ- المعادن : من أهم المعادن التي تزخر بها الجزائر :<sup>(15)</sup>

- الفوسفات : يعتبر من أكثر الموارد الطبيعية في البلاد بما يقرب المليار طن من الاحتياطات.

<sup>1</sup> - من احتساب الباحث استنادا إلى المرجع السابق.

<sup>2</sup> - Banque d'Algérie « Rapport 2011 : Evolution économique et monétaire en Algérie », op.cit, p157.

<sup>3</sup> - من احتساب الباحث استنادا إلى المرجع السابق.

<sup>4</sup> - من احتساب الباحث استنادا إلى معطيات التقرير السنوي 2002 لبنك الجزائر ، ص 101.

<sup>5</sup> - نفس المرجع السابق

<sup>6</sup> - وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص230، 231

<sup>7</sup> - Banque d'Algérie « Rapport 2002 : Evolution économique et monétaire en Algérie », op.cit , p106

<sup>8</sup> - Banque d'Algérie « Rapport 2011 : Evolution économique et monétaire en Algérie », op.cit, p161.

<sup>9</sup> - من احتساب الباحث استنادا إلى معطيات التقرير السنوي 2002 لبنك الجزائر ، ص 106.

<sup>10</sup> - Office National des statistiques « Emploi et Chômage au 4<sup>ème</sup> trimestre 2010 », op.cit, p4.

<sup>11</sup> - Banque d'Algérie « Rapport 2011 : Evolution économique et monétaire en Algérie », op.cit, pp157,158.

<sup>12</sup> - بنك الجزائر " التقرير السنوي 2006 : التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر " ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

<sup>13</sup> - Office National des statistiques « Emploi et Chômage au 4<sup>ème</sup> trimestre 2010 », op.cit, p4.

<sup>14</sup> - Banque d'Algérie « Rapport 2011 : Evolution économique et monétaire en Algérie », op.cit, p157.

<sup>15</sup> - Ministère de l'Énergie et des Mines « Mines : les potentialités minières », sur le site :

http://www.mem-algeria.org/français/index.php?Page=mines. (consulté le 25/09/2011).

- الحديد: الذي يتواجد بأكثر من 150 نوعا.
- الزنك والرصاص: باحتياطي يقدر بـ 150 مليون طن.
- الذهب: الذي يتوفر خاصة في الهقار باحتياطي يقدر بـ 61 طن ، وتعتبر الجزائر الدولة الثالثة على المستوى العربي من حيث الاحتياطي الذي يبلغ 173,6 طن<sup>(1)</sup>.
- ب- الطاقة: يركز اقتصاد الجزائر على هذا القطاع خاصة في مجال المحروقات ، حيث ساهم بحوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي و بـ 66% من الإيرادات العامة للدولة و بـ 98% من مجموع صادرات سنة 2010<sup>(2)</sup>، إذ تحتل الجزائر المكانة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات العالمية البترولية بـ 45 مليار طن ، الثامنة عشر من حيث الإنتاج والثانية عشر في التصدير ، أما فيما يخص الغاز الطبيعي ، فهي تحتل المرتبة السابعة في العالم من ناحية الموارد المؤكدة من الغاز ، والمرتبة الخامسة من حيث الإنتاج والثالثة في التصدير ، وهي تظل بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط ، حيث تحتل المرتبة الأولى في إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي ، كما تمثل ثالث ممون بالغاز الطبيعي والبترول للإتحاد الأوروبي<sup>(3)</sup>.

### 1-3-2- البنية التحتية:

- أ- الاتصالات : قدر عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر بـ 11,9 لكل 100 ساكن عام 2008<sup>(4)</sup> لولا تزال متأخرة في ذلك بالنسبة للدول محل المقارنة ، وحتى عندما وصلت 12,5 لكل 100 ساكن في سنة 2010<sup>(5)</sup>، وبلغ عدد مستخدمي الهاتف النقال 79 لكل 100 نسمة عام 2008 □ لينتقل إلى 92 لكل 100 نسمة في عام 2010<sup>(6)</sup>.
- ب- النقل والمواصلات : أولت مخططات التنمية في الجزائر أهمية بالغة لتطوير شبكة المواصلات ، فقد بلغت في سنة 2010 :<sup>(7)</sup>
  - إجمالي الطرق : أكثر من 107.000 كلم.
  - السكك الحديدية : تجاوزت 4700 كلم.

<sup>1</sup> - KPMG « Guide investir en Algérie », op.cit, p21.

<sup>2</sup> - Banque d'Algérie « Rapport 2011 : Evolution économique et monétaire en Algérie », op.cit, pp157, 163, 172.

<sup>3</sup> - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " الموارد الطبيعية " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.andi.dz/ar/?fc=resource>.

(المطلع عليه بتاريخ : 2012/09/25)

<sup>4</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " تقرير التنمية البشرية 2010 ، الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية "، مرجع سبق ذكره ص 216 .

<sup>5</sup> - البنك الدولي " بيانات البنية التحتية " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.albankaldawli.org/topic/infrastructure>.

(المطلع عليه بتاريخ : 2012/10/26)

<sup>6</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>7</sup> - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " استثمار في الجزائر " ، 2010 ، ص 14 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

[http://www.andi.dz/ar/pdf/investir\\_en\\_algerie](http://www.andi.dz/ar/pdf/investir_en_algerie).

(المطلع عليه بتاريخ : 2011/09/26)

- الطيران المدني : تمتلك على 35 مطارا ، 13 منها مخصص للطيران الدولي.
- الملاحة البحرية : تتوفر على 13 ميناء متعدد الخدمات منها ميناءين للنفط.
- وبالرغم من النتائج سابقة الذكر ، نتيجة الجهود التي أولتها السلطات لتطوير البنية التحتية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي ، فإن الجزائر لا تزال لا تستجيب لمتطلبات الاستثمار لا من الناحية الكمية ولا من الناحية النوعية ، فمثلا تقدر نسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق بـ 73,5% عام 2008 مقارنة بمصر 86,9% وتركيا بـ 88,5%<sup>(1)</sup> كما أنها تستلزم التجديد والإصلاح ، لذا فإن الدولة من خلال البرنامج الخماسي (2010-2014) سوف تدعم القطاع بحوالي 40 مليار دولار<sup>(2)</sup> من أجل:<sup>(3)</sup>
- ازدواجية خطوط السكك الحديدية وكهربتها □ وإنجاز خطوط أساسية جديدة لربط الهضاب العليا والجنوب.
- عصرنة تسيير مينائي السلع لكل من وهران وعنابة □ وتعزيز 9 موانئ السلع وإنجاز 16 ميناءً جديدا إلى جانب تطوير قدرات البلاد فيما يخص النقل البحري للبضائع.
- تعزيز أو توسيع المطارات الثلاثة عشر المفتوحة للطيران الدولي ، وتوسيع سبعة مطارات أخرى محلية.
- صيانة الشبكة الهامة للطرق وتدعيمها بأزيد من 3000 كلم وإعادة تأهيل أكثر من 2800 كلم كمرحلة أولية ثم تجديد تعبيد 7000 كلم من الطرق الوطنية □ وعصرنة شبكة الطرق الساحلية ، كما يتم إنجاز 700 كلم من الطرق الجديدة عبر الهضاب العليا ، وبناء مترو وهران ، إنجاز وتسليم 17 مشروع ترامواي يمس مختلف مدن الجزائر.
- وبالتالي يتجلى بوضوح الإرادة التي توليها السلطات لتحسين ظروف تنقل المواطنين وحركة البضائع □ وهي من أهم العناصر الفعالة في نجاح المشروعات الاستثمارية.

### المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشرات دولية

إن تحليل مستوى فعالية وملاءمة مناخ الاستثمار في الجزائر ومدى انخفاض مستوى المخاطر يمكن أن يظهر من تحليل ودراسة موقع الجزائر في مؤشرات قياس مناخ الاستثمار □ فحسب بعض المؤسسات الدولية فإن:

#### 1 - وضعية الجزائر في المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار:

لا تزال دون المستوى المطلوب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويتضح أكثر من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup>- البنك الدولي " بيانات البنية التحتية " ، مرجع سبق ذكره.  
<sup>2</sup>- مصالح الوزير الأول " ملحق بيان السياسة العامة "، أكتوبر 2010 ، ص 42 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
(المطلع عليه بتاريخ : 2011/09/26)  
<sup>3</sup>- نفس المرجع السابق ، ص ص 42-44.

الجدول رقم (38): ترتيب الجزائر حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (1993-2010).

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
102	82	115	128	117	118	95	93	94	102	109	112	112	120	125	130	130	118	مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
-	77	71	69	67	66	65	73	75	79	82	88	88	87	75	97	93	87	مؤشر امكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
136	136	132	125	116	128	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مؤشر سهولة أداء الأعمال
84	-	-	104	104	105	102	103	108	107	106	100	107	109	-	82	82	69	مؤشر التنمية البشرية
83	99	81	77	76	78	71	74	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مؤشر التنافسية
105	111	92	99	84	97	97	88	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مؤشر الشفافية

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لنفس مصادر الجدول رقم (29).

نرى من خلال الجدول السابق ما يلي:

أ- نظرا لتدهور وضعية الجزائر في كل من مؤشري أداء و امكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر طيلة الفترة (1993-2003) فإنها كانت ضمن المجموعة الرابعة ذات الأداء المنخفض □ ثم تحولت إلى المجموعة الثانية وهي دون إمكاناتها خلال الفترة (2004-2007) وهذا لتحسن مركزها على المستوى العالمي خلال نفس الفترة بالنسبة لمؤشر امكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولكن لم تبقى في هذا المستوى بعد ذلك □ لأنها رجعت إلى المجموعة الرابعة متدنية الأداء.

ب- على عكس الدول الأخرى محل المقارنة فإن الجزائر تراجعت في ترتيبها بالنسبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال من 128 عام 2005 إلى 136 عام 2010 □ أي تدهورت بـ 8 مراتب ، وهذا نظرا لارتفاع مدة تنفيذ العقود من 407 يوم عام 2005<sup>(1)</sup> إلى 630 يوم عام 2010<sup>(2)</sup> □ رغم الانخفاض المسجل في عدد الإجراءات وكذا التحسن الملاحظ بالنسبة لأغلب المؤشرات الفرعية.

ج- حسب مؤشر التنمية البشرية فإن الجزائر قد احتلت المركز 69 من بين 174 بلد عام 1993 برصيد يقدر 0,746<sup>(3)</sup>، وهذا ما سمح للجزائر أن تكون ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة □ ثم انخفض إلى 0,677<sup>(4)</sup> عام 2010، محتلة بذلك المركز 84 ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة من خلال التصنيف الجديد ، وباعتبار أن الرصيد انخفض ولا يزال فوق قيمة 0,500 فإن الجزائر إذن لم تتغير من وضعيتها □ وبالتالي فهي من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

د- تراجعت الجزائر هي الأخرى في مؤشر تنافسية النمو من رصيد يقدر بـ 3,67 نقطة عام 2004<sup>(5)</sup> إلى 3,46 نقطة في عام 2005<sup>(6)</sup> □ إلا أن رصيدها في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2006-2010) تحسن □ بحيث وصل هذا الرصيد إلى 4,0 نقطة عام 2010<sup>(7)</sup> مقابل 3,06 نقطة عام 2006<sup>(8)</sup> ورغم هذا التحسن فلا يزال مناخها الاستثماري يشهد العديد من الصعوبات خاصة تلك التي أكدها تقرير التنافسية للمؤتمر الاقتصادي العالمي لسنة (2011-2012) □ وهي صعوبة الوصول إلى التمويل الذي يعتبر أهم معيق للاستثمار في الجزائر بنسبة 19,2 % □ وهو ما يبين ضعف أداء النظام المالي الجزائري ، يليه البيروقراطية وضعف فعالية وأداء الحكومة بنسبة 18,4 % □ وثالث معيق هو ارتفاع مستويات الفساد بنسبة 16%<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation « Doing Business In 2006», op.cit, p110.

<sup>2</sup> - The World Bank and the International Finance Corporation « Doing Business Report , 2011», op.cit, p145.

<sup>3</sup> - PNUD « Rapport sur le Développement Humain », 1996, op.cit, p158.

<sup>4</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2010 : الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية "، مرجع سبق ذكره ص 157 .

<sup>5</sup> - World Economic Forum, « The Global Competitiveness Report 2004-2005 », pxiii, sur le site : <http://www.weforum.org> (consulté le : 30/10/2012).

<sup>6</sup> - World Economic Forum, « The Global Competitiveness Report 2005-2006 », op.cit, pxviii.

<sup>7</sup> - World Economic Forum, « The Global Competitiveness Report 2011-2012 », op.cit, p94.

<sup>8</sup> - World Economic Forum, « The Global Competitiveness Report 2006-2007 », op.cit, pxvii.

<sup>9</sup> - World Economic Forum, « The Global Competitiveness Report 2011-2012 », op.cit, p94.

هـ- بالاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية نجد أن الجزائر مصنفة ضمن مجموعة البلدان ذات درجة اللون الأحمر<sup>(\*)</sup> وهي البلدان المتأخرة في مجال محاربة الفساد ، بحيث يظهر ذلك من خلال ترتيبها 111 في عام 2009 و 105 من بين 178 دولة غطاها هذا المؤشر في عام 2010 وبرصيد يقدر 2,9 درجة<sup>(1)</sup> درجة<sup>(1)</sup> وهو أدنى رصيد مقارنة بباقي الدول المختارة للدراسة مع العلم أنها شهدت تحسنا في هذا الرصيد خلال الفترة (2006-2008) يفوق 3 درجات<sup>(2)</sup> أي حققت درجة اللون البرتقالي الداكن ، ولكن رغم هذا تبقى وضعيتها دون المتوسط في مجال الشفافية.

## 2- وضعية الجزائر في مؤشرات قياس المخاطر القطرية:

يمكن معرفة وضعية الجزائر ضمن مؤشرات قياس المخاطر القطرية من خلال الجدول التالي:

(\*)- تمثل نسبة البلدان ذات درجة اللون الأحمر حوالي 35% من مجموع الدول التي غطاها مؤشر الشفافية الدولية لعام 2010 أي 63 دولة من 178 دولة.

<sup>1</sup> -Transparency International « Indice de perception de la corruption 2010 », op.cit, p3.

<sup>2</sup> - Transparency International « Corruption Perception Index », Différentes Années 2002-2009, op.cit.

الجدول رقم (39): وضعية الجزائر في مؤشرات قياس المخاطر القطرية خلال الفترة (1996-2010)

(الوحدة : نقطة مئوية)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
72,0	70,8	76,8	77,8	78,5	77,3	75,5	66,3	63,8	62,3	59,0	52,5	56,5	59,0	59,0	المؤشر المركب للمخاطر القطرية
41,2	-	46,8	45,9	45,9	41,8	44,9	41,3	40,8	38,6	37,7	32,3	26,3	37,2	37,7	مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية
56,3	55,9	54,7	53,9	48,9	47,5	40,2	41,6	31,5	30,6	33,1	26,5	25,8	-	-	مؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور للتقويم القطري
A4	A4	A4	A4	A4	A4	B	B	B	-	-	-	-	-	-	مؤشر كوفاس (نوع الدرجة)

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لنفس مصادر جدول رقم (36).



نرى من خلال الجدول السابق أن هناك تحسنا في كافة أرصدة المؤشرات بحيث:

- كانت الجزائر ضمن الدول مرتفعة المخاطر خلال الفترة (1996-2000) بالنسبة للمؤشر المركب للمخاطر القطرية ، لتدخل بعد ذلك مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة سنة 2001 حتى سنة 2003 ثم مجموعة الدول منخفضة المخاطر حسب نفس المؤشر ابتداءً من سنة 2004 واستمرت على هذا الوضع إلى غاية نهاية الفترة 2010 ، محققة بذلك المركز 56 من بين 140 دولة<sup>(1)</sup>.
- عرفت قيمة مؤشر اليوروموني تحسنا في سنة 2010 مقارنة بالفترة (1996-2002)، إلا أنها مستويات أقل من 50 نقطة مئوية ، مما سمح للجزائر أن تبقى ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة وفق هذا المؤشر ، محتلة المركز 101 من بين 185 دولة في سبتمبر 2010<sup>(2)</sup>. وهي وضعية متدنية بالنسبة لباقي دول المقارنة.
- سجلت الجزائر تحسنا في رصيدها بالنسبة لمؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور خلال الفترة (2007-2010)، بحيث أصبحت ضمن مجموعة الدول معتدلة المخاطر مقارنة بالفترة السابقة ، مما جعلها تتفوق في نفس هذه الفترة على كل من مصر وتركيا و تحتل المركز 59 في سبتمبر 2010 من بين 178 دولة<sup>(3)</sup>.
- حققت الجزائر لأول مرة درجات استثمارية وصلت إلى A4 منذ 2005 التي تعني وضعية المخاطرة المعتدلة وهي وضعية حسنة مقارنة بتركيا ومصر.

وعموما فإن الجزائر تغيرت وضعيتها في مختلف مؤشرات قياس المخاطر خاصة خلال السنوات الأخيرة مما ينبؤ بارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وذلك لانخفاض المخاطر في نظر مؤسسات التقييم الدولية لمناخ الاستثمار.

<sup>1</sup> - The PRS Group « International Country Risk Guide », op.cit.

<sup>2</sup> - EUROMONEY « Country Risk September 2010 : Full Results », op.cit.

<sup>3</sup> - Institutional Investor « Institutional Investor Magazine », op.cit.

## خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل نستنتج مايلي:

\* اتبعت الصين طريقة متدرجة في الإصلاح الاقتصادي □ حيث بدأ الإصلاح أساسا في القطاع الرئيسي الذي يستوعب القدر الأكبر من العمالة وهو القطاع الزراعي □ وهذا ما سمح إلى حد ما بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات □ ومن جهة أخرى □ فقد مكنت هذه الإصلاحات من تحسين القدرات الإنتاجية وتوفير قاعدة صناعية وتزايد الناتج المحلي الإجمالي وجعله أكثر ديناميكية. لذا كانت الصين ضمن الدول السبّاقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر □ مع أنه تراجع أداؤها في السنوات الأخيرة في هذا المجال.

\* تحسنت بيئة أداء الأعمال في تركيا بفضل العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي انعكست بالإيجاب على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد □ ولكن رغم التحسن الملحوظ في مناخ الاستثمار □ إضافة إلى كل ما تتوافر عليه تركيا من طاقات وقدرات وفرص استثمارية □ إلا أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

\* يتميز مناخ الاستثمار في مصر بتوافر مقومات البيئة الجيدة للاستثمار □ حيث شهد الاقتصاد المصري منذ 2004 العديد من التغيرات جعلت مصر واحدة من الدول العشرة الأكثر إصلاحا على مستوى العالم لما حققته في عدد من المؤشرات □ ومنها المؤشرات الخاصة بإجراءات تأسيس الشركات ، وسدادا الضرائب □ كما أصبحت مصر ضمن الدول معتدلة المخاطر حسب مؤسسات تقييم المخاطر القطرية □ وما يؤكد أيضا على فاعلية الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة ارتفاع أدائها مقارنة بإمكاناتها المنخفضة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

\* تتوفر الجزائر على المقومات الطبيعية والبشرية والمالية الناتجة من تراكم رأس المال المتأتي من قطاع المحروقات ، و الاستقرار النسبي في الأوضاع السياسية و الأمنية ، و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة كانت نتيجة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر لإعداد مناخ استثماري قادر على جذب المستثمرين الأجانب. لكن على الرغم من الجهود التي بذلت على كل الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يبقى أداؤها وإمكاناتها منخفضة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

## الفصل الثاني :

تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر في الدول محل المقارنة

**تمهيد:**

أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مجالاً واسعاً للمنافسة بين الدول ، مما جعل الدول النامية تسارع إلى اعتماد سياسات اقتصادية و مالية جديدة و تطوير القوانين و استحداث هياكل مؤسسية بهدف تحسين مناخها الاستثماري و خلق ظروف أفضل لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذبها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية [ ] وكغيرها من الدول النامية فإن كلا من الصين ، تركيا ، مصر و الجزائر اتخذت خاصة في السنوات الأخيرة خطوات ملموسة نحو تغيير الأطر القانونية بما يحقق المزايا و الضمانات المكفولة للمستثمر وبالتالي تعزيز كفاءة الإطار التشريعي المنظم للاستثمار وتحفيز المستثمر الأجنبي ، إلا أن هذه الجهود لن تؤدي بالضرورة إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إن لم تتبعها سهولة الإجراءات و تحسين الخدمات للمستثمرين من خلال أجهزة مكلّفة بترقية وتطوير الاستثمار التي تهتم أيضاً بالتعريف لمجالات الاستثمار المتاحة في بلدها والترويج لها.

### المبحث الأول : تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

عملت الصين على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام 1978، من خلال سن التشريعات والقوانين المنظمة له والتعديل فيها ، كما تقدم حوافز و ضمانات معتبرة لتشجيع وحماية المستثمر الأجنبي إلى جانب إنشاء هياكل مؤسسية تتوافق وجغرافيتها الاستثمارية تسهر على تنظيم وتسهيل الإجراءات لإنشاء المشاريع.

### المطلب الأول : تعزيز كفاءة الإطار التشريعي في الصين

تهتم الصين بسن التشريعات والقوانين وتعديل السياسات الاستثمارية بهدف التطوير المستمر للجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة الناتجة عن إصلاح الهيكل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ولتوضيح هذه التشريعات والقوانين والتعديلات التي تطرأ عليها ، تقوم الجهات المعنية بنشرها لا سيما التشريعات المرتبطة مباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي تأخذ شكل تشريعات مقسمة حسب شكل الاستثمار مع بعض النصوص التي تتماشى مع كل الأشكال ، إلى جانب هذا فإن الصين تعتمد على ما يسمى "بديل الصناعات لاستثمار رجال الأعمال الأجانب " وهو يرتب القطاعات الاقتصادية حسب إمكانية فتحها للمستثمر الأجنبي.

### 1\_ تطور التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك تعدد وتنوع في القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظرا لاعتماد قانون خاص لكل شكل من أشكال الاستثمارات الأجنبية ، بحيث بدأت الصين تفتح أبوابها للاستثمار الأجنبي المباشر منذ 1979 في شكل شراكة فيما بين المؤسسات العمومية والشركاء الأجانب ، لأنه كان من الصعب على الدولة أن تتخلى على مؤسساتها التي كانت تهيمن عليها<sup>1</sup> . وكانت حصيلة هذه الشراكة إنشاء مؤسسات مشتركة أو مختلطة التمويل أو رأس المال (EJV) بموجب قانون 1979 والمعدل في عام 2000 ، بحيث يؤسسها على الأقل شريكان: واحد صيني وآخر أجنبي، ويسيرها مجلس إدارة يتكون على الأقل من ثلاثة أعضاء لمدة أربع سنوات<sup>2</sup> ، ثم جاء قانون أبريل 1988 والمعدل في 31 أكتوبر 2000 لينظم عمل المؤسسات المشتركة التعاونية (التعاقدية) (CJV)<sup>3</sup> والتي لم يعين لها هذا القانون مدة حياة ، ولا تستفيد من مختلف الإعفاءات والتخفيضات الضريبية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر<sup>4</sup>، وهي ذات مجلس إدارة مقسم بين الطرفين يجمع على الأقل ثلاثة أعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> -OCDE « La gouvernance en chine», 2005, p497.

<sup>2</sup> - Marion Iespine et Agathe Peng «s'implanter en chine», édition UBI France ,2009, pp114,117.

<sup>3</sup> - IBID, p118.

<sup>4</sup> - OCDE « La chine: progrès et enjeux de la réforme», 2004, p70.

<sup>5</sup> - Marion Iespine et Agathe Peng ,op.cit , p119.

أما المؤسسات الأجنبية التمويل أي ذات رأس مال أجنبي ، فقد ينشئها شخص أو عدة أشخاص أجنبى جاءت بموجب قانون 12 أبريل 1986 وهو أول قانون يسمح للأجنبى بالتملك الكامل للمشاريع والذي عدل في 2000 و 2001<sup>1</sup> ، أين أصبح بإمكان هذه المؤسسات بيع منتجاتها الخاصة في السوق المحلية أو بتكليف جهات معينة لذلك<sup>2</sup> ، لأنه قبل هذا التاريخ كان يفرض عليها تصدير أكثر من نصف إنتاجها السنوي والتوازن فيما بين احتياجاتها ومواردها من العملات الصعبة ، كما أنه لا يزال يمنعها من العمل في بعض القطاعات أو دخولها بشروط معينة ، ومنها ما هو مسموح لها حسب دليل توجيه الاستثمارات الأجنبية ويشجع استثماراتها في تطوير منتجات جديدة ، أو عند استعمالها لتكنولوجيا متطورة ، أو في إنتاج منتجات بديلة للواردات<sup>3</sup>.

وتعتبر هذه الشركات ذات مسؤولية محدودة ، وبالتالي مسؤولية الشركاء تكون حسب مساهماتهم في رأس مال المؤسسة، كما أن هذه المساهمات يمكن أن تكون نقدية أو عينية إلا أنه يشترط في حالة التكنولوجيا أن لا تتعدى حصة 20% من رأس المال المسجل<sup>4</sup>.

وهناك شكل آخر من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو في شكل مؤسسات ذات مساهمة أجنبية لا تتعدى 25% والتي جاءت مع انضمام الصين إلى OMC بسبب فتح بعض المجالات التي كانت ممنوعة على الأجنبى ولو بنسب ضئيلة ، وينظم هذا النوع من المؤسسات القانون الذي دخل حيز التنفيذ في 01 جانفي 2003، فحسب هذا القانون فإنها لا تستفيد من المعاملة التفضيلية الضريبية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة .

آخر شكل يمكن أن يظهر فيه الاستثمار الأجنبي المباشر هو شركات الاستثمار (Holding) التي عرفت عدة تشريعات لتنظيم عملها ابتداء من 4 أبريل 1995، ثم بنص تكميلي في 16 فيفري 1996 و آخر في 4 أوت 1999 لتجمع وتعديل في 10 جوان 2003 وهو الآخر عدل في 13 فيفري 2004 ، بعدها في 17 نوفمبر من نفس السنة وهو آخر تعديل ، والذي يمكن لشركات الاستثمار أن تكون من خلاله في شكل مؤسسة مختلطة التمويل أو تعاونية أو برأس مال أجنبي لا يقل عن 30 مليون دولار، ويتم اكتتابها نقدا ولها آجال 50 سنة كأقصى تقدير ، ويمكن لها العمل في كل النشاطات المسموح بها للمستثمر الأجنبي لا سيما فيما يخص فتح مراكز البحث والتطوير في الصين التي تلقى تشجيعا فيها<sup>5</sup>.

1- Marion Iespine et Agathe Peng ,op.cit , p120.

2- OCDE « La chine: progrès et enjeux de la réforme», op.cit , p71

3- Marion Iespine et Agathe Peng ,op.cit , p120.

4- IBID.

5- IBID, PP 122,123.

## 2\_ دليل الصناعات لاستثمار رجال الأعمال الأجانب:

إن أول دليل أصدرته الحكومة الصينية كان في 2 جوان 1995 بموجب المرسوم رقم (05) الصادر عن لجنة الدولة للتخطيط ولجنة الدولة للاقتصاد والتجارة ووزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي<sup>1</sup>، الذي ينظم الصناعات ضمن القطاعات الاقتصادية وحسب إمكانية فتحها للمستثمر الأجنبي إلى أربع مجموعات غير أن المجموعة الرابعة وهي المشاريع المسموح بها يمكن استنتاجها فقط من خلال معرفة قائمة المشاريع المشجعة والممنوعة والمقيدة أو المحددة بشروط ، بحيث هناك<sup>2</sup>:

✓ قائمة المشاريع التي يشجع فيها الإستثمار الأجنبي مقسمة على 18 نشاط مشكلة في مجموعها 172 مشروع من بينها تلك الصناعات التي تحتاج إلى التكنولوجيا العالية والجديدة.

✓ قائمة المشاريع المفتوحة للمستثمر الأجنبي ولكن بشروط أو قيود تجمع ما بين 114 مشروع منها صناعة بعض الأدوية كالفيتامينات والمضادات الحيوية إلى جانب التجارة الخارجية وبالإضافة إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

✓ قائمة المشاريع التي يحظر أو يمنع المستثمر الأجنبي دخولها ، تتضمن 31 مشروعاً في 11 نشاط منها خدمات البريد والمواصلات ، الطب التقليدي الصيني وإنتاج الشاي الصيني الأخضر.

و في نهاية 1997 تم تعديل هذا الدليل لتشجيع ودعم الاستثمارات فيما يخص تنمية الزراعة والطاقة والمواصلات والمواد الخام والتكنولوجيا العالية والجديدة وحماية البيئة<sup>3</sup> ، كما أن لقواعد المنظمة العالمية للتجارة وتعهدات الصين للخارج دوراً في مراجعة هذا الدليل مرة ثانية في 11 مارس 2002 ودخل حيز التنفيذ في 1 أبريل 2002 حسب الأمر رقم (21) الصادر من طرف نفس الجهات<sup>4</sup> ، أما ما يميز هذه المراجعة فهو ما جاءت به و الذي كان خطوة هامة ، وهو السماح للبنوك الأجنبية بالدخول إلى السوق الصيني<sup>5</sup> ، إلى جانب حق استغلال البترول والغاز الطبيعي والفحم<sup>6</sup> ، أما عن عدد المشاريع فقد عرف تغيرات ضمن المجموعات الثلاث بحيث<sup>7</sup>:

<sup>1</sup> - China \_ catalogue for the guidance of foreign investment industries, 1995,p1 , sur le site: <http://www.jus.uio.no/lm/china.guidance.of.foreign.investment.industries.catalogue.1995/portrait.pdf> (consulté le: 15/09/2010)

<sup>2</sup> - IBID, PP 1-18.

<sup>3</sup> -إذاعة الصين الدولية " سياسة الإستثمار"، نقلا عن الموقع :

<http://arabic.cri.cn/chinarabic/chapter3/chapter30502.htm>

(المطلع عليه بتاريخ: 2009/12/24).

<sup>4</sup> -China \_ catalogue for the guidance of foreign investment industries, 2002 ,p1, sur le site: [http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Laws/investmentDirection/IndustrialGuidance/p020060620329172655863.pdf](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Laws/investmentDirection/IndustrialGuidance/p020060620329172655863.pdf) (consulté le: 15/09/2010)

<sup>5</sup> - OCDE «La gouvernance en chine», op.cit ,p 498.

<sup>6</sup> - OCDE « perspective de l'investissement international», 2003, p56

<sup>7</sup> - IBID,PP 56-57.

✓ أصبح عدد المشاريع المشجعة 262 مشروعاً مقابل 186 في دليل 1997 ، وهي تلك التي تستعمل التكنولوجيا العالية دائماً وتلك الموجهة إلى المناطق الوسطى والغربية .

✓ المشاريع المقيدة أصبحت في 2002 لا تتعدى 75 مشروعاً بعدما كان عددها 112 في دليل 1997 وهي تلك التي تستعمل تكنولوجيا تجاوزها الزمن وتعتبر كتبذير للموارد وتمثل تهديداً للبيئة.

وبالنسبة للمشاريع الممنوعة في 2002 هي نفسها في دليل 1997، أهمها بعض النشاطات التقليدية التي تشتهر بها الصين كصناعة صفائح الحبر و ورق الأرز إلى جانب إنتاج الشاي الأخضر والطب الصيني<sup>1</sup>

ولم يتوقف هذا الدليل عند هذا الحد بل أخذ طبعة جديدة في عام 2005 عندما أعلنت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح "CNDR" مع وزارة التجارة في نوفمبر 2004 عن تعديلات في دليل 2002 وتدخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 2005 ، وتتضمن نفس التقسيمات السابقة<sup>2</sup> ، كما تم تحديث طبعة 2005 بموجب المرسوم رقم (57) الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2007 والذي دخل حيز التنفيذ في 2007/12/1<sup>3</sup> والذي يؤكد على سياسة الانفتاح التي تعتمدها الصين، بحيث يتم تشجيع الاستثمار الأجنبي في التكنولوجيا الفائقة وتصنيع المعدات وصناعة المواد الجديدة، وفي المقابل تمنعهم في المجالات التي تمتلك الصين فيها تكنولوجيا ناضجة وذات قدرة إنتاجية قوية نسبياً ، كما تحظر استغلال الموارد المعدنية الهامة وغير المتجددة وتقيد المشروعات المستهلكة للطاقة وعالية التلوث<sup>4</sup> ، وبذلك فإن هذا الدليل المعدل يتمتع بالخصائص التالية:<sup>5</sup>

➤ توسيع مجالات الانفتاح على الخارج.

➤ رفع شفافية سياسات اجتذاب الأموال الأجنبية.

➤ حفز الإبداع الذاتي.

➤ تحسين الهياكل الصناعية.

➤ تشجيع وتطوير الصناعات الموفرة للطاقة والصدقية للبيئة.

ومن أجل تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر في الصين فإن حكومة هذا البلد لم تكنف بوضع دليل الصناعات لاستثمار رجال الأعمال الأجانب فقط كدليل وطني ، بل أنشأت في نفس الوقت دليلاً

<sup>1</sup> - OCDE « La chine: progrès et enjeux de la réforme », op.cit, p26.

<sup>2</sup> - OCDE « Examens de l'OCDE des politiques de l'investissement : chine », 2006, p51.

<sup>3</sup> - Marion Iespine et Agathe peng , op.cit , p 323.

<sup>4</sup> - صحيفة الشعب اليومية الصينية "الصين تصدر دليلاً جديداً للاستثمار الأجنبي" ، الصادرة بتاريخ 2007/11/8 ، نقلاً عن الموقع:

<http://arabic.people.com.cn/31659/6298822.html>

(المطلع عليه بتاريخ: 2009/12/8).

<sup>5</sup> - صحيفة الشعب اليومية الصينية "الصين تشجع الاستثمارات الأجنبية للتدفق إلى الصناعات الموفرة للطاقة والصدقية للبيئة" ، الصادرة بتاريخ 2007/12/12 ، نقلاً عن الموقع:

<http://arabic.people.com.cn/31659/6319272.html>

(المطلع عليه بتاريخ: 2009/12/8) .



خاصا بالقطاعات المحفزة للاستثمار الأجنبي في المناطق الوسطى والغربية في جوان 2000 وقد عدل في 2004<sup>1</sup> والذي دخل حيز التنفيذ في 2004/09/1 وفق المرسوم رقم (13) الصادر عن لجنة الدولة للتنمية والإصلاح ووزارة التجارة<sup>2</sup>، وهو الآخر تعرض للتعديلات بموجب المرسوم رقم (04) الذي أصدرته نفس الجهات الرسمية في 23 ديسمبر 2008، ليدخل حيز التطبيق ابتداء من 1 جانفي 2009<sup>3</sup>، بحيث يحتوي هذا الدليل على بعض الصناعات التي يشجع الاستثمار الأجنبي فيها وفق كل منطقة من المناطق الغربية والوسطى خاصة في مجالات النقل، الطاقة، المعادن والاحتفاظ بالماء.

### المطلب الثاني: تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

قامت الصين بترحيب الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام 1978 عن طريق فتح عدة مناطق للاستثمارات الأجنبية المباشرة مانحة لها مختلف المزايا والحوافز التشجيعية التي تختلف من منطقة لأخرى على طول مسيرة الانفتاح المستمر عبر السنوات، والتي تتوافق مع احتياجات الصين، إلى جانب تلك الامتيازات التي تستفيد منها كونها مستثمرة في القطاعات المشجعة، كما أن لإبرام عدة اتفاقيات دورا في خلق ضمانات للمستثمر الأجنبي وتحفيزه على إقامة مشاريعه. لذلك فإن المستثمر الأجنبي يمكن تحفيزه في الصين من خلال:

#### 1 \_ الامتيازات حسب المناطق:

منذ الثمانينات والصين توفر حوافزا للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاستثمار في بعض المناطق حيث قررت ابتداء من عام 1980 خلق أربعة مناطق اقتصادية خاصة (ZES) هي: شنتشن shen zhen تشوهاي zhuhai، شانتيو shanton، في مقاطعة قوانغ دونغ وشيامين xiamen في مقاطعة فوجيان<sup>4</sup> الواقعة قبالة جزيرة تايوان على الساحل الجنوب الشرقي للصين، وهي تمنح العديد من المزايا منها:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - Marion lespine et Agathe peng, op.cit, p 58

<sup>2</sup> - China catalogue of advantaged industries for foreign investment in the central- western region- 2004, p1, sur le site: [http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Laws/Investment Direction/Regional Guidance/p020060620330272962147.pdf](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Laws/Investment%20Direction/Regional%20Guidance/p020060620330272962147.pdf) (consulté le: 15/09/2010).

<sup>3</sup> - China catalogue of advantaged industries for foreign investment in the central- western region- 2008, p1, sur le site: [http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Laws/Investment Direction/Regional Guidance/p020090121334993908618.pdf](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Laws/Investment%20Direction/Regional%20Guidance/p020090121334993908618.pdf) (consulté le: 15/09/2010).

<sup>4</sup> - إذاعة الصين الدولية " المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن المفتوحة الساحلية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter3/chapter30503.htm>

(المطلع عليه بتاريخ: 2009/12/24).

<sup>5</sup> - Secrétariat d'état à l'industrie « l'accueil des investissements étrangers en chine », p20. sur le site: <http://www.anales.org/gc/1999/gc03-99/2-6-28.pdf> (consulté le: 22/10/2010).

- ✓ إمكانية استيراد التجهيزات والمواد الأولية وتصدير منتجاتها دون دفع الرسوم الجمركية.
- ✓ إعفاء من الضرائب غير المباشرة.

وفي عام 1984 تم أيضا فتح جزيرة هاينان و 14 منطقة في عشرة مقاطعات ساحلية<sup>1(\*)</sup>، وهي تتميز في تلك المرحلة بوجود قاعدة صناعية وبنية تحتية متطورة، كما أن احتياجات الصين في مجال التكنولوجيا جعل من المسؤولين الصينيين ينشؤون في عام 1984 مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا (ZDET) تهتم بنقل التكنولوجيا، بحيث توفر هذه المناطق للشركات الجديدة الهياكل القاعدية الضرورية وحوافز ضريبية مماثلة لتلك الموجودة في المناطق الاقتصادية الخاصة<sup>2</sup>.

وابتداء من عام 1985، قررت الصين توسيع نطاق المناطق الساحلية المفتوحة لتمتد من دلتا نهر اليانجستي، ودلتا نهر بيرل ومثلث شيامين- تشانغ تشو - تشوان تشو في جنوب مقاطعة فوجيان، وشبه جزيرة شاندونج، وشبه جزيرة لياودونغ، ومنطقة خبي وقوانغشي الاقصاديتان اللتان أصبحتا حزاما ساحليا مفتوحا<sup>3</sup>

ولم تتوقف سياسة الانفتاح نحو المشاركة الأجنبية □ ففي عام 1990 تم إنشاء منطقة بودينغ الجديدة في شونغاي من أجل منطقة مالية وتجارية وذات تكنولوجيا بهدف جعلها المركز الاقتصادي، المالي والتجاري في آسيا، كونها منطقة توفر حوافزا أكثر أهمية عن تلك في المناطق الاقتصادية الخاصة بحيث يمكن:

- ✓ للمستثمرين الأجانب أن يزاولوا نشاط تجارة التجزئة.

- ✓ حرية تحويل العملات.

- ✓ إقامة بنوك وشركات تأمين أجنبية.

كما تم تحويل مقر بورصة تشونغهاي إلى بودينغ<sup>4</sup>

ويمكن أيضا:<sup>5</sup>

- ✓ تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الأرباح أو تخفيضها.

- ✓ الإعفاء من الضريبة على نقل الطاقة.

- ✓ منح امتيازات في إيجار الأراضي.

(\*) هذه المناطق هي: داليان، تشينهو، نغداو، تيانجين، يانتاي، تشينغداو، ليانيو نقانغ، نانونغ، شانغهاي، بيهاي، تشانجيانغ، قوانغتشو، فوتشو و ننتشو و نينغبو.

<sup>1</sup>-Sandra poncet « les investissements directs en chine, moteurs de croissance» , notes de synthèse du SESP N° spécial, édition direction des affaires économiques et internationales, paris, juillet 2008, , p6. sur le site: [http://temis.documentation.equipement.gouv.fr/documents/Temis/0066/Temis-0066217/NS\\_CHINE\\_2.pdf](http://temis.documentation.equipement.gouv.fr/documents/Temis/0066/Temis-0066217/NS_CHINE_2.pdf) (consulté le: 12/08/2010).

<sup>2</sup>- Secrétariat d'état a l'industrie, op.cit, p 20.

<sup>3</sup> - رجب ابراهيم اسماعيل اسماعيل " إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية" أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص145.

<sup>4</sup>- Secrétariat d'état a l'industrie, op.cit, p 21

<sup>5</sup> -IBID,P23.

مع أن هذه المزايا هي من اختصاص السلطات المركزية بشكل عام. كما سمحت الحكومة الصينية أيضا في هذه الفترة بإنشاء 13 منطقة حرة توفر العديد من المزايا الضريبية وهي قريبة من الموائى ولها ثلاث وظائف:

- ✓ الخدمة التجارية (التخزين ونافاذة لتصدير البضائع).
- ✓ العبور الدولي.
- ✓ التصنيع والتصدير.

فهي تجمع بين مناطق التجارة الحرة والمناطق الصناعية الحرة من أجل التصدير<sup>1</sup>. ومنذ عام 1992 اتخذت الحكومة الصينية سلسلة من القرارات حول فتح مجموعة من المدن الحدودية وفتح المزيد من المقاطعات والمناطق ذاتية الحكم ، ونتيجة لذلك تأسست في الصين أشكال متنوعة ومتعددة من المناطق الساحلية المفتوحة التي اندمجت مع المناطق النهرية والمناطق الحدودية والداخلية ، حيث أنشأت أزيد من خمس عشرة (15) منطقة تجارة حرة وتسعا وأربعين (49) منطقة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجيا على مستوى الدولة □ سبعة وعشرون (27) منها توجد في المناطق الساحلية شرق الصين ، واثنان وعشرين (22) الأخرى في مناطق وسط وغرب الصين ، إلى جانب ثلاثة وخمسين (53) منطقة تنمية صناعية عالية وجديدة التكنولوجيا.<sup>2</sup>

وهكذا اعتمدت الصين سياسة فتح بعض المناطق كسياسة قومية ، بل أعطيت لتلك المناطق أولوية و أفضلية على مستوى الاقتصاد القومي تطبيقا لما ذكره دينغ □\* " فطالما أن ظروف الصين ككل غير ناضجة للنهضة ، فلا بد أن تسمح الحكومة لتلك المناطق أن تكون أول من ينهض في البلاد"<sup>3</sup>.

وبذلك فإن هذه المناطق تمنح حوافزا ضريبية ، إلا أنها تتغير بتغير الأنظمة الضريبية ، فمع تبني النظام الضريبي لعام 1994 الذي حدد ضريبة أرباح الشركات الأجنبية بـ 33% ( 30 % للسلطات المركزية و 3% للسلطات المحلية) والرسم على القيمة المضافة بـ 17% ، وأن المعاملة التفضيلية لهذه الشركات تتناقص حتى تصبح مماثلة لتلك المطبقة على الشركات المحلية.

<sup>1</sup> - Secrétariat d'état a l'industrie, op.cit, p 21.

<sup>2</sup> - إذاعة الصين الدولية " المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن المفتوحة الساحلية"، مرجع سبق ذكره.

<sup>(\*)</sup> دينغ هسيابونغ (Deng xiaoping): هو سياسي وقائد صيني ،حيث تولى قيادة جمهورية الصين الشعبية بين عامي (1978 و 1992 ) ، كما كان أحد أبرز قادة الحزب الشيوعي الصيني.

<sup>3</sup> - محمد وقيع الله" ستون عاما من البناء : كيف تحدث الصين حالة القابلية للاستعمار؟ وكيف استجابت لشروط النهضة جميعا؟"، جريدة الرائد الصادرة بتاريخ 2009/11/13، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

فالشركات الأجنبية المتواجدة في المناطق الاقتصادية الخاصة ومناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا والمناطق الساحلية المفتوحة تستفيد من امتيازات هذه المناطق وامتيازات أخرى كشرركات أجنبية ومن هذه الحوافز نجد:

✓ الحصول على إعفاء من الضرائب لمدة 5 سنوات ، ثم الحصول بعد ذلك على إعفاء من نصف الضريبة لمدة 5 سنوات أخرى ابتداء من السنة الأولى التي حققت فيها أرباحا شرط أن تزاول نشاطها في هذه المناطق في مجال بناء البنية التحتية (الطرق، مراكز الكهرباء، معالجة الماء...) وإذا ما زاد عمرها الإنتاجي عن 15 سنة.

✓ الحصول على إعفاء لمدة سنة ، ثم الحصول بعد ذلك على إعفاء من نصف الضريبة لمدة سنتين أخريتين ابتداء من السنة الأولى التي حققت فيها أرباحا بالنسبة للشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها في صناعة الخدمات بمشاريع تتعدى خمسة مليون دولار، وإذا ما زاد عمرها الإنتاجي عشرة سنوات ، كما أن البنوك التي يشترك المستثمر الأجنبي في تأسيسها أو التي تعود ملكيتها له بشرط أن تتعدى قيمة المشروع عشرة مليون دولار وله نشاط لأكثر من عشر سنوات<sup>1</sup>.

إلا أن القانون الضريبي لعام 2007 الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 2008 ، قد حدد ضريبة أرباح الشركات بـ 25% وهو المعدل الموحد ، أي يفرض أيضا على الشركات المحلية ، إلا أن فيه معاملة تفضيلية لها إذا ما كانت تنشط في المناطق الاقتصادية الخاصة ومناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا والمناطق الساحلية المفتوحة والتمثلة في:

- إعفاء لمدة سنتين ابتداء من السنة الأولى التي حققت فيها أرباحا من ضريبة أرباح الشركات.

- تخفيض لمدة ثلاث سنوات (بمعدل 12,5%) أي بنصف الضريبة.

- فرض معدل تمييزي يقدر بـ 15%.

ولكن من يستفيد منها نجد فقط المشاريع المصنفة ذات تكنولوجيا عالية أو جديدة ، أما باقي المشاريع الأخرى فقد اختفت الامتيازات التي تستفيد منها كونها مستثمرة في هذه المناطق ، بموجب هذا النظام الجديد إلا أنها ستبقى مختلفة عن تلك الضرائب المفروضة في كامل التراب الصيني ، وبذلك أصبحت الصين تهتم بتوفير البنية التحتية وتقديم التسهيلات وتحسين الحياة العملية للمستثمرين الأجانب على تقديم الحوافز لأنها أصبحت معروفة لدى هؤلاء المستثمرين ، فلا أهمية للحوافز بقدر أهمية الإطار التنظيمي العام للاستثمار.

وحتى لا يركز الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق المفتوحة الشرقية ، اتخذت الحكومة الصينية سياسة تحفيزية خاصة بالمناطق الداخلية والغربية من أجل استقطاب المستثمرين الأجانب ، ليس فقط من خلال ما توفره المدن المفتوحة أو مناطق التنمية بل يكفي أن ينشط داخل المقاطعات الوسطى

<sup>1</sup> - OCDE« la chine dans l'économie mondiale: les enjeux de politique économique intérieure», 2002,p375.

والغربية حسب المنشور الذي دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 2000 ، حيث سيستفيد بتخفيض ضريبة أرباح الشركات إلى 15% لمدة 3 سنوات بشرط أن يكون ضمن مجموعة المشاريع المشجعة ، وهذا ما أكده أيضا منشور عام 2001 أين منحهم تخفيضا إلى 15% لمدة عشرة سنوات ابتداء من عام 2001 إلى 2010 مع أن هناك حوافزا إضافية إذا ما كان نشاطهم في بعض النشاطات الخاصة ، ورغم التعديل بالمنشور رقم (39) لعام 2007 إلا أن هذه الحوافز تبقى سارية المفعول.

أما مناطق الحكم الذاتي فلها أن تخفض أو تلغي الحصة المحلية حول ضريبة أرباح الشركات في هذه المناطق ما عدا التي تنشؤ في الصناعات المقيدة من قبل الدولة<sup>1</sup>.

## 2 \_ الامتيازات حسب القطاعات:

هي تلك الامتيازات التي تحصل عليها المشاريع في مجموعة المشاريع المشجعة حسب دليل الصناعات لاستثمار رجال الأعمال الأجانب ، وأهم هذه الامتيازات هي:

- ✓ إعفاء من ضريبة أرباح الشركات لمدة سنتين ابتداء من السنة الأولى التي حققت فيها أرباحا إذا ما كان لها نشاط إنتاجي يتعدى عشر سنوات ولها تكنولوجيا عالية أو جديدة ولها نشاط في المناطق الاقتصادية الخاصة أو في مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا.
- ✓ الشركات الأجنبية التي تصدر أكثر من 70% من إنتاجها السنوي لها تمديد التخفيض بـ 50% بعد فترة الإعفاء والتخفيض، في مجال ضريبة أرباح الشركات.
- ✓ الشركات الأجنبية التي تنشط في الزراعة و الغابات أو التي تكون في المناطق الأقل تنمية تسفيد من تمديد عشرة سنوات من التخفيض بـ 15% إلى 30% بعد فترة الإعفاء والتخفيض في مجال ضريبة أرباح الشركات<sup>2</sup>.

إلى جانب حوافز ضريبية أخرى تتمثل في:

- ✓ إعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المستوردة الخاصة بالشركات الأجنبية التي تدخل ضمن المشاريع المشجعة .
- ✓ إمكانية الإعفاء أو التخفيض من الضريبة المحلية حول الأرباح بالنسبة للشركات الأجنبية التي تدخل فقط ضمن المشاريع المشجعة.
- ✓ الاستفادة بـ 100% من القرض الضريبي حول ضريبة الشركات على الأرباح المعاد استثمارها إذا ما كان إعادة الاستثمار خلال مدة استغلال لا يقل عن خمس سنوات بالنسبة للشركات الأجنبية

<sup>1</sup> - Marion lespine et Agathe peng , op.cit, p 213.

<sup>2</sup> - OCDE « la chine dans l'économie mondiale : les enjeux de politique économique intérieure »,op.cit, p375.

<sup>3</sup> - IBID ,P376.

التي تتمتع بتكنولوجيا عالية والمصدرة للخارج والشركات التي تعمل في المناطق الاقتصادية الخاصة في هاينان التي تشغل في مشاريع البنية التحتية أو في التنمية الفلاحية. ✓ تستفيد بـ 40% كقرض ضريبي حول ضريبة الشركات على الأرباح المعاد استثمارها خلال مدة استغلال لا تقل عن خمس سنوات بالنسبة لكل الشركات الاستثمارية الأجنبية ، كما لا تمنع من تحويل أرباحها.

إلى جانب إعفاء الآلات والمعدات التي تستوردها مراكز البحث من الرسوم الجمركية<sup>1</sup>. ومن الحوافز غير المالية نجد أن الصين استخدمت " سياسة السوق من أجل التكنولوجيا "، حيث سمحت للشركات الأجنبية التي تقدم تقنية متقدمة بالبيع للمستهلكين المحليين<sup>2</sup>. إلا أنه مع القانون الضريبي لعام 2007 فإن الشركات ذات التكنولوجيا العالية والجديدة التي تنشط على كامل التراب الصيني يمكنها الاستفادة بمعدل مخفض إلى 15% عوض 25% إلا إذا كانت:

- تتواجد في الصين لأكثر من سنة.
- مالكة لحقوق الملكية الصناعية.
- تقود عمليات البحث والتطوير ولها موارد بشرية تقنية على الأقل بـ 30%.
- تنتج منتجات أو خدمات تصنف ضمن مجموعة التكنولوجيا العالية أو الجديدة المشجعة من قبل الدولة<sup>3</sup>.

أما الشركات الأجنبية التي تنشط في استثمارات صديقة للبيئة أو تعمل في اقتصاد الماء والطاقة فيمكن أن تستفيد من إعفاء ضريبة الشركات لمدة 3 سنوات ثم التخفيض إلى نصف الضريبة الموحدة أي إلى 12,5%. ومن هذه المشاريع نجد:

- مشاريع معالجة المياه المستعملة.
- مشاريع تصفية مياه البحر.
- مشاريع تخفيض التلوث وغيرها<sup>4</sup>.

### 3 \_ الضمانات:

تضمن الصين للمستثمر الأجنبي بيئة استثمارية أكثر ثباتا من خلال انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات الدولية سواء ذات طبيعة متعددة الأطراف أو ثنائية.

<sup>1</sup> - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار " السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى مصر"، مجلس الوزراء ، جمهورية مصر العربية ، جويلية 2004، ص 59.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>3</sup> - Marion Iespine et Agathe peng , op.cit, p210.

<sup>4</sup> - IBID,P212.

### 3\_1\_1\_ الاتفاقيات متعددة الأطراف : من هذه الاتفاقيات نجد:

#### 3\_1\_1\_1\_ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

الصين عضو في هذه الوكالة منذ 30 أبريل 1988<sup>1</sup> ، من أجل ضمان تغطية المخاطر غير التجارية والاستفادة من المساعدات التقنية بغرض تحسين المحيط الاقتصادي والمالي لها ولباقي الدول النامية ، فكان لهذه الوكالة دور كبير في مساعدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين فيما يخص قطاع التصنيع ، البنى التحتية، الطاقة الكهربائية وتسيير المياه<sup>2</sup>.

#### 3\_1\_1\_2\_ المركز الدولي لحل منازعات الاستثمار:

من أجل تسوية النزاعات بين الصين ورعايا الدول الأخرى في مجال الاستثمار، انضمت الصين إلى المركز الدولي لحل منازعات الاستثمار في 6 فيفري 1993<sup>3</sup> ، مع العلم أنه يوجد في الصين ما يعرف باللجنة الصينية للتحكيم الاقتصادي والتجاري الدولي CCAECI<sup>(\*)</sup> ، حيث تختص في حل:<sup>4</sup>

- المنازعات الدولية ، أي التي يكون الأجانب أطرافاً فيها.
- المنازعات المتعلقة بهونغ كونغ ومكاو.
- المنازعات فيما بين الشركات الأجنبية والشركات الصينية.
- المنازعات المتعلقة بالمشاريع التابعة لشركة صينية أو متعاملين آخرين أو هيئات اقتصادية أخرى تستعمل أموالاً أو تكنولوجيا أو خدمات مقدمة من قبل بلد أجنبي، هيئات دولية، هونغ كونغ أو مكاو.
- نزاعات أخرى في حال طلبها.

أما عن تحديد ومراجعة قواعد التحكيم في هذه اللجنة فيعود الأمر إلى المجلس الصيني لتشجيع التجارة الدولية وغرفة التجارة الدولية<sup>5</sup>.

#### 3\_1\_1\_3\_ منظمة التجارة العالمية:

وهي من بين المنظمات الدولية التي انضمت إليها الصين، وكان ذلك في 11 ديسمبر 2001 حتى تستفيد من الدخول إلى الأسواق وتطوير اقتصادها وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>6</sup> وإلى جانب انضمامها إلى هذه الاتفاقيات، فهي عضو أيضاً في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED<sup>(\*\*)</sup> من أجل تطوير معارفها وقدراتها التكنولوجية في مجال الاستثمار، كما أنها طرف في منظمة التعاون

<sup>1</sup> - The World Bank « MIGA members », sur le site :

<http://web.worldbank.org/WBSITE/external/EXTERNAL/ORGANIZATION/BODEXT/0,,contentMDK:20122866~menuPK:64020025~pagePK:64020054~piPK:64020408~theSitePK:278036~isCURL:y,00.html>. (consulté le: 01/08/2011).

<sup>2</sup> - Marion lespine et Agathe peng, op.cit, p54.

<sup>3</sup> - IBID.

<sup>(\*)</sup> CCAECI: la commission chinoise d'arbitrage économique et commercial international.

<sup>4</sup> - OCDE «La chine : progrès et enjeux de la réforme », op.cit, p135.

<sup>5</sup> - IBID, P156.

<sup>6</sup> - Marion lespine et Agathe peng, op.cit, p54.

<sup>(\*\*)</sup> CNUCED : conférence des nations unies sur le commerce et le développement

الاقتصادي لآسيا الهادئ APEC (\*) وذلك لتحرير التجارة و الاستثمار والحد من القيود على الاستثمار الأجنبي<sup>1</sup>.

### 2\_3\_ اتفاقيات الاستثمار الثنائية:

قامت الصين منذ عام 1984 بعقد سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التي وصل عددها إلى 124 في نهاية عام 2008 و 127 في نهاية عام 2010<sup>2</sup> ، والهدف الرئيسي من عقد هذه الاتفاقيات هو تشجيع تدفق الاستثمار بين أطرافها وحمايتها.

### المطلب الثالث: تطوير أداء الإطار المؤسسي للاستثمار في الصين

من أجل أن يستفيد المستثمر الأجنبي من تلك الامتيازات والحد من العراقيل التي كانت تواجهه خاصة الإدارية منها ، قامت الصين بتوفير هيكل مؤسسي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك تحت مراقبة مجلس الدولة.

### 1\_ وزارة التجارة الصينية:

تتكون وزارة التجارة الصينية من 28 قسما، منها قسم خاص بإدارة الاستثمار الأجنبي الذي يقوم بالوظائف التالية:<sup>3</sup>

- توجيه وإدارة تدفقات الاستثمارات الأجنبية على المستوى الوطني.
- تحليل ودراسة اتجاهات الاستثمار الأجنبي في البلاد.
- تقديم اقتراحات بشأن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- المساعدة في إعداد استراتيجيات التنمية باستخدام خطط الاستثمار الأجنبي.
- صياغة القوانين و اللوائح ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية والإشراف على تنفيذها.
- المشاركة في تطوير ونشر " دليل الصناعات لاستثمار رجال الأعمال الأجانب ".
- إدارة عملية منح الموافقة والتسجيل للاستثمار الأجنبي في البلاد.
- التلقي والاستجابة لطلبات الحصول على عمليات الاندماج والاستحواذ على الشركات المحلية من قبل المستثمرين الأجانب.
- إجراء المراجعة السنوية للشركات المستثمرة من قبل رأس المال الأجنبي من أجل الاحصائيات والتحليل.

(\*) APEC : organisation de coopération économique Asi-pacifique

<sup>1</sup> - Marion lespine et Agathe peng, op.cit, p54.

<sup>2</sup> - UNCTAD «Total number of bilateral investment treaties concluded,1 june 2011», sur le site : <http://www.unctad.org/sections/dite-pcbb/docs/bits-china.pdf>. (consulté le: 1/08/2011).

<sup>3</sup> -Ministère du commerce de la république populaire de chine « organisation du MOFCOM» ,sur le site : <http://french.mofcom.gov.cn/column/zhineneng.shtml>. (consulté le: 15/12/2011).



- وضع الاستراتيجيات والخطط والمعايير اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي.
  - إنشاء آليات لتعزيز الاستثمارات الثنائية ومتعددة الأطراف والدعاية لها.
  - المشاركة في التفاوض على اتفاقيات حماية الاستثمارات الثنائية.
- وبذلك فإن هذه الوزارة تقوم بتوجيه الاستثمارات الأجنبية حسب خطط التنمية الاقتصادية ومراقبة ومراجعة مدى امتثال هذه الاستثمارات للقوانين والعقود التي أبرمتها معها، كما تعمل على ترويج فرص الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## 2\_ وكالة تشجيع الاستثمار "CIPA" (\*):

هذه الوكالة لا تقدم خدمات للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الصين فقط ، بل تقدم أيضا خدمات للشركات الصينية للاستثمار في الخارج ، فهي مكلفة بثلاث مهام رئيسية هي : الترويج ، الإحصاء وخدمة المستثمرين ، وبما أن الرقعة الجغرافية للصين كبيرة فإنه لا يمكن لوكالة واحدة تغطيتها ، لذلك أنشأت الحكومة الصينية وكالات أخرى تعمل بجانبها.

## 3\_ وكالات تشجيع الاستثمار "IPAs" (\*\*):

عدها 31 وكالة تعمل بالتنسيق مع وكالة تشجيع الاستثمار ومع الوزارة الوصية ، فهي مكلفة بخدمة المستثمرين ضمن الإقليم الخاص بها.

## 4- المجلس الصيني لتشجيع الاستثمار الدولي "CCIIP" (\*\*\*):

تأسس في يناير 2006 من قبل مجلس الدولة ، ويتكون من وكالات تشجيع الاستثمار والخبراء الصينيين والأجانب البارزين في مجال تشجيع الاستثمار والمسؤولين الحكوميين المحليين من المقاطعات والمناطق ذاتية الحكم والبلديات إلى جانب الشركات عبر الوطنية والمستثمرين من المؤسسات التي هي معروفة دوليا أو مؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين لاستعراض التطورات في اتجاهات وسياسات الاستثمار [] تحليل القضايا المتعلقة بالاستثمار الداخل والخارج في الصين [] اقتراح الأفكار والمبادرات والحلول العملية للحكومة الصينية من أجل توفير خدمات فعالة للمستثمرين الأجانب في الصين، بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي بما يتماشى مع الاستراتيجيات الاقتصادية للصين. وبالتالي فإن دوره كهيئة استشارية لتشجيع الاستثمار<sup>1</sup>.

(\*) CIPA: China Investment Promotion Agency.

(\*\*) IPAs: Investment Promotion Agencies.

(\*\*\*) CCIIP: China Council for International Investment Promotion.

<sup>1</sup> - China Council for International Investment Promotion (CCIIP) « Introduction to CCIIP » , sur le site: <http://en.cciip.org.cn/c/2012-06-06/1.shtml> (consulté le:20/05/2010)

### المبحث الثاني: تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا

حرصت تركيا على تحسين مناخها الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث قامت بإعداد نظام الحوافز و تعديله في كل مرة ، من أجل توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات التنمية. إلى جانب إنشاء بنية إدارية جديدة تسهر على تنظيم وتسهيل الإجراءات لإنشاء المشاريع ومتابعة وحسن خدمة المستثمر الأجنبي والحد من العراقيل التي يواجهها.

#### المطلب الأول : تعزيز كفاءة الإطار التشريعي في تركيا

تعتبر تركيا من الدول ذات السبق في تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، وليس هذا فقط بل أيضا الأكثر استقرارا من حيث الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي، بحيث مرت بالقانون رقم (6224) الصادر في عام 1954<sup>1</sup>، ثم القانون رقم (4875) الذي دخل حيز التنفيذ في 17 جوان 2003 تماشيا مع الأهداف المسطرة في برنامج التعديل الهيكلي لـ FMI<sup>2</sup> ، والارتقاء والتقرب من المعايير التنظيمية والتشريعية التركية مع الاتحاد الأوروبي والتي تضم حوالي 50 نصا في عدة مجالات منها : الحرية الاجتماعية ، إدارة الأعمال ، مروراً بقانون العمل ، الضرائب والضمان الاجتماعي ، وما يهم المستثمرين الأجانب خاصة هو ما يتعلق بقانون الاستثمار الأجنبي والتعديلات في قانون العمل<sup>3</sup> ، ولهذا فإن قانون الاستثمار الجديد جاء من أجل:<sup>4</sup>

- حماية حقوق المستثمرين الأجانب.
- الوصول بالمستثمرين والاستثمارات إلى مستوى المعايير الدولية.
- إنشاء نظام قائم على التبليغ بدلا من النظام القائم على التصديق للاستثمارات الأجنبية المباشرة
- زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال سياسات ثابتة.
- وقد أصبح المستثمرون الأجانب أكثر حرية ، نظرا لما يؤكدته محتوى هذا القانون من:
- حرية الاستثمار من خلال إعفاء المستثمر الأجنبي من الحد الأدنى الذي كان 50000 دولار في القانون السابق<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 86.

<sup>2</sup> - UBI France Turquie « Droit des sociétés et législation des investissements étrangers en Turquie », fiche de synthèse mission économique, actualiser le 26-10-2009, p1 ,sur le site : <http://www.missioneco.org/Turquie>. (consulté le:29/05/2010)

<sup>3</sup> - Guillaume Rougier-Brierre « la Turquie et l'Europe », revue questions internationales , la documentation Française N°12, mars-avril 2005,p82.

<sup>4</sup> - وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " تشريعات العمل " ، نغلا عن الموقع الإلكتروني: [http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmant\\_guide/investors\\_guide/pages/buisnesslegislation.aspx](http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmant_guide/investors_guide/pages/buisnesslegislation.aspx) (المطلع عليه بتاريخ : 2010/07/09).

<sup>5</sup> - UBI France Turquie, op.cit, p1.

- إلغاء جميع التصاريح أو التراخيص المسبقة من المديرية العامة للإستثمار الأجنبي من أجل التقليل من العراقيل والتراخيص الإدارية والقضاء على العادات البيروقراطية التي سادت خمسين سنة سابقة<sup>1</sup>.
  - تطبيق نفس المعاملة الإستثمارية فيما بين المستثمرين الأجانب والمحليين. أي تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية مع المستثمرين الأجانب.
  - حق توظيف العمالة الأجنبية.
  - حق اللجوء إلى التحكيم الوطني أو الدولي أو استعمال غيرها من وسائل لتسوية النزاعات الناشئة عن اتفاقيات الإستثمار.
- إلى جانب حرية تحويل الأرباح و ضمان ضد المصادرة دون تعويض ونقل العائدات وغيرها<sup>2</sup>. أما عن شكل الشركات المسموح بها للمستثمرين الأجانب فقد حددها قانون(4875) لعام 2003 ويتعلق الأمر بكل الأشكال التي يسمح بها القانون التجاري رقم (6762) لعام 1956 إلا أنه في الواقع نجد أن الأشكال المفضلة للمستثمر الأجنبي هي في شكل شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة<sup>3</sup> بحيث تتميز الشركات ذات المسؤولية المحدودة بما يلي:<sup>4</sup>
- عدد الشركاء أو المساهمين هو ما بين عضوين(02) إلى خمسين (50) عضوا (أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أترك أم أجنب).
  - رأس المال مجزء إلى حصص اجتماعية لا تقل عن 5000 ليرة جديدة.
  - مسؤولية الشركاء تكون حسب المبالغ المشارك بها.
- أما شركات المساهمة فإن من بين خصائصها:<sup>5</sup>
- وجود خمس شركاء أجنب أو أترك على الأقل ( شركات أو أشخاص).
  - رأس مال مجزء على الأقل إلى 50.000 ليرة جديدة.
  - مسؤولية الشركاء تكون حسب المبالغ المشارك بها.

<sup>1</sup> - Guillaume Rougier- Brierre, op.cit, p82.

<sup>2</sup> - The Republic of Turkey Prime Ministry Investment Support and Promotion Agency « Foreign direct investment law in Turkey » , N° 4875 ,pp2,3 , sur le site : <http://www.invest.gov.tr/en-US/infocenter/publications/Documents/FDI%20Law%20in%20Turkey.pdf>. (consulté le: 10/07/ 2010)

<sup>3</sup> - Mission économique d'Istanbul « S'implanter en Turquie», édition UBI France, 2009,p88.

<sup>4</sup> -Entreprise Europe Network« S'implanter en Turquie», UBI France,2009,p3. sur le site : [www.lyon.cci.fr/site/...0/Fiche-pratique-s-implanter-en-Turquie.pdf](http://www.lyon.cci.fr/site/...0/Fiche-pratique-s-implanter-en-Turquie.pdf) (consulté le: 17/09/2011)

<sup>5</sup> -IBID.

### المطلب الثاني: تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا

تشجع تركيا الاستثمار الأجنبي المباشر مانحة له معاملة متساوية مع المستثمرين المحليين من خلال نظام متعدد الحوافز التي تنظمها القوانين والمراسيم ، بحيث تميزت بالاستقرار لفترة طويلة ، دامت عقدين من الزمن ، ثم تلتها سلسلة من المراسيم تشمل عدة تعديلات في نظام الحوافز الاستثمارية أو " نظام تشجيع الاستثمار" ، آخرها مرسوم عام 2009 ، إلى جانب الضمانات التي توفرها تركيا للمستثمر الأجنبي من خلال اشتراكها في عدة منظمات وتوقيعها على العديد من الاتفاقيات .

#### 1 \_ نظام تشجيع الاستثمار قبل 2002:

يجمع نظام تشجيع الاستثمار لهذه الفترة ما بين:

##### 1\_1\_ برنامج تشجيع الاستثمار العام:

ظلت تركيا تقدم نفس الحوافز الاستثمارية منذ عام 1980 ، وهي تشمل:

##### 1\_1\_1\_ الحوافز الضريبية : تتمثل في:<sup>1</sup>

✓ **السماح الاستثماري "Investment allowances"** : يتم خصم نسبة من تكلفة الاستثمار الثابت من الدخل الخاضع لضريبة الشركات ، ويصل هذا الخصم إلى 100% للاستثمارات في القطاعات ذات الأهمية الخاصة ، والاستثمارات في المناطق ذات الأولوية في التنمية وفي المناطق الصناعية المنظمة ومجلس الوزراء قادر على زيادة هذا الخصم أو المعدل إلى 200% بالنسبة للاستثمارات التي تتجاوز قيمتها بالليرة التركية ما يعادل 250 مليون دولار.

✓ **الرسم على القيمة المضافة " T.V.A "** : تعفى الآلات والمعدات المشتراة من الرسم على القيمة المضافة.

✓ **الإعفاء من الضرائب والرسوم** : يقدم في حالة ما إذا كان الاستثمار يولد مستوا معيناً من الصادرات.

✓ **الرسوم الجمركية**: تعفى واردات المعدات والآلات من الرسوم الجمركية.

##### 1\_1\_2\_ الحوافز المالية : نذكرها في:<sup>2</sup>

✓ **التخصيص من صندوق الائتمان**: الائتمان المخصص موجه لدعم الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم وأنشطة البحث والتطوير وحماية البيئة.

✓ **دعم الطاقة** : تعطى إعانات الطاقة للاستثمارات الجديدة في قطاعات معينة وفي المناطق ذات الأولوية في التنمية بنسبة 25% من استهلاك الكهرباء في السنوات الخمسة الأولى.

##### 1\_1\_3\_ حوافز أخرى:

<sup>1</sup> -Hanaa kheir- El- Din «Investment, labor market and trade regulation in turkey », Femise Research programme January 2001 ,p2. sur le site : [http://www.femise.org/PDF/eldin\\_h\\_0101\\_tunisia.pdf](http://www.femise.org/PDF/eldin_h_0101_tunisia.pdf) (consulté le:23 /05/2009 )

<sup>2</sup> - IBID,pp2,3.

لقد تم تخصيص الأراضي من قبل الحكومة التركية للاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتمتع بالأولوية في التنمية<sup>1</sup>.

## 1\_2\_ المساعادات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جاء دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم مع المرسوم رقم (1822) بتاريخ 21 ديسمبر 2000 ، والذي نشر في الجريدة الرسمية رقم (24291) بتاريخ 18 جانفي 2001 فيما يتعلق بتشجيع استثمارات المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم تماشيا مع خطط التنمية وبرامجها السنوية ، حيث تم دعم هذه المؤسسات لشراء المعدات والآلات والمواد الخام<sup>2</sup>. كما استفادت من عناصر التشجيع التالية:<sup>3</sup>

- الإعفاء من الرسوم الجمركية.
  - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
  - تخصيص الإئتمان من الميزانية ، أين يكون حجم الاعتمادات التي تخصص ومعدلات الفائدة التي ستطبق تختلف استنادا إلى الموقع الإقليمي للاستثمار، إذ نجد أن:
  - سعر الفائدة على قروض الاستثمار هو 10% للمشاريع في مناطق التنمية ذات الأولوية(\*)
  - و 15% للمشاريع في باقي المناطق الأخرى.
  - سعر الفائدة على القروض التشغيلية هو 15% للمشاريع في مناطق التنمية ذات الأولوية
  - و 25% للمشاريع في باقي المناطق الأخرى.
- ومدة استحقاق القروض هي أربع سنوات لقروض الاستثمار وسنتين بالنسبة للقروض التشغيلية.
- ولا يتم تطبيق نظام الحوافز إلا على أساس شهادة حوافز الاستثمار التي تقدم من طرف المديرية العامة للاستثمار الأجنبي بناء على طلب.

## 2\_ نظام تشجيع الاستثمار لعام 2002:

إلى جانب الدعم الذي استفادت به استثمارات المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في عام 2001 فإن نظام تشجيع الاستثمار يضم أيضا برنامج تشجيع الاستثمار العام الذي حدد بالمرسوم رقم(4367) لعام 2002 الصادر في 10 جوان 2002 المتعلق بتشجيعات الدولة للاستثمارات، والغرض من هذا البرنامج هو تشجيع دعم وتوجيه الاستثمارات بما يتفق مع أهداف الخطط التنموية والبرامج السنوية من أجل الحد من الفوارق الإقليمية داخل البلاد، وخلق فرص عمل جديدة وتحقيق القدرة التنافسية الدولية، إذ يغطي هذا

<sup>1</sup> -Hanaa kheir- El- Din,op.cit ,p3.

<sup>2</sup> - Turkish treasury « Turkish investment encouragement system» , sur le site: [http://www.tariff-tr.com/Investment Encouragement.aspx](http://www.tariff-tr.com/Investment%20Encouragement.aspx). (consulté le :15/10/2011).

<sup>3</sup> - IBID.

(\*) مناطق التنمية ذات الأولوية: وهي المناطق ذات الأولوية في برامج التنمية التي تشمل المدن الواقعة في شرق وجنوب شرق تركيا

البرنامج جميع الأنشطة المتعلقة بالاستثمار في السلع والخدمات والبحوث والتطوير وحماية البيئة<sup>1</sup> ، بحيث تستفيد المشاريع الاستثمارية المؤهلة التي تحصل على "شهادة حوافز الاستثمار"<sup>2</sup> من:

✓ **الإعفاء من الرسوم الجمركية:** تخضع لإعفاء الرسوم الجمركية واردات الآلات والمعدات التي يتم استخدامها في العملية الإنتاجية.

✓ **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة T.V.A :** تعفى الآلات والمعدات المستوردة و المشتراة محليا من الرسم على القيمة المضافة

✓ **تخصيص الائتمان من الميزانية :** يمكن تخصيص الائتمان من أجل تشجيع مشاريع البحث والتطوير مشاريع البيئة ، الاستثمارات في مجالات التكنولوجيا ، الصناعات الزراعية والتحويلية والاستثمارات في مجال التعدين ، بحيث تستفيد من القروض الاستثمارية بنسبة 30% من التكلفة الاستثمارية الثابتة على أن لا يتجاوز قيمتها 4,5 ترليون ليرة تركية ، أو بنسبة 50% من التكلفة الاستثمارية الثابتة وأن لا تتجاوز قيمتها 400 مليار ليرة تركية وذلك حسب نوع المشاريع بمعدل فائدة هو 20% للاعتمادات الاستثمارية و30% للقروض التشغيلية مدة الاعتمادات الاستثمارية هي 6 سنوات مع 3 سنوات فترة سماح ، ونوع آخر هو 5 سنوات مع فترة سماح لسنة واحدة .والحصول على القروض التشغيلية لا يكون إلا بعد سنتين من التشغيل.

### 3\_ نظام تشجيع الاستثمار لعام 2006:

في عام 2006 صدر مرسوم آخر يلغي المراسيم السابقة تحت رقم (10921)<sup>3</sup> ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 أكتوبر 2006 بشأن الدعم الحكومي للاستثمارات، فوفقا لهذا المرسوم فإن نظام تشجيع ومتابعة الاستثمار في تركيا " SPSIT " (\*) يمنح الحوافز التالية:<sup>4</sup>

### 3\_1\_ برنامج حوافز الاستثمار العام:

يقدم مزايا ضريبية بشكل عام، وفي بعض الأحيان يقدم أيضا إمكانية القرض ، كما أن تطبيق نظام الحوافز التركي يختلف حسب موقع الاستثمار ، حجمه وموضوعه □ و تتمثل هذه المزايا في:

✓ **الإعفاء من الرسوم الجمركية للأجهزة والمعدات المستوردة** بشهادة تشجيع الاستثمار .

✓ **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للأجهزة والمعدات المستوردة** أو التي يتم شراؤها

محليا.

✓ **مساعدة الخزينة بتسديد جزء من فوائد قروض الاستثمار المقدمة** لصالح:

<sup>1</sup> - Turkish treasury «Turkish investment encouragement system »,op.cit.

<sup>2</sup> - IBID.

<sup>3</sup> - IBID.

(\*) SPSIT : Le Système de Promotion et Soutien des Investissements en Turquie.

<sup>4</sup> -L'Agence turque pour la promotion et le soutien à l'investissement «Guide pour l'investisseur», pp 6-9. sur le site: [http://www.invest.gov.tr/fr-FR/investorguide\\_fra.pdf](http://www.invest.gov.tr/fr-FR/investorguide_fra.pdf) (consulté le :25/09/2011).

- المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- مشاريع البحث والتطوير.
- مشاريع البيئة.
- المشاريع المحققة في مناطق التنمية ذات الأولوية.

### 3\_2\_ حوافز مناطق التنمية ذات الأولوية (\*): تتمثل في:

- مجانية الأراضي ( تخصيص الأراضي).
  - تخفيض ضريبة الأرباح.
  - تعويض أعباء الضمان الاجتماعي لرب العمل.
  - دعم الطاقة.
- وتتوزع على باقي المناطق حسب الجدول التالي:

### الجدول رقم (40): حوافز الاستثمار حسب المناطق

نوع الحافز	لصالح الشركات المنشأة في المناطق الصناعية والمناطق الصناعية المنظمة	باقي المناطق
تخفيض ضريبة الأرباح	%100	%80
تعويض أعباء الضمان الاجتماعي لرب العمل	%100	%80
دعم الطاقة (**)	متغير ما بين 20% و 50% من تكلفة الكهرباء	متغير ما بين 20% و 40% من تكلفة الكهرباء
تخصيص الأراضي	متوفر	متوفر

المصدر: L'Agence turque pour la promotion et le soutien à l'investissement « Guide pour l'investisseur » p8, sur le site : [http://www.invest.gov.tr/fr-FR/investorguide\\_fra.pdf](http://www.invest.gov.tr/fr-FR/investorguide_fra.pdf) (consulté le :25/09/2011).

### 3\_3\_ حوافز المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم:

تستفيد المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم من:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية.

(\*) عددها في تلك الفترة 50 منطقة.

(\*\*) تم تحديد نسب هذا الدعم بمقتضى البيان رقم (5084) الصادر بتاريخ 29 جانفي 2004 عن وزارة المالية.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

- مساعدة لتسديد الفوائد.

### 3\_4\_ دعم البحث والتطوير:

يوجد في تركيا ما يسمى بالمجلس التركي لأبحاث العلوم والتكنولوجيا إلى جانب المؤسسة التركية لتطوير التكنولوجيا ، يقومان بالتعويض أو منح المصروفات المرتبطة بالبحث والتطوير وقروض رأس المال لمشروعات البحث والتطوير .

### 3\_5\_ الدعم في مناطق التطوير التكنولوجي:

- تعفى أرباح نشاطات البحث والتطوير والإعلام الآلي من الضريبة إلى غاية 2013/12/31.

- تعفى أجور الباحثين والعاملين في مجال البحث و التطوير من الضريبة إلى غاية

2013/12/31.

- تقديم التجهيزات القاعدية.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على طول فترة الإعفاء من الضرائب على الشركات

والدخل.

- الإعفاء من بعض الرسوم الجمركية.

### 3\_6\_ حوافز الدولة للتصدير:

تغطي هذه الحوافز بشكل أساسي أنشطة البحث والتطوير ، دراسة السوق ، المشاركة في المعارض المحلية والدولية ، مصروفات براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية بهدف تشجيع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للشركات في الأسواق الدولية.

### 4\_ نظام تشجيع الاستثمار لعام 2009:

خضع هذا النظام للتعديل مرة أخرى حسب المرسوم رقم (15199) الصادر بتاريخ 14 جويلية 2009 والمنشور في الجريدة الرسمية في 16 جويلية من نفس السنة [] بهدف تشجيع الاستثمارات ذات القيمة المضافة وأنشطة البحث والتطوير، وتحقيق القدرة التنافسية للدولة ، والقضاء على الاختلالات فيما بين الأقاليم وخلق فرص عمل جديدة، حيث أن الاستفادة من حوافز الاستثمار وفقا لهذا النظام تحظى بفرص متساوية لكل من المستثمرين المحليين والأجانب وذلك بعد حصولهم على شهادة حوافز الاستثمار، فهو بذلك يتضمن<sup>1</sup>:

### 4\_1\_ برنامج حوافز الاستثمار العام:

يقدم برنامج الحوافز العام مزايا ضريبية بشكل عام، تتمثل في:

<sup>1</sup>- وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " الحوافز " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorguide/pages/incentives.aspx>

(المطلع عليه بتاريخ: 2010/07/09).



- الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة للأجهزة والمعدات التي يتم استيرادها أو شراؤها محليا.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

#### 4\_2\_ حوافز الاستثمارات الكبيرة:

• فرض ضريبة الشركات بنسبة 2- 10 % على الاستثمارات التي بدأت قبل 2010/12/31 مع أن ضريبة الدخل الأساسية التي يتم فرضها على أرباح الشركات في تركيا هي 20%<sup>1</sup> ابتداء من 2006/1/1 بعدما كانت 30%. ويتم توزيع ضريبة الشركات المخفضة حسب المناطق كما يلي:

**المنطقة 1 :** تضم هذه المنطقة مناطق التطوير التكنولوجي ، بحيث توجد 31 منطقة يجري العمل في 18 منها ، في حين 13 الباقية هي قيد الإنشاء<sup>2</sup> ، والهدف من تصميمها هو دعم أنشطة البحث والتطوير وجذب الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المتقدمة ، وبذلك فإن ضريبة الشركات المخفضة المطبقة هي 10%.

**المنطقة 2 :** تشمل هذه المنطقة 258 منطقة صناعية منظمة ، منها 134 فقط يجري العمل فيها أما الباقي فهي قيد الإنشاء والمقدرة بـ 124 منطقة موزعة في جميع أنحاء تركيا، إذ تمثل هذه المناطق بيئة ملائمة للاستثمار لما هو متوافر فيها من خلال البنية التحتية في شكل طرق، كهرباء، اتصالات ومعالجة النفايات وخدمات أخرى<sup>3</sup> وتطبق عليها ضريبة شركات مخفضة إلى 8%.

**المنطقة 3:** وهي تجمع ما يسمى بالمناطق الصناعية التي يتم إنشاؤها بموافقة مجلس الوزراء عقب قيام وزارة الصناعة والتجارة بتقييم مواقع الاستثمار المناسبة للاستثمارات الكبيرة والتي تركز على التكنولوجيا وألا تقل مساحة الموقع عن 1500 متر مربع<sup>4</sup> وتطبق عليها ضريبة شركات مخفضة إلى 4%.

**المنطقة 4:** وهي تضم المناطق الحرة التي عددها 20 منطقة حرة تساعد على زيادة عدد الاستثمارات القائمة على التصدير<sup>5</sup>، وضريبة الشركات المخفضة المطبقة هي 2%.

• المساهمة في أقساط التأمين الاجتماعي المفروضة على أصحاب العمل حتى 7 سنوات، بحيث تقدر حصة صاحب العمل في نظام الضمان الاجتماعي التركي بـ 19,5% وحصة الموظف 14%<sup>6</sup>، إلا أن أقساط التأمين الاجتماعي المفروضة على أصحاب العمل هي الأخرى تختلف باختلاف المناطق:

<sup>1</sup>- وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " الضرائب" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/pages/tasces.aspx>

(المطلع عليه بتاريخ: 2010/07/09).

<sup>2</sup>- وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " المناطق الاستثمارية الخاصة" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/pages/special-investment-zones.aspx>

(المطلع عليه بتاريخ: 2010 / 07/09).

<sup>3</sup>- نفس المرجع السابق.

<sup>4</sup>- نفس المرجع السابق.

<sup>5</sup>- نفس المرجع السابق.

<sup>6</sup>- وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " الضرائب"، مرجع سبق ذكره.

**المنطقة 1:** تغطيتها المساهمة سنتان.

**المنطقة 2:** تغطيه المساهمة ثلاث سنوات.

**المنطقة 3:** تغطيتها المساهمة خمس سنوات

**المنطقة 4:** تغطيتها المساهمة سبع سنوات.

مع أن مدة أقساط التأمين الاجتماعي التي ستغطيها الخزنة حتى الحد الأدنى لسقف الأجور.

- تخصيص أراضي الدولة.

#### 4\_3\_ حوافز التوظيف:

• يتولى صندوق تأمينات البطالة سداد حصة صاحب العمل في أقساط التأمينات الاجتماعية (على

أساس الحد الأدنى للرواتب) للسيدات اللاتي تم تعيينهن مؤخرًا والشباب غير العاملين الذين يتراوح

أعمارهم بين 18 و 29 عام لمدة خمس سنوات.

• تغطي الخزنة 5% من أقساط التأمين التي يقوم صاحب العمل بسدادها عن المؤمن عليه في حالة الإعاقة وكبر السن والوفاة.

• يتعهد صندوق تأمينات البطالة بتسديد 100% من أقساط التأمينات الاجتماعية للسنة الأولى و 80%

للسنة الثانية و 60% للسنة الثالثة و 40% للسنة الرابعة و 20% للسنة الخامسة بشرط أن يكون

الشخص المقرر تعيينه لم يتم توظيفه خلال السنة أشهر الماضية على الأقل.

وبالنسبة للوظائف الجديدة فإن الخزنة تتولى سداد حصة صاحب العمل في أقساط التأمينات

الاجتماعية على أساس الحد الأدنى للرواتب لمدة 6 أشهر ، وستنتهي فترة التطبيق بنهاية 2009 ، ويمكن

لمجلس الوزراء أن يمد هذه الفترة لسنة أشهر أخرى.

#### 4\_4\_ دعم البحث والتطوير:

تتمتع المشروعات الاستثمارية في مجال البحث والتطوير في تركيا بحوافز خاصة إذا كان عدد

الموظفين العاملين بمركز البحث والتطوير 50 موظفًا كحد أدنى وتشمل:

- خصم 100% من نفقات البحث والتطوير من القاعدة الضريبية إذا كان عدد الباحثين أكثر من 500

باحث

- إعفاء الموظفين من اقتطاع ضريبة الدخل(\*) (إلى غاية 31 ديسمبر 2013).

- إعفاء الموظفين من 50% من أقساط التأمين الاجتماعي لمدة خمس سنوات.

- إعفاء الوثائق المطلوبة من رسوم الدمغة (\*\*).

(\*) ضريبة دخل الأشخاص في تركيا تفرض حسب الشرائح ، بحيث تتوزع ما بين 15% للفئة أقل من 8700 ليرة تركية جديدة و 20% للفئة ذات الدخل ما بين 8701 و 22000 ليرة تركية جديدة. أما 27% بالنسبة للفئة ذات الدخل يقدر ما بين 22001 و 50000 ليرة تركية جديدة. وآخر معدل هو 35% يفرض على الأفراد ذوي الدخل بأكثر من 50001 ليرة تركية جديدة.

(\*\*) رسوم الدمغة يتم فرضها على مجموعة من الوثائق تشمل العقود، الاتفاقيات، أوراق الدفع ومساهمات رأس المال، خطابات الضمان، الكشوف المالية وكشوف الرواتب. وهي عبارة عن نسبة مئوية تتراوح ما بين 0,15% و 0,75% من قيمة الوثائق.

- تقديم دعم مادي بقيمة تصل إلى 100 ألف ليرة تركية جديدة (62200 دولار أمريكي) ضمن مبادرة التكنولوجيا للعلماء الجدد.
  - خصم بعض الأموال الممنوحة من قبل هيئات حكومية و منظمات دولية من القاعدة الضريبية وتسري هذه الحوافز إلى غاية عام 2024.
  - وبالنسبة للمشروعات الاستثمارية في مجال البحث و التطوير التي تنشط في مناطق التطوير التكنولوجي فإنها تستفيد من المزايا التالية:
    - مكاتب جاهزة للتأجير وتوفير مرافق البنية التحتية.
    - إعفاء الأرباح المتأتية من أنشطة البحث والتطوير من ضريبة الدخل وضريبة الشركات حتى 2013/12/31.
    - تسليم البرمجيات التطبيقية المنتجة في مناطق التطوير التكنولوجي معفاة من ضريبة القيمة المضافة حتى 2013/12/31.
    - إعفاء رواتب الباحثين والموظفين في مجال البحث والتطوير من ضريبة الدخل حتى 2013/12/31.
    - تتولى الحكومة سداد 50% من حصة صاحب العمل في أقساط التأمين الاجتماعية لمدة خمس سنوات حتى 2024/12/31.
    - تعويض المصروفات المرتبطة بالبحث والتطوير وقروض رأس المال لمشروعات البحث والتطوير. وهذه القروض هي قروض طويلة الأجل وبدون فوائد بالنسبة لمجالات تطوير التكنولوجيا وتوليد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة ومشروعات الحد من التأثير على البيئة التي يمكن أن يمنحها المجلس التركي لأبحاث العلوم والتكنولوجيا والمؤسسة التركية لتطوير التكنولوجيا.
- 4\_5\_ دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة:**
- تعتبر الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم إذا ما كان يعمل بها أقل من 250 موظفا ، ويصل عائدها إلى أقل من 25 مليون ليرة تركية جديدة سنويا، وهي تنشط في مجالات التصنيع، السياحة، التعليم، الرعاية الصحية و التعدين وصناعات تطوير البرامج، وهي بذلك تستفيد من الحوافز الآتية:
    - الإعفاء من الرسوم الجمركية.
    - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للأجهزة والمعدات التي يتم استيرادها أو شراؤها محليا.
    - تخصيص الائتمان من الميزانية.
    - إمكانية الحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة من خلال برنامج ضمان جديد لحل المشكلات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي أعلنت الخزانة عن تأسيسه بموجب صندوق ضمان الائتمان كما ستضمن الخزانة أيضا حصة بنسبة 65% من هذه الائتمانات.

- دعم منظمة تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال عدة آليات للدعم في بعض المجالات كالتمويل ، البحث وتطوير المرافق العامة، دراسة السوق، مواقع الاستثمار التسويق والتدريب بالإضافة إلى إمكانية الحصول على دعم ائتماني للتصدير بقيمة 20 ألف دولار أمريكي على الأكثر لكل من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم مع تخفيض في معدل الفائدة و فترة سماح لمدة ستة أشهر.

#### 4\_6\_ دعم التدريب:

يتم من خلال وكالة التوظيف الوطنية لفترة أقصاها ستة أشهر في شكل:

- دعم مباشر لرواتب المتدربين (15 ليرة تركية جديدة لليوم).
- تغطي تكاليف أقساط التأمين الاجتماعي (الإصابات والأمراض المهنية).
- تتولى سداد تكاليف المدرب، فيجب على صاحب العمل إرسال فواتير الخدمات المقدمة إلى وكالة التوظيف الوطنية.

#### 4\_7\_ حوافز الدولة للتصدير:

هي نفس الحوافز المتعلقة بالنظام السابق.

#### 5\_ الضمانات:

إن تركيا هي الأخرى تسعى إلى خلق بيئة استثمارية مستقرة من خلال توقيعها لعدة اتفاقيات، الثنائية منها ومتعددة الأطراف.

#### 5\_1\_ الاتفاقيات متعددة الأطراف : تشمل:

#### 5\_1\_1\_ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

تعد تركيا عضوا في هذه الوكالة منذ 3 جوان 1988<sup>1</sup> من أجل ضمان تغطية المخاطر غير التجارية والاستفادة من المساعدات التقنية.

#### 5\_1\_2\_ المركز الدولي لحل منازعات الاستثمار:

انضمت تركيا إلى المركز الدولي لحل منازعات الاستثمار في 2 أبريل 1989<sup>2</sup> من أجل حل النزاعات التي يمكن أن تطرأ بين تركيا ورعايا الدول الأخرى في مجال الاستثمار.

<sup>1</sup> -The World Bank « MIGA members»,op.cit.

<sup>2</sup> -The World Bank « ICSID Members », sur le site :

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTABOUTUS/ORGANIZATION/BODEXT/0,,contentMDK:20122597~menuPK:64020025~pagePK:64020054~piPK:64020408~theSitePK:278036~isCURL:Y,00.html>

(consulté le: 1/08/2011)

### 5\_1\_3\_ منظمة التجارة العالمية:

ابتداء من 26 مارس 1995 ، أصبحت تركيا عضوا في منظمة التجارة العالمية، مع العلم أنها كانت موجودة ضمن أعضاء الغات منذ 1951<sup>1</sup>.

إلى جانب انضمامها إلى هذه الاتفاقيات ، فإنها عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ 1961 ، وعضو في الاتحاد الجمركي الأوروبي منذ 1 جانفي 1996 ، وأيضا في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، محكمة العدل الدولية وغرفة التجارة الدولية بالإضافة إلى توقيعها لاثنتي عشر (12) اتفاقية تجارة حرة تمكنها من خلق بيئة معفاة من الضرائب في التجارة البيئية.

### 5\_2\_ اتفاقيات الإستثمار الثنائية:

الهدف من هذه الاتفاقيات هو تقديم ضمانات اقتصادية وقانونية للمستثمرين الأجانب وإقامة بيئة إيجابية للإستثمار ، لذلك تسعى تركيا منذ عام 1962 لعقد المزيد من هذه الاتفاقيات التي وصل عددها إلى 74 اتفاقية في عام 2008 و 80 اتفاقية في نهاية 2010<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث : تطوير أداء الإطار المؤسسي للإستثمار في تركيا

ينكون الإطار المؤسسي للإستثمار الأجنبي المباشر في تركيا من الأجهزة التالية:

#### 1\_ المديرية العامة للإستثمار الأجنبي :

تأسست هذه المديرية عام 1986 لدى أمانة وزارة الخزانة<sup>3</sup> ، وهي تشارك في:

- توفير المعلومات الكاملة عن كيفية إقامة المشاريع في تركيا.
- تقديم المشورة بشأن حوافز الإستثمار و إصدار شهادات الحوافز.
- توفير المعلومات الخاصة بالعمالة ، البنية التحتية ، التجارة ، مواقع الإستثمار والتشريعات التركية.

- تحديد مواقع الإستثمار على أساس تفضيلات المستثمرين.

- مساعدة المستثمرين الأجانب لإيجاد الشريك المحلي وتنظيم جولات لتقصي الحقائق في تركيا

إلى جانب:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - Département Fiscal de Mazars « S'implanter en Turquie », op.cit ,p3.

<sup>2</sup> - UNCTAD «Total number of bilateral investment treaties concluded, 1 June 2011»,sur le site : <http://www.unctad.org/sections/dite-pcbb/docs/bits-turkey.pdf>. (consulté le: 1/08/2011).

<sup>3</sup> - Ambassade du Canada en Turquie « Un Guide sur l'investissement en Turquie», 2010, p22, sur le site : <http://www.deleguescommerciaux.gc.ca/fra/pdf.jsp?did=133488&fn=133488-fra.pdf> (consulté le :17/09/2011).

<sup>4</sup> -ANIMA« the directorate general of foreign investments GDFI », 14 March 2007, sur le site <http://www.medibtikar.en/spip.php?article346> . (consulté le :15/12/2011).

<sup>5</sup> - General directorate of foreign investment «invest in turkey »,p2 sur le site :

<http://www.turkey-new.org/db/docs/invest%20in%20turkey/02-Aboutus.pdf>. ( consulter le : 15/12/2011).

- التعريف بمناخ الاستثمار وبفرص الاستثمار في تركيا للمستثمرين الأجانب الحاليين والمرقبين
- الاهتمام بتسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا.
- كما تساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا.

## 2\_ وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية "ISPAT" (\*)

- تعمل هذه الوكالة بمثابة مرجع للمستثمرين الأجانب ونقطة اتصال لكل المؤسسات التي تشارك في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ولقد جاءت مع صدور قانون الاستثمار لعام 2003 حتى تعتنى بخدمة ومساعدة المستثمرين وتشجيع الاستثمار ، وفي 2006/06/21 صدر قانون رقم ( 5523 ) بهدف تحديد الوظائف والمهام والصلاحيات وتنظيم وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية التابعة لرئيس الوزراء واعتبر في مادته الأولى أنها كيان قانوني ذات استقلال إداري ومالي ومخولة بالمهام التالية:<sup>1</sup>
- دعم الاستثمار واستراتيجيات الترويج على المستوى الدولي.
  - القيام بالتخطيط وتقديم المعلومات والتوجيهات للمستثمرين وإرشادهم خلال مراحل إنجاز المشروع وما بعدها.

- متابعة الصفقات المنفذة من قبل المستثمرين الأجانب.
- إصدار التراخيص والموافقة الشكلية ، وفقا للمعايير المنصوص عليها.
- محاولة حل المشاكل والعقبات التي يواجهها المستثمرون.
- جمع البيانات والمعلومات التي من شأنها زيادة الاستثمار في تركيا.
- المساهمة في عملية الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار.
- نشر المطبوعات والمنشورات وغيرها حول الموضوعات المتعلقة بمهامها.
- البحث عن الشركات لتأسيس المشروعات المشتركة.

## المبحث الثالث: تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

قامت الحكومة المصرية منذ بداية عملية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي بتنفيذ سياسات مختلفة بشكل معمق من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع ، من خلال تكييف تشريعاتها وتقديم حوافز ضريبية ومالية ، وضمانات لتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى تحسين الإطار المؤسسي بهدف الحد من بعض الممارسات في الإدارات الحكومية .

(\*) ISPAT : Investment Support and Promotion Agency of Turkey

<sup>1</sup> - The Republic of Turkey Prime Ministry Investment Support and Promotion Agency «Article 3, law number 5523 :law for incorporation of investment support and promotion agency of turkey», date of acceptance : 21/06/2006, sur le site : <http://www.invest.gov.tr/en-US/infocenter/publications/Documents/Law%20for%20the%20Incorporation%20of%20the%20Investment%20Support%20And%20Promotion%20Agency%20of%20Turkey.pdf>. (consulté le: 20/12/2011).

### المطلب الأول : تعزيز كفاءة الإطار التشريعي في مصر

لقد تم فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي في السبعينات ، وذلك منذ انتهاء الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، بحيث كان القانون رقم 43 لسنة 1974 البداية الحقيقية لتشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتحفيزها على الاستثمار الخاص في مصر والانتقال من وضع تسيطر فيه الدولة بشكل كبير على الاقتصاد إلى اعتماد أكبر على آليات السوق<sup>1</sup> ، وقد كان لقانون 43 لعام 1974 للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة هدفان رئيسيان هما:<sup>2</sup>

• تشجيع الاستثمار الموجه نحو التصدير بالمناطق الحرة وزيادة مشروعات الإحلال محل الواردات داخل البلاد.

• الحصول على التكنولوجيا الحديثة لكي تساعد الدولة على تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر .  
هذا وقد تم تعديل قانون 43 بالقانون 32 لسنة 1977 لإضافة بعض الحماية للمستثمر المحلي والأجنبي من خلال:<sup>3</sup>

- منع مصادرة الملكية.
- حرية إعادة تحويل الأموال إلى الخارج.
- تقليل الإجراءات البيروقراطية.

بعد ذلك تم صدور القانون رقم 59 لسنة 1979 بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية ، كي تستثمر في الصحراء لتحويلها إلى مجمعات عمرانية ، ثم جاء قانون رقم 159 لسنة 1981 الذي ألغى مفعول قانون سنة 1974 ، لأنه أباح لرؤوس الأموال العربية والأجنبية تأسيس شركات المساهمة دون الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمارات ، وفي عام 1989 أقر قانون الاستثمار رقم 230 بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي والذي جعل الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة المختصة بالتعامل مع المستثمرين<sup>4</sup> كما سمح للأجانب بملكية المشروع بنسبة 100%، ويمكن أيضا لرأس المال الأجنبي الاستثمار في مشروعات داخل البلاد أوفي مشروعات المناطق الحرة<sup>5</sup> ثم صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، والذي يهدف إلى:<sup>6</sup>

- ✓ تجميع وتوحيد ضمانات وحوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد.
- ✓ توحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة وذلك لتحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والإجرائية.
- ✓ التوسع في مجالات الاستثمار.

<sup>1</sup>- عبد الله عبد الكريم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

<sup>2</sup>- رجب اسماعيل اسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

<sup>3</sup>- نفس المرجع السابق.

<sup>4</sup>- عبد الله عبد الكريم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص34.

<sup>5</sup>- رجب ابراهيم اسماعيل اسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 67.

<sup>6</sup>- أميرة حسب الله محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 175، 174.

✓ تشجيع الاستثمار وإقامة المشروعات في المناطق الجديدة.  
✓ تطوير دور الهيئة العامة للاستثمار باعتبارها الجهة الإدارية المختصة بتنفيذ أحكام هذا القانون وإضافة صلاحيات جديدة لها.  
ولقد دخلت بعض التعديلات على ضمانات وحوافز الاستثمار في إطار قانون رقم 13 لسنة 2004 إلى جانب قانون المناطق الاقتصادية الخاصة رقم 83 لسنة 2002 من أجل تعزيز الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي في مصر.  
أما عن شكل الاستثمارات فقد حددها قانون رقم 8 لسنة 1997 وقانون رقم 159 لعام 1981 الذي عدل بقانون 1998 تحت رقم 3° ، وبذلك فإنه نجد من بين الشركات المسموح إنشاؤها وفق القانونين السابقين:<sup>1</sup>

✓ شركات المساهمة بالشروط التالية:

- عدد الأعضاء المؤسسين لا يقل عن ثلاثة أعضاء.

- الرأس المال الأدنى هو 250000 جنيه.

✓ الشركات ذات المسؤولية المحدودة طبقاً للشروط التالية:

- عدد المشاركين ما بين عضوين (02) إلى خمسين (50) عضواً.

كما أن الرأس المال الأدنى هو 50.000 جنيه<sup>2</sup>.

إلى جانب شركات أخرى مثل : شركات التضامن التي تتميز بشريكين على الأقل وهما مسؤولان مسؤولية تضامنية وغير محددة ورأس مال أدنى أيضا غير محدد، بالإضافة إلى شركات التوصية بالأسهم التي تشبه كثيرا شركات المساهمة إلا من حيث المسؤولية ، فالشركاء في هذه الأخيرة غير محدد<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني : تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

إن مصر قد انتهجت كغيرها من الدول محل المقارنة سياسة التنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وذلك عن طريق تضمين قوانين الاستثمار العديد من الحوافز والضمانات التي من شأنها تشجيع المستثمرين على الاستثمار في أراضيها، و يظهر ذلك عند استقراء تشريعات الاستثمار المتلاحقة التي أصدرتها الحكومة المصرية منذ تبنيها لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي بدأت مع صدور القانون رقم 65 لسنة 1971 في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة، ويعتبر صدور القانون 43° لسنة 1974 في شأن استثمار المال العربي والأجنبي البداية الحقيقية لسياسة الانفتاح. عدل هذا القانون بالقانون 32° لعام 1977 الذي أتاح الاستثمار المحلي المزايا الممنوحة للاستثمار العربي والأجنبي ، ثم

<sup>1</sup>-UBI France Égypte « Droit des sociétés et législation des investissements en Égypte», fiche de synthèse , Mission économiques, Novembre 2008, pp1-2. sur le site : <http://www.missioneco.org/egypte>. (consulté le:20/06/2010)

<sup>2</sup> - Égypte «Modalités d'implantation»,sur le site : <http://www.interex.fr/fr/fiches-pays/Egypte/modalités-d-implantation> (consulté le :25/01/2010).

<sup>3</sup> - Égypte «Modalités d'implantation»,op.cit.



في عام 1989 صدر القانون 230° مضيفا بعض الحوافز والأنشطة إلى القانون السابق له، إذن ما يوفره هذا القانون يعكس السياسة التحفيزية لمصر اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية صدور قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8° لسنة 1997 الذي ألغاه باعتبار هذا القانون الجديد القانون الموحد للاستثمار في مصر وتلا بعد ذلك صدور عدد من القرارات المكملة والتي استهدفت بصورة أساسية إضافة أنشطة ومجالات إلى المجالات المتمتعة بضمانات وحوافز القانون، هذا بالإضافة إلى انضمام مصر إلى العديد من المنظمات الدولية وعقدها لعدة اتفاقيات استثمار ثنائية من أجل كسب ثقة المستثمر الأجنبي وحمايته.

### 1\_ قانون رقم 230° لعام 1989:

أعطى هذا القانون الحرية للمستثمرين في اختيار مجالات الاستثمار إلى جانب:

- الانفراد أو المشاركة في إقامة المشروعات الاستثمارية.
- حق تملك المشروعات للأراضي والعقارات اللازمة لإقامتها والتوسع فيها.
- الحرية المطلقة لمشروعات الاستثمار في تحديد أسعار بيع منتجاتها وتحديد نسب أرباحها.
- توفير الضمانات للمشروعات الاستثمارية مثل عدم جواز التأميم أو المصادرة أو الحجز أو الاستيلاء أو التحفظ في فرض الحراسة عليها عن طريق غير القضاء.
- حرية المشروعات في الاستيراد والتصدير بذاتها و عن طريق الغير.
- حق المستثمر في الاحتفاظ بحصيلة موارده من النقد الأجنبي بالكامل واستخدامها في تمويل احتياجاته وسداد التزاماته.

- الحرية الكاملة في تحويل الأرباح وإعادة تصدير المال المستثمر إلى الخارج .  
ولقد جاء في الباب الثاني من هذا القانون الإعفاءات الضريبية التي منها ما يخصص للمشروعات المقامة داخل البلاد و منها ما هو يعني المشروعات المقامة في المناطق الحرة ، حيث تمثل<sup>1</sup>:

#### 1\_1\_ الإعفاءات الضريبية للمشروعات المقامة داخل البلاد : وتشمل :

- إعفاء أرباح المشروعات من الضريبة لمدة خمس سنوات ، وعشر سنوات بالنسبة للمشروعات التي تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والتجمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية وكذلك مشروعات استصلاح الأراضي والتعمير وإنشاء المدن ، ويجوز تمديد هذه المدة إلى خمس سنوات أخرى وذلك بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء ، وزيادة مدة الإعفاء للمشروعات إلى سنتين إذا تجاوزت نسبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات الخاصة بها 60%.

- الإعفاء من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر، عقود تأسيس الشركات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه.

<sup>1</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 344-352

## 1\_2\_ الإعفاءات الضريبية للمشروعات المقامة في المناطق الحرة : تتركز في:

- إعفاء الواردات والصادرات من وإلى الخارج من الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك(\*) وغيرها من الضرائب والرسوم.
- عدم خضوع المشاريع وأرباحها لقوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر طول فترة تواجد المشروع ومع ذلك تخضع هذه المشروعات لرسم سنوي مقداره 1% من قيمة السلع الداخلة إليها أو الخارجة منها<sup>1</sup> وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة ( ترانزيت) المحددة الوجهة.

## 2\_ قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لعام 1997:

جاء هذا القانون محل القانون رقم 230 لعام 1989 بهدف توفير أوضاع أفضل للأعمال التجارية بالقطاع الخاص للمستثمرين سواء أجنب أو محليين.

والواقع أن هذا القانون الجديد قد فاق أي قانون سابق خاص بالاستثمار لما يوفره من<sup>1</sup>:

### 1\_2\_ مزايا:

- تجميع وتوحيد ضمانات وحوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد وتوحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة لتحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والإجرائية.
- عدم الإخلال بالمزايا والضمانات والإعفاءات المقررة للمنشآت القائمة وقت العمل به والتي تقررت طبقاً للتشريعات السابقة حتى تنتهي المدد الخاصة بها.
- التوسع في مجالات الاستثمار التي تستفيد من الضمانات والحوافز، كما خول القانون لمجلس الوزراء حق إضافة أية مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد مما يضفي مرونة كبيرة على القانون.
- تشجيع الاستثمار وإقامة المشروعات في المناطق الجديدة خاصة تلك التي تقع خارج الوادي القديم مع إعطاء مجلس الوزراء حق إضافة مناطق أخرى.
- إضافة صلاحيات جديدة للهيئة العامة للاستثمار باعتبارها الجهة الإدارية المختصة ، مثل الترويج للاستثمار ، إعداد دراسات الجدوى ومتابعة الإنجازات وتقييم الأداء الاقتصادي والاستثماري.

### 2\_2\_ ضمانات الاستثمار:

- لا يجوز تأميم الشركات أو مصادرتها أو فرض الحراسة أو الحجز على أموالها.
- الحق في الاستيراد و التصدير، ودون الحاجة لقيدها في سجل المستوردين والمصدرين.
- عدم التدخل في تسعير منتجات الشركات أو تحديد ربحها.
- الحق في تملك أراضي البناء والعقارات المبنية اللازمة لمباشرة نشاط الشركات والتوسع فيها، أيا كانت جنسية الشركاء أو نسبة مشاركتهم.

(\*) حلت محلها ضريبة المبيعات في قانون رقم 11 لعام 1991.

<sup>1</sup> - رجب ابراهيم اسماعيل اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-73.

- للمستثمر الحق في اختيار الطريقة التي يراها مناسبة له لتسوية المنازعات التي قد تطرأ بينه وبين الطرف المصري، و من بين هذه الطرق:<sup>1</sup>

- الطريقة المتفق عليها بينه وبين الحكومة المصرية.
  - الطريقة المشار إليها في اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين دولته والحكومة المصرية، إذا وجدت مثل هذه الاتفاقية.
  - من خلال المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.
  - عن طريق المركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالقاهرة.
- وهنا نرى تنوع وسائل تسوية المنازعات فمنها المحلي ومنها الدولي.

## 2\_3\_ حوافز الاستثمار: منها:

- إعفاء من الضرائب على الدخل الناتج من الأنشطة التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات عشر سنوات و عشرين سنة<sup>2</sup> وذلك حسب أهمية المنطقة الجغرافية التي يقام فيها المشروع الاستثماري حيث يصل هذا الإعفاء إلى عشر سنوات للشركات التي تعمل في المناطق الصناعية أو في أحد المجتمعات العمرانية الجديدة أو النائية ، ويمتد هذا الإعفاء إلى عشرين عاما بالنسبة للأنشطة التي تمارس خارج الوادي القديم.

- تعفى من ضريبة الدمغة<sup>(\*)</sup> ومن رسوم التوثيق والشهر فقط عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود الرهن المرتبطة بأعمالها لمدة ثلاث سنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري ، كما تعفى منها أيضا عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.

- تعفى الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني.

- تخصيص الأراضي للمشروعات الاستثمارية بدون مقابل.

إلى جانب منح حوافز أخرى خاصة فقط بالمشروعات المقامة في المناطق الحرة<sup>(\*\*)</sup> ، والتي

تشمل:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - صفوت أحمد عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص ص 490-493.  
<sup>(\*)</sup> ضريبة الدمغة تفرض على مجموعة من العقود مثل عقود تأسيس الشركات، عقود الرهن والقرض وعقود تسجيل الأراضي وتقدر 1,2% من قيمة العقد.

<sup>(\*\*)</sup> يوجد في مصر نوعان من المناطق الحرة:

- المناطق الحرة العامة: عددها 9 وهي مجهزة بالمرافق والبنية الأساسية لاستقبال المشاريع الاستثمارية.  
- المناطق الحرة الخاصة: هي منطقة مقصورة على مشروع واحد (أو تجمع متكامل)، حيث تستوجب طبيعة تواجده بمنطقة حرة خاصة أو عدم توافر مساحات ملائمة بالمناطق الحرة العامة . ولا يمكن القيام بأي مشروع استثماري فيها، إذ لم يحقق مجموعة من الشروط أهمها:  
- مساهمة المشروع في تنمية مناطق عمرانية جديدة.  
- لا يساهم في تلوث البيئة.  
- امكانية تحويل مشروع قائم من داخل البلاد إلى هذه المنطقة بشرط أن لا تقل صادراته عن 50%.

<sup>2</sup> - عبد الله عبد الكريم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 48.

- إعفاء الواردات والصادرات من و إلى الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية، وضريبة المبيعات<sup>1</sup> وغيرها من الضرائب والرسوم.
  - عدم خضوع المشاريع وأرباحها لقوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر طول فترة تواجد المشروع مع حرية:<sup>2</sup>
  - اختيار مجال الاستثمار.
  - تحديد حجم رأس المال المستثمر.
  - اختيار الشكل القانوني للمشروع.
  - تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة تصديره.
  - تحديد أسعار المنتجات و تحديد نسبة الأرباح.
  - الاستيراد من السوق المحلي والخارجي.
- ومع ذلك تخضع المشروعات المقامة في المناطق الحرة لرسم سنوي مقداره 1% من قيمة السلع عند الدخول بالنسبة لمشروعات التخزين، ومن قيمة السلع عند الخروج بالنسبة لمشروعات التصنيع والتجميع وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة ( ترانزيت) المحددة الوجهة. وهذا حسب ما جاء في المادة 35 من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.
- رغم المزايا والحوافز والضمانات التي أتى بها قانون 8 لعام 1997 إلا أنه تعرض لعدة تعديلات وذلك لتذليل العقبات أمام المستثمرين وخلق بيئة استثمارية ملائمة.

### 3\_ أهم التعديلات في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار: جاءت في إطار القوانين التالية:

#### 3\_1\_ قانون رقم 83 لعام 2002:

- وهو قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، إذ يسعى هذا القانون إلى إنشاء مناطق اقتصادية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية والتحرر من البيروقراطية، بحيث تدار كل منطقة ذاتيا من خلال مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية وهي الهيئة المنوط بها إقامة المنطقة وتمييزها<sup>3</sup>، وتتميز هذه المنطقة بالحوافز والضمانات التالية:<sup>4</sup>
- أعفيت المشروعات بمقتضى المادة 39 من نفس القانون، من الضرائب والرسوم المفروضة على عوائد التسهيلات الائتمانية والسندات والقروض.

<sup>1</sup> - ضريبة المبيعات أو الضريبة العامة على المبيعات وبالنسبة لكثير من الدول هي الرسم على القيمة المضافة TVA. في مصر تفرض ضريبة مقدارها 10% من قيمة السلع الصناعية والمستوردة و تنخفض إلى 5% لبعض السلع الغذائية وبعض الخدمات السياحية، في حين ترتفع إلى 20 - 30% بالنسبة لبعض السلع المعمرة والكمالية.

<sup>2</sup> - عبد الله عبد الكريم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 47

<sup>3</sup> - قانون رقم 83 لسنة 2002، الجريدة الرسمية العدد 22 مكرراً، الصادرة في 5 جوان 2002، المادة 1، ص 4.

<sup>4</sup> - المواد: 37، 40، 41، 42، 47، 51، 52، من نفس المرجع السابق، ص ص 17- 19.

- يكون سعر الضريبة على أرباح شركات الأموال ، الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين الضريبة على إيرادات الأراضي والعقارات المبنية لغير أغراض السكن، 10%.
- تعفى الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني.
- أضيفت المشروعات داخل هذه المناطق من ضرائب المبيعات وضريبة الدمغة.
- تعفى الواردات من الآلات،التجهيزات ، المواد الخام وقطع الغيار وأية مواد أو مكونات أخرى التي تستوردها الشركات داخل المنطقة لمزاولة نشاطها من الضرائب الجمركية ومن ضريبة المبيعات ومن جميع أنواع الضرائب والرسوم الأخرى ، وفي حالة التصدير إلى السوق المحلية فإنه يتم فرض الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات وكافة الضرائب والرسوم الأخرى على المكونات المستوردة وحدها
- يكون حصول الشركات على الأراضي والعقارات المبنية اللازمة لمباشرة نشاطها والتوسع فيها داخل المنطقة عن طريق التخصيص وذلك بمقابل انتفاع سنوي ولمدة خمسين عاما قابلة للتجديد.
- أما عن ضمانات الاستثمار فيضيف هذا القانون إلى ضمانات قانون 8 لعام 1997 وسيلة أخرى لتسوية منازعات الاستثمار وهي إنشاء مركز تسوية المنازعات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة الذي يختص بتسوية منازعات الاستثمار إذا ما كان أحد أو كل أطراف النزاع واقعا بهذه المنطقة، وإذا ما اختارها للتسوية.

### 3\_2\_ قانون رقم 13 لعام 2004:

جاء هذا القانون ليكمل القانون رقم 8 لعام 1997 من خلال إضافة باب رابع إلى القانون تحت عنوان " تسيير إجراءات الاستثمار " والذي يسمح بإصدار الترخيص المؤقت للمشروعات بهدف تحفيز المستثمر على التنفيذ الفوري لمشروعه فور تأسيسه إلى حين إصدار الترخيص النهائي<sup>1</sup>.

### 3\_3\_ قانون رقم 94 لعام 2005:

يتضمن هذا القانون تعديلات في بعض أحكام قانون 8 لعام 1997 وكذا قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر عام 1981 تحت رقم 159 ° ، وبذلك جاء هذا القانون لتوحيد قواعد تأسيس الشركات ، والتمتع بالضمانات والأخذ بأبسط الإجراءات فيما يتعلق بتأسيس الشركات وتنظيم تملك الأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة النشاط والسماح للشركات التي تعمل بنظام المناطق الحرة بالتحول للعمل بنظام الاستثمار الداخلي وفقا لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار<sup>2</sup>.

ويتزامن صدور هذا القانون مع قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لعام 2005 لتشجيع الاستثمار وتمثل أهم الحوافز الضريبية في ظل هذا القانون فيما يلي:

<sup>1</sup> - وزارة الاستثمار " عرض ملخص لأداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها (2004 - 2010) "، ص 8.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 17.

- تخفيض الحد الأعلى لسعر الضريبة على الأشخاص الاعتباريين من 40% إلى 20% بنسبة تخفيض 50%، ما عدا التي تنشط في قطاع النفط والغاز التي تبقى تفرض عليها نسبة 40,55%<sup>1</sup>.

- تشجيع تنمية الاستثمارات وتوسعتها بإتاحة خصم 30% من المبالغ المستثمرة في الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج سواء كانت جديدة أو مستعملة وذلك في أول فترة ضريبية يتم فيها استخدام هذه الآلات<sup>2</sup>.

### 3\_4\_ قانون رقم 19 لعام 2007:

لقد أضيفت مادة 46 مكرر إلى القانون رقم 8 لعام 1997 بالقانون رقم 19 لعام 2007 الذي يسمح بإقامة مناطق استثمارية في مختلف المجالات بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة العامة للاستثمار<sup>3</sup>، وهي عبارة عن مناطق استثمارية(\*) جديدة على غرار المناطق الحرة ولكن دون تمتعها بأية إعفاءات ضريبية<sup>4</sup>، ولقد صدر القرار الوزاري رقم 1675 لعام 2007 بتحديد آليات وضوابط إنشاء هذه المناطق<sup>5</sup>.

### 3\_5\_ قانون رقم 114 لعام 2008:

تضمن هذا القانون تعديلين لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار، أولهما إضافة فقرة أخيرة إلى المادة 29 من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، تحظر إقامة مشروعات بنظام المناطق الحرة في مجال صناعات الأسمدة و الحديد والصلب وتصنيع البترول وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي، والتعديل الثاني ينص على انتهاء جميع تراخيص هذه المشروعات بنظام المناطق الحرة<sup>6</sup>. مما يعني إلغاء الإعفاءات الضريبية لهذه المشروعات.

### 3\_6\_ قانون رقم 133 لعام 2010:

جاء هذا القانون بشأن الترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل في نظام المناطق الحرة، متضمنا تعديلا في القانون رقم 114 لعام 2008 يقضي باستبعاد نشاط تكرير البترول من الأنشطة المحظور إقامتها داخل نظام المناطق الحرة، حيث يجيز القانون لمشروعات تكرير البترول العمل بنظام المناطق الحرة وفقا للأحكام المنظمة لذلك في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لعام 1997، وفي هذه الحالة تخضع تلك المشروعات للضريبة على الدخل المقررة بالقانون رقم 91 لعام 2005، ولا تخضع للرسم السنوي

<sup>1</sup> - OCDE «Examens de l'OCDE des politiques de l'investissement : Égypte», 2007,p50.

<sup>2</sup> - داليا عزيز غريبال "مدى فعالية الحوافز الضريبية في قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 لتشجيع الاستثمار"، دراسة مقدمة للإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية المصرية، مجلد البحوث المالية 2007، ص 72.

<sup>3</sup> - وزارة الاستثمار "أهم إجراءات ومؤشرات أداء الاستثمار خلال العام المالي 2009/2008"، ص 5.

<sup>4</sup> - وصل عدد هذه المناطق 12 منطقة استثمارية في نهاية جوان 2010 وتتواجد في سبعة محافظات.

<sup>4</sup> - وزارة الاستثمار "تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالي 2007/2006"، ص 23.

<sup>5</sup> - وزارة الاستثمار "أهم إجراءات ومؤشرات أداء الاستثمار خلال العام المالي 2009/2008"، مرجع سبق ذكره، ص 5.

<sup>6</sup> - وزارة الاستثمار "وزارة الاستثمار في عام: تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي 2010/2009"، ص 243.

المنصوص عليه في المادة 35 من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار على أن يكون المقابل السنوي للخدمات بواقع 0,005% من التكاليف الاستثمارية للمشروع ويحد أقصى مائة ألف دولار<sup>1</sup>.

#### 4\_ الضمانات:

إلى جانب الضمانات التي أقرتها التشريعات المصرية المنظمة للاستثمار ، فإنها تؤكد على هذه الضمانات من خلال انضمامها إلى عدة مؤسسات ومنظمات دولية وعقدها للعديد من الاتفاقيات ، فمنها:

#### 4\_1\_ الاتفاقيات متعددة الأطراف : تشمل:

4\_1\_1\_ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: من أجل ضمان تغطية المخاطر غير التجارية التحقت مصر كذلك بهذه الوكالة في 12 أبريل 1988<sup>2</sup>.

#### 4\_1\_2\_ المركز الدولي لحل منازعات الاستثمار:

يعتبر اللجوء إلى هذا المركز من أجل تسوية منازعات الاستثمار من بين الطرق التي يستعملها المستثمر الأجنبي لحل نزاعه، وذلك منذ 2 جوان 1972<sup>3</sup>.

#### 4\_1\_3\_ منظمة التجارة العالمية:

كانت مصر أحد أعضاء اتفاقية الغات منذ عام 1970 وعضوا في منظمة التجارة العالمية منذ جوان 1995<sup>4</sup>.

إلى جانب هذا فإن مصر أمضت عدة اتفاقيات أخرى لتشكيل تكاملات اقتصادية منها:

• اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، تجمع بين 20 دولة، ومصر انضمت إليها في جوان 1998<sup>5</sup> ودخلت حيز التنفيذ منذ عام 2001<sup>6</sup>.

• اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، والتي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير لعام 2004<sup>7</sup>.

• اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تم توقيعها مع أغلب الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي دخلت حيز التنفيذ بالكامل في يناير 2005<sup>8</sup>.

• اتفاقية أغادير لتشكيل منطقة التبادل الحر بين مصر، الأردن، تونس والمغرب والتي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2006<sup>9</sup>.

<sup>1</sup>- وزارة الاستثمار " تقرير أداء الاستثمار للعام المالي 2010/2009 "، ص ص 75- 76.

<sup>2</sup> - The World Bank« MIGA members», op.cit.

<sup>3</sup> - The World Bank« ICSID Members », op.cit.

<sup>4</sup> - OCDE« Examens de l'OCDE des politiques de l'investissement : Égypte», op,cit ,p21.

<sup>5</sup> - IBID,P20

<sup>6</sup>- وزارة الاستثمار "الاقتصاد المصري نحو آفاق جديدة"، 2007 ، ص24،

<sup>7</sup>- نفس المرجع السابق.

<sup>8</sup>- نفس المرجع السابق.

<sup>9</sup>-OCDE« Examens de l'OCDE des politiques de l'investissement : Égypte», op,cit ,p20

• اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (اتفاقية الكويز): قامت مصر بالتوقيع على اتفاقية الكويز مع الجانب الإسرائيلي برعاية أمريكية في 14 ديسمبر 2004 ، والمقصود بالمناطق الصناعية المؤهلة هي تلك المناطق التي توافق عليها الحكومة الأمريكية، ويشترط لإقامتها أن تساهم الدولة المقامة بها المنطقة الصناعية المؤهلة بنسبة 35% من القيمة المضافة للسلعة المصدرة للو.م.أ. على أن توزع النسب الأخرى على إسرائيل والو.م.أ. وهذا حتى تحصل مصر على معاملة تفضيلية من جانب واحد لكافة المنتجات المصنعة بهذه المناطق أي حرية نفاذها إلى السوق الأمريكية دون تعريف جمركية أو حصص كمية أو غيرها من القيود طالما تراعي هذه المنتجات قواعد المنشأ وتستخدم النسبة المتفق عليها من المدخلات الإسرائيلية التي تتضمن نسبة 11,7% وهذا بدون أي تخفيضات في الجمارك أو القيود غير الجمركية من الجانب المصري لهذه السلع المصدرة إلى الو.م.أ<sup>1</sup>، ووصل عدد هذه المناطق في نهاية عام 2010 نحو 19 منطقة صناعية مؤهلة ، بها حوالي 705 شركة مؤهلة للتصدير للو.م.أ، فيما يخص صناعة الغزل والنسيج والملابس.

بالإضافة إلى هذا ، فإن مصر تعتبر عضوا مشاركا في لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ جوان 2007 كأول دولة عربية وإفريقية<sup>2</sup>.

#### 4\_2\_ اتفاقيات الاستثمار الثنائية:

أول اتفاقية ثنائية متعلقة بالاستثمار أمضتها مصر كانت مع فرنسا في 1974 ودخلت حيز التنفيذ في أكتوبر 1975، ولقد وصل عددها في نهاية 2010 المائة اتفاقية ثنائية<sup>3</sup>، وهو عدد هائل مما يشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

#### المطلب الثالث: تطوير أداء الإطار المؤسسي للاستثمار في مصر

في إطار اهتمام الدولة بعملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير المناخ المناسب للاستثمار في مصر، فقد حرصت على تهيئة إطار مؤسسي فعال يتمثل في:

#### 1\_ وزارة الاستثمار:

جاء إنشاء أول وزارة للاستثمار في مصر في جويلية 2004 بهدف مراقبة سياسات الاستثمار وإزالة كافة معوقات الاستثمار وتوحيد الجهود التي تبذل في سبيل تقديم مختلف الخدمات اللازمة للمستثمرين، كما يقع على عاتق الوزارة مهمة زيادة الاستثمارات الأجنبية والعربية من خلال تعزيز الوعي الاستثماري

<sup>1</sup>- حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

<sup>2</sup>- وزارة الاستثمار " الاقتصاد المصري نحو أفق جديدة " ، مرجع سبق ذكره ، ص30.

<sup>3</sup> -UNCTAD « Total number of bilateral investment treaties concluded, 1 June 2011 » , sur le site : [http://archive.unctad.org/sections/dite\\_pcbb/docs/bits\\_egypt.pdf](http://archive.unctad.org/sections/dite_pcbb/docs/bits_egypt.pdf) . ( consulté le: 1/08/2011).



والترويج لجلب المزيد من هذه الاستثمارات لتمويل مختلف المشروعات، بالإضافة إلى دورها الهام في متابعة وتطوير الإطار التشريعي والقانوني الحاكم لمناخ الاستثمار في مصر<sup>1</sup>.

## 2\_ الهيئة العامة للاستثمار:

تعد الهيئة العامة للاستثمار بمثابة الهيئة الحكومية الرئيسية المختصة بتنظيم وتشجيع الاستثمار إلى جانب تقديم العون للمستثمرين المحليين والأجانب ، وقد شهدت الهيئة العامة للاستثمار منذ نشأتها في عام 1971<sup>2</sup> العديد من التطوير في مجال تسهيل وتشجيع الاستثمار في مصر، حيث تمثل الهيئة مجمع لخدمات الاستثمار في مصر يهدف إلى تبسيط وتيسير الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات وبدء النشاط الترويج للفرص الاستثمارية في القطاعات المختلفة في الاقتصاد المصري والعمل على حل مشكلات المستثمرين وتوفير الخدمات للمستثمرين الحاليين والمرقبين.

كما تعتبر الهيئة الجهة الإدارية المختصة بتنفيذ أحكام قوانين الاستثمار، وقد حدد لها قانون الاستثمار رقم 8 لعام 1997 الاختصاصات التالية:<sup>3</sup>

- دراسة التشريعات المتعلقة بالاستثمار واقتراح ما تراه بشأنها.
- اقتراح إضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد.
- إعداد وطرح المشروعات للاستثمار والترويج لها، من خلال إصدار وتوزيع الكتب والمجلات والنشرات وعقد المؤتمرات والندوات وتنظيم الزيارات واللقاءات للمستثمرين للتعريف بفرص و حوافز وضمانات الاستثمار.

وبصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1590 لسنة 2004 وذلك لإعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تم العمل بنظام الشباك الواحد لأول مرة في مصر، حيث تتولى الهيئة إنهاء جميع إجراءات الاستثمار بدلا من قيام المستثمر بإنهاء هذه الإجراءات في مختلف أنحاء الجمهورية، من خلال مجمع خدمات المستثمرين الذي يجمع كل القطاعات التي تتعامل مع المستثمرين في المبنى الإداري للهيئة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - الهيئة العامة للاستعلامات المصرية " المقومات التشريعية للاستثمار في مصر " ، نقلا عن الموقع:  
<http://www.sis.gov.eg/Ar/lastpage.aspx?catagory-ID=424>

(المطلع عليه بتاريخ: 2011/11/10).

<sup>2</sup>- رجب ابراهيم اسماعيل اسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص79.

<sup>3</sup>- نفس المرجع السابق، ص ص 80- 81.

<sup>4</sup>- وزارة الاستثمار "وزارة الاستثمار في عام : تقرير أداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها عن العام المالي 2008/2007" ، ص32.

#### المبحث الرابع : تطور سياسات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر ترقية و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر أحد المحاور الهامة لتنفيذ السياسات التنموية التي تعتمد عليها الجزائر، بحيث تتجسد هذه الإرادة في تحسين المنظومة الخاصة بالإستثمار و تبسيط إجراءاته من خلال الحوافز الممنوحة بموجب قوانين الإستثمار ، كما تقدم ضمانات معتبرة لتدعيم هذه الحوافز و حماية المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى تطوير الإطار المؤسسي من أجل التكفل بمختلف جوانب الإستثمار.

#### المطلب الأول : تعزيز كفاءة الإطار التشريعي في الجزائر

إن الجزائر كغيرها من الدول محل المقارنة وحتى الدول النامية ككل ، حيث عرفت التشريعات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر تطورات وذلك منذ استقلالها.

#### 1\_ قانون الإستثمارات الصادر في 26 جويلية 1963 (القانون رقم 63\_277):

هدفه الرئيسي هو استقطاب الإستثمار الأجنبي لأجل إعادة بناء الدولة لأنها حديثة الإستقلال<sup>1</sup>، كما يمنح بموجب هذا القانون الحرية لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي للإستثمار وفق الإجراءات المحددة من قبل الدولة ، ويوضح أيضا أن الإستثمار الأجنبي المباشر المعتمد في الجزائر لا بد أن يدخل في إطار الأهداف المسطرة والمتمثلة في تجميع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي ، خصوصا في القطاعات المهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني<sup>2</sup>، بالإضافة إلى أن هذا القانون خول للمستثمرين الأجانب الضمانات اللازمة فبعضها عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب ، وبعضها خاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية<sup>3</sup> ولكن هذا القانون لم يكن يطابق الواقع ، بحيث كانت الجزائر تقوم بالتأميمات في تلك الفترة ، كما بينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقه وذلك بعدم دراسة الملفات المودعة لديها ، إلى جانب الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لنفس الفترة التي لم تكن تحفز على الإستثمار (الأمية ، غياب الإطارات المؤهلة ، عدم كفاية البنية الأساسية...) فوجد هناك تردد للرأس المال الأجنبي من أجل الإستثمار في بلد لم يستقر بعد سياسيا □ وبعد الانقلاب العسكري لـ 19 جوان 1965 أصدرت الدولة قانونا آخر في سنة 1966.

#### 2\_ قانون الإستثمار الصادر في 15 سبتمبر 1966 ( التعليم رقم 66\_284):

جاء هذا القانون لينظم إنشاء الشركات المختلطة في القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على تصدير جزء من إنتاجها وتأمين لتمويلها الذاتي وتطوير التكامل الوطني عن طريق استخدامها للعوامل والمواد الوطنية<sup>4</sup> ، كما أقر هذا القانون المبادئ التالية:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> -Rabah Abdoun « le capital étranger au Maghreb ( Algérie ,Maroc, Tunisie ) »,panorama des économies Maghrébines contemporaines, ENAP ,Alger,1991,p35.

<sup>2</sup> - A.Mezaache « IDE et politique de développement industriel : le cas de l'Algérie», revue économie ,N°39 ,Décembre 1996 ,p26.

<sup>3</sup> - عليوش قربوع كمال ، مرجع سبق ذكره ، ص6.

<sup>4</sup> - Rabah Abdoun, op.cit, p36.

<sup>5</sup> - عليوش قربوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص8.

- المساواة أمام القانون ولأسيما المساواة الجبائية.
- تحويل الأموال والأرباح الصافية.
- الضمان في التأميم، إذ يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى التعويض، بحيث يتم خلال 9 أشهر ويساوي القيمة الصافية للأموال المحولة إلى الدولة، ولكن لم ينص المشرع في هذا القانون على ضمان تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب ولم يحدد مهلة التأميم، وقد بقي قانون الشركات المختلطة لسنة 1966 قائما إلى غاية سنة 1982 ولم يتبع بأي قانون آخر يخص فترة السبعينات.

### 3\_ قانون الاستثمار الصادر في 28 أوت 1982 (قانون 82\_13):

وهو مرتبط بإنشاء وتوظيف الشركات الاقتصادية المختلطة في بعض القطاعات مثل الصناعة والخدمات السياحية، وفي المقابل استثنى الاستثمار الأجنبي في كل النشاطات التجارية والمنجمية (غير المحروقات)، التأمينات، النشاطات البنكية، النقل والفلاحة<sup>1</sup>، واستثنى أيضا قطاع المحروقات<sup>2</sup>، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يسمح لبعض الاستثمارات إلا في شكل شركات مختلطة بنسبة مشاركة أجنبية لا تتعدى 49% من رأس مال هذه الشركة<sup>3</sup>. فرغم التغييرات والتعديلات التي أتى بها هذا القانون إلا أنه يوضح نظرة السلطات الجزائرية نحو الاستثمار الأجنبي المباشر التي تبقى تظهر بخصائص النظام الاقتصادي الإداري المركزي والتي فضلت دخوله عن طريق الشركات الاقتصادية المختلطة، ولقد أعيد النظر في هذا القانون في عام 1986.

### 4\_ قانون الاستثمار الصادر في 19 أوت 1986 (قانون 86\_13):

جاء هذا القانون ليعدل ويتم قانون (82\_13) المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة، فقد أوضح القانون الجديد أطراف الشركات الاقتصادية المختلطة من خلال بروتوكول الاتفاق المبرم بين المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية الوطنية والطرف الأجنبي أو الأطراف الأجنبية والذي يتضمن حقوق والتزامات كل طرف<sup>4</sup>. وبموجب هذا القانون فإن للطرف الأجنبي الحق في المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرارات للشركة الاقتصادية المختلطة، كما يضمن له زيادة على ذلك حق:

- تحويل حصة الأرباح التي لم يجدد استثمارها.
- تحويل أجور الأجانب المستخدمين في هذه الشركة.
- العائد الناتج عن عمليات التنازل عن الأسهم في حالة بيع الشركة أو حلها.

<sup>1</sup> -Ahmed Bouyacoub « les investissements étrangers en Algérie, 1980-1996 : quelles perspectives», revue Algérienne d'économie et de gestion ,N°2,Mai 1998,p38.

<sup>2</sup> -Rabah Abdoun, op.cit, p43.

<sup>3</sup> -A. Mezaache, op.cit,p28.

<sup>4</sup> - المادتان (2) و(4) من قانون (86\_13) ، الصادر في 19 أوت 1986 ، الجريدة الرسمية رقم 35 ، الصادرة في 27 أوت 1986 ص 1477.

بالإضافة إلى التعويضات في حالة التأميم<sup>1</sup>.

و في إطار الإصلاحات التي تم تبنيها منذ 1988، كان من نتائجها صدور القانون رقم (25\_88) المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة والذي تسري أحكامه على كل مؤسسة تجارية والتي يحوز رأسماله الكامل أشخاص طبيعيين أو معنويون ذوا جنسية جزائرية والتي تمارس نشاطات ذات أولوية<sup>2</sup>. و إلى جانب هذا القانون، جاء قانون النقد و القرض (10\_90) الصادر في 14 أفريل 1990 لإعطاء تسهيلات مالية ونقدية للمتعاملين الأجانب الذين يريدون الاستثمار في الجزائر، فنص على إلغاء كل الفوارق بين المستثمر المحلي والأجنبي<sup>3</sup>، وأدخل التميز بين المقيم وغير المقيم عوض المحلي والأجنبي، كما خول مهمة الترخيص للاستثمارات الأجنبية من هذا التاريخ إلى مجلس النقد والقرض بالبنك المركزي عوض اللجنة الوطنية للاستثمارات التابعة للإدارة.

ولقد حدد هذا القانون شروطا جديدة لأجل اعتماد المشاريع وهي:

✓ ضرورة تسيير فائض من العملات الصعبة.

✓ التقليل من الاعتماد على الواردات من السلع والخدمات.

✓ صيانة السلع المعمرة والتجهيزات.

وهذا الاعتماد يستند على:

✓ توفير العمل وتكوين الإطارات الجزائرية.

✓ جلب العملات الصعبة وتوازن سوق الصرف<sup>4</sup>.

ثم وجد المشرع الجزائري أن هذا القانون وحده غير كاف مما أدى به إلى إصدار قانون الاستثمار الجديد في 1993.

#### 5\_ قانون ترقية الاستثمار الصادر في 5 أكتوبر 1993 (قانون 12\_93):

جاء بعدد من الإجراءات من أجل تشجيع الاستثمار الخاص بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، وبلغى كل التناقضات والمزايا السلبية التي كانت مع القوانين السابقة، وأهم ما أتى به من مستجدات ما يلي<sup>5</sup>:

✓ يلغى إجراءات الاعتماد التي كانت لمدة طويلة وفي أشكال مختلفة وأنشأ في المقابل تصريحاً أسهل مما كان عليه.

<sup>1</sup>- المادة (5) من نفس المرجع السابق، ص ص 1477،1478.

<sup>2</sup>- المادة (4) من قانون رقم (25\_88)، الصادر في 12 جويلية 1988، الجريدة الرسمية رقم 28، الصادرة بتاريخ 13 جويلية 1988 ص 1031

<sup>3</sup>- سعدية قصاب " حدود الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة دولية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 08\_2003، ص 103.

<sup>4</sup>- Ahmed Bouyacoub, op.cit, p 41.

<sup>5</sup>- IBID, p 42.

- ✓ يلغي كل الفروقات القديمة بين المستثمر العام والخاص والمحلي والأجنبي وكلهم متعاملون بنفس الرؤية من ناحية القانون.
- ✓ تدخل الدولة لا يكون إلا لأجل تقديم عدد من المزايا الضريبية الجمركية والمالية عن طريق وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات التي أنشئت لهذا الغرض والتي قامت بفتح " الشباك الواحد" أين يتقدم المستثمر بوضع الملف حول الاستفادة من المزايا والترخيص ، ويفرض القانون على هذه الوكالة آجالاً أقصى بـ 60 يوماً للرد على طلبات المستثمرين.
- ✓ يتضمن هذا القانون أنظمة للتحفيز من خلال النظام الخاص (مناطق خاصة ، حرة ومناطق أخرى) إلى جانب النظام العام.
- إلا أن هذا القانون تعرض أيضاً كباقي القوانين السابقة إلى الاستبدال وذلك في عام 2001 من أجل الانفتاح أكثر.

#### 6\_ قانون تطوير الإستثمار الصادر في 20 أوت 2001 ( الأمر 03\_01):

- لقد تضمن هذا الأمر مفهوماً جديداً للاستثمار على أنه:<sup>1</sup>
- ✓ اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة ، أو توسيع قدرات الإنتاج ، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- ✓ المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- ✓ استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.
- كما استحدث هذا الأمر أجهزة جديدة لتنظيم الاستثمار وهي:<sup>2</sup>
- ✓ المجلس الوطني للاستثمار تحت رئاسة الحكومة الذي يكلف على الخصوص برسم استراتيجية تطوير الاستثمار.
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، حيث تتولى مهمة ترقية ، تطوير ومتابعة الاستثمارات ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- ✓ الشباك الوحيد وهو هيكل لا مركزي على مستوى الوكالة ، ويسهر على تسهيل إجراءات إنجاز المشاريع.
- ✓ صندوق لدعم الاستثمار من أجل تمويل أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمارات إلى جانب المزايا الممنوحة للاستثمارات.
- كذلك منح هذا القانون العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير حجم الاستثمار.

<sup>1</sup> - المادة (2) من الأمر (03\_01) ، المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 ، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001 ، ص5.

<sup>2</sup> - الأمر (03\_01) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 8،7.

ولقد تم إدخال بعض التعديلات في هذا القانون بموجب الأمر رقم (08\_06) الصادر في 15 جويلية 2006 أهمها:<sup>1</sup>

• للوكالة أجل أقصاه:

- ✓ 72 ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز.
- ✓ عشرة أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا، بعدما كانت 30 يوم في الأمر (03\_01).
- استفادة المستثمرين من الامتيازات والإعفاءات بشكل أكبر.

وليس هذا فقط بل تم التعديل أيضا في بعض أحكامه بموجب قانون المالية التكميلي لسنتي 2009 و 2010 من أجل اتخاذ تدابير سياساتية مقيدة للاستثمار الأجنبي ، بحيث لا يمكن أن ينفذ استثماراته إلا في إطار الشراكة مع مستثمر وطني أو أكثر ، يمتلك فيها الطرف الجزائري نسبة 51% من رأس مال الشركة المنشأة على الأقل، وبغض النظر عن هذا ، فإن ممارسة أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها لا يمكن أن يقوم بها المتعامل أو المستثمر الأجنبي إلا في إطار شراكة مع الطرف الجزائري (شخص طبيعي أو معنوي) الذي يستحوذ على الأقل أو يساوي 30% من الرأس مال الاجتماعي<sup>2</sup>، كما للدولة حق الشفعة في حال التنازل عن حصة المساهم الأجنبي ، بحيث يخضع هذا التنازل وحق الشفعة لشروط معينة<sup>3</sup>.

وبالنسبة لقطاع المحروقات بما أنه قطاع استراتيجي بالنسبة للدولة ومدى تأثيره على الاقتصاد الوطني فإن الدولة الجزائرية كانت دائما تحدد نشاط الشركات الأجنبية وحتى الوطنية وفق إطار قانوني يخص مجال المحروقات وهو مستقل عن قوانين الاستثمار التي سبق وأن ذكرت.

فقد نظم الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات قانون 1971 بموجب التعليم رقم (22\_71) الصادرة في 12 أبريل 1971 وهذا في مجال البحث واستغلال المحروقات ، حيث لا يقبل بإقامة نشاطات البحث والإنتاج إلا في شكل مشترك مع المؤسسة الوطنية سوناطراك والتي لها حصة مفروضة لا تقل عن 51 % من رأس مال المؤسسة المنشأة، ولقد عوض هذا القانون بالقانون الصادر في 19 أوت 1986 تحت رقم (14\_86) المرتبط بنشاطات البحث والتنقيب والاستغلال والنقل، وبموجبه يستفيد المتعامل الأجنبي من المزايا المالية التي تضمن له تحقيق الأرباح عند استغلال الحقول البترولية<sup>4</sup> ثم جاء القانون المعدل والمتمم رقم (24\_91) الصادر في 6 ديسمبر 1991<sup>5</sup> لقانون عام 1986 ، الذي يسمح بالدخول

<sup>1</sup> -الأمر (08\_06) ، المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، الجريدة الرسمية رقم 47 ، الصادرة في 19 جويلية 2006 ، ص 18.

<sup>2</sup> - المادة (58) من الأمر رقم (01\_09) ، المؤرخ في 22 يوليو 2009 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، الجريدة الرسمية، العدد 44 ، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009 ، ص 13.

<sup>3</sup> - المادة (46) من الأمر رقم (01\_10) ، المؤرخ في 26 غشت 2010 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 ، الجريدة الرسمية ، العدد 49 ، الصادرة بتاريخ 29 غشت 2010 ، ص 14.

<sup>4</sup> -Rabah Abdoun ,op,cit ,p44.

<sup>5</sup> -Abdelkamel Fenardjil «place de l'investissement étranger dans la stratégie de développement de l' économie Algérienne et secteurs à promouvoir», revue media bank ,N°9, déc/jan 1994 ,p25.

في عمليات التنقيب وتطوير استغلال الموارد المنجمية في الجزائر سواء عن طريق مستثمرين مقيمين أو عن طريق مشاركة ناشئة عن مؤسسات عمومية جزائرية ومتعاملين أجنب.

وجاء هذا القانون بـ:

- ✓ اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع بين الأطراف المتعاقدة.
- ✓ تتحمل الدولة على عاتقها جزءاً من تمويل الهياكل القاعدية الضرورية لتطوير حقل أو منجم في منطقة معزولة.
- ✓ توكيل مهمة إعداد الملفات الخاصة بالمناطق والحقول المراد استغلالها وهي موضوع الشراكة إلى ديوان البحث الجيولوجي والمنجمي (ORGM).

وليس هذا فقط بل:<sup>1</sup>

- ✓ إمكانية دخول المستثمر الأجنبي في الحقول التي تم استغلالها ، مقابل تسديد حق الدخل.
- ✓ تبسيط إجراءات اعتماد المؤسسات الأجنبية للاستكشاف.

وتميز قانون 1991 على خلاف قانون 1986 برفعه الاحتكار على قطاع الغاز أيضاً<sup>2</sup>.

ثم عرفت الجزائر قانوناً آخر جديداً رقم (07\_05) المؤرخ في 2005/04/28 ، بحيث سمح هذا القانون:<sup>3</sup>

- لأي شخص مؤهل تقنياً اكتساب صفة المتعامل سواء كان هذا الشخص طبيعياً أو معنوياً، جزائرياً أو أجنبياً، مقيماً أو غير مقيم ، وبذلك لم تبق شركة سوناطراك المتعامل الوحيد حسب المادة (5) في الفقرة " المتعامل كل شخص له القدرات التقنية مكلف بإدارة عمليات بترولية "4.

- التخلي عن مبدأ المشاركة الإلزامية مع شركة سوناطراك واستبداله بمبدأ المشاركة الاختيارية بطلب من الشريك الوطني، حيث أنه مع وجود هذا الطلب يمكن للطرف الوطني الدخول كشريك في عقد الاستغلال بنسبة مشاركة تتراوح ما بين 30% كحد أقصى و 20% كحد أدنى، ويمارس هذا الخيار في أجل قدره 30 يوماً من تاريخ موافقة الوكالة على مخطط تطوير الاكتشاف التجاري.

كما تم تعديل هذا القانون في 2006 في بعض الأحكام الخاصة بالشركة الوطنية سوناطراك، وفي الجباية البترولية.

أما عن أشكال الشركات الأجنبية التي يجوز للمستثمرين تأسيسها في الجزائر فهي إما شركات أشخاص (\*) أو شركات أموال (\*\*). إلا أن النوع المفضل وهو الأكثر استعمالاً من طرف المستثمرين الأجانب

1- يوسف رشيد" أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني :حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف العدد 5 / 2005، ص165.

2- عجة الجبالي " الكامل في القانون الجزائري للاستثمار"، دار الخلدونية ، ص 754.

3- نفس المرجع السابق ، ص ص، 741، 738.

4- القانون رقم (07/ 05) ، المؤرخ في 28 افريل 2005، الجريدة الرسمية رقم 50 ، الصادرة في 19 جويلية 2005 ، ص07

(\*) شركات الأشخاص: وهي تجمع ما بين شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة وشركات المحاصة.

(\*\*) شركات الأموال: وهي تجمع إلى جانب شركات المساهمة، وشركة التوصية بالأهم كل من شركة ذات المسؤولية المحدودة و شركة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة.



هو شركات الأموال وخصوصا في إطار شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم<sup>1</sup>، بحيث تتميز كل شركة بما يلي:

- شركات المساهمة: تحكمها المواد 592 وما يليها من القانون التجاري الذي يعرفها على أساس أنها " الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى حصص، وتتكون من شركاء لا يحتملون الخسائر إلا بقدر حصتهم ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء عن سبعة<sup>2</sup>، وألا يقل رأسمالها عن 5 مليون دج<sup>3</sup>."

- شركات التوصية بالأسهم : فهي تحكمها المواد 715 وما يليها من القانون التجاري والذي يعرفها على أنها " شركة يكون رأسمالها مقسما إلى أسهم، بين شريك متضامن أو أكثر له صفة تاجر مسؤول دائما وبصفة متضامنة عن ديون الشركة وشركاء موصين لهم صفة مساهمين ولا يتحملون الخسائر إلا بما يعادل حصصهم"<sup>4</sup>، وتنص نفس المادة على أنه لا يمكن أن يكون عدد الشركاء الموصين أقل من ثلاثة ولم تحدد الحد الأدنى لرأس مال هذه الشركات.

### المطلب الثاني: تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عرفت السياسة التحفيزية للحكومة الجزائرية تجاه الإستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة التسعينات من القرن الماضي وما بعدها عدة تطورات، ويتجلى ذلك من خلال إصدارها لعدد من قوانين الإستثمار وإتباعها بعدة مراسيم وقرارات تتعلق أساسا بالإجراءات التحفيزية والضمانات قصد تشجيع وتطوير الإستثمار، وفيما يخص الشركات الأجنبية التي لها نشاط في مجال المحروقات فإنها تستفيد من المزايا والحوافز التشجيعية التي تنظمها قوانين المحروقات، وهي الأخرى عرفت تعديلات مستمرة حتى تتوافق واحتياجات الجزائر، إلى جانب هذا، فإن المستثمر الأجنبي يمكن له أن يتمتع بجملة من الضمانات التي تم إقرارها في إطار الاتفاقيات المبرمة على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف.

#### 1\_ قوانين الإستثمار:

تشمل هذه القوانين قانون ترقية الإستثمار لعام 1993 وقانون تطوير الإستثمار لعام 2001 إلى جانب الأمر المتتم والمعدل لقانون تطوير الإستثمار والنظام الصادر في 2005 المتعلق بالإستثمارات الأجنبية.

#### 1\_1\_ قانون ترقية الإستثمار:

بموجب هذا القانون يتم الاستفادة من الامتيازات حسب أنظمة التحفيز المرتبطة:

<sup>1</sup>-Ministère délégué à la participation et à la promotion de l'investissement « investir en Algérie», pas d'Année p60.

<sup>2</sup>- الأمانة العامة للحكومة " القانون التجاري"، 2007 ، ص150.

<sup>3</sup>- نفس المرجع السابق، ص 151.

<sup>4</sup>- نفس المرجع السابق، ص 214.



**1\_1\_1\_ النظام العام :** حيث يتضمن التدابير التشجيعية الخاصة برسم إنجاز الاستثمار وأخرى في فترة استغلاله.

✓ **في فترة إنجاز المشروع :** لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ قرار منح الامتيازات إلا إذا صدر قرار عن الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات يحدد أجل إنجاز أطول<sup>1</sup>، ففي هذه الفترة يستفيد المستثمر من:<sup>2</sup>

- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية بعوض بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار

- تطبيق رسم ثابت بنسبة مخفضة تقدر بـ 5% في مجال تسجيل العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار

- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

✓ **في فترة استغلال المشروع :** ابتداء من تاريخ انطلاق المشروع ، يجوز للمستثمر أن يستفيد من الامتيازات التالية:<sup>3</sup>

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري لمدة أداها سنتان وأقصها خمس سنوات وبعد هذه الفترة تطبق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها ، وتبقى هذه الإعفاءات قائمة في حالة التصدير وذلك حسب رقم أعمال الصادرات.

- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدر بـ 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء ، مع تحمل الدولة لفارق هذه الاشتراكات وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.

### 1\_1\_2\_ النظام الخاص:

إن المناطق الخاصة هي المناطق المصنفة حسب مناطق الترقية ومناطق التوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية ، فالمشاريع الاستثمارية المنفذة في هذه المناطق تستفيد من:<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- المادة (14) من المرسوم التشريعي رقم (93\_12) المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64 ، الصادرة بتاريخ 24 ربيع الثاني عام 1414 ص131.

<sup>2</sup>- المادة (17) من نفس المرجع السابق ، ص 132.

<sup>3</sup>- المادة (18) من نفس المرجع السابق ، ص132.

<sup>4</sup>- المادتان (21) و (22) من نفس المرجع السابق ، ص133.

✓ امتيازات فترة الإنجاز:

نفس الامتيازات التي تستفيد منها المشاريع الاستثمارية في النظام العام إلى جانب تكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالنفقات المرتبطة بأشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار.

✓ امتيازات فترة الاستغلال:

نفس موضوع امتيازات النظام العام، إلا أنها تختلف في المدة، حيث:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري يكون لمدة أديانها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات، وبعد هذه الفترة يتم تخفيض 50% من النسبة المخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها. وتبقى هذه الإعفاءات قائمة في حالة التصدير وذلك حسب رقم أعمال الصادرات.

- تتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بمساهمات أرباب العمل برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة خمس سنوات قابلة للتمديد.

إذن في النظام العام حددت نسبة مساهمة الدولة في الاشتراكات ولم تحدد مدة الاستفادة، أما في النظام الخاص العكس لم تحدد النسبة فيه فهي متفاوتة وقد تصل 100% طيلة فترة معينة.

1\_1\_3\_ المناطق الحرة:

الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة هي تلك التي تقوم بنشاطات موجهة للتصدير<sup>1</sup>، ولها أن تستفيد من الامتيازات الآتية:

- الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي باستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع، والمساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي<sup>2</sup>.

- إعفاء عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب<sup>3</sup>.

- يمكن للمستثمرين الذين يعملون في المناطق الحرة أن يوظفوا عمالاً تقنيين ومؤطرين من جنسيات أجنبية بعد التصريح لدى مصالح التشغيل المختصة إقليمياً، دون تحديد عدد العمل لكل مؤسسة، مع إخضاع العمال الأجانب الذين يتم توظيفهم لنظام الضريبة الجزافية على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- المادة (26) من المرسوم التشريعي رقم (93\_12) المتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 133.

<sup>2</sup>- المادة (28) من نفس المرجع السابق، ص 134.

<sup>3</sup>- المادة (29) من نفس المرجع السابق، ص 134.

<sup>4</sup>- المادتان (30) و (33) من نفس المرجع السابق، ص 134.

إلى جانب هذه الامتيازات المتعلقة بأنظمة التحفيز ، فإن الدولة يمكن أن تمنح للاستثمارات فوائد مخفضة على القروض البنكية المتحصل عليها بالإضافة إلى توفير الضمانات التالية:<sup>1</sup>

- يحظى المستثمرون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها المستثمرون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات.

- تعرض النزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية إلى الجهة المعنية في الاتفاق الخاص أو حسب الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف التي أبرمتها الجزائر، وبالتالي فض النزاع باللجوء إلى المحاكم المختصة أو إلى التحكيم الدولي.

- الاستثمارات المنجزة في إطار هذا القانون لا تتأثر في حال المراجعات أو الإلغاءات ولا تتعرض للمصادرة الادارية ، وإن حدث ذلك فلها تعويض عادل ومنصف.

### 1\_2\_1\_ قانون تطوير الاستثمار:

جاء بمقتضى الأمر التشريعي رقم (03/01) المؤرخ في أول جمادى الثانية لعام 1422 الموافق لـ 20 أوت سنة 2001 ، ليمنح امتيازات وفق أنظمة التحفيز الآتية:

**1\_2\_1\_ النظام العام :** يتضمن فقط التدابير التشجيعية برسم إنجاز الاستثمار لصالح الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات ، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/ أو الرخصة، وتتمثل هذه الامتيازات في:<sup>2</sup>

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

نلاحظ أنه ألغى باقي امتيازات النظام العام في قانون ترقية الاستثمار لعام 1993.

### 1\_2\_2\_ النظام الاستثنائي: تستفيد من امتيازات هذا النظام:<sup>3</sup>

- الاستثمارات التي تنفذ في المناطق التي تحتاج تنميتها إلى مساهمة خاصة من جانب الدولة.

- الاستثمارات التي تكون لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، ولاسيما حينما تستخدم هذه الاستثمارات التكنولوجيات النظيفة التي تساعد على حماية البيئة من الموارد الطبيعية ، والتي تقتصد استخدام الطاقة وتساعد على التنمية المستدامة.

<sup>1</sup> - المواد (38) الى (41) من المرسوم التشريعي رقم (93\_12) المتعلق بترقية الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، ص 135.

<sup>2</sup> - المادة (09) من الأمر رقم (03\_01) المؤرخ في 1 جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية رقم 47 ، الصادرة في 22 غشت 2001 ، ص ص 5-6.

<sup>3</sup> - المادة (10) من نفس المرجع السابق ، ص 6.

فيمكن لهذه الاستثمارات أن تتمتع بما يلي<sup>1</sup>:

✓ امتيازات فترة إنجاز الاستثمار:

هي نفس امتيازات النظام الخاص في القانون السابق، إلا أنه لم يتم تحديد النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية ، كما عدلت النسبة المخفضة بـ 2% عوض 5% في القانون السابق في مجال تسجيل العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

✓ امتيازات بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

• الإعفاء لمدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

• منح مزايا إضافية من شأنها تسهيل وتحسين الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك. لا يوجد امتيازات أخرى ذكرها القانون غير هذه لتستفيد بها المشاريع الاستثمارية، إلا أنه أكد على نفس ضمانات قانون ترقية الاستثمار.

1\_3\_1\_ الأمر رقم (08\_06):

صدر هذا الأمر في 15 جويلية 2006 حتى يعدل ويتم بعض أحكام الأمر (03\_01) المتعلق بتطوير الاستثمار ، منها ما يتعلق بالامتيازات الممنوحة للمستثمرين والتي أصبحت:

1\_3\_1\_ في النظام العام: تشمل<sup>2</sup>:

✓ في فترة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة(\*) والمستوردة ، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار وليس تطبيق النسبة المخفضة كما هو الحال في الأمر رقم (03\_01).  
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، وبالتالي تغيرت من الضريبة إلى الرسم.  
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني، فلم يتم تعديلها.

✓ في فترة الاستغلال:

لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط ، يستفيد المستثمر من:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

<sup>1</sup> - المادة (11) من الأمر رقم (03\_01) ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

<sup>2</sup> - المادة (07) من الأمر رقم (08\_06) المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق لـ 15 يوليو سنة 2006 ، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 19 يوليو 2006 ، ص 18

(\*) هي السلع والخدمات خارج السلع والخدمات الواردة في القوائم السلبية المحددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (08\_07) المؤرخ في 11 يناير 2007. انظر الجريدة الرسمية العدد 04 ، الصادرة في 14 يناير 2007 .

مع أنه ألغى الأمر (03\_01) كل الامتيازات الخاصة بفترة الاستغلال.

**1\_3\_2\_ في النظام الاستثنائي : حيث:**<sup>1</sup>

✓ في فترة الإنجاز:

لم يتغير موضوع الامتيازات بل جاء التغيير في حجم الإعفاء الذي يخص الحقوق الجمركية فقط التي يستفيد المستثمر من الإعفاء الكلي لها فيما يخص السلع المستوردة غير المستثناة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ، كما ألغيت كلمة حق ثابت فيما يخص النسبة المخفضة 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

✓ في فترة الاستغلال:

لم تتغير الإعفاءات ، بل تم تغيير وتضييق مجال تطبيقها وحصرها فقط على الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.

والجديد الذي أتى به الأمر رقم (08\_06) هو منح امتيازات خاصة بالاستثمارات ذات الأهمية

بالنسبة للاقتصاد الوطني خلال مرحلة الإنجاز لمدة أقصاها خمس سنوات و تشمل:

- إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على المشتريات من السوق المحلية أو المستوردة من السلع والخدمات اللازمة لإنجاز الاستثمار.

- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج ، وكذا الاستثمار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.

- إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

- إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

✓ أما مرحلة الاستغلال:

تمتد إلى عشر سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال ليحظى المستثمر بما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ويمكن أن يتحصل على مزايا إضافية إذا قرر المجلس الوطني للاستثمار ذلك<sup>2</sup>.

**1\_4\_ النظام رقم (03\_05) المتعلق بالاستثمارات الأجنبية:**

جاء هذا النظام في 6 جوان 2005 بهدف تحديد كفاءات تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي

النتائج الحقيقية الناجمة عن التنازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية التي أنجزت في ميدان الأنشطة

الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات ، وهذا في إطار الأمر (03\_01) المتعلق بتطوير الاستثمار ، أي

<sup>1</sup> - المادة (08) من الأمر رقم (08\_06)، مرجع سبق ذكره ، ص ص 18-19.

<sup>2</sup> - المادة (11) من نفس المرجع السابق ، ص19.

بالنسبة للاستثمارات المحددة في هذا الأمر، بحيث يتم تحويل الأرباح وإيرادات الأسهم التي حققتها الاستثمارات المختلطة عن طريق البنوك والمؤسسات المالية والوسيلة المعتمدة بمبلغ يطابق حصة المساهمة الأجنبية في رأس المال<sup>1</sup>.

## 2\_ قوانين المحروقات:

تتمثل قوانين المحروقات التي صدرت في نفس فترة قوانين الاستثمار التي ذكرت سابقا ، في قانون رقم (21\_91) المعدل والمتمم للقانون رقم (14\_86) المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب ، ثم تبعه القانون رقم (07\_05) الصادر في 2005 وعدل هذا الأخير بالأمر رقم (10\_06) لعام 2006.

### 2\_1\_ القانون رقم (21\_91) :

جاء هذا القانون في 4 ديسمبر 1991 ليعدل ويتمم القانون رقم (14\_86) لعام 1986 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، بحيث ينحصر التعديل في استحداث وتعديل وإعادة تنظيم بعض الصيغ التعاقدية مع الشريك الأجنبي، إذ يستفيد هذا الأخير من:

- المشاركة في الاستثمارات الخاصة بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ، بما فيها الغاز الطبيعي وهو النشاط المستثنى في القوانين السابقة<sup>2</sup>.

- حق الانتفاع الذي يحدد عقود الشراكة بينه وبين الشريك الوطني بعد أن تتم الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء، ويكون هذا الانتفاع في شكل<sup>3</sup>:

- جزء من إنتاج الحقل يطابق نسبة مساهمته في الاشتراك.
- حصة من إنتاج الحقل تعويضا لمصاريفه وخدماته المحددة.
- تسديد عيني أو نقدي تعويضا لمصاريفه وخدماته.

إن نسبة هذا الانتفاع لا يمكن أن تتعدى 49% لأنه لا يمكن أن تقل نسبة انتفاع الشريك الوطني عن نسبة 51% كما حددها هذا القانون مهما كان شكل الاشتراك.

- تخفيضات في نسب الأتاوة والضريبة على النتائج، وذلك حسب أهمية الجهد المبذول في البحث أو الاستغلال أو نوع الإنتاج أو التقنيات المستعملة في الاستخراج، وكذا لتشجيع الاستكشاف في المناطق التي تتطوي على صعوبات غير عادية، حيث لا يمكن أن تكون النسب المطبقة في جميع الأحوال أقل من

<sup>1</sup>- المواد (01)،(02)،(04) من النظام رقم (03\_05) المؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1426 الموافق لـ 6 يونيو 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، الجريدة الرسمية، العدد 53 ، الصادرة في 31 يوليو 2005 ، ص28.

<sup>2</sup>- المادة (02) من القانون رقم (21\_91) ، المؤرخ في 4 ديسمبر 1991 ، المعدل والمتمم للقانون رقم (14\_86) ، المؤرخ في 9 غشت 1986 ، الجريدة الرسمية العدد 63 ، الصادرة في 7 ديسمبر 1991 ، السنة الثامنة والعشرون ، ص 2393.

<sup>3</sup>- المادة (07) من نفس المرجع السابق.

10% بالنسبة للأتاوة (\*) و 42% بالنسبة للضريبة على النتيجة<sup>1</sup>.

- إمكانية اللجوء إلى الجهات القضائية الجزائرية المختصة أو إلى التحكيم الدولي في حالة النزاعات<sup>2</sup>.

## 2\_2\_ القانون رقم (07\_05):

صدر هذا القانون في 28 أبريل 2005 يتعلق بالمحروقات، وبمقتضى هذا القانون يتم مراجعة الجباية البترولية كونها موردا من موارد الخزينة العمومية وأداة لتحفيز المستثمرين<sup>3</sup> ولهذا أصبح النظام الجبائي الجديد للمحروقات يتميز بأنه<sup>3</sup>:

- نظام غير تمييزي يقوم على مبدأ المساواة في فرض الضريبة ، لا فرق في ذلك بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي.

- نظام تصاعدي يراعي ظروف كل منطقة.

- نظام تعددي يفرق بين ثلاثة أشكال جبائية تتمثل فيما يلي:

• **الرسوم** : منها الرسم المسحي و يدفع سنويا للخزينة وهو غير قابل للحسم ، أما الرسم على الدخل البترولي فيدفع شهريا للخزينة إلى جانب رسم رخصة حرق الغاز المقدر بـ 8000 دج لكل ألف م<sup>3</sup> وهذا المبلغ خاضع لقاعدة التحيين حسب تطور سعر الدينار بالمقارنة مع الدولار تبعا لمعطيات بنك الجزائر ورسم استعمال المياه ويقدر بـ 80 دج لكل م<sup>3</sup> وهذا المبلغ هو الآخر خاضع للتحيين حسب تطور سعر الصرف.

• **الأتاوات** : تتمثل في أتاوة الاستغلال التي تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.

• **الضرائب** : منها الضريبة التكميلية على الناتج وتحسب على أساس أرباح الشركات.

إلى جانب هذا هناك رسم يقدر بـ 1% من قيمة الصفقة في حالة تحويل حقوق المتعاقد إلى الغير وتدفع لصالح الخزينة العمومية من الشخص المتنازل ، وهذا بعد موافقة وزارة الطاقة والتي لها حق ممارسة الشفعة لفائدة سوناطراك.

ولقد جاء في هذا القانون في مادته (89) عدد من الامتيازات لصالح المستثمرين في النشاطات المتعلقة بالبحث والاستغلال أهمها:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالأملاك والخدمات المتعلقة بنشاطات البحث و/أو الاستغلال.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

(\*) الأتاوة هنا هي نسبة مئوية تفرض على استغلال المنطقة للإنتاج وتختلف باختلاف المعايير المذكورة، وتزايد بتزايد حجم الإنتاج أيضا، وتتحدد من طرف الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات.

<sup>1</sup> - المادة (11) من القانون رقم (21\_91) ، مرجع سبق ذكره ، ص 2394.

<sup>2</sup> - المادة (12) من نفس المرجع السابق.

<sup>3</sup> - عجة الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 718، 721.

- الإعفاء من الحقوق والرسوم والأتاوات الجمركية المفروضة على عملية استيراد التجهيزات والمواد والمنتجات التي يتم استعمالها فقط في نشاطات البحث أو الاستغلال.  
أما الذين ينشطون في نقل المحروقات بواسطة الأنابيب وتوزيع الغاز وفصل غاز البترول المميع فقد خصصت المادتان (97) و(98) لتحديد الامتيازات الخاصة بهم منها:  
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بالأماك والخدمات التابعة خصيصا بالأنشطة المعنية.

- الإعفاء من الحقوق ، الرسوم والأتاوات الجمركية المفروضة على الواردات من أملاك التجهيز والمواد والمنتجات التي يتم استعمالها خصيصا في النشاطات المعنية.  
- إعفاء أجور موظفي المؤسسات والشركات الأجنبية من الاشتراكات الاجتماعية الوطنية إذ استمر انخراطهم في هيئة الحماية الاجتماعية الأجنبية.  
ولا تزال هذه الإعفاءات قائمة رغم أن هذا القانون تم تعديله في 2006.

### 2\_3\_ الأمر رقم (10\_06):

صدر في 29 جويلية 2006 ليعدل ويتم قانون المحروقات لعام 2005 والذي يؤكد على وجوب مشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك في عقود البحث والاستغلال وبنسبة لا تقل عن 51%<sup>1</sup>، وفي حالة منازعات بين الأطراف المشاركة فإن إجراءات التحكيم الدولي لا تخص سوى الأطراف الأخرى دون سوناطراك ، أما إذا كانت هذه الأخيرة هي المتعاقد الوحيد ، فإن النزاع يسوى بتحكيم الوزير المكلف بالمحروقات وذلك بتطبيق القانون الجزائري<sup>2</sup>.

ولقد حدد هذا القانون الضريبة التكميلية على الناتج بـ 30% ويخضع لها كل شخص يكون طرفا في العقد ، ويمكن أن يستفيد من النسبة المخفضة للضريبة التكميلية على الناتج المقدرة بـ 15% إذا ما كان يستثمر في نشاطات الصناعة البترولية التحتية والكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات<sup>3</sup>.

كما استحدث أيضا رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصة الإنتاج الخاصة بهم عندما يكون الوسط العددي الشهري لأسعار بترول "البرانت" يتجاوز ثلاثين دولار للبرميل الواحد، حيث تبلغ نسبة هذا الرسم المطبق على الإنتاج الذي يعود إلى الشركاء الأجانب بـ 5% كحد أدنى و 50% كحد أقصى ابتداء من أول أوت 2006، مع العلم أن سوناطراك هي التي تقوم بسداد هذا الرسم لدى الخزينة العمومية ، وذلك بخصم كمية المحروقات الموافقة لمبلغ هذا الرسم من حصة الإنتاج الذي يعود إلى الشركاء الأجانب المعنيين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المادة (32 معدلة) من الأمر رقم (10\_06) ، الصادر في 29 يوليو 2006 ليعدل ويتم القانون رقم (07\_05) ، المؤرخ في 28 أفريل لسنة 2005 المتعلق بالمحروقات ، الجريدة الرسمية ، العدد 48، الصادرة في 30 يوليو 2006 ، ص 7.

<sup>2</sup> - المادة (58 معدلة) من نفس المرجع السابق، ص 8.

<sup>3</sup> - المادة (88 معدلة) من نفس المرجع السابق ، ص 10.

<sup>4</sup> - المادة (03) من نفس المرجع السابق ، ص 10.



### 3\_ الضمانات :

أمضت الجزائر عدة اتفاقيات على المستوى الدولي والإقليمي ، منها متعددة الأطراف والثنائية التي لها صلة بالاستثمار حتى توفر جملة من الضمانات للمستثمر الأجنبي ، أهمها:

#### 3\_1\_1\_ الاتفاقيات متعددة الأطراف : تشمل:

#### 3\_1\_1\_1\_ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

نظرا لأهمية هذه الوكالة في تقديم الدعم للاستثمار وتشجيع تدفق رؤوس الأموال لأغراض انتاجية انضمت إليها الجزائر بمقتضى الأمر رقم (95\_05) المؤرخ في 21 جانفي 1995<sup>1</sup> .

#### 3\_1\_1\_2\_ المركز الدولي لحل منازعات الاستثمار:

دخلت الجزائر في الاتفاقية الدولية الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بموجب الأمر رقم (95\_04) المؤرخ في 21 جانفي 1995<sup>2</sup> بهدف حل النزاعات المتعلقة بالاستثمار التي تحدث بين الطرف الجزائري ورعايا الدول الأخرى.

#### 3\_1\_1\_3\_ المنظمة العالمية للتجارة:

قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى هذه المنظمة في عام 1987 ولومند ذلك الوقت وهي لا تزال غير عضو رغم الجولات العديدة التي شاركت فيها والمفاوضات متعددة الأطراف التي انتهت ، وما تبقى لها من هذا المسار عقد المفاوضات الثنائية والتوصل إلى حل النقاط العالقة<sup>(\*)</sup>.

إلى جانب هذا ، فإن الجزائر دخلت في الاتفاقية المغاربية لضمان تشجيع الاستثمارات والاتفاقية العربية لضمان الاستثمار، حيث تم الإمضاء على الاتفاقية الأولى في الجزائر في 23 جويلية 1990 وبموجبها تلتزم كل دولة من الاتحاد المغاربي بتشجيع الاستثمار في إطار تشريعاتها وحرية تحويل رؤوس الأموال من وإلى دول الاتحاد، كما تضمن حرية الاستثمار في كافة القطاعات المسموح بها لمواطني البلد المضيف ، وتوفير تسهيلات للمستثمر الأجنبي ، و يتحصل المستثمر أيضا بموجب هذه الاتفاقية على الضمانات ، وتحدد له المحاكم التي تحل منازعات الاستثمار إذا ما كان هناك نزاع أو خلاف<sup>3</sup> . أما الاتفاقية الثانية<sup>(\*\*)</sup> التي تخص الدول العربية فإن أهم ما تحتويه هو ضمان التغطية المالية لأخطار الاستثمار ، حيث تتمتع الاستثمارات العربية بين الدول المتعاقدة بالتأمين على الأموال المستثمرة ، بالإضافة إلى حل النزاعات الناشئة عن هذه الاستثمارات من خلال المحكمة العربية للاستثمار<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> -KPMG, op.cit,p54.

<sup>2</sup> - IBID.

<sup>(\*)</sup> من هذه النقاط الحساسة التطبيق التدريجي لسعر الغاز الطبيعي يوافق السعر المطبق بالسوق الدولية وتجارة السلع الصناعية.

<sup>3</sup> -L.Haltali« promotion et garantie des investissements», revue media bank, N°19 Aout, septembre, 1995 ,pp 25,26.

<sup>(\*\*)</sup> بموجب هذه الاتفاقية تم تأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و انتمان الصادات، وتعتبر الجزائر كعضو مؤسس لها في عام 1974.

<sup>4</sup> - عجة الجليلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 631،630

كما صادقت الجزائر على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المحررة بتونس في عام 1981 بموجب المرسوم الرئاسي رقم (223\_04) المؤرخ في 3 أوت عام 2004 كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية.

أما مع الجانب الأوروبي فإن الجزائر دخلت مع المجموعة الأوروبية في اتفاقية شراكة منذ 2005 بموجب المرسوم الرئاسي رقم (159\_05) المؤرخ في 27 أفريل 2005 ، على أن يتم تدريجيا إنشاء منطقة للتبادل الحر .

### 3\_2\_ اتفاقيات الاستثمار الثنائية:

تعتبر ضئيلة وجاءت متأخرة مقارنة بالدول محل المقارنة بحيث لم تبدأ في إبرام هذه الاتفاقيات إلا في بداية التسعينات من القرن الماضي ، ووصل عددها خلال 20 سنة 46 اتفاقية وهذا إلى غاية ديسمبر 2010<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: تطوير أداء الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

إن تطوير أداء الإطار المؤسسي للاستثمار يتم في ظل وجود مؤسسات متخصصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والإشراف عليه، وتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب. وفي هذا الصدد خصصت الجزائر أجهزة مكلفة بترقية وتطوير الاستثمار تجمع بين:

### 1\_ المجلس الوطني للاستثمار:

تأسس هذا المجلس في عام 2001 ونشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات تحت سلطة

رئيس

الحكومة الذي يتولى رئاسته ، حيث يقوم هذا المجلس بالمهام التالية:<sup>2</sup>

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه.
- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.
- يدرس كل اقتراح يتعلق بمنح مزايا جديدة ، وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.
- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحسينها.
- يضع مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها.

<sup>1</sup> - UNCTAD « Total number of bilateral investment treaties concluded, 1 June 2011», sur le site :

[http://unctad.org/Sections/dite\\_pccb/docs/bits\\_algeria.pdf](http://unctad.org/Sections/dite_pccb/docs/bits_algeria.pdf) ( consulter le: 1/08/2011).

<sup>2</sup> - المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم (355\_06) ، المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره ، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006 ، ص12.

- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم ، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي.

- يدرس ويوافق على اتفاقيات الاستثمار.

- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.

- يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار

- يحث على إنشاء و تطوير مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار ويشجع على ذلك كما أصبح بموجب التدابير الجديدة التي أتى بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 :<sup>1</sup>

- يدرس ويوافق على مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى الاستثمارات بالشراكة.

- يقرر منح مزايا النظام العام للاستثمارات التي يتجاوز مبلغها 500 مليون دينار أو يساويه.

## 2\_ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

نشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع نشأة المجلس الوطني للاستثمار ، إلا أنه قبل هذه السنة كانت تحت تسمية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار " APSI " وهي منشأة عامة ذات طابع إداري في خدمة الاستثمارات بالجزائر.

وبالتالي تم إعادة تنظيم هذه الوكالة وأصبحت تتولى سبع مهام رئيسية:<sup>2</sup>

❖ **مهمة الإعلام :** ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين ، وضع أنظمة إعلامية بنوك معطيات تسمح للمستثمرين بالتعرف على التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار، وكذا المعطيات الاقتصادية وفرص ومجالات الاستثمار.

❖ **مهمة التسهيل :** إنشاء الشباك الوحيد غير المركزي ، تشخيص العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات وتقتراح على الوزير الوصي(\*) التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها ، إنجاز واقتراح الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار.

❖ **مهمة ترقية الاستثمار :** المبادرة بكل عمل في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار في الخارج وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها.

❖ **مهمة المساعدة :** من خلال مصلحة استقبال المستثمرين وتوجيههم والتكفل بهم ، مرافقة المستثمرين ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى ، تنظيم مصلحة مقابلة وحيدة للمستثمرين غير المقيمين والقيام لحسابهم على مستوى الشباك الوحيد الترتيبات المرتبطة بإنجاز مشاريعهم.

<sup>1</sup>- المادتان (58) و (60) من الأمر رقم (01\_09) ، مرجع سبق ذكره، ص ص 13،14.  
<sup>2</sup>- المادة (03) من المرسوم التنفيذي رقم (356\_06) ، المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها الجريدة الرسمية ، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006 ، ص ص 14-16.  
(\*) تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.

❖ مهمة تسيير العقار الاقتصادي : وذلك بإعلام المستثمرين عن توفر الأوعية العقارية وضمان تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار .

❖ مهمة تسيير الامتيازات : تحديد المشاريع ذات الأهمية للاقتصاد الوطني استنادا للمعايير والقواعد المحددة لذلك والتفاوض حول الامتيازات الممنوحة لهذه المشاريع تحت إشراف السلطة الوصية التحقق من الاستثمارات المصرح بها وأهليتها للاستفادة من الامتيازات .

❖ مهمة المتابعة : خدمة المتابعة لما بعد إنجاز الاستثمار باتجاه المستثمرين غير المقيمين وما يتعلق بالمشاريع المسجلة ، وبمدى تقدم إنجازها و التأكد من احترام المستثمرين فيما يخص الاتفاقيات .

وفي هذا الصدد أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بورصة الشراكة و التي تقوم على:<sup>1</sup>

- تسهيل الاتصالات بين المستثمرين .
- تنظيم لقاءات ثنائية بين المستثمرين بطلب منهم .
- جمع المعلومات الاقتصادية حول المؤسسات الوطنية والأجنبية .
- إيجاد شركاء من بين المستثمرين الأجانب .

### 3\_ الشباك الوحيد :

ينشأ على مستوى الولاية ، ويجمع ضمنه الممثلين المحليين للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، وعلى الخصوص ممثلي المركز الوطني للسجل التجاري ، الضرائب ، أملاك الدولة ، الجمارك ، التعمير وتهيئة الإقليم والبيئة والعمل ومأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يتبعه مكان إقامة الشباك الوحيد<sup>2</sup>، ولكل ممثل المهام المتعلقة بالمؤسسة التي ينتسب إليها، ويشكل مدير الشباك الوحيد غير المركزي المحاور المباشر والوحيد للمستثمر غير المقيم، حيث يكلف باستقباله واستقبال تصريحه ، إعداد وتسليم شهادة الإيداع وقرار منح المزايا وكذا التكفل بالملفات المتعلقة بالخدمات الإدارية والهيئات الممثلة في الشباك الوحيد ، وتوجيهها نحو المصالح المعنية قصد استكمالها<sup>3</sup>، وطبقا للإجراءات الجديدة فإن الشباك الوحيد لا يتدخل إلا بعد رأي المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

ولقد وصل عدد الشبائيك الوحيدة اللامركزية على كامل التراب الوطني 19 شباكا بصفة عملية و 5 شبائيك في طور الإنجاز إلى غاية نهاية 2010<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "منظومة تشجيع الاستثمار"، 2010 ، ص 23.  
<sup>2</sup> - المادة (22) من المرسوم التنفيذي رقم (06\_356)، مرجع سبق ذكره ، ص 18.  
<sup>3</sup> - المادة (23) من نفس المرجع السابق ، ص 18  
<sup>4</sup>- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "منظومة تشجيع الاستثمار" ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

### خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن الدول محل المقارنة مجتمعة قد قامت بسن العديد من التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وعند الاطلاع عليها نجد:

- تعدد وتنوع القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الصين وذلك بتبني قانون خاص لكل شكل من أشكال الاستثمارات الأجنبية، وذلك منذ 1979، إلى جانب دليل الصناعات لاستثمار رجال الأعمال الأجانب الذي تم التعديل فيه عدة مرات لإعادة ترتيب القطاعات الاقتصادية حسب إمكانية فتحها للمستثمر الأجنبي كدليل وطني، أما الذي يستثمر في المناطق الوسطى والغربية فإنه ملزم باحترام الدليل الخاص بالقطاعات المسموح بها في هذه المناطق. وهذا للتحكم في نوع الاستثمارات الأجنبية وفي اتجاهها وذلك لخلق التوازن بين المناطق وبغية رسم خريطة استثمارية واضحة تشمل قطاعات ومشاريع معينة. وبالنسبة للحوافز فإن الصين تشجع كل ما هو جديد وعالي التكنولوجيا، فكلما تقدم كلما نقصت الحوافز حيث تتمتع الشركات ذات التكنولوجيا العالية والجديدة المعاملة الأكثر تفضيلاً، وناهيك إذا ما كانت في المناطق الاقتصادية الخاصة أو في المدن المفتوحة أو في المناطق الوسطى والغربية أو في مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية.

- تعتبر تركيا الأكثر استقراراً من حيث الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي، ولكن فيما يخص نظام الحوافز فإن لها قوانين ومراسيم خاصة تنظمها، وقد عرفت عدة تعديلات، إذ تشمل على حوافز الاستثمار العام وحوافز خاصة بالاستثمارات ذات القيمة المضافة، وأنشطة البحث والتطوير، تحقيق القدرة التنافسية للدولة وخلق فرص عمل جديدة وأيضاً حسب موقع الاستثمار، حجمه وموضوعه ولا يتحصل المستثمر على هذه الحوافز إلا إذا كان يحمل شهادة الحوافز الاستثمارية، ومعنى هذا أنه مؤهل للحصول عليها.

- عملت مصر بسياسة الانفتاح نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ 1974، ولجلب المزيد من هذه الاستثمارات أخذت بالتجربة الصينية في فتح بعض المناطق للاستثمار، ولكن منها من لا تستفيد من أية إعفاءات جبائية.

- غيرت الجزائر من سياستها تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة، بحيث اتخذت تدابير مقيدة لها، فلا يمكن إنجاز هذه الاستثمارات إلا في إطار الشراكة مع المستثمر الوطني في كافة المجالات، أما عن منح الحوافز فقد أصبح وفق منهج الاستهداف في النظام الاستثنائي لانتقاء أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق أهداف معينة، ولكن يبقى بشكل عام إذا ما قورن بالتجربة الصينية والتركية.

الفصل الثالث :

نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة  
إلى الدول محل المقارنة

تمهيد:

تظهر البيانات المنشورة ضمن تقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية تطورت عبر السنوات و بشكل واضح ومتزايد بالنسبة لمعظم الأقاليم ، خاصة في منطقة آسيا التي تعتبر أكبر المتلقين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الدول النامية ، إذ تمثل دول شرق آسيا أكبر المستفيدين للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية والصين على رأس قائمة هذه الدول □ أما تركيا فإنها تظل من أهم وجهات الاستثمار ضمن منطقة غرب آسيا. هذا من جهة ،ومن جهة أخرى فإن مصر أصبحت تنصدر دول شمال إفريقيا المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الإجراءات الإصلاحية التي تبنتها الحكومة المصرية في تحسين مناخ الاستثمار، إلى جانب هذا فهي تحتل المراكز الأولى على مستوى القارة الإفريقية في حين نجد أن ترتيب الجزائر هو ضمن الدول العشرة الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا. ولتوضيح التغيرات و التطورات التي ميزت التدفقات الواردة إلى هذه الدول فإننا سنقوم بدراسة وتحليل اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و كيفية توزيعه خلال الفترة (1993 - 2010).

**المبحث الأول : نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين.**

عرفت الصين منذ أن بدأت تعتمد على سياسة الانفتاح على الخارج و تطبيق السياسات التفضيلية المختلفة نموا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها خاصة بعد عام 1992 عندما زاد اهتمامها بالمناطق الوسطى و الغربية و وصلت مستويات عالية من هذه التدفقات بعد دخولها في المنظمة العالمية للتجارة أين أصبحت الصين من بين الدول الرئيسية المستضيفة لهذه الاستثمارات كما شهدت توسعا في القطاعات المستهدفة للاستثمار الأجنبي المباشر و تعددت مصادر الشركات الأجنبية.

**المطلب الأول : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين خلال الفترة (1993-2001)**

منذ بداية هذه الفترة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ارتفاع مستمر نتيجة انفتاح كل المناطق الصينية له إلى غاية المرحلة ( 97 - 1999 ) كما يبينها الجدول التالي:

**الجدول رقم ( 41 ): تطور تدفقات و رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة (2001-1993)**

( الوحدة: مليون دولار أمريكي )

السنوات	عدد المشاريع	الاستثمارات المصرح بها	الاستثمارات المحققة	الرصيد التراكمي المحقق
1993	83437	111436	27515	63581
1994	47549	82680	33767	97348
1995	37011	91282	37521	134869
1996	24556	73276	41726	176595
1997	21001	51003	45257	221852
1998	19799	52102	45463	267315
1999	16918	41223	40319	307634
2000	22347	62380	40715	348349
2001	26140	69195	46878	395223
الإجمالي	298758	634577	339161	-

OCDE « Examens de l'OCDE des politiques de l'investissement :chine », op.cit

المصدر:

pp81\_82.



حيث سجلت هذه السنوات (1997-1999) انخفاضا في عدد المشاريع و في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تأثرا بالأزمة المالية الآسيوية التي مست الدول المجاورة التي لم تجد رؤوس أموال للاستثمار بها في الصين<sup>1</sup> ، و رغم هذا تبقى تسجل أكبر قيمة لهذه الاستثمارات من أي بلد نام آخر مع أنه الركود الأول لها منذ 20 عاما<sup>2</sup> .

كما نلاحظ أنه ما يقارب نصف المشاريع المصرح بها فقط ما حقق على طول هذه الفترة [ و الشكل الذي اتخذته كان في الغالب مشاريع مشتركة ] إذ مثلت حوالي 3/4 إلى 2/3 من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق حتى عام 1996 [ منها مؤسسات أو مشاريع مشتركة التمويل (EJV) التي تستحوذ على نصف هذه التدفقات. و السبب في ذلك هو أن القطاع الخاص كان يجد صعوبة للحصول على تمويل من قبل البنوك العمومية الصينية<sup>3</sup> ] مما جعله يبحث عن شريك للتغلب على مشكلة التمويل، إلى جانب تشجيع السلطات الصينية لمثل هذا النوع من المشاريع في 32 مجالا، حيث يخص نصفها المشاريع ذات التكنولوجيا العالية حتى تستفيد من ذلك [ أما مؤسسات ذات رأس مال أجنبي التي تمثل أغلبها فروعاً فهي في الجدول رقم (42) محدودة نظراً لمجال نشاطها المحدود، حيث أحصي حوالي 31 نشاطاً<sup>4</sup> كان يمنع على المستثمر الأجنبي الدخول فيها لوحده ] و مع مراجعة دليل الصناعات لاستثمار رجال الأعمال الأجانب لعام 1997 فقد توسعت مجالاته مما جعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل مساهمة كلية للمشروعات الاستثمارية ترتفع إلى أن بلغت نصف التدفقات المحققة في عام 2001.

<sup>1</sup> - OCDE « la chine dans l'économie mondiale: les enjeux de politique économique intérieure», op.cit, p386.

<sup>2</sup> - IBID, P365

<sup>3</sup> - Sandra poncet « augmentation de l'investissement direct étranger en chine : signe de force ou de faiblesse ? » p6, sur le site : <http://ces.univ-paris1.fr/membre/poncet/perso/Havrylchyk%20poncet%20bonquin.pdf> (consulté le:20/01/2010.)

<sup>4</sup> - OCDE « la chine dans l'économie mondiale : les enjeux de politique économique intérieure», op.cit, p371.

الجدول رقم ( 42 ): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق في الصين حسب الشكل للفترة (1993-2001).

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	مؤسسات مشتركة التمويل (EJV)		مؤسسات مشتركة تعاونية (تعاقدية) (CJV)		مؤسسات ذات رأسمال أجنبي		مؤسسات ذات مساهمة أجنبية (JSC)		أخرى (*)		الإجمالي	
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
1993	55,8	15347,8	19,0	5237,6	23,6	6505,6	00	00	1,6	424,0	100	27515
1994	53,1	17932,5	21,1	7120,2	23,8	8035,6	00	00	2,0	678,7	100	33767
1995	50,8	19077,9	20,1	7535,6	27,5	10316,8	00	00	1,6	590,7	100	37521
1996	49,8	20754,5	19,4	8109,4	30,2	12606,1	00	00	0,6	256,0	100	41726
1997	43,0	19495,4	19,7	8930,0	35,8	16187,5	0,6	288,2	0,9	355,9	100	45257
1998	40,4	18388,0	21,4	9719,0	36,2	16470,0	1,6	707,0	0,4	179,0	100	45463
1999	39,3	15827,0	20,4	8234,0	38,6	15545,0	0,7	292,0	1,0	421,0	100	40319
2000	35,2	14343,0	16,2	6596,0	47,3	19264,0	0,3	130,0	1,0	382,0	100	40715
2001	33,6	15754,0	13,3	6212,0	50,9	23873,0	1,1	528,0	1,1	511,0	100	46878

OCDE « Examens de l'OCDE des politiques de l'investissement : chine », op.cit, p84.

المصدر:

(\*) الأخرى تتمثل في التقيب المشترك الذي يخص استكشاف الموارد الطبيعية كالنقط بهدف الوصول إلى معدات متطورة و تقديم المساعدة التقنية من الشركات الأجنبية مقابل الحصول على جزء من الإنتاج.

ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

نلاحظ أنه في عام 1997 ظهر شكل جديد وهو مؤسسات ذات مساهمة أجنبية، لأنه في هذا العام كان بإمكان تحويل المشاركات إلى رأس مال أجنبي  $\square$  و بالتالي عمليات الاندماج في شكل نقل المشاركة لفائدة المستثمر الأجنبي  $\square$  إذ قدر ثلث المؤسسات المشتركة فقط والتي سوف يتم تحويلها لصالح المستثمرين الأجانب و لكن لا تتعدى مساهمته 25% من رأس المال  $\square$  لأن المجالات التي تنشط فيها هذه المؤسسات لا تزال ممنوعة بالنسبة للمستثمر الأجنبي  $\square$  أما الشكل الثاني الذي سمح به أيضا فهو التنازل للأصول الإنتاجية لفائدة المستثمر الأجنبي  $\square$  و لكن بشرط أن يكون له تواجد من قبل في شكل مؤسسة تعاونية أو مشتركة التمويل أو مؤسسة ذات رأس مال أجنبي كلي، و أيضا لا تتعدى هذه النسبة عن 25% <sup>1</sup>  $\square$  و هو ما أدى بانخفاض حصص الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع المشتركة بعد هذا التاريخ.

و فيما يخص التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنها اتجهت بنسبة 60,9 % من إجمالي الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية نهاية 2000 إلى القطاع الثاني في مجال الصناعة، و تبقى مساهمة المستثمر الأجنبي في القطاع الأولي محدودة بـ 1,8%  $\square$  أما الباقي و هو القطاع الثالث في مجال الخدمات وتقدر بـ 37,3% خاصة الاستثمارات العقارية التي شكلت في حدود 11,4% من مجموع الرصيد التراكمي حتى عام 2000. أما النشاط البنكي و التأميني فهو جد ضعيف بنسبة 0,2% من المجموع <sup>2</sup>  $\square$  رغم أن قطاع التأمين تم فتحه للاستثمار الأجنبي منذ عام 1992 و تم إحصاء 26 مؤسسة تأمين ذات مشاركة أجنبية و 196 شركة تابعة  $\square$  و كذا حوالي 32 بنكا ذا مشاركة أجنبية لها نشاط في الصين  $\square$  إلا أن نشاط هذه الوكالات البنكية و التأمينية الأجنبية يبقى محدودا و في مناطق معينة <sup>3</sup>  $\square$  رغم التوجه العالمي نحو الخدمات خلال هذه الفترة بنسبة 60% من المخزون العالمي <sup>4</sup>.

وإلى جانب خاصية هيمنة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المانيفاكتورية فإن هناك خاصية أخرى تميزت بها التدفقات لهذه المرحلة فيما يخص توزيعها من حيث المصدر  $\square$  إذ نشاهد هيمنة الدول الآسيوية كمصدر رئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من هونغ كونغ التي استحوذت على أكثر من نصف التدفقات خلال (93-1995) ثم انخفضت مساهمتها في مقابل ارتفاع حصة كل من الاتحاد الأوروبي والو.م.أ و اليابان بعد هذه الفترة لانخفاض المشاريع المقيدة حسب ما جاء في دليل الصناعات لاستثمار رجال الأعمال الأجانب طبعة 1997.

<sup>1</sup> - OCDE « la chine dans l'économie mondiale: les enjeux de politique économique intérieure», op.cit , p372.

<sup>2</sup> - OCDE « la chine : progrès et enjeux de la reforme » , op.cit, p55.

<sup>3</sup> - OCDE «la chine dans l'économie mondiale: les enjeux de politique économique intérieure » , op.cit. p395.

<sup>4</sup> - Sandra poncet « les investissements directs en chine, moteurs de croissance», op.cit,p6

الجدول رقم (43): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين حسب المصدر للفترة  
(2001-1993)

(% من الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق في السنة)

الدول	السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
هونغ كونغ		62,8	58,2	53,5	49,6	45,6	40,7	40,6	38,1	35,7
الاتحاد الأوروبي		2,4	4,6	5,7	6,6	9,2	8,8	11,1	11,0	8,9
الولايات المتحدة الأمريكية		7,5	7,4	8,2	8,3	7,2	8,6	10,5	10,8	9,5
اليابان		4,8	6,2	8,3	8,8	9,6	7,5	7,4	7,2	9,3

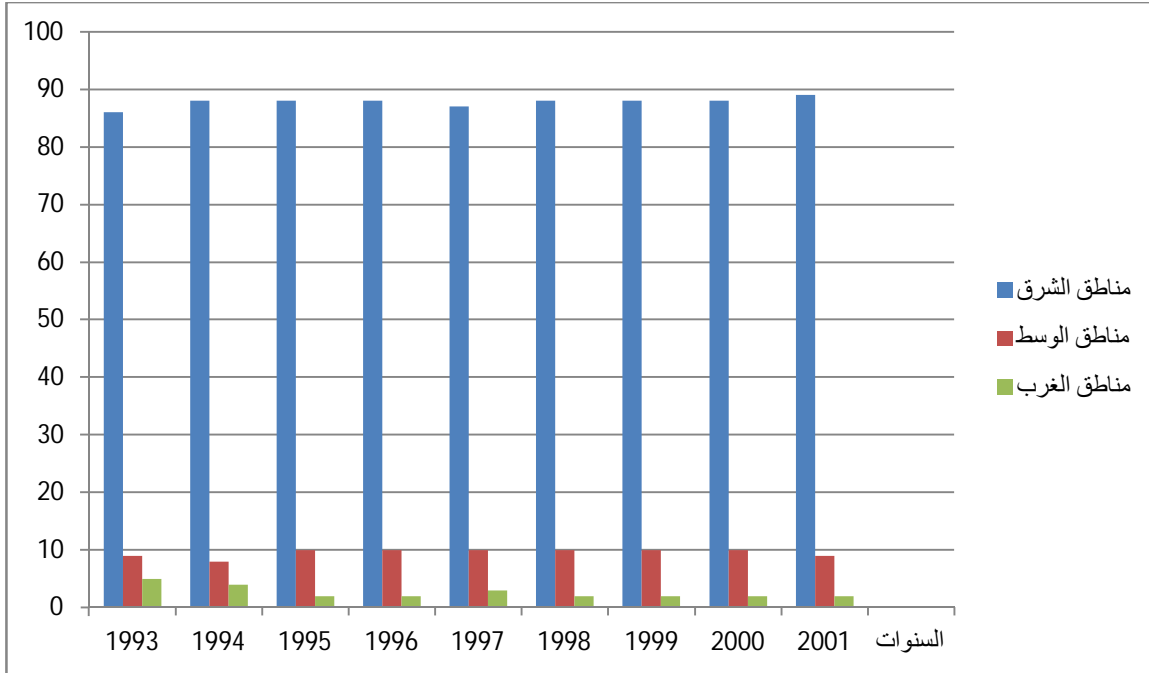
OCDE «Examens de l'OCDE des politiques de l'investissement: chine », op.cit , p85

المصدر:

و يرجع سبب ارتفاع التدفقات من الدول الآسيوية المجاورة في الصين إلى انخفاض تكلفة اليد العاملة و النمو الاقتصادي المرتفع مقارنة ببلدانها و إلى عودة رأس المال الوطني الصيني التي خرجت من القطر عن طريق هونغ كونغ للاستفادة من المزايا المقدمة للمستثمر الأجنبي، حيث سجل أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين هي من مصدر المغتربين الصينيين<sup>1</sup> كما يوجد عامل آخر لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من هونغ كونغ وهو قربها من مقاطعة قوانغ دونغ التي تقع فيها ثلاث مناطق اقتصادية خاصة و ما توفره من حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر و بما أن مناطق الشرق تجمع عددا كبيرا من المناطق الاقتصادية الخاصة (27) و هو أكثر مما يتواجد في المناطق الوسطى و الغربية هذا ما جعلها تستقطب حصة الأسد من هذه التدفقات و ما يؤكد ذلك الشكل رقم ( 11 ).

<sup>1</sup> - OCDE «la chine dans l'économie mondiale: les enjeux de politique économique intérieure » , op.cit, p365.

الشكل رقم ( 11 ): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على مناطق البلاد خلال الفترة (1993-2001)  
(% من الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق في السنة)



المصدر: Li Xinzong «Foreign Direct Investment Inflows In China : Determinants at location » june 2005, p62, from the National Center for Scientific Reseach in France , sur le site : [http://sdocument.ish-lyon.cnrs.fr/cnrs\\_cass2/sites/www.i-conf.org.cnrs\\_cass2/files/16\\_li\\_xinghong.paf](http://sdocument.ish-lyon.cnrs.fr/cnrs_cass2/sites/www.i-conf.org.cnrs_cass2/files/16_li_xinghong.paf). (consulté le: 20/11/2011).

حيث مثلت حصة مناطق الشرق بـ 85,9 % من مجموع الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر المحقق إلى غاية عام 2001 و الباقي يتوزع على أنحاء البلاد الأخرى (8,8 % للوسط مقابل 5,3 % للغرب)<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني : تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين خلال الفترة (2002-2010)

عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين خلال هذه الفترة أيضا تزايدا مستمرا للتدفقات الاستثمارية المباشرة، بحيث وصلت في عام 2010 ضعف ما وصلت إليه في عام 2002، كما أصبحت الصين في عام 2003 تحتل المرتبة الأولى عالميا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولأول مرة تسبق الو.م.أ ببلغ يقدر بـ 53,5 مليار دولار أمريكي. وفيما يخص الإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر فقد لوحظ تغيرات في عام 2005 بحيث أصبحت هذه التدفقات تشمل للمرة الأولى التدفقات

<sup>1</sup> -OCDE « perspectives de l'investissement international », op.cit, p46.

الموجهة للقطاع المالي إذ سجل 12 مليار في هذا القطاع والباقي 60 مليار دولار أمريكي خارج هذا القطاع.

الجدول رقم (44): تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة (2002-2010).  
(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	عدد المشاريع	الإستثمارات المصرح بها	الإستثمارات المحققة	الرصيد التراكمي المحقق
2002	34171	82768	52743	447966
2003	41081	115069	53505	501471
2004	43664	153479	60630	562101
2005	44019	189065	72406	634507
2006	41485	-	72715	707222
2007	37892	-	83521	790743
2008	27537	-	108312	899055
2009	32435	-	90033	989088
2010	27406	-	105735	1094823
الإجمالي	563002	-	699600	-

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى معطيات:

- OECD « OECD Investment Policy Reviews : china 2008 », éditions OCDE, 2008, p52.
- Invest In China «Statistics about utilization of foreign investment in china from 2005 to 2010», sur le site: [http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Statistics/fdistatistics/default.htm](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Statistics/fdistatistics/default.htm). (consulté le: 25/06/2011).

كما تم التوقف عن نشر الإحصائيات الخاصة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في ديسمبر 2005 و الاعتماد فقط على الإستثمارات المحققة و لقد تأثرت هذه التدفقات أيضا بالأزمة المالية العالمية لتتخفف بحوالي 18 مليار دولار أمريكي في عام 2009 عن المستوى الذي وصلت إليه في عام 2008 و هو الرقم القياسي على طول الفترات السابقة.

تغير شكل الإستثمارات الأجنبية المباشرة الغالب في هذه الفترة مقارنة بفترة (93-2001) ففي تلك المرحلة كانت صيغ المشاريع المشتركة هي السائدة و لفترة التسعينات ككل، أما في بداية هذا القرن أصبحت الإستثمارات الأجنبية المباشرة تفضل الدخول في شكل فروع أو مساهمة كلية أجنبية في المشروع ، إذ أصبح هذا الأسلوب يمثل 3/4 من التدفقات منذ عام 2009 و 2/3 من (2002-2008) في مقابل حصة المشاريع المشتركة التي لا تتعدى 1/3 ثم 1/4 في السنوات الأخيرة. حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (45): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق في الصين حسب الشكل للفترة (2002 - 2010).

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	مؤسسات مشتركة (EJV)	التمويل	مؤسسات تعاونية	مشتركة (CJV)	مؤسسات ذات أجنبي	رأسمال	مؤسسات ذات مساهمة أجنبية (JSC)	أخرى	الإجمالي
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2002	14992	28,4	5058	9,6	31725	60,1	697	271	52743
2003	15392	28,8	3836	7,1	33384	62,4	328	565	53505
2004	11570	19,1	3112	5,1	40222	66,4	777	4949	60630
2005	10480	17,4	1831	3,0	42961	71,2	918	4135	60325(*)
2006	14378	20,7	1940	2,8	46281	66,6	422	6447	69468(*)
2007	15596	18,7	1416	1,7	57264	68,6	492	8753	83521
2008	17318	16,0	1903	1,7	72315	66,8	859	15917	108312
2009	17273	19,2	2034	2,2	68682	76,3	2044	00	90033
2010	22498	21,3	1616	1,5	80975	76,6	646	00	105735

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- OCDE « Examens de l'OCDE des politiques de l'investissement: chine » op.cit ,p 84.

http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/default.jsp. - Invest In China« Statistics of FDI by form from 2007 to 2010» ,sur le site:

(consulté le: 9/10/2011)

(\*) تدفقات خارج القطاع المالي.

ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

و تنتمي هذه الفروع للشركات الأجنبية العالمية<sup>1</sup> بحيث تتواجد في الصين 450 شركة من 500 أولى الشركات العالمية في عام 2005<sup>1</sup> ، و كان مصدر هذه التدفقات من حوالي 190 دولة<sup>1</sup> إلا أن نصيب هونغ كونغ يبقى دائما هو الأكبر على الإطلاق بصفة خاصة و الدول الآسيوية بصفة عامة.

---

<sup>1</sup> - Sandra poncet « les investissement directs en chine », 2007, p5, sur le site : <http://team.univ-paris1.fr/teamperso/sponcet/perso/Note%20de%20synthese.pdf>. (consulté le :24/01/2010).



الجدول رقم (46): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق في الصين حسب المصدر للفترة (2002-2010).

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

2010		2009		2008		2007		2006		2005		2004		2003		2002		المصدر
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
63,81	67,474	59,97	53,993	37,89	41,036	33,17	27,703	49,79	34,588	29,8	17,976	31,33	18,998	33,1	17,710	33,86	17,86	هونغ كونغ
6,33	6,701	7,28	6,563	1,75	1,898	2,12	1,774	3,07	2,135	-	-	5,14	3,117	6,3	3,377	7,53	3,970	تايبوان
4,01	4,242	4,57	4,117	3,37	3,652	4,30	3,589	6,62	4,598	10,8	6,515	8,99	5,451	9,5	5,083	7,94	4,190	اليابان
5,35	5,657	4,31	3,886	4,09	4,435	3,81	3,184	3,38	2,350	-	-	3,31	2,008	3,8	2,058	4,43	2,337	سنغافورة
3,83	4,052	3,97	3,576	2,72	2,944	3,13	2,616	9,43	6,554	5,1	3,076	6,50	3,940	-	4,226	10,28	5,423	الو.م.أ.
-	-	-	-	4,61	4,994	4,60	3,838	9,66	6,709	8,6	5,188	6,99	4,239	7,4	3,959	7,03	3,709	الاتحاد الأوروبي
2,54	2,693	3,00	2,703	2,89	3,135	4,40	3,678	5,61	3,894	-	-	10,30	6,247	8,3	4,488	5,16	2,720	كوريا
14,10	14,916	16,87	15,195	42,67	46,218	44,46	37,139	12,43	8,640	45,7	27,57	27,44	16630	23,6	12604	23,77	12534	دول أخرى
<b>100</b>	<b>105,735</b>	<b>100</b>	<b>90,033</b>	<b>100</b>	<b>108,312</b>	<b>100</b>	<b>83,521</b>	<b>100</b>	<b>69,468</b>	<b>100</b>	<b>60325</b>	<b>100</b>	<b>60630</b>	<b>100</b>	<b>53505</b>	<b>100</b>	<b>52743</b>	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

-OCDE « Examens de l'OCDE des politiques de l'investissement: chine », op.cit,p85.

Invest In China« Statistic of - FDI from selected countries/region for 2002, 2004,2006 to 2010 », sur le site:

<http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI.EN/Statistics/AnnualStatisticsData/default.jsp>-(Consulté le :9/10/2011)

(-) غير متوفر

نرى بوضوح هيمنة الدول الآسيوية المجاورة المستثمرة في الصين و ارتفاع نصيبها من سنة لأخرى إلى أن تعدى 80% في عام 2010 و الهدف من هذا الاستثمار هو إعادة التصدير لبلدانهم خاصة الشركات التي مصدرها هونغ كونغ، كوريا و تايوان<sup>1</sup>.

و مع انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبحت مجبرة على فتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في قطاع الخدمات ، فهذا من شأنه أن يغير من اتجاهاتها من حيث النوع و الحجم.

الجدول رقم (47): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة (2008-2002)

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	2002	2003	2004	2005 <sup>(*)</sup>	2006 <sup>(*)</sup>	2007	2008
القطاعات							
الزراعة و الغابات تربية و صيد الحيوانات التعدين	1027	1001	1114	718	599	924	1191
التصنيع	36799	37467	43017	42452	40071	40865	49895
البناء	708	612	772	490	688	434	1093
نقل، تخزين، بريد و اتصالات	913	867	1273	1812	1985	2007	2851
تجهيزات حاسوب إلكترونية و اتصالات	-	-	916	-	1070	1485	2775
تجارة التجزئة و الجملة	932	1116	740	1038	1789	2677	4433
فنادق و مطاعم	-	-	841	776	828	1042	939
عقارات	5662	5236	5950	5418	8230	17089	18590
أخرى	6121	6870	5469	7267	13747	16509	25972
الإجمالي	52743	53505	60630	60325	69468	83521	108312

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- OCDE « Examens de l'OCDE des politiques de l'investissement : chine » op.cit,p88.
- Invest In China« Reference Data on FDI Distribution in Major Sectors from 2002, 2004 and 2007, 2008» , sur le site : [http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/default.jsp](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/default.jsp) (consulté le: 24/06/2010)

(\*) تدفقات خارج القطاع المالي.

نجد أن أهم القطاعات التي تأثرت بهذا الدخول تتمثل في:

<sup>1</sup> - Sandra poncet « les investissement directs en chine »,op.cit , p7.

- القطاع المانيفاكتوري (التصنيع) بدأت حصته تتخفص خاصة بعد عام 2005 لتصبح أقل من نصف التدفقات بعدما كانت تشكل حوالي 70% نظرا لتوجه اهتمام المستثمرين بباقي المجالات خاصة الخدمات.
  - تظل الإستثمارات العقارية تشكل أهم مجال في قطاع الخدمات و أصبحت تستقطب أكثر من 15% ووصلت حتى 20% في عام 2007 من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق لهذه السنة (كان يمثل 15% من سوق العقارات الصيني لعام 2005<sup>1</sup>) واستقرت عند حدود 21% في عام 2010<sup>2</sup>.
- و لا تزال توجه أغلب هذه الإستثمارات إلى شرق البلاد رغم الحوافز و التسهيلات التي تقدمها المناطق الأخرى إلى جانب سهر الدولة على إقامة بنية تحتية ملائمة للاستثمار.

**الجدول رقم(48): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق في الصين حسب المناطق خلال الفترة (2008-2003)**

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

2008	2007	2006	2005	2004	2003		
27537	37892	41485	44001	43664	41081	عدد المشاريع	الإجمالي
108312	83521	69468	60325	60630	53505	قيمة الاستثمار	
23584	32516	35538	38439	37978	36159	عدد المشاريع	شرق البلاد
78340	65637	56922	53558	52207	45951	قيمة الاستثمار	
2544	3653	4084	3752	3771	3177	عدد المشاريع	وسط البلاد
7436	5450	3922	4825	668	5831	قيمة الاستثمار	
1386	1702	1851	1810	1915	1745	عدد المشاريع	غرب البلاد
6619	36181	2177	1940	1744	1723	قيمة الاستثمار	
23	21	12	-	-	-	عدد المشاريع	أخرى <sup>(*)</sup>
15917	8753	6447	-	-	-	قيمة الاستثمار	

**المصدر:** من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- Invest In China «Statistics of FDI Utilized by East, central and west parts of china from 2003 to 2008», sur le site: [http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Statistics/AnnualStaticsData/default.jsp](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Statistics/AnnualStaticsData/default.jsp) (consulté le 09/10/2011)

(\*) : هي الأماكن التي تقع فيما بين المقاطعات.

<sup>1</sup> - Sandra poncet« les investissement directs en chine »,op.cit,p6.

<sup>2</sup> -Invest In China «Sectorial Distribution of FDI in china in 2010», sur le site: [http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Satistics/AnnualStatisticsData/AnnualFDIData/FDIStatistics,2010/t20120207\\_140878.htm](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Satistics/AnnualStatisticsData/AnnualFDIData/FDIStatistics,2010/t20120207_140878.htm). (consulté le: 12/02/2012).

فقد وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق في مناطق الوسط في بداية هذه الفترة حوالي 86% لينخفض إلى حدود 78 % عام 2010 و لكن بقيت النسبة مرتفعة في حدود 82% بالنسبة لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي حتى 2010<sup>1</sup> ، و يعود السبب الحقيقي لهذه الفجوة إلى قلة دخل المناطق الوسطى و الغربية مقارنة بمناطق الشرق وكذا قلة اليد العاملة المؤهلة و بالتالي تكلفتها المرتفعة<sup>2</sup>

#### المبحث الثاني: نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا

لقد عرفت تركيا في السنوات الماضية ارتفاعا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. فهل لنظام الحوافز و التسهيلات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر دور في ذلك؟

#### المطلب الأول : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا خلال الفترة (1993-2001)

كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة تخضع لنظام التراخيص الذي يمنح من قبل المديرية العامة للاستثمار الأجنبي، حيث سجلت في هذه المدة حوالي 21,5 مليار دولار أمريكي من خلال تأسيس 3511 شركة حسب ما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> - Invest In China «FDI Utilized by East, central and west parts of china as of 2010», sur le site : [http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Satistics/AnnualStatisticsData/AnnualFDIData/FDIStatistics,2010/t20120202\\_140774.htm](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Satistics/AnnualStatisticsData/AnnualFDIData/FDIStatistics,2010/t20120202_140774.htm). (consulte le: 04/02/2012).

<sup>2</sup> - OCDE « progrès et enjeux de la reformes », op.cit , p97.

الجدول رقم (49): الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا خلال الفترة (1993-2001)

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	عدد الشركات	الإستثمارات المرخص لها	التدفقات الواردة	تدفقات التصفية (*)	صافي التدفقات الواردة (**)
1993	224	2063,39	746	110	636
1994	276	1477,61	636	28	608
1995	331	2938,32	934	49	885
1996	421	3835,97	914	192	722
1997	486	1678,21	852	47	805
1998	465	1646,44	953	13	940
1999	417	1699,57	813	30	783
2000	378	3477,42	1707	725	982
2001	513	2725,28	3288	15	3273
<b>المجموع</b>	<b>3511</b>	<b>21542,21</b>	<b>10843</b>	<b>1209</b>	<b>9634</b>

المصدر:

Undersecretariat of treasury of turkey «foreign investment in turkey 2002», February 2003, pp43,47, sur le site:

<http://www.treasury.gov.tr/irj/go/km/docs/documents/Treasury%20web/Research&Data/Reports/Foreign%20Investment%20Reports/February%202003-%20Foreign%20Direct%20Investments%20in%20Turkey%202002.pdf>

(consulté le: 15/10/2009)

(\*)

عبارة عن استرداد المستثمر الأجنبي لجزء أو كل حصته من رأس مال و تحويله للخارج.

(\*\*) تمثل التدفقات التي تعتمد عليها الاونكتاد في نشر بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد بالنسبة لتركيا في التقارير

السنوية للاستثمار العالمي

بعد التمعن في هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن التدفقات لا تتحصل كلها على التراخيص في نفس

السنة و ما يؤكد ذلك معطيات عام 2001 أين حجم التدفقات الواردة أكبر من قيمة الإستثمارات المرخص

لها و قد تنتظر عدة سنوات [] ويعود سبب ارتفاع هذه التدفقات في هذه السنة إلى الخصخصة، حيث بلغت

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلالها <sup>1</sup>2369 مليون دولار أمريكي أي 72% (\*) من التدفقات

<sup>1</sup>-Undersecretariat of treasury of turkey «foreign direct investments in turkey 2010», May 2011, p15, sur le site:

<http://www.treasury.gov.tr/irj/go/km/docs/documents/Treasury%20Web/Research&Data/Reports/Foreign%20Investment%20Reports/June%202011-Foreign%20Direct%20Investments%20in%20Turkey%202010.pdf>

(consulté le: 12/12/1011).

(\*) من احتساب الباحث استنادا إلى المرجع السابق

و تمثل نسبة 95 % (\*) من إجمالي الخصخصة لعام 2001.

وتجدر الإشارة هنا أن بيانات صافي التدفقات الواردة مصدرها البنك المركزي التركي وهي لا تتضمن القروض فيما بين الشركات الأجنبية ولا الأرباح المعاد استثمارها لعدم وجودها في هذه الفترة و ستأخذ بعين الإعتبار ابتداء من عام 2002<sup>1</sup> .  
أما عن الشكل الذي تفضله الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرخص لها خلال هذه الفترة فإن الجدول رقم (50) يوضح ذلك.

الجدول رقم (50): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرخص لها في تركيا حسب الشكل خلال الفترة (1993-2001)

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

الشركات الجديدة			الشركات القائمة			-
النسبة %	رأس مال أجنبي	النسبة %	المشاركة	النسبة %	زيادة رأس المال	السنوات
25	521	14	288	61	1254	<b>1993</b>
14	205	17	245	70	1028	<b>1994</b>
35	1033	20	575	45	1330	<b>1995</b>
70	2693	14	518	16	625	<b>1996</b>
28	471	26	428	46	780	<b>1997</b>
27	438	34	556	40	653	<b>1998</b>
31	521	30	505	40	673	<b>1999</b>
45	1564	32	1100	23	813	<b>2000</b>
8	231	30	809	62	1685	<b>2001</b>
<b>36</b>	<b>7677</b>	<b>23</b>	<b>5024</b>	<b>41</b>	<b>8841</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: Undersecretariat of treasury of turkey «foreign direct investments in turkey 2002», op.cit , p45.

نرى أن المستثمر الأجنبي يفضل عند دخوله الاستثمار في تركيا تأسيس شركات جديدة برأسماله الخاص أو شراء حصص في الشركات القائمة □ و تتجه إلى قطاعات الصناعة و الخدمات خاصة، حسب ما يوضحه الجدول التالي:

(\*) من احتساب الباحث استنادا إلى المرجع السابق

<sup>1</sup> -Undersecretariat of treasury of turkey «Foreign Direct Investments Report 2004», March 2005, Ankara, Turkey p10. sur le site : <http://www.treasury.gov.tr/irj/go/km/docs/documents/Treasury%20Web/Research&Data/Reports/Foreign%20Investment%20Reports/March%202005-%20Foreign%20Direct%20Investments%20in%20Turkey%202004.pdf> (consulté le: 12/12/1011).

الجدول رقم (51): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرخص لها حسب القطاع في تركيا خلال الفترة (1993-2001)

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	الصناعة	%	الخدمات	%	التعدين	%	الزراعة	%	المجموع	%
1993	1568,59	76	462,38	22	11,37	1	21,05	1	2063,39	100
1994	1107,29	75	335,85	23	6,20	0	28,27	2	1477,61	100
1995	1996,48	68	849,48	29	60,62	2	31,74	1	2938,32	100
1996	640,59	17	3122,74	81	8,54	0	64,10	2	3835,97	100
1997	871,81	52	767,48	46	26,70	2	12,22	1	1678,21	100
1998	1017,29	62	609,67	37	13,73	1	5,75	0	1646,44	100
1999	1123,22	66	553,40	33	6,76	0	16,19	1	1699,57	100
2000	1105,49	32	2307,18	66	5,01	0	59,74	2	3477,42	100
2001	1244,59	46	1317,20	48	29,11	1	134,38	5	2725,28	100
المجموع	10675,35	49	10325,38	48	168,04	1	373,444	2	21542,21	100

المصدر: Undersecretariat of treasury of turkey «foreign direct investments in turkey 2002», op.cit, p44,

تشكل الصناعة أو الخدمات الوجهة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة المرخص لها في تركيا، حيث يبقى قطاع التعدين و الزراعة آخر اهتمامات هؤلاء المستثمرين، الذين مصدرهم على الغالب من الاتحاد الأوروبي. وفق ما يظهره الجدول رقم (52).

الجدول رقم ( 52 ): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرخص لها في تركيا حسب الدول الأصل للفترة (1993-2001)

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	الدول	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
ألمانيا	145,37	223,46	392,13	225,47	281,50	329,80	407,31	636,84	319,31	
فرنسا	223,15	255,29	476,05	2370,35	103,94	135,50	146,72	33,70	137,71	
هولندا	179,42	194,02	559,32	338,61	206,35	352,05	234,57	1381,34	635,47	
المملكة المتحدة	120,49	47,42	161,37	164,80	122,25	44,43	88,40	98,15	506,53	
إيطاليا	419,29	164,00	98,57	43,24	124,50	128,69	95,22	17,86	33,63	
بلجيكا	21,10	13,43	36,20	70,18	7,61	17,82	23,41	161,79	7,98	
لوكسمبرغ	9,81	19,85	33,29	0,80	16,07	10,64	4,20	31,85	72,12	
اسبانيا	4,39	5,79	2,80	10,72	1,74	9,14	30,95	6,31	12,28	
اليابان	237,06	125,92	283,84	21,14	126,68	17,54	13,85	150,78	258,60	
الو.م.أ	248,34	158,32	231,37	179,44	174,48	297,20	292,51	291,30	316,06	
كندا	58,31	37,37	41,33	1,42	0,41	12,86	1,91	2,61	0,67	
سويسرا	136,11	54,29	327,75	156,84	50,28	101,58	50,89	35,26	86,10	
المجموع	1802,84	1299,16	2644,02	3583,01	1215,81	1457,25	1389,94	2847,79	2386,46	
دول أخرى	260,55	178,45	294,30	252,96	462,40	189,19	309,63	629,63	338,82	
المجموع الكلي	<b>2063,39</b>	<b>1477,61</b>	<b>2938,32</b>	<b>3835,97</b>	<b>1678,21</b>	<b>1646,44</b>	<b>1699,57</b>	<b>3477,42</b>	<b>2725,28</b>	

Undersecretariat of treasury of turkey «foreign direct investments in turkey 2002», op.cit, p50

المصدر:



إن أهم الدول المستثمرة في تركيا هي من دول أوروبا خاصة الدول التسعة التي ذكرت في الجدول بنسب تتعدى 50% في مجموعها بالنسبة لمجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرخص لها و في بعض السنوات تعدت النسبة 70% (\*) عام 1995 و حتى 80% (\*) في عام 1996.

#### المطلب الثاني : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا خلال الفترة (2002-2010)

أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه المرحلة تتضمن القروض فيما بين الشركات الأجنبية والأرباح المعاد استثمارها و اعتمدت ابتداء من 2003 على نظام التبليغ و ليس التصديق أو الترخيص. فحسب وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية فإن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموافقة لهذه الفترة هي في تصاعد مستمر إلى غاية عام 2007 □ وهي بيانات مصدرها البنك المركزي التركي حسب الجدول التالي:

#### الجدول رقم ( 53 ): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا خلال الفترة (2002-2010)

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
9071	8411	19504	22047	20185	10031	2785	1702	1082	إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة
6494	6168	14698	18394	16982	8134	1092	688	566	صافي التدفقات الواردة
6529	6252	14747	19137	17639	8535	1190	696	571	التدفقات الواردة منها الأرباح المعاد استثمارها
408	792	396	294	106	81	204	132	-	تدفقات التصفية
35	82	35	743	657	401	98	08	05	القروض ما بين المؤسسات الأجنبية التابعة
2494	1782	2937	2926	2922	1841	1343	998	-	شراء العقارات

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى معطيات :

وكالة دعم و تشجيع الاستثمار التركية " الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا"، نقلا عن الموقع:

<http://www.invest.gov.tr/ar.SA/investmentguide/investorsguide/pages/FDInturkey.aspx>

(المطلع عليه بتاريخ: 2010/07/09 و 2011/12/28)

(\*) من احتساب الباحث استنادا إلى معطيات الجدول رقم ( 52 )

تشهد تركيا منذ عام 2008 انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية [بعدما بلغت ذروتها في عام 2007 بـ 19,137 مليار دولار أمريكي وهو ما لم تشهده الدولة من قبل] حيث تتجه في معظمها إلى قطاعات الوساطة المالية و التصنيع من خلال ما يظهر في الجدول رقم (54).

الجدول رقم (54): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا حسب القطاع خلال الفترة (2010-2002)

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
83	49	41	9	6	7	6	1	0	الزراعة و الصيد
196	89	151	337	122	40	73	13	2	المناجم و المحاجر
867	1565	3955	4211	1866	785	190	440	95	التصنيع
2063	2126	1068	568	112	4	66	86	68	امداد الكهرباء والغاز و الماء
113	54	24	33	23	42	1	4	0	الفنادق و المطاعم
210	391	170	1117	6696	3285	639	1	1	النقل و التخزين و الاتصالات
1630	666	6069	11662	6957	4018	69	51	246	الوساطة المالية
114	106	149	177	265	74	35	21	4	العمل الصحي و الإجتماعي
1253	1206	3120	1023	1592	280	111	79	155	أخرى
6529	6252	14747	19137	17639	8535	1190	696	571	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات:

وكالة دعم و تشجيع الاستثمارات التركية " الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا"، مرجع سبق ذكره.

إن القطاعات الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل في الوساطة المالية و التصنيع خلال السنوات الست الأخيرة ، حيث يشكلان حوالي 61 % (\*) من مجموع هذه التدفقات للفترة (2005-2010) كما أصبح الاستثمار في إمدادات الكهرباء،الغاز والماء الوجهة الأولى للمستثمرين الأجانب على حساب القطاعات الأخرى منذ عام 2009 ليستحوذ على حوالي 32 % (\*) من مجموع تدفقات سنة 2010.

(\*) من احتساب الباحث استنادا إلى معطيات الجدول رقم ( 54 )

أما بالنسبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا حسب الدول المستثمرة ، فإنها تعتبر من أكثر الدول جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و الدول الآسيوية و دول الشرق الأوسط.

الجدول رقم (55): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا حسب الدول المستثمرة خلال الفترة (2010-2002)

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

الدول	السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتحاد الأوروبي		455	565	1027	5006	14489	12601	11076	4928	4903
ألمانيا		86	142	73	394	357	954	1237	498	598
فرنسا		22	121	34	2107	439	367	679	617	600
هولندا		72	51	568	383	5069	5442	1343	718	491
المملكة المتحدة		8	141	126	166	628	703	1335	350	240
إيطاليا		241	1	14	692	189	74	249	314	56
دول أوروبية أخرى		26	109	212	1267	7807	5061	6233	2431	2918
الدول الأوروبية الأخرى (باستثناء دول الاتحاد الأوروبي)		13	11	6	1646	85	373	291	305	256
إفريقيا		0	0	0	3	21	5	82	2	0
الو.م.أ		2	52	36	88	848	4212	868	260	320
كندا		7	6	61	26	121	11	23	52	56
أمريكا الوسطى و الجنوبية و منطقة البحر الكاريبي		0	0	0	8	33	494	60	19	5
آسيا		70	60	60	1756	1927	1405	2345	673	984
دول الشرق الأدنى و الأوسط		5	1	54	1675	1783	608	2184	361	539
دول الخليج العربي		5	0	43	1675	1783	311	1963	209	442
دول الشرق الأدنى و الأوسط و الأخرى		0	1	11	2	3	196	96	78	46
دول آسيوية أخرى		65	59	6	78	17	797	121	312	445
دول أخرى		24	2	0	2	115	36	2	13	5
الإجمالي		571	696	1190	8535	17639	19137	14747	6252	6529

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى معطيات:

وكالة دعم و تشجيع الاستثمارات التركية " الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا"، مرجع سبق ذكره.

نرى أن الاتحاد الأوروبي يمثل أهم مستثمر في تركيا، بحيث يشكل 73%<sup>(\*)</sup> من مجموع التدفقات لكل هذه الفترة خاصة من ألمانيا، فرنسا، هولندا، المملكة المتحدة و إيطاليا التي ساهمت بأكثر من نصف<sup>(\*)</sup> هذه التدفقات [و هذا ليس بالجديد لأنها تعتبر أهم الدول المستثمرة في تركيا منذ عام 1980.

<sup>(\*)</sup> من احتساب الباحث استنادا إلى معطيات الجدول رقم ( 55 )

و فيما يخص عدد الشركات صاحبة رؤوس الأموال الأجنبية فإنه مع نهاية سنة 2010 ، بلغ عدد هذه الشركات التي تعمل في تركيا أكثر من 25900 شركة ، و تم تأسيس ثلثي هذا العدد خلال السنوات السبع الماضية. و يتركز أكثر من نصفها في مقاطعة إسطنبول وحدها<sup>1</sup> ، نظرا لما توفره من مزايا المناطق الاستثمارية الخاصة المتواجدة بها حيث تجمع ما بين خمس (05) مناطق للتطوير التكنولوجي و ثماني (08) مناطق صناعية منظمة و ثلاث (03) مناطق حرة.

و نفس الحال بالنسبة لكل من مقاطعة كوجالي ( ثلاث (03) مناطق للتطوير التكنولوجي، ثماني (08) مناطق صناعية منظمة و منطقتين (02) حرتين) و مقاطعة بورصة (منطقة للتطوير التكنولوجي، عشر (10) مناطق صناعية منظمة و منطقة حرة)<sup>2</sup>. هذا ما جعل إقليم مرمره الذي تنتمي إليه هذه المقاطعات ليكون جذابا لاستثمارات الشركات الأجنبية ، إذ استقطب 56% من مجموع المشاريع التي تحصلت على شهادات حوافز الاستثمار في تركيا للفترة (2002-2006) ما يمثل 38% من مجموع قيمة هذه المشاريع لنفس الفترة حسب ما يشير إليه الجدول التالي:

<sup>1</sup> -Undersecretariat of treasury of turkey «foreign direct investments in turkey, 2010», op.cit, p26

<sup>2</sup> - وكالة دعم و تشجيع الاستثمار التركية " المناطق الاستثمارية الخاصة "، مرجع سبق ذكره

الجدول رقم (56): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية ذات شهادات حوافز الاستثمار حسب الأقاليم للفترة (2002-2006)

الأقاليم	عدد المشاريع	نسبة من مجموع عدد المشاريع (%)	قيمة الاستثمار (مليون دولار أمريكي)	نسبة من مجموع قيمة الاستثمار (%)
مرمرة	560	56	4690	38
بحر إيجه	196	19	1732	14
البحر الأبيض المتوسط	91	9	743	6
وسط الأناضول	92	9	1804	15
البحر الأسود	33	3	179	1
شرق الأناضول	14	1	47	0
جنوب شرق الأناضول	9	1	960	1
مشاريع ما بين الأقاليم	12	1	2969	24
المجموع	1007	100	12260	100

المصدر:

Undersecretariat of treasury of turkey «foreign direct investments in turkey, 2006», June 2007, p40, sur le site: [http://www.yoikk.gov.tr/dosya/up/eng/FDIReport2006\\_june2007.pdf](http://www.yoikk.gov.tr/dosya/up/eng/FDIReport2006_june2007.pdf) (consulté le: 15/10/2009)

نجد أنه خلال الفترة (2002-2006) تم منح 1007 شهادة حوافز الاستثمار لمشاريع تقدر قيمتها 12,26 مليار دولار أمريكي إلا أنه من بين أهداف برنامج تشجيع الاستثمار العام الذي غطى هذه الفترة هو الحد من الفوارق الإقليمية داخل البلاد. و مع بيانات الجدول السابق نرى أن أقاليم استفادت بما نسبته 1% من مجموع عدد مشاريع هذه الفترة و إقليم مرمرة استفاد لوحده بما نسبته 56%. وحتى مع التعديلات التي جاءت فيما بعد في نظام تشجيع الاستثمار في تركيا يبقى إقليم مرمرة المستفيد بأكبر حصة في ما يخص عدد المشاريع وفي حجمها .

الجدول رقم ( 57 ): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية ذات شهادات حوافز الاستثمار في أهم المقاطعات التركية خلال الفترة (2007-2010).

2010-2007		2010		2009		2008		2007		المقاطعات
قيمة الاستثمار ( مليون دولار أمريكي	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار ( مليون دولار أمريكي	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار ( مليون دولار أمريكي	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار ( مليون دولار أمريكي	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار ( مليون دولار أمريكي	عدد المشاريع	
3031	126	274	24	286	19	1247	42	1224	41	اسطنبول
2743	69	252	14	2053	15	118	20	320	20	بورصة
2619	112	1301	27	476	32	527	28	315	25	كوجالي
957	9	44	5	-	-	910	2	3	2	باليكسیر
927	22	340	6	41	4	35	6	511	6	ساكاريا
449	29	146	9	114	6	134	6	55	8	تكيرداغ
177	9	28	2	32	3	115	3	2	1	كيركلارلي
1612	55	112	16	154	14	132	9	204	16	إزمير
505	33	323	16	37	6	140	7	5	4	أنطاليا
365	37	94	8	25	7	173	15	73	7	أنقرة

المصدر: Undersecretariat of treasury of turkey «foreign direct investments in turkey, 2010»  
op,cit, pp40,41

نرى من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباينا في توزيع مشاريع الشركات الأجنبية فيما بين المقاطعات وبالتالي فيما بين الأقاليم حيث نجد أن إسطنبول تتصدر عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية وتفوق إزمير أنطاليا وأنقرة التي تنتمي إلى أقاليم أخرى، و حتى بالنسبة لقيمة هذه المشاريع و سيزداد الأمر بإضافة المقاطعات الست الباقية التي تنتمي هي الأخرى لإقليم مرمرة وبالتالي لا ينتظر من مشاريع الشركات الأجنبية هذه التي تحصلت على شهادة حوافز الاستثمار (التي استفادت من الحوافز و التسهيلات) أن تقلل من الفوارق بين الأقاليم التركية هذا من جهة و من جهة أخرى رأينا أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجهت خاصة في السنوات الأخيرة إلى قطاع الوساطة المالية و قطاع التصنيع و مع هذا لا أثر للوساطة المالية في التوزيع القطاعي لمشاريع الشركات الأجنبية التي تحصلت على شهادة حوافز الاستثمار كما يبين ذلك الجدول رقم ( 58 ).

الجدول رقم ( 58): التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية ذات شهادات حوافز الاستثمار خلال (2002-2010)

2010		2009		2008		2007		2006		2005		2004		2003		2002		القطاعات
قيمة الاستثمار (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	
44	8	5	2	8	3	8	3	7	3	2	2	19	8	20	7	10	4	الزراعة و الصيد
23	8	136	10	62	6	2	1	10	5	107	8	64	6	626	9	17	6	المناجم و المحاجر
3166	158	3752	123	2548	170	2182	151	978	118	2354	166	1156	173	879	162	1055	168	التصنيع
1345	13	3489	18	2155	13	70	3	72	5	118	9	17	2	15	2	101	1	امداد الكهرباء و الغاز و الماء
223	16	145	11	43	2	32	3	26	4	202	6	146	17	143	12	72	9	الفنادق و المطاعم
374	6	1822	11	492	6	1046	11	674	12	437	9	2407	20	26	10	121	11	النقل و التخزين و الاتصالات
80	4	37	1	9	1	-	-	34	2	-	-	9	3	8	4	2	2	العمل الصحي و الإجتماعي
46	5	71	4	41	5	238	7	1	2	264	6	16	2	12	4	30	7	أخرى
5302	218	9455	180	5359	206	3578	179	1802	151	3484	206	3834	231	1729	211	1408	208	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى معطيات:

Undersecretariat of treasury of turkey «foreign direct investments in turkey , 2006 » , op,cit, p39.

Undersecretariat of treasury of turkey « foreign direct investments in turkey , 2010 » , op,cit, p39.

لم يظهر نشاط الوساطة المالية لأنه ليس هناك حوافز خاصة بهذا النشاط □ و لا يدخل ضمن الأنشطة المراد تشجيعها □ و بالتالي كان هناك تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر لهذا النشاط دون وجود حوافز و في المقابل نجد أن الحوافز المقدمة لقطاع التصنيع كان لها أثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذا القطاع.

### المبحث الثالث: نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر

تتوزع مصادر بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بين جهات كثيرة (البنك المركزي المصري، الهيئة العامة للاستثمار، وزارة البترول و هيئة سوق المال)، و يعتبر كل من البنك المركزي المصري و الهيئة العامة للاستثمار من المصادر الرئيسية لجمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، إلا أن بياناتها تختلف من حيث مكونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتم إحصائها و في وحدة تقييمها، إذ نجد أن بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر طبقاً للهيئة فإنها تسجل تدفقاته على أساس مجموع مساهمات الأجانب في رؤوس الأموال بالنسبة للشركات التي تم تأسيسها، بالإضافة إلى التوسعات للشركات القائمة □ أي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها بالنسبة للشركات التي تم الموافقة عليها إلى جانب زيادة رأس مال الشركات القائمة.

أما البنك المركزي المصري في إطار إعداد بيانات ميزان المدفوعات، فهو بصدد رصد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة استناداً إلى البيانات الفعلية لتدفقات رأس المال الأجنبي، و عليه فإن تسجيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة طبقاً لمفهوم البنك المركزي المصري يكون على أساس صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الداخل مطروحاً منه تدفقات للخارج (ليس الصادر و إنما يقصد بها إعادة تدفقات للخارج من خلال قيام المستثمر الأجنبي باسترداد نصيبه في رأس مال المشروع الاستثماري و تحويل جزء منه أو كله إلى الخارج). و يجمع البنك المركزي للحصول على إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للداخل بيانات:

- تأسيس الشركات الجديدة و التوسعات في الشركات القائمة بالفعل من قبل الأجانب.
- طرح الأصول و الشركات لغير المقيمين.
- التحويلات الواردة لقطاع البترول من قبل الأجانب.
- التحويلات الواردة لشراء عقارات من قبل الأجانب.

فنرى عدم إدراج بيانات القروض فيما بين الشركات الأجنبية والمستثمرة والأرباح المعاد استثمارها مع العلم أن الإحصائيات المتعلقة بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر هي نفسها الإحصائيات التي تقدمها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وكذا منظمة الأونكتاد في تقاريرها فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر □ و هذا بعد جمع هذه المعطيات على أساس شهري



للحصول على التدفق السنوي [ ] لأن السنة المالية في مصر تبدأ من شهر جويلية لسنة معينة إلى جوان من السنة التالية لها. و هي أهم مشكلة لعرض هذه البيانات.

### المطلب الأول : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر خلال الفترة (1993-2001)

لمعرفة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الفترة و اتجاهاته سنعتمد على بيانات الهيئة العامة للاستثمار لمعرفة مدى مساهمة رأس المال العربي و الأجنبي في الشركات التي تم تأسيسها و طبقا للقطاعات الاقتصادية و كذا إحصائيات منظمة الأونكتاد بوحدة الدولار الأمريكي.

حيث نجد مساهمة الدول العربية و الأجنبية للشركات التي تم تأسيسها أو التي تم الموافقة عليها خلال هذه الفترة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم ( 59 ): مساهمة الدول في رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها خلال

الفترة (1993-جوان 2001)

(الوحدة: مليون جنيه مصري)

السنوات	الإجمالي		مصريون		عرب		أجانب	
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
1993	100	2771	70,5	1953	16	443	13,5	375
1994	100	4113	74	3056	7	292	19	765
1995	100	6424	86	5512	7	444	7	468
1996	100	10455	78	8191	11	1165	11	1099
1997	100	22926	86	19753	8	1834	6	1339
1998	100	21850	81	17741	8	1668	11	2441
1999	100	12597	84	10556	8	966	8	1075
2000	100	9302	79,5	7396	4	386	16,5	1520
2001	100	5333	81	4299	5	283	14	751
الإجمالي	100	95771	82	78457	8	7481	10	9833

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

▪ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 523.

▪ أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 191.

نلاحظ من خلال الجدول السابق تزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة لأخرى ، حيث وصلت أعلى معدل لها في عام 1997 بالنسبة للتدفقات العربية وفي عام 1998 بالنسبة للتدفقات الأجنبية إلا أنه بعد هذا التاريخ عرفت انخفاضا مستمرا، وهذا لا يتناسب مع المزايا والحوافز الضريبية التي يوفرها قانون رقم (8) لعام 1997. وقد بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2000 ما يزيد عن

29 مليار جنيه مصري و ذلك منذ عام 1980 □ و بمقارنة إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1993-2000) نجد أنه يمثل 16,28 مليار جنيه مصري أي تجاوز نصف الرصيد المحقق في عشرين سنة و تحتل السعودية المركز الأول في هذا الرصيد، كما بينه الجدول رقم (60).

الجدول رقم (60): مساهمات الدول العربية و الأجنبية في رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها حتى 2000/12/31

الدول	عدد الشركات	قيمة المساهمة (مليون جنيه)
السعودية	553	4595
الكويت	200	3548
بريطانيا	217	3321
أمريكا	246	2041
بنما	58	1765
هولندا	68	1450
الإمارات	90	1268
ليبيا	87	1105
دول أخرى	2175	10189
المجموع	3694	29282

المصدر: من أعداد الباحث استنادا لمعطيات:

-نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 520،519.

تحتل السعودية و الكويت المراكز الأولى في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في نهاية عام 2000 □ كما تعد الدول التي ذكرت في الجدول أعلاه أهم الدول المستثمرة □ حيث تشكل حوالي 65% من إجمالي الرصيد.

و توجهت ما قيمته 5966 مليون جنيه مصري<sup>1</sup> من هذه الاستثمارات لتأسيس شركات في المناطق الحرة أي بنسبة 20% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر □ و الباقي كاستثمارات داخل البلاد تتوزع على مختلف القطاعات محافظة على نفس النسبة في جوان 2001 □ كما تظهر في الجدول التالي:

<sup>1</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 517.

الجدول رقم ( 61 ): مساهمات الدول في رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها حسب

القطاعات حتى 31/جوان 2001

(الوحدة : مليون جنيه مصري)

أجانب		عرب		مصريون		الإجمالي		القطاعات
النسبة %	قيمة المساهمة	النسبة %	قيمة المساهمة	النسبة %	قيمة المساهمة	النسبة %	قيمة المساهمة	
14	6277	8	3533	78	33955	100	43765	الشركات الصناعية
5	230	13	549	82	3656	100	4435	الشركات الزراعية
24	1810	5	363	71	5414	100	7887	الشركات الإنشائية
5	1566	12	3454	83	24323	100	29343	الشركات السياحية
13	2401	18	3231	69	12600	100	18232	الشركات التمويلية
9	584	6	416	85	5625	100	6625	الشركات الخدمية
12	12868	10	11546	78	85573	100	109987	الإجمالي
17	3455	12	2447	71	14735	100	20637	شركات المناطق الحرة
12	16323	11	13993	77	100308	100	130624	الإجمالي العام

المصدر: أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 191.

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ عدة نقاط:

- ✓ مساهمة رأس المال العربي و الأجنبي هي مساهمة محدودة مقارنة بمساهمة رأس المال المصري في تأسيس الشركات الاستثمارية.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه بقوة في المجالات الصناعية حيث تأتي في المركز الأول [] يليها مباشرة الاستثمار في المناطق الحرة بالنسبة للأجانب [] أما الدول العربية فتختار السياحة كوجهة نظر ثانية [] و يحتل قطاع التمويل المركز الثالث لكل من الدول العربية و الأجنبية المستثمرة.
- ✓ بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل البلاد حوالي 24,4 مليار جنيه أي بنسبة 80% [] أما المناطق الحرة فبحوالي 5,9 مليار جنيه أي بنسبة 20% [] ما يدل على أن المزايا التي توفرها هذه المناطق تغري المستثمر الأجنبي للاستثمار فيها.

أما عن تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة الدولار الأمريكي فهي موضحة حسب الجدول

رقم ( 62 )

الجدول رقم ( 62 ): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (1993-2001),  
(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	*1993	*1994	*1995	*1996	*1997	*1998	**1999	**2000	**2001
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر	493	1256	598	636	891	1076	1065	1235	510

المصدر: من إعداد الباحث استناد لمعطيات:

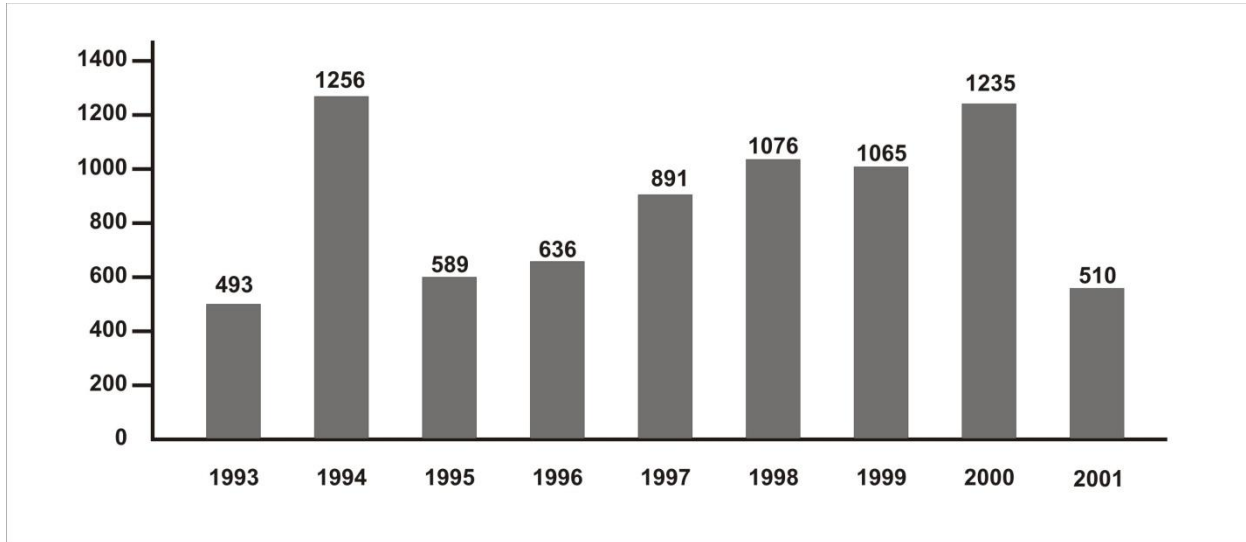
(\*) UNCTAD «World Investment Report 1999 : foreign direct investment and the challenge of development», united nations ,New York and Geneva, 1999, p 477

(\*\*)UNCTAD« World Investment Report 2003, FDI policies for development: national and international perspectives», united nation, New York and Geneva, 2003, p249

و يمكن توضيحه بالشكل التالي:

الشكل رقم (12) : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة  
(2001-1993)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات الجدول رقم ( 62 )

سجلت مصر تذبذبا واضحا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليها خلال هذه الفترة، حيث عرفت الفترة (1994-93) ارتفاعا في هذه التدفقات نتيجة نجاح المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في عام 1991 ثم انخفض في عام 1995 ليعاود الارتفاع فيصل مستوى قياسي آخر في عام 2000 نتيجة الجهود المبذولة من الدولة لتحسين مناخ الاستثمار و إزالة القيود أمام المستثمر، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى من بين أكبر 10 دول إفريقية متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000

حسب تقرير الأونكتاد لعام 2002<sup>1</sup> إلا أن حجم هذه التدفقات تراجع عام 2001 بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر و التوترات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط ، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الموجهة إلى هذه المنطقة بشكل عام و مصر بشكل خاص .

#### المطلب الثاني : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر خلال الفترة (2010-2002)

طبقا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار فإن مساهمة رأس المال العربي و الأجنبي في الشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة (2010-2002) نجدها حسب الجدول رقم ( 63 ) .

#### الجدول رقم ( 63 ): مساهمة الدول في رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة ( جويلية 2001 -جوان 2010)

(الوحدة: مليون جنيه مصري)

السنوات		الإجمالي		مصريون		عرب		أجانب	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2002/2001(*)		12000	100	10000	83,3	2000	16,7	0	0
2003/2002(**)		غير متوفر	-	غير متوفر	-	2700	-	5100	-
2004/2003(**)		10867	100	9267	85,2	900	8,2	700	6,6
2005/2004(***)		17811	100	11506	64,6	4132	23,2	2173	23,2
2006/2005(***)		11309	100	6672	59	1775,5	15,7	2861,5	25,3
2007/2006(***)		36905	100	23176	62,8	9005	24,4	4724	12,7
2008/2007(***)		23136	100	13303	57,5	3331,5	14,4	6501,5	28,1
2009/2008(***)		15256	100	10725	70,3	2838	18,6	1693	11,1
2010/2009(***)		17552	100	13059	74,4	2053,5	11,7	2439,5	13,9

المصدر: من إعداد الباحث استادا لمعطيات:

(\*) رجب ابراهيم اسماعيل اسماعيل " إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية دراسة ميدانية" دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 2003 ، ص 103.

(\*\*) حسين عبد المطلب الأسرح " استراتيجيات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر" ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213 أغسطس 2005، ص59.

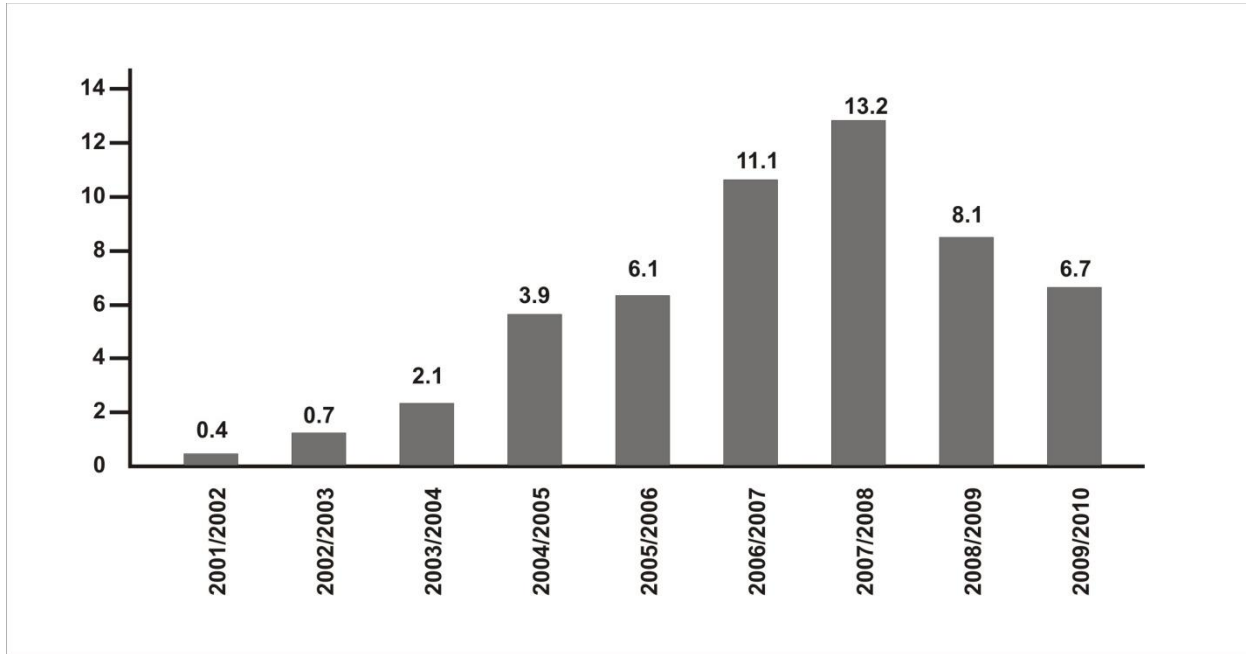
(\*\*\*) وزارة الاستثمار " وزارة الاستثمار في عام" ، تقرير أداء وزارة الاستثمار و الجهات التابعة لها عن العام المالي 2010/2009، ص ص21،26.

<sup>1</sup> - مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار "التدفقات الرأسمالية إلى مصر و سياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر" ، مجلس الوزراء ، جمهورية مصر العربية ، أكتوبر، 2003، ص22.

إن الدول العربية عرفت أكبر مساهمة عام 2007/2006 أما الدول الأجنبية فعرفت في عام 2008/2007 ، وهما السنتان اللتان عرف فيهما صافي الاستثمار الأجنبي المباشر أرقاما قياسية بالنسبة لمصر<sup>١</sup> وأين وصلت 11,1 مليار دولار و 13,2 مليار دولار على التوالي<sup>٢</sup> ثم شهدت انخفاضا عام 2009/2008 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية<sup>٣</sup> مثلما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم ( 13 ): تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة ( 2010/ 2009 - 2002/2001 )

(الوحدة: مليار دولار)



**المصدر:** من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- وزارة الاستثمار " وزارة الاستثمار في عام" تقرير أداء وزارة الاستثمار و الجهات التابعة لها عن العام المالي 2008/2007، ص26.
- وزارة الاستثمار " وزارة الاستثمار في عام" تقرير أداء وزارة الاستثمار و الجهات التابعة لها عن العام المالي 2010/2009، مرجع سبق ذكره، ص30.

لم تتأثر السنة المالية 2009/2008 فقط بالأزمة المالية و الاقتصادية العالمية<sup>٤</sup> بل تواصل الانخفاض حتى في سنة 2010/2009. و حتى نتعرف أكثر على نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة ( 2010 - 2002 ) نستعمل بيانات البنك المركزي و هي موافقة لبيانات منظمة الأونكتاد.

الجدول رقم ( 64 ): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (2002-2010)  
(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

التدفق <sup>(2)</sup>	صافي التدفق <sup>(1)</sup>	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	السنوات
647 <sup>(*)</sup>	646,9	2001/2002		2002/ 2003		2002
		54,4	40,1	402,0	150,4	
237 <sup>(*)</sup>	237,4	2002/2003		2003/2004		2003
		25,7	122,5	33,7	55,5	
2157 <sup>(**)</sup>	2157,4	2003/2004		2004/2005		2004
		95,1	222,9	774,5	1064,9	
5376 <sup>(***)</sup>	5375,6	2004/2005		2005/2006		2005
		1220,1	842,3	1947,0	1366,2	
10043 <sup>(***)</sup>	10042,8	2005/2006		2006 /2007		2006
		1318,3	1479,9	3237,1	4007,5	
11578 <sup>(***)</sup>	11578,1	2006/2007		2007/2008		2007
		1800,7	2007,9	2969,1	4800,4	
9495 <sup>(***)</sup>	9494,6	2007/2008		2008/2009		2008
		3482,2	1984,8	1655,0	2372,6	
6712 <sup>(***)</sup>	6711,6	2008/2009		2009/2010		2009
		1211,3	2874,5	1731,0	894,8	
6386 <sup>(***)</sup>	6385,6	2009/2010		2010/2011		2010
		1706,2	2426,2	1597,2	656,0	

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

-البنك المركزي المصري " صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وفقا للدول"، النشرة الإحصائية الشهرية

العدد 12، لسنوات متعددة ، ص ص 93-94 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني،

<http://www.cbe.org.eg/Bulletinyrs.aspx>

(المطلع عليه بتاريخ: 2011/10/16)

(\*) UNCTAD «Word Investment Report 2005, Transnational corporations and the internationalization of R&D», New York and Geneva, 2005, p303

(\*\*) UNCTAD «World Investment Report 2006:FDI from developing and transition economies implications for development», New York and Geneva, 2006, p299

(\*\*\*) UNCTAD «World Investment Report 2011 :Non-Equity Modes of international production and development »New York and Geneva, 2011, p187

(1): إحصائيات البنك المركزي المصري

(2): إحصائيات الأونكتاد

نلاحظ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت في ارتفاع مستمر منذ عام 2004 نتيجة الإجراءات الإصلاحية التي تبنتها الحكومة المصرية في تحسين مناخ الاستثمار إلى غاية سنة 2008. أين انخفضت فيها التدفقات<sup>1</sup> و رغم هذا كانت تتصدر دول شمال إفريقيا المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر و المركز الثالث على مستوى القارة الإفريقية طبقا لما ورد في تقرير الاستثمار العالمي الصادر عام 2009 عن منظمة الأونكتاد<sup>1</sup> و بقيت محافظة على مركزها الأول على مستوى شمال إفريقيا في عام 2010 و صعدت إلى المركز الثاني على مستوى القارة الإفريقية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010<sup>2</sup> كما كان أيضا للجهود الإصلاحية خاصة في مجال تيسير إجراءات الاستثمار دورا إيجابيا في زيادة عدد الشركات الجديدة المؤسسة و في التوسعات في الشركات القائمة بالفعل.

الجدول رقم ( 65 ) : توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر حسب الغرض خلال الفترة (2009-2005)

( الوحدة :مليون دولار أمريكي )

2009	2008	2007	2006	2005	
1232,1	3825,3	2505,3	4880,4	2415,4	تأسيس شركات جديدة و زيادة رؤوس الأموال المصدرة
35	1210,5	1533,9	3009,6	911,7	طرح الأصول و الشركات لغير المقيمين
97,8	406,2	66,2	8,5	32,7	الاستثمارات العقارية
4446,1	3949,3	4858,5	2144,3	2015,8	استثمارات في البترول و الغاز
<b>6711</b>	<b>9391,3</b>	<b>11577,4</b>	<b>10042,8</b>	<b>5375,6</b>	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: Ministry of Investment « recent development in Egyptian Economy » May 2010,p9, sur le site <http://www.investment.gov.eg/en/EconomicIndicators/Documents/MacroeconomicIndicators2010-E.pdf> (consulté le: 27/05/2011)

لتسجل مبلغ 2415,4 مليون دولار أمريكي عام 2005 و هو ما يمثل 45% من حجم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير البترولية<sup>1</sup> أما الاستثمارات في مجال البترول و الغاز فكان لها أيضا نصيب في ذلك يقدر بـ 37,5% من صافي الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس السنة<sup>2</sup> وارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 66% عام 2009 ليحل محل تأسيس الشركات الجديدة و زيادة رؤوس الأموال المصدرة التي أصبحت لا تتعدى حصتها 32%<sup>3</sup> أما الاستثمارات العقارية فإنها لا تكاد تظهر خاصة في

<sup>1</sup> -UNCTAD « World Investment Report 2009 :transnational corporations, agricultural production and development» New York, July 2009, pp 247-248.

<sup>2</sup> -وزارة الاستثمار " وزارة الاستثمار في عام " تقرير أداء وزارة الاستثمار و الجهات التابعة لها عن العام المالي 2010/2009، مرجع سبق ذكره، ص30.



عام 2006 أين سجلت 8,5 مليون دولار أمريكي أي 0,08% من صافي الاستثمار الأجنبي المباشر  
 □ هذا إلى جانب الشركات و الأصول الإنتاجية في القطاعين العام و الخاص التي طرحت لغير المقيمين  
 □ فقد سجلت أعلى قيمة في عام 2006 أيضا بحوالي 3010 مليون دولار أمريكي □ أي بنسبة تقارب  
 30% من الصافي، و هي أعلى من نسبة الاستثمارات في قطاع البترول و الغاز (21,9%) لنفس العام  
 التي تعود أغلبها للشركات الأمريكية.

الجدول رقم (66): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مصر حسب المصدر خلال الفترة  
 (2010-2002)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
الدول									
الو.م.أ	1960,9	2258,1	4714,7	6700,4	3743,4	3620,3	1101,2	412,2	228,9
الاتحاد الأوروبي	7302,6	5867,8	5210,3	3566,5	4349,9	2135,2	256,4	82,5	539,7
الدول العربية	1528,6	1711,7	2422	774,6	3273,6	363,3	124,8	61,4	4,2
دول أخرى	1063,2	1838,7	1998,5	1855,3	1628,1	496,9	681,2	12,4	8,8
الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	11855,3	11676,3	14345,5	12896,8	12995	6615,7	2163,6	568,5	781,6

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- البنك المركزي المصري " صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وفقا للدول"، مرجع سبق ذكره

لاحظنا في الفترات السابقة أن السعودية هي التي كانت تحتل صدارة الدول المستثمرة في  
 مصر إلا أن في فترة (2010-2002) أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل هذا المركز بالنسبة  
 للسنوات التي تعدت حصتها مجموع دول الاتحاد الأوروبي □ كما نرى في كل السنوات أنها تجاوزت  
 مجموع الدول العربية و أن السعودية لا تزال أهم مستثمر من بين الدول العربية □ حيث وصلت في  
 بعض السنوات 24% (في عام 2010) من مجموع ما صدر من الدول العربية إلى مصر □ كما بقيت  
 بريطانيا أيضا أهم مستثمر في مصر من دول الاتحاد الأوروبي و بنسب مرتفعة، فبالنسبة لعام 2010 قد  
 مثلت 75% من تدفقات الاتحاد الأوروبي (66% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل) □ بعدما  
 كانت تمثل 64% من تدفقات الاتحاد الأوروبي لعام 2009 (32% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر  
 الداخل).

#### المبحث الرابع : نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

لرصد تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، نحتاج إلى بيانات عدة مصادر رسمية في مقدمتها إحصائيات البنك المركزي الجزائري "بنك الجزائر" التي تتعلق بتدفقات<sup>(\*)</sup> الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، فهو لا يقوم بنشرها وإنما تستعمل كقاعدة بيانات أساسية في تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية<sup>[1]</sup> و في المقابل يتولى إظهار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية في إطار بيانات ميزان المدفوعات<sup>[2]</sup> أما المصدر الثاني فيتعلق الأمر بتقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تشارك ببيانات الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها خارج قطاع المحروقات<sup>[3]</sup> أما من ناحية هذا القطاع فيبقى من اختصاص وزارة الطاقة و المناجم الجزائرية المسؤولة في تحديد قيمها<sup>[4]</sup> إلا أننا نشاهد قلة المعطيات الخاصة بهذا القطاع بالنسبة للفترة الأولى (1993-2001) مع أنه قد نال حصة الأسد في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

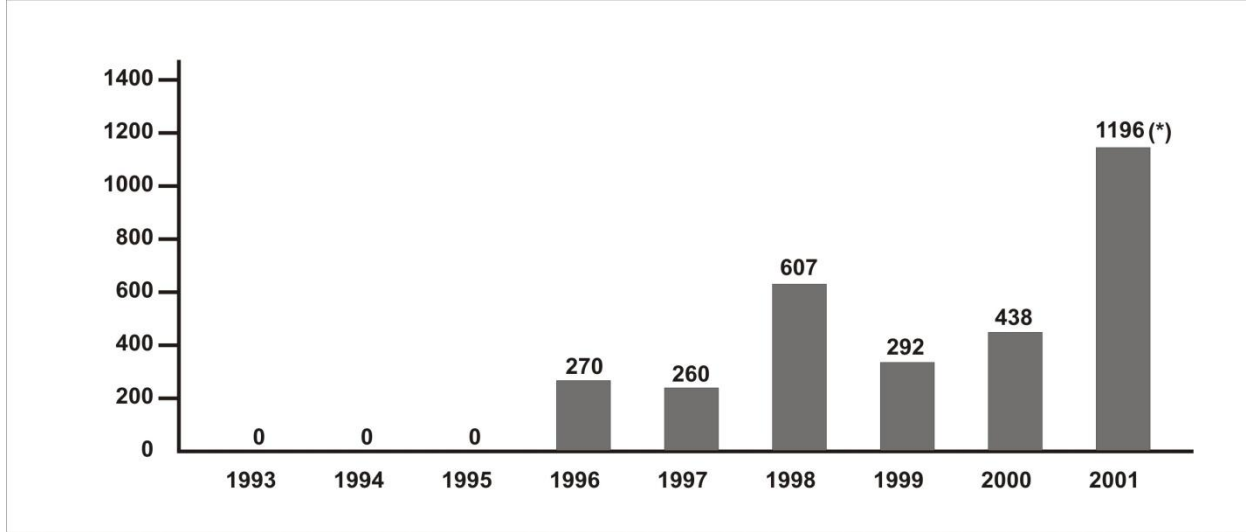
#### المطلب الأول : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (1993-2001)

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال هذه الفترة تذبذبات نتيجة لتعاقب الأوضاع و الظروف ، مما سمح بالنتائج التي تظهر من خلال الشكل التالي:

تشمل هذه التدفقات القروض ما بين المؤسسات التابعة حسب البنك المركزي الجزائري، أنظر في: (\*) بنك الجزائر " التقرير السنوي 2006: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر"، ص72.

الشكل رقم ( 14 ): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر خلال الفترة (2001-1993)

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

UNCTAD « WID.country profile, Algeria », November 2006, p4, sur le site:

[http://www.unctad.org/section/dite\\_fdystate/docs/wid\\_cp\\_dz\\_en.pdf](http://www.unctad.org/section/dite_fdystate/docs/wid_cp_dz_en.pdf) (consulté le: 24/05/2012)

(\*) الرقم مصحح

نلاحظ أن وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تغيرت منذ عام 1996 عن تلك السنوات السابقة أين شهدت تدفقات معدومة نتيجة الأوضاع الأمنية التي عرفتها البلاد منذ جوان 1991 ، بحيث هزت من ثقة المستثمر الأجنبي وزادت من معدل الخطر السياسي لتسجل بعد هذا مستويات قياسية خلال الفترة (2001-96) الأول في عام 1998 بتدفق يقدر 607 مليون دولار أمريكي و الثاني عام 2001 بمقدار يتجاوز المليار دولار أمريكي، و هذا راجع إلى دفع القسط الأول من الرخصة الثانية للهاتف النقال من قبل شركة أوراسكوم تيليكوم (Orascom Alg Télécom) وما يؤكد ذلك هو ارتفاع حصة الاستثمارات المصرية في الجزائر ابتداء من هذه السنة حسب ما يظهره الجدول الآتي:

الجدول رقم(67): توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1998-2001)  
حسب أهم الدول الأصل

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

2001		2000		1999		1998		السنوات الدول
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
29,6	354	47	206	30,8	90	42,4	257	الو.م.أ
6,7	80	11,2	49	47	137	12,7	77	فرنسا
3,2	38	15	66	2,8	8	3,3	20	ألمانيا
2	23	3,2	14	0,6	2	6	36	بريطانيا
2,8	34	2	9	4,1	12	15,4	93	إيطاليا
12,8	153	8,2	36	5,5	16	2,7	16	إسبانيا
1	12	1	4	0,3	1	2,5	15	بلجيكا
6	72	0,2	1	0,3	1	0,5	3	هولندا
1	9	4,8	21	1	3	2,8	17	اليابان
30,3	363	0	0,1	-	-	0	0,1	مصر
1,1	13	1,8	8	-	-	-	-	البحرين
0,2	2,5	0	0,1	0,6	2	3,7	22	تركيا
-	-	2,8	12	0,6	2	0	0,4	الصين
<b>100</b>	<b>1196</b>	<b>100</b>	<b>438</b>	<b>100</b>	<b>292</b>	<b>100</b>	<b>607</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

UNCTAD « WID.country profile, Algeria », op,cit,p6

ما يمكن استنتاجه من الجدول أعلاه هو أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة كان مصدرها ثلاث دول مستثمرة بمشاركة تتعدى 70% من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية<sup>1</sup> ما عدا سنة 1999 أين تقاسمت هذه النسبة دولتين فقط هما فرنسا و الو.م.أ<sup>2</sup> حيث نجد أن هذه الأخيرة تحتل دائما المركز الأول أو الثاني في قائمة الدول المستثمرة في الجزائر، و يرجع ذلك أساسا لاستثماراتها الموجهة إلى قطاع المحروقات<sup>(\*)</sup> الذي يستقطب حصة الأسد من الإجمالي، بحيث وصل في عام 1999 نسبة 80% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه السنة، فيما يوجه الباقي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى و التي تغيرت في تركيبها مع بداية القرن الجديد<sup>3</sup> أين أصبح قطاع الخدمات أولى اهتمامات المستثمرين خاصة العرب.

أهم الشركات الأمريكية العاملة في هذا القطاع نجد شركة "أناداركو" و التي بدأت بنشاطها في الجزائر عام 1999<sup>(\*)</sup>

فمنذ صدور قانون الاستثمارات في أكتوبر 1993 فإن حصيلة المشاريع الاستثمارية الأجنبية خارج قطاع المحروقات كانت وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (68): تطور المشاريع المصرحة بالشراكة و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2001-1993)

النسبة %	قيمة الاستثمار (مليون دج)	النسبة %	عدد المشاريع	السنوات
03	9036	14	61	94/12/31-93/11/13
07	19871	04	17	1995
06	16810	11	49	1996
08	21317	13	59	1997
07	18902	11	51	1998
09	26699	14	60	1999
18	51826	23	100	2000
42	118819	10	43	2001
100	283278	100	440	المجموع

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، سنة 2003

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية و المشتركة 440 مشروعاً في نهاية عام 2001 و هو ما يمثل 1% من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2001-1993) بقيمة استثمارية تعادل 7%<sup>1</sup> من إجمالي قيمة الاستثمارات المصرح بها خلال نفس الفترة. وهي أرقام متواضعة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

كما نرى أيضاً أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2001 شهدت انخفاضا في عدد المشاريع الاستثمارية مقارنة بعام 2000 من 100 مشروع إلى 43 مشروع إلا أن قيمتها قد ارتفعت في هذه السنة ارتفاعاً لم تشهده السنوات السابقة حتى تلك التي بلغ فيها عدد هذه المشروعات أرقاماً مرتفعة مقارنة بسنة 2001 و كما قلنا سابقاً فإن لمشروع الاتصالات المصري دوراً في ذلك مما ساهم أيضاً في ارتفاع حصة الخدمات لهذا العام التي وصلت 83% من قيمة المشاريع الأجنبية المصرح بها في سنة 2001.

<sup>1</sup> - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " تقرير الاستثمارات المعلنة"، جانفي 2002

الجدول رقم (69): تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2001-93)

النسبة (%)	قيمة الاستثمار (مليون دج)	النسبة (%)	عدد المشاريع	القطاع
03	9835	04	17	الزراعة
37	105634	59	259	الصناعة
04	10254	09	41	البناء و الأشغال العمومية
03	8833	04	16	السياحة
52	146879	20	86	الخدمات
00	550	01	03	الصحة
01	1293	04	18	التجارة
100	283278	100	440	المجموع

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

تتوزع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني، إلا أنه يحتل كلا من قطاعي الصناعة و الخدمات مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، و ذلك بحصة قدرت بـ 79% من حيث العدد الإجمالي ونسبة 89% من حجمها المالي على طول الفترة (2001-93).

ومن جهة أخرى تكشف بيانات المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر عن تنوع و تعدد مصادر الشركات الاستثمارية الأجنبية المنجزة خلال الفترة (2001-93)، حيث تشارك دول كثيرة في توجيه استثماراتها نحو الجزائر تأتي الدول الأوروبية على رأس القائمة من حيث عدد المشاريع، في حين تحتل الدول العربية الصدارة من حيث قيمة هذه المشاريع كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (70): التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2001-93)

النسبة (%)	قيمة الاستثمارات (مليون دج)	النسبة (%)	عدد المشاريع	المناطق
26	72608	62	273	أوروبا
56	157383	24	104	الدول العربية
10	27152	07	32	أمريكا
06	15713	06	26	آسيا
04	9944	01	03	إفريقيا
00	476	00	02	دول أخرى
100	283282	100	440	المجموع

المصدر: نفس المرجع السابق،

و تتوزع التدفقات من هذه الأقاليم على حسب الدول الأصل كما يلي :

الجدول رقم (71): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب الدول الأصل خلال الفترة (2001-93)

النسبة %	عدد المشاريع	الدول
21	91	فرنسا
11	47	إيطاليا
08	34	إسبانيا
06	25	تونس
05	23	ألمانيا
05	22	الصين
05	22	سوريا
04	19	الأردن
04	17	تركيا
04	16	الو.م.أ
02	08	مصر
01	07	السعودية
24	109	دول أخرى
100	440	المجموع

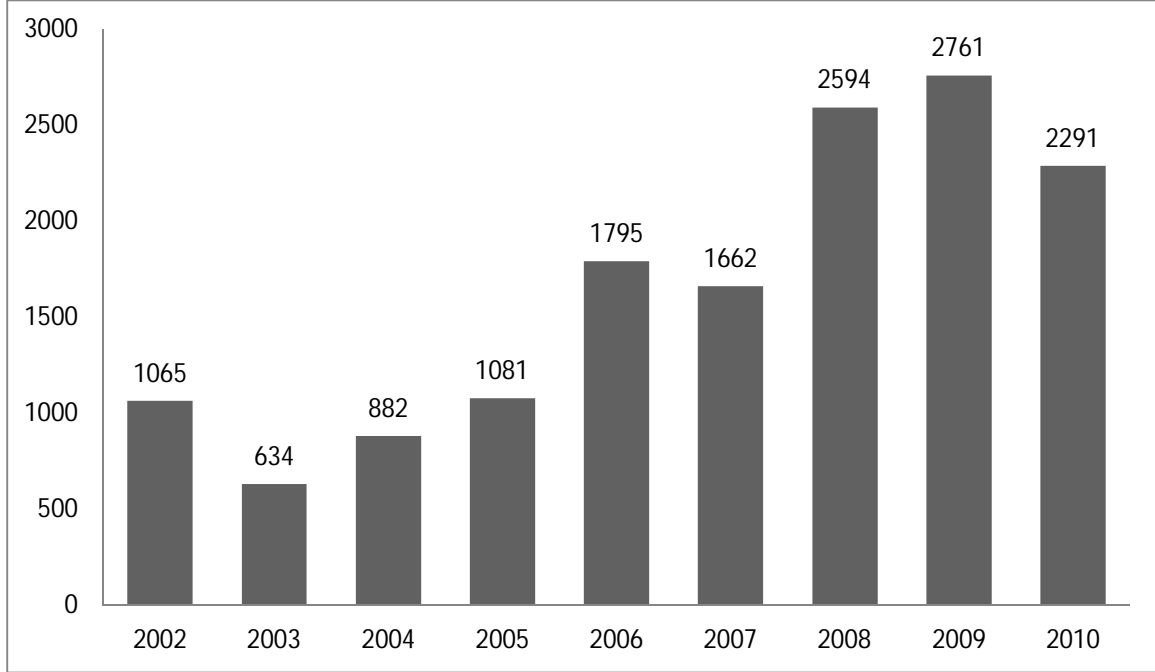
المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

يتبين من خلال الجدول أن أهم الدول الأوروبية المستثمرة في الجزائر تتمثل في مقدمتها فرنسا ثم إيطاليا وإسبانيا أما الدول العربية، نجد منها تونس التي ساهمت بـ 25 مشروع بما يمثل 6% من إجمالي عدد المشاريع المصرح بها خلال هذه الفترة بمبلغ قدره 1807 مليون دج مقابل مصر التي ساهمت بـ 08 مشاريع و لكن بقيمة تقدر بـ 19223 مليون دج و هو ما يمثل حوالي 7% من إجمالي القيمة المسجلة المصرح بها خلال نفس الفترة و من جهة أخرى نلاحظ أن ما نسبته 27% من مجموع المشاريع المصرحة تتوزع على باقي دول العالم بأقل من عشر مشروعات استثمارية (بما فيها مصر و السعودية).

**المطلب الثاني : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2010)**

سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفقات مرتفعة مقارنة بالمرحلة السابقة، رغم القيم المنخفضة التي شهدتها الفترة (2002-2005) أين كانت أقل من مستوى عام 2001 مثلما يظهرها الشكل التالي:

**الشكل رقم (15): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2010)**  
(الوحدة: مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

-UNCTAD «World Investment Report 2005 : Transnational corporation and the internationalization of R&D» op,cit, p 303

- UNCTAD «World Investment Report 2011: Non Equity modes of international production and development» op,cit, p187

رغم التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2002 إلى 1065 مليون دولار أمريكي إلا أن هذا الرقم يبقى الأكبر على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول شمال إفريقيا مما جعل الجزائر تحتل في تلك السنة المركز الأول على مستوى المغرب العربي و المركز الثالث في إفريقيا حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2004 □ كما نلاحظ الانخفاض الثاني عام 2003 بنسبة 40% مقارنة بسنة 2002 و يرجع أساسا إلى انخفاض المشاريع في قطاع الطاقة التي تحصلت على ثلاث مشاريع من بين 31 مشروع.

وتشير بيانات من الوزارة الأولى حول الاستثمارات الأجنبية المنجزة في الجزائر أن الرصيد التراكمي لهذه الاستثمارات في قطاع الطاقة (بما فيها المناجم) قدر بـ 697 مليار دينار جزائري (حوالي 11 مليار



دولار أمريكي) مقابل 136 مليار دينار جزائري (حوالي 2 مليار دولار أمريكي) بالنسبة للاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال نفس الفترة (99-2003) <sup>1</sup>.

وانطلاقاً من عام 2004 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توسعاً خاصة بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة و المناجم [أين سجلت ما قيمته 154 مليار دينار جزائري مقابل 112 مليار دينار جزائري للاستثمارات في قطاع الطاقة و المناجم في عام 2004] و أهم أسباب هذا الارتفاع تعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية و خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية، إلى جانب خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD، حيث يعود 60% منها لصالح شركة هنكل الألمانية <sup>2</sup>.

واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2006، وهي السنة التي سجل فيها قيمة استثمارات أجنبية مباشرة حوالي ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 (634 مليون دولار أمريكي)، يتجه ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2006 إلى قطاع الطاقة و المناجم ليحتل بذلك المركز الأول في توزيع هذه الاستثمارات حسب القطاعات [كما يظهر أيضاً عند تحليل هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة في عام 2006 أن نشاط البنوك و التأمينات استفاد بـ 24 مشروع (10 مشاريع ذات أصل عربي، و 7 فرنسي) من بين 102 مشروع المعلن عنه في هذه السنة، و استحوذ على نسبة 10% من قيمتها <sup>3</sup> أما سنة 2007 فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً طفيفاً من 1795 مليون دولار أمريكي إلى 1662 مليون دولار أمريكي [أي بنسبة (-7%) بسبب انخفاض حصة استثمارات كل من الو.م.أ، فرنسا، إسبانيا و مصر بـ -11%، -22%، -28%، -30% على الترتيب، و التي تمثل أهم الدول المستثمرة في الجزائر] و لكن عرفت سنة 2008 تدفقات مرتفعة خاصة في مشاريع الصناعات الغذائية، السماد الكيماوي، البنوك و التأمينات، البناء و الأشغال العمومية [هذا ما جعل حجم الاستثمارات خارج قطاع الطاقة و المناجم يسجل حوالي 897 مليار دينار جزائري أي بزيادة تفوق خمسة أضعاف (\*) مما سجل في عام 2007 (145 مليار دينار جزائري)] أما قطاع الطاقة و المناجم فقد انخفضت من 168 مليار دينار جزائري عام 2007 إلى 140 مليار دينار جزائري عام 2008 رغم أن هذا القطاع لم يتأثر بانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ميز سنة 2007 [بل العكس] فقد شهدت ارتفاعاً في

<sup>1</sup> - بوابة الوزارة الأولى " حصيلة المنجزات الاقتصادية و الاجتماعية للفترة 1999-2008"، ص14 نقلاً عن الموقع:

<http://www.premier-ministre.gov.dz>

(المطلع عليه: 2010/05/25)

<sup>2</sup> -ANIMA « les investissements directs étrangers (IDE) dans la région MEDA EN 2004 », investir en méditerranée, notes et études, Numéro 15, janvier 2005, pp 53,56. sur le :

[http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/EH5\\_MIPO-2004\\_VF.pdf](http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/EH5_MIPO-2004_VF.pdf) : (consulté le : 20/11/2011)

<sup>3</sup> -ANIMA « les investissements directs étrangers (IDE) dans la région MEDA en 2006 » investir en méditerranée, notes et documents N° 23, Mai 2007, pp 86, 87, 92, 99. sur le site :

<http://www.animaweb.org/uploadas/bases/document/07-05-30-bilan-ide-meda-2006-fr.pdf>.

(consulté le : 20/11/2011).

من احتساب الباحث استناداً إلى المرجع السابق. (\*)

هذا القطاع من 150 مليار دج (2006) إلى 168 مليار دج (2007)<sup>1</sup> و بذلك تجاوزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة و المناجم 17 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2008 أي بمعدل سنوي يقدر حوالي 2 مليار دولار حسب ما أفاد به بيان لوزارة الطاقة و المناجم و تشمل هذه التدفقات استثمارات شركاء أجانب في التنقيب و تطوير المحروقات و المحطات الكهربائية و تحلية مياه البحر و كذا في فرع المناجم<sup>2</sup>، حيث كانت حصيلة هذا الفرع بين سنتي 2001 و 2006 حوالي 102 مليون دولار أمريكي ( إذ تأتي الصين في مقدمة الدول المستثمرة في هذا الفرع بـ 25 مليون دولار أمريكي)<sup>3</sup> و من جهة أخرى أوضح نفس البيان أن منطقة أوروبا وحدها شاركت بمساهمة قيمتها 58% من ذلك الرصيد التراكمي المحقق خلال الفترة 2000 و 2008 منها 24 % لبريطانيا وحدها.

إن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على ما يبدو من خلال ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008 و لا حتى في عام 2009 أين شهدت رقما قياسيا وصل 2761 مليون دولار أمريكي، و هو يمثل القمة التي لم تصل إليها الجزائر على طول مسيرة انفتاحها على الخارج و قد استهدفت هذه الاستثمارات بالدرجة الأولى قطاع الطاقة و المناجم <sup>4</sup> بحيث سجل 9 من بين 10 أكبر المشاريع المعلنة عنها في هذه السنة<sup>4</sup>، أما الاستثمارات خارج هذا القطاع فشهدت انخفاضا محسوسا لتسجل أربعة مشاريع على طول سنة 2009 (مقابل 102 مشروع في عام 2008) منها 3 مشاريع في شكل شراكة حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <sup>5</sup> كما تشير نفس البيانات أيضا أن عدد المشاريع المصرح بها قد ارتفع في سنة 2010 إلى 11 مشروع أجنبي منها 7 مشاريع في إطار الشراكة و أربعة كاستثمار خارجي مباشر بقيمة إجمالية تقدر بـ 58,9 مليار دينار جزائري <sup>6</sup> وبهذا يصل عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها إلى غاية نهاية 2010 في شكل نوايا 528 مشروع ، إلا أنه في مارس 2012 تم الإعلان عن الحصيلة المنجزة للفترة (2002-2010) من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعد الأخذ بعين الاعتبار المشاريع الملغاة ، نجد أنها في حدود 360 مشروع أجنبي و مشترك ، فهذا التراجع في الأرقام يبين انسحاب أو تجميد المستثمرين الأجانب لـ 168 مشروع

<sup>1</sup> - بوابة الوزارة الأولى ، مرجع سبق ذكره ، ص8.

- جريدة المساء اليومية " الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة و المناجم " ، العدد 3805 ، الصادرة بتاريخ 2009/08/27، ص06.

<sup>3</sup>- تصريح لمحمد الطاهر بوعروج و هو مدير قطاع المناجم بوزارة الطاقة و المناجم الجزائرية لجريدة العرب ، الصادرة بتاريخ 2007/1/8، ص22  
نقلا عن الموقع:

<http://www.alarabonline.org/previonspages/alarab%20daily/2007/01/08/p12.pdf>

(المطلع عليه بتاريخ : 2009/09/6)

<sup>4</sup> -ANIMA « investissements directs étrangers et partenariats vers les pays méd. en 2009 » investir en méditerranée, étude N14, avril 2010, p38 . sur le site :

[http://www.ammaveb.org/uploads/bases/document/AIN\\_IDE\\_partenariats-2009\\_fr\\_6-05-2010.pdf](http://www.ammaveb.org/uploads/bases/document/AIN_IDE_partenariats-2009_fr_6-05-2010.pdf).

(consulté le :20/11/2011).

و تضيف في هذا الصدد أن حصيلة إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2002-2010) تقدر بحوالي 706 مليار دج ، منها 68 % متأتية من الشراكة كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم ( 72): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها والمنجزة في الجزائر حسب الشكل خلال الفترة (2010-2002)

قيمة الاستثمار ( مليار دج )			عدد المشاريع			شكل الاستثمار
نسبة الإنجاز %	المنجزة	المصرح بها	نسبة الإنجاز %	المنجزة	المصرح بها	
57,29	483	843	63,26	155	245	الشراكة
26,08	222	851	72,43	205	283	الاستثمار الأجنبي المباشر
<b>41,67</b>	<b>706</b>	<b>1694</b>	<b>68,18</b>	<b>360</b>	<b>528</b>	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " بيانات التصريح بالاستثمار" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://www.andi.dz/ar/?fc=b\\_declare](http://www.andi.dz/ar/?fc=b_declare)

(المطلع عليه بتاريخ: 2011/06/15)

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة الفترة (2010-2002) " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets>

(المطلع عليه بتاريخ : 2012/05/22)

ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

إن تطبيق قاعدة 49/51 لم يتم إلا في نهاية هذه الفترة، لذا كان عدد المشاريع في شكل شراكة أقل من الأشكال الأخرى □ و تتجه أغلبها إلى قطاع الصناعة و الخدمات.

الجدول رقم (73): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2002-2010)

النسبة %	قيمة الاستثمار (مليار دج)	النسبة %	عدد المشاريع	قطاع النشاط
00	01	01	03	الفلاحة
01	10	15	56	البناء و الأشغال العمومية
75	528	56	201	الصناعة
01	05	00	02	الصحة
00	04	04	13	النقل
01	08	02	06	السياحة
08	53	22	78	الخدمات
14	98	00	01	الاتصالات
100	706	100	360	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة الفترة (2002-2010)" ، مرجع سبق ذكره  
ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج عدة نقاط ، أهمها:

- تمركز الاستثمارات في القطاع الصناعي من حيث العدد و القيمة.
- استقطبت الخدمات أكثر من خمس المشاريع المنجزة على طول الفترة (2002-2010) إلا أن قيمتها أقل مما حقق في مشروع الاتصالات ما يدل على ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات و ارتفاع قيمتها في قطاع الاتصالات.
- يعود أصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (من غير مشروعات الشراكة) بنسبة كبيرة إلى الدول الأوروبية من حيث العدد ، أما من ناحية القيمة فتعود الصدارة للدول العربية خاصة الكويت و مصر بمجموع يتعدى نصف قيمة هذه الاستثمارات كما يبينها الجدول رقم (74)

الجدول رقم (74): جنسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)

النسبة %	قيمة الاستثمار (مليار دج)	النسبة %	عدد المشاريع	الدول
04	09	18	36	فرنسا
03	06	12	25	تركيا
06	13	11	22	الصين
00	0,33	11	22	ليبيا
22	48	07	14	مصر
00	0,48	06	13	لبنان
01	02	05	11	تونس
01	02	04	09	الأردن
00	01	04	08	سوريا
63	140,19	22	45	دول أخرى
100	222	100	205	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة الفترة (2010-2002)", مرجع سبق ذكره

ملاحظة: النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

نلاحظ أن فرنسا لها العدد الأكبر من المشروعات الأجنبية المنجزة، أما المشروعات العربية فإن مصدرها ليبيا و مصر، لبنان وتونس بأكثر من عشرة مشاريع (تتجه خاصة إلى قطاعات الاتصالات البنوك و التأمينات إلى جانب الصناعة الصيدلانية) فيما يتوزع 45 مشروع على باقي دول العالم بأقل من خمسة مشاريع للدولة الواحدة وما يظهر أيضا أن الدول التي لها مشاريع استثمارية كثيرة ليس بالضرورة لها أكبر قيمة، مثلما هو الحال بالنسبة لمصر إلى جانب الكويت التي دخلت بمشروع واحد وبقية استثمارية تقدر بـ 98 مليار دينار جزائري<sup>1</sup> ما يمثل 44% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إن وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمارات ترجع انحصار وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنتين 2009 و 2010 إلى التغيير الذي طرأ على التشريعات الجزائرية التي تنظم الاستثمارات الأجنبية، و منها تحديد حصة الشريك الأجنبي في أي مشروع في الجزائر بـ 49 % كحد أقصى مقابل 51 % من رأس مال الشركة لصالح الطرف أو الأطراف الوطنية،

<sup>1</sup> - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة الفترة (2010-2002)", نقلا عن الموقع الإلكتروني:

(المطلع عليه بتاريخ: 2012/05/22) <http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets>

و كذلك إلزام الشركات التجارية الأجنبية العاملة بالجزائر بالتنازل عن 30 % من رأس مال الشركة لصالح شركاء محليين مقيمين، (حيث بلغ عددها في مجال الاستيراد 1665 شركة أجنبية في نهاية 2008<sup>1</sup>) ، فضلا عن التعديلات المتعددة التي طرأت على التشريع الخاص بتحويل أرباح الشركات إلى الخارج، و يعود أيضا إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي تسببت في الحد من تدفق رؤوس الأموال الغربية و حتى العربية نحو الجزائر خلال عام 2010 بحيث تراجعت إلى 2,29 مليار دولار لتحتل بذلك الجزائر المركز الثامن إفريقيا حسب تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لعام 2011.

### خلاصة الفصل:

<sup>1</sup> -جريدة المساء اليومية " إجراءات جديدة لضبط نشاط الاستيراد" ، العدد 3672 ، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 ، ص9.

عند دراسة و تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل المقارنة خلال الفترة (1993-2010) ، يمكن أن نستخلص جملة من الحقائق ، أهمها:

\* شهدت الصين تدفقات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال المرحلة (1993-2001) ، كانت غالبيتها في شكل مشاريع مشتركة ، حيث تم استثمار جزء كبير من هذه الاستثمارات في قطاع التصنيع و موجهة خاصة الى المشاريع ذات التكنولوجيا العالية ] و مع انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة كانت مجبرة على فتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات، ليتوجه بذلك اهتمام المستثمرين بباقي المجالات خاصة العقارات ] وهذا ما ساعدها على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ] وأصبح المستثمر الأجنبي يفضل الدخول في شكل فروع أو مساهمة كلية أجنبية في المشروع متخذاً المناطق الشرقية للبلاد البيئة الملائمة للاستثمار على طول فترة الدراسة ] كما أن مصدر رأس مال هذه الاستثمارات لم يتغير، بحيث يعود النصيب الأكبر لهونغ كونغ بصفة خاصة و الدول الآسيوية المجاورة بصفة عامة.

\* يعكس حجم الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية في تركيا الأداء الاقتصادي القوي واستمرار النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة ، بحيث تركز الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات في الفترة الأولى في قطاعي التصنيع والوساطة المالية ] ويتضح من اتجاهات الاستثمار الأجنبي الأخيرة في تركيا أنه خلال السنوات اللاحقة سيتحول وبشكل متزايد نحو قطاع الخدمات ، فيما يخص المرافق العامة التي تتولاها أو كانت تتولاها الحكومة مثل الكهرباء والغاز ومياه الشرب ، خاصة مع حاجة هذا البلد لإنشاء أو تطوير هذه المرافق لتحسين مستوى معيشة سكانه ] وتبقى الدول الأوروبية أهم الدول المستثمرة في تركيا منذ 1980.

\* كان للإجراءات الإصلاحية التي تبنتها الحكومة المصرية في تحسين مناخ الاستثمار دور في ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها خاصة منذ عام 2004 ، ويلاحظ أن بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يتم إعلانها كأرقام إجمالية لا يتضح منها نصيب القطاعات الاقتصادية ولا الفروع الأمر الذي يحول دون إمكانية دراستها وتحليلها للتعرف بدقة على القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي ومدى التغيرات التي تطرأ على أدائها عبر الزمن.

\* ارتفعت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر بشكل ملموس خلال السنوات الأخيرة خاصة بالنسبة لقطاعي الصناعة والخدمات، ليحتل كلا منهما مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية خارج قطاع الطاقة والمناجم ] ومن جهة أخرى تكشف بيانات المشاريع الأجنبية المنجزة في الجزائر عن تنوع و تعدد مصادر الشركات الاستثمارية الأجنبية ، حيث تشارك دول كثيرة في توجيه استثماراتها نحو الجزائر تأتي فرنسا على رأس قائمة دول الاتحاد الأوروبي ] وتحتل الكويت ومصر صدارة الدول العربية ، في حين تظهر كل من الصين و تركيا كأهم المستثمرين من الدول الأخرى.

الفصل الرابع :  
أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول  
محل المقارنة



**تمهيد:**

يعد النمو الاقتصادي حاجة ملحة على المستوى العالمي، و لذلك فإن أولويات التنمية في البلدان النامية تتضمن نمو الدخل، رفع مستويات الاستثمارات و الصادرات ، خلق فرص عمل أكثر و أفضل و محاولة التقدم التكنولوجي. و بما أن هذه الدول لا يمكنها إنجازها بمفردها خاصة أن أغلبها يعاني من مشكلة التمويل ، هذا ما جعلها تستعين بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و في شكل شركات مشتركة في البداية معلقة الكثير من الآمال على هذه الاستثمارات كمبدأ استراتيجي في تحقيق أهدافها التنموية [إدراكا منها لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاداتها.

إن دراسة و معرفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلد المضيف سواء نام أو متقدم حسب التحليلات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع ،عادة ما تكون بتحديد الآثار التي يحدثها هذا الاستثمار في عدة مجالات . و بناء على واقع المعطيات المتوفرة لدينا من الإحصاءات [فإن معرفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول الأربعة المختارة على وجه الخصوص ستظهر من خلال مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي، النمو الاقتصادي و تمويل التنمية بالإضافة إلى الأثر الذي يحدثه على ميزان المدفوعات مقارنة بباقي الوسائل التمويلية الخارجية [إلى جانب الآثار الأخرى التي تختلف باختلاف الدول نظرا لتباين الأهداف الاقتصادية التي سطرتهها الدول محل المقارنة من وراء استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

### المبحث الأول : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الصيني

لقد شهدت الصين و لا تزال تشهد استمرارا في مسيرة التنمية بأهدافها و مرتكزاتها و منجزاتها ، تمثلت في النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية و تنويع القاعدة الاقتصادية و تنمية الموارد البشرية و رفع مستوى المعيشية و تحسين نوعية الحياة و زيادة فاعلية القطاع الخاص و ما ساهم في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عززت إلى حد كبير من قدرات الصين التنافسية .

#### المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة (1993-2001)

يمكن معرفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدولة الصين في هذه الفترة ،من خلال تحليل مدى مساهمة هذه الاستثمارات في اقتصادها بناء على دراسة :

#### 1- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي :

وذلك في سد الفجوة الاستثمارية، و يقاس بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت

الجدول رقم(75) : الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت

في الصين خلال الفترة (1993-2001)

(الوحدة : نسبة مئوية %)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
13,5	15,9	15,4	12,6	11,5	9,1	7,9	8,1	6,4	الدول النامية
10,3	10	10,9	13,2	14,4	14,4	15	16,8	11,9	الصين

المصدر:

UNCTAD « weatable5.FDI inward as a percentage of gross fixed capital formation ,1990\_2010 »,sur le site: [http://www.unctad.org/Sections/dite\\_dir/docs/WIR11\\_web%20tab%205.pdf](http://www.unctad.org/Sections/dite_dir/docs/WIR11_web%20tab%205.pdf). (consulté le:15/01/2012)

تشير أرقام الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الصين هي أعلى من المتوسط المسجل في الدول النامية إلى غاية 1998، بحيث عرفت هذه النسبة انخفاضا فيما بعد نتيجة انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين بسبب الأزمة المالية الآسيوية كما بقيت نسبة المساهمة في حدود 10 % عام 2001 رغم عودة ارتفاع تدفق هذه الاستثمارات إلى الصين .

إذ يعود سبب انخفاض مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي للصين،كون أن هذه الاستثمارات غير ضرورية لسد الفجوة الاستثمارية ، نظرا لارتفاع معدل الادخار عن معدل الاستثمار

( 35,2 % كمعدل استثمار مقابل 41 % معدل الادخار خلال الفترة 94 -2000<sup>1</sup> ) و بالتالي تعد المدخرات المحلية المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات ( وهذا الحال ليس كباقي حال معظم الدول النامية). هذا من جهة و من جهة أخرى ينتظر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين تحقيق أغراض أخرى .

## 2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية :

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا هاما من عناصر التمويل الخارجي للتنمية في العديد من الدول النامية و فما هي مكانته بين التدفقات الرأسمالية إلى دولة الصين ؟

### الجدول رقم (76) : التدفقات الرأسمالية إلى الصين خلال الفترة (1993-2001)

(الوحدة : مليون دولار)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
14549	19005	19896	11148	23976	21114	21985	16151	19559	تدفقات الدين (*)
46878	40715	40319	45463	45257	41726	37521	33767	27515	الاستثمار الأجنبي المباشر (**)
849	6912	612	765	5657	3466	2807	3915	3818	الاستثمار المحفظي
6538	4822	3687	3136	4966	1881	891	857	631	تحويلات العاملين
1549	1712	2379	2439	2047	2640	3471	3139	3207	المساعدات الإنمائية الرسمية (***)

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- البنك الدولي " بيانات السياسة الاقتصادية والديون "، مرجع سبق ذكره.

(\*)The Word Bank «Data Bank», sur le site:

<http://www.wordbank.org/data/Vieus/Reports/TableVieus.aspx> .(consulté le ;15/02/2012)

(\*\*) مستخرجة من الجدول رقم ( 41 ) ، ص ( 294 ) .

(\*\*\*) المساعدات الإنمائية الرسمية تشمل مدفوعات القروض بشروط ميسرة + المنح المقدمة من مؤسسات رسمية في أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية<sup>2</sup> ومن مؤسسات متعددة الأطراف ومن بلدان غير أعضاء في اللجنة .

نرى أن المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه الصين لتمويل تنميتها الاقتصادية هو الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل كبير مقارنة بباقي التدفقات المالية ،بحيث ارتفع إلى حوالي الضعف في عام 2001 مقارنة

<sup>1</sup> - Chen yu et Sybie Démurger « croissance de la productivité dans l'industrie Manufacturière chinoise : le rôle de l'investissement direct étranger », Revue Economie international n°92, 2002, p149.

<sup>2</sup> - تتكون لجنة المساعدات الإنمائية من 24 عضو منها: الو.م.أ، سويسرا، اليابان، كوريا، المملكة المتحدة، فرنسا و غيرها . وهذا حتى نهاية 2011.

<http://www.aidflows.org>

و لمعرفة المزيد عنها انظر في :

ببداية الفترة ، في حين تشهد باقي التدفقات تراجعا ملحوظا ما عدا تحويلات العاملين التي زادت بأكثر من 10 مرات عن مستوى عام 1993.

فالسؤال المطروح أنه مادامت الصين تركز على الاستثمار الأجنبي المباشر كأهم مصدر تمويلي خارجي فهل حقق لها ما كانت تصبو إليه ؟

### 3- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي :

يمكن ملاحظة ذلك بمقارنة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي ، كما يوضحه الجدول رقم ( 77 ) خلال الفترة (93-2001).

الجدول رقم ( 77 ): رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة (1993-2001)

(الوحدة : نسبة مئوية %)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
26,0	24,8	25,5	20,1	16,6	15,3	14,4	14,7	14,3	الدول النامية
15,4	16,2	16,9	16,8	15,6	14,4	13,4	12,7	9,9	الصين

المصدر :

UNCTAD « webtable7.fdi inward Stock as a percentage of gross domestic product,1990-2010 » , sur le site : [http://www.unctad.org/Sections/dite\\_dir/docs/WIR11\\_web%20tab%207.pdf](http://www.unctad.org/Sections/dite_dir/docs/WIR11_web%20tab%207.pdf). (consulté le : 15/01/2012)

أول ما يظهر حسب هذا الجدول أن الأثر الذي يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الصيني هو أقل من ذلك المسجل بالنسبة لمتوسط الدول النامية على طول الفترة ( 93-2001 ) إلى جانب تزايد نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى غاية عام 1999 حين وصل إلى حوالي 17 % . وتشير بعض الإحصائيات الخاصة بصندوق النقد الدولي في هذا الصدد أن زيادة النمو الاقتصادي في الصين خلال التسعينات تعود إلى مساهمة الشركات الأجنبية في ذلك بنسبة تمثل 0,4 نقطة مئوية سنويا من الزيادة<sup>1</sup> وهذا كأثر رئيسي على الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أن هناك آثارا أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر تقود في مجموعها إلى زيادة النمو الاقتصادي في الصين التي سوف تظهر لاحقا .

<sup>1</sup> - Ministre délégué au commerce extérieur de la République Française ☐ Chine : la longue marche vers la « société de prospérité moyenne » , les enjeux économiques internationaux , DREE Dossiers , Octobre 2004 , p6. sur le site : [http://www.centre.cci.fr/mediatheque/International/ApprocheMarches/Argumentaires\\_PAYS/DREE\\_Chine.pdf](http://www.centre.cci.fr/mediatheque/International/ApprocheMarches/Argumentaires_PAYS/DREE_Chine.pdf) (consulté le : 24/01/2010).

#### 4- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات :

للحكم على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات فإن هذا يستلزم إجراء تحاليل ودراسات شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه [1] لأن ميزان المدفوعات دالة في كثير من العوامل، إلا أن هذه الدراسة ستقتصر حول تأثير هذه الاستثمارات وما يترتب عنها في شكل تحويل الأرباح على الحساب الجاري [2] هذا من جهة ، ومن جهة أخرى مقارنة ذلك بدفع الفوائد التي تعتبر كعبء لتدفقات الدين التي تؤثر عند خروجها سلبا على ميزان العمليات الجارية ، وهذا لمعرفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمورد مقارنة بأهم التدفقات المالية الأخرى (تدفقات الدين أو القروض).

وقبل إعطاء النتيجة النهائية لهذه الآثار نبحث أولا عن وضعية الحساب الجاري الصيني في حالة العجز ، بحيث أنه حسب الخبراء الدوليين إذا كان معدل العجز الجاري مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي هو 5%<sup>1</sup> ، فإن وضعية الاقتصاد للبلاد في حالة عادية ، ويصبح في وضع حرج إذا ما زاد عن هذا المعدل إلا أنه في حالة الصين لا يشكل العجز الجاري تهديدا بالنسبة لها خلال الفترة ( 93-2001 ) لأن حسابها الجاري لم يسجل عجزا إلا في سنة واحدة وذلك في عام 1993 بنسبة 2,63% من الناتج المحلي الإجمالي أين كان للاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا وإيجابيا في تمويله [3] حسب ما يظهره الجدول التالي :

<sup>1</sup>-Bertrand Bellon et Ridha Gouia ,op.cit ,p150.

الجدول رقم (78) : أثر تحويلات أرباح الإستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في الصين  
و مقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (93-2001)

(الوحدة : مليون دولار)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
17401	20519	21115	31472	29718	7243	1618	6908	(11609)	رصيد الحساب الجاري (1)
1324807	1198475	1083278	1019458	952653	856085	728007	559225	440501	الناتج المحلي الإجمالي (2)
-	-	-	-	-	-	-	-	2,63	نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(1)/(2)
46878	40715	40319	45463	45257	41726	37521	33767	27515	الإستثمار الأجنبي المباشر (*) (3)
-	-	-	-	-	-	-	-	237	نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (1)/(3)
21489	20198	16039	16039	13311	11679	9935	400	231	تحويلات أرباح الإستثمار الأجنبي المباشر (4)
-	-	-	-	-	-	-	-	1,98	نسبة تحويلات أرباح الإستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (1)/(4)
7982	7231	7078	7226	6918	5496	5996	4792	3439	دفع الفوائد (5)
-	-	-	-	-	-	-	-	29,62	نسبة دفع الفوائد إلى العجز الجاري (1)/(5)

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

The World Bank « World data bank », sur le site:

<http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?step=2&id=4&hActiveDimensionId=WDISeries>.

(consulté le: 24/02/2012)

(\*) مستخرجة من الجدول رقم ( 41 )، ص ( 294 )

ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

ولكن يبقى هذا الأثر في الأجل القصير باعتباره تدفقا مبدئيا للرأس مال □ وسيتغير الوضع في

المدى المتوسط لأنه سيزرتب عليه تحويل أرباح الإستثمار □ والتي كانت تمثل حوالي 2 % من العجز

الجاري المسجل وهي أقل بكثير مما خلفته تدفقات الدين ، حيث شكلت مدفوعات الفوائد وحدها ثلث هذا العجز مع العلم أن تدفقات الدين تمثل ثاني مصادر التمويل الخارجي للاقتصاد الصيني في هذه السنة ، كما يلاحظ أيضا بالنسبة لحجم تحويل أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل لهذه السنة (1993) وسنة 1994 هي أقل من قيمة تسديد الفوائد ، ولكن بعد هذا التاريخ أصبحت تحويلات الأرباح تفوقها [حتى بلغت حوالي ثلاثة أضعافها في نهاية الفترة (2001) ، ما يمثل تقريبا 46 % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لنفس السنة ، وهي نسبة مرتفعة .

#### 5- الآثار الأخرى :

لقد لعبت الشركات الأجنبية خلال الفترة (1993-2001) دورا مهما بالنسبة للاقتصاد الصيني ، نظرا للنتائج التي حققتها وفق الجدول الآتي:

#### الجدول رقم (79): أهمية الشركات الأجنبية في الاقتصاد الصيني خلال الفترة (1993-2001)

(الوحدة : نسبة مئوية %)

السنوات	صادرات الشركات الأجنبية (مليار دولار)	واردات الشركات الأجنبية (مليار دولار)	حصتها من إجمالي الصادرات السلعية	حصتها من إجمالي الواردات السلعية	حصتها من التجارة الخارجية	حصتها من الناتج الصناعي	حصتها من الحصيلة الضريبية
1993	25	42	27,51	40,24	34,27	9,14	5,71
1994	35	53	28,69	45,78	37,04	11,25	8,51
1995	47	63	31,51	47,66	39,10	14,30	10,96
1996	61	76	40,71	54,45	47,29	15,14	11,87
1997	75	78	41,00	54,59	46,95	18,57	13,16
1998	81	77	44,06	54,73	48,68	24,34	14,38
1999	89	86	45,47	51,83	48,39	27,75	15,99
2000	119	117	47,93	52,10	49,91	31,29	17,50
2001	133	126	50,06	51,67	50,83	27,98	19,01

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

Invest In China « Investment Statistics », Annual Statistics Data , FDI Statistics, 2010, sur le site : [http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/default.jsp](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/default.jsp). (consulté le: 24/04/2012).

فمن خلال قراءة أرقام الجدول يمكن ملاحظة هذه الأهمية في النقاط التالية:

- أصبحت تساهم بما يقارب ثلث الناتج الصناعي في الصين بعدما كان لا يتعدى قيمة 10 % في عام 1993 كأقصى تقدير .

- تشارك الشركات الأجنبية بحوالي 16 % من المداخيل الضريبية الكلية لعام 1999، مع العلم أنها تضاعفت بثلاث مرات تقريبا مقارنة ببداية الفترة كما يشكل تسديد الضريبة على أرباحها نسبة 17,7 % من مجموعة حصيلة هذا النوع من الضرائب لنفس السنة ، ثم ارتفعت إلى 18,4 % عام 2000<sup>1</sup>. وبالنسبة لعوائد TVA فإن حصتها قدرت بـ 13,1 % لعام 2000<sup>2</sup> كذلك. ليصل بذلك مجموع حصتها من المداخيل الضريبية الكلية 19 % في سنة 2001.

- تمثل السبب الرئيسي في توسيع التجارة الخارجية الصينية ، لأن نصف الصادرات الصينية المحققة يعود مصدرها للشركات الأجنبية . فرغم ارتفاع صادرات هذا النوع من الشركات إلا أن ميزانها التجاري عرف عجوزات في بداية الفترة كما تحول إلى فوائض ابتداء من سنة 1998 كما ومع هذا فإن تأثير هذه العجوزات على ميزان المدفوعات لا يظهر مقارنة بحجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كل سنة ، الذي لا يغطي هذه العجوزات فقط بل جعل ميزان المدفوعات يحقق ارتفاعا في احتياطات الصرف لهذا البلد، وذلك من 27,4 مليار دولار عام 1993 إلى 80,3 مليار دولار عام 1995 ثم 146,5 مليار دولار في 1997<sup>3</sup> ليصل إلى 171,8 مليار دولار سنة 2000<sup>4</sup>.

إلى جانب ذلك فقد ساهمت الشركات الأجنبية في خلق فرص للعمل بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، رغم أن معدل البطالة منخفض في حدود 3 % إلا أن ما يميز هذا الاقتصاد هو العمالة الزائدة في الشركات الوطنية والنزوح الريفي الشديد نحو المدن الساحلية للبلاد<sup>5</sup> .

إن قياس درجة تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على العمل بطريقة غير مباشرة تبقى صعبة التحديد والتحليل ، لذا سنقتصر على ما وظفته بطريقة مباشرة . ففي عام 1991 تم خلق 1,6 مليون فرصة عمل بما يمثل 1 % من الشغل أو العمالة في المناطق الحضرية في الصين كما لترتفع إلى 6,1 مليون منصب عمل وهو ما يمثل 2,9 % من الشغل في المناطق الحضرية الصينية في عام 1999، حيث تتوزع هذه النسبة إلى 7,23 % في الشرق 1,12 % في الوسط و0,83 % في الغرب كما وبالتالي تختلف نسبة التوظيف لهذه الشركات باختلاف المناطق، فنجدها تتمركز في الشرق بحوالي 86 %،الوسط بـ 10,1 % ثم الغرب بـ 3,81 %<sup>6</sup>،وهو توزيع غير عادل يرجع أساسا إلى درجة تموقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المناطق، حيث كان نصيب الفرد من هذه الإستثمارات 517 دولار أمريكي في الشرق 61 دولار أمريكي في الوسط مقابل 34 دولار أمريكي في الغرب<sup>7</sup> وهذا ما يزيد من فجوة التنمية بين

<sup>1</sup> - OCDE «la Chine : progrès et en jeu de la réforme » ,op.cit , pp193,194.

<sup>2</sup> - IBID,p197

<sup>3</sup> - The World Bank «Global Development Finance » , Report 1999,op.cit ,p152

<sup>4</sup> - The World Bank «Global Development Finance » , Report 2012,op.cit ,p110

<sup>5</sup> - Secrétariat d' état a l' industrie ,op.cit ,p17.

<sup>6</sup> -OCDE « la chine dans l'économie mondiale: les enjeux de politique économique intérieure»,op.cit ,p367.

<sup>7</sup> -IBID ,p389



المناطق □ مع العلم أن التوزيع السكاني شبه متوازن بين المناطق الثلاث التي تستحوذ على الترتيب في حدود 32,5 % 39 % ، 28,5 % ، خلال الفترة (90-2001) من مجموع السكان<sup>1</sup>.

ولا يبقى خلق فرص العمل الهدف الوحيد لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين □ بل

عملت على تشجيع تدفقه من أجل التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية أيضا ، ولكن كيف يتم قياس ذلك ؟  
يمكن قياس ذلك بطريقة غير مباشرة من خلال خصائص الشركات الأجنبية مقارنة بالشركات المحلية من حيث الحجم ، إنتاجيتها ، كثافة رأس المال وغيرها .

فعند تطبيقها على الاقتصاد الصيني نجد :<sup>2</sup>

- حجم هذه الشركات في المتوسط هو أكثر بـ 43 % عن حجمها في الشركات المحلية .
- إنتاجية العمل بها مرتفعة في حدود 88 % مقارنة بباقي الشركات المحلية في جميع الصناعات .
- أصبحت تتجه أكثر إلى الصناعات ذات كثافة تكنولوجية على حساب الصناعات ذات كثافة في اليد العاملة ، حيث كان حجم أصولها في الصناعات ذات التكنولوجيا في عام 1995 يقدر بحوالي 27 % مقابل حوالي 50 % في الصناعات ذات كثافة في اليد العاملة □ لتصبح النسب في عام 1999 على التوالي 33 % مقابل 42 % ، مما يدل أيضا أن الهدف من وراء انتقال الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين في بداية المرحلة هو استغلال اليد العاملة □ أما الصناعات ذات كثافة في رأس المال فتحتل بالمرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة تقدر بحوالي 25 % عام 1999 بعد ما كانت بالتقريب 23 % عام 1995 .

كما ساهمت الشركات الأجنبية في ارتفاع حصة السلع ذات التكنولوجيا العالية في الصادرات الصناعية الصينية من 7 % عام 1993 إلى 21 % في عام 2001 □ وهي مستويات مرتفعة مقارنة ببعض الدول المتقدمة كألمانيا التي سجلت 18 % في هذه السنة<sup>3</sup>.

هذا كله سمح بتنوع البنية الصناعية الصينية وخلق مجموعة من الخيارات للمستهلك الصيني من مختلف السلع والخدمات إلى جانب صادراتها التي أصبحت أكثر تنافسية .

<sup>1</sup> - Olivier Boissin ,yong He« Impact de l'IDE sur le développement régional chinois » , p8 .sur le site:

<http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/11/20/61/PDF/PUB03064.pdf> ( consulté le: 09/03/2011).

<sup>2</sup> - OCDE «la chine dans l'économie mondiale: les enjeux de politique économique intérieure » , op.cit ,p369.

<sup>3</sup>-The Word Bank « Data bank » .sur le site: <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>

( consulté le: 12/02/2012).

**المطلب الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة (2002 - 2010)**

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين في هذه الفترة نموا مرتفعا مقارنة بالفترة السابقة حتى أصبحت أولى الدول المستقبلية له من بين الدول النامية ، بل احتلت المركز الأول عالميا في عام 2003 . فهل كان لهذه التدفقات انعكاسات بقدر حجمها على الاقتصاد الصيني ؟ وللإجابة على ذلك نستخدم المعايير التالية :

**1- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي :**

إن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الصين خلال هذه المرحلة هو أقل من المتوسط المسجل في الدول النامية ، كما يبينها الجدول التالي:

**الجدول رقم ( 80 ) : الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الصين خلال الفترة (2002 - 2010)**

(الوحدة : نسبة مئوية %)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
9,6	10,2	13,4	14,0	12,9	11,9	12,5	9,5	10,4	الدول النامية
4,1	4,3	5,8	6,0	6,4	7,7	7,7	8,3	10,0	الصين

**المصدر :**

Unctad « webtable5.FDI inward as a percentage of gross fixed capital Formation ,1990\_2010»,op.cit

كما نلاحظ أيضا أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الصين هي في تراجع من سنة لأخرى إلى أن أصبح أقل من نصف المعدل في عام 2010 مقارنة بعام 2002 وهذا رغم ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مما يدل على أن هذه الاستثمارات لا تحتاجها الصين لسد الفجوة الاستثمارية وإنما لتحقيق أغراض أخرى . مع العلم أن معدلات الادخار بالنسبة للصين نظل مرتفعة ، حيث كانت تمثل 54,2 % (من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2009 مقابل 44 % في عام 2003، وهي دائما أعلى من نسب الاستثمار التي قدرت في عام 2009 بـ 48,2 % بعدما كانت لا تتعدى 41,2 % سنة 2003<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> - Ambassade de France en chine «bulletin économique chine », publications des services économiques,N°33, Février 2011, p12. Sur le site : <http://www.tresor.economie.gouv.fr/File/328565>. (Consulté le: 21/12/1011)

2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية :

لاحظنا خلال الفترة السابقة أن الصين تعتمد كثيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل تنميتها ولا تزال كذلك في هذه الفترة . حسب ما يؤكد الجدول رقم (81)

الجدول رقم (81) : التدفقات الرأسمالية إلى الصين خلال الفترة (2002 - 2010)

(الوحدة : مليون دولار)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
42223	23648	38188	36907	26523	29228	24181	25344	19058	تدفقات الدين (*)
105735	90033	108312	83521	72715	72406	60630	53505	52743	الاستثمار الأجنبي المباشر (**)
31357	28161	8721	18510	42861	20346	10923	7729	2249	الاستثمار المحفظي
53038	48852	48406	38587	27440	23478	19578	14542	10292	تحويلات العاملين
648	1129	1479	1488	1248	1814	1716	1358	1497	المساعدات الإئتمانية الرسمية

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات :

- البنك الدولي " بيانات السياسة الاقتصادية والديون" ، مرجع سبق ذكره .

(\*)The World Bank « Data bank»,op.cit.

(\*\*) مستخرجة من الجدول رقم (44) ، ص( 300 )

يمكن أن نستخرج من الجدول أهم النقاط التالية:

- المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه الصين لتمويل تنميتها الاقتصادية تمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة ما بين 62 % من مجموع التدفقات الرأسمالية إلى الصين والمسجل عام 2002 و 43 % المحقق عام 2006 كأدنى نسبة نظرًا لارتفاع تدفقات الاستثمار المحفظي في هذه السنة واستثناء أصبح يمثل المصدر الثاني من التدفقات الرأسمالية إلى الصين .
- بقيت تحويلات العاملين تعرف زيادات مستمرة ، بحيث تضاعفت في سنة 2010 بخمس مرات قيمة سنة 2002 ، وهي مستويات تفوق مستويات الفترة الأولى بكثير إذ نجد قيمتها في عام 2003 مثلًا هي أكثر من ضعف ما تم تحويله في عام 2001، كما أصبحت ابتداءً من عام 2007 تحتل المركز الثاني كأهم مصدر تمويلي لتأخذ مكانة تدفقات الدين التي استحوذت عليه منذ 1993.

### 3- مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي:

كانت نسبة رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة السابقة أقل من ذلك المسجل بالنسبة لمتوسط الدول النامية  $\square$  ولا يزال كذلك فيما يخص هذه الفترة. حسب ما يظهره الجدول الآتي:

الجدول رقم (82) : رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة (2002 - 2010)

(الوحدة : نسبة مئوية %)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
29,1	29,7	24,6	29,8	26,5	25,0	25,5	25,5	24,7	الدول النامية
9,9	9,5	8,6	9,5	10,5	11,8	12,7	13,9	14,9	الصين

المصدر:

UNCTAD «Web table 7.FDI inward stock as a percentage of gross domestic product, 1990\_2010» op.cit.

حيث نستج أن مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي الصيني يبقى محدودا مقارنة بمتوسط الدول النامية رغم ارتفاع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى هذا البلد  $\square$  إلا أن نسبة هذه الزيادات تعد قليلة أمام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل سنة  $\square$  والذي وصل في عام 2010 ما يقارب 5927 مليار دولار أمريكي<sup>1</sup>.

### 4- تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات :

في هذه الفترة لم يعرف ميزان المدفوعات الصيني عجزا في حسابه الجاري  $\square$  وبالتالي لا يظهر أثر أو دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الحساب الجاري كما يبينه الجدول التالي :

<sup>1</sup> - مستخرجة من الجدول رقم (83).

الجدول رقم ( 83 ) : أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في الصين ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (2002 - 2010)

(الوحدة : مليون دولار)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
305374	261120	412364	353996	232746	134082	68659	45874	35421	رصيد الحساب الجاري (1)
5926612	4991256	4521827	3494056	2712951	2256902	1931644	1640959	1453827	الناتج المحلي الإجمالي (2)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (2)/(1)
105735	90033	108312	83521	72715	72406	60630	53505	52743	الاستثمار الأجنبي المباشر (*) (3)
-	-	-	-	--	-	-	-	-	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (1)/(3)
103476	90805	72609	61547	49758	47776	17415	17353	17823	تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر (4)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	نسبة تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (1)/(4)
34071	6330	9298	11406	9361	6519	6965	7240	6369	دفع الفوائد (5)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	نسبة دفع الفوائد إلى العجز الجاري (1)/(5)

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات :

- The World Bank « World data bank », op.cit.

(\*) مستخرجة من الجدول رقم (44) ، ص ( 300 )

ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

إلا أنه ما يلفت الانتباه في هذه المرحلة هو تطور تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر والتي أصبحت تقارب قيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في السنوات الأخيرة من الدراسة والتي

أنها تعدت هذه القيم في عام 2009 بسبب تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين ، أما التحويلات الناتجة عنها في شكل أرباح فهي دائما في الارتفاع □ مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات خاصة أنه المصدر الرئيسي للتدفقات الرأسمالية الخارجية إلى الصين □ وهذا بغض النظر عن باقي الآثار التي يخلفها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### 5- الآثار الأخرى :

تمثل التجارة الخارجية الصينية حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد ، ونتيجة لتطورها بشكل قياسي أصبحت الصين في السنوات الأخيرة أول دولة مصدرة وثاني دولة مستوردة على المستوى العالمي ، إذ يعود الأمر إلى المساهمة الفعالة للشركات الأجنبية في التجارة الخارجية الصينية ، حسب ما يؤكد عليه الجدول التالي :

#### الجدول رقم ( 84 ) : أهمية الشركات الأجنبية في الاقتصاد الصيني خلال الفترة (2002 - 2010)

(الوحدة : نسبة مئوية %)

السنوات	صادرات الشركات الأجنبية (مليار دولار)	واردات الشركات الأجنبية (مليار دولار)	حصتها من إجمالي الصادرات السلعية	حصتها من إجمالي الواردات السلعية	حصتها من التجارة الخارجية	حصتها من الناتج الصناعي	حصتها من الحصيلة الضريبية
2002	170	160	52,20	54,29	53,19	33,37	20,52
2003	240	232	54,84	56,18	55,48	35,87	20,86
2004	339	324	57,07	57,81	57,43	31,43	20,81
2005	444	387	58,29	58,70	58,48	31,41	20,71
2006	566	473	58,18	59,70	58,87	31,50	21,19
2007	696	561	57,13	58,66	57,80	30,91	20,17
2008	791	620	55,35	54,73	55,08	29,74	20,94
2009	672	545	55,94	54,22	55,16	27,95	21,58
2010	862	738	54,65	52,91	53,83	27,10	21,18

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات :

Invest In China « Investment Statistics », Annual Statistics Data , FDI Statistics, 2010, op.cit.

نرى من خلال الجدول أن أكثر من نصف التجارة السلعية الخارجية للصين مصدرها الشركات الأجنبية التي تساهم بنسب تتجاوز 50 % في كل من صادراتها و وارداتها ، وحتى في سنة 2009 أين انخفض حجم صادرات و واردات الشركات الأجنبية ، ويعزى ذلك إلى انخفاض التجارة الخارجية للصين

ككل بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على الطلب العالمي ، منها الصادرات الصينية التي تراجعت بنسبة 15%<sup>1</sup>.

كما ساهمت صادرات هذه الشركات في ارتفاع حصة السلع ذات التكنولوجيا العالية في الصادرات الصناعية الصينية من 24 % عام 2002 إلى 28 % عام 2010 ، بعدما وصلت ذروتها في عامي 2005 و 2006 معدل 31 % ، وهي أرقام مرتفعة مقارنة ببعض الدول المتقدمة كألمانيا التي حققت 19 % كأقصى نسبة خلال الفترة ( 93 - 2010) وذلك في عام 2000 ، أما فرنسا فهي الأخرى لم يتعد هذا المعدل 25 % على مدى نفس الفترة ، مسجلة إياه في عامي 2000 و 2010<sup>2</sup> فقط .

إلى جانب هذا نرى أن الفوائض التي حققتها الموازين التجارية للشركات الأجنبية خلال الفترة (2010-2005) قد غطت حجم تحويلات أرباح استثماراتها التي كانت مرتفعة، مما جعل ميزان العمليات الجارية للصين في وضعية حسنة، وسجل ميزان مدفوعاتها احتياطات صرف وصلت في عام 2010 ما يقارب 2914 مليار دولار<sup>3</sup> .

وليس هذا فقط ، حيث أن الشركات الأجنبية تؤثر على الاقتصاد الصيني أيضا من خلال مساهمتها بنسب تتفاوت ما بين 27 % و 36 % كأقصى تقدير في الناتج الصناعي للصين ، وتشارك بما يقارب 22 % من المداخل الضريبية الكلية لهذا البلد، بالإضافة إلى توظيف حوالي 24 مليون شخص عام 2005 أي ما يقارب 9 % من العمالة في المناطق الحضرية<sup>4</sup> ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 12 % سنة 2006 و 16,4 % عام 2007 وكان ينتظر أيضا أن تصل إلى حدود 20 % مع مطلع عام 2009<sup>5</sup> .

### المبحث الثاني : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد التركي

أصبحت تركيا في السنوات الأخيرة من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ، خاصة على مستوى غرب آسيا، ومما لا شك فيه أن للاستثمارات الأجنبية دورا مهما في اقتصاديات الدول النامية ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول. وهنا نتساءل عن الدور الذي لعبته هذه الاستثمارات في الاقتصاد التركي ؟

<sup>1</sup> - من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (84).

<sup>2</sup> -The World Bank « Data bank », op .cit

<sup>3</sup> -The World Bank « Global Development Finance »,Report 2012, op .cit, p110.

<sup>4</sup> - Sandra poncet « les investissements directs en chine», op .cit , p5.

<sup>5</sup> - Thierry pairault « le rôle des investissements directs entrants et sortants en chine : une appréciation » ,Revue Région et développement,N°31-2010,p130.sur le site :

http://region -développement .univ -tln .fr /en /pdf /r31/11-pairault.pdf . ( Consulté le :04/11/1011).

**المطلب الأول : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا خلال الفترة (2001-93)**

ينظر إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد التركي من خلال المؤشرات التالية :

**1- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي :**

تعد مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التكوين الرأسمالي الثابت في تركيا جد متواضعة مقارنة بالمتوسط المسجل في الدول النامية ، حسب ما يظهره الجدول رقم ( 85 )

**الجدول رقم ( 85 ) : الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في تركيا خلال الفترة (2001-1993)**

(الوحدة : نسبة مئوية %)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
13,5	15,9	15,4	12,6	11,5	9,1	7,9	8,1	6,4	الدول النامية
10,7	1,8	1,7	1,5	1,3	1,3	1,8	1,5	1,1	تركيا

**المصدر:**

UNCTAD « Webtable 5.FDI inward asa percentage of gross fixed capital formation 1990\_2010”op.cit .

فلاحظ أنه على طول هذه الفترة لا تتعدى هذه المساهمة حدود 2 % ما عدا سنة 2001، ويعود ذلك إلى قلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا ، وارتفاعها بشكل قياسي في عام 2001 مقارنة بالسنوات السابقة بسبب عمليات الخصخصة ، مما أدت إلى ارتفاع مساهمتها في تكوين رأس المال الثابت إلى ما يقارب 11 %.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الاستثمار في تركيا خلال هذه الفترة كانت أقل من معدلات الادخار خلافا لسنوات 1996 ، 1997 و 2000 حيث وصل معدل الاستثمار في عام 1997 ذروته مسجلا 25,1 % مقابل 23,4 %<sup>1</sup> كمعدل ادخار .

**2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية :**

يوضح الجدول التالي مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر بين التدفقات الرأسمالية إلى دولة تركيا خلال الفترة (2001-1993).

<sup>1</sup>-Turkish ministry of development «Economic and Social Indicators (1950-2010)», sur le site : <http://www.dpt.gov.tr/ing/>. ( consulté le :15/05/2012)



الجدول رقم ( 86 ) : التدفقات الرأسمالية إلى تركيا خلال الفترة (1993-2001)

(الوحدة : مليون دولار)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
24317	26414	21046	11454	10525	7974	6980	5981	10003	تدفقات الدين (*)
3273	982	783	940	805	722	885	608	636	الاستثمار الأجنبي المباشر (**)
(79)	489	428	(518)	8	191	195	989	570	الاستثمار المحفظي
2786	4560	4533	5356	4197	3542	3327	2627	2919	تحويلات العاملين
132	327	10	28	6	245	312	197	447	المساعدات الائتمانية الرسمية

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات :

- البنك الدولي " بيانات السياسة الاقتصادية والديون"، مرجع سبق ذكره .

(\*)The world Bank « Data bank »,op.cit.

(\*\*) مستخرجة من الجدول رقم (49) ، ص ( 307 )

نلاحظ من خلال الجدول أن تركيا تعتمد كثيرا وبالدرجة الأولى على تدفقات الدين في تمويل تنميتها ثم تليها تحويلات العاملين في المركز الثاني إلى غاية سنة 2001 ، أين أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يعول عليه كثاني مصدر تمويلي بسبب ارتفاع تدفقاته في هذه السنة، ورغم هذا لا تتعدى نسبته 11 % من مجموع التدفقات الرأسمالية إلى تركيا.

3- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي:

بما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا خلال الفترة (93- 2000) كانت متواضعة ، فإن تأثيرها على الاقتصاد التركي سيكون قليلا. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم ( 87 ) : رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

في تركيا خلال الفترة (1993-2001)

( الوحدة : نسبة مئوية % )

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
26,0	24,8	25,5	20,1	16,6	15,3	14,4	14,7	14,3	الدول النامية
10,0	7,2	7,3	6,5	6,4	6,4	6,6	8,0	5,5	تركيا

المصدر :

UNCTAD «Webtable 7.FDI inward stock as a percentage of gross domestic product,1990\_2010 »op.cit.

نلاحظ أنه على طول الفترة كان رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا أقل من ذلك المسجل في الدول النامية ، وحتى في عام 2001 حين وصل هذا المعدل أكبر قيمة له 10 %.

#### 4- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات :

لقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في تمويل الحساب الجاري في سنوات عجزه ، خاصة سنة 1999 ، حسب ما يظهر في الجدول رقم ( 88 )

الجدول رقم ( 88 ) : أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في تركيا ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (1993-2001)

( الوحدة : مليون دولار )

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
3760	(9920)	(925)	2000	(2679)	(2437)	(2338)	2631	(6433)	رصيد الحساب الجاري (1)
196005	266567	249751	269287	189835	181475	169486	130690	180422	النتاج المحلي الإجمالي (2)
-	3,72	0,37	-	1,41	1,34	1,38	-	3,56	نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (2)/(1)
3273	982	783	940	805	722	885	608	636	الاستثمار الأجنبي المباشر (*) (3)
-	9,89	84,64	-	30,04	29,62	37,85	-	9,88	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (1)/(3)
309	279	313	328	203	207	312	112	253	تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر (4)
-	2,81	33,83	-	7,57	8,49	13,34	-	3,93	نسبة تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (1)/(4)
6179	6852	5783	5678	4912	4432	4431	3978	4026	دفع الفوائد (5)
-	69,07	625,2	-	183,3	181,9	189,5	-	62,58	نسبة دفع الفوائد إلى العجز الجاري (1)/(5)

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- The World Bank « World data bank », op.cit.

(\*) مستخرجة من الجدول رقم (49) ، ص ( 307 )

ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

يمكن أن نستخرج من هذا الجدول الملاحظات التالية:

- وضعيية الاقتصاد في حالة عادية ، لأن معدل العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي هو أقل من 5% .

- أهم سبب في حدوث العجز الجاري يعود إلى تسديد الفوائد ، وهذه نتيجة مؤكدة لأن تركيا تعتمد بالدرجة الأولى على تدفقات الدين.
- تأثير تسديد الفوائد فاق تأثير تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان الجاري.

#### 5- الآثار الأخرى :

إن تقييم أهمية الشركات الأجنبية بالنسبة للاقتصاد التركي فيما يخص عدد فرص العمالة التي أتاحتها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سيتم من خلال تقييم المشاريع الاستثمارية الأجنبية فقط التي تحصلت على شهادة حوافز الاستثمار، وبالتالي تلك التي استفادت من نظام تشجيع الاستثمار الموافق لهذه الفترة والذي دام مدة 22 سنة من 1980 حتى 2001 ، حيث ساهمت المشروعات الأجنبية بقيمة استثمارات تقارب 50 مليون دولار، منها 64 % في قطاع الصناعة، حسب ما يؤكد الجدول التالي:

الجدول رقم ( 89 ) : توزيع مساهمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية في

تركيا خلال الفترة (1980-2001)

المجموع	الخدمات	الصناعة	المناجم و المحاجر	الزراعة و الصيد		
92916	46421	43653	587	2255	المتوقعة	قيمة الاستثمار (مليون دولار أمريكي)
49185	15611	31399	498	1677	المنفذة	
52,9	33,6	71,9	84,8	74,4	نسبة الإنجاز %	
450957	128194	308119	5704	8940	المتوقعة	العمالة (شخص)
255064	41039	204037	4463	5525	المنفذة	
56,6	32,0	66,2	78,2	61,8	نسبة الإنجاز %	

المصدر :

Izmir chamber of commerce « Analysis of foreign direct investments in the process of globalisation : the case of izmir », Izmir ,turkey,2004,p72,sur le site :

[http://www.izto.org.tr/NR/rdonlyres/8D378A66\\_7D2E\\_4422-9DD2\\_BAECBED72E21/3009/total.pdf](http://www.izto.org.tr/NR/rdonlyres/8D378A66_7D2E_4422-9DD2_BAECBED72E21/3009/total.pdf)  
( consulté le: 20/04/2012)

نلاحظ من خلال الجدول أن المشروعات الاستثمارية الأجنبية قد وظفت حتى نهاية عام 2001 أزيد من 255000 شخص، ويعود الفضل في ذلك إلى القطاع الصناعي الذي وفر 204037 منصب شغل أي بنسبة 80 % من المجموع الموظف ، فيما تتوزع النسبة الباقية على القطاعات الأخرى خاصة في قطاع الخدمات هذا دون الأخذ بعين الاعتبار ما وظفته الشركات الأجنبية التي لم تستفد من شهادة حوافز الاستثمار.

**المطلب الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا خلال الفترة (2002 - 2010)**

يمكن معرفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدولة تركيا في هذه الفترة ، من خلال تحليل ما يلي:

**1- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي :**

عرفت الفترة (2002 - 2005) انخفاضا في نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التكوين الرأسمالي الثابت في تركيا مقارنة بعام 2001 ، وهي أيضا أقل من المتوسط المسجل في الدول النامية حسب ما يظهره الجدول التالي:

**الجدول رقم ( 90 ) : الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في تركيا خلال الفترة (2002 - 2010)**

( الوحدة : نسبة مئوية % )

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
9,6	10,2	13,4	14,0	12,9	11,9	12,5	9,5	10,4	الدول النامية
6,5	8,1	13,4	15,9	17,1	9,9	3,5	3,3	2,8	تركيا

المصدر :

UNCTAD « weetable5,FDI in ward as a percentage of gross fixed capital formation ,1990\_2010 »,op.cit

إن المتتبع لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا يجدها تتوافق وتطور مساهمتها في التكوين الرأسمالي الثابت ، حيث نجد أنه عندما عرفت هذه التدفقات مستويات قياسية بالنسبة لتركيا في عامي 2006 و 2007 ارتفعت هذه المساهمة إلى أكثر من المتوسط في الدول النامية ، وعندما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأزمة العالمية ، فإن مساهمتها في سد الفجوة الاستثمارية هي الأخرى عرفت تراجعا وبشكل كبير في عام 2010 مقارنة بسنة 2006. وهو ما يؤكد ضرورة هذه الاستثمارات خاصة وأن تركيا لا تزال تعرف معدلات ادخارية أقل من معدلات الاستثمار منذ 2003، حيث كانت 15,5 % و 17,4 % على الترتيب ، لتتخفف في سنة 2010 إلى 13,9 % مقابل ارتفاع معدل الاستثمار الذي بلغ 19,1 %<sup>1</sup>.

**2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية :**

لاحظنا خلال الفترة السابقة أن تركيا اعتمدت كثيرا على تدفقات الدين في تمويل تنميتها. ولا زالت كذلك في هذه الفترة حسب ما يؤكد الجدول رقم ( 91 ).

<sup>1</sup> - Turkish ministry of development «Economic and Social Indicators (1950-2010)»,op.cit.

الجدول رقم ( 91 ) : التدفقات الرأسمالية إلى تركيا خلال الفترة ( 2002-2010 )

( الوحدة : مليون دولار )

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
46498	39605	68553	72829	58813	40595	34917	38902	36767	تدفقات الدين (*)
9071	8411	19504	22047	20185	10031	2785	1702	1082	الاستثمار الأجنبي المباشر (**)
3468	2827	716	5138	1939	5669	1427	905	(16)	الاستثمار المحفظي
874	970	1476	1248	1146	887	804	729	1936	تحويلات العاملين
1049	1361	1116	192	566	396	285	165	279	المساعدات الإنمائية الرسمية

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات :

- البنك الدولي " بيانات السياسة الاقتصادية والديون" ، مرجع سبق ذكره .

(\*)The world Bank « Data bank »,op.cit.

(\*\*) مستخرجة من الجدول رقم (53) ، ص ( 311 )

يمكن أن نستنتج من الجدول عدة نقاط أهمها :

- تبقى تدفقات الدين المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في تركيا رغم ارتفاع باقي رؤوس الأموال ما عدا تحويلات العاملين التي عرفت عدة تذبذبات .

- أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ثاني مصدر تمويلي ابتداء من سنة 2003 ، وبفرق كبير عن المركز الأول، إذ لا يتعدى نسبة 22 % من مجموع التدفقات الرأسمالية إلى تركيا حين وصل ذروته في عام 2007.

- كما شهدت المساعدات الإنمائية الرسمية هي الأخرى بعد هذا التاريخ (2007) ارتفاعا ، بحيث زادت بحوالي 7 مرات عن مستوى عام 2003 ، إلى جانب الاستثمار المحفظي الذي عرف زيادات معتبرة خلال الفترة و استثناء سنتي 2006 و 2008 ليحتل في عام 2010 ثالث مصدر تمويلي .

3- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي :

عرفت الفترة (2010-2002) نسبا مرتفعة مقارنة بالفترة(93-2000) ، كما يبينها الجدول رقم (92)

الجدول رقم ( 92 ) : رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة (2010-2002)

(الوحدة : نسبة مئوية %)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
29,1	29,7	24,6	29,8	26,5	25,0	25,5	25,5	24,7	الدول النامية
24,5	23,4	11,0	23,8	17,9	14,8	9,8	11,1	8,1	تركيا

المصدر :

UNCTAD «Webtable 7.FDI inward stock as a percentage of gross domestic product,1990\_2010 » op.cit.

نرى من خلال الجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة كان لها دورا في تحقيق النمو الاقتصادي التركي خاصة في (2006-2007) و (2009-2010)، رغم انخفاض حجمها في الفترة الأخيرة ، والملاحظ أيضا أنها رغم ارتفاع هذه النسب خاصة عند مقارنتها بمثيلتها في الصين ( ابتداء من 2005 ) إلا أنها تعتبر أقل أمام المتوسط المسجل في الدول النامية .

4\_ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات :

عرفت الفترة (2006-2010) وضعية حرجة بالنسبة للاقتصاد التركي ، بحيث نجد أن نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي تعدت حدود 5 % ، خلافا لسنة واحدة وهي سنة 2009 ، وذلك كما يظهر في الجدول التالي :

الجدول رقم (93): أثر تحويلات أرباح الإستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في تركيا ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (2002-2010)

(الوحدة : مليون دولار)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
(47739)	(13991)	(41959)	(38434)	(32249)	(22197)	(14431)	(7515)	(626)	رصيد الحساب الجاري (1)
734364	614554	730337	647155	530900	482980	392166	303005	232534	الناتج المحلي الإجمالي (2)
6,50	2,27	5,74	5,93	6,07	4,59	3,67	2,48	0,26	نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (2)/(1)
9071	8411	19504	22047	20185	10031	2785	1702	1082	الإستثمار الأجنبي المباشر (*) (3)
19,00	60,11	46,48	57,36	62,59	45,19	19,29	22,64	172	نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (1)/(3)
3044	2914	2940	2213	1182	1051	1043	643	401	تحويلات الإستثمار الأجنبي المباشر (4)
6,73	20,82	7,00	5,75	3,66	4,73	7,22	8,55	64,05	نسبة تحويلات أرباح الإستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (1)/(4)
11501	12226	13450	12111	9719	8515	7284	6623	5656	دفع الفوائد (5)
24,09	87,38	32,05	31,51	30,13	38,36	50,47	88,13	903,5	نسبة دفع الفوائد إلى العجز الجاري (1)/(5)

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- The World Bank « World data bank », op.cit.

(\*) مستخرجة من الجدول رقم (53) ، ص ( 311 )

ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

كما نرى أنه:

\_ على طول الفترة الممتدة بين (2010-2002) عرف الاقتصاد التركي عجوزات مستمرة كان دائما سببها الرئيسي تسديد الفوائد.

\_ ساهمت أيضا تحويلات أرباح الإستثمار الأجنبي المباشر في تسجيل العجز الجاري لعام 2002، إلا أن لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تمويله كلية، ويتمويل جزئي لا يقل عن حدود 19 % في باقي السنوات.



5- الأثار الأخرى:

يمكن تقسيم هذه الفترة الى ثلاثة مراحل ، بحيث تمتد المرحلة الأولى من سنة 2002 الى سنة 2006 ثم المرحلة الثانية من سنة 2007 إلى سنة 2009 ، وآخرها تشمل سنة واحدة فقط هي سنة 2010 ، وهذا نتيجة التغير المستمر في نظام تشجيع الاستثمار التركي، و نظرا لنقص البيانات الموافقة لسنوات 2005 2006 و 2010، فإن الدراسة ستخص ثلاث سنوات من المرحلة الأولى (2004-2002) ثم مقارنتها بالمرحلة الثانية (2009-2007). وذلك لمعرفة دور المشروعات الأجنبية التي تحصلت على حوافر الاستثمار في خلق فرص عمل جديدة . وهو من بين ما كان يسعى إليه نظام تشجيع الاستثمار في كل مرة

فبالنسبة للفترة (2004-2002) فإن الجدول رقم (94) يظهر عدد المناصب التي كان يتوقع أن توفرها المشروعات الأجنبية ووفق القطاعات الاقتصادية :

الجدول رقم ( 94 ) : توزيع العمالة المتوقعة في المشاريع الاستثمارية الأجنبية ذات شهادة الحوافر حسب القطاعات في تركيا خلال الفترة (2004-2002)  
(الوحدة : شخص)

الاجمالي	الخدمات	الصناعة	المناجم و المحاجر	الزراعة و الصيد	
26415	4138	20631	561	1085	<b>2002</b>
17938	3195	14204	365	174	<b>2003</b>
26737	290	25461	696	290	<b>2004</b>
<b>71090</b>	<b>7623</b>	<b>60296</b>	<b>1622</b>	<b>1549</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: من اعداد الباحث استنادا لمعطيات :

Undersecretariat of treasury of turkey « foreign investment in turkey ; 2002 »,op.cit,pp27-28

Undersecretariat of treasury of turkey « foreign direct investment Report,2004 » ,op.cit,p14 .

يتبين من الجدول أنه خلال ثلاث سنوات(2004-2002) يمكن توظيف أكثر من 71000 شخص اذا ما كانت نسبة تنفيذ المشروعات المتوقعة 100 % ، بحيث يستقطب منها قطاع الصناعة حوالي 85 % . و بحساب المتوسط السنوي الذي تم التوظيف به من خلال هذه المشروعات، نجده في هذه الفترة يقدر بـ 23670 شخص و بذلك يتعدى متوسط الفترة (2001-1980) سواء بالنسبة للمتوسط المتوقع المقدر بـ 20498 شخص أو بالنسبة للمتوسط الحقيقي الموظف الذي كان 11594 شخصا، كما تجاوز أيضا المتوسط السنوي الذي تم التوظيف به في الفترة (2009-2007) انطلاقا من بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم(95) : تطور العمالة المتوقعة في المشاريع الاستثمارية الأجنبية ذات شهادة الحوافر في تركيا خلال الفترة (2007-2009)

المجموع	2009	2008	2007	السنوات
67373	17970	23045	26358	العمالة المتوقعة (شخص)

المصدر: من اعداد الباحث استنادا للمعطيات :

Undersecretariat of treasury of turkey «Foreign Direct Investment in Turkey 2009 » ,June 2010,p54,sur le site: <http://www.yoikk.gov.tr/dosya/up//UDY-2009-eng.pdf> (consulté le: 12/12/2011)

تظهر معطيات الجدول أعلاه أن العمالة المتوقعة خلال الفترة (2009\_2007) هي في انخفاض رغم ارتفاع حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية ذات شهادة الحوافر في هذه الفترة. هذا إذا ما افترضنا أن العمالة المتوقعة هي نفسها الموظفة وأنها عمالة محلية .  
وعليه يمكن أن نستنتج أن تركيا استفادت من المشروعات الأجنبية خاصة تلك التي أقيمت في القطاع الصناعي نظرا لما وظفته من فرص عمل ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن ما يوظفه قطاع الوساطة المالية الذي أصبح وجهة المستثمرين الأجانب في السنوات الأخيرة إلى تركيا ، له دور في مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص للعمالة على مستوى الدولة، مع أنه لا يستفيد من نظام تشجيع الإستثمار في هذا البلد.

### المبحث الثالث : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري

تعتبر مصر أحد الدول النامية التي تعرف نقصا في المدخرات المحلية ، فهي بذلك بحاجة إلى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل المساهمة في تمويل المشروعات الاستثمارية اللازمة لتحريك عملية التنمية الاقتصادية في مصر، لذا اهتمت حكومة هذا البلد باستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر. ومن المعروف أن هذا الإستثمار يترك أثارا ايجابية و سلبية على اقتصاديات الدول المستضيفة له ، والاقتصاد المصري لا يمثل استثناء عن ذلك، فقد كان له انعكاسات واضحة على مستوى مختلف المؤشرات .

### المطلب الأول: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (1993-2001)

يمكن معرفة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المصرية في هذه الفترة ، من خلال تحليل مدى مساهمة هذه الإستثمارات في اقتصادها بناء على دراسة ما يلي:

1- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي :

شهدت سنوات (1993-1994) مساهمة معتبرة للاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تكوين رأس المال الثابت في مصر مقارنة بالمتوسط المسجل في الدول النامية، حسب ما يؤكد الجدول رقم (96)

الجدول رقم (96) : الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في مصر خلال الفترة (1993-2001)

(الوحدة : نسبة مئوية %)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
13,5	15,9	15,4	12,6	11,5	9,1	7,9	8,1	6,4	الدول النامية
3,4	7,3	6,2	6,4	5,9	4,5	5,4	11,4	13,7	مصر

المصدر :

UNCTAD « weetable5,FDI in ward as a percentage of gross fixed capital formation ,1990\_2010 », op.cit

إلا أنه في باقي السنوات شهدت هذه المساهمة تذبذبات، وبشكل حاد في سنة 2001 ، نظرا للتراجع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في هذه السنة .  
و مصر هي الأخرى بحاجة إلى هذه التدفقات من أجل سد العجز في المدخرات المحلية و المساهمة في تمويل المشروعات الاستثمارية ، بسبب عدم كفاية معدلات الادخار المحلي لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحريك عملية التنمية الاقتصادية في مصر، بحيث كانت هذه المعدلات أقل من معدلات الاستثمارات المحلية على طول الفترة الممتدة (1993-2001) و بفارق يتزايد مع كل سنة، إذ كان معدل الادخار المسجل في جوان 1994 هو 15,1 % مقابل 16,6 % كمعدل استثمار<sup>1</sup> ، في حين وصلت هذه المعدلات في جوان 2001 إلى 13,4 % و 18,3 % على الترتيب<sup>2</sup>.

2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية :

يوضح الجدول التالي مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر بين التدفقات الرأسمالية إلى الدولة المصرية خلال الفترة (1993-2001).

<sup>1</sup> - تزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص512

<sup>2</sup> - البنك الأهلي المصري " الاقتصاد المصري في أرقام"، 2004 ، ص03

الجدول رقم ( 97 ) : التدفقات الرأسمالية إلى مصر خلال الفترة ( 1993-2001 )

(الوحدة :مليون دولار)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
2046	596	579	749	896	683	642	1154	1199	تدفقات الدين(*)
510	1235	1065	1076	891	636	598	1256	493	الاستثمار الأجنبي المباشر (**)
39	269	658	(160)	514	1233	2	10	0	الاستثمار المحفظي
2911	2852	3235	3370	3697	2798	3279	3232	3835	تحويلات العاملين
1306	1370	1620	1974	2007	2192	2026	2690	2483	المساعدات الإنمائية الرسمية

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات :

- البنك الدولي " بيانات السياسة الاقتصادية والديون" ، مرجع سبق ذكره .

(\*) The World Bank « Data bank » ,op.cit.

(\*\*) مستخرجة من الجدول رقم ( 62 ) ، ص ( 322 )

نلاحظ من خلال الجدول أن المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه مصر لتمويل تنميتها تمثل في تحويلات العاملين على طول الفترة، تليها المساعدات الإنمائية الرسمية بفارق صغير، خلافا لسنة 2001 أين احتلت تدفقات الدين المركز الثاني، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد كان دائما في المركز الثالث أو الرابع ، ولم تتجاوز نسبته 15% من مجموع التدفقات الرأسمالية إلى مصر في عام 1994 و 1998 و 19,5% في عام 2000 ، أين كانت مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مرتفعة.

3- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي :

يمكن ملاحظة ذلك بمقارنة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي لمصر كما يوضحها الجدول رقم ( 98 ) خلال الفترة ( 93-2001 ) .

الجدول رقم ( 98 ) : رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي  
في مصر خلال الفترة (2001-93)

( الوحدة : نسبة مئوية % )

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
26,0	24,8	25,5	20,1	16,6	15,3	14,4	14,7	14,3	الدول النامية
21,7	20,0	19,6	19,5	19,5	19,9	21,3	23,0	24,4	مصر

المصدر:

UNCTAD «Webtable 7.FDI inward stock as a percentage of gross domestic product,1990\_2010 » op.cit.

يتبين من خلال هذا الجدول أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي لمصر كانت فعالة على طول الفترة رغم انخفاضه ما دون المتوسط في الدول النامية ما بين (2001-1998).

4- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات :

لقد لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا كبيرا في تمويل العجزات المسجلة خلال الفترة ما بين (2001-93) ، وهذا ما يؤكد الجدول رقم (99)

الجدول رقم ( 99 ): أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في مصر ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (1993-2001)

(الوحدة :مليون دولار)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
(389)	(971)	(1635)	(2566)	(711)	(192)	(254)	31	2538	رصيد الحساب الجاري (1)
97632	99836	90711	84829	78436	67630	60159	51898	46579	الناتج المحلي الإجمالي (2)
0,39	0,97	1,80	3,02	0,90	0,28	0,42	-	-	نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (2) / (1)
510	1235	1065	1076	891	636	598	1256	493	الاستثمار الأجنبي المباشر (*) (3)
131	127	65,13	41,93	125	331	235	-	-	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (1) / (3)
28	92	100	134	112	34	228	329	13	تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر (4)
7,19	9,47	6,11	5,22	15,75	17,7	89,76	-	-	نسبة تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (1) / (4)
871	732	914	934	1027	1214	1393	1287	1232	دفع الفوائد (5)
223,9	75,38	55,9	36,4	144,4	632,3	548,4	-	-	نسبة دفع الفوائد إلى العجز الجاري (1) / (5)

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- The World Bank « World data bank », op.cit.

(\*) مستخرجة من الجدول رقم (62) ، ص ( 322 )

ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

أول ما يظهر هو أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قامت بتمويل كلي للعجزات المسجلة في الحساب الجاري المصري في أغلب السنوات التي شهدتها . إلى جانب أن السبب الرئيسي في تسجيل هذه العجزات يعود إلى تسديد الفوائد ، رغم أن تدفقات الدين ليست المصدر الأول أو الثاني في تمويل الاقتصاد المصري . بالإضافة أنه في عام 1995 كان لتحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر دور في تسجيل العجز الجاري ، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في نفس السنة قد غطت كل العجز ، وليس فقط ما خلفته التحويلات الناتجة عنها .

4- الآثار الأخرى :

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص للعمالة في هذه الفترة كان ضعيفا مقارنة بإجمالي عدد العاملين في الدولة ، حسب ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم ( 100 ) : العمالة في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبتها إلى إجمالي العمالة في مصر خلال الفترة (93-2000)

( الوحدة : ألف عامل )

النسبة (1)/(2) (%)	إجمالي العمالة في الدولة (2)	إجمالي العمالة في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر (1)	السنوات
0,06	14436	9,354	1993
0,12	14879	18,354	1994
0,28	15340	42,504	1995
0,60	15825	95,208	1996
0,81	16344	132,439	1997
1,04	16874	176,125	1998
0,78	17434	136,516	1999
0,65	18019	116,464	2000

المصدر : أميرة حسب الله محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 194

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتعد نسبة 1,04% على طول هذه الفترة، ويرجع هذا الانخفاض إلى ضآلة نصيب هذا الاستثمار من إجمالي تكوين رأس المال في مصر خلال نفس الفترة .

المطلب الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2002 - 2010)

ينظر إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري من خلال المؤشرات التالية :

1- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الرأسمالي :

عرفت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التكوين الرأسمالي الثابت في مصر خلال بداية هذه الفترة (2002 - 2003) أدنى مساهمة عكس ما لوحظ في الفترة السابقة تماما، مثلما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (101) : الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في مصر  
خلال الفترة (2002 - 2010)

( الوحدة: نسبة مئوية % )

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
9,6	10,2	13,4	14,0	12,9	11,9	12,5	9,5	10,4	الدول النامية
15,8	18,9	25,8	42,9	47,8	32,3	16,9	1,8	4,4	مصر

المصدر :

UNCTAD « weetable5,FDI in ward as a percentage of gross fixed capital formation ,1990\_2010 » ,op.cit

يتبين من خلال الجدول أنه في باقي السنوات (2004-2010) شهدت هذه المساهمة مستويات مرتفعة وقياسية في البعض منها، وهي تمثل ما يقارب النصف من عملية التكوين الرأسمالي الثابت، على خلاف باقي الدول محل المقارنة وحتى متوسط الدول النامية . مع العلم أن معدلات الادخار أيضا في هذه الفترة لا تغطي معدلات الاستثمار التي هي في ارتفاع ، حيث كانت في جوان 2002 ما يعادل 13,9 % مقابل 18,3%<sup>1</sup> على الترتيب ، ثم بلغت في جوان 2009 معدل 12,4 % مقابل 19,3 % واستثناء 19,5 % مقارنة بـ 14,3 % في جوان 2010<sup>2</sup>، وبذلك لأول مرة يفوق معدل الادخار معدل الاستثمار .

## 2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية :

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل صدارة التدفقات الرأسمالية إلى مصر خلال الفترة (2005-2008) حسب ما يؤكد الجدول التالي :

<sup>1</sup>- البنك الاهلي المصري " الاقتصاد المصري في أرقام" ، 2004 ، مرجع سبق ذكره، ص 3

<sup>2</sup>- البنك الاهلي المصري " الاقتصاد المصري في أرقام" ، 2011 ، ص3.



الجدول رقم (102) : التدفقات الرأسمالية إلى مصر خلال الفترة (2002 - 2010)

(الوحدة : مليون دولار)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
3382	2071	1124	3151	791	3019	953	610	610	تدفقات الدين (*)
6386	6712	9495	11578	10043	5376	2157	237	647	الإستثمار الأجنبي المباشر (**)
1724	393	(674)	(3199)	502	729	26	36	(217)	الإستثمار المحفظي
7725	7150	8694	7656	5330	5017	3340	2960	2893	تحويلات العاملين
593	998	1740	1136	900	1034	1553	1016	1312	المساعدات الإنمائية الرسمية

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات :

- البنك الدولي " بيانات السياسة الاقتصادية والديون"، مرجع سبق ذكره .

(\*)The World Bank « Data bank »,op.cit.

(\*\*) مستخرجة من الجدول رقم (64) ، ص ( 325 )

نلاحظ أن تحويلات العاملين بقيت في ارتفاع مستمر إلى غاية 2009 ، أين انخفضت بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ، ورغم هذا كانت أهم مصدر تمويلي للاقتصاد المصري .

### 3- مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي :

لقد تطورت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي المصري خلال هذه الفترة وفقا لبيانات الجدول التالي:

الجدول رقم ( 103 ) : رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في

مصر خلال الفترة (2002-2010)

(الوحدة : نسبة مئوية %)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
29,1	29,7	24,6	29,8	26,5	25,0	25,5	25,5	24,7	الدول النامية
34,1	35,5	36,4	38,2	34,7	29,4	28,5	27,7	23,4	مصر

المصدر :

UNCTAD «Webtable 7.FDI inward stock as a percentage of gross domestic product,1990\_2010 »op.cit.

وعلى ما يبدو فإن الأثر الذي يحققه الإستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المصري هو مرتفع مقارنة بالمتوسط المسجل في الدول النامية، بخلاف سنة واحدة وهي 2002 ، ولكن يبقى مرتفعا بالنسبة للدول محل المقارنة كلها .

5- تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

شهدت خلال الفترة (2002-2010) ثلاث سنوات فقط من العجز في الحساب الجاري المصري ، وقد كان لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر دور في تغطيته كلية كما يشير الجدول التالي :

الجدول رقم ( 104 ) أثر تحويلات أرباح الإستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في مصر ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (2002-2010)

( الوحدة: مليون دولار )

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
(4435)	(3349)	(1415)	412	2635	2103	3922	3743	623	رصيد الحساب الجاري (1)
218894	188984	162818	130478	107484	89686	78845	82924	87850	الناتج المحلي الإجمالي (2)
2,02	1,77	0,86	-	-	-	-	-	-	نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (2)/ (1)
6386	6712	9495	11578	10043	5376	2157	237	647	الإستثمار الأجنبي المباشر (*) (3)
144	200	671	-	-	-	-	-	-	نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (1) / (3)
-	2101	680	1015	915	647	56	47	89	تحويلات أرباح الإستثمار الأجنبي المباشر (4)
-	62,73	48,05	-	-	-	-	-	-	نسبة تحويلات أرباح الإستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (4) / (1)
867	870	934	907	840	699	749	680	796	دفع الفوائد (5)
19,54	26,00	66,00	-	-	-	-	-	-	نسبة دفع الفوائد إلى العجز الجاري (5) / (1)

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- The World Bank « World data bank »,op.cit.

(\*) مستخرجة من الجدول رقم (64) ، ص ( 325 )

ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

ولقد ساهم هذه المرة كل من تحويلات أرباح الإستثمار الأجنبي المباشر وتسديد الفوائد في تسجيل العجز وخاصة تحويلات أرباح الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009 ، والتي أصبحت تشكل تهديدا لأن مصر أضحت تعتمد كثيرا على الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل اقتصادها .

### المبحث الرابع : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري

لقد تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الصين ، تركيا ومصر وتأكّدت أهميته في اقتصاداتها، بحيث أعطى هذا الاستثمار دفعة قوية لمسيرة التنمية بها ودورا هاما في دعم نمو اقتصاد كل دولة ، والجزائر على غرار الدول السابقة تأثرت أيضا بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ، لذا سنحاول البحث عن مدى أهمية هذه الاستثمارات بالنسبة لاقتصادنا الوطني .

#### المطلب الأول : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1993-2001)

لمعرفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الجزائري في هذه الفترة فإننا سنقوم بتحليل:

##### 1- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي :

شهدت الفترة (93-1995) غيابا لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر ، لذلك فإنه ليس هناك أثر في سد الفجوة الاستثمارية من خلال الجدول التالي:

#### الجدول رقم (105) : الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (1993-2001)

(الوحدة : نسبة مئوية %)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
13,5	15,9	15,4	12,6	11,5	9,1	7,9	8,1	6,4	الدول النامية
8,9	2,5	2,5	4,9	2,4	2,3	-	-	-	الجزائر

المصدر :

UNCTAD « weetable5,FDI in ward as a percentage of gross fixed capital formation ,1990\_2010 » ,op.cit

وتشير بيانات الجدول أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر هي محدودة نظرا لقلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في هذه الفترة ،ولكن تبقى مرتفعة مقارنة بتركيا بالنسبة لسنوات (1996-2000) ، ومصر في عام 2001 ، وأقل من متوسط الدول النامية بشكل عام، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى عرفت الجزائر في هذه الفترة معدلات ادخار أكبر من معدلات الاستثمار، حيث كانت 27,3 % مقابل 27 % في سنة 1995 على الترتيب، ثم أصبحت 41,6 % مقابل 22,6 % على الترتيب في عام 2001<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره ، ص 265

2- مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية :

أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر أهم مصدر تمويلي للاقتصاد الجزائري ابتداء من عام 2001 ، كما يشير إليه الجدول التالي :

الجدول رقم ( 106 ) : التدفقات الرأسمالية إلى الجزائر خلال الفترة (1993-2001)

(الوحدة: مليون دولار)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
1040	1214	1429	1458	2110	3629	4157	5631	652	تدفقات الدين (*)
1196	438	292	607	260	270	0	0	0	الإستثمار الأجنبي المباشر (**)
-	-	-	-	8	5	1	5	0	الإستثمار المحفظي
670	790	790	1060	1060	880	1120	1395	1140	تحويلات العاملين
199	200	138	420	248	305	294	294	324	المساعدات الإيمانية الرسمية

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات :

- البنك الدولي " بيانات السياسة الاقتصادية والديون" ، مرجع سبق ذكره .

(\*)The World Bank « Data bank »,op.cit.

(\*\*) مستخرجة من الشكل رقم ( 14 ) ، ص ( 329 )

كما نرى أنه على طول الفترة (1994-2000) كان هذا المركز يعود لتدفقات الدين بالإضافة إلى تحويلات العاملين التي يعول عليها أيضا في تمويل الاقتصاد .

3- مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي :

عند مقارنة بيانات الجدول ( 107 ) وبيانات الجداول رقم ( 77 ) ، ( 87 ) و( 98 ) نلاحظ أن مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر تعتبر أدنى مساهمة فيما بين الدول محل المقارنة .

الجدول رقم ( 107 ) : رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1993-2001)

(الوحدة : نسبة مئوية %)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
26,0	24,8	25,5	20,1	16,6	15,3	14,4	14,7	14,3	الدول النامية
8,6	6,5	6,4	5,8	4,6	4,1	4,0	3,9	3,3	الجزائر

المصدر :

UNCTAD «Webtable 7.FDI inward stock as a percentage of gross domestic product,1990\_2010 »op.cit.

وهذه النسب هي دائما أقل من المتوسط المسجل في الدول النامية رغم ارتفاعها في عام 2001 مقارنة بباقي السنوات.

#### 4- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات :

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة (1993-2001) ثلاث سنوات من العجز الجاري ، وقد كان لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دور نسبي في تمويل جزء منه عام 1998 كما يشير إليه الجدول التالي:

الجدول رقم ( 108 ) : أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في الجزائر ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (1993-2001)

( الوحدة: مليون دولار )

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
7060	8930	20	(910)	3450	1250	(2240)	(1840)	800	رصيد الحساب الجاري (*) (1)
55181	54790	48641	48188	48178	46941	41764	42542	49946	الناتج المحلي الإجمالي (2)
-	-	-	1,88	-	-	5,36	4,32	-	نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (2) / (1)
1196	438	292	607	260	270	0	0	0	الاستثمار الأجنبي المباشر (***) (3)
-	-	-	66,70	-	-	0	0	-	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (1) / (3)
(*)1160	(*)660	(*)420	(*)370	135	140	145	130	150	تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر (4)
-	-	-	40,65	-	-	6,47	7,06	-	نسبة تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (4) / (1)
1419	1655	1810	1992	2048	2110	1832	1564	1785	دفع الفوائد (5)
-	-	-	219	-	-	81,78	85,00	-	نسبة دفع الفوائد إلى العجز الجاري (5) / (1)

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- The World Bank « World data bank », op.cit.

(\*) Banque d'Algérie « Bulletin statistique de la banque d'Algérie », Séries Rétrospectives, hors séries- juin 2006, pp72-73.

(\*\*) مستخرجة من الشكل رقم ( 14 ) ، ص ( 329 )

ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

عندما سجل الميزان الجاري عجوزات في بداية الفترة لم يظهر أي أثر أو دور للاستثمار الأجنبي المباشر في تمويلها نظرا لعدم تسجيل أي تدفق، وكانت هناك تحويلات للأرباح الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة في الجزائر، ساهمت بحوالي 7% من العجز المسجل ولكن السبب الرئيسي كان في تسديد الفوائد، وحتى بالنسبة لسنة 1998، لما وصلت تحويلات الأرباح ما يتجاوز 40% من العجز الجاري المسجل، كما تظهر بيانات الجدول أيضا أن تسديد الفوائد كانت قيمتها أكبر من تحويلات الأرباح على طول الفترة، وأن هذه الأخيرة تجاوزت حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب السنوات

6- الأثر الأخرى :

إن من بين الأسباب والدوافع التي سعت الجزائر من أجل تحقيقها من وراء استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه المرحلة هو امتصاص البطالة التي تعاني منها، والتي بلغت 23,15% في عام 1993<sup>1</sup>.

فنجذ حسب التصريحات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الخاصة بهذه المرحلة أن المشاريع الاستثمارية التي تدخل ضمن الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر ( خارج قطاع المحروقات) منذ 1993 إلى غاية 2001 قد وظفت ما يقارب 51910 عامل، وهي موزعة حسب السنوات التالية :

الجدول رقم ( 109 ) : تطور العمالة المنشأة في إطار الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر ما بين (2001-1993)

السنوات	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل (عدد العمالة )	النسبة المئوية (%)
1994-93	61	8747	17
1995	17	2550	05
1996	49	6070	12
1997	59	6378	12
1998	51	5902	11
1999	60	5957	11
2000	100	11696	23
2001	43	4609	09
المجموع	440	51909	100

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2003 , مرجع سبق ذكره .

فلاحظ أن سنة 2000 هي السنة التي تم فيها توظيف أكبر عدد من العمال بنسبة تقارب ربع المجموع الموظف خلال الفترة ، وتتوزع هذه العمالة حسب القطاعات كما يلي:

<sup>1</sup> - عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره ، ص 230

الجدول رقم ( 110 ) : تطور العمالة المنشأة في إطار الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات ما بين (1993-2001)

القطاعات	عدد المشاريع	عدد العمالة	النسبة المئوية (%)
الفلاحة	17	3945	08
الصناعة	259	31030	60
البناء والأشغال العمومية	41	6895	13
السياحة	16	2877	06
الخدمات	86	6695	13
الصحة	03	124	00
التجارة	18	343	01
<b>المجموع</b>	<b>440</b>	<b>51909</b>	<b>100</b>

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، مرجع سبق ذكره.

يتضح من الجدول أعلاه أن 60 % من مجموع العمالة المنشأة خلال الفترة (1993-2001) تم توفيرها في قطاع الصناعة ، أما قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات فقد وظيفا تقريبا نفس العدد رغم أن عدد المشاريع المصرح بها في القطاع الأول هو أقل من نصف العدد في القطاع الثاني ، مما يدل على أن المشاريع في قطاع البناء والأشغال العمومية تحتاج إلى يد عاملة كثيفة، وفيما يخص باقي القطاعات فإن نسب التوظيف فيها لا تتعدى 8 % على طول الفترة . وإذا ما درسنا أصل المؤسسات الموظفة لهذه العمالة سنرى أن المرتبة الأولى تعود إلى الدول الأوربية بتوفيرها 33821 منصب عمل أي بنسبة 65 % من المجموع الموظف ، تليها الدول العربية بـ 11408 منصب شغل أي بنسبة 22 %، فيما تتوزع باقي النسبة (13 %) على باقي مناطق العالم<sup>1</sup>.

وبالرغم من هذا فإن معدلات البطالة كانت في ارتفاع مستمر حتى وصلت 29 % عام 2000<sup>2</sup> ، مما يدل على قلة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل، والتي قدرت بـ 3 %<sup>3</sup> من إجمالي العمالة التي وفرتها مجموع المشروعات الاستثمارية المصرح بها على المستوى الوطني خلال الفترة (1993-2001) ، وهذا يعود أساسا إلى تواضع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال نفس الفترة .

<sup>1</sup>- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، سنة 2003

<sup>2</sup> - عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره ، ص 237

<sup>3</sup>-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " تقرير الاستثمارات المعلنة "، مرجع سبق ذكره.



**المطلب الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)**

لمعرفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، نستعمل نفس الدراسات التي اعتمد عليها سابقا.

**1- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي:**

من أجل معرفة ذلك يتم قياس حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت للحصول على بيانات الجدول التالي:

**الجدول رقم ( 111 ) : الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2010)**

( الوحدة : نسبة مئوية % )

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
9,6	10,2	13,4	14,0	12,9	11,9	12,5	9,5	10,4	الدول النامية
4,9	5,8	5,5	4,7	6,6	4,7	4,3	3,9	7,6	الجزائر

المصدر :

UNCTAD « weatable5,FDI in ward as a percentage of gross fixed capital formation ,1990\_2010 », op.cit

نرى أنه على طول الفترة (2002 - 2010) لم تصل إلى نسبة المساهمة التي حققت في عام 2001 التي كانت 8,9 % ولكن تبقى مرتفعة مقارنة بمصر عام 2002 و 2003 ، تركيا (2002-2004) ، أما الصين خلال سنتي 2009 و 2010.

مع العلم أن كلا من معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار في الجزائر خلال هذه المرحلة كانت مرتفعة، والتي وصلت في عام 2010 معدلات 53,43 % ، 44 % على الترتيب<sup>1</sup>.

**2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية :**

تعتمد الجزائر في كل مرة على مصدر تمويلي معين كما يبدو من خلال الجدول رقم ( 112 )

<sup>1</sup> - عميروش محند شلغوم ، مرجع سبق ذكره ، ص 265

**الجدول رقم (112) : التدفقات الرأسمالية إلى الجزائر خلال الفترة (2002 - 2010)**

(الوحدة: مليون دولار)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
30	194	580	585	853	1239	2112	1932	1604	تدفقات الدين (*)
2291	2761	2594	1662	1795	1081	882	634	1065	الاستثمار الأجنبي المباشر (**)
-	-	-	-	--	-	-	-	-	الاستثمار المحفظي
2044	2059	2202	2120	1610	2060	2460	1750	1070	تحويلات العاملين
199	319	325	394	240	347	316	238	190	المساعدات الإنمائية الرسمية

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات :

- البنك الدولي " بيانات السياسة الاقتصادية والديون"، مرجع سبق ذكره .

(\*)The World Bank « Data bank »,op.cit.

(\*\*) مستخرجة من الشكل رقم (15) ، ص ( 334 )

نلاحظ أنه في الفترة (2002-2003) اعتمدت الجزائر في تمويل تنميتها على تدفقات الدين، ثم على تحويلات العاملين في سنوات 2004 ، 2005 و 2007 ، أما باقي السنوات فكان الاستثمار الأجنبي المباشر أهم هذه المصادر بنسبة تفوق 40 % (عام 2006 و 2008)، وتعدت نصف التدفقات الرأسمالية إلى الجزائر عام 2009 و 2010.

**3- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي :**

شهدت الفترة (2002-2010) نسبا لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي أعلى من مثلتها في الفترة السابقة (93-2001)، وهذا ما يؤكد الجدول الآتي:

**الجدول رقم (113) : رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

**في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)**

(الوحدة : نسبة مئوية %)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
29,1	29,7	24,6	29,8	26,5	25,0	25,5	25,5	24,7	الدول النامية
12,2	12,2	8,5	8,8	8,7	8,1	8,6	9,5	10,2	الجزائر

المصدر :

UNCTAD «Webtable 7.FDI inward stock as a percentage of gross domestic product,1990\_2010 »op.cit.

رغم ارتفاع هذه النسب في هذه المرحلة ، إلا أنها لم تصل بعد إلى المتوسط المسجل في الدول النامية ولكنها تعدت تركيا في عام 2002 والصين في عامي 2009 و 2010 .

#### 4- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات :

لم تشهد الفترة (2010-2002) أي عجز جاري حسب ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم ( 114 ): أثر تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري في الجزائر ومقارنته بدفع الفوائد خلال الفترة (2010-2002)

(الوحدة: مليون دولار)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
12160 (**)	410 (**)	34450 (**)	30450 (*)	28950 (*)	21180 (*)	11120 (*)	8840 (*)	4360 (*)	رصيد الحساب الجاري (1)
161979	138120	170989	135803	117169	102339	85014	68019	57053	الناتج المحلي الإجمالي(2)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (1)/(2)
2291	2761	2594	1662	1795	1081	882	634	1065	الاستثمار الأجنبي المباشر (***) (3)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري(3)/(1)
4850 (**)	5880 (**)	6210 (**)	5410 (*)	6180 (*)	5480 (*)	3300 (*)	2280 (*)	1600 (*)	تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر (4)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	نسبة تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العجز الجاري (4)/(1)
111	139	191	224	626	921	1033	1085	1218	دفع الفوائد (5)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	نسبة دفع الفوائد إلى العجز الجاري(5)/(1)

المصدر : من إعداد الباحث استنادا لمعطيات:

- The World Bank « World data bank », op.cit.

(\*) بنك الجزائر " النشرة الإحصائية الثلاثية" ، رقم 08 ، سبتمبر 2009 ، ص 15.

(\*\*) بنك الجزائر " النشرة الإحصائية الثلاثية" ، رقم 17 ، مارس 2012 ، ص 15.

(\*\*\*) مستخرجة من الشكل رقم ( 15 ) ، ص ( 334 )

ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول.

بالاستناد إلى بيانات الجدول السابق ، نستنتج أن الجزائر موقع لكسب الربح ، وهذا من خلال تطور تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تفوق حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على طول الفترة، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات حتى ولم يظهر أن هناك عجز في حسابه الجاري وخاصة أن الجزائر أصبحت تعتمد عليه كأهم مصدر تمويلي .

#### 5- الآثار الأخرى:

من بين الآثار الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني هو مساهمته في خلق فرص العمل ، ولإبراز ذلك سنقوم بمقارنة ما وفرته إجمالي هذه الاستثمارات من مناصب شغل مع ما تم توظيفه في المشاريع الاستثمارية الأخرى بالجزائر انطلاقا من الجدول التالي :

الجدول رقم ( 115 ) : مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل خلال الفترة (2002-2010)

مشاريع الاستثمار			عدد المشاريع		مناصب العمل	
المصرح	المنجزة	النسبة المئوية	العدد المصرح به	النسبة المئوية	العدد المنجز	النسبة المئوية
67280	24655	36,4	866563	92,11	186487	82,34
245	155	63,3	27717	2,95	13161	5,82
283	205	72,4	46552	4,95	26823	11,84
528	360	68,2	74269	7,89	39984	17,66
67808	25015	36,9	940832	100	226471	100

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات :

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " بيانات التصريح بالاستثمار"، مرجع سبق ذكره.

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة للفترة (2002-2010)", مرجع سبق ذكره.

ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

ما يتبين من الجدول أعلاه أنه أقل من نصف المشاريع المصرح بها فقط ما أنجز خلال الفترة (2002-2010) والتي وظفت ربع العمالة المصرح بها، أما فيما يخص إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر رغم الانخفاض في عدد مناصب الشغل التي وفرتها مقارنة بما كان ينتظر فهي مرتفعة حوالي 18% من المجموع الموظف خلال المرحلة (2002-2010) ، وهي دائما خارج قطاع المحروقات، مما ساهمت في

امتصاص البطالة ، هذا وإلى جانب الجهود التي بذلتها الدولة في توفير مناصب الشغل للعاطلين في جميع القطاعات جعل معدل البطالة ينخفض إلى 10% عام 2010<sup>1</sup>.

وتتوزع العمالة المنشأة فعلا خلال هذه الفترة حسب القطاعات كما يلي:

الجدول رقم ( 116 ) : تطور العمالة المنشأة في إطار إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات ما بين (2002-2010)

القطاعات	عدد المشاريع	مناصب الشغل المنجزة	النسبة المئوية (%)
الفلاحة	03	22	00
البناء والأشغال العمومية والهدروليك	56	5141	13
الصناعة	201	24318	61
الصحة	02	697	02
النقل	13	384	01
السياحة	06	2108	05
الخدمات	79	7314	18
<b>المجموع الكلي</b>	<b>360</b>	<b>39984</b>	<b>100</b>

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة خلال الفترة (2002-2010) "، مرجع سبق ذكره .

ملاحظة : النسب من احتساب الباحث اعتمادا على معطيات نفس الجدول

أول ما يتضح أن قطاع الصناعة لا يزال القطاع الأول المستقطب للعمالة خلال هذه المرحلة، وحتى في المرحلة السابقة وبنفس النسب تقريبا ، كما حافظ قطاع الخدمات على المركز الثاني، ولكن في هذه المرة بنسبة 18%، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد قام بتوظيف نفس النسبة ، وهذا ما جعله يحتل المرتبة الثالثة من حيث توفير فرص العمل، فيما تتوزع النسبة الباقية ( 8%) على باقي القطاعات.

<sup>1</sup> - عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 237 .

### خلاصة الفصل :

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى تقدير أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لكل دولة على حدى وعليه يمكن أن نستخلص ما يلي :

\* ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل الاقتصاد الصيني بشكل رئيسي على طول فترة الدراسة ( 93-2010 ) ، بحيث كانت الحكومة الصينية تعول عليها خاصة من أجل رفع المستوى التقني لاقتصادها وتوسيع تجارتها الخارجية ، مع العلم أنها القطاعات الأكثر استفادة من حوافز الاستثمار ، ولكن في المقابل لم تعمل هذه الحوافز على تشجيع الشركات الأجنبية على إعادة استثمار أرباحها في الصين. وما يؤكد على ذلك ارتفاع حجم أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المحولة إلى الخارج ، وهي لا تؤثر على ميزان العمليات الجارية نظرا للموازن التجارية الخاصة بالشركات الأجنبية التي تحقق فوائض تغطي هذه التحويلات، كما كانت هناك آثار واضحة على الاقتصاد الصيني فيما يخص الإيرادات الضريبية المتأتية من هذه الشركات و مساهمتها في الناتج الصناعي إلى جانب فرص العمل التي توفرها. \* قلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا جعل مساهمتها تبدو ضئيلة ، وعندما ارتفعت خاصة ابتداء من سنة 2003 ، أصبحت تحتل المركز الثاني في مصادر التمويل الخارجي للاقتصاد التركي، وهي نفس الفترة التي كانت بحاجة إليها من أجل تغطية الفرق المسجل بين معدلات الاستثمار والادخار، فحينها ساهمت بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي التركي خاصة في سنتي 2006 و 2007 وهما السنتان اللتان سجلتا فيهما أعلى مشاركات في التكوين الرأسمالي بالنسبة لهذا البلد ، هذا فضلا عن فرص العمل التي أتاحتها المشروعات الاستثمارية الأجنبية.

\* الدور الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي لمصر من خلال ارتفاع نسبة رصيد هذه الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وبشكل يفوق النسب المسجلة في باقي الدول محل المقارنة بالنسبة لنفس المؤشر، كما شهدت مصر أكبر مساهمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في التكوين الرأسمالي في نفس فترة ارتفاع تدفقاتها إلى هذا البلد ، وبذلك أصبح يشكل أهم مصدر تمويلي خلال سنوات (2005-2008).

\* تعاضد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات كل من الصين ، تركيا ومصر، أما بالنسبة للجزائر فقد كانت النتائج دون مستوى هذه الدول، نظرا لضآلة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. ومع ارتفاع حجمها ازدادت مزاياه وساهم في تحقيق النمو الاقتصادي خاصة في السنوات الأخيرة وفي المقابل صاحبه سلبيات مثل الارتفاع في تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر التي كان من الممكن أن تساهم في ارتفاع معدل التراكم الرأسمالي المحلي في حال إعادة استثمارها، ونفس الأمر بالنسبة للاقتصاد الصيني الذي عرف أيضا حجما هائلا من تحويلات أرباح هذه الاستثمارات ،

كما أدى الإستثمار الأجنبي المباشر في هذا البلد أيضا إلى تطوير المناطق المختلفة التي احتضنته، ولكنه عمل على زيادة حدة التفاوت بين المناطق المحرومة من هذه الإستثمارات مقارنة بالمناطق الأخرى. إذن تتوقف انعكاسات الإستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف على حجم تدفقات هذا الإستثمار والذي يتحدد بالسياسة التحفيزية المستهدفة والمرتبطة بالأهداف التنموية للبلد المضيف .

### خلاصة الباب الثاني:

يتضح من خلال هذا الباب أن:

\* تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين كان نتيجة لما يملكه الاقتصاد الصيني من مزايا كامنة فيه جعلته في مقدمة الدول الجاذبة له [ ] مثل ضخامة السوق وكثافة اليد العاملة والموقع الاستراتيجي وأضف إلى ذلك الإجراءات والمحفزات التي اعتمدها الحكومة الصينية لجذب هذه الاستثمارات ، والتي كان لها دور إيجابي في استمرار التدفقات وتوسعها . و اعتمدت الصين في بداية عملية استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر على المشاريع المشتركة بصفتها الأقل خطورة ، وبعد مرور الزمن وتطور الإمكانيات المختلفة للصين بدأت باعتماد أساليب أخرى في استقبالها للاستثمار الأجنبي المباشر ، إلى جانب تطبيق سياسة المناطق الاقتصادية الخاصة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مما سهل لها عملية المراقبة والمتابعة وقياس النتائج ، كما استطاعت الصين تحقيق الكثير من المنجزات ، وقد كان للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور إيجابي كبير على الاقتصاد الصيني من خلال مساهمته في تكوين رأس المال الثابت والنتاج المحلي الإجمالي والصادرات وتوفير التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة ، حتى أصبحت الصين اليوم تتربع على المركز الثاني عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي ، ويتوقع أن تصل إلى المرتبة الأولى خلال السنوات القادمة إذا ما استمرت معدلات النمو على حالها .

\* تحسن مناخ الاستثمار في تركيا بشكل سريع وملحوظ بسبب ما تم إجراؤه من إصلاحات تشريعية وإدارية واقتصادية لإزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي ، وغيرها من الإصلاحات التي تم اتخاذها كجزء من عمليات الإصلاح الهيكلي بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم عملية التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو ، وقد استطاعت تركيا الاستفادة من تلك الاستثمارات وتوظيفها بما يخدم مسيرة التنمية الاقتصادية . فحققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتائج جيدة في الاقتصاد التركي ، حيث طورت القطاع الصناعي وخصوصاً في حقل صناعة السيارات ، وينتظر خلال السنوات اللاحقة تعزيز المرافق العامة [ ] إذ يتضح ذلك من اتجاهات الاستثمار الأجنبي الأخيرة في تركيا وبشكل متزايد نحو قطاع الخدمات .

\* هناك حرص كبير من جانب الحكومة المصرية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير العديد من الحوافز والامتيازات ، فضلاً عن التزام الدولة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل ، وبدأت الجهود الحكومية لتحسين مناخ الاستثمار توتي ثمارها ابتداءً من عام 2004 ، حين ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر [ ] إلا أن مجموع ما تدفق إليها من هذه الاستثمارات خلال الفترة الماضية كان ضئيلاً ولا يتناسب مع ضخامة تلك المزايا والضمانات التي تقررته للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قوانين الاستثمار المصرية . وتتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري من خلال نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وكذا إلى إجمالي تراكم رأس



المال الثابت التي كانت أعلى من مستويات باقي دول المقارنة، وحتى المتوسط المسجل بالنسبة للدول النامية.

\* رغم عودة الاستقرار السياسي و الاقتصادي منذ سنة 2000 والمجهودات التي قامت بها السلطات الجزائرية في هذه السنوات الأخيرة من أجل تحسين بيئة الاستثمار، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، ولكن رغم ضعف الحجم المتدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر مقارنة بنظيره المتدفق خاصة إلى الصين، فإن نسبة هذه التدفقات في التراكم الإجمالي للرأس مال الثابت ونسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي تبقى مقبولة.

الخاتمة

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد أهمية في الدول النامية يوماً بعد يوم ، وأضحت ترى فيه مصدراً لتمويل مشاريعها الاقتصادية ، وجالباً للتكنولوجيا الحديثة وناقلاً للمعرفة والتدريب ومساهماً في تنمية الصادرات ، كما يتيح لها النفاذ إلى الأسواق العالمية ، وبالتالي أداة للنمو الاقتصادي و وسيلة فعالة للنهوض باقتصادياتها ، كما يعتبر أحد المصادر الهامة في التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية ، وقد بدأ هذا المصدر يحل بسرعة محل مصادر التمويل التقليدية لهذه الدول ، حيث احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات هذا التمويل خلال السنوات الماضية، أي أنه فاق في الأهمية التمويل من خلال البنوك والمساعدات الرسمية.

## النتائج:

على ضوء ما تم استعراضه في الباب الأول من هذه الدراسة، يمكن عرض أهم النتائج التالية:

1- توضح لنا النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر أن الشركات تقوم به من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بها من خلال تحقيق استراتيجياتها المتمثلة في حماية مصالحها وغزو الأسواق الخارجية واستغلال الإمكانيات المقدمة من قبل حكوماتها وما تمنحه الدول المضيفة من فرص استثمارية لها.

2 - توجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر فأكثر إلى الدول المتقدمة بسبب عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي تقوم بها كبرى الشركات متعددة الجنسيات في هذه الدول ، وهو الوجه الغالب على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بحثاً منها عن الوحدة الاقتصادية ( المخاطر والمصالح ) وخلق جو من التعاون الفني نتيجة لضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة ، وإلى التكنولوجيا العالمية التي تتطلبها مثل هذه المشاريع من جهة أخرى، إلى جانب ارتفاع تكاليف البحث والتطوير ووجود المنافسة الدولية.

3 - تعتبر دول شرق آسيا من أكبر المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر، تأتي بعدها دول أمريكا اللاتينية، تليها دول جنوب شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة وإفريقيا بفرق شاسع ، و تبقى الظروف المحلية السائدة في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء سبب هذا التباين في التوزيع.

4 - يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً للتمويل الخارجي لكثير من الدول النامية، وهو يختلف عن الأشكال الرئيسية الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية ، في كونه يلقي قبولا على المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية ، خاصة الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، إذ أن هذا الأخير هو أداة غير مستقرة لتمويل التنمية في الدول النامية باعتبار هذه الأداة تحركها في كثير من الأحيان اعتبارات الربح، وتتأثر بعوامل دورية قصيرة الأجل كالتوقعات المتفائلة أو المتشائمة حول الاستثمار الدولي والمفاضلة بين أسعار الفائدة وعوائد الاستثمارات الأخرى، وبالتالي فهي أكثر حساسية لعوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي والتقلبات الاجتماعية التي تنتشر في هذه

الدول، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بصورة رئيسية بالإستراتيجية الدولية للشركات متعددة الجنسيات ، وبنشاط التجارة الدولية وتحسين البيئة والظروف الاقتصادية الكلية في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وبصورة أقل بعوامل دورية قصيرة الأجل، لكنه يبقى المصدر التمويلي المكمل لهذه التدفقات ، لأنه ما زال يواجه معوقات تفرضها أنظمة استثمار الدول النامية المقيدة له.

5 - إضافة إلى كون الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق لرؤوس الأموال ، فهو يؤثر على الاقتصاد من خلال تدفق التكنولوجيا وتكملة للدخار والاستثمار المحليين ، كما أن له آثار على مستوى العمالة وميزان المدفوعات ، أما على المستوى العالمي فهو يساهم بشكل كبير في تحرير وعولمة الاقتصاد الدولي ، أين أصبح نفس الإنتاج أو نفس العلامة التجارية تنتج في جميع نقاط العالم ، مستعملة بذلك نفس المعايير التكنولوجية ، مما أدى إلى ما يسمى بوحدة الإنتاج.

6- أصبحت الدول النامية في وضع تنافسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إدراكا منها لحقيقة أنه يساهم في التنمية الاقتصادية ، باعتباره وسيلة تمويل فعالة ومكملة للاستثمار المحلي، وبالتالي تغيير الاعتقاد السائد ولمدة طويلة كونه وسيلة سيطرة ونفوذ.

و نستخلص من دراستنا لبعض التجارب التي كانت محل المقارنة في الباب الثاني، أهم النقاط التالية:

1- أن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة في تزايد مستمر ، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف حكوماتها ، في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم ، و التي تختلف حسب وضع وظروف اقتصاد كل دولة.

2- لقد ساعد على تطور وتوسيع دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الصيني عوامل ودوافع عديدة ، ساهمت في خلق مناخ استثماري ملائم ، أهمها :

- وضوح المنهج الاقتصادي المتبع وفلسفته والتشريعات الصادرة بمقتضاه رغم تعددها.
- منح الإعفاءات الضريبية المشجعة وعدم الإسراف في منحها بدون هدف حتى لا تكون كقاعدة.
- تعدد دوافع الاستثمار، وتعد الحوافز واحدة منها .

3- بينت تجربة الصين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على رفع حصيلة الدولة من الضرائب بالإضافة إلى مساهمته في الوصول إلى الأسواق العالمية والحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة. وأنه يجب تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات عالية التكنولوجيا وكثيفة رأس المال، لأن منتجاتها هي الوحيدة القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية وتحقيق عوائد مرتفعة قادرة على رفع مكانة الدولة المضيفة تجاريا.

4- دخلت تركيا مرحلة جديدة منذ عام 2002 أدت إلى تحسن في بيئة أداء الأعمال ، وهذا بفضل العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي كان لا بد منها لاستكمال التأهيل للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، وقد ساهمت بشكل كبير خاصة في تخفيض معدلات التضخم و ارتفاع الناتج

المحلي الإجمالي، إلا أنه في المقابل زاد العبء المالي الخارجي وأصبح أهم سبب في حدوث العجز الجاري، لأن تركيا تعتمد كثيرا وبالدرجة الأولى على تدفقات الدين في تمويل تنميتها، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أخذت تعول عليه كثنائي مصدر تمويلي ابتداء من سنة 2003 وبنسبة لا تتعدى 22 % من مجموع التدفقات الرأسمالية إلى تركيا حين وصل ذروته في عام 2007 ، رغم ضرورة هذا الاستثمار في سد الفجوة الاستثمارية ، نظرا لضعف مواردها التمويلية الداخلية ، وقد صاحب هذا التطور في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تطور مساهمتها في الاقتصاد التركي .

5- تمكنت مصر من الاستفادة من عوامل عدة لاستقطاب تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومن أهم هذه العوامل البيئة الاقتصادية المواتية والسياسات والقوانين الاستثمارية المناسبة، فضلاً عن الاستقرار السياسي الذي تمتعت به خلال فترة الدراسة ، وبدأت الجهود الحكومية في تحسين مناخ الاستثمار توتي ثمارها ابتداءً من عام 2004 حين ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ، وقد حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتائج جيدة في الاقتصاد المصري ، إذ تتضح من خلال نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تراكم رأس المال الثابت، وكذا نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ، والتي كانت أعلى من مستويات باقي دول المقارنة وحتى المتوسط المسجل بالنسبة للدول النامية. وبذلك استطاعت مصر الاستفادة من تلك الاستثمارات في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ولكنها في المقابل لم تساهم في تحسين وضعية الميزان التجاري المصري الذي نجده دائماً يسجل عجزاً ، وبالتالي نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر توجه نحو الأنشطة التي لا تساهم في زيادة الصادرات في مصر، بل لخدمة السوق المحلي. وهذا في ظل غياب البيانات التفصيلية، لأن بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يتم إعلانها كأرقام إجمالية لا يتضح منها نصيب القطاعات الاقتصادية ولا الفروع ، الأمر الذي يحول دون إمكانية دراستها وتحليلها للتعرف بدقة على القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي ومدى التغيرات التي تطرأ على أدائها عبر الزمن.

6- شهد الاقتصاد الوطني الجزائري تحسناً ونمواً بفضل الارتفاع الكبير و المفاجئ في أسعار المحروقات أساساً، والتي أحدثت فوائض مالية ساهمت في تحسين وضعية ميزان المدفوعات ككل ، والتسديد المسبق لمستحقات المديونية الخارجية ، كما يتبين أيضاً الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات ، وافتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى (الصناعة و الزراعة خاصة) التي تجعله مستقراً ، لأنه يبقى رهن تغيرات أسعار المحروقات.

7- لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه مقارنة بالدول محل المقارنة ، كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تنتم بالتذبذب من سنة إلى أخرى وأن توجه هذه الاستثمارات ينحصر في قطاعات محدودة جداً ، كالنفط الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

8- أدت الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل ترقية وتطوير المناخ الاستثماري إلى ارتفاع النتائج المحصلة و المتعلقة بتدفق الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2002-2010) مقارنة مع ما أنجز في الفترة الأولى (1993-2001)، فمن مجموع 1694 مليار دينار جزائري كمشاريع مبرمجة ما بين سنتي 2002 و 2010 لم يتجسد خلال هذه الفترة من الاستثمارات المعلن عنها سوى 706 مليار دينار جزائري، أي بنسبة تفوق بقليل 41 % خاصة في شكل شراكة ، لتتعدى بذلك نسبة المشاريع الاستثمارية المنجزة فعلا 12 % كأقصى تقدير خلال الفترة (2001-1993).

### تأكيد الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الهامة للتدفقات المالية طويلة الأجل إلى الدول النامية وفي المقابل تشهد التدفقات المالية الأخرى تراجعا، وهذا نظرا لخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر، كونه وسيلة تمويل تتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية بالإضافة إلى تأثيره على مختلف القطاعات الاقتصادية ، إلا أنه يذهب بشكل أساسي إلى الاقتصاديات الناشئة مثل الصين ، البرازيل جنوب إفريقيا والسعودية وغيرها ، وأن أكثر من 50 دولة الأكثر فقرا في العالم لم تتحصل إلا على 3 % فقط من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2008) . وبالتالي لا يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر التمويلي البديل عن بقية الوسائل التمويلية ، لأنه ما زال يواجه عراقيل في الدول النامية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن السياسة الاستثمارية للدولة تتوقف على الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة تحويل الأرباح المترتبة عن هذا الاستثمار ، مما يؤدي بالدولة الى اتباع سياسة مقيدة للاستثمار الأجنبي المباشر (ما قامت به الجزائر في السنوات الأخيرة) وإذا ما كانت بحاجة إلى موارد مالية فإنها ستلجأ حتما إلى مصادر التمويل الخارجي الأخرى، كما أنه ليس بوسع الدولة أن تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر كأهم وسيلة تمويل ، لأن قرار الاستثمار يتوقف على المستثمر الأجنبي الذي أمامه خيارات متعددة ، فيوجه هذه الاستثمارات حسب فرص الاستثمار المتاحة على المستوى الدولي في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. إذن صحيح أن الدول النامية تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي التدفقات المالية في حال انعكاساته الإيجابية ، ولكنه يبقى كوسيلة مكتملة وليس بديلة لبقية الوسائل التمويلية في هذه الدول.

**الفرضية الثانية:** لقد بينت المقارنة بين الدول الأربعة في أكثر من موضع أن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد مقارنة ببلد آخر لا يعني أن هذا الأخير يتحصل على مكاسب أقل وفي حال ارتفاعها لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة أهميته الاقتصادية في هذا البلد. ومن بين الحقائق التي تثبت ذلك مايلي :

- لقد شهدت الصين تدفقات مرتفعة من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من أي بلد نام آخر، ورغم هذا كانت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الصيني من خلال نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي تراكم رأس المال الثابت، وحتى في مساهماته الأخرى، لم تتناسب وهذا الارتفاع.

- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا تتوافق وتطور مساهمتها في التكوين الرأسمالي الثابت، حيث نجد أنه عندما عرفت هذه التدفقات مستويات قياسية بالنسبة لتركيا في عامي 2006 و2007 ارتفعت هذه المساهمة إلى أكثر من المتوسط في الدول النامية، وعندما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأزمة العالمية فإن مساهمتها في سد الفجوة الاستثمارية هي الأخرى عرفت تراجعا وبشكل كبير في عام 2010، ولكن هي نفس السنة التي سجلت فيها أكبر نسبة مساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي التركي.

- شهدت سنة 1993 مساهمة معتبرة للاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تكوين رأس المال الثابت في مصر مقارنة بالمتوسط المسجل في الدول النامية، وحتى في تحقيق النمو الاقتصادي لمصر، رغم أنها السنة التي تلقى فيها هذا البلد أقل قيمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة الأولى، ووصلت نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر أعلى مستوى لها عام 2007 بنسبة 38,2% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت 47,8% إلى إجمالي تراكم رأس المال الثابت في عام 2006، وهي السنوات التي شهدت تدفقات مرتفعة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

- رغم ضعف الحجم المتدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر مقارنة بنظيره المتدفق خاصة إلى الصين، فإن نسبة هذه التدفقات في التراكم الإجمالي للرأس مال الثابت ونسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة خلال الفترة 2009 و2010.

**الفرضية الثالثة:** يتضح من خلال دراسة المناخ الاستثماري لكل من الصين، تركيا ومصر أن هناك مجموعة من عوامل الجذب تشترك فيما بينها، وهي ذات أهمية نسبية كبيرة من وجهة نظر المستثمر، ويأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي والقرب من الأسواق واتساع حجم السوق والاستقرار الاقتصادي الكلي وتعتبر شروط ضرورية و مسبقة لتهيئة البيئة المشجعة للاستثمار، فهي بمثابة المرحلة الأولى فقط ويجب أن ترافقها عوامل أخرى مثل التحفيزات و الضمانات التي لا تقل عنها أهمية من أجل تحسين مناخها الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي فإن الحوافز هي أحد عوامل الجذب للاستثمار الأجنبي المباشر وهي ضرورية و مفيدة في بعض الأحيان بسبب التنافس مع دول أخرى لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**الفرضية الرابعة:** يرتبط تأكيد هذه الفرضية بنتيجة الفرضية السابقة ، حيث أن الجزائر عندما كانت تعاني من غياب الاستقرار السياسي و الأمني وكذا الاقتصادي عرفت تدفقات ضعيفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم وجود الحوافز و الضمانات، وبعودة الاستقرار السياسي و الأمني واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية ارتفعت قيمة هذه الاستثمارات، ولكن رغم هذا فإن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الأمر يتعلق بالمستثمر الأجنبي الذي يأخذ بنتائج الهيئات والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي و الأونكتاد وغيرها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تقييمها لمناخ الاستثمار، وذلك قبل إقدامه على المغامرة بأمواله في أية دولة ، التي أثبتت على العموم أن مستوى أداء و إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و مستوى جاذبيتها له مازال يحتاج إلى التحسين أكثر، خاصة و أنها تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية و المادية و ينقصها فقط بذل المزيد من الجهود و استغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها ، كما يبقى هذا المستثمر أيضا مترددا على استثمار أمواله في الجزائر بسبب التصنيف السيئ الذي حصلت عليه الجزائر في مؤشرات سهولة أداء الأعمال ، الشفافية و التنافسية العالمية ، ويرجع هذا المستوى المتدني أساسا إلى اتساع رقعة الفساد ، صعوبة الوصول إلى التمويل ، التأثير السلبي للإجراءات المعقدة و ضعف الخدمات العمومية ، مما أدى إلى ضعف فعالية و أداء الحكومة و انتشار البيروقراطية ، فكلها تعيق الاستثمار و تقتضي تعزيز و تفعيل الإصلاحات و استكمالها.

### **التوصيات:**

- بالنظر لزيادة حدة المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة □ فقد أصبح من الأهمية تطوير المناخ الاستثماري اللازم لجذب هذه الاستثمارات في الجزائر، وذلك من خلال:
- 1- تحفيز الشركات أو المؤسسات أو الأفراد للاستثمار عن طريق الميزة التنافسية وتوفير المناطق الحرة وغيرها من الميزات ، لذلك لا بد من الحرص على توفير أحد هذه الميزات في أي اقتصاد حتى تكون عاملاً جاذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
  - 2- زيادة القدرات التنافسية التي تتطلب مواصلة تحسين فعاليات قطاع البنوك وتعزيز بناء المنشآت الأساسية وتطوير شبكات النقل والاتصالات، وتحسين مجالات الخدمات الاجتماعية.
  - 3- تفعيل دور منطقة التجارة الحرة المزمع إنشاؤها.
  - 4- ضرورة قيام الحكومة بالمزيد من الإجراءات التسويقية والدعائية في داخل القطر وخارجه بهدف التعريف بمناخنا الاستثماري والمزايا المتوفرة من أجل زيادة القدرة التنافسية للبلاد.
  - 5- لا يجب التركيز على اجتذاب الاستثمارات من حيث الكم، بل من حيث النوع ، إذ يجب أن تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو ترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرصا لتطويرها .



- 6- تحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال مشروعات جديدة أو في مشروعات قائمة، وتحديد القطاعات المطلوب الاستثمار فيها.
- 7- الدعوة إلى تقديم الحوافز للمشروعات الاستثمارية وفق منهج الاستهداف لانتقاء أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق أهداف معينة، وبالتالي التعديل في نظام الحوافز والإعفاءات والامتيازات حتى تتسم بالكفاءة والفعالية ، مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الوطني، ويقصد بالخصوصية مشاكل هذا الاقتصاد وأولوياته.
- 8- توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو مشاريع صناعية غير متوافرة في الدولة وأن تتضمن تقنيات عالية يمكن توطئها وتجديرها.
- 9- إعادة النظر في تشريعات الاستثمار بغرض تطويرها على ضوء التجارب العملية .
- 10- تهيئة الظروف المناسبة لتنشيط دور القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع دور القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أداء القطاعين العام والخاص.
- 11- عدم الاتكال على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية ، وتوجيه كافة السياسات لخدمة ذلك ، بل لابد من بذل الكثير من الجهود على المستوى المحلي لرسم سياسات اقتصاديات سليمة و تشجيع تلك الصناعات الناشئة، وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح قادرة على تلبية الطلب المحلي.
- 12- قيام البنك المركزي والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنشر بيانات دقيقة وكافية عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الدول والتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات.

### الآفاق:

- حاولنا من خلال هذا الموضوع تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وأهميته بالنسبة لهذه الدول وخاصة في الدول محل المقارنة ، ولكن تبقى آفاق البحث مفتوحة في هذا المجال لتشمل دراسات أخرى ، ونقترح البعض منها في العناوين التالية:
- دور السياسة المالية في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - تأثير الاتحادات الإقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية.

تم بحمد الله .

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع:**

**I- باللغة العربية:**

**الكتب:**

- 1- أحمد زكريا صيام " مبادئ الاستثمار "، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن 2003.
- 2- أحمد مندور " مقدمة في الاقتصاد الدولي "، الدار الجامعية، 1990.
- 3- إسماعيل عرباجي " اقتصاد المؤسسة، أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل "، الطبعة الثانية، (د ت).
- 4- أفكار محمد قنديل " الاستثمار والتمويل الدولي "، 2006
- 5- أميرة حسب الله محمد " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية "، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2004\_2005.
- 6- أ. ميرونوف " الاطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 7- - بوشامة شوام " تقييم واختيار الاستثمارات "، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، وهران، الجزائر، 2003
- 8- جون هدسون، ومارك هدندر " العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- 9- جيل برتان " الاستثمار الدولي "، ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، الطبعة لأولى، لبنان، 1970.
- 10- حامد عبد المجيد دراز " دراسات في السياسات المالية "، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر دون تاريخ.
- 11- حسين عمر " الاستثمار والعولمة"، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2000.
- 12- دريد كامل آل شبيب " الاستثمار والتحليل الاستثماري "، دار اليازوري، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2007
- 13- دريد كامل آل الشبيب " مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2009
- 14- دريد محمود السمراي " الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية" ، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مارس 2006.
- 15- رضا عبد السلام " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر 2007.
- 16- زينب حسين عوض الله " الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا "، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1998.
- 17- السعيد بريش "الاقتصاد الكلي"، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2007
- 18- سعيد النجار " السياسات المالية وأسواق المال العربية"، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، دون تاريخ.
- 19- صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983.
- 20- صفوت أحمد عبد الحفيظ " دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص "، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005 .
- 21- طاهر حيدر جردان " مبادئ الاستثمار "، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
- 22- عادل محمد رزق " الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية من منظور إداري محاسبي "، دار طيبة للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، 2004.

- 23- عاشور كتوش " المحاسبة العامة، أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني "، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003.
- 24- عبد السلام أبو قحف" إدارة الأعمال الدولية" ،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 25- عبد السلام أبو قحف" مقدمة في الأعمال" الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 26- عبد السلام أبو قحف" نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 1989.
- 27- عبد الله عبد الكريم عبد الله " ضمانات الاستثمار في الدول العربية" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2008.
- 28- عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر 2006.
- 29- عجة الجبلاي" الكامل في القانون الجزائري للاستثمار" ،دار الخلدونية.
- 30- عرفان تقي الحسني " التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2002.
- 31- علي عباس" إدارة الأعمال الدولية" ،دار حامد ، عمان، الأردن، 2007.
- 32- عمر صقر" العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة " الدار الجامعية للطبع، نشر والتوزيع، 2000-2001 .
- 33- عمر هاشم محمد صدقة " ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي" ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر (د.ب)
- 34- عميروش محند شلغوم "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية "، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012
- 35- فليح حسن خلف " التمويل الدولي " ، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 36- فيصل محمود الشواورة " الاستثمار في بورصة الأوراق المالية :الأسس النظرية والعملية"، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، الأردن، 2008.
- 37- كمال قربوع عليوش " قانون الاستثمارات في الجزائر" ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- 38- محمد السيد سعيد " الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية " ، إصدار من المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت، 1986.
- 39- محمد عبد العزيز عبد الله عبد " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005.
- 40- محمد عبد الفتاح العشماوي " دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية ( مع نماذج عملية)" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، 2007.
- 41- محمد مطر" إدارة الاستثمارات"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2004.
- 42- محمود محمد حمودة" الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام" ،دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2006.
- 43- محي محمد مسعد " ظاهرة العولمة ، الأوهام والحقائق " ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى ، الاسكندرية مصر، 1999.

- 44- مروان شموط وكنجو عبود كنجو " أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة ، مصر 2008.
- 45- مصطفى صالح القريشي " المالية الدولية"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 .
- 46- نزيه عبد المقصود مبروك " الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
- 47 - نوزاد عبد الرحمان الهيبي ومنجد عبد الطيف الخشالي " مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 2007 .
- 48- وليد عبد الحميد عايب " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الاتفاق الحكومي"، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، 2010 .

### الرسائل و الأطروحات:

- 1- جمال محمود عطية عبيد " تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري" رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2002
- 2- رجب ابراهيم اسماعيل اسماعيل" إطار مقترح لسياسات جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مصر في ضوء المتغيرات العالمية"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 2003،
- 3 – فريد أحمد سليمان قبلان" مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ووسائل التغلب عليها"، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية، مصر، 2006
- 4- كريمة فرحي " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001.
- 5- ياسر يحي عطية ابراهيم " قدرة الإقتصاد المصري على إستيعاب الإستثمارات المحلية والأجنبية مع المقارنة بدول جنوب شرق اسيا"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2001 .

### الملتقيات ،الندوات و المؤتمرات:

- 1- ثريا علي حسين الورفلي " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الدروس المستفادة"، أوراق عمل مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية العظمى، 29 أبريل 2006
- 2-حاتم عبد الجليل القرناشوي " الاستثمار في ظل العولمة التوجيهات... والمتطلبات"، أوراق عمل مقدمة لمؤتمر التمويل والاستثمار : تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006
- 3 - صالح محمد المنصوري" الاستثمار الأجنبي المباشر ماذا يجب على الدول المتقدمة أن تفعل وماذا يجب على الدول النامية أن تفعل"، أوراق عمل مقدمة في المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، 29 أبريل 2006.
- 4- فتحي عبد الحفيظ المجبري" الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية البيئة في البلدان النامية: دروس الاقتصاد الليبي" أوراق عمل مقدمة في مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، مركز البحوث والاستشارات ، جامعة قاريونس، ليبيا، أيام 2008/06/29-28
- 5-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، تونس 25-24 مارس 1997

- 6- محمد مسعود خليفة الثعلب و خالد أحمد كاجيجي " الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرْد " ، أوراق عمل مقدمة في مؤتمر التمويل الخارجي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006.
- 7- معين أمين السيد " محاضرة قدمت في ملتقى الجزائر والشراكة الأجنبية" ، جامعة الجزائر، ملحقه الخروبة، أيام 9\_10 ماي 1999
- المجلات و الدوريات:**
- 1- أحمد زغدار " الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة" ، مجلة الباحث العدد 03 ، 2004.
- 2- إيمان محمد مجد زكي " تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية... مع الإشارة إلى مصر" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول المجلد التاسع والثلاثون، جامعة الإسكندرية، مصر ، مارس 2002
- 3- باداما مالا مبالى و كارل سبوفانت " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية" ، التمويل والتنمية، المجلد 36 ، العدد الأول، مارس 1999
- 4- بلقاسم العباس" المساعدات الخارجية من أجل التنمية " ، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثامن و السبعون، السنة السابعة، ديسمبر 2008
- 5- جويل بيرغسمان وزيا وقانغ شين " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الإنجازات والمشكلات " ، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 32، العدد4، ديسمبر 95
- 6- جيمس م بوتن " ميشل كامديسو وصندوق النقد الدولي" ، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد1، مارس 2000
- 7- حسان خضر " الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا" ، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، الكويت، 2004.
- 8- حسين عبد المطلب الأسرح " استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر" كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213 أغسطس 2005
- 9- حسين مهران " الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن، العدد1، يونيو 2000.
- 10- داليا عزيز غبريال " مدى فعالية الحوافز الضريبية في قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 لتشجيع الاستثمار" دراسة مقدمة للإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية ، وزارة المالية المصرية ، مجلد البحوث المالية 2007.
- 11- سعدية قصاب " حدود الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، مجلة دولية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 08\_2003
- 12- سليمان الرياش " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1998" ، المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد رقم 258، أوت 2000.
- 13- شاهد يوسف " تغيرات في مشهد التنمية" ، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد4، ديسمبر 1999
- 14- عبد الكريم بعداش " تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له " revue des reformes, économiques et intégration en économie mondiale, école supérieure de commerce .Alger, 2007, N°02

- 15- علي أحمد البلبل ومحمد مصطفى عمران " الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي، والنمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية، 1975-1999" ، أوراق صندوق النقد العربي، العدد 6، أبو ظبي، ماي 2003.
- 16- علي توفيق الصادق، وعلي أحمد البلبل " جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاديات العربية، الواقع والعوامل المحفزة " ، في سالم توفيق النجفي وآخرون " الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية"، سلسلة كتب المستقبل العربي، 40، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ، فيفري 2005
- 17- عيسى محمد الغزالي " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر " ، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 31، السنة الثالثة، جويلية 2004
- 18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008 "، نشرة ضمان الإستثمار ، السنة 25 ، العدد 04 أكتوبر- ديسمبر 2007 .
- 19- محمد زيدان " الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004.
- 20- محمد صقر و آخرون " الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية " ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006.
- 21- محمد عمران " التدفقات الرأسمالية بين مصر ودول شمال إفريقيا : الواقع والتحديات" ، دراسة مقدمة لمكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا.
- 22- هيل عجمي جميل "الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية"، دراسات استراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، رقم 32، 1999.
- 23- يوسف رشيد" أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني :حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، العدد 5 / 2005.

### الجرائد:

- 1- جريدة المساء اليومية " إجراءات جديدة لضبط نشاط الاستيراد" ، العدد 3672 ، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009
- 2- جريدة المساء اليومية " الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة و المناجم " ، العدد 3805 ، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2009.

### القوانين و المراسيم :

- 1- قانون رقم (86\_13) ، الصادر في 19 أوت 1986 ، الجريدة الرسمية رقم 35 ، الصادرة في 27 أوت 1986.
- 2- قانون رقم (88\_25) ، الصادر في 12 جويلية 1988 ، الجريدة الرسمية رقم 28 ، الصادرة بتاريخ 13 جويلية 1988
- 3- القانون رقم (91\_21) المؤرخ في 4 ديسمبر 1991 ، المعدل والمتمم للقانون رقم (86\_14) المؤرخ في 9 غشت 1986 الجريدة الرسمية العدد 63 ، الصادرة في 7 ديسمبر 1991 ، السنة الثامنة والعشرون.
- 4- المرسوم التشريعي رقم (93\_12) المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64 ، الصادرة بتاريخ 24 ربيع الثاني عام 1414.
- 5- الأمر رقم (01\_03) ، المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 ، الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001.

- 6- قانون رقم 83 لسنة 2002، الجريدة الرسمية العدد 22 مكرر أ، الصادرة في 5 جوان 2002 .
- 7- القانون رقم (07/ 05) ، المؤرخ في 28 افريل 2005، الجريدة الرسمية رقم 50 ، الصادرة في 19 جويلية 2005.
- 8- النظام رقم (03\_05) المؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1426 الموافق لـ 6 يونيو 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية الجريدة الرسمية، العدد 53 الصادرة في 31 يوليو 2005.
- 9- الأمر رقم (08\_06) ، المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، الجريدة الرسمية رقم 47 ، الصادرة في 19 جويلية 2006.
- 10- الأمر رقم (10\_06) ، الصادر في 29 يوليو 2006 ليعدل ويتم القانون رقم (07\_05) ، المؤرخ في 28 أفريل لسنة 2005 المتعلق بالمحروقات ، الجريدة الرسمية ، العدد 48، الصادرة في 30 يوليو 2006.
- 11- المرسوم التنفيذي رقم (355\_06) ، المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره ، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
- 12- المرسوم التنفيذي رقم (356\_06) ، المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها الجريدة الرسمية ، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
- 13- المرسوم التنفيذي رقم (08\_07) المؤرخ في 11 يناير 2007. الجريدة الرسمية العدد 04 ، الصادرة في 14 يناير 2007
- 14- الأمانة العامة للحكومة " القانون التجاري "، 2007.
- 15- الأمر رقم (01\_09) ، المؤرخ في 22 يوليو 2009 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، الجريدة الرسمية العدد 44 ، الصادرة بتاريخ 26 يوليو 2009.
- 16- الأمر رقم (01\_10) ، المؤرخ في 26 غشت 2010، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 ، الجريدة الرسمية العدد 49، الصادرة بتاريخ 29 غشت 2010.

#### التقارير و المنشورات:

- 1- البنك الأهلي المصري " الاقتصاد المصري في أرقام "، 2004 .
- 2- البنك الاهلي المصري " الاقتصاد المصري في أرقام" ، 2011.
- 3- بنك الجزائر " التقرير السنوي 2006 : التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر "، أكتوبر 2007.
- 3- بنك الجزائر " النشرة الإحصائية الثلاثية " ، رقم 8 ، سبتمبر 2009.
- 4- بنك الجزائر " النشرة الإحصائية الثلاثية"، رقم 17 ، مارس 2012.
- 6- صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، تقرير 2003 .
- 7- صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، تقرير 2004
- 8- صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، تقرير 2005
- 9- صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، تقرير 2006
- 10- صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، تقرير 2007
- 11- صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، تقرير 2008 .
- 12- صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، تقرير 2011.
- 13- فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية "تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية أثناء الأزمة" الأمم المتحدة، نيويورك، تقرير عام 2009



- 14- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي في منطقة الإسكوا"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- 15- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2001: تشجيع الروابط"، استعراض عام، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2001.
- 16- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2003 : سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية، من المنظورين الوطني والدولي "، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2003.
- 17- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2004: التحول نحو الخدمات"، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2004
- 18- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2005 :الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير" ،استعراض عام، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2005
- 19- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2006: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية وأثاره على التنمية" ، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2006.
- 20 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2007، الشركات غير الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية" ، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2007.
- 21- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2008: الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية" ،استعراض عام، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2008
- 22- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير الاستثمار العالمي 2009: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية" ،استعراض عام، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف، 2009
- 23- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية" تقرير الاستثمار العالمي 2011: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال"، عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2011
- 24- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " ترويج الاستثمار: التقنيات والتجارب "، 1998
- 25- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " التقرير السنوي الخامس والعشرين"، 1999.
- 26- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم" ، 2002
- 27- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2002،
- 28- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2004،
- 29- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2005 ،
- 30- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2006،
- 31- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2007 ،
- 32- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات " مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2009.
- 33- مركز المشروعات الدولية الخاصة "الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، 2004
- 34- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار " تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار " ، مجلس الوزراء ، جمهورية مصر العربية ، أكتوبر 2004.

- 35- مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار " التدفقات الرأسمالية إلى مصر و سياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلس الوزراء ، جمهورية مصر العربية ، أكتوبر ، 2004
- 36- مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار " السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر" ، مجلس الوزراء جمهورية مصر العربية ، جويلية 2004.
- 37- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، سنة 2003
- 38- وزارة الاستثمار " أهم إجراءات ومؤشرات أداء الاستثمار خلال العام المالي 2009/2008"
- 39- وزارة الاستثمار " الاقتصاد المصري نحو آفاق جديدة " ، 2007
- 40- وزارة الاستثمار " تقرير أداء وزارة الاستثمار للعام المالي 2007/2006 "
- 41- وزارة الاستثمار " تقرير أداء الاستثمار للعام المالي 2010/2009"
- 42- وزارة الاستثمار " عرض ملخص لأداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها (2004 - 2010) "
- 43- وزارة الاستثمار " وزارة الاستثمار في عام"، تقرير أداء وزارة الاستثمار و الجهات التابعة لها عن العام المالي 2008/2007.
- 44- وزارة الاستثمار " وزارة الاستثمار في عام"، تقرير أداء وزارة الاستثمار و الجهات التابعة لها عن العام المالي 2010/2009
- 45- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " تقرير الاستثمارات المعلنة" ، جانفي 2002
- 46- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "منظومة تشجيع الاستثمار"، 2010

#### المواقع الإلكترونية:

- 1- الاتحاد العالمي للملكية الفكرية IIPA " تقرير الملكية الفكرية السنوي 2006" ، مصر، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.ecipit.org.eg/arbic/word/may%202006.doc>
- 2- أحمد عبد الأمير الأنباري " دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة 1978- 2005 " ، شبكة النبا المعلوماتية ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.annabaa.org/nbanews/67/339htm>
- 3- إذاعة الصين الدولية "بناء البنية التحتية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://arabic.cri.cn/climaabc/chapter3/chapter30501.htm>
- 4- إذاعة الصين الدولية "جغرافيا الصين" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://arabic.cri.cn/other/china-geography>
- 5- إذاعة الصين الدولية " سياسة الاستثمار"، نقلا عن الموقع الإلكتروني :  
<http://arabic.cri.cn/chinarabic/chapter3/chapter30502.htm>
- 5- إذاعة الصين الدولية " المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن المفتوحة الساحلية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://arabic.cri.cn/chinarabic/chapter3/chapter30503.htm>
- 6- الأمم المتحدة " إنهاء الفقر الأهداف الإنمائية للألفية 2015 فلنحققه: تعزيزا لشراكة العالمية للتنمية في وقت الأزمة" صحيفة الحقائق: أين توجد الثغرات؟ ، نقلا عن الموقع الإلكتروني :  
[http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/factsheet\\_mdg.pdf](http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/pdf/factsheet_mdg.pdf)
- 7- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية " الدول العربية : أرقام ومؤشرات " ، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات ، العدد الثالث 2011 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.lasportal.org>

- 9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " الإحصاءات العربية : مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب 2009 " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.arabstats.org/indicator.asp?ind=12&yr=2009>
- 10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " الإحصاءات العربية : معدل الأمية الإجمالي 2010 " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.arabstats.org/indicators.asp?ind=280&yr=2010>
- 11- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " تقرير التنمية البشرية للعام 2005 ، التعاون الدولي على مفترق طرق : المعونة والتجارة و الأمن في عالم غير متساو " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://www.un.org/arabic/esa/hdr/2005/pdf/hdr05\\_ar\\_complete.pdf](http://www.un.org/arabic/esa/hdr/2005/pdf/hdr05_ar_complete.pdf).
- 12- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP " تقرير التنمية البشرية 2007-2008، محاربة تغيير المناخ : التضامن الإنساني في عالم منقسم "، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://har.undp.org/en/media/HDR\\_20072008\\_AR\\_complete.pdf](http://har.undp.org/en/media/HDR_20072008_AR_complete.pdf)
- 13- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " تقرير التنمية البشرية للعام 2009 ، التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري و التنمية "، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://hdr.undp.org/en/media/HDR\\_2009\\_AR\\_Complete.pdf](http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_AR_Complete.pdf)
- 14- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) " تقرير التنمية البشرية 2010: "الثروة الحقيقية للأمم ، مسارات إلى التنمية البشرية "، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://hdr.undp.org/en/media/HDR-2010-AR-Complete-reprint.pdf>
- 15- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) "تقرير التنمية البشرية 2011 :الاستدامة والإنصاف مستقبلا أفضل للجميع " نقلا عن الموقع:  
<http://hdr.undp.org/en/media/HDR-2011-AR-complete.pdf>
- 16- البنك الدولي " البنك الدولي يتوقع انتعاشا عالميا ويحث على زيادة المساعدات للبلدان الفقيرة " ، بيان صحفي رقم S/225/2002، الصادر بتاريخ 2002/03/13. نقلا عن الموقع الإلكتروني :  
<http://siteresources.worldbank.org/NEWS/Resources/pr031302-ar.pdf>
- 17- البنك الدولي " البنك الدولي يتوقع تراجع تحويلات المغتربين إلى الدول النامية بنسبة 7.3% عام 2009 " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22244692~pagePK:64257043~pipk:437376~theSitePK:1052299.00.html>
- 18- البنك الدولي " البنك الدولي يخفض توقعاته بشأن التحويلات لعام 2009 مع زيادة حدة الركود "، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22116655~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html>
- 19- البنك الدولي " بيانات البنية التحتية " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.albankaldawli.org/topic/infrastructure>
- 20- البنك الدولي "بيانات التعليم "، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://data.albankaldawli.org/topic/education>
- 21- البنك الدولي " بيانات السياسة الاقتصادية والديون " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني :  
<http://www.albankaldawli.org/topic/economic-policy-and-external-debit>
- 22- البنك الدولي " بيانات الفتيون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص) " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TECH.RD.P6>

23- البنك الدولي "بيانات قروض البنك غير العاملة إلى إجمالي مجموع القروض (%)" ،نقلا عن الموقع الإلكتروني  
<http://data.albankaldawli.org/indicator/FB.AST.NPER.ZS>

24- البنك الدولي "بيانات نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوي) " ،نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

25- البنك الدولي " التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان النامية تبلغ مستوى قياسيا جديدا في عام 2006، لكن مع تباطؤ وتيرتها"، منشور إعلامي رقم DEC/58/2007 ، الصادر بتاريخ 2007/05/29. نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:21348771~menuPK:3536952~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:1052299,00.htm>

26 - البنك الدولي " تدفقات رؤوس الأموال الخاصة تعود بالفائدة .. أن تدفقات المساعدات ترتفع طفيفا فقط"، نشرة اخبارية رقم 284/2004/س، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://siteresources.worldbank.org/NEWS/press+Release/20193367/pr2004-284-ar.pdf>

27- البنك الدولي " تقرير تمويل التنمية العالمية 2008" ، عرض عام، ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://siteresources.worldbank.org/NTGDF2008/Resources/GDF08.overview\\_AR.pdf](http://siteresources.worldbank.org/NTGDF2008/Resources/GDF08.overview_AR.pdf)

28- البنك الدولي " التقرير السنوي للبنك الدولي 2008 ". نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://siteresources.worldbank.org/EXTANNREP2K8/Resources/5164353-222371156065/Arabic3\\_Chapter1.pdf](http://siteresources.worldbank.org/EXTANNREP2K8/Resources/5164353-222371156065/Arabic3_Chapter1.pdf)

29- البنك الدولي " التقرير السنوي للبنك الدولي 2011 " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://siteresources.worldbank.org/EXTANNREP2011/Resources/80706161315497409137/WB+AR11\\_YearInReview\\_Arabic\\_1of2.pdf](http://siteresources.worldbank.org/EXTANNREP2011/Resources/80706161315497409137/WB+AR11_YearInReview_Arabic_1of2.pdf)

30- البنك الدولي " كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات 2008"، مسرد المصطلحات، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://web.worldbank.org/wbsite/external/axtarabichome/newsarabic/0..contentmdk21705878~pagepk:64257043~thesitepk:1052299,00.htm>

31- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية " تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://arabi.doingbusiness.org/Documents/fublreport/2009/DB\\_2009\\_arabic.pdf](http://arabi.doingbusiness.org/Documents/fublreport/2009/DB_2009_arabic.pdf)

32- البنك المركزي المصري " صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وفقا للدول" النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 12، لسنوات متعددة ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.cbe.org.eg/Bulletinyrs.aspx>

بوابة الوزارة الأولى " حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008"، نقلا عن الموقع الإلكتروني -33 :  
<http://www.premier-ministre.gov.dz>

تصريح لمحمد الطاهر بوعروج و هو مدير قطاع المناجم بوزارة الطاقة و المناجم الجزائرية لجريدة العرب ، الصادرة -34 بتاريخ 2007/1/8 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني  
<http://www.alarabonline.org/previonspages/alarab%20daily/2007/01/08/p12.pdf>

35- جمال أبو عبيد" إدارة القروض المصرفية غير العاملة"، نقلا عن الموقع الإلكتروني :  
<http://www.kantakji.com/fiqh/files/bomes/jamal+ahoubeid.ppt>

36- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " الكتاب الإحصائي السنوي في مصر 2011 " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://capmas.gov.eg/book.aspx>

37- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " لمحة إحصائية مصر 2012 " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.capmas.gov.eg/pdf/indicators/pages/arabic.htm>

- 38- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "مصر في أرقام 2011" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.capmas.gov.eg/pdf/Egypt%20In%20Figures/pages/arabic%20link.htm>
- 39- خبير صيني " الشركات متعددة الجنسيات ساعدت على تقليل نزيف العقول الصينية إلى الخارج " ، الصادر بتاريخ 2006/12/18. نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-12/18/content\\_362907.htm](http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-12/18/content_362907.htm)
- 40- رواء زكي يونس الطويل، " تركيا وصندوق النقد الدولي(2000-2002) "، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل العراق ، العدد 12 ، 2008 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltex&aId=6493>
- 41- شبكة الصين " النظام السياسي الصيني " ، نقلا من الموقع الإلكتروني:  
<http://china.org.com/a-zhengzhi/index.htm>
- 42- صحيفة الاقتصادية الإلكترونية "تباطؤ الإصلاحات وهيمنة القطاع العام... اندماج اقتصادات المنطقة عالميا" ،الصادرة في 1 مارس 2008، نقلا عن الموقع:  
[http://www.aletq.com/2008/03/1/article\\_130894.html](http://www.aletq.com/2008/03/1/article_130894.html)
- 43- صحيفة الشعب اليومية الصينية " الصين تشجع الاستثمارات الأجنبية للتدفق إلى الصناعات الموفرة للطاقة والصديقة للبيئة " ، الصادرة بتاريخ 2007/12/12 ، نقلا عن الموقع: <http://arabic.people.com.cn/31659/6319272.html>
- 44- صحيفة الشعب اليومية الصينية " الصين تصدر دليلا جديدا للاستثمار الأجنبي " ، الصادرة بتاريخ 2007/11/8 ، نقلا عن الموقع:  
<http://arabic.people.com.cn/31659/6298822.html>
- 45- صندوق النقد العربي " أداء أسواق الأوراق المالية العربية " ،النشرة الفصلية ،العدد الثالث و الستون ،الربع الرابع 2010. نقلا عن الموقع:  
<http://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/Bulletin/ar%20Qrtr%20Bulletin%202010.PDF4/>
- 46- صندوق النقد العربي " التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008". نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.amf.org.ae/amf/website/Weblisher/Storage/Uploads/Docs/ECONOMIC%20DEPT/JOINT%20REPORT%202008/CHPTR-10.PDF>
- 47- ضاحي عثمان " دراسة :14% نسبة الديون المتعثرة في بنوك مصر " ،جريدة الشرق الأوسط، الصادرة في 23 أغسطس 2003، العدد 9034 ، نقلا عن الموقع :  
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=188744&issueno=9034>
- 48- العربية "26.1% نسبة الأمية في مصر بإجمالي 16.5 مليون نسمة " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.alarabia.net/articles/2012/09/08/236856.html>
- عماد. م. غانم " الملكية الفكرية بين الانتهاك والحماية" ، قضايا وأحداث بتاريخ 2006/05/25 ، نقلا عن الموقع -49  
[http://www.dw\\_world.de/dw/article/0,,2030912,00.html](http://www.dw_world.de/dw/article/0,,2030912,00.html)
- 50- القناة " 251 مليار دولار تحويلات مهاجرين الدول النامية لوطنهم " ،الصادر بتاريخ 2008/08/03، نقلا عن الموقع الإلكتروني :  
<http://alkanat.net/news/shownews.asp?id=95615>
- 51- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الاستثمار في غرب آسيا يسجل مستوى قياسي آخر في عام 2007" ، نشرة صحفية ، الصادرة بتاريخ 2008/09/24، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08035\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08035_ar.pdf)
- 52- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تسجيل مستوى قياسي... مقارنة بجميع المناطق النامية" ، نشرة صحفية الصادرة بتاريخ 2008/09/24. نقلا عن الموقع:  
<http://www.unctad.org/sections/docs/pr08031-ar.pdf>

- 53- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " تقرير سنوي لأونكتاد يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر ربما بلغ ذروته في عام 2007 " ، نشرة صحفية ، الصادرة بتاريخ 2008/09/24، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://unctad.org/Sections/press/docs/pr08028Rev1\\_ar.pdf](http://unctad.org/Sections/press/docs/pr08028Rev1_ar.pdf)
- 54- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "جنوب – شرق أوروبا ... كما سجلت التدفقات الخارجة منها زيادة قوية " ، نشرة صحفية ، الصادرة بتاريخ 2008/09/24 ، نقلا عن الموقع :  
[http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08034\\*-ar.pdf](http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08034*-ar.pdf)
- 55- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " سجل عام 2006 ... يظهر نموا واسع النطاق في الاستثمار الأجنبي المباشر " نشرة صحفية ، الصادرة بتاريخ 2007/10/16، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr07029\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr07029_ar.pdf)
- 56- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الطلب على الموارد الطبيعية أدى إلى طفرة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي في عام 2007 " ، نشرة صحفية ، الصادرة بتاريخ 2008/09/24، نقلا عن الموقع:  
<http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08032-ar.pdf>
- 57 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " يفيد تقرير التجارة والتنمية لعام 2008 ...خلفا للتفكير الاقتصادي السائد " نشرة صحفية ، الصادرة بتاريخ 2008/09/04 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08024\\_ar.pdf](http://www.unctad.org/sections/press/docs/pr08024_ar.pdf)
- 58- المادة (195) من الدستور المؤرخ في 11 سبتمبر 1971 ، نقلا من الموقع الإلكتروني:  
<http://www.egypt.com/egyptana/constitution.asp>
- 59- مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية "تركيا "، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.trtarabic.tv/ar/turkey-information/arabia/index.htm>
- 60- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " الاستثمار الأجنبي المباشر من 10% وما فوق " ، جريدة القبس الصادرة بتاريخ 16 ماي 2008، العدد 12558، السنة 37 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني :  
[http://www.alaqabas.com.kw/temp/pages/2008/05/16/70-economic\\_page.pdf](http://www.alaqabas.com.kw/temp/pages/2008/05/16/70-economic_page.pdf)
- 61- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "مناخ الاستثمار في الدول العربية " ، 2005-2010 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.iaigc.net/?id=7> & sid=5
- 62- محمد وقيع الله " ستون عاما من البناء : كيف تحدث الصين حالة القابلية للاستعمار؟ وكيف استجابت لشروط النهضة جميعا؟ " ، جريدة الرائد، الصادرة بتاريخ 2009/11/13، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://abraed-sd.com/portal/permalink/15727.html>
- 63- مصالح الوزير الأول " ملحق بيان السياسة العامة " ، أكتوبر 2010 ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe>
- 64- المعرفة "قائمة رؤساء تركيا" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.marefa.org/index.php>
- 65 - المعرفة "قائمة رؤساء وزراء تركيا" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.marefa.org/index.php>
- 66- المعرفة " قائمة رؤساء وزراء مصر " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.marefa.org/index.php>
- 67- الملحقية الثقافية في الصين "معلومات عامة عن الصين" ، وزارة التعليم العالي السعودية ، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://cn.mohe.gov.sa/ar/studyaboard/aboutcountry/pages/GeneralInfo.aspx>
- 68- منظمة العمل الدولية" تقرير منظمة العمل الدولية حول اتجاهات الاستخدام العالمية... بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية" نشرة صحفية ، الصادرة بتاريخ 28 جانفي 2009، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
[http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/breirut/downloads/info/press\\_release\\_280109.pdf](http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/breirut/downloads/info/press_release_280109.pdf)



- 69- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية "الاقتصاد : الاستثمار " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.sis.gov.eg/ar/FourStTemplate.aspx?category-ID=422>
- 70- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية " الاقتصاد : قطاعات الاقتصاد المصري " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.sis.gov.eg/ar/FourStTemplate.aspx?category-ID=413>
- 71- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية " المقومات التشريعية للاستثمار في مصر" ، نقلا عن الموقع:  
<http://www.sis.gov.eg/Ar/lastpage.aspx?category-ID=424>
- 72- وزارة البترول المصرية "الحياة السياسية " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.petroleum.gov.eg/ar/AboutEgypt/pages/politicalLife.aspx>.
- 73- وزارة البترول المصرية "الموقع والمناخ " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.petroleum.gov.eg/ar/AboutEgypt/pages/locationandClimate.aspx>
- 74- وزارة الكهرباء والطاقة المصرية "إنجازات القطاع عام 2010/2009 " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.moee.gov.eg/test-new/engaz.aspx>
- 75- وكالة دعم و تشجيع الاستثمار التركية " الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا" ، نقلا عن الموقع:  
<http://www.invest.gov.tr/ar.SA/investmentguide/investorsguide/pages/FDIinturkey.aspx>
- 76- وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " تشريعات العمل " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
[http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmantguide/investors\\_guide/pages/buisnesslegislation.aspx](http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmantguide/investors_guide/pages/buisnesslegislation.aspx)
- 77- وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " الحوافز " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/pages/incentives.aspx>
- 78- وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " الديموغرافيا والقوى العاملة " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/pages/DemographyAndlaborForces.aspx>
- 79- وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " الضرائب " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/pages/taxces.aspx>
- 80- وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية " القطاعات" ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sector/pages/Sectors.aspx>
- 81- وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية "مؤشرات الاقتصاد الكلي " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/pages/MacroEconomicIndicators.aspx>
- وكالة دعم و تشجيع الاستثمار التركية " المناطق الاستثمارية الخاصة " ، نقلا عن الموقع الإلكتروني -82 :  
<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmenguide/investorsguide/pages/Specialinvestmentzones.aspx>
- 83- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار " أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر " ، من خلال الموقع:  
[www.fdipromotion.com/toolki/user/centent\\_page.cfm](http://www.fdipromotion.com/toolki/user/centent_page.cfm)
- 84- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " استثمار في الجزائر " ، 2010 ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
[http://www.andi.dz/ar/pdf/investir\\_en\\_algérie](http://www.andi.dz/ar/pdf/investir_en_algérie)

- 85- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " بيانات التصريح بالاستثمار"، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
[http://www.andi.dz/ar/?fc=b\\_declare](http://www.andi.dz/ar/?fc=b_declare)
- 86- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " تقديم عام " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.andi.dz/index.php/ar>
- 87- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " الجغرافيا " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.andi.dz/ar/?fc=geographie>
- 88- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة الفترة (2002-2010) " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets>
- 89- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " الزراعة " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture>
- 90- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " الموارد الطبيعية " ، نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.andi.dz/ar/?fc=ressource>
- 91- وليد الدرعي " تخوفات من أن تعوق الأزمة المالية التدفقات المالية... دور الاستثمار الأجنبي في دفع النمو " ، مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الدوحة، قطر، من 29 نوفمبر -2 ديسمبر 2008  
 نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.ffd-qatar.com/vieulastneurs.php?id=111>
- 92- ياسر سليم " بعد وصول القروض المتعثرة إلى 11 مليار ... " ،اليوم الالكتروني، اليوم السياسي، العدد 10703 ،السنة الثامنة والثلاثون، الصادر بتاريخ 2002/10/04 نقلا عن الموقع الالكتروني:  
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=10703&I=21464>

## II - باللغة الأجنبية:

### livres:

- 1- Abdellah Boughaba « **Analyse et évaluation de projets**», éd berti, 2eme ed , Alger,2005.
- 2- Bernard Bouine « **Le monde des multinationales**», les éditions d'organisation , Paris ,1987
- 3- Bertrand bellon et Ridha gouia « **IDE et développement industriel méditerranéen**», éd economica , paris,1998.
- 4- Denis Tersen, Jean luc bricout« **investissement international** », édition Armand colin paris,1996.
- 5- Elias Gannage «**les théories de l'investissement direct étranger**» , éd economica , 1984
- 6- Jacqueline et Florence delahaye « **Finance d'entreprise, manuel et applications** », éd Dunod paris ,2007
- 7- Jacque Margerin et Gérard Ausset «**choix des investissements**», 1ere éd, 1979
- 8- Jean louis mucchielli « **Relation économiques internationales** », édition hachette, 2<sup>eme</sup> édition 1994
- 9- Josette peyrard« **Gestien financière international**», 3 eme éd, France, 1995
- 10- Kamel Hamdi « **Analyse des projets et leur financement** », imprimerie Essalem , 2000.
- 11- K. Chiha, « Finance d'entreprise : approche stratégique», édition Houma , Alger, 2009
- 12- Khafralri medzine «**techniques comptables**», 4eme éd, tome1, Berti édition. Alger,1999.
- 13- Marc Montoussé et autres« **Analyse économique et histoire des sociétés contemporaines**» Tome 2, éd Breal, 1996.



- 14- Marion Iespine et Agathe Peng «**S'implanter en Chine**», édition UBI France ,2009
- 15- Mission économique d'Istanbul «**S'implanter en Turquie**», édition UBI France, 2009
- 16- Pierre Jacquemot« **La firme multinationale introduction économique** », éd economica, paris, 1990
- 17- Yves Crozet et autre« **les grandes questions de l'économie internationale**», édition Nathan, France, 1997.

### **Rapports:**

- 1-Bank of Algeria« **Bulletin Statistique de la banque d'Algérie**» ,Série Rétrospective, hors séries- juin 2006.
- 2-Banque d'Algérie « **Rapport 2002 : Evolution économique et monétaire en Algérie** », Juin 2003.
- 3-Banque d'Algérie « **Rapport 2011 : Evolution économique et monétaire en Algérie** », Juin 2012.
- 4-CNUCED «**Rapport sur l'investissement dans le monde 2009: Sociétés transnationales production agricole et développement**», vue d'ensemble, nations unies, New York et Genève 2009
- 5-F.M.I« **perspectives de l'économie mondiale**», Etudes économiques et financières, Octobre 1998.
- 6-Ministère délégué à la participation et à la promotion de l'investissement « **investir en Algérie**», pas d'année
- 7-Nations unies « **IDE** », 1995
- 8- OCDE « **Examens de l'OCDE des politiques de l'investissement: chine** », 2006
- 9- OCDE« **Examens de l'OCDE des politiques de l'investissement : Égypte**», 2007
- 10-OCDE« **la chine dans l'économie mondiale: les enjeux de politique économique intérieure** » 2002
- 11- OCDE « **La chine: progrès et enjeux de la réforme**», 2004
- 12- OCDE « **La gouvernance en chine**», 2005
- 13- OCDE « **perspective de l'investissement international**», 2003
- 14-OECD « **OECD Investment Policy Reviews : china 2008** », éditions OCDE, 2008
- 15- Office National des statistiques « **Démographie Algériennes** » , 2010, N°575.
- 16- Office National des statistiques « **Emploi et Chômage au 4<sup>ème</sup> trimestre 2010**».
- 17- Office National des statistiques « **L'Algérie en quelques chiffres** » , N°31, Edition 2001
- 18-Société financière internationale «**IDE**» ,1997.
- 19-UNCTAD «**World Investment Report 1999 : foreign direct investment and the challenge of development**», united nations ,New York and Geneva, 1999.
- 20-UNCTAD « **World Investment Report 2000 :Cross-border Mergers and Acquisitions and Development**» United Nations, New York and Geneva, 2000
- 21- UNCTAD « **World Investment Report 2002:Transnational Corporations and Export Competitiveness** » UNITED NATIONS ,New York and Geneva, 2002
- 22-UNCTAD« **World Investment Report 2003, FDI policies for development: national and international perspectives**», united nation, New York and Geneva, 2003
- 23-UNCTAD « **World Investment Report 2004 : The shift Towards services** » ,New York and Geneva, 2004.

- 24-UNCTAD «**World Investment Report 2005, Transnational corporations and the internationalization of R&D**», New York and Geneva, 2005
- 25-UNCTAD «**World Investment Report 2006:FDI from developing and transition economies implications for development**», New York and Geneva, 2006
- 26-UNCTAD« **World Investment Report 2008:Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge**», UNITED NATIONS, New York and Geneva, 2008
- 27-UNCTAD « **Word Investment Report 2009 :transnational corporations, agricultural production and development**» New York, July 2009
- 28-UNCTAD « **World Investment Report 2011 :Non-Equity Modes of international production and development** »New York and Geneva, 2011
- 29-The World Bank « **Global Development Finance** » , Report 1999.
- 30-The World Bank « **Global Development Finance** » , Report 2006 .
- 31-The World Bank « **Global Development Finance** » , Report 2007.
- 32-The World Bank « **Global Development Finance** » , Report 2008.
- 33-The World Bank « **Global Development Finance** » , Report 2009.
- 34-The World Bank « **Global Development Finance** » , Report 2010.
- 35-The World Bank « **Global Development Finance** » , Report 2012 .

### Reuves:

- 1- Abdelkamel Fenardjil «**place de l'investissement étranger dans la stratégie de développement de l' économie Algérienne et secteurs à promouvoir**», revue media Bank N°9, déc-jan 1994
- 2- Abdessalem Mansour« **IDE en Tunisie**», finance et développement au Maghreb N°24,tunisie, décembre 1999
- 3- Ahmed Bouyacoub « **les investissements étrangers en Algérie, 1980-1996 : quelles perspectives**», revue Algérienne d'économie et de gestion ,N°2,Mai 1998
- 4- A.Mezaache « **IDE et politique de développement industriel : le cas de l'Algérie**», revue économie ,N°39 ,Décembre 1996
- 5- Anne Marie Alcabaz et autres« **les nouvelles formes de IDE**», problème économiques, N°2660, date de 12/04/2000
- 6- Chen yu et Sybie Démurger « **croissance de la productivité dans l'industrie Manufacturiere chinoise : le rôle de l'investissement direct étranger** », Revue Economie international n°92, 2002
- 7- CNUCED «**Rapport 2000**», le Moci, 11eme éd
- 8- FMI « **l'IDE va dépasser ..... Fusiones et aquisitions**», FMI Bulletin, volume29, N° 21 date du 13/11/2000
- 9- Guillaume Rougier-Brierre « **la Turquie et l'Europe** », revue questions internationales , la documentation Française N°12, mars-avril2005
- 10- L.Haltali« **promotion et garantie des investissements**», revue media bank, N°19 Aout, septembre, 1995
- 11- Moci« **l'investissement étranger sur sa lancée**», le moci N° 1327 date de 05/03/1998
- 12- Moin Siddiqui« **pourquoi ne pas investir en Afrique?**», problèmes économiques, N 2621, date de 16 Juin 1999

- 13- OMC «commerce et IDE “ un panorama théorique et empirique de la relation», problème économique , N°2512 date de 19/03/1997
- 14- Rabah Abdoun « le capital étranger au Maghreb ( Algérie ,Maroc, Tunisie ) », panorama des économies Maghrébines contemporaines, ENAP ,Alger,1991.

### Sites Internet

- 1- Agence de promotion de l’investissement extérieur tunisien «**évolution des entreprises étrangères en activité**», sur le site :  
[http://www.investintunisia.tn/site/fr/article.php?id\\_article=158](http://www.investintunisia.tn/site/fr/article.php?id_article=158).
- 2-Agence turque pour la promotion et le soutien à l’investissement «**Guide pour l’investisseur**» sur le site :[http://www.invest.gov.tr/fr-FR/investorguide\\_fra.pdf](http://www.invest.gov.tr/fr-FR/investorguide_fra.pdf)
- 3-Ambassade de France en chine « **Bulletin économique Chine** », publication des services économique , N°1 , Mai 2008. Sur le site : [http://www.ambafrance-cn.org/IMG/pdf/Bulletin\\_economique\\_Chine\\_no1\\_mai\\_2008\\_.pdf](http://www.ambafrance-cn.org/IMG/pdf/Bulletin_economique_Chine_no1_mai_2008_.pdf)
- 4-Ambassade de France en chine «**Bulletin économique chine** », publications des services économiques,N°33, Février 2011, Sur le site : <http://www.tresor.economie.gouv.fr/File/328565>
- 5-Ambassade de France en chine « **Bulletin économique chine** », publication des services économique , N°43 , janvier –févrie 2012, Sur le site :  
<http://www.tresor.economie.gouv.fr/File/338858>
- 6-Ambassade du Canada en Turquie « **Un Guide sur l’investissement en Turquie**», 2010 , sur le site :<http://www.deleguescommerciaux.gc.ca/fra/pdf.jsp?did=133488&fn=133488-fra.pdf>
- 7- ANIMA « **investissements directs étrangers et partenariats vers les pays méd en 2009**» investir en méditerranée étude N14, avril 2010, sur le site:  
[http://www.ammaveb.org/uploads/bases/document/AIN\\_IDE\\_partenariats-2009\\_fr\\_6-05-2010.pdf](http://www.ammaveb.org/uploads/bases/document/AIN_IDE_partenariats-2009_fr_6-05-2010.pdf)
- 8- ANIMA « **les investissements directs étrangers (IDE) dans la région MEDA EN 2004** », investir en méditerranée, notes et études, Numéro 15, janvier 2005, sur le site :  
[http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/EH5\\_MIPO-2004\\_VF.pdf](http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/EH5_MIPO-2004_VF.pdf)
- 9- ANIMA « **les investissements directs étrangers (IDE) dans la région MEDA en 2006** » investir en méditerranée, notes et documents N° 23, Mai 2007.sur le site :  
<http://www.animaweb.org/uploadas/bases/document/07-05-30-bilan-ide-meda-2006-fr.pdf>
- 10- ANIMA« **the directorate general of foreign investments GDFI** », 14 March 2007, sur le site : <http://www.medibtikar.en/spip.php/article346>
- 11- Central bank of Egypt « **Economic Research : time series** », sur le site :  
<http://www.cbe.org.eg/English/Economic+Research/time+series/>
- 12-C. Deblock « **24 millions : le rapport de la CNUCED sur l’investissement dans le monde**» la statistique de la semaine, centre d’études sur l’intégration et la mondialisation, date de 12/12/2007, sur le site : <http://www.cein.uqam.ca/IMG/ppt/stat.11IDE.ppt>.

- 13- **China \_ catalogue for the guidance of foreign investment industries**, 1995, sur le site : <http://www.jus.uio.no/lm/china.guidance.of.foreign.investment.industries.catalogue.1995/portrait.pdf>
- 14- **China \_ catalogue for the guidance of foreign investment industries**, 2002 , sur le site : [http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Laws/investmentDirection/IndustrialGuidance/p020060620329172655863.pdf](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Laws/investmentDirection/IndustrialGuidance/p020060620329172655863.pdf)
- 15- **China \_ catalogue of advantaged industries for foreign investment in the central-western region-** 2004, sur le site : [http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Laws/InvestmentDirection/RegionalGuidance/p020060620330272962147.pdf](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Laws/InvestmentDirection/RegionalGuidance/p020060620330272962147.pdf)
- 16- **China \_ catalogue of advantaged industries for foreign investment in the central-western region-** 2008, sur le site : [http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Laws/InvestmentDirection/RegionalGuidance/p020090121334993908618.pdf](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Laws/InvestmentDirection/RegionalGuidance/p020090121334993908618.pdf)
- 17- China Council for International Investment Promotion (CCIIP) « **Introduction to CCIIP** » sur le site: <http://en.cciip.org.cn/c/2012-06-06/1.shtml>
- 18- China Statistical Database « **International Comparison** », sur le site : <http://219.235.129.58/reportYearBrowse.do>
- 19- China Statistical Database « **Finance** », sur le site : <http://219.235.129.58/reportYearbrowse.do>
- 20- Département Fiscal de Mazars « **S’implanter en Turquie** », cahiers internationaux Mazars édition Révisée 2010, sur le site: <http://edugate.dengeakademi.com/CompanyFiles/36/VirtualLibraryDoc/14.pdf>
- 21- Égypte « **Modalités d’implantation** », sur le site : <http://www.interex.fr/fr/fiches-pays/Egypte/modalites-d-implantation>,
- 22- Entreprise Europe Network « **S’implanter en Turquie** », UBI France, 2009. sur le site : [www.lyon.cci.fr/site/...0/Fiche-pratique-s-implanter-en-Turquie.pdf](http://www.lyon.cci.fr/site/...0/Fiche-pratique-s-implanter-en-Turquie.pdf)
- Euromoney « **Contry Risk September 2010: Full Results** », sur le site : -23 <http://www.euromoney.com/Article/2675660/country-risk-september-2010-full-results.html>
- 24- EUROSTAT « **FDI income and rates of return, EU-27, 2005-2010** » Sur le site : [http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics\\_explained/index.php?title=File:FDI\\_income\\_and\\_rates\\_of\\_return,\\_EU-27,\\_2005-2010\\_\(1\).png&filetimestamp=20120719120527](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index.php?title=File:FDI_income_and_rates_of_return,_EU-27,_2005-2010_(1).png&filetimestamp=20120719120527)
- 25-FMI « **perspectives de l’économie mondiale** », étude économiques et financières, octobre 2008. Sur le site: <http://www.inf.org/external/french/pubs/ft/weo/2008/02/pdf/tesctf.pdf>
- 26-FMI « **perspectives de l’économie mondiale** », étude économiques et financières, avril 2011 Sur le site: <http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/weo/2011/01/pdf/textf.pdf>
- 27 - General directorate of foreign investment « **invest in turkey** », sur le site : <http://www.turkey-new.org/db/docs/invest%20in%turkey%02-Aboutus.pdf>

- 28-Hanaa kheir- El- Din «**Investment, labor market and trade regulation in turkey** », Femise Research programme January 2001, sur le site :  
[http://www.femise.org/PDF/eldin\\_h\\_0101\\_tunisia.pdf](http://www.femise.org/PDF/eldin_h_0101_tunisia.pdf)
- 29-Institutional Intvestor « **Institutional Intvestor Magazine**», March,2011, sur le site :  
[http://www.nxtbook.com/nxtbooks/ii/IF\\_9336/index.php?startid=67](http://www.nxtbook.com/nxtbooks/ii/IF_9336/index.php?startid=67)
- 30-Invest In China «**FDI Utilized by East, central and west parts of china as of 2010**»,sur le site:  
[http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/AnnualFDIData/FDIStatistics2010/t20120202\\_140774.htm](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/AnnualFDIData/FDIStatistics2010/t20120202_140774.htm)
- 31- Invest In China « **investment statistics** »,Annual Statistics Data ,FDI Statistics,2010, sur le site :  
[http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/default.jsp](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/default.jsp)
- 32-Invest In China« **Reference Data on FDI Distribution in Major Sectors from 2002, 2004 and 2007, 2008**», sur le site :  
[http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/default.jsp](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/default.jsp)
- 33- Invest In China « **Sectorial Distribution of FDI in china in 2010**»,sur le site:  
[http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/AnnualFDIData/FDIStatistics2010/t20120207\\_140878.htm](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/AnnualFDIData/FDIStatistics2010/t20120207_140878.htm)
- 34- Invest In China «**Statistics about utilization of foreign investment in china from 2005 to 2010**», sur le site: [http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Statistics/fdistatistics/default.htm](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Statistics/fdistatistics/default.htm)
- 35-Invest In China« **Statistics of FDI by form from 2007 to 2010**»,sur le site:  
[http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/default.jsp](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Statistics/AnnualStatisticsData/default.jsp)
- 36-Invest In China« **Statistics of FDI from selected countries/region for 2002, 2004,2006 to 2010** » ,sur le site:<http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI-EN/Statistics/AnnualStatisticsData/default.jsp>
- 37-Invest In China «**Statistics of FDI Utilized by East, central and west parts of china from 2003 to 2008**»,sur le site:  
[http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI\\_EN/Statistics/AnnualStaticsData/default.jsp](http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/Statistics/AnnualStaticsData/default.jsp).
- 38-Izmir chamber of commerce « **Analysis of foreign direct investments in the process of globalization : the case of izmir**», Izmir ,turkey,2004,sur le site :  
[http://www.izto.org.tr/NR/rdonlyres/8D378A66\\_7D2E\\_4422-9DD2\\_BAECBED72E21/3009/total.pdf](http://www.izto.org.tr/NR/rdonlyres/8D378A66_7D2E_4422-9DD2_BAECBED72E21/3009/total.pdf)
- 39- KPMG « **Guide investir en Algérie** » , Edition 2011, sur le site :  
<http://www.algeria.kpmg.com/fr/>
- 40-Li Xinzhong «**Foreign Direct Inestment inflows in china:Determinants at location** » june 2005, from the National Center for Scientific Reseach in France, sur le site :  
[http://sdocument.ish-lyon.cnrs.fr/cnrs\\_cass2/sites/www.i-conf.org.cnrs\\_cass2/files/16\\_li\\_xinghong.paf](http://sdocument.ish-lyon.cnrs.fr/cnrs_cass2/sites/www.i-conf.org.cnrs_cass2/files/16_li_xinghong.paf)
- 41 - Marie-France RAYNAUD «**Risk Overview**», Coface Country Risk Conference 2011 , sur le site <http://mediacommun.ca-cib.com/sitegenic/medias/DOC/37788/country-risk-conference-coface-2011-panorama-mf-rayanand-eng-pdf>.

- 42-Miga " **member countries 178** ", sur le site:  
<http://www.miga.org/whoweare/index.cfm?stid=1789>
- 43-Ministère des Affaires étrangères et européennes de la République Française « **chine** »  
 Maison des français de l'étranger fichier généré le 26/09/2012, sur le site : <http://www.mfe.org>
- 44-Ministère des affaires étrangères et européennes de la République Française « **Egypte** »,  
 Maison des française de l'étranger, fichier généré le 17/05/2010, sur le site, <http://www.rfe.org>
- 45-Ministère des affaires étrangères et européennes de la République Française « **Egypte** »,  
 Maison des française de l'étranger, fichier généré le 26/09/2012, sur le site, <http://www.rfe.org>
- 46-Ministère des affaires étrangères et européennes de la République Française « **Turquie** » ,  
 Maison des français de l'étranger, fichier généré le 17/05/2010, sur le site : <http://www.mfe.org>
- 47- Ministère de l'Energie et des Mines « **Mines : les potentialités minières** », sur le site :  
<http://www.mem-algeria.org/français/index.php?Page=mines>
- 48-Ministère du commerce de la république populaire de chine « **organisation du MOFCOM**»  
 sur le site : <http://french.mofcom.gov.cn/column/zhineng.shtml>.
- 49-Ministre délégué au commerce extérieur de la République Française « **Chine : la longue marche vers la «société de prospérité moyenne»** », les enjeux économiques internationaux DREE Dossiers, Octobre 2004, sur le site :  
[http://www.centre.cci.fr/mediatheque/International/ApprocheMarches/Argumentaires\\_PAYS/DREE\\_Chine.pdf](http://www.centre.cci.fr/mediatheque/International/ApprocheMarches/Argumentaires_PAYS/DREE_Chine.pdf)
- 50-Ministry of Investment « **recent development in Egyptian Economy** » May 2010, sur le site:  
<http://www.investment.gov.eg/en/EconomicIndicators/Documents/MacroeconomicIndicators2010-E.pdf>
- 51- National Bureau of Statistics of China « **Annual data** » , sur le site:  
<http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata/yearlydata>
- 52-National Bureau of Statistics of China « **China Statistical Yearbook 1998** », sur le site :  
<http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata/yearlydata/yB19982/E5-1E.htm>.
- 53- National Bureau of Statistics of China « **China Statistical Yearbook 1998-2011** », sur le site :  
<http://www.stats.gov.cn/english/>
- 54- National Bureau of Statistics of China « **China Statistical Yearbook 2011** », sur le site :  
<http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2011/indexeh.htm>
- 55-OCDE «**Tableau6: Financement public du développement vers les pays en développement**» sur le site:  
[http://www.oecd.org/fr/cad/stats/statistique\\_sur\\_les\\_apports\\_deressources\\_aux\\_pays\\_en\\_developpement.htm](http://www.oecd.org/fr/cad/stats/statistique_sur_les_apports_deressources_aux_pays_en_developpement.htm)
- 56-Olivier Boissin , yong He « **Impact de l'IDE sur le développement régional chinois** », sur le site:  
<http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/11/20/61/PDF/PUB03064.pdf>
- 57-PNUD « **Rapport sur le Développement Humain**», 1996 ,Economica paris, sur le site :  
[http://hdr.undp.org/en/media/HDR\\_1996\\_FR\\_Complete-reprint-pdf](http://hdr.undp.org/en/media/HDR_1996_FR_Complete-reprint-pdf)



58-PNUD « **Rapport sur le Développement Humain**», 2002, New york, 2002, sur le site : <http://hdr.undp.org/en/media/hdrcomplet-f.pdf>

The PRS Group « **International Country Risk Guide**», sur le site : -59  
[http://www.prsgroup.com/ICRG\\_variables.aspx](http://www.prsgroup.com/ICRG_variables.aspx)

The Republic of Turkey Prime Ministry Investment Support and Promotion Agency «**Article -60 3, law number 5523 :law for incorporation of investment support and promotion agency of turkey**», date of acceptance : 21/06/2006, sur le site : <http://www.invest.gov.tr/en-US/infocenter/publications/Documents/Law%20for%20the%20Incorporation%20of%20the%20Investment%20Support%20And%20Promotion%20Agency%20of%20Turkey.pdf>

The Republic of Turkey Prime Ministry Investment Support and Promotion Agency « -61 **Foreign direct investment law in Turkey** », N° 4875 , sur le site <http://www.invest.gov.tr/en-US/infocenter/publications/Documents/FDI%20Law%20in%20Turkey.pdf>

62-Sandra poncet « **augmentation de l'investissement direct étranger en chine : signe de force ou de faiblesse ?**», sur le site : <http://ces.univ-paris1.fr/membre/poncet/perso/Havrylchyk%20poncet%20bonquin.pdf>

:Sandra poncet « **les investissements directs en chine** », 2007, sur le site-63  
<http://team.univ-paris1.fr/teamperso/sponcet/perso/Note%20de%20synthese.pdf>

Sandra poncet « **les investissements directs en chine, moteurs de croissance** », notes de -64  
synthèse du SESP , N° spécial édition direction des affaires économiques et internationales,  
paris, juillet 2008, sur le site:  
[http://temis.documentation.equipement.gouv.fr/documents/Temis/0066/Temis-0066217/NS\\_CHINE\\_2.pdf](http://temis.documentation.equipement.gouv.fr/documents/Temis/0066/Temis-0066217/NS_CHINE_2.pdf)

Secrétariat d'état a l'industrie« **l'accueil des investissements étrangers en chine** », sur le -65  
site: <http://www.annales.org/gc/1999/gc03-99/2-6-28.pdf>

Sylvia Greisman « **Coface Country Risk Assessment**», Coface Country Risk Conference -66  
2007 sur le site : <http://www.slideserve.com/sloan/coface-country-risk-assessment>

67- Thierry pairault « **le rôle des investissements directs entrants et sortants en chine : une appréciation** », Revue Région et développement, N°31-2010, sur le site : <http://region-développement.univ-tln.fr/en/pdf/r31/11-pairault.pdf> .

68-Transparency International « **Corruption perception Index**», 1996, sur le site:  
<http://www.transparency.org>

Transparency International « **Indice de perception de la corruption 2010** », sur le site: -69  
<http://www.transparency.org>

Turkish ministry of development «**Economic and Social Indicators (1950-2010)**», sur le site -70  
<http://www.dpt.gov.tr/ing>

Turkish Ministry of Energy and Natural Resources « **Natural Resources** », sur le site : -71  
<http://www.enerji.gov.tr>

- Turkish Statistical Institute « **Foreign trade statistics yearbook 2011** », sur le site : -72  
[http://www.turksat.gov.tr/kitap.do?metod=kitapDetay&-KT\\_ID=4&KITAP\\_ID=89](http://www.turksat.gov.tr/kitap.do?metod=kitapDetay&-KT_ID=4&KITAP_ID=89)
- Turkish Statistical Institute « **National and International Selected Economic Indicators** » -73  
 #sur le site : [http://tuikapp.tuik.gov.tr/ulusalgostergeler/menuAction, do? dil= en](http://tuikapp.tuik.gov.tr/ulusalgostergeler/menuAction.do?dil=en)
- Turkish statistical institute « **Statistical Indicators 1923-2011** », sur le site : -74  
<http://www.turksat.gov.tr>
- Turkish treasury « **Turkish investment encouragement system**», sur le site -75  
[http://www.tariff-tr.com/Investment Encouragement.aspx](http://www.tariff-tr.com/Investment%20Encouragement.aspx)
- 76-UBI France Égypte « **Droit des sociétés et législation des investissements en Égypte**»,  
 fiche de synthèse Mission économiques, Novembre 2008, sur le site :  
<http://www.missioneco.org/Egypte>.
- 77-UBI France Turquie « **Droit des sociétés et législation des investissements étrangers en Turquie** » fiche de synthèse , mission économique, actualiser le 26-10-2009, sur le site :  
<http://www.missioneco.org/Turquie>.
- UNCTAD« **la crise en Asie réduit d'un quart l'investissement des entreprises asiatiques -78 à l'étranger**», French press release,TAD/INF/9914 date 30/07/1999, sur site  
<http://www.unctad.org/templates/webflyer.asp/docid=3084/intiteemID=2021/lang=2>
- 79 -UNCTAD« **la production internationales, moteur de la mondialisation**», TAD/INF/9920  
 date de 07/09/1999 , sur le site:  
[http://www.unctad.org/templates/webflyer.asp/docid=3072&intItemID=2021 æ lang=2](http://www.unctad.org/templates/webflyer.asp/docid=3072&intItemID=2021&lang=2)
- 80- UNCTAD«**L'IDE dans les pays en développement d'Asie a résisté a le tempête**», french  
 press release TAD/INE/PR/9903 date 27/04/1999, sur site :  
[http://www.unctad.org/templates/webflye.asp/docid=3099/ int Item ID= 2021/ lang=2](http://www.unctad.org/templates/webflye.asp/docid=3099/intItemID=2021/lang=2)
- 81-UNCTAD« **l'IDE des sociétés internationales peut avoir...en place**», french press release  
 TAD/INF/PR/9919 date de 03/09/1999,sur le site:  
[http:// www.unctad.org/templates/weflyer.asp?docid=3074&intItemID=2021&lamg=2](http://www.unctad.org/templates/weflyer.asp?docid=3074&intItemID=2021&lamg=2)
- 82- UNCTAD « **Total number of bilateral investment treaties concluded, 1 June 2011**», sur  
 le site :[http://unctad.org/Sections/dite\\_pcbb/docs/bits\\_algeria.pdf](http://unctad.org/Sections/dite_pcbb/docs/bits_algeria.pdf)
- 83- UNCTAD «**Total number of bilateral investment treaties concluded,1 june 2011**», sur le  
 site : <http://www.unctad.org/sections/dite-pcbb/docs/bits-china.pdf>.
- 84- UNCTAD« **Total number of bilateral investment treaties concluded, 1 June 2011**», sur  
 le site [http://archive.unctad.org/sections/dite\\_pcbb/docs/bits\\_egypt.pdf](http://archive.unctad.org/sections/dite_pcbb/docs/bits_egypt.pdf)
- 85- UNCTAD «**Total number of bilateral investment treaties concluded, 1 June 2011**», sur  
 le site <http://www.unctad.org/sections/dite-pcbb/docs/bits-turkey.pdf>
- 86-UNCTAD « **webtable5.FDI inward as a percentage of gross fixed capital formation 1990\_2010** » , sur le site  
[http://www.unctad.org/Sections/dite\\_dir/docs/WIR11\\_web%20tab%205.pdf](http://www.unctad.org/Sections/dite_dir/docs/WIR11_web%20tab%205.pdf)



87-UNCTAD « **webtable7.fdi inward Stock as a percentage of gross domestic product,1990-2010** » , sur le site [http://www.unctad.org/Sections/dite\\_dir/docs/WIR11\\_web%20tab%207.pdf](http://www.unctad.org/Sections/dite_dir/docs/WIR11_web%20tab%207.pdf)

88-UNCTAD « **web table 28. Inward FDI performance and potential Index rankings, 1990-2010** », sur le site :  
[http://archive.unctad.org/sections/dite\\_dir/docs/WIR11\\_web%20tab%2028.pdf](http://archive.unctad.org/sections/dite_dir/docs/WIR11_web%20tab%2028.pdf).

89- UNCTAD « **WID.country profile, Algeria** » ,November 2006, sur le site:  
[http://www.unctad.org/section/dite\\_fdystate/docs/wid\\_cp\\_dz\\_en.pdf](http://www.unctad.org/section/dite_fdystate/docs/wid_cp_dz_en.pdf)

Undersecretariat of treasury of turkey «**foreign investment in turkey 2002**», February -90  
 2003,sur le site:  
<http://www.treasury.gov.tr/irj/go/km/docs/documents/Treasury%20web/Research&Data/Reports/Foreign%20Inestment%20Reports/February%202003-%20Foreign%20Direct%20Investments%20in%20Turkey%202002.pdf>

Undersecretariat of treasury of turkey «**Foreign Direct Investments Report 2004**», March -91  
 2005,Ankara,Turkey.sur le site :  
<http://www.treasury.gov.tr/irj/go/km/docs/documents/Treasury%20Web/Research&Data/Reports/Foreign%20Investment%20Reports/March%202005-%20Foreign%20Direct%20Investments%20in%20Turkey%202004.pdf>

Undersecretariat of treasury of turkey «**foreign direct investments in turkey, 2006**», June -92  
 2007,sur le site: [http://www.yoikk.gov.tr/dosya/up/eng/FDIReport2006\\_june2007.pdf](http://www.yoikk.gov.tr/dosya/up/eng/FDIReport2006_june2007.pdf)

Undersecretariat of treasury of turkey «**Foreign Direct Investment in Turkey 2009** » -93  
 June 2010,sur le site: <http://www.yoikk.gov.tr/dosya/up//UDY-2009-eng.pdf>

Undersecretariat of treasury of turkey «**foreign direct investments in turkey, 2010**», May -94  
 2011 sur le site:  
<http://www.treasury.gov.tr/irj/go/km/docs/documents/Treasury%20Web/Research&Data/Reports/Foreign%20Inestment%20Reports/June%202011-Foreign%20Direct%20Investments%20in%20Turkey%202010.pdf>

95-Undersecretariat of treasury « **Turkish Economy** », December 2012, sur le site :  
[http://www.tresury.gov.tr/irj/go/km/docs/documents/treasury%20web/Reports/Sunumlar/Ekonomi\\_Sunumu\\_ENG\\_O\\_pdf](http://www.tresury.gov.tr/irj/go/km/docs/documents/treasury%20web/Reports/Sunumlar/Ekonomi_Sunumu_ENG_O_pdf)

The World Bank «**Data Bank**», sur le site: -96  
<http://www.worldbank.org/data/Vieus/Reports/TableVieus.aspx>

The World Bank « **Data bank** ».sur le site: <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>-97

98-The World Bank « **Data Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above)** », sur le site :<http://data.Worldbank.org/topic/education>

The World Bank and the International Finance Corporation « **Doing Business In 2006**», sur -99  
 le site: <http://www.doingbusiness.org/~media/FPDKM/Doing%20Business/Documents/Annual-Reports/English/DB06-FullReport.pdf>

The World Bank and the International Finance Corporation « **Doing Business**-100

**Report 2011»** , sur le site:

<http://www.doingbusiness.org/~media/fpdkm/doing%20business/documents/annual-reports/english/db11-fullreport.pdf>

The World Bank «**Global Monitoring Report 2011**» ,Sur le site-101

<http://siteresources.worldbank.org/INTGLOMONREP2011/Resources/7856131-1302708588094/GMR2011-CompleteReport.pdf>

102-The World Bank« **ICSID Members** », sur le site :

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTABOUTUS/ORGANIZATION/BODEXT/0,,contentMDK:20122597~menuPK:64020025~pagePK:64020054~piPK:64020408~theSitePK:278036~isCURL:Y,00.html>

The World Bank « **MIGA members**», sur le site : -103

<http://web.worldbank.org/WBSITE/external/EXTERNAL/ORGANIZATION%BODEXT/0,,contentMDK:20122866% menuPK:64020025% pagePK:64020054% piPK:64020408% theSitePK:278036% isCURL:y,00.html>

The World Bank « **World data bank** »,sur le site-104:

<http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?step=2&id=4&hActiveDimensionId=WDISéries>

The World Bank « **World Development Indicators**» , 1997-2004, sur le site : -105

<http://publications.worldbank.org>

The World Bank «**World Development Indicators 2011** » ,sur le site-106

[http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/wdi\\_ebook.pdf](http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/wdi_ebook.pdf)

107-World Economic Forum «**The Global Competitiveness Report ,2001-2002**», sur le site:

<http://www.weforum.org> .

108-World Economic Forum, « **The Global Competitiveness Report 2004-2005** », sur le site :

<http://www.weforum.org>

World Economic Forum «**The Global Competitiveness Report,2005-2006**», sur le site: -109

<http://www.weforum.org>

World Economic Forum «**The Global Competitiveness Report,2006-2007**», sur le site: -110

<http://www.weforum.org>

111- World Economic Forum «**The Global Competitiveness Report, 2011-2012**», sur le site:

<http://www.weforum.org> .

112- World port sources « **Turkey** », sur le site :

<http://www.worldportsource.com/ports/TUR.PHP>

الملاحق

الملحق رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق و الدول خلال الفترة  
(2010-2005)

الوحدة: مليون دولار

الملحق رقم (02): الخريطة الجغرافية للصين



## الملحق رقم (03): الخريطة الجغرافية لتركيا





الملحق رقم (04): الخريطة الجغرافية لمصر



الملحق رقم (05): الخريطة الجغرافية للجزائر

